

العدد [٧٣]
يوليو ١٩٨٣





سعر النسخة :

- السودان	جنيه واحد
- بيروت	٦ ليرة
- العراق	دينار واحد
- الكويت	دينار و —
- السعودية	—
- الأردن	دينار واحد
- تونس	١٢٥٠ مليم
- المغرب	١٢٥٠ فرنك
- البحرين	٨٠٠ فلس
- الدوحة	٨٠٠ فلس
- دبى	٨٠٠ فلس
- ابو ظبى	٨٠٠ فلس
- غزة	٢٥٠ ليرة
- البرازيل	٤٠٠ كروزوز
- الحديدة	٨٠ بنى

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

العدد [٧٣]
يوليو ١٩٨٣

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة .
ت : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

الاشتراكات السنوية :
ـ داخل الجمهورية (٢٠٠ قرشا)
ـ لدول اتحاد البريد العربى (بالبريد الجوى) ١٠ دولارات امريكية
ـ للدول الاجنبية (بالبريد الجوى) ٢٢ دولارا امريكيا



الأزمــة الــراهنة فى الموقف العــــربى

يمر الموقف العربى ازاء الصراع العربى الاسرائيلى بأزمة حادة . ومـؤشرات هذه الأزمة الكمية والكيفية متعددة . ولعل أهم هذه المؤشرات جميعـا السـلبية الواضحة للدول العربية ازاء العمل السياسى لحل المشكلة الفلسطينية بما يحقـق حق الشعب الفلسطينى فى الخلاص من الاحتلال الاسرائيلى المبـاشر فى الضـفة الغربية وغزة ، وفى اقامة دولته المستقلة . لقد ظن بعض المراقبين أن عملية عزل مصر عن العالم العربى بعد توقيعها اتفاقيات كامب دافيد والمعـاهدة المصريـة الاسرائيلية ، قد انتهت بعد قرارات قمة فاس . وذلك على أساس أن قرارات فاس تنحو بشكل واضح الى تبنى نهج سياسى لحل الصراع العربى الاسرائيلى . ودارت أحاديث كثيرة عن أهمية عودة مصر الى العالم العربى ، تقديرا لمركزها المحورى فى النظام العربى ، والذى أثبتت الأحداث أنه لايمكن تجاهله . فقـد كانـت مصر دائما وستكون مركز الثقل فى السياسة العربية . بل انه يمكن القول أن كثيرا مـن السلبية التى نشاهدها اليوم فى الساحة العربية ، يمكن أن تـرد الى محـاولات تخطى الدور المصرى فى حل الصراع العربى الاسرائيلى . فقد أثبتت الأحداث أنه لايكفى رفع الشعارات الثورية أو ممارسة الانتهازية السـياسية التـى تقـوم على المزايدات . ولكن الحل الحقيقى يكمن فى تبنى سياسة قومية عربية تقوم على حـد أدنى من الاتفاق على وسائل وأساليب مـواجهة الاسـتعمار الاسرائيلى ، وكيف يمكن التصدى للهيمنة الاسرائيلية ، التى تهدف الى فرض الأمر الواقع على العالم العربى ، باستخدام القوة العسكرية الفائقة .

ولسنا ممن يؤمنون بأن القوة العسكرية الاسرائيلية هى المتغير الرئيسى فى هذه المرحلة . ذلك أن هذه القوة تأخذ حجما أكبر بكثير من قدراتها ، فى ظـل منـاخ عربى تسوده السلبية ، وتسيطر عليه ظواهر التشرذم والخلاف والانشقاق .

ولو استطاعت الدول العربية أن تـوحد كلمتهـا ، وأن تمـارس ضـغوطها السياسية والاقتصادية بشكل مركز ومنسق على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى اسرائيل ، لكان فى ذلك مخرجا من التجمد الراهن فى الموقف .

وإذا نظرنا الى الموقف فى لبنان بعد عقد الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية ، لوجدنا نفس الظواهر التى سادت العالم العربى فى السنين الماضية . ففريق من الدول العربية قبل بالاتفاقية باعتبارها هى الممكن فى الوقت الراهن . غير أن فريقا أخر رفضها وأدانها بشدة ، بغير أن يقدم أى تصور بديل لكيف يستطيع لبنان – فى ظل ظروفه المعروفة – أن يستنقذ استقلاله ، وأن يحمى وحدته ، وأن يتلافى خطر التسميم .

ومن ناحية أخرى ، ومع ما تحمله الأنباء الفرنسية عن الانشقاق فى صفوف فتح كبرى المنظمات الفلسطينية ، والتحول من الحوار بالكلمات الى التراشق بالرصاص ، وأخطر من ذلك دخول بعض الدول العربية وفى مقدمتها ليبيا وسوريا طرفا فى التمرد ، فإن معنى ذلك أن القوى العربية الثورية بدأت تصفى بعضها بعضا ، فى الوقت الذى ترقب اسرائيل فيه الموقف بسعادة غامرة . فهاهم العرب يتماسكون ويتركون العدو الرئيسى ينعم بثمار غزوه واحتلاله واستعماره .

ومن ثم يمكن القول أن الأزمة الراهنة فى الموقف العربى ، والتى تتمثل أساسا فى السلبية السياسية ، والعجز عن استثمار الطاقات العربية الاقتصادية والسياسية ، قد ضاعف منها عدم الاتفاق العربى حول لبنان ، وحركة الانشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

ولن يمضى كثير من الوقت ، حتى تدرك كافة الأطراف العربية ، أن الزمن يعمل لحساب اسرائيل ولا يعمل لحساب الوطن العربى . وأن جهدا قوميا جسورا ، قادر على اقتحام هذه الحلقة الشيطانية من التردد والسلبية والاختلاف ، مطلوب لحماية الحد الأدنى من الأمن القومى العربى ، قبل أن يكون مطلوبا لتحقيق حل عادل للمشكلة الفلسطينية .



العرب وإعادة النظر فى النظام الاقتصادى الدولى

ايليا حريق

استاذ علم السياسة بجامعة انديانا

لماذا

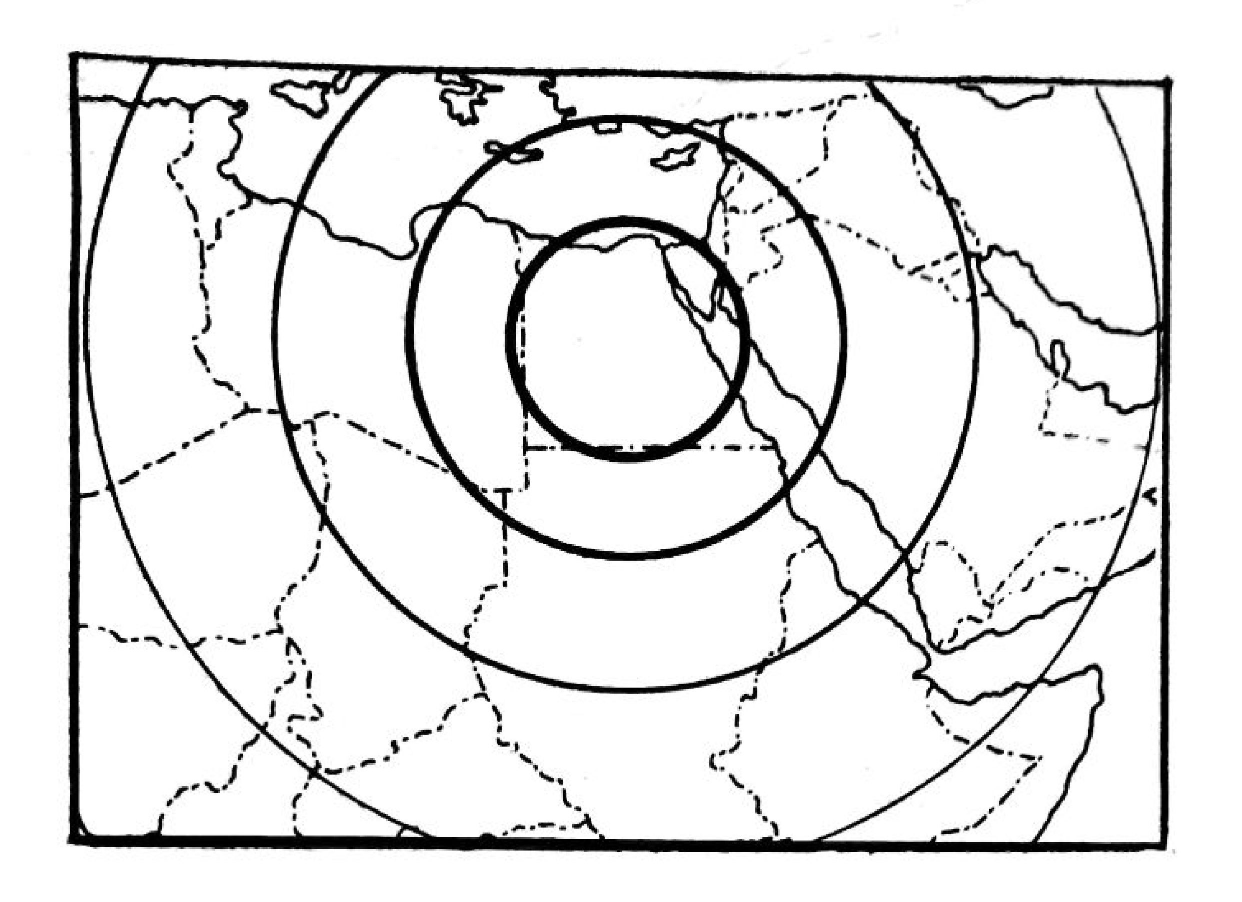
نتساءل عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى تعمل من اجل تحقيقه الدول النامية وهل لنا نحن العرب من صالح فى هذا المشروع

الجواب طبعا نعم اولا : نحن نشكل اثنتين وعشرين دولة فى عداد الدول النامية وننتمى الى مجموعة دول عدم الانحياز الرائدة فى الدعوة الى تحقيق عدالة فى الحقوق السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث ، وقد كانت مصر والجزائر فى طليعة الدول النامية التى عملت من اجل اعلان المبادىء الجديدة .

ثانيا : نحن قوة فاعلة ومتأثرة فى آن واحد بالنظام الاقتصادى الدولى إذ نحن نمثل على سبيل المثال موقعا قويا فى سوق المال الدولية وفى انتاج الطاقة وتسويقها . ومن جهة أخرى لانزال فى موقع التبعية تجاه الدول الصناعية الكبرى بسبب حاجتنا الى شراء السلاح والعتاد والبضائع الصناعية والتكنولوجيا المتوفرة فى بلدان الشمال فقط .

ومن المستغرب أن تكون تبعيتنا للدول المتقدمة قد ازدادت منذ أوائل السبعينات وهو التاريخ الذى أخذنا به المبادرة فى السيطرة على انتاج وتسعير النفط . والسبب فى التدهور هذا يعود الى زيادة الاستهلاك العام والتوسع فى المشاريع الاقتصادية والخدمية، مما أدى الى الاعتماد الكبير على استيراد السلع والمواد المستخدمة فى الانتاج والبناء . ومن أشد وأخطر مظاهر التبعية هذه حاجتنا الملحة الى المواد الغذائية .

إن زيادة الطلب على الحبوب ـ القمح والأرز والذرة ـ والتقهقر فى الانتاج العربى للحبوب والمواد الغذائية الأخرى جعلا من العالم العربى أكبر مستورد للحبوب بعد الاتحاد السوفييتى . فمثلا نجد أن العالم العربى قد استورد فى سنة ١٩٧٩ مايبلغ ١٣,٨ مليون طن من القمح فقط أو مايعادل ١٧٪ من القمح المتوفر للتصدير فى العالم أجمع فى حين أن نسبة العرب من سكان العالم لاتتجاوز الخمسة بالمائة وإذا ماتذكرنا أن أمريكا هى



أكبر الدول المصدرة للقمح تليها كندا فأستراليا يتضح مدى ارتباطنا بعلاقة تجارية ملزمة مع الغرب نحتل فيهـا نحـن موقع التبعية . ولما كان النظام الاقتصادى الدولى الجـديد يهدف الى إيجاد أصول وقواعد تتحقق بموجبها عـدالة فى التبادل التجارى والانتاجى فى العالم فلابد لنا مـن تفهـم الأوضـاع الاقتصادية القائمة ومطالب التغيير فيها .

إن الدول العربية المنتجة للنفط قد أصبحت قـوى مـالية فاعلة فى الاقتصاد الدولى وتحتل مكانة مرموقة فى مؤسساته القائمة كما وأنها قد أصبحت من أهم مصادر المسـاعدات الدولية . لذلك نجد أن مطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل التغيير الاقتصادى سوف تؤثر على أوضـاع دول النفط العربية إيجابا وسلبا مما يفرض عليها أن تشـارك مشاركة فعالة فى صياغة طريق المستقبل . فمثـلا نجـد أن المملكة العربية السعودية قد أصبحت عضـوا أصـيلا فى صندوق النقد الدولى ولابد أن تلعب فيه دور الـوسيط بيـن المجموعتين .

ومن جهة أخرى تستفيد المملكة العربية السعودية وغيرها من دول النفط من مطالب الدول النامية لحماية أسعار المواد الخام من التدهور والتقلب والمعلوم أن معـظم صـادرات العالم العربى لاتزال من المواد الأولية وفى مقدمتها النفـط وتشمل الفوسفات والقطن والسمسم .

نحن معنيون بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد من وجهة نظر أخرى لم نعطها بعد الانتباه الكافى . ان مشروع النظام الجديد يدعو الى رفع مستوى التبادل التجارى والفنى بيـن دول الجنوب ذاتها وقد بدأ هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة بسبب تصلب موقف دول الشمال مؤخرا فى الاسـتجابة الى مطالب الجنوب ولأنه بـرزت بيـن دول الجنـوب فئتـان مؤثرتان :

الفئة الأولى هى الدول المنتجة للنفط والتى تحوز على فائض مالى ضخم وتؤثر فى اقتصاد الدول النـامية غيـر المنتجـة بصورة عكسية .

والفئة الثانية هى الدول المسماه بالبلدان المصنعة حـديثا

وهي من الدول النامية التى تشكل صـادراتها الصـناعية نسبة مرتفعة من صادراتها العامة .

إن عدد الدول المصنعة حديثا لايتجاوز العشرة منها كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة والهند والبرازيل ويوغوسلافيا ولبنان والمكسيك والباكستان . ولانجد بينها دولة أفريقية أو عربية واحدة سوى لبنان قبـل سـنة ١٩٧٥ . أن وضـعنا الصناعى المتخلف بالنسـ[illegible] نـامية أخـرى لاتختلف وضعها بكثير عن أوضاع[illegible] نحن التى تدعو الى النظر لا في سياستنا الانتاجية فحسب بل أيضا في ماهيه علاقاتنا بالدول المصنعة حديثا ضمن الحوار القائم الان بين دول الجنـوب ذاتها ومنه مؤخرا مؤتمر كاراكاس الذى انعقد سنة ١٩٨١ فمن جهة يجب أن لانبنى علاقة جديدة غير متكافئة ومـن جهة أخرى يجب أن نتفاهم مع تلك الدول من أجـل تـوفير الطاقة لها بطريقة تناسب مع علاقاتنا المتضامنة في الحلبـة الدولية .

ويدعو هذا الأمر أيضا الى إعادة النـظر في اسـتراتيجية التنمية المتبعة في الدول العربية منذ أواخـر الخمسـينات والبحث عن استراتيجية أجدى من الاستراتيجية السابقة لاتتركنا وراء مثيلاتنا من دول العالم النامى .

وحوار الجنوب مع الجنوب يعنى أيضا حوار الدول العربية بعضها مع بعض وما آل اليه سعيها للتضامن الاقتصـادى الذى لم يثمر بالدرجة المرجوة .

والاشارة الى ذلك هذا ليس من باب الشكوى بل من أجـل السعى الواعى المجرد لفهم أسباب تخلف الدول العربية عن التضامن الاقتصادى المرجو ورسم خطة واقعية على ضـوء المعطيات لا الرغبات المثالية المستبعدة . فالشكوى والتـذمر من الوضع الحالى والشجب له والقاء التهم على هـذا أو ذاك أمور لاتجدى نفعا .

هناك واقع اقتصادى هو من مظاهر التخلف ويجب فهمـه كى ندرك طبيعة المصاعب والمعوقات التى تعترض التعـاون الاقتصادى الوثيق بين الدول العربية كما تعترض التعاون بين الدول النامية . ومن تلك المعوقات يمـكن ذكر العجـز الانتاجى وشحة ماهو متوفر للتبادل . والحماية الاقتصادية العامة التى تضع حواجز جمركية وحدا أقصى لكمية السـلع المتبادلة والحاجة الى تحويل الفائض الى أسـواق العـالم الصناعى لكسب النقد النادر الذى تحتاج اليه الدول النامية والاعتماد على المواد الخام في التجـارة الخـارجية وهـى تنافسية من حيث أنها متوفرة لدى مختلف دول المـنطقة .

وهذه نقاط لاتدل على تقصير في اسـتراتيجيتنا الانمـائية فحسب بل أيضا على مدى الترابط في اقتصاد العالم الثـالث مع الدول الصناعية . لقد أصبحنا جزءا من سوق كونية هى من معطيات العصر الحالى فلا الغـاؤها وارد ولاتجـاهلها ممكن . والواجب فهمها والتعامل معها بطريقة أجدى فـلا نظل لها ضحية . وهذا مـايسعى اليـه مشروع النـظام الاقتصادى الدولى الجديد . وقبل أن نسـتعرض تـاريخ المشروع وماهيته ومنجزاته لابد من تـوضيح مـاجئنا بـه بخصوص السوق الكونية ولو بصورة موجزة .

السوق الكونية :

إن العالم بأسره يشكل حاليا سوقا مترابطة تتبادل فيهـا المنتجات المصنعة والأولية بنقد قابل للتحويل وضمن مبادىء متعارف عليها دوليا وأقليميا هى نتاج الواقع الاقتصادى من جهة والوعى المتيقظ حديثا لوحدة العالم . ومن خصـائص السوق الكونية مايلى :

[illegible] . قيام مؤسسات دوليـة تشرف على الشـؤون الماليـة والنقدية ومبادى التبادل التجـارى والاسـعار والعنـاية بمظاهر الخلل الاقتصـادى في أية بقعة من بقـاع العـالم . وهذه المؤسسات معظمها مرتبط بالامم المتحدة أو منبثـق عنها كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتعريفات الجمـركية والتجـارة والتنميـة (جـات GATT) ومؤتمر التجارة والتنمية (انكتاد UN-CTAD) وغيرها من الاتفاقيات الاقليمية خارج الأمـم المتحدة نخص بالذكر منها اتفاقية لومه والسوق الاوروبيـة المشتركة والكومكن وصندوق النقد العربى وصندوق تثبيت المالية لأمريكا الوسطى واتفاقيات المسـاعدات الماليـة في أمريكا اللاتينية .

ثانيا . ان الفرقاء المؤلفين للسوق الكونية هم دول مسـتقلة ذات سيادة وجماعات اقليمية وشركات متعددة الجنسية

ثالثا . تتميز السوق الكونية بحرية التبادل التجارى واناو [illegible] الى درجة كبيرة خاصة بين الدول المتقـدمة منهـا ولاتزال هناك حواجز جمركية وكميـة معتـدلة معـرضة للزوال .

رابعا . عدم التكافؤ في العلاقات التجارية ضـمن السـوق المذكورة من جهة نوع البضائع المتبادلة وأسعارها وانتقالها عبر الحدود القـومية أو الاقليميـة . فـالدول المتقـدمة اقتصاديا وعددها حوالى العشرين دولة تنتج وتصدر الى حد كبير المواد المصنعة في حين أن معظم انتاج وصادرات الدول النامية في المواد الاولية . كما وأن الدول الصناعية تتحـكم بتحديد الاسعار للمواد الصناعية والاولية الى حد بعيـد . ولم ينجح العالم النامى في تحديد الاسعار الا في مواد النفط والغاز الطبيعى . وبالاتفاق مع الدول الصناعية اسـتطاعت بعض الدول النامية المنتجة للمواد الخام عقـد اتفـاقيات أسعار السلع . كما وأن الدول المتقدمة بمجرد كونها حـائزة على معظم الثروة في العالم تتمتع بقدرة غير متكافئة في تحديد التبادل التجارى بين الدول . ومهما يكن من أمر فان الوعى بمسالة عدم التكافؤ قد أصبح من معالم عصرنـا وشـغله الشاغل مما يحملنا على التفاؤل في إصلاح هذا الوضع حاسما . أن إرتفاع نسبة التجارة الخارجية الى النـاتج المحلى في مختلف بلدان العالم دليل على تعاظم شأن [illegible] الكونية في إقتصاد عصرنا هذا حيث أن التبـادل التجارى

... [illegible] والمعاملات المالية بين مختلف أطراف العالم [illegible] [illegible] الى درجة تجعل من المستحيل على اي فريق المرفاء الانعزال او رفض التبادل الاقتصادي مع [illegible] انتقال رأس المال [illegible] على نطاق واسع ترافقه حركة انتقال العمال قد خلق اوضاعا جديدة سياسية واقتصادية.

ان حقيقة ظهور السوق الكونية تجعل اي محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي خاصة في دول العالم الثالث امرا غير وارد ولا قابل للتطبيق مهما لهجت به الالسن.

ومن ذلك عدم جدوى سياسة الحماية المغالى فيها وبدائل الاستيراد والرفض المطلق للشركات ذات الجنسية المتعددة. فالترابط الاقتصادي الشديد لم يعد يسمح بمثل هذه المواقف والموضوع قد أصبح الان مسألة تكيف مع أوضاع السوق الكونية وخلق الطرق الكفيلة لجعلنا قوى مؤثرة فيها لا ان تتنكر لها.

لمحة تاريخية :

إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو مجموعة مطالب اقتصادية معلنة في إطار الامم المتحدة وتشكل أسس الحوار القائم لتحقيق عدالة ومساواة نسبية بين دول "العالم المتقدم" منها ودول العالم الثالث. وتتضمن هذه المطالب مبادىء المقصود منها توزيع الثروة في العالم بطريقة من تفاوت مما هي عليه الان وتعديل هيكل وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات GATT) وهذه هي المؤسسات المعروفة بتنظيمات بريتون وودز Bretton Woods التي أرسيت قواعدها في أواخر الحرب العالمية الثانية في مؤتمر عقد لذلك الغرض في بريتون وودز في ولاية نيوهمبشير في الولايات المتحدة في تموز (يوليو) ١٩٤٤م واكتسبت الاتفاقية اسمها من مكان الاجتماع. وكانت الغاية الرئيسية من مؤسسات بريتون وودز اعادة بناء الاقتصاد الدولي المتدهور وتنظيم علاقات الدول الكبرى ذات الوزن الأكبر في الميدان الاقتصادي وقد تغير الوضع حاليا بعد أن برزت الدول النامية ككتلة ذات وزن سياسي واقتصادي.

يعتبر المؤتمر الاول لدول عدم الانحياز المنعقد في بلغراد في سنة ١٩٦١ أول خطوة في طريق الدعوة الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وقد جاء في خطاب الرئيس عبد الناصر آنذاك أن فرصة ما يجب أن تتاح للدول التي لم تستكمل بعد نموها الاقتصادي والاجتماعي وأن التفاوت في مستويات معيشة الدول هو مبعث لعدم الاستقرار في العالم [1]. وقد اوصى المؤتمر بعقد ملتقى خاص بقضايا التنمية وقد انعقد هذا الملتقى بالفعل في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٦٢ اشتركت فيه احدى وثلاثون دولة [illegible] وبعد [illegible] اعلان القاهرة [illegible] الفاهرة الى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في إطار الامم المتحدة. وقد تم ذلك بالفعل في جنيف في سنة ١٩٦٤ برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير مالية مصر انذاك ومن نتائج المؤتمر الرئيسية أن تشكلت الدول النامية في هيئة مجموعة دول عدم الانحياز المؤلفة من سبعة وسبعين دولة عرفت منذ ذلك التاريخ بمجموعة السبعة والسبعين رغم أن عددها الان يزيد على المائة والعشرين.

اما النتيجة الثانية فهي عبارة عن انشاء الانكتاد، أي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء الذي أصبح المنبر الدولي الرئيسي لمطالب الدول النامية وهو يعتبر بالنسبة لدول العالم الثالث التنظيم المشابه للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بالنسبة للدول الصناعية.

حصلت الدعوة الأولى الواضحة لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ لبحث شئون المواد الخام والعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد صدر من المؤتمر قرار يدعو الى اعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي وتقدم على أثره الرئيس الجزائري هواري بومدين بوصفه رئيس المؤتمر الى أمين عام الامم المتحدة السيد كورت فالدهايم بطلب عقد جلسة خاصة لجمعية العمومية للتداول في شئون المواد الأولية والتنمية. وقد تم ذلك بالفعل فانعقدت الجمعية العامة في جلستها الخاصة السادسة في نيسان (ابريل) وأيار (مايو) في سنة ١٩٧٤ حيث تم اعلان بيان بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبيان أخر شرحت فيه الخطوات العملية لتحقيق ذلك الغرض ويدعى «برنامج العمل من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد».

وتلى ذلك في السنة ذاتها اعلان الجمعية العامة لوثيقة «ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية» وكان قد اقترح الاعداد له سابقا رئيس جمهورية المكسيك، لويس اشفاريا في الانكتاد وتمت الموافقة على الميثاق بـ ١٢٠ صوتا مقابل ست أصوات وامتناع عشر دول عن التصويت تمثل الدول الصناعية الكبرى.

وبصدور هذه الوثائق تم ارساء القواعد الاساسية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد. غير ان الاعلان عن مشروع والالتزام بتحقيقه شيئان مختلفان. فالجمعية العامة يمكنها الاقتراح والاعلان ولاتتمتع بصلاحية فرض قرارتها على الدول الاعضاء خاصة وأن البيانات المذكورة قد

---

[1] - راجع اسماعيل صبري عبد الله نحو نظام اقتصادي عالمي جديد القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٧

كشفت عن مدى الهوة بين موقف الدول الصناعية ودول العالم الثالث . لذلك تلي تلك القرارات سلسلة من المؤتمرات معظمها برعاية الانكتاد بين دول الجنوب ودول الشمال القصد منها ازالة الخلافات حول القضايا الاقتصادية المعروضة في وثائق الجمعية العامة . ومن تلك المؤتمرات الشهيرة مؤتمر داكار (السنغال) لدول عدم الانحياز في شباط (فبراير) ١٩٧٥ لوضع برنامج عمل بخصوص المواد الأولية وتم في الجلسة الخاصة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث التعاون الاقتصادي وذلك في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ تسلاها مؤتمر نيروبي الشهير وهو المؤتمر الرابع للانكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) في ايار (مايو) ١٩٧٦ حيث شئون السوق الدولية للسلع الأولية (٢) ثم تبع سلسلة من الاجتماعات وعرفت بمفاوضات باريس كان القصد منها ازالة الخلاف في وجهات النظر بين دول الشمال ودول الجنوب وقد كان الرئيس الفرنسي السابق جيسكارديستان قد دعا اليها أملا في ان تنجح فرنسا في لعب دور الوسيط بين الكتلتين . واستمرت هذه المحادثات فترة مابين ١٩٧٥، ١٩٧٧ ولم تلق نجاحا ملحوظا . وكان بين الدول الصناعية الأشد معارضة لمطالب التغيير الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان . مع هذا لم تقطع مجموعة السبعة والسبعين وقامت بالتحضير لاجتماع رئيسي عقد في مانيلا عاصمة الفيلبين لبحث مركز عن المؤسسات المالية الدولية ونقل التكنولوجيا الصناعية الى بلدان العالم الثالث . وقد عقد المؤتمر الخامس هذا للانكتاد في ايار سنة ١٩٧٩.

ان هذه المحاولات لحل الخلافات حول العلاقات الاقتصادية الدولية دارت ضمن اطار كتلتين دوليين رئيسيين هما مجموعة السبعة والسبعين ، أي دول عدم الانحياز . والجماعة الاقتصادية (العشرة) التي تمثل الدول الصناعية في العالم الحر وتعمل في اطار منظمة التعاون والانماء الاقتصادي (OECD) وقد نتج عن الصراع القائم محاولات تنسيق بين اعضاء كل من الكتلتين . نجد مثلا ان دول الجنوب بدأت بعقد اجتماعات خاصة بها كما حصل في مؤتمر كاراكاس (فنزويلا) في آيار (مايو) ١٩٨١ لتبادل الاراء والاتفاق على مواقف متقاربة .

اما دول الشمال فقد دأبت على عقد مؤتمرات قمة منذ سنة ١٩٧٥ حين عقد اول اجتماع لها في دمبوزي (فرنسا) وتبع ذلك سنويا اجتماعات في كل من بورتوريكو لندن ، بون وطوكيو والبندقية ثم اوتو (كندا) في ١٩٨١ وكانت هذه اللقاءات تبحث المشاكل السياسية والاقتصادية للدول الغربية الكبرى وتتطرق بصورة عابرة الى القضايا المتعلقة بين الشمال والجنوب الى ان عقدت قمة البندقية في سنة ١٩٨١، وعبرت عن استعداد دول المجتمعة في ان تنظر «بروح ايجابية الى مفاوضات دولية في اطار الامم المتحدة وصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة» لكنه رغم ذلك البيان فان مؤتمر اوتوا اللاحق احدث تراجعا واضحا رغم اطراء وسائل الاعلام الغربية على نجاح الاجتماع . والامر الذي حصل بعد قمة البندقية أن رئيس الولايات المتحدة المنتخب انذاك رونالد ريجان لم يكن متعاطفا مع الدعوة الى اعدة النظر في النظام الاقتصادي الدولي وقد تعثرت محاولا رئيس الجمعية العامة لامم المتحدة في محاولة جمع دول الشمال .

ودول الجنوب في جلسة خاصة لبحث الشئون المتعلقة . واعتبرت الصحافة الغربية اجتماع اوتوا ناجحا لأنه حد من صلابة الرئيس ريجان تجاه مواضيع الخلاف مع الجنوب وذلك لان بيان القمة قد عبر عن استعداد دول الشمال للتعاون مع الدول النامية بروح المصلحة المتبادلة والاعتراف بالارتباط المتبادل للاقتصاد الدولي . ولكن قمة اوتوا اسقطت من اعتبارها الالتزام ببيان البندقية الداعي للمفاوضات ضمن اطار الأمم المتحدة كما اسقطت الدعوة الى اقامة هيئة جديدة لمساعدة الدول النامية في مواجهة أزمة الطاقة ولم تعد دول الشمال الى موقفها المؤيد للمفاوضات ضمن اطار الأمم المتحدة الا في المؤتمر المشترك المنعقد بين اثنتين وعشرين دولة ممثلة عن دول الجنوب ودول الشمال في كونكون بالمكسيك في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ واعتبر آنذاك التحول في رأى الرئيس ريجان في هذه المسألة من أهم نتائج المؤتمر .

المطالب التي تضمنها اعلان النظام الجديد .

ان البلدان النامية تنظر الى مسألة التنمية على انها مرتبطة الى درجة قصوى بالنظام الاقتصادي الدولي وأن أيه محاولة للانماء تقوم بها لابد ان ترافقها تحولات جذرية في نظام الاقتصادي الدولي لكون هذا النظام يفرض على الدول النامية حدودا من الصعب جدا تخطيها . فهي مثلا ان حاولت أن تركز على التنمية الزراعية تجد نفسها بحاجة الى مستلزمات الانتاج (Inputs) كالأسمدة الكيمائية والمبيدات ووسائل النقل والتخزين والتقاوى المحسنة وجميعها مصنعة في البلدان المتقدمة ويقتضي الحصول عليها نقدا نادرا ليس متوافرا الا بمساعدة من الدول الصناعية . واذا سعت الدول النامية نحو التصنيع فستجد نفسها في حاجة الى معدات مصنعة ووسيطة ورأس مال وتكنولوجيا لا تتوفر دون رضى ومساعدة الدول المتقدمة ومهما يكن نهج الانماء في الدول المتخلفة فهي بحاجة الى سوق لبضائعها وما لم تفتح دول الشمال اسواقها لبضاعة الدول النامية فان أمر الانتاج فيها يبقى غير وارد . وتشكو دول الجنوب خاصة من تدنى اسعار المواد الخام التي تقررها في الغالب الدول المتقدمة فأسعار الحبوب يقررها سوق البضاعة في شيكاغو

---

(٢) المرجع ذاته

Commodities Market واسعار المعادن الخام يقررها سوق لندن ، ولا سيطرة للدول المصدرة على أسعار موادها الخام الا في مادة النفط التي انتزعت زمام انتاجها وتسعيرها منظمة اوبك في سنة ١٩٧٣ وبلغت ذروتها في سنة ١٩٧٩ وهي الآن تعاني من فقدان القدرة على ضبط ذاتها نتيجة وفرة النفط حاليا في الاسواق . والشكوى هي ان اسعار المواد المصنعة التي تنتجها الدول المتقدمة مرتفعة جدا في حين أن اسعار المواد الخام التي تشكل معظم انتاج الدول النامية متدنية مما يؤدي الى عجز رئيسي في ميزان المدفوعات للدول النامية .

ويعترض شؤون البلدان النامية التي يعتمد اقتصادها على تصدير المواد الأولية أمر آخر لايقل أهمية عن الاسعار وهو التذبذب في الطلب عليها فقد يرتفع الطلب احيانا على القطن أو السكر أو البن أو النحاس فيحدث ضغطا كبيرا ويرفع أسعارها ثم قد ينخفض الطلب عليها فجأة فتهبط أسعارها هبوطا سريعا وهذا التقلب يحدث فوضى وأزمة خطيرة في اقتصاد الدول النامية حيث ان بعضها يعتمد على المورد المتوفر في مادة واحدة لاغير مثل البن أو العنب أو السكر أو الفوسفات أو النحاس فان هبطت أسعار هذه المواد الاولية فجأة فإن الاقطار ذات العلاقة بها قد تتعرض إلى الافلاس .

وخلاصة الحديث ان البلدان النامية قد تنبهت إلى حقيقة خطيرة وهي ظهور سوق كونية تربط اقتصاد بلدان العالم بعضها ببعض وتفرض شروطها على البلدان الأعضاء .

ثانيا : وجدت البلدان النامية ان السوق الكونية هذه تتحكم فيها الدول الاكثر نموا وهي الدول العشر الصناعية ولا يقتصر تحكم العالم الصناعي على توفير البضائع وتسعيرها ونقلها بل يتعدى ذلك الى تمويلها . فمراكز التمويل هي في الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الخاضعة لها . وأسواق العملة هي في أوروبا وأمريكا الشمالية . ثم ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهما من المؤسسات العالمية الخاضعة لسيطرة الدول المتقدمة التي تحوز على أعلى نسبة من الرصيد المخزون لكل من هذه المؤسسات . فان صنع القرار في هذه المؤسسات يرتكز على الاقتراع ، ولكل دولة مشتركة عدد من الاصوات يتعادل مع رصيدها في المؤسسة . فنجد مثلا ، ان اعضاء صندوق النقد الدولي قد بلغوا ١٤١ دولة في سنة ١٩٨٠ منها ٢٢ دولة متقدمة تنضوي في منظمة التعاون والانماء الاقتصادي و١١٥ دولة نامية بالاضافة الى جنوب افريقيا واسرائيل والصين . فلكل عضو ٢٥٠ صوتا يضاف اليها صوت واحد عن كل ٠١ ٥ مليون من حقوق السحب الخاصة من حصته وهكذا نجد أن الولايات المتحدة وحدها تحوز على ٢٣٪ من الاصوات المقررة لسياسة صندوق النقد الدولي .

لذلك نلاحظ ان الدول النامية تطلب ما يلي :

أولا : ان يكون تمثيلها قائما بالنسبة لعددها لا بالنسبة لرصيدها المالي كي يصبح اشتراكها في صنع القرار اشتراكا فعالا .

ثانيا : تطلب الدول النامية تسهيل شروط القروض (٣) خاصة في صندوق النقد الدولي الذي يضع شروطا قاسية على اقتصاد الدولة التي ترغب في الاقتراض منه تعتبر احيانا ضربا من التفجير وذلك بسبب الخلاف الكبير في فلسفة الادارة الاقتصادية بين قادة البلدان النامية والمشرفين على الصندوق .

ثالثا : تطلب الدول النامية في اطار النظام الدولي الجديد اخذ الاجراءات اللازمة لتثبيت اسعار المواد الخام وحمايتها من عدم الاستقرار ومن اجل تحقيق ذلك تقترح احداث مخزونا سلعي BufferStock يخزن المواد الخام في سنوات الفائض ويدفع بها الى السوق في سني الشحة . ويتطلب ذلك انشاء صندوق مشترك لتمويل العملية

رابعا : تطلب الدول النامية من الدول الصناعية الحد من العراقيل في سبيل تصدير السلع والمنتجات في العالم الثالث بما في ذلك التعريفات الجمركية والحصص الكمية (الكوتا) .

خامسا : تطلب الدول النامية من الدول المتقدمة ان توفر لها المعلومات التكنولوجيه بحرية ودون تكاليف باحظة .

سادسا : تطلب الدول النامية تقديم المساعدات الانمائيه لها حسب ماحددتها الامم المتحدة أي عبارة عن ٠٧ ,٪ في الناتج القومي للدول المتقدمة . وتلح خاصة على ضرورة مساعدة الدول الثلاثين المعتبرة أشد فقرا في العالم الثالث .

واخيرا ، تطلب الدول النامية ان تسهل الدول المتقدمة أمر الايفاء بالديون المتراكمة وأن تمد فترة استيفائها والاعفاء من تسديد جزء منها . وقد بدأت الدول الصناعية تشعر بخطر تفاقم المديونية الدولية وعجز دول كثيرة عن الوفاء وما يتضمنه ذلك من خطر على الاقتصاد الدولي خاصة اذا ما افلست دول كبيرة المديونية كالمكسيك او الارجنتين . ولذلك اقرت في فبراير (شباط) ١٩٨٣ زيادة رأس المال المشترك في صندوق النقد الدولي بنسبة ٤٠٪ حفاظا على استقرار النظام المالي الدولي .

اما الدول المتقدمة فانها تحتج اولا على فلسفة توزيع الثروة في العالم بحجة انها غير مجدية وغير قابلة للتطبيق . وتدعى الدول الصناعية أن تكاليف الصندوق المشترك لتمويل السلع ستكون باهظه جدا وان معظم العمليات التجارية هي اعمال حرة لايمكن السيطرة عليها . وهي تحذر من أن اخضاع المؤسسات المالية مثل صندوق النقد

٣ ــ راجع بخصوص خطورة مديونية دول العالم الثالث جورج قرم التبعية الاقتصادية : مازق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي بيروت دار الطليعة ١٩٨٠

الدولي الى نموذج الاقتراع القائم على اساس صوت لكل دولة عضو كما هو الوضع في الجمعية العامة للامم المتحدة من شانه ان يحدث اضطرابا ماليا خطيرا في الاقتصاد الدولي وتتحكم الرغبة المنفصلة عن المسئولية المالية في مقدرات العالم .

وبالاختصار تحاول الدول الصناعية المتقدمة ان تحول الانظار نحو استراتيجية انمائية اخرى تخالف نظرة الدول النامية الى الموضوع . فالدول المتقدمة .تعتبر ان مسئولية الانماء تقع في الدرجة الاولى على سياسات الدول النامية الداخلية وان على هذه الدول الحد من النمو السكاني السريع وعلى استخدام الموارد القومية بحكمة وان تساعد على تنقية اجواء الاستثمار حتى تقدم رؤوس الأموال اليها من الخارج وتشدد على اصلاح الاقتصاد القومي والتوزيع العادل للثروة القومية بين سائر فئات الشعب .

والحقيقة ان الفريقين على صواب ولا ينبغي قول الواحد للاخر . فان أصلح النظام الاقتصادي الدولي ورافق ذلك سياسة انمائية حكيمة في الاقتصاد القومي من حيث تشجيع الاستثمار والاستخدام السليم للموارد القومية فلا شك ان النتيجه ستكون في صالح الجميع وهذا ما يؤمل ان يصل اليه جميع الفرقاء في اتصالاتهم المستمرة .

الانجازات في الحوار القائم

ان بعض دول العالم الثالث قد خطت خطوات سريعة وبعيدة المدى على طريق التقدم الاقتصادي منها ماهو عائد الى المساعي العامة لارساء قواعد جديدة للنظام الاقتصادي الدولي ومنها ماهو عائد الى سياسة اقتصادية داخلية ناجحة .

ومن ابرز مظاهر التقدم الاقتصادي في العالم الثالث نمو الحركة الصناعية والتجارة الخارجية للبضائع المصنعة في السنوات العشرين الاخيرة . فقد بلغ تقدم صادرات السلع المصنعه في الدول النامية ١٣٪ سنويا في المرحلة الواقعة بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٧٦ هذا في حين نجد ان الرقم المقابل في نمو العالم ككل لا يزيد عن ٧,٤ . وهذا لا يعني طبعا ان الدول النامية قد اصبحت مصدرا رئيسيا الى الدول الصناعية فان حصتها من السلع المصنعة والمصدرة الى العالم الصناعي لم تزد عن ١٥ بالمائة مما تستورده تلك الدول . اما الدول المتقدمة المستوردة للسلع المصنعة في العالم الثالث فهي الولايات المتحدة الامريكية (٥٠٪)، والمملكة المتحدة (١١٪) والمانيا الغربية (١٠٪) واليابان (٨٪) ويأخذ هؤلاء الكبار الاربعة ما نسبة (٨٠٪) من السلع المصنعة ذات المنشأ الجنوبي . وقد تتحسن هذه النسبة بصورة ملحوظة اذا ماحصل انفتاح في الاتحاد السوفياتي وحلفائه في اوروبا الشرقية على البضائع المصنعة الواردة في العالم الثالث فالكتلة الشرقية تكاد تكون موصدة الأبواب أمام البلدان النامية الا في حالات خاصة .

ومن الانجازات الاقتصادية الأخرى الملحوظة في العالم الثالث في عقد السبعينات نمو الناتج القومي بخطى اسرع منها في البلدان المتقدمة . فقد بلغ متوسط نمو الناتج القومي في البلدان النامية ٥,٧ ٪ في حين انه لم يتعد ٣,٤٪ في البلدان المتقدمة . وقد استطاعت دول العالم الثالث ان تدخر ثم تستثمر (٢١٪) من دخلها القومي وهذه نسبة مرتفعة جدا .

كما وان نوعية الحياة في البلدان النامية . اذا ما قيست المؤشر المعروف بمعيار نوعية الحياة (PQLI)المبني على نسبة وفيات الاطفال بالالف ومتوسط سن الراشيدين عند الوفاة ونسبة الاميه . تدل على تحسن مرموق منذ سنة ١٩٦٠ حين كان الرقم المدون للمؤشر ٣٩ بلغ ٥٧ في أواخر السبعينات

واذا نظرنا إلى نمو التجارة الخارجية بين بلدان العالم الثالث انفسهم نجد أنها تحسنت جدا في السبعينات فوصلت الى ٢٤٪ من تجارتهم الخارجية دون ان تشمل هذه النسبة تجارة النفط ضمن هذا الرقم وهذه نسبه اعلى مما كانت عليه سابقا والجدير بالذكر أن تبادل المواد الصناعية هو اكثر نموا من أية مواد اخرى وقد بلغت الزيادة ٣٩٪ من الزيادة السنوية في التجارة الخارجية بين دول العالم الثالث .

رغم ان هذه النتائج مشجعة لا يخفى ان هناك ما يشوب الصورة المشرقة هذه .

أولا : ان نمو انتاج المواد الغذائية في البلدان المتخلفة تأخر تأخرا ملحوظا فمثلا بين سنة ١٩٦٤ و ١٩٧٤ زادت نسبه انتاج العالم للمواد الغذائية ٣١٪ وزاد انتاج الفرد ٧٪ الى ٧,٠٪ في السنة . غير ان البلدان المتقدمة قد زادت فيها انتاجية الفرد ١,٤ ٪ سنويا وهو يساوي ضعف المستوى العالمي .ونجد أن انتاجية الفرد في العالم الثالث انخفضت ٢٪ وقد حصل معظم التاخر هذا في افريقا والشرق الأوسط . وقد نبه إدوار صوما امين عام منظمة الغذاء والزراعة الدولية (فاو) في سنة ١٩٨٠ الى ان ٢٧ بلدا ناميا تعاني من نقص حاد في مواد الغذاء اي بزيادة ١٣ بلدا عن سنة ١٩٧٩ .

المسألة الثانية التي تشوب الصورة المشرقة عدم الاقتصادي في البلدان النامية هي التفاوت الكبير في مستوى المعيشه والتقدم الاقتصادي بين بلد وآخر في العالم الثالث . فان ٧٠٪ من الخمسة وثلاثين مليار دولار ثمن السلع المصنعة والمصدرة من العالم الثالث سنة ١٩٧٥ ذهبت الى عشرة بلدان فقط تعرف بالبلدان المصنعه حديثا كما وان الاحصائيات تشير الى ان نوعية الحياة في ٦٧ بلدا ناميا لاتزال دون متوسط ماهي عليه في بلدان العالم الثالث ذاته وان ٨٠٠ مليون نسمة لاتزال تعيش في فقر مدقع وان ٤٦٠ مليون نسمة تعاني من سوء التغذية معظمها من الاطفال .

ان النمو السريع في انتاج النفط والتصنيع قد احدث تنوعا ملحوظا بين بلدان العالم الثالث نفسها والتي قد اصبحت منقسمة الى ثلاثة عوالم : عالم البلدان المصدرة للنفط وعالم البلدان المصنعة حديثا وعالم الفقراء .

والسؤال يتعلق بما قد حصل في السنوات العشر الاخيرة من تغيير جذري وهيكلي في علاقات العالم الاقتصادي مما يباشر مطالب مجموعة السبعة والسبعين استجابة لطالبها وباستقلال عنها . ربما اهم ماحدث في هذا المجال هو اتفاقية لومي بوجهيها الاول والثانية المعقودتان في سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٠ ويعتبران من النماذج الهامة للعلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب . ان اتفاقية (٤) لومي هي عبارة عن تنظيم للعلاقات التجارية والاقتصادية عامة بين دول المجموعة الاوربية العشر ودول افريقيا والكاريبي والباسفيك البالغة الان ٦٢ دولة . ومن اهم بنود الاتفاقية اجراءات تهدف الى احلال الاستقرار في عائدات الدول النامية في صادراتها وتشمل الصادرات المدعومة هذه ٤٤ مادة . وتشمل البنود الاخرى معاملات خاصة في ميادين التجارة والتعاون الصناعي والزراعة وتسعيرة السكر . ومن المفروض ان توفر هذه الاتفاقية ٦ مليارات دولار للبلدان المستفيدة على مدى خمس سنوات ومن اجل تحقيق استقرار في دخل الدول المستفيدة تقضي الاتفاقية على ان تعويض الدول الاوروبية المذكورة الدول المستفيدة عن النقص في ايراداتها اذا ماحصل ذلك بسبب انخفاض الأسعار دوليا أولاسباب تعود الى عوامل الطبيعة كجفاف اوغير ذلك .

تسمح اتفاقية لومي الثانية لمنتجات دول الاتفاقية الصناعية ان تدخل دول السوق الاوربية المشتركة وبحرية ودون قيود .

ان مدى مساعدة الدول الاوروبية لدول الاتفاقية محدودة في الواقع بقدرة الدول المانحة على الايفاء بالتزاماتها . نجد مثلا انه اذا ماحصل قصور في صادرات أو عائدات الدول المستفيدة في أن واحد يلقي ذلك عبئا على الدول المانحة يمنعها من الايفاء بوعودها . وقد حصل مثل ذلك بوضوح عندما انخفضت العائدات في عدد كبير من دول الاتفاقية في الوقت ذاته في سنة ١٩٨٠ حين بلغت قيمة طلبات التعويض ٢٨٧ مليون دولار في حين ان الميزانية السنوية اخرى قد بدأ انتاج السكر المتزايد في دول السوق ينافس انتاج دول الاتفاقية مما حدا لبعض دول السوق ان تعطي منتجيها للسكر والنسيج افضلية في المعاملة وهو ضرب من الحماية لابد أن يؤثر على البلدان المستفيدة من اتفاقية لومي

وباضافة الى اتفاقية لومي نجد مكسبا اخر في صالح بلدان الجنوب وهو اقرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة لاتفاقية الصندوق المشترك Common Fund وهي بحقيقة المقصود منه تمويل اتفاقيات السلع المنفردة وقد كانت الدول الصناعية تعارض اقامة الصندوق المشترك بحجة انه صعب التطبيق وانه مكلف ولكن الدول المصدرة للسلع الاولية اصرت على اهمية تحقيقه من اجل تثبيت اسعار المواد الخام

ومن المشاريع الاخرى التي تم اقرارها مشروع النافذة الثانية المقصود منها تقوية الدول النامية كي تتمكن من تنويع وزيادة دخلها في المواد الخام . وقد شاركت الولايات المتحدة في اثنين من الاتفاقيات السلعية الدولية International Commadity Agreements هي السكر والبن وقد تم مؤخرا عقد اتفاقية المطاط وهي أول اتفاقية دولية للسلع يتم عقدها بعد اطلاق الدعوة في نيروبي سنة ١٩٧٦ الى تحقيق الصندوق المشترك .

يظل الخلاف بين الدول المنتجة للمواد الأولية ذاتها ومعظمها من بلدان العالم الثالث العائق الرئيسي في قضية الصندوق المشترك كما وانه العائق لعقد اتفاقيات سلع دولية منفردة . ان مسالة الوصول الى اتفاق حول تحديد كمية الانتاج هي العقبة المستعصية في طريق العمل الجماعي ان بلدانا كثيرة في العالم الثالث تجد صعوبة جمة في قبول مبدا تخفيض انتاجها او تحديده لان عددا كبيرا منها يعتمد الى حد بعيد على تجارة مادة خام واحدة كالقطن او النحاس او السكر او النفط ويكون لتخفيض الانتاج او تحديده اثر خطير على الاقتصاد القومي فالمطلوب ايجاد اسلوب يمكن الدول هذه من تحديد انتاجها بصورة عملية دون اجحاف حق اي بلد والحيلولة دون تعريض اي بلد لضائقة اقتصادية وهناك محاولات ملحوظة في هذا المجال على الصعيد الاقليمي والدولي

فالبلدان النامية قد سعت سعيا حثيثا لانعاش التعاون الاقتصادي فيما بينها وعقدت عدة اجتماعات لتحقيق ذلك الغرض منها اجتماع بيونس ايرس (الارجنتين) في سنة ١٩٧٨ من اجل تحقيق التعاون التقني تبع ذلك اجتماع دول مجموعة السبعة والسبعين في اروشا تنزانيا في سنة ١٩٧٩ ثم الاجتماع الاخير في كاراكاس فنزويلا في أيار (مايو) ١٩٨١ من اجل بحث قضية التعاون الاقتصادي وتسهيل مسالة الحصص الكوتا في الاتفاقيات الدولية للسلع وكان مؤتمر عدم الانحياز المنعقد منذ سنتين في هافانا قد دعا الى تعاون أوثق بين الدول النامية في مجالات المواد الاولية والتمويل والاستثمار . ومن الانجازات الاخرى التي تمت في حقل الاصلاح الاقتصادي الدولي التغيير الطارىء على سياسة صندوق النقد الدولي الذي خفف مؤخرا من قسوة اجراءاته في سياسة القروض فقد

---

٤ -راجع أنس مصطفى . . لومي ٢ والحوار بين الشمال والجنوب . سياسة الدولية . يناير ١٩٨٠

كانت سياسة الصندوق تقتصر على تقديم القروض بغرض مساعدة الدول المحتاجة الى تسوية ميزان المدفوعات بعد ان تتمكن الدولة المذكورة على ان تستنفد احتياطها المخزون في البنك المركزي وكانت ترافق القروض شروطا اقتصادية قاسية تدعو الى التقشف والى تحرير سعر النقد القومي وتحرير التجارة الخارجية والاحجام عن دعم السلع الاستهلاكية وما الى ذلك من شروط قاسية وخطيرة سياسيا على الحكومات الوطنية.

ولكن الصندوق قد بدأ بتغيير سياسته نوعا ما بعد ان اشتدت اعتراضات الدول النامية خاصة دول مجموعة السبعة والسبعين وقد بدأ الصندوق بتقديم قروض طويلة الاجل الغرض منها معالجة مشاكل مزمنة غير طارئة ولمساعدة الدول الفقيرة في مواجهة ديونها وقدم قروضا من هذا القبيل لبعض البلدان مثل الباكستان ويوغسلافيا وتركيا وزائير وزامبيا والمكسيك.

وقد قام مؤخرا بتقديم اكبر قرض من نوعه يبلغ ٥.٨ مليارات دولار الى الهند لمساعدتها على مواجهة مشكلة النفط واسعارها المرتفعة رغم معارضة الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك القرض. وقد اعتمد امناء الصندوق سياسة جديدة ترمي الى زيادة نسبة القروض المسموح اعطاؤها سنويا لكل دولة.

ومن الاحداث الهامة الطارئة على صندوق النقد الدولي ان المملكة العربية السعودية قد احتلت منذ سنة ١٩٨١ مقعدا دائما في مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق الى جانب الدول الكبرى الخمس وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية واليابان. وقد ارتفعت حصة السعودية في الكوتا كما وانها قد قدمت قرضا ضخما للصندوق في سنة ١٩٨٠ تقارب قيمته عشرة مليارات دولار يقدم على مدى سنتين. وتكون السعودية قد اصبحت الدولة النامية الاولى التي تحتل ذلك المنصب. وهو حدث هام رغم انه لا يبلغ مستوى المطلوب لمشاركة [illegible] في ادارة الصندوق.

ومن الانجازات الدولية الاخرى مطالبة دول مجموعة السبعة والسبعين وقبول منظمة الاوبك زيادة مساعداتها للدول النامية الاخرى. فقد قررت دول المنظمة المجتمعة في فيينا في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ على زيادة مساعداتها ثلاثة اضعاف ما كانت عليه سابقا في السنتين التاليتين وذلك بنسبة [illegible] مليون دولار في سنة ١٩٨١ و [illegible] مليون دولار في سنة ١٩٨٢. وقد [illegible] رأس مال صندوق الاوبك للدول النامية. الصندوق الخاص [illegible] في قيمته اربعة مليارات دولار. كما وان الاوبك قد انشأت الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD وتمويله. وجميع هذه الخطوات تعتبر [illegible] واضحا للعلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب مع بعضها البعض.

وبخلاف خطوة الاوبك نجد ان المساعدات الخارجية للانماء التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى الى دول العالم الثالث في انخفاض مستمر وقد انخفضت الى دون المستوى المعين لها في الامم المتحدة اي ٠.٧٪ من الناتج القومي للدولة المانحة. فان قيمة المساعدات الامريكية وهي اكبرها حجما قد تدنت الى ٠.١٩٪ من الناتج القومي اي ما قيمته ٤.٨ مليار دولار سنويا تذهب معظمها الى مصر واسرائيل.

ومما يدعو الى القلق ايضا في هذا المجال ان المساعدات الانمائية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه وهي ضئيلة اصلا قد انخفضت من حدود ٠.٠٩٪ من الناتج القومي سنة ١٩٧٣ الى ٠.٠٤٪ في سنة ١٩٧٨ ولم تتحسن بعد. ولا شك ان الاتحاد السوفيتي عرضة لهجوم صاعق من قبل دول العالم الثالث كي يحسن سجله سواء كان ذلك في المساعدات او في مجال التجارة اذ ان اسواقه تعتبر من اشد الاسواق مناعة ومقاومة تجاه سلع بلدان العالم الثالث في حين ان صادراته الى هذه البلدان ارتفعت من ٥٪ في سنة ١٩٥٥ الى ٢١٪ من صادراته في سنة ١٩٧٧ يحتل السلاح منها جزءا كبيرا جدا.

ومن الانجازات الاخرى في حوار الشمال والجنوب اقرار نظام الافضلية الجمركي المعمم Generalized System of Prefrences وقد تم اقرار هذا المبدأ في اجتماع الانكتاد الثاني في نيودلهي سنة ١٩٦٨ واعتمدته معظم الدول الصناعية ابتداء في سنة ١٩٧١ ولكن كندا والولايات المتحدة لم تأخذا به الا في سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بالتالي. وهذا النظام كناية عن معاملة بالحسنى من قبل الدول المتقدمة لمصانع البلدان النامية الصناعية والزراعية وذلك برفع الحواجز الجمركية والتعريفات كليا او جزئيا. ولكن هذه المعاملة المتحدة [illegible] تعتمد على التقيد العرفي دون مفاوضات [illegible] من نوع آخر تحد من دخول بعض السلع كي تعتبر [illegible] على [illegible] تتحول بعضها الى تتعرض الى [illegible] على حد الاعلى ضرائب عادية. [illegible] يعتبر البعض ان نظام الافضلية الجمركية المعمم [illegible] صادرات العالم الثالث الا نسبة [illegible] الى الاتجاه نحو الحماية التي ظهرت في السبعينات على اثر الازمة في اقتصاد العالم الصناعي انتقصت من الفائدة من هذا المبدأ. غير ان [illegible] سلبية صريحة جعلت دول العالم الثالث تصر على تجديده في حينه [illegible] في نيروبي في سنة ١٩٧٦.

الخلاصة

ان التحولات الجذرية التي حصلت في العلاقات الدولية [illegible]

في هذا القرن تكاد تطغى في اهميتها ومداها على مجريات التاريخ البشري بأجمعه . ففي مطلع القرن كان التسابق بين الدول الأوروبية المستعمرة على أشده من اجل التوسع في سيطرتها الاستعمارية في العالم الثالث . ويمكن اعتبار الحرب العالمية الاولى مظهرا من مظاهر هذا الصراع تلتها مرحلة جديدة من التحول نحو بناء نظام دولي آمن بواسطة عصبة الأمم والدعوة الى الى تقرير المصير للامم المستعمرة . ومع ان هذا التحول كان مترددا وضعيفا فانه ترك أثرا ملحوظا على التطورات في الوضع الدولي برز بعد الحرب العالمية الثانية وتجسد في ميثاق الأمم المتحدة واعلانها لمبادئ حقوق الانسان وارساء قواعد اقوى للمنظمة . وهذه المظاهر الدولية تعكس مواطن انقسام واتفاق في آن واحد بين الدول الكبرى . فالخلاف بين أوروبا وحليفتها الولايات المتحدة حول مسألة الاستعمار وبينها وبين الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى ساعد الدول المتخلفة على إحراز الاستقلال القومي . نجد مثلا أن المائة والأربعين دولة المعتبرة نامية الآن والتي لها عضوية في الأمم المتحدة قد حصلت على استقلالها السياسي بعد سنة ١٩٤٥ ماعدا عدد صغير لايزيد عدده عن أصابع ايد ، ومن الخلافات أيضا انقسام العالم المتقدم الى جبهتين إحداهما يقودها الاتحاد السوفييتي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى . قد سمح هذا الانقسام للدول النامية أن تستفيد من الصراع الدولي بين الجبارين الى حد ما ونتج عن ذلك كتلة دول عدم الانحياز .

ومن مظاهر الاتفاق بين دول العالم المتقدم المؤسسات الاقتصادية التي نشأت على أثر الحرب وتعرف بمؤسسات بريتون وودز ولم يكن العالم الثالث يشكل جزءا من ذلك المشروع ولو أنه خضع لهذه المؤسسات فيما بعد واشترك فيها .

وهناك تحول جذري آخر وهو بروز كتلة سياسية حديثة على الصعيد الدولي تعرف بدول عدم الانحياز وهي الدول المستقلة حديثا في بلدان العالم الثالث وكان تكتلها هذا يهدف في الدرجة الأولى الى تدعيم استقلالها السياسي وتحصينه ضد الصراع القائم بين الغرب والاتحاد السوفييتي .

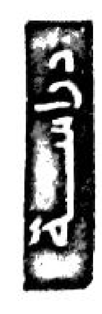
وكان الهدف الرئيسي عدم جر الدول النامية الى حلبة الصراع بين الكبار فتفقد سيادتها السياسية المحدثة والتي لاتزال غير مستقرة .

وتمثل حركة عدم الانحياز نبرة ذاتية حالصة عن حدة الشعور السياسي في بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا . وكان الحرص على الاستقلال السياسي النقطة المركزية للحركة وقد تركت أثرا فعالا على الصعيد الدولي حمل الولايات المتحدة بعد مناوأة طويلة الأمد على أن تعترف بموقف الحياد وتتعامل مع أصحابه بشروطهم . وقد كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تسعيان لخلق تبعية جديدة في العالم الثالث تختلف عن الاستعمار انما تمثل تبعية من نوع جديد . لذلك نجد أن جهد زعماء الحركة كان مركزا على الجانب السياسي ولم يعر القضايا الاقتصادية والاعلامية أهمية تذكر الا في أواسط الستينات .

غير أن دول عدم الانحياز بعد أن انتزعت الاعتراف من الدول الكبرى اتجهت نحو الاهتمام بالنظام الاقتصادي الدولي . وكانت القضايا الاقتصادية قد بدأت تلح على الزعماء وتقض مضاجعهم فان سرعة الزيادة في السكان واشتداد الطلب على الغذاء والكساء وانصراف السياسة القومية عن الزراعة أحدثت جميعها أثرا بالغ الخطورة صدم زعماء العالم الثالث ودفعهم الى الاسراع بالمطالبة باصلاح النظام الاقتصادي الدولي والعناية بالدول الأشد فقرا بينهم . وقد تأخرت دعوة الاصلاح هذه كما تأخرت ردود الفعل في الدول المتقدمة مما أدى الى عواقب وخيمة ، اذ ما أن شارفت السبعينات على الانتهاء حتى كانت المجاعة تطرق على أبواب دول عديدة أكثرها أفريقية والحروب بين بعض دول العالم الثالث تنزف ماجنت من تقدم محدود في الحقل الاقتصادي . ونحن نقر هنا أن نسبة النزاع العسكري بين بلدان العالم الثالث أقل بكثير مما شهدته بلدان العالم المتقدم تاريخيا غير أنها – بالرغم من ذلك – تشكل خطرا كبيرا على التنمية وعلى رفع مستوى المعيشة في هذه البلدان . كما وأنها تضعف وحدة الصف بين دول عدم الانحياز .

والحق يقال أن حركة عدم الانحياز قد فشلت عند الامتحان المر الذي تجلت آثاره مع الحب .

فان الدول النامية كانت تشعر بالثقة في دعوتها الى الحياد مادامت بغير حاجة الى التسلح العصري والمساندة في الحرب . ولكن ما أن دخل البعض منها في الحرب حتى انكشفت حقيقة وضعه وتبعيته للدول المتقدمة التي تحوز على السلاح والعتاد والتكنولوجيا ولعل أكبر شاهد على ذلك مصر بعد سنة ١٩٦٧ والصومال في السبعينات . ونحن نشهد الآن بأسى انجراف دول العالم الثالث نحو التشيع للدول الكبرى برغبة واندفاع ، لأسباب منها ماهو عائد الى الحاجة العسكرية ومنها بسبب الفاقة . فالحرب وضعف الانتاج الاقتصادي بدأ يفعل فعله في استقلالية الدول النامية ويكشف عجزها وحاجتها الى الدول الكبرى . وما من مخرج من هذا المأزق الا الوعي بأهمية تجنب الحروب والقضاء على خلافات الحدود بالطرق الدبلوماسية خاصة أنه ليس هناك في بقع أرضية أو بحرية تساوي قيمتها قيمة السلم بين بلدان العالم الثالث . ولذلك لابد من الخروج من حلقة الفقر باللجوء الى التعاون المشترك بين بلدان العالم الثالث ممثلا بالانكتاد وحركة اعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . لذلك تعتبر هذه الدعوة سندا وأساسا للاستقلال السياسي والسيادة القومية في بلدان العالم الثالث لامجرد سياسة اقتصادية ذات نفع محدود .

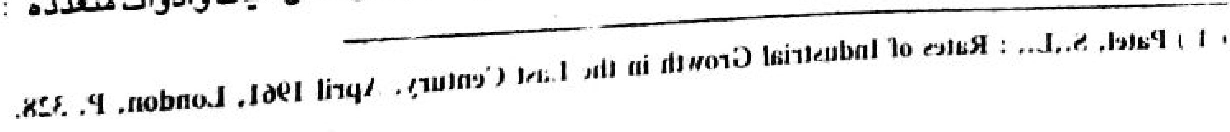


موقف العالم الثالث تجاه الترتيبات الدولية للمواد الأولية

د . محمد ابراهيم منصور

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة أسيوط

قام هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية كثمرة تاريخية لعملية واحدة ، هى تطور النظام الرأسمالى العالمى . وقد ارتبط هذا التطور — منذ منتصف القرن التاسع عشر — بوجود الدافع المستمر الى البحث عن الأسواق الأجنبية لتصريف المنتجات الصناعية التى تفيض عن احتياجات السوق الداخلية ، خاصة وأن الثورة الصناعية وضعت الدول الرأسمالية فى غربى أوروبا فى وضع متميز بالنسبة لباقى مناطق العالم حيث أمكن لهذه البلاد بفضل أسبقيتها فى التطور الصناعى أن تغزو بمنتجاتها الصناعية الرخيصة أسواق البلاد الأخرى ، وأن تقضى على الصناعات التقليدية فيها ، وأن تتطور تلك الدول كملحقات للاقتصاد الرأسمالى العالمى تزوده بالمواد الأولية . ولقد أدى هذا الوضع الى ظهور هذا النوع من التبادل الذى يتمثل فى مبادلة المنتجات الصناعية بالمواد الأولية ، بحيث كانت السمة الرئيسية لتطور العلاقات الدولية هى تطوير الاقتصاد الرأسمالى العالمى على حساب الدول النامية (١). والذى انتهى الى ابتداع ترتيب معين لأوضاع العالم، أى نظام اقتصادى دولى ينطوى على نوع معين من تقسيم العمل الدولى ، ويتم فى اطار واضح من النمو اللامتساوى بين الدول الرأسمالية وبين مناطق العالم المتخلف ، وقد أمكن عن طريق هذا النمط من تقسيم العمل الدولى نقل كمية كبيرة من الموارد اللازمة للتراكم الى الدول الرأسمالية من خلال آليات وأدوات متعددة : النهب المباشر


(1) Patel, S.J., : Rates of Industrial Growth in the Last Century, April 1961, London, P. 328.



واستنزاف الفائض الاقتصادى وتحويل الأرباح والفوائد والدخول والتبادل غير المتكافىء (٢). وكان لابد أن ينشأ حول هذا النظام نسق فكرى ينبرى أقطابه لتبرير تقسيم العمل الدولى دون أن يقدم ـ كما قال ميردال ـ تفسيرا مقنعا لكيفية حدوث اللامساواة الاقتصادية فى العالم ، أو كيفية استمرار نمو اللامساواة (٣).

وقد ارتكز هذا النسق الفكرى الى مبدأ المزايا النسبية الذى وصفة التقليديون بأنه يضمن لكل طرف من أطراف التبادل الدولى فائدة فى التخصص وتقسيم العمل الدولى . لأن التبادل النافع ومايقتضيه من تخصص سوف يجعل هناك توزيعا أمثل للموارد الاقتصادية للدول المتاجرة ، وأن هذا من شأنه أن يرفع مستوى الناتج فى هذه الدول . وأن حرية التجارة الدولية هى الاطار المطلوب لتحقيق هذه المزايا المتعددة التى يسببها التبادل والتخصص الدوليين (٤) وأنه من خلال هذه الحرية يتم انتقال عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة ، وأن هذا الانتقال هو الذى يحقق التعادل بين أسعار المنتجات وأسعار عوامل الانتا- بين

(٢) الدكتور/فوزى منصور : محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، يقدمة منهجية لدراسة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقع البلاد النامية منه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١١٧

(3) Myrdal, G., : owonomic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duckworth and Co., Ltd., London, 1957, p. 147.

(4) Robertson, D., R., : The future of International Trade, Readings in the Theory of international Trade, H., S., Ellis, L., S., Metzler, ed., London, 1957, pp.487-510.

اطراف التبادل الدولى (٥).

بيد أن «مبدأ الميزة النسبية» الذى يصف شروط التبادل فى لحظة معينة لايستطيع أن يقدم تبريرا معقولا لوضع الدول النامية الفقيرة فى الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية (٦). ويعجز ـ فى نفس الوقت ـ عن تفسير الطريقة التى أخذها التخصص فى الدول النامية ، والتى تتمثل حاليا فى مد الدول المتقدمة بمواد أولية تنتج بواسطة مشروعات رأسمالية حديثة مرتفعة الانتاجية . كما أن هذا المبدأ لايسمح ـ كما يقول سمير أمين ـ بالمفاضلة بين التخصص بناء على الميزة النسبية فى لحظة معينة وبين التنمية التى هى خلق ميزات نسبية جديدة (٧)

وأن القول بأن تقسيم العمل الدولى يرجع الى تفاوت توزيع الموارد الطبيعية بين البلاد المختلفة ، يتجاهل حقيقة هامة وهى اختلاف درجة تطور قوى الانتاج فى مختلف البلاد ، وهو الاختلاف الذى يعود تاريخيا الى بدء ظهور الرأسمالية وما انطوت عليه من سيطرة واستعمار .

ومن ثم فان التخصص وتقسيم العمل التقليدى ، وما يفضى اليه من ضرورة الأخذ بحرية التجارة لايؤدى بالضرورة الى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فى البلد وفى العالم . وهذه الحقيقة أوضح ماتكون اليوم خاصة بالنسبة للدول النامية . وقد علق ميردال على الاقتصاديين التقليديين عندما كانوا ينادون بحرية التجارة كوسيلة لضمان تناسق المصالح بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بقوله]دان فكرة تناسق المصالح ملائمة تماما لمن حصلوا على نصيب كبير من الحظ فى الحياة (٨). بل لقد ذهب البعض أبعد من هذا حين صور «دفاع ريكاردو» المستميت عن حرية التجارة بأنه «دفاع عن مصالح أمته» .

وقد أوضح سديرى أن المعاهدات التجارية بين بريطانيا والبرتغال فى السنوات ١٦٤٢ و ١٦٥٤ و ١٦٦١ و ١٧٠٣ قد أقامت نمطا لتقسيم العمل بين البلدين على أساس الميزة النسبية الذى قال به ريكاردو (١٠) بعدها بقرن ونصف . ومع هذا فان الآثار السلبية لهذا التخصص على المجتمع والاقتصاد البرتغالى تناقض فرض ريكاردو من أن التجارة تحقق نفعا للطرفين . فقد فرضت هذه المعاهدات على البرتغال تصفية صناعاتها (١١). كما دعم تخصص البرتغال فى انتاج النبيذ من القوة الاقتصادية والسياسية لملاك الأرض ، وبذلك خلقت قوى اجتماعية مضادة للتصنيع ، كما أنها غيرت من هيكل الاقتصاد البرتغالى بحيث جعلته اقتصادا تابعا للاقتصاد البريطانى

ويرى سديرى أنه ليس ثمة اختلاف ـ فى الجوهر ـ بين مذهب الماركنتيليين ومذهب حرية التجارة . فكلاهما ـ فى الاساس ـ وسيلة من وسائل تحقيق القوة . وينادى سديرى ـ بناء على هذا ـ بأن التفسير التاريخى لـ[illegible]ظاهرة التخصص والتبادل الدولى لابد أن يتضـ[illegible] عنصر القوة السياسية)هذا العنصر الذى دفع وزيرا استعماريا هو «وليم بت» قرب نهاية القرن الثامن عشر الى تهديد المستعمرات التابعة لانجلترا اذا هى «غامرت» وحاولت التصنيع ،وقال قولته ـ التى راحت مضرب المثل ـ «اذا عرضت المستعمرات نفسها لمخاطر الانتاج الصناعى ،وليكن حتى صناعة المسامير ،فإنى سأرميها بجيوش لا قبل لها بها (١٢) وقد تجاهل الاقتصاديون التقليديون الذين انبروا لتبرير الاستعمار هذا العنصر ـ عن عمد ـ بغية الدفاع عن مصالح الطرف المستفيد من النمط الراهن للتخصص وتقسيم العمل الدولى (١٣)

---

(5) Ibid : P. 492.

(6) Myrdal, G., : Op., Cit., P. 147.

(7) Samir Amin : Unequal Development, an Essay on the Social formations of Peripheral Capitalism, Monthly Review press, New York, 197, p. 148.

(8) Myrdal, G., : Op, Cit., p. 152.

(9) Robbins, Lionel : The Theory of Economic Policy, Macmillan, London, 1952, p. 9.

(١٠) يرد بعض الكتاب مبدا الميزة النسبية الى المفكر الانجليزى تورينز الذى نشر كتابه قبل ريكاردو بعامين ـ راجع . M.A.G. Van Meerhaege : International, Economics, Longman, London, 1972, p. 23.

(١١) كثير من المعاهدات التى وقعت بعد ذلك كانت تنطوى على شروط مجحفة املتها الدول الاستعمارية الكبرى على بلدان العالم الثالث وابرزها معاهدة لندن ١٨٤٠ التى تضمنت فيما تضمنته ضرورة اقلاع مصر عن سياسة الحماية والالتزام ، بسياسة الباب المفتوح ، كمقدمة لتقويض جهود التصنيع التى بداها محمد على فى النصف الاول من القرن التاسع عشر .

(١٢) يرجع للتشريعات الجمركية التى اصدرها وليم بت ـ تحت ضغط رجال الاعمال الانجليز ـ الفضل فى تدمير الصناعات الهندية . فقد وصلت الرسوم الجمركية على المنسوجات الهندية الى ٧٥٪ من قيمتها ، فى حين ان المنسوجات الانجليزية المستوردة فى الهند لم يكن يحصل عليها سوى ٢٪ فى عام ١٨٢٤ . انظر مارسيل رودلف . اقتصاديات الماضى الاستعمارية والتخلف الحالى فى افريقية . ترجمة كمال السيد . معهد التخطيط القومى . القاهرة ، مذكرة داخلية رقم ١٦٦ يونية ١٩٧١ صفحة ٤٠ .

(١٣) الدكتور/جودة عبدالخالق مدخل الى الاقتصاد الدولى . دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحة ٨١ .

أما القول بأن الطرفين يستفيدان من التبادل فهو قول يتناقض والاتجاه الذى سارت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أى اتجاه العلاقات الدولية غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث .

العالم الثالث ومفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد

ان الاطار التقليدى القديم للعلاقات الدولية ـ الذى كان يعتمد على فرضيات زائفة مثل حرية التجارة والميزة النسبية والتوزيع العادل لمكاسب التبادل الدولى ـ لم يعد صالحا لاحتواء مجموع العلاقات الاقتصادية الدولية بما طرأ عليها من تغيرات أخيرة مثل انفجار أزمة التنمية فى العالم الثالث (١٤)، وأزمة النظام الرأسمالى ـ التى اتخذت صورة الكساد التضخمى *Stagnation* فى السبعينيات ـ وبزوغ أزمة الطاقة والمواد الأولية، وبلوغ البلدان الصناعية نهاية مرحلة كان التوسع الصناعى فيها يعتمد على استيراد الطاقة والخامات الرخيصة من البلدان النامية . (١٥)

وقد أوجدت هذه الاتجاهات والظواهر قاعدة مادية تعجز معها الدول الصناعية الرأسمالية عن الاستمرار فى فرض شروط التقسيم الدولى التقليدى للعمل الذى ساد العلاقات الاقتصادية الدولية طيلة عشرات السنين، وعانت الدول النامية من جراء وجودها المتخلف والتابع فى هذا النظام (١٦) ومن ثم ضاق الاطار القائم عن أن يتسع للعلاقات الدولية الجديدة، وتجاوزته التغيرات التى أصابت هيكلها .

ولما كانت الظاهرة الهامة وراء تطور العلاقات الدولية هى ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاديات ، فقد كان على الاقتصاد الرأسمالى العالمى أن يبتكر فى التجارة الدولية أليات جديدة . وهكذا اتجهت الدول الرأسمالية من جانب الى تطوير مصادر جديدة للطاقة مثل الذرة ومن جانب آخر للسماح للبلدان النامية بنوع جديد من التقسيم الدولى للعمل، يرضى نزعتها الى التصنيع ، لكنه لا يحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فيها ولا يصفى نواقص النظام الاقتصادى الدولى الذى يعتبر حاسما فى بقاء واستمرار التخلف (١٧) .

غير أن البلدان النامية وهى واعية بحقيقة انهيار الاطار القديم للعلاقات الاقتصادية الدولية بفضل العملية الموضوعية المطردة لتغيير هيكل هذه العلاقات ، تعمل من جانبها على تطوير النظام الاقتصادى الدولى من ناحيتين : ناحية إقامة علاقات دولية أكثر تكافؤا وناحية وضع استراتيجية جديدة للتنمية تتخلى عن محاكاة النمط الغربى للنمو .

وبالطبع ليس المقصود بتطوير النظام الأقتصادى الدولى هو اقامة نظام اقتصادى جديد بدلا من النظام الرأسمالى العالمى، أو الدعوة الى انفصال دول العالم الثالث عن النظام الاقتصادى العالمى ، وحصر مبادلاتها الخارجية فى أضيق الحدود بحجة أن النظام الراهن نظام رأسمالى يعمل على اثراء «القلب» وافقار «التخوم» (١٨) وانما المقصود هو تطوير أوضاع الاقتصاد العالمى بهدف تحسين نصيب العالم الثالث فى ميزاته ، والغاء نظام التبادل الدولى غير المتكافىء، وتنويع العلاقات الخارجية للبلد النامى ، وتعدد اتجاهاتها ، وفصم علاقة الارتباط الوثيق الحالية مع النظام الرأسمالى العالمى ، ووضع حد للاستقطاب الحاد للتجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية (١٩) *Bi-Polirization* وهو أمر لابد أن يستند الى تقسيم دولى جديد للعمل فى العالم الثالث، وتبنى استراتيجيات بديلة للتنمية تعتمد على الذات .

وتتوجه الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد مباشرة لمعالجة المظاهر الواضحة للخلل فى العلاقات الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان النامية ، وتوفير صيغ عملية يتوقف نجاحها على توفر الرغبة لدى الدول الرأسمالية نفسها فى حل المشاكل الحالية أى صورة النظام

---

(١٤) حققت دول العالم الثالث معدل نمو فى الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) يزيد قليلا عن ٥٪ ولكن الواقع ان معدل نمو الناتج القومى على مستوى العالم الثالث كله رقم مضلل بطبيعته فهو يخفى اثر الارتفاع الضخم فى الناتج الذى احرزه عدد محدود من دول النفط كما يخفى حقيقة البلدان الاقل نموا حيث لم يصل معدل النمو الى ١٪ وهذه البلدان تمثل الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث . راجع .

محبوب الحق . ستار الفقر . خيارات امام العالم الثالث . ترجمة احمد فؤاد بلبع . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٧ صفحة ٢٤٥ ـ ٢٥٥ .

(١٥) الدكتور/ فؤاد مرسى : مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر . منشاة المعارف بالاسكندرية . الاسكندرية . ١٩٨٠ صفحة ١٢٣

(١٦) الدكتور/ كاظم حبيب : المنظومة الاشتراكية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . مجلة الاقتصادى . جمعية الاقتصاديين العراقيين . العدد الثانى . السنة التاسعة عشرة . بغداد . يونية (حزيران) ١٩٧٨ صفحة ١٩ .

(١٧) د . فؤاد مرسى . المرجع السابق الذكر . صفحة ١٤٣ .

(18) Samir Amin : Op., Cit., P. 160.

(١٩) دكتور/ اسماعيل صبرى عبدالله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد . دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية . الاصدارة الثانية من الطبعة الاولى . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٧ صفحة ٢٠٤

الاقتصادى الدولى الجديد تتشكل من مجموعة الحلول الدولية التى تفترض فى أغلبها قبول الدول الرأسمالية لها .

ومن ثم فان الغاء العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ينبغى أن يسير فى اتجاهين : اتجاه نحو تعديل الاطار التنظيمى للعلاقات الاقتصادية الدولية ، واتجاه نحو تعديل هيكل هذه العلاقات نفسها . وبالطبع فهذا الاتجاه الاخير هو الأهم باعتباره يتصدى لتطوير العلاقات الدولية نفسها من أجل التغلب على نواقص الهيكل الحالى ، وبخاصة مايتعلق بتطوير استراتيجيات بديلة للتنمية ، وتصفية التبعية الاقتصادية ، وبعبارة أخرى ، لن يكون هناك تعديل جذرى فى العلاقات الدولية الا بتعديلات أساسية فى استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث ، حيث أن كل استراتيجية التنمية تفترض أشكالا محددة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، أى تشكل نظاما اقتصاديا واجتماعيا محددا ، وعلى ذلك يكون تطوير النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية هو الشرط الضرورى لتغيير النظام الاقتصادى العالمى انطلاقا من حقيقة أن العلاقات الاقتصادية الدولية امتدادا للعلاقات القومية .

أما الاتجاه الاول ، وهو الاتجاه الرامى الى تعديل الاطار التنظيمى لهيكل العلاقات الدولية ، فهو اتجاه يجابة الامر الواقع ، ويتصدى لتعديل الاطار التقليدى الذى انهار بفعل نشو علاقات دولية جديدة ، ومن ثم فانه يقبل بتعديلات تتخذ صورة الاجراءات أو الترتيبات أو اعادة التنظيم لهيكل العلاقات الدولية القائم . وحول هذا الاتجاه بالذات تدور حاليا أغلب المساعى لاقامة مايسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد

الترتيبات الموضوعة للمواد الأولية فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد :

وقد كانت نقطة البدء الرسمية لهذا الجهد المنظم على المستوى الدولى ضرورة اقامة علاقات عادلة بين اسعار المواد الاولية قرارا اتخذه رؤساء دول مجموعة عدم الانحياز فى المؤتمر الرابع بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ . فقد كان من بين مقررات ذلك المؤتمر العمل على اقامة نظام دولى جديدا اكثر عدالة ، وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية ، وصيانة السلام العالمى (٢٠) . وقد تقدمت الجزائر وبوصفها رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة عدم الانحياز بطلب تدعو فيه الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة (قضية المواد الأولية) فانعقدت الدورة الخاصة السادسة فى ابريل ـ مايو ١٩٧٤ . وتتوجب مناقشات هذه الدورة عن الاعلان عن الوثيقين الدوليتين المعروفتين وهما (الاعلان بشأن اقامة نظام اقتصادية دولى جديد)و(برنامج عمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد) (٢١) .

ويطرح الاعلان بعض المبادىء الهامة التى يجب أن يقوم عليها النظام الجديد وتضمن فيما يتعلق بالمواد الأولية ضرورة اقامة علاقات بين اسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية ، ودعم التعاون بين الدول النامية ، وتشجيع اتحادات منتجى المواد الأولية . أما برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد فقد تناول المشكلات الاساسية المتعلقة بالمواد الاولية وأثرها على التجارة والتنمية ، معترفا بحتمية التنظيم الدولى لتبادل المواد الأولية التى تشكل الجزء الاساسى من صادرات الدول النامية ، وعلى أساس أن أى نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ينبغى أن ينطوى على حل حقيقى لمشكلة المواد الأولية ، باعتبار أن أسعارها تشكل أساسا فى السوق الرأسمالية العالمية [illegible]اسطة آليات تتحكم فيها الشركات [illegible]تعددة الجنسية (٢٢)

ومن ثم فقد كانت [illegible]شاكل المواد الأولية فى رأس قائمة القضايا العاجلة التى تثيرها الدول النامية . وبناء على ماقرره مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز فى دورته الرابعة فى الجزائر . انعقد مؤتمر الدول النامية للمواد الأولية فى دكار فى فبراير ١٩٧٥ . وقد تركزت المناقشات حول بعض مشاكل المواد الأولية والتى من أهمها مايلى (٢٣) .

١) ان اسعار المواد الأولية بصفة عامة منخفضة وغير عادلة ولا تساير حركة الارتفاع فى أسعار المعدات والسلع الصناعية التى تستوردها الدول النامية .

٢) الفرق الشاسع بين السعر الذى تحصل عليه الدول النامية المصدرة للمواد الأولية والسعر الذى تباع به نفس السلعة للمستهلك النهائى فى الدول الصناعية ، وهذا لايرجع فقط إلى الربح الناتج من تصنيع المواد الأولية فى

---

(٢٠) د . كاظم حبيب اتجاهات تطور العلاقات الاقتصاديه الدولية الجديدة واثرها على البلدان النامية . مطبعة الرواد . بغداد . ١٩٧٦ صفحة ٩ ـ ٣٨

(٢١) الامم المتحدة مشاكل المواد الخام والانماء الاعلان وبرنامج العمل المعتمدان من قبل الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العام للامم المتحدة . نيويورك . مايو (ايار) ١٩٧٤ اعلان رقم ٣٢٠١ (د ١ ـ ٦) والقرار رقم ٣٢٠٢ (د ١ ـ ٦) .

(٢٢) فرنسيسكو بيستوليزى الشركات النفطية المتعددة الجنسية والازمة الاقتصادية . مجلة النفط والتنمية . فبراير (شباط) ١٩٧٦ صفحة ٤٨

(23) Conference of Developing Countries on Raw Materials The Dakar Declaration, Dakar, Feb., 1975.

الدول الصناعية ، ولكن يذهب جزء كبير منه لخدمات النقل والتأمين والتسويق التي تتولاها جميعا شركات أجنبية ، ويذهب جزء منه إلى خزائن الدول الصناعية في شكل ضرائب .

٣) التقلب الشديد في أسعار المواد الأولية كثيرا ماينعكس في شكل انخفاض مفاجيء في حصيلة الدول المصدرة من العملات الأجنبية ، الأمر الذي يجعل من المتعذر على تلك الدول ضمان انتظام تمويل خطط التنمية فيها .

وقد انتهى مؤتمر داكار الى عدد كبير من التوصيات لمعالجة المشاكل الأشار اليها مايلي :

١) حق كل دولة في تحديد الانتاج من مواردها الطبيعية لتفادي اغراق السوق واستنفاد الموارد على نحو سريع .

٢) ضرورة العمل على تصنيع المواد الأولية محليا لزيادة القيمة المضافة .

٣) العمل على تحقيق سعر عادل لكل مادة أولية .

٤) اقامة اتحادات منتجين لكل مادة أولية ، أومجموعة متقاربة من المواد الأولية على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) .

٥) تكوين مخزون احتياطي من كل مادة أولية لتقليل التقلبات في الأسعار عن طريق التخزين عند انخفاض السعر عن حد معين ، والبيع من المخزون اذا تجاوز السعر في ارتفاعه حد أخر .

ومن ناحية أخرى ، علقت الدول المنتجية للمواد الأولية أهمية كبرى على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الذي عقد دورته الرابعة في نيروبي (أبريل – مايو ١٩٧٦)، وكان حجر الزواية في المقترحات المعروضة عليه اقتراحا عرف باسم (البرنامج المتكامل) لأسعار المواد الأولية ويتضمن هذا البرنامج مايلي (٢٤):

١) تكوين صندوق خاص للمحافظة على أسعار سبع عشرة مادة أولية تمثل نحو ٧٥٪ من صادرات الدول النامية الزراعية والمعدنية .

٢) تشجيع العقود متوسطة الأجل وطويلة الأجل بين المصدرين والمستورين كوسيلة لتفادي التقلبات .

٣) وضع ترتيبات مالية للتمويل التعويضي للدول التي يتأثر اقتصادها بانهيار سعر بعض صادراتها الأساسية .

٤) تشجيع الدول النامية على تصنيع المواد الأولية ، والحصول على نصيب أكبر من عمليات النقل والتسويق والتوزيع .

٥) وضع الأشكال العملية للربط بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية indextion

٦ – زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة وشبه المصنعة وتنويع تلك الصادرات

ويمكن ان هذه ... جميعها تندرج تحت نوعين من الاجراءات والجهود النوع الأول يستهدف خلق الأطار الدولي الملائم للقيام تجارة دولية متوازنة تحصل فيه الدول النامية المصدرة للمواد الأولية على نصيبها العادل من مكاسب التجارة الدولية والنوع الثاني يستهدف القيام القيام بجهود واجراءات مختلفة داخل كل قطر أو بين الأقطار النامية بعضها ببعض عن طريق تبني استراتيجيات جديدة للتنمية وخلق اطار أوسع للتكامل الاقليمي بين هذه الأقطار يفضي الى نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل الدولي يكون أساسا يستند اليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أولا الترتيبات الموضوعة للمواد الأولية على الصعيد الدولي

يتضمن ... الاقتصادي الدولي الجديد من مجموعة الحلول الدولية والصيغ العملية التي تحرص في أغلبها قبول الدول الرأسمالية لها لكن هذه الحلول والصيغ تبدأ جميعها من واقع معين ... عليه تجربة ما بعد الحرب العالمية الثانية . التي تتلخص في حقيقة فشل قواعد اللعبة في التجارة الدولية هذه القواعد التي أقامتها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GAAT فلقد قامت هذه الاتفاقية – من أجل توسيع التبادل الدولي – على مبدأين لاغنى عنهما . وهما عدم التمييز في التجارة الدولية وشرط الدولة الأولى بالرعاية . ومن خلال التجربة ثبت أن المبدأين لايناسبان عصرنا الذي تحكمه الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية بمايتوفر لديها من أموال وموارد طبيعية وبشرية . وكفاءة تكنولوجية وتسويقية (٢٥)

ومن ثم لم تعد السوق العالمية محكومة باليد الخفية – التي قال بها آدم سميث – أي بتلقائية قوى السوق لأن هذه القوى صارت تعمل لصالح الاحتكارات المتعددة الجنسية . وبالتالي صار من الضروري التخلي عن فكرة (تقديس) جهاز . والتوصل الى قواعد سلوك واقعية تعتمد عليها السوق . بحيث تحكم تيارات التجارة الدولية . وتنظيم العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين . الرأسمالية والبلدان النامية . خاصة وأن ٨٠٪ من صادرات البلدان النامية تتمثل في أثنتي عشرة مادة أولية . وهو عدد محدود من السلع يجعل من اليسير على المستوردين التحكم فيه .

---

(24) UNCTAD : Commodities, Action on Commodities, including Decisions on an Integrated Programme in the Light of the Need for Change in the World Economy, Report by the UNCTAD secretariat, Nairobi, May 1976, New York, 1976.

(٢٥) د . فؤاد مرسي . مرجع سبق ذكره ، صفحة ١١٦

ويتيح الفرصة لمحاباة منتج على حساب منتج آخر بقصد تخفيض الأسعار ، لاسيما وأن آليات السوق تعمل باستمرار ضد المنتج الحدى .

لهذا فان الجهود والترتيبات الموضوعية للمواد الأولية على النطاق الدولى ، تستهدف فى الأساس تصحيح أسلوب آليات السوق الرأسمالية العالمية عن طريق تعزيز قوة المساومة لدى البلدان النامية ، والحد من من اعتمادها على هذه السوق وقد صيغ هذه الترتيبات والأطر على نحو يمتص كثيرا من الاثار السلبية للتقسيم الدولى الراهن للعمل .

وتتمثل **الترتيبات** الموضوعة للمواد الأولية على الصعيد الدولى فى ثلاث أنواع هى التوسيع فى اقامة اتحادات منتجى المواد الأولية ، وتطوير الاتفاقية السعلية الدولية ، وتعديل النظام الراهن للتمويل التعويضى

التوسع فى اقامة اتحادات منتجى المواد الأولية

تخضع السوق العالمية للمواد الأولية — من ناحية الطلب — للشركات العالمية المتعددة الجنسية(٢٦)، وهى شركات محدودة العدد ، تملك كمية ضخمة من البيانات والتوقعات الأقتصادية وتنسق فيما بينها . فى حين أن (جنب العرض) يدخل السوق دولا متفرقة لاتملك أية دراسات عن توقعات المستقبل .

ولاتستطيع كل دولة بمفردها أن تؤثر فى السوق ، أو تفاوض من موقع التكافؤ ، فالتعامل مع الشركات المتعددة الجنسية تحكنمة قوانين سوق احتكار القلة ، ولذلك كان من المنطقى أن ينظم المصدرون أنفسهم فى مواجهة تنظيمات المستوردين ، فالمنافسة الحرة — كما تصورها كلاسيكيو القرن الثامن عشر — قد أفسحت السبيل منذ الأسواق الرأسمالية ذاتها(٢٧).

وفى ظل هذا النظام ، لايمكن الحد من الأرباح غير العادية للأقليلا المحتكرة الا بتكتيل الطرف الآخر الذى يواجهها لتصل الى وضع إحتكار أقلية مزدوج ، حيث لاتوجد قوانين طبيعية تلقائية لتحديد السعر ، وانما تتوقف الأسعار على القوة التفاوضية لكل من الطرفين .

وقد تمت محاولات محدودة من هذا النوع من أشهرها تجربة الأوبك ومنتجو النحاس أو مجموعة الأنديز فى أمريكا اللاتينية التى كانت تستهدف التشاور سلفا قبل التعاقد مع أية شركة أجنبية ولكنها فقدت فاعليتها بعد التحول اليمينى فى بعض أنظمة الحكم فى أمريكا اللاتينية خاصة فى شيلى وبيرو .

بيد أن النجاح الملحوظ الذى حققته الأوبك كاتحاد لمنتجى البترول قد حفز الدول النامية لاقامة اتحادات منتجين على غرار الأوبك من المواد الأولية التى تتوافر لها الشروط اللازمة لقيام مثل هذه الاتحادات وتتمثل هذه الشروط فيما يلى (٢٨).

أ) احتكار عدد قليل من الدول النامية لنسبة كبيرة من العرض العالمى للسلعة .

ب) أن تكون المادة الأولية من تلك السلع التى لايوجد بديل لها ، ولا تستطيع السلع الأخرى أن تحل محلها إحلالا كاملا ، وبذلك يتسم الطلب عليها بضعف المرونة . أى يجب أن تكون المرونة السعرية للطلب العالمى على السلعة أقل من الواحد الصحيح حتى يمكن أن تتزايد حصيلة الصادرات عندما يرتفع السعر العالمى .

ج) أن تكون مرونة عرض السلعة بالنسبة للمنتجين الآخرين لم يدخلوا فى هذا الاتحاد ضعيفة ، بحيث لايكون من السهل عليهم زيادة الانتاج فى الفترة القصيرة عندما يرتفع سعر السلعة فى السوق العالمية .

والواقع أن ثمة فرصة مواتية للدول النامية التى تتمتع بمركز احتكارى **لبعض** المواد الأولية لتكوين اتحادات منتجين لهذه المواد ، حتى يمكنها أن تواجه ظروف التبادل غير المتكافىء لمنتجاتها فى الأسواق العالمية ، حيث أن كثيرا من المواد الأولية التى تنتجها الدول النامية تباع بسعر أقل من قيمتها الحقيقة مما يعرض هذه البلاد لخسارة فادحة .

ومن هنا لامفر أمام هذه الدول من تكوين هذه الاتحادات اذا ارادت أن تزيد حصيلة صادراتها من هذه المواد . ومن يمن الطالع أن هناك عدد من هذه المواد التى تصلح لتكوين مثل هذه لاتحادات كما هو مبين فى الجدول رقم (١) مثل الكاكاو والبن والشاى والقصدير والبوكسيت والمنجنيز والفوسفات والنحاس ، فضلا عن البترول الذى يعد اتحاد منتجية (منظمة الأوبك) النموذج الناجح لهذه الاتحادات

---

(٢٦) فرنسيسكو بيستوليزى . مرجع سبق ذكره . صفحة ٦٢

(27) Corwin, D., Edwards : International Cartels as Obstacles to International Trade, the American Economic Review, March 1944, PP. 325 -326 and UN : international cartels, New York, 1947, PP. 82-29.

وقد ظهرت الكارتلات اساسا فى المانيا . وقد تبنت المانيا هذه التنظيمات الاحتكارية حتى هزيمتها عام ١٩٤٥ — انظر Franklin, R., Root : International Trade and Investment, South Western Publishing Co., Ohio, 1978, P. 438.

(28) Radetzki, Marian : The Potential for Monopolistic Commodity Pricing by Developing countries, Gerald, K., Helleiner (ed.,), Cambridge University press 1976, P. 55.

جدول رقم (١)
المواد الأولية التى تصلح لتكوين اتحادات عالمية للبلاد النامية المنتجة لها

السلعة	نصيب البلاد النامية من الصادرات العالمية للسلعة ١٩٧٨ ٪	نسبة صادرات الدول النامية من السلعة الى اجمالى الانتاج العالمى ١٩٧٨ ٪	المرونة السعرية[1] العامة للطلب العالمى على السلعة
الفوسفات	٧٠,٤	٣٣	.٢٣
خام المنجنيز	٦٩	٣٢	.٤٨
البوكسيت	٨١,٢	٤١	.٦٢
النحاس	٨٥,٦	٣٤	.٥١
البن	٩٥	٧٠	.٣٦
الشاى	٩١	٤	.٣٢
الكاكاو	٩٦	٧٥	.٤٢
القصدير	٨٩	٧٥	.٦٨

(١) حسب المرونة السعرية العامة للطلب العالمى بواسطة الباحث وحسبت النسب من المصدر التالى :

Un : year book of International Trade Statistics Commodities and Statistical Yearbook 1980 .

ففى مجال البترول ، استطاعت الدول المصدرة بالتنسيق فيما بينها ان تواجه الاحتكارات البترولية الدولية ، التى ظلت حتى نهاية الستينيات تتحكم فى عمليات انتاج وتسويق ونقل وتسعير البترول . وقد تمكنت هذه الدول فى أوخر عام ١٩٧٣ من اتخاذ قرار برفع اسعار البترول بمعدل يصل الى ٤٠٠٪ (٢٩) وهذه بلا شك سابقة فى التاريخ الاقتصادى العالمى أن تبادر مجموعة من الدول النامية باتخاذ قرار يؤثر تأثيرا جوهريا على تقسيم العمل الدولى . وتبدو خطورة هذه الواقعة لاف أنها عظمت من القوة الاقتصادية للدول المصدرة للبترول ، ولكن فى كونها مؤشرا امام الدول النامية المنتجة للمواد الأولية ، وخطوة نحو تقسيم عائد الثروات الطبيعية للبلاد النامية بصورة تضمن مصالح الدولة صاحبة هذه الثروات (٣٠) وثمة عوامل كامنه وراء نجاح تجربة الأوبك كنموذج لاتحادات منتجى المواد الأولية . وتتمثل هذه العوامل فى احتكار عدد قليل من الدول لاكثر من ثلاثة أرباع الانتاج العالمى وهى الدول الثلاث عشرة الاعضاء فى الأوبك . وانعدام بدائل البترول فى كثير من الاستعمالات مثل النقل والمواصلات ، كما أن الوصول الى مصادر بديلة للطاقة يحتاج الى وقت طويل واستثمارات عالية الكلفة .

بيد أن الأوبك ، أو أى اتحاد أخر لمنتجى المواد الأولية سوف يظل نجاحه مرتبطا ، باعتبارات أساسية لابد من ادراكها جيدا حتى لاتتحول الى قوى سلبية تقوض جوهر الاتحاد من أساسه وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلى (٣١) :

١) اذا ارتفع سعر المادة الاولية دون أسباب معقولة ، ودون دراسة دقيقة لاتجاهات الطلب العالمى ، والعوامل التى تحكمه ، فقد يؤدى ذلك الى أنه يصبح من الافضل للدول المتقدمة اقتصاديا أن تنحو نحو استغلال مصادر الانتاج المحلى لها من هذه المادة ، والتى كان استغلالها يتطلب نفقات باهظه فى الفترات الماضية . فاذا ارتفع السعر العالمى للمادة الاولية بشكل يفوق أعلى النفقات الحدية للانتاج فى هذه الدول لكان من مصلحة الدول المستورده أن تنتج هذه المادة . ففى «نموذج الأوبك» مثلا نجد أن أرتفاع سعر النفط كان دافعا وراء اتجاه «الوكالة الدولية للطاقة» (٣٢)

---

(٢٩) خليل ابراهيم حسين : ازمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ صفحة ١٤٠ .

(٣٠) د . جودة عبدالخالق : منتجو المواد الاولية وتجربة الاوبك ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٤١ السنة الحادية عشرة ، ١٩٧٥ . صفحة ٨٤ .

(٣١) د . رمزى زكى : ازمة الديون الخارجية ـ رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ صفحة ٤٩٦ .

(٣٢) تاسست الوكالة الدولية للطاقة عام ١٩٧٤ وهى عبارة عن تكتل من الدول الصناعية المستهلكة للبترول ظهر بعد ان تفجرت ازمة الطاقة عام ١٩٧٣ وتضم الدول المتجمعة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فيما عدا فرنسا .

نحو تشجيع عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه من الدول الصناعية ، وخصوصا فى منطقة بحر الشمال والاسكا لتقليل الاعتماد على النفط المستورد من دول الأوبك .

ب) أن المغالاة فى ارتفاع الاسعار سوف يدفع بالابحاث العلمية للتطوير الجاد فى هذا المجال . وقد يتمخض عن ذلك استحداث بدائل صناعية تحل مكان المادة الأولية التى كون منتجوها اتحادا لهم وتمكنوا من رفع سعرها عاليا . وهكذا أدت الزيادة فى أسعار النفط الى زيادة الاستثمار فى برامج البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، وتحولت المصادر التى كانت غير اقتصادية بالنسبة للبترول الرخيص الى مصادر اقتصادية .

ج) صعوبة الوصول الى حد أدنى من الاتفاق بين الدول النامية الأعضاء فى الاتحاد حول حجم الانتاج والاسعار خلال فترة زمنيه معينه بسبب تباين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول المنتجة للمواد الأولية .

٢) تطوير الاتفاقات السلعية الدولية

تنصب الفكرة الاساسية لهذه الاتفاقات فى محاولة ايجاد نوع من الاتفاق الدولى الذى يفضى الى تحقيق نوع من الاستقرار فى أسعار وأسواق المواد الأولية ، وذلك فى ضوء صيغ دولية محددة تعقد بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة للسلعة وبمقتضى هذه الاتفاقات يتم الاتفاق بين الدول المصدرة والدول المستهلكة على حدود دنيا وحدود عليا للأسعار التى يتم على أساسها التصدير والاستيراد بالنسبة لحصص معينة يتفق بشأنها فى الاتفاقية المعقودة . فاذا انخفض السعر العالمى عن الحد الأدنى المتفق عليه ، فان البلاد المستوردة المشتركة فى الأتفاقية تلتزم باستيراد الحصة المقررة فى الاتفاقية بالسعر الأدنى المحدد رغم ارتفاعه عن السعر العالمى السائد . أما اذا ارتفع السعر العالمى فوق الحد الأعلى المتفق عليه فان البلاد المصدرة المشتركة فى الاتفاقية تلتزم اذاء الدول المستوردة بأن تصدر اليها الحصص التفق عليها بالسعر المحدد فى الاتفاقية رغم انخفاضه عن السعر العالمى السائد . وهذه الاتفاقيات يمكن أن تأخذ شكلا ثنائيا أو شكلا متعدد الأطراف ، أى بين مجموعة من البلاد المصدرة ومجموعة أخرى من البلاد المستوردة (٣٣).

وقد عقدت منذ عام ١٩٤٥ سبع اتفاقيات سلعية دولية تحت اشراف الأمم المتحدة . وتغطى هذه الاتفاقيات القمح (١٩٤٩) والسكر (١٩٥٣) والقصدير (١٩٥٦) وزيت الزيتون (١٩٥٦) والبن (١٩٦٢) والكاكاو (١٩٧٣) والمطاط الطبيعى (١٩٧٩). وهو عدد قليل بالمقارنه مع عدد المنتجات الأساسية التى تعانى من عدم انتظام أسعارها فى السوق الدولية . كما يوجد العديد من الدلائل على عدم فاعلية الاتفاقيات الدولية التى أبرمت عشية الحرب العالمية الثانية (٣٤). وغالبا ما يكون الحل الذى تتوصل الدول المتعاقدة حلا وسطا ، والنتائج المترتبة عليه نتائج محدودة ، بالاضافة الى أن العلاقات النسبية بين القوى الاحتكارية للشراء والبيع فى السوق العالمية تحكمها فى الغالب الأعم طبيعة العلاقات السياسية بينها (٣٥). ويؤخذ على هذه الاتفاقيات أيضا أنها تأخذ أسعار المدى الطويل كأحد المؤشرات الهامة فى توجيه الاستهلاك والانتاج ، ومن ثم لا يجوز المساس بها . وكما هو معروف فان هذه الاسعار تتحدد تحت تأثير قوى الاحتكارات العالمية ، ولاتعكس الظروف الطبيعية للعرض والطلب . أى لاتعكس حالات الندرة النسبية والاحتياجات العالمية (٣٦). وقد اعترف «ميثاق هافانا » بما يكتنف تسويق السلع على النطاق الدولى من صعوبات بسبب استمرار عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك وأشار الميثاق الى بعض الاجراءات التدريجية التى يمكن اتخاذها لتخفيف أية فروق لامبرر لها بين الأسعار العالمية لكل من السلع الأولية والمنتجات الصناعية . ومع ذلك فان الميثاق يضع نطاقا ضيقا للأحوال التى يمكن فيها الالتجاء الى اتفاقيات لتسويق السلع ، غير أن المشكلات أصبحت أوسع نطاقا (٣٧).

وعموما فان الرأى قد أتجه الى ضرورة اشتمال اتفاقيات تسويق السلع على اكبر قدر من الاجراءات التى تتناسب مع مختلف جوانب التجارة الدولية وبخاصة تحديد الحد الادنى للاسعار ، والدخول الى الأسواق ، وتصريف الفائض وتنمية وتعزيز مختلف أنواع التعاون الدولى فيما يتعلق بالمشاكلة التى تطرحها اقتصاديات المواد الأولية ، وعدم النظر الى هذه الاتفاقيات على أنها مجرد محاولة للتوفيق بين مصالح البلاد المصدرة والبلاد المستوردة اذ

---

(33) Root , F., : Op., Cit., P. 446.

(٣٤) بيير جاليه نهب العالم الثالث . ترجمة المقدم الهيثم الايوبى وذوفان قرقوط . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة . تاريخ النشر غير مبين . ص ٦٢ .

(35) Alsdair, I., Macbean : Export Instability and Economic Development, Cambridge, Harvard University press, 1967, P. 282.

(36) Ibid., PP. . 269-275.

(٣٧) د. راؤول بريبش نحو سياسات تجارية جديدة للتنمية . ترجمة د. جرجس عبده مرزوق . مراجعة د. رفعت المحجوب الدار المصرية للتاليف والترجمة . ١٩٦٦ صفحة ٨١ .

أن القصد منها هو مجرد الحد من تقلبات الاسعار .

وبغض النظر عما للبلاد المستوردة من مصلحة في الحصول على وارداتها بأقل الاسعار ، فان هناك على الأقل جانبين اخرين يجب أن تراعيهما البلاد المستوردة : أولهما مراعاة أن الانخفاض في حصيلة صادرات الدول النامية نتيجة لهبوط الأسعار سيؤدي حتما الى انخفاض قدرتها على الاستيراد ومن البلاد الصناعية وثانيهما مايترتب على انخفاض أسعار السلعة من تأثير [illegible] على معدلات النمو في الدول النامية . وبالتالي على الوضع الاقتصادي والسياسي العام في العالم كله(٣٨) .

ومن ثم فقد ممت الدعوة الى تدعيم وتحسين الاتفاقيات القائمة وبالتالي فالمسألة لاتتعلق بخلق اطار دولي جديد بقدر ما تتعلق بتعديل الاطار الحالي لهذه الاتفاقيات وتطويره بما يتلاءم مع الاحتياجات الجديدة المرجوه في هذا المجال ، وبحيث يلعب هذا الاطار الجديد دورا أكثر فعالية في تحديد سياسات الانتاج والتجارة لكل من البلاد المصدرة والمستوردة للمواد الأولية . ومن الممكن عقد الكثير من هذه الاتفاقيات . بل الكثير من الاتفاقيات الأكثر شمولا اذا ما أعطيت هذه الجوانب وزنا أكبر في المفاوضات . ومن الواضح أن الوصول الى هذه الغاية يتطلب تحديدا واضحا للسياسة التي يجب اتباعها في شأن السلع الأولية . وبعبارة أخرى يجب أن تتوفر (الارادة السياسية) التي تستهدف الوصول الى هذه الاتفاقيات . كما يجب أن تتوفر الرغبة في تنفيذها . والذى لاشك فيه كما يقول راؤول بريبش هو أن العائق في الواقع سياسى قبل ان يكون فنيا (٣٩)

والواقع انه بالرغم من التعديلات التى لحقت الاتفاقيات الدولية لبعض السلع الاساسية منذ عام ١٩٧٩(٤٠) ، الا أن الافادة الحقيقة التي يمكن ان تجنيها دول العالم الثالث من الاتفاقيات السلعية الدولية أمر مرهون باحداث تطوير فعال في هذه الاتفاقيات يستند الى المقترحات الاتية :

ا) أن تشمل هذه الاتفاقيات عددا أكبر من المواد الاولية . على أن تراعي الظروف الخاصة بكل سلعة من هذه السلع على حدة ويبرز في هذا الصدد الصندوق المشترك لاحتياطيات الموازنة (٤١) كاطار ملائم يستحق التأييد والمؤازرة من جانب بلدان العالم الثالث . وخاصة وأنه قد حدد عدد السلع التى يشملها اتفاقه بسبع عشرة سلعة تمثل نحو ٧٥٪ من صادرات الدول النامية الزراعية والمعدنية . الا أنه اتاح الفرصة لامكان النظر في اضافة سلع أخرى مستقبلا . ويبين الجدول رقم (٢) السلع المقترحة التى يغطيها البرنامج المتكامل للسلع الأولية والتقلبات القياسية في حصيلة صادرات هذه السلع

ويقوم الصندوق المقترح بتكوين مخزون سلعى بالشراء عند انخفاض الأسعار والبيع منه عند المضاربه على ارتفاعها بحيث يكون السعر مجزيا للمنتج وغير مرهق للمستهلك . ويمتاز هذا النظام بأن حجم التمويل اللازم للصندوق العام سيكون أقل مما لو أقمنا احتياطيا خاصا بكل سلعة على حدة . كما يمتاز هذا الصندوق المشترك بتوزيع المخاطر ، وتحقيق أكبر قدر من الضمانات لمولى هذا الصندوق . لأن توقيت التقلبات في السلع محل الاتفاق انما يتم في فترات مختلفة(٤٢) .

ب) لاينبغى أن ينحصر دور هذه الاتفاقيات في مواجهة مشكلة تقلبات الاسعار في الاسواق الدولية .

وانما يجب أن يمتد دورها أيضا الى مواجهة كل مايعرقل انسياب التبادل التجارى لهذه المنتجات . مثل الاتفاق على الغاء رسوم الاستيراد ورسوم الانتاج التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة .

ج) الاتفاق على الحدود الدنيا والحدود العليا لاسعار المنتجات الاولية يقتضى ضرورة ان يؤخذ في الاعتبار مشكلة التقلبات في القوة الشرائية لصادرات هذه المنتجات . وخاصة بالنسبة للصادرات الزراعية التى تدهورت قوتها الشرائية في غالبية الدول النامية في العقد الأخير . ويتطلب هذا الامر ايجاد نوع من الملائمة الدائمة بين اسعار هذه المنتجات واسعار المنتجات الصناعية . وعن هذا الطريق يمكن حماية القوة الشرائية للمواد الاولية . فضلا عن ان هذه الطريقة تلزم الدول المستوردة لهذه المواد بوضع

---

(38) Alasdair, I., : Op., Cit., P. 275.

(٣٩) راوول بريبش مرجع سبق ذكره . صفحة ٨٣

(٤٠) تعتبر الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون لعام ١٩٧٩ نموذجا يجدر الاشارة اليه للتعديل الذى طرأ على الاطار الراهن للاتفاقيات السلعية الدولية انظر

UN : International Olive Oil Agreement 1979, New York, 1979, PP. 1-8.

(41) UNCTAD : ,Op., Cit., P. 22.

(٤٢) الامم المتحدة . اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . الدورة الرابعة . نيروبي . المجلد الثانى . موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة للجلسات العامة . مايو ١٩٧٦ نيويورك ١٩٧١ صفحة ٣٦٦ .

جدول رقم (٢)

السلع المقترحة التى يغطيها البرنامج المتكامل للانكتاد والتقلبات فى حصيلة صادراتها (١٩٥٣ - ١٩٧٢)

السلعة	التقلبات القياسية فى الحصيلة	السلعة	التقلبات القياسية فى الحصيلة
البـــن	١١,١	القصدير	١٨,٨
الكاكـــاو	١٣,٤	القمح	٢٨,٦
الشـــاى	٥,٥	الارز	١٢,٩
السكـــر	٩,٢	الموز	٧,٧
القطـــن	٩,١	اللحوم	١٥,٤
المطـــاط	١٤,٧	الصوف	١٠,٢
الجـــوت	١٢,٢	زيت الزيتون	٢٢,٣
السيســـال	٢٦,٣	البوكسيت	٨,٨
النحـــاس	١٧,١		

المصدر : **UN : Proccedings of the United Nations Conferenceon trade and Development . Fourth session, Nairopi, vol.III, Basic Documentation, New York, 1978, p . 5 .**

ضوابط على اسعار صادراتها الى الدول المصـــدرة للمـــواد الاولية(٤٣) لانه بغير ذلك ستنعكس اية زيادة فى اسعار هذه الصادرات على اسعار المواد الأولية . ويتطلب تحقيق هـــذه الطريقة اساسين :

الأول : تثبيت اسعار المواد الاولية عند مستوى يـــكون مقبولا من الدول المنتجة والدول المستهلكة . وربما يكون من المناسب فى هذا الخصوص اضافة نسبة التضـــخم التـــى تحققت فى الدول الصناعية على الاسعار الســـائدة للمـــواد الأولية حاليا . وبذلك تكون الأسعار الجديدة ملائمة لـــكلا الطرفين .

والثانى : الاتفاق على السلع التـــى ســـتكون تغيـــرات اسعارها اساسا فى تغيير اسعار المواد الأوليـــة . وفى هـــذا المجال يمكن حصر أهم السلع التى تستوردها الدول المنتجة وتحديد اهمية كل منها فى مجموع قيمة واردات هذه الـــدول لغرض اعطاء كل سلعة وزنا . وبذلك يكون اى تغير فى اسعار السلع التى تستوردها الدول المنتجة للمواد الأولية والداخلة فى المعيار تغير مقابل مساوى وموازى فى اسعار المواد الأولية وبذلك تكون أسعار المواد الأولية متغيرا تابعا لتغير اســـعار هذه السلع .

د) ان الاتفاق على الأسعار الجديدة للمواد الأولية يجب ان يراعى الاسعار التى يدفعها المســـتهلك النهـــائى لهـــذه المنتجات . فقد تبين ان هناك فروقا واسعة بين السعر الذى تحصل عليه الدول النامية المصدرة للمواد الأولية ، والسعر الذى تباع به هذه المواد للمستهلك النهائى وهذا الوضع غير المتكافىء فى العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة يبدو اكثر سوءا لوقارنا بيـــن مـــكاسب كل مـــن الجزائر وفرنسا فى مجال العوائد النفـــطية . فـــالمستهلك الفرنسى كان يدفع ١٨٦ فرنك للبرميل الواحد عـــام ١٩٧٠ تحصل الحكومة الفرنسية من هذا المبلغ على ١٢٧ فـــرنكا بينما تحصل الجزائر على ٧٧, ٤ فرنكا ، وتحصـــل شركات التوزيع والتكرير والنقل والانتاج على ٢٣ , ٥٤ فرنك للبرميل الواحد . ويوزع هذا المتوسط لسعر برميل البترول فى فرنسا (١٨٦ فرنك) . كما هو مبين فى الجدول التالى رقم (٣) .

ويتبين من هذا الجدول أن دخل الجزائر مـــن بـــرميل البترول المصدر الى فرنسا لم يكن يتجاوز ٦, ٢٪ من الســـعر النهائى للمستهلك الفرنسى (٤٤) وهذه الارباح الضـــخمة التى تحققها البلاد المستوردة من المنتجات الأولية ، لاتعود الى عمليات تصنيع هذه المنتجات فحسب ، بل يذهب جـــزء كبير منها الى خدمات النقل والتأمين والتسويق التى تقـــوم بها شركات اجنبية فضلا عن الرسوم الجمركية المرتفعة على هذه المنتجات .

٣) تعديل النظام الراهن للتمويل التعويضى

ظهرت فى الحقبة الخمسينية من هذا القرن مقترحات تنادى بضرورة خلق نوع جديد من التسهيلات فى اطـــار اتفاقية صندوق النقد الدولى بهدف مســـاعدة الـــدول الأعضاء المصدرة للمواد الأولية ، والتى تعـــانى مـــن تدهور فى حصيلة صادراتها ، وذلك عن طريق امـــدادها بمزيد من الموارد لتدعيم موازين مدفوعاتها(٤٥) ومن ثم

---

(٤٣) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : البترول والمواد الاساسية والتنمية . مذكرة مقدمة من الجزائر بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة . ابريل ١٩٧٤ مطبوعات السوناطراك . الجزائر . ١٩٧٤ صفحة ٢٥ .

(٤٤) على الرغم من التغييرات الواسعة فى السوق الدولية للبترول التى حدثت بعد عام ١٩٧٤/١٩٧٣ والتى ادت الى زيادة كبيرة فى عائدات الدول المصدرة للبترول . فان حكومات الدول المصدرة لم تستفد من عائد الطن الواحد من المنتجات البترولية المباعة للمستهلك النهائى فى فرنسا الا حوالى ٣٢٪ من قيمة هذه المنتجات بينما تحصل الحكومة الفرنسية وشركات الانتاج والتكرير والتوزيع والنقل على اكثر من ثلثى متوسط سعر المنتجات للمستهلك النهائى - راجع : د . نقولا سركيس . ازمة الطاقة وتحدى التنمية الاقتصادية فى الدول العربية . مجلة البترول والغاز الطبيعى . السنة التاسعة . العدد ١٤ مارس ١٩٧٥ صفحة ١٨ .

(٤٥) الدكتور/ رمزى زكى . ازمة الديون الخارجية . مرجع سبق ذكره . صفحة ١١٨ .

جدول رقم (٣)

نصيب الجزائر من عوائد البرميل الواحد من المنتجات البترولية المباع للمستهلك النهائي في فرنسا عام ١٩٧٠

	سعر البرميل الواحد بالفرنك الفرنسي	النسبة /
نصيب الجزائر	٤.٧٧	٢.٥٦
الضرائب التي تجمعها الحكومة الفرنسية	١٢٧.٠٠	٦٨.٢٨
نفقات الانتاج	١١.٩٤	٦.٤٢
نفقات التكرير	٩.٩٠	٥.٣٢
اجور النقل بالناقلات	٥.١٥	٢.٧٧
ارباح الشركات	٥.٢٤	٢.٨٢
التوزيع	٢٢.٠٠	١١.٨٣
المجمـــــــوع	١٨٦.٠٠	١٠٠.٠٠

المصدر حسب النسب من البيانات الواردة في مجلة نفط العرب ، العدد الاول السنة السابعة ، اكتوبر١٩٧١ ، صفحة ٢٥

استجاب الصندوق لهذه المقترحات في عــام ١٩٦٣ ، واستحدث ترتيبات جديدة عــرفت بــاسم التمــويل التعويضي . *Compensator Finamcing* وبمقتضى هذه الترتيبات يمنح العضو حق سحب موارد اضافية مــن الصندوق بزيادة صافية لاتجاوز في الاحوال العــادية ٢٥٪ من حصة الدولة العضو ، بالاضافة الى التسهيلات الأخرى المقررة ، وفقا لسياسات الصندوق العامة ، حتى لــو ادى الامر الى زيادة ما في حوزة الصندوق من عملة الدولة العضو لأكثر من ٢٠٠٪ من حصتها .

وقد اشترط الصندوق لتمتع العضو بهذا النــوع مــن التسهيلات توفر شرطين اساسيين :(٤٦)

اولهما : ان يكون التدهور الــذى حــدث في حصــيلة الصادرات ذات طابع عام مؤقت وقصير الاجل ، ويرجع الى ظروف تخرج عن ارادة الدولة العضو .

وثانيهما : ان تبدى الدولة العضو الراغبة في الحصــول على هذا التسهيل رغبتها في التعامل مع الصندوق لايجــاد الحلول المناسبة لصعوبات ميزان المدفوعات . وفي جميــع الحالات لايجوز ان يتجاوز المبلغ الذى تسحبه الدولة الفرق بين حصيلة الصادرات المتوقعة في الظروف العادية ، وبين الحصيلة التي حدثت نتيجة لهذه التقلبات .

وعلى الرغم من تزايد حجم التسهيلات التعويضية التي قررها الصندوق منذ عام ١٩٦٨ حيث حصلت سبع دول على ٦٨ مليون دولار الا ان السبعينيات شهدت انخفاضا واضحا في حجم التمويل التعــويضي ، حيــث انخفضــت هــذه التسهيلات من ٢١٢ مليون وحدة حقوق ســحب خــاصة حصلت عليها ثمان دول في سنة ١٩٧٤ ، الى ١٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة حصلت عليها السودان في سنة ١٩٧٥ ، ويرجع هذا الانخفاض في حجم التمويل التعويضي الى اتجاه اسعار صادرات بعض المواد الاوليــة نحــو الارتفــاع في السبعينيات ، والى تزايد حجم الاحتياطيات الدولية بالنسبة لبعض الدول النامية(٤٧) . وقد اتجهت تلك التسهيلات إلى الزيادة مرة أخرى ابتداء من عام ١٩٧٦ الأمر الذى ادى إلى زيادة حجم التسهيلات التعويضية الممنوحة لبعض الــدول النامية المصدرة للمواد الاولية(٤٨) .

والواقع ان الشروط التــى وضــعها الصــندوق لهــذه التسهيلات قد وضعت حدودا حــول امكانات الافــادة الحقيقية منها . ووضعت قيدا حول الــدور الــذى يلعبــه الصندوق في هذا الصدد . لهذا فقد طالبت الدول النامية في السنوات الاخيرة بضرورة تدعيم هذا النوع من التسهيلات المقدمة من صندوق النقد الدولي وأثيرت بشأن تطويره عدة اقتراحات كان اهمها هذا الاقتراح الذى تقدمت به الــدول النامية في الدورة الرابعة لمنظمة الانكتاد في عــام ١٩٧٦ ، ويرمى الى تطوير نظام التمويل التعويضي بصــندوق النقــد الدولي لطريقة تسمح بخلق إطار أكثر ملائمة لتوفير وســائل التمويل الدولي القصيرة والمتوسطة الاجل(٤٩) .

ومن المعتقد أن تعديل الاطار الراهن لنــظام التمــويل التعويضي قد يتيح ظروفا تمويلية أفضل خاصة لتلك الــدول النامية التي تعتبر أكثر مــن غيــرها عــرضة لتقلبــات الحصيلة . وتتضمن المقترحات الرامية الى تعديل النــظام الراهن للتمويل التعويضي مايلي :

أ) تغيير المعيار لذى يستند اليه صندوق النقــد الــدولي في حساب تقلب حصيلة الصادرات ، وتقدير حجم التمــويل التعويضي المترتب على هذه التقلبات . وهو معيار لايــأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في أسعار الواردات التي تشتريها الدول النامية ، ولذلك فان تقدير الحصيلة ــ طبقا لهذا المعيار ــ يكون أقل من الحقيقة ، ومــن ثــم ينخفض حجم التمويل التعويضي المقرر الى حدود دنيا غير كافية بتاتا

(46) IMF : Compensatory Financiny of Export Fluctuations, A Report 1963.

(47) IMF : Annual Report 1975, P. 52.

(48) IMF : Annual Report 1977, P. 48.

(49) UNCTAD IV : International Financial Co-operation for Development (Item 11-Supporting paper), TD/188/supp. 1, Nairobi, May 1976, P. 28.

لتعويض التدهور في حصيلة الصادرات . لذلك لابد من اتخاذ معيار أنسب لتقدير حجم التمويل التعويضي وحساب التقلب في الحصيلة يأخذ في اعتباره العوامل الاخرى التي تؤثر في القيمة الحقيقية للصادرات مثل التضخم والاستقرار النسبي لوحدة التسعير النقدية .

ب) ضرورة زيادة الموارد المالية التي يخصصها الصندوق لنظام التمويل التعويضي . فمن الملاحظ أن الموارد التي خصصها الصندوق في الماضي كانت ضئيلة ، ولم تكف للقيام بدور فعال في مساعدة الدول النامية على مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها . فقد بلغ حجم التدهور الذي حدث في حصيلة الصادرات للبلاد النامية حوالي ٥ ، ٣٤ بليون دولار فيما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦ بينما بلغ حجم التمويل التعويضي الذي خصصه الصندوق خلال تلك الفترة حوالي ٦ ، ٥ بليون دولار أي مايعادل نحو ١٦ من حجم التدهور في حصيلة صادرات البلاد النامية (٥٠) ويمكن للدول الاعضاء في منظمة الاوبك أن تسهم بدور فعال في زيادة الموارد المالية المخصصة للتمويل التعويضي .

ج) ايجاد قواعد افضل لسداد هذا النوع من التسهيلات بحيث تمتد لآجال معقولة أطول وترتبط بمدى التطور الحقيقي الذي يحدث في قطاع التصدير .

د) إتخاذ اجراءات نقدية تشمل إنشاء نوع من حقوق السحب الخاصة بضمان الطاقات الانتاجية للدول النامية ووحدة نقدية حسابية لتحرير العالم الثالث من التبعية للنظام النقدي العالمي الذي يستند الى عملة دولية واحدة هي الدولار .

وخلاصة القول ، أنه مهما كان المدى الذي تحققه الدول النامية المصدرة للمواد الاولية من نجاح في مجال المحافظة على استقرار اسواق هذه المواد ، وزيادة حصيلتها من صادراتها سواء كان ذلك عن طريق التوسع في اقامة اتحادات المنتجين للمواد الاولية أو تطوير الاتفاقيات السلعية والتمويل التعويضي ، الا أن هذه الترتيبات مهما كنت التعديلات الجذرية التي طرأت عليها لاتضمن استمرار تحسين وضع البلاد النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي مازالت تتم بين قوى غير متكافئة ، حيث أن هذه الترتيبات ليست الا وسائل محدودة الفاعلية لتقوية أوضاع المجابهة مع الدول الرأسمالية الصناعية ، فضلا عن أنها لاتقدم علاجا شاملا لمشكلة زيادة صادراتها ، ومنعها من التقلب والتدهور في المدى البعيد . أما التعديل الجذري للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول النامية والدول المتقدمة فسوف يتطلب ماهو أبعد من ذلك بكثير ، فهو يتطلب ضرورة تنويع هيكل الصادرات الاحادي الجانب عن طريق تبني استراتيجيات أكثر واقعية للتنمية الاقتصادية ، وتطوير التكامل وسياسة التخصص الانتاجي على المستوى الاقليمي .

ثانيا : الترتيبات الموضوعية للمواد الاولية على الصعيدين المحلي والاقليمي

ان دول العالم الثالث لاتملك في ظل الاوضاع الراهنة تحسين موقفها في العلاقات الاقتصادية الدولية مالم تعمل جهدة على تغيير هياكلها الانتاجية وموائمة الاقتصاد القومي باكمله لمواجهة الظروف غير المواتية في الاسواق الدولية عن طريق اجراء تحولات جذرية في الزراعة ، وبناء صناعات تحويلية على نطاق واسع ، وتنظيم أفضل للاقتصاد الوطني (٥١) . فالاوضاع الداخلية في الدول الصناعية الغربية وفي الدول النامية قد تشكلت تاريخيا تحت تاثير نوع محدد من التقسيم الدولي للعمل تميز بسيطرة الدول الصناعية الغربية وبالتالي فان أي تعديل متكامل وعميق في النظام الاقتصادي العالمي الراهن لابد أن يصطحب بتعديل جذري في الأوضاع الداخلية في الدول النامية عن طريق اعادة النظر في إستراتيجيات التنمية ، ومراجعة السياسات الاقتصادية السابقة التي انتهت بتكريس الأمر الواقع ، والبحث في تطوير وتنمية علاقات التخصص الانتاجي وتقسيم العمل بين الدول النامية بعضها ببعض وخلق علاقات تكاملية جديدة بين مجموعات هذه الدول تكون بديلا عن تكامل التبعية ، مع الغرب الرأسمالي .

١) اعادة النظر في استراتيجيات التنمية :

اتخذت التنمية التي جرت في العالم الثالث منذ الستينيات انماطا معينة ففي لاداية الأمر ، اتخذت نمط التصنيع لاحلال الواردات . وعندما تاكدت بلاد عديدة من فشل هذا النمط في تحقيق التنمية تحولت إلى مايسمي بنمط التصنيع للتصدير ، ولم ينجح كلا النمطين في معالجة جوهر التخلف ، حيث ظلت اقتصاديات البلدان النامية مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي فقد كانت استراتيجية احلال الواردات تعبيرا عن نمط للتنمية غير المتوازنة تطرح امكانية التغلب على التخلف مع البقاء في الاطار التاريخي للتخلف أي مع استمرار الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية بالنمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي وهو مواد أولية مقابل مصنوعات .

(٥٠) د . رمزي زكي . مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٦٦

(٥١) اجناسي راكس . التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحي الاتربي . دار المعارف بمصر . القاهرة ١٩٦٩ ص ١٢٤

وقد استهدفت استراتيجية الاحلال مواجهة العجز في موازين المدفوعات (٥٢) لذلك تحولت بلاد عديدة الى صياغة جهودها الانمائية بما يشكل هياكلها الانتاجية على نحو يجعلها تتحول الى استراتيجية التصنيع للتصدير . وقد قامت هذه الاستراتيجية منذ البداية على فكرة التخلي عن السوق المحلية نظرا لضعف قدرتها على الاستيعاب وطرحت امكانية البدء بتغيير النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي . وقد لاقت الدعوة لهذه الاستراتيجية قبولا عاما في السنوات الاخيرة من جانب الدول الراسمالية المتقدمة تحت تاثير الاثار التي افرزتها الثورة العلمية التكنولوجية في هذه الدول ، والتي كان من شانها استعداد هذه الدول للتخلي على بعض الصناعات لكي تتخصص فيها الدول النامية وهي الصناعات القائمة على التصنيع الاولي للمواد الاولية ، والصناعات التحويلية الملوثة للبيئة ، والصناعات كثيفة العمل والطاقة . وقد أطلق على هذا الاتجاه الجديد في الغرب (اعادة توزيع الصناعات)(٥٣) حيث تحاول الدول الصناعية المتقدمة ان تحتفظ لنفسها بالصناعات الحيوية كالالكترونيات والكهربانيات . وأن تتخلى تدريجيا عن بعض الصناعات لتشتغل بها الدول النامية . وقد نشأت هذه الفكرة قبل الكساد الاقتصادي الاخير بسبب تلوث البيئة في المناطق الصناعية ، والمشكلات الاجتماعية الخطيرة التي نجمت عن هجرة العمال الأجانب في أوروبا (٥٤) وفي اطار هذه الفكرة . فان الصناعة الجديدة في الدول النامية تدخل في اطار(دورة تكنولوجية) لانتاج السلعة النهائية حتى تصريفها الخارجي . بحيث تقتصر الصناعة المحلية على حلقة تكنولوجية أو أكثر من حلقات تلك الدورة . وبحيث لاتكتمل السلعة أخيرا الا في الخارج(٥٥) وغالبا ماتضمن مثل هذه الصناعة سبل تسويقها في الخارج بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسية المسيطرة عالميا على تلك الصناعة .

وقد بات من المؤكد أن تركيز الجهود الانمائية ـ بشكل رئيسي ـ في تطوير الفروع الصناعية الموجهة للتصدير . سوف يربط دوران دولاب الانتاج الوطني لهذه الصناعات في هذه الاتجاهات تبحث في دول خارجية مستهلكة لمنتجات هذه الصناعة . وتهمل السوق المحلية وضرورة العمل على توسيع نطاقها . ويعني هذا العكس من الصناعة الاحلالية التي تستمد مدخلاتها من الخارج وتسوق مخرجاتها في داخل البلد . فتنمو السوق المحلية على أساس العرض والطلب ويصبح التصنيع معتمدا على تنمية السوق المحلية . لانها تعتمد على السوق المحلية بمدخلاتها وتلقى في السوق المحلية مخرجاتها

لقد ادت هذه الاستراتيجية في التنمية ـ التي اعتمدت على محاولة تكرار نمط النمو الاقتصادي الغربي ـ الى تبعية متزايدة ازاء رأس المال العالمي . واتخذت هذه التبعية مظاهر عدة . مالية واقتصادية وتكنولوجية وحضارية . ولم تحصل البلدان التي اخذت بهذه الاستراتيجية على نتائج مادية أو اجتماعية باهرة . بل وأفضت الى تكريس الطبيعة الازدواجية التي طبعت الاقتصاديات النامية في العالم الثالث . وانتهت الى رفض كل محاولة لاعادة توزيع الدخل القومي بحجة انها تمس وعاء الادخار . وتعطل التنمية وان نتائج الرخاء تتساقط على بقية أفراد المجتمع بعد بضع سنوات ولكن وقائع التنمية في البلدان التي طبقت هذه الاستراتيجية لم تكشف عن أي اتجاه نحو تقليل التفاوت في الدخول . بل أن ماحدث هو العكس تماما (٥٦) وكان لابد أن يصطدم النمو الاقتصادي ـ وفقا لهذه الاستراتيجية ـ بعقبة هيكلية في بنية الاقتصاد القومي كله . فاي تنمية غير شاملة لكل القطاعات الاقتصادية وللمجتمع باسره . أو حتى غير متوازنة . لابد ان تتعثر لان تخلف بعض القطاعات لابد أن يعطل في الأمد الطويل نمو القطاعات الأخرى . وبصفة خاصة لايمكن الاستمرار في تنمية صناعية موجهة نحو التصدير في حين تهمل الزراعة . لأن عجز القطاع الزراعي عن مد القطاع الصناعي بالمواد الاولية والسلع الغذائية وبسوق لتصريف الانتاج الصناعي يحد من سرعة النمو في الصناعة بعد بضع سنين . وعلى ذلك فهذه الاستراتيجية لاتحل بالاقتصاد القومي الى مرحلة الانطلاق . والاعتماد على قواه الذاتية . بل تعمق التخلف وتوثق عرى التبعية

(52) UNIDO : The Processes of Industrial Development in Latin America, New York, 1966, PP. 29-30.

(53) UNIDO : Lima Declaration and Plan of Action on Industrial Development and Co-operation, The Second General conference of UNIDO, March 1975, P. 22.

(٥٤) د . اسماعيل صبرى عبدالله . مرجع سبق ذكره . صفحة ٩٧ .

(55) UBIDO : Lima Declaration and Plan of Action on industrial Development, Op. Cit, P. 23.

(٥٦) تبين من دراسة عن « التنمية واعادة توزيع الدخل » ان حوالى نصف سكان العالم الثالث يعيشون في مستوى اقل من مستوى الفقر المطلق (اقل من ٧٥ دولارا سنويا) . انظر .

Montek, S., Ahuwalia : Income Inequality : Some Dimensions of the Problem, Hollis chenery (ed.), Redistribution with Growth, Oxford University press, 1976, pp. 12-16.

وإذا كانت تجارب التنمية في العالم الثالث قد تعثرت، يشهد على ذلك تواضع معدلات النمو الاقتصادي بها، كما هو مبين في الجدول رقم (٤) فان ذلك يعزى الى المفهوم الذي انطلقت منه استراتيجيات التنمية في العالم الثالث. هذا المفهوم كان مفهوما اقتصاديا عالميا يعني نقل التوسع الاقتصادي في البلدان المتقدمة الى البلدان النامية عن طريق آليات التجارة الدولية. استنادا الى أن التوسع الاقتصادي في البلدان المتقدمة سيؤدي بالتبعية الى زيادة الطلب على المنتجات القابلة للتصدير في البلدان النامية، ومن ثم يزيد من دخلها الحقيقي ومن قدرتها على استيراد السلع المطلوبة لعملية التنمية. مثل هذا المفهوم الأساسي ان يفترض – من ناحية – أن طريق التطور الرأسمالي هو الطريق الوحيد لتنمية البلدان المتخلفة في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويفترض – من ناحية أخرى – التسليم بضرورة اجراء قدر من النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة. لكنه القدر الذي لايقضي على تخلفها التاريخي. ومن ثم فان البلدان الرأسمالية قد تقبل ببعض الفرص لتطوير البلدان النامية، ولكن ليس الى الحد الذي يتيح لها أن تلحق بالدول المتقدمة. ولهذا تعتمد هذه البلدان الأخيرة لا على التخلف المطلق للبلدان النامية، وإنما على تخلفها النسبي ويكون سر هذا التخلف النسبي أساسا لاستمرار التبعية الاقتصادية، والابقاء على نسيج التبادل غير المتكافىء.

الاستخدام الامثل للمواد الأولية في ظل استراتيجية بديلة للتنمية

ان أية استراتيجية جديدة للتنمية يجب أن تبدأ في أحشاء كل مجتمع وبدلا من أن تتخذ التنمية نمط احلال الواردات أو تنمية الصادرات، يجب على العكس أن تتوجه استراتيجية التنمية للسوق القومية باعتباره الوعاء الذي يمكن أن يتسع لحجم الانتاج المحلي. لذلك فان العملية الجوهرية لسياسة التنمية البديلة هي عملية تغيير نمط التقسيم الاجتماعي للعمل) أو بمعنى أخر، تصور هيكل انتاج مختلف، يرتكز على بنيان صناعي متكامل داخليا، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وفي مقدمتها الزراعة، ويتفق مع اهداف المجتمع الاقتصادية والحضارية. وهذا الهيكل الذي يبنى على أساس من الاعتماد على السوق الداخلية التي تفتحها استراتيجية التنمية البديلة يتضاءل اعتماده على التجارة غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية، ويمكن أن يخرج من قبضة الشركات المتعددة الجنسية. فالتنمية لايمكن أن تكون مستقلة الا اذا كانت متوجهة الى السوق الداخلية، أو متمركزة على الذات، وهي في الوقت ذاته التنمية التي يمكن أن تغذي نفسها، وتسير قدما دون استجداء عون خارجي (٥٧) ولذلك فان الاستخدام الامثل لكل عناصر الانتاج الوطنية يعتبر عنصرا هاما في استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات. وتأتي في مقدمة هذه العناصر: الموارد الطبيعية ومن ثم تقوم هذه الاستراتيجية على الحرص على عدم استنفاد هذه الموارد على نحو سريع باعتبارها الوعاء الذي يمارس فيه المجتمع نشاطه الانتاجي، والمحافظة عليها واستخدامها في تنشيط الانتاج الوطني، وتصنيعها بقدر الامكان والتعاون بين الدول المنتجة للموارد الأولية في التصنيع والنقل والتسويق، وقصر التصدير منها على مايفي باحتياجات الدولة من الواردات اذ أن أسوأ استخدام لمورد طبيعي هو استخراجه وتصديره بكميات كبيرة، لاسيما اذا كان هذا المورد موردا غير متجدد كالنفط والمعادن مهما كان دور العوامل الاقتصادية، فوجود النفط محدود في الزمان باعتباره مادة أولية ناضجة، لذلك فان السعر لايجب أن يكون عاملا حاسما في استخراجه وتصديره، بل ثمة عوامل أخرى غير اقتصادية أشد تأثيرا من السعر يجب أن تؤخذ في الاعتبار أهمها (ندرة النفط) تلك الندرة التي تزداد مع كل برميل يستخرج منه (٥٨) ومؤدى هذا كله أن استراتيجية الاعتماد على الذات تتضمن وضع حد لعملية الامتصاص السريع للموارد الطبيعية الآيلة للنضوب التي تمارسها الدول المتقدمة ازاء العالم الثالث، أو بعبارة أخرى وضع حد للمعدل المتزايد لاستهلاك الغرب لتلك الموارد، أو الحد من معدلات النمو الاقتصادي التي تنطوي على اسراف شديد في استخدام المواد الأولية. وهو مادعى البعض مؤخرا الى التحذير من مخاطر النمو في الغرب، او خطر الارتطام بالحدود الخارجية للنمو (٥٩)

ومن جهة أخرى، فان تصنيع المواد الأولية – وفقا لهذه الاستراتيجية – يعني اتحت منتجات رخيصة يمكن ان تجد اسوقا لتصدير في البلاد النامية الاخرى، حيث توجد

---

(٥٧) د. اسماعيل صبرى عبدالله، مرجع سبق ذكره، صفحة ٢٢٥.

(٥٨) ايكون كمنيتز: النفط كمصدر مؤقت من مصادر تمويل البيئة. العدد العاشر. السنة الثانية. يوليو ١٩٧٣ الكويت. صفحة ٢٥.

(59) Mesarovic, and E. Pestel : Limits to Growth, Club of Rome, 1972.
ويرى تقرير، لنادي روما، انه اذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في سكان العالم والتصنيع والتلوث واستنفاد الموارد بلا تعبير فسوف يتم الوصول الى حدود النمو فوق هذا الكوكب خلال المائة علم القادمة. راجع دونيليا هـ. ميدوز وآخرون حدود النمو. تقرير لمشروع نادى روما عن المازق الذى تواجهه البشرية. ترجمة محمد مصطفى غنيم. دار المعارف بمصر. ١٩٧٦ صفحة ٢١

جدول رقم (٤)
المعدل السنوى لنمو الدخل الفردى فى بعض دول العالم الثالث (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)

الدولة	معدل النمو ٪	الدولة	معدل النمو ٪
المكسيك	٣,٧	تايلاند	٤,٩
البرازيل	٢,٤	كينيا	٢,٦
فنزويلا	٢,٣	نيجيريا	٠,١
الملايو	٣,١	سرى لانكا	١,٥
الفلبين	٢,٩	الهند	١,٢
مصر	١,٧	تنزانيا	٢,٦

IMF : Finance and Development, March 19 :

جماهير فقيرة تحتاج الى هذا النوع من المنتجات . كما تزيد فى ظل الاستراتيجيات المقترحة القوة التفاوضية للدول المصدرة ، مما يمكنها من الحصول على سعر عادل ، وهو بلا شك أعلى بكثير من الاسعار السائدة حاليا . وهكذا ستكون الدول الصناعية عاجزة عن الاستمرار فى الانتاج والاستهلاك على أساس امدادات غير محدودة من المواد الأولية وبأسعار بخسة . كذلك لايمكن ـ فى ظل هذه الاستراتيجية ـ أن تسلم المواد الأولية للشركات المتعددة الجنسية ولا أن تترك معطلة ، ولا أن يساء استخدامها على نحو يحمل معنى التبديد . وبهذا المعنى لاتنتهى استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات بتقويض التجارة الدولية ، بل تقلل من اعتماد العالم الثالث على الدول المتقدمة فى الوقت الذى تفتح فيه آفاقا هائلة لتنمية ألوان من التخصص وتقسيم العمل بين الدول النامية التى تأخذ بمثل هذه الاستراتيجية .

٣ـ تعديل علاقات التخصص الانتاجى وتقسيم العمل الاقليمى

ان تغيير النظام الاقتصادى الدولى لصالح العالم الثالث ، لايمكن أن يتحقق إلا بتغيير استراتيجيات التنمية فى بلدانه ، وما من شك فى أن الاستراتيجية القائمة على الاعتماد على الذات تفتح مجالا رحبا لمضاعفة المبادلات التجارية بين البلدان التى تأخذ بها . بل وتقود إلى تقسيم عمل دولى جديد بين الدول النامية ، وإلى تطبيقات عديدة للتخصص الدولى .

ففى مقابل تقسيم العمل الدولى الراهن ، تقتضى التنمية الدولية المتوازنة قيا تقسيم عمل دولى اقليمى بين مجموعات من الدول النامية تجمعها روابط خاصة كالتماثل الكبير فى الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضارى المشترك ويكون هذا التقسيم قاعدة العلاقات الانتاج بين الدول فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

وتبرز هذه الصيغة المقترحة بالنسبة لدول العالم الثالث فى اقامة مايمكن أن تسمى (بالتقسيم العربى للعمل) أو (التقسيم الافريقى للعمل) . وتتلخص معالمه الرئيسية فيما يلى :

١) قيام مراكز متخصصة متعددة تقوم على اساس اختلاف المزايا النسبية ، والتوزيع النسبى للموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، فنظرية ريكاردو صحيحة بصفة عامة بين الدول المتقاربة من حيث قوى الانتاج والتطور الاقتصادى وهى الصفة التى تميز اقتصاديات العالم الثالث .

ففى الوطن العربى ـ كنطاق اقليمى ـ يمكن اقتراح قيام عدد من مراكز ، التخصص فى الانتاج الصناعى مثل اقامة مركز رئيسى للصناعات البتروكيماوية فى منطقة الخليج العربى ، وشمال افريقية ، ومركز لصناعة الحديد والصلب فى مصر والمغرب ومركز لصناعة الاسمدة فى مناطق انتاج البترول (الخليج) ومناطق انتاج الفوسفات (المغرب والأردن)، ومركز لصناعة المنسوجات فى مصر وسوريا والسودان .... الخ وتلعب الشركات المشتركة التى تسهم فى كل منها البلدان العربية المعدنية دورا هاما فى مجال الانتاج والتسويق لاسيما وأن هذا الاسلوب بالغ الاهمية فى تصنيع المواد الأولية وتسويقها .

٢) تخطيط حركة السلع وعوامل الانتاج على المستوى العربى بما يوفر قوة الجذب الامامية للتخصص الانتاجى . بحيث يتضمن التخطيط العناصر الاتية :

ا) تغليب عنصر التجارة العربية المتبادلة تصديرا واستيراد على الهيكل الجغرافى الحالى للتجارة المتجهة نحو الاسواق الصناعية للدول الرأسمالية المتقدمة .

ب) تخطيط حركة العمل بتوجيه انتقال العمالة نحو مشاريع التنمية الاقليمية الكاملة .

ج) تخطيط حركات رأس المال بحيث صوب الأنشطة القادرة على بلوغ هدف التنمية .

٣) انشاء سوق اقليمية موحدة عن طريق دمج القطاعات التقليدية فى الاقتصاد العربى فى دائرة الاقتصاد السلعى النقدى ، وهو مايوسع من نطاق سوق الانتاج والاستهلاك ، ويحقق التكامل بين القطاعات الاقتصادية .

٤) اقامة سوق نقدية اقليمية أو اتحاد نقدى عربى واصدار عملة عربية موحدة وهو ماسيعمل على احلال العمل الجماعى فى المضمار النقدى والمالى محل العمل الفردى وسيؤدى الى زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية ، وعلى زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادى فيما بينها .

أن اتساع هذا النمط من التخصص وتقسيم العمل بين الدول النامية المتقاربة من حيث المستوى الاقتصادى سوف يفتح الطريق لقيام النظام الاقتصادى الدولى الجديد القائم على علاقات دولية متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

دراســـة

السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوربية

د . نازلى معوض أحمد

استاذ مساعد العلوم السياسية
جامعة القاهرة

إن السياسة المتوسطية لمنظمة الجماعة الاقتصادية الأوربية تعنى مجموع مواقفها واتجاهاتها واتفاقياتها ـ والتى تخص الدول الشاطئية الواقعة على حوض البحر الابيض المتوسط سواء شمالا أو شرقا أو جنوبا ـ من غير أعضاء المنظمة الأوربية ذاتها .

هذه السياسة المتوسطية للجماعة الأوربية انما تندرج تحليليا تحت جناحى النظرية الوظيفية للتنظيم الدولى الأقليمى ، كما أنها تدخل فى نطاق ظواهر الدبلوماسية الاقتصادية الدولية الجماعية . ولذا فان التمهيد الموضوعى اللازم لتوضيح أبعاد هذه السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية يتمثل فى شقين أولهما النظرية الوظيفية للتنظيم الدولى وثانيهما الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية .

إن النظرية الوظيفية للتنظيم الدولى هى من أكثر النظريات قدرة على تفسير الدوافع الحقيقية وراء الحركات الاندماجية فى المجتمع الدولى المعاصر(١) والافتراض المنطقى الرئيسى الذى ـ ترتكز عليه تلك النظرية هو أن الحلول الجادة الواقعية لمختلف مشكلات السلم والأمن الدوليين تكمن فى توثيق علاقات التعاون الدولى اقتصاديا وتجاريا واجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا بين الدول .

(١) اسماعيل صبرى مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مؤسسة الابحاث العربية . لبنان ١٩٧٩ ـ ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .



فالمصالح المادية المشتركة يمكن أن تمتص الكثير والخطير ومن الصراعات الدولية التي تثيرها أساسا حساسيات خاصة بمبدأ السيادة القومية في شتى مجالات التعامل الدولي .

والاساليب العملية التي تتحقق من خلالها ايجابيات النظرية الوظيفية المذكورة انما تتمثل أساسا في رأي دعاة هذه النظرية ـ في الأجهزة والمؤسسات الفنية الدولية المتخصصة وذلك في مختلف حقول التعاون الدولي الحديث بين اعضاء المجتمع العالمي المعاصر . بعبارة أخرى فان أداة تحقيق أهداف النظرية الوظيفية هي نفس أجهزة المنظمات الدولية ـ العالمية منها أو الاقليمية(٢) وشرط الفاعلية في هذه الحالة هو اتباع الاسلوب التدريجي في تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي الدولي بمعنى أن تتكاتف القوى والامكانيات الذاتية المادية لعدد من الدول في مجالات انتاجية أو قطاعات استثمارية معينة وواضحة الأركان ومتتالية زمنيا الواحدة بعد الأخرى مما يكفل إتساع نطاق التعاون الدولي تدريجيا باكتساب اعضاء جدد الى دائرة هذا التعاون ذلك لأن بعض الدول لابد وأن يكون لها تفضيل إقتصادي في مجال معين بالذات تجد فيه مصلحة محققة سريعة لها عن غيره من المجالات وهنا تتضح قدرات المنظمات الدولية الفنية الاقتصادية في تنسيق الجهود الدولية التعاونية بشكل أجدى وأقوى من كافة الأجراءات السياسية الرسمية والتدابير السيادية التقليدية للدول

(2) Philippe Braillard, Theories des Relations Internationales P . U . F . , Paris , 1977 . PP . 139 - 142

وجميعها ذات طابع مؤقت استثنائي يخلو من الجوانب الانشائية(٣)

هذا على عكس المنظمة الدولية الفنية التي ترتكز أساسا على انشاء مجموعة من الاجهزة العملية المتخصصة تخصصا دقيقا بحيث تستطيع أن تخدم أعضاء المنظمة ذاتهم على أكفأ مستوى ممكن مما ينمي ويطور الاحساس العام لدى هؤلاء الاعضاء بوجود مصلحة مشتركة حقيقية مادية تربط بينهم وتبعدهم عن مشكلات الحساسيات السياسية (٤). وهكذا يتم توظيف طاقات الدول في التعاون المصلحي بدلا من اهدار تلك الطاقات والامكانيات في ظواهر الصراع الدولي والحروب والأزمات .

أما الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية والتي تمثل الشق الثاني في التمهيد التحليلي والموضوعي لتوضيح ابعاد السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية فهي أداة هامة من أدوات العلاقات السياسية الدولية في العالم المعاصر(٥). ويطلق عليها في بعض الكتابات السلاح الاقتصادي في التعامل الدولي وقد أصبح للاسلحة الاقتصادية الدبلوماسية فعالية ومقدرة حقيقية كثيرا ما تتفوق على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول .

ذلك أن التهديد بالعنف المسلح أو التلويح باستخدام القوى العسكرية في ظل عصر التعادل النووي الذي نعيشه — قد فقد الكثير من مفعوله وتأثيره ، بل أن التهديد الحقيقي الذي يؤرق الدول والشعوب في الوقت الحاضر هو مواجهة حلقات مفرغة دوامية من التبعية الاقتصادية للخارج والخضوع لقوى اقتصادية أجنبية ولتيارات السوق العالمية(٦).

ومن جهة أخرى فان المقومات الرئيسية لظاهرة القوة الدولية في العالم المعاصر تتميز بالخصيصة الاقتصادية الغالبة على العديد من الخصائص الأخرى . ولذلك يطلق بعض الدارسين للعلاقات الدولية اصطلاح (القوى). العظمى المدنية على سبيل التمييز بين القوتين الأعظم عسكريا وغيرهما من القوى الدولية ، وذلك مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية واليابان نظرا لما تمتلكه هذه القوى من امكانيات اقتصادية وصناعية وتكنولوجية ضخمة للغاية بالنسبة لقواها العسكرية الذاتية . وعلى الرغم من الفوارق الشاسعة بين تلك القوى المدنية العظمى من جانب وبين القوتين الاعظم عسكريا — الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي — من جانب آخر إلا أن تلك القوى الاقتصادية العملاقة لها مكانة هائلة اقتصاديا وثقل بالغ متزايد في الخريطة السياسية الدولية(٧)

وفي نطاق الدبلوماسية الاقتصادية يصبح في حكم المستحيل أن يفصل الدارس مابين الاهداف الاقتصادية المادية والاهداف الاقتصادية المادية والاهداف السياسية المعنوية فهناك تداخل مستمر وتفاعل تبادلي بين السياسة والاقتصاد في هذا المجال الدبلوماسي التنظيمي الجماعي .

مثال ذلك أن الجماعة الاقتصادية الاوربية تستهدف من وراء تكتلها تحقيق مزايا اقتصادية ضخمة لاعضائها ولكنها في نفس الوقت لها غايات سياسية عليا وجماعية وتتجلى في استهداف دولها تعزيز ثقلها الدولي وتوسيع رقعة نفوذها الخارجي . ولذا يمكن أن نعتبر الحركة الخارجية للجماعة الاقتصادية الاوربية — أي سياساتها واتفاقياتها مع الدول غير الاعضاء فيها — نعتبرها تكريسا لنفوذها ومكانتها وهيبتها السياسية الدولية خارج نطاقها الجغرافي المحدد .

وتسعى الجماعة الاقتصادية الأوربية من أجل تحقيق غاياتها السياسية المذكورة باستخدام الجوانب الايجابية من الممارسات الدبلوماسية الاقتصادية بادوات متعددة مثل تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف الى تشجيع ونمو روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات بينها وبين الدول الأخرى واتباع نظم التفضيلات الجمركية لصالح تلك الدول وتقديم المنح والقروض للدول الأخرى بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة رمزية تقل كثيرا عن أسعار الفوائد المطبقة في الأسواق العالمية لحركات رؤوس الاموال .

والغرض التحليلي من الدراسة التالية هو تبيان حقيقة معينة . وهي أن السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية هي تطبيق أساسي من تطبيقات الأدوات الايجابية الدبلوماسية الاقتصادية الدولية كما أن هذه السياسة المتوسطية تعبير واقعي تطبيقي عن النظرية الوظيفية للتنظيم الدولي في صورته الاقليمية على وجه الخصوص .

إن اهتمامات الجماعة الاقتصادية الاوربية نحو الدول الشاطئية لحوض البحر الأبيض المتوسط لاتقتصر فحسب على الدول الأوروبية المتوسطية من غير اعضاء هذه المنظمة

---

(3) Ernst Haas : Beyond the Nation - State . Functionalism and International Organization , Stanford Universitvy Press , 1964 .

(4) Marcel Merle , Sociologie des Relations Internationales . Dalloz , Paris , 1976 . PP . 155 - 130 .

(٥) اسماعيل صبري مقلد . مرجع سابق ص ٣١٤

(6) Marcel Merle , op . Cit . , PP 231 - 233 .

(7) (les Pays Industrialises , a la Recherche d' un Nouvel Ordre Economique Mondial) . Revue Francaise de Science pol . No Special, Aout 1976 .

الاقليمية والتى سعى بعضها جاهدا للانضمام الى عضوية الجماعة الأوروبية مادعا الى أن هذه الاخيرة اولت عناية خاصة لمجموع الدول الواقعة على شواطىء البحر الابيض المتوسط سواء فى أوربا أو فى شمال أفريقيا أو فى الشرق الأوسط (٨) .

وتقتضى الدراسة لخلفيات أبعاد ومظاهر السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أن يحاول الباحث الاجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية تفرض نفسها .

أولها : ماهية الدوافع الخاصة بالجماعة الاقتصادية الأوروبية الى اتخاذ سياسة شاملة متوسطية متميزة . والتساؤل الثانى عن أهم معالم وأبرز خصائص هذه السياسة . أما التساؤل الثالث فيدور فى فلك التنبؤ المستقبل بتطورات هذه السياسة ثم تحليل موقع هذه السياسة من اطار السياسة الدولية العالمية المعاصرة .

أولا : دوافع وخلفيات السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوربية

أنشئت هذه المنظمة الاقليمية الأوربية والاسم الشائع لها هو السوق الأوربية المشتركة بموجب معاهدة روما ١٩٥٧ وأطرافها هم فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا ودول البنلوكس (بلجيكا - لوكسمبرج - هولندا) وانضمت الى الدول المؤسسة الست كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا فى عام ١٩٧٢ . ثم إنضم الى المنظمة العضو - العاشر اليونان - فى ١٩٨٠ . وأصبح المصطلح السياسى الذى يطلق على تلك المنظمة الاقليمية الاقتصادية السياسية هو «أوربا العشر» .

ونلاحظ بداهة أن ثلاثة من هؤلاء الاعضاء يعتبرون من الدول الشاطئية الهامة وهم : فرنسا وايطاليا واليونان . هذا فضلا عن السيطرة الرسمية والفعلية البريطانية على منطقة جبل طارق التى هى باب البحر الأبيض المتوسط على المحيط الأطلسى . وبالاضافة الى هذا الجانب الجغرافى للسياسة المتوسطية للجماعة الأوربية ، والذى يتعلق بتأسيس بنيان نفس هذه المنظمة - جزئيا - على مناطق متوسطية طبيعية - فان هناك روابط متشعبة وكثيرة بين تلك الجماعة من جانب ومجموع الدول الشاطئية المتوسطية الأخرى من غير أعضائها من جانب آخر . تلك الروابط انما تشكل فى كلياتها وتفاعلاتها علاقة (تبعية متبادلة) خطيرة الأثر على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية بين الجماعة الاقتصادية الأوربية ودول البحر المتوسط (٩)

ونبدأ بالروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين فيما يتعلق بمجالات الانتاج الزراعى للدول المتوسطية غير الاعضاء فى الجماعة نجد أن الجماعة الاوروبية تأتى على رأس العملاء الدوليين للمحاصيل الزراعية الخاصة بمناطق البحر الابيض المتوسط . فتستورد دول السوق الأوروبية من تلك الدول المتوسطية مايزيد سنويا عن ٨٠٪ من جملة احتياجات أسواقها المحلية من المواد الزراعية المتوسطية الشجرية والعشبية والنباتية والكروم . وبالنسبة لقطاع المواد الاولية التعدينية ومصادر الطاقة فان أكثر من ثلثى عموم واردات اوربا الغربية من البترول لابد وأن تأخذ طريقها عبر موانى البحر الابيض . وبالنظر الى القطاعات الانتاجية الصناعية ، نجد أن مجموع الدول المتوسطية يحتاج الى المساعدات الخارجية اللازمة لتنمية اقتصاديات الصناعات الحديثة وذلك من حيث المساعدات الفنية التكنولوجية واستثمار رؤوس الاموال وتوفير المنافذ التجارية لتسويق منتجاته المحلية فى الخارج .

نستخلص مما سبق مدى ضخامة المبادلات التجارية مابين اوربا العشر وعالم المتوسط بل أن حجم العلاقات التجارية بين الجانبين يتجاوز فى أهميته ومداه نفس حركة وحجم المبادلات التجارية بين أوربا العشر والولايات المتحدة الامريكية قطب المعسكر الغربى الذى تنتمى اليه سياسيا وايديولوجيا تلك الدول الاوربية العشر . كذلك يمثل هذا الحجم من التجارة الدولية بين اوربا العشر وعالم المتوسط أكثر من ثلاثة أضعاف المبادلات التجارية بين دول الجماعة الاقتصادية الأوربية ومجموع دول أمريكا اللاتينية .

وعلى الصعيد الاجتماعى توجد روابط اجتماعية عميقة الجذور بين أوربا العشر ودول المتوسط .

فدول الجماعة الاوربية تستقبل سنويا موجات بشرية ضخمة من الأيدى العاملة المهاجرة بحثا عن الرزق والعمل ، انطلاقا من دول متوسطية عديدة . هؤلاء العمال المهاجرون ويقدر تعدادهم حاليا فى دول اوربا الغربية باكثر من ثمانية ملايين نسمة - فى رأى طريف لاحد الدراسين للعلاقات الدولية يمكن أن نعتبرهم ككتلة بشرية متميزة .

الدولة رقم ١١ فى الجماعة الاقتصادية الأوربية ، بل أنهم فى مجموع تعدادهم أضخم من تعداد سكان دولة لوكسمبرج وايرلندا والدانمرك ومن جهة أخرى نذكر مظاهر التبادل السياحى بين الجانبين حيث تشكل موارد السياحة الأوربية الغربية مصدرا ثمينا للعملات الاجنبية بالنسبة لكافة دول المتوسط . هذا فضلا عن أهمية الحركة السياحية المتبادلة بين الجانبين فى توثيق الصلات الاجتماعية والثقافية بين

---

(8) Francois Luchaire (la Politique Mediterraneennee de la C . E . E) I . I . A . P . A . I . G . D . Document n . 2 Paris , 1980

(9) Jacques Vernant , « L'Europe et la Mediterranee , » Revue de la « Defense Nationole » . Paris . I . E . I . Mars 1978 , PP . 105 - 107

الشعوب .

ومن جهة ثالثة هناك مشكلات تلوث البيئة المتوسطية . فالبحر الأبيض المتوسط سوف يواجه بعد مرور سنوات قليلة مخاطر التلوث الصناعى بل ومخاطر التلوث الاشعاعى النووى ، فى أشد صورها خاصة فى ظل ظروف الكثافة السكانية العالية على شواطئه . وهكذا لابد وأن تحتل مسألة الدفاع المشترك عن البيئة المتوسطية مكانة هامة فى العلاقات مابين أوربا العشر وعالم المتوسط . ذلك أن المكافحة العلمية المنظمة تقتضى التعاون الفعال الشامل فيما بين كل الدول الشاطئية على هذه المياه ، بل فيما بين جميع الأطراف الدولية التى تشترك فى استخدام البحر الأبيض والانتفاع بمياهه بأى أسلوب ما . أن مسألة التوصل الى ايجاد حلول علمية فنية لمواجهة مشاكل التلوث البيئى للبحر المتوسط مهمة حيوية مستقبلية خطيرة تشترك فى تحمل مسئوليتها الى حد بعيد كل من أوربا العشر ودول المتوسط .

وهناك أخيرا الروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين . فاذا كان الجغرافيون يقسمون العالم الى قارات مختلفة واذا كان السياسيون ومعهم القانونيون يضعون الدول داخل اطارات اقليمية تسمى حدودا وطنية رسمية فان البحر الابيض المتوسط لم يكن قط عقبة أمام مرور البشر وتناقل الأفكار وتبادل الثقافات والحضارات وانتشار الديانات على شواطىء ذلك البحر والمناطق الساحلية والداخلية من الأراضى المحيطة به من كل جانب بل على العكس لعبت مياه المتوسط أخطر دور فى التطور التفاعلى بين الجماعات الانسانية المحيطة بحوض المتوسط بحيث خلقت انماطا للحياة فى داخلها العديد من العناصر المشتركة بل المتماثلة معنويا وفكريا ونظاميا وسلوكيا . ويكفى ان نذكر فى هذا الصدد ان الحضارة البشرية قد نشأت فى مهدها الأول حول حوض البحر المتوسط ثم تطورت مع الدورات الحضارية المتتالية زمنيا بين الاغريق الاقدمين ثم الرومان الاوائل ثم اتت الديانات السماوية الثلاث لتصبغ النسيج الحضارى لتلك المنطقة بمفاهيم الرحمة الانسانية ومبادىء التسامح الأخلاقية

وعلى الرغم من التقدم الفنى والمادى الذى لايمكن انكاره والذى تتمتع به حاليا مجتمعات الشمال الأوروبى بحيث تتفوق تفوقا ساحقا على مجتمعات الجنوب الأوربى فى مستويات المعيشة ومدى التطور فى اساليب الحياة العصرية الآلية الا أن الأصالة الثقافية والفكرية والعمق الحضارى الحقيقى مازالا مرتبطين أساسا وعامة بالمناطق المتوسطة .

وخلاصة ماسبق ان البحر الابيض المتوسط قد أتاح لكل الدول والشعوب والجماعات المطلة على مياهه ، شبكة فريدة من التفاعلات الانسانية ومن الالتقاء الفكرى ومن القيم المشتركة . قد لايوجد مثيل لها على مستوى العالم ككل . ولكن للحقيقة دائما وجه لآخر ...

فهذا الواقع المتكامل المشترك الذى يربط مابين الجماعة الاقتصادية الاوربية ودول البحر الابيض المتوسط ، انما يواجه عقبات موضوعية متباينة تقوم بعرقلة المساعى الجادة من الجانبين من أجل ارساء أسس سياسية متوسطية ذات فعالية حقيقية ونجاح واقعى يحقق مصالحها فى آن واحد .

هناك اولا العقبات ذات الطابع السياسى وتدور فى نطاق التناقضات القائمة فى الرؤى الفكرية لظاهرة السلطة وتنظيماتها ، مابين الدول المعنية عامة بهذه السياسة المتوسطية . أوبعبارة أخرى اختلاف مفهوم ونظرة تلك الدول الى ظواهر الديمقراطية السياسية والنظامية وواقع الأمر أن أية دولة لايمكن ان تقبل قرارات تفرضها عليها سلطة تنظيمية خارجية لها الصفة الجماعية . مالم تكن هذه القرارات قد تم اتخاذها وفقا لاجراءات وأساليب تتفق مع نفس مفهوم تلك الدولة عن الممارسات الديمقراطية ذاتها . كذلك فانه يكاد يكون مستحيلا ان يقام تنظيم جماعى اقليمى بين دول تتباين فيما بينها بادراكات متناقضة تماما لأصول ومبادى الحياة السياسية الوطنية داخل الدولة . (١٠)

هذه الاعتبارات الخلافية السياسية قد عرقلت تمديد الصلات وتوثيق العلاقات التنظيمية مابين الجماعة الاقتصادية الاوربية من جانب واليونان تحت الحكم العسكرى الدكتاتورى من جانب لآخر مما أدى الى التأجيل الطويل فى البت فى طلب عضوية اليونان فى السوق الأوربية المشتركة . (١١) وينطبق نفس هذا التحليل على موقف الجماعة الاقتصادية الاوربية من طلبى الانضمام المقدمين من البرتغال واسبانيا واللذين لم يبت فيهما من جانب اجهزة الجماعة الاوربية حتى كتابة هذه السطور .

ومن العقبات السياسية الخطيرة فى مجريات العلاقات ما بين اوروبا العشر وعالم المتوسط ان منطقة البحر الابيض الموسط والدول المطلة عليه تعتبر من وجهة نظر موضوعية ، من أخطر مناطق الغليان السياسى والتوتر الدولى فى عالمنا

---

(10) Charles Duchateau, « L' Elargissement de la C. E. E. » « Politique Etrangere » Paris, 1977.

(١١) تنص المادة ٢٣٧ من معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الاوربية على انه لكل دول . اوربية . ان تطلب عضوية الجماعة الاقتصادية الاوربية وتقدم طلبها الى المجلس الذى يتخذ قراره بالاجماع بعد اخذ راى اللجنة .

المعاصر ، ويكفى ان نذكر فى هذا الصدد المشكلة القبرصية والنزاع اليونانى التركى المستمر بشأن الجرف القارى لبحر أيجه وصراعات الشرق الأوسط بين العرب واسرائيل ومشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمملكة المغربية ، ولكنها قضايا تنطوى على احتمالات شديدة للانفجار المروع فى أى لحظة من لحظات الوجود السياسى لعالم المتوسط ، وبالتالى فهى تشكل عراقيل ضخمة تعترض سبيل التوصل الى حلول مشتركة تصلح كأساس قوى تبنى عليه السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاقتصادية الأوربية تجاه مجموع الدول المتوسطية غير الاعضاء فى هذه الجماعة ، (١٢)

ثم تأتى بعد ذلك العقبات الاقتصادية فى طريق السياسة المتوسطية فالبلاد المتوسطية تتسم بالانتاج الزراعى المتماثل وبالتالى المتميز بالتنافسية بطبيعته فالتركيز أساسا فى القطاعات الزراعية فى هذه البلاد مستمر على محاصيل موسمية بالذات كالخضروات والكروم والزيتون والقمح والدخان ، وهنا نتذكر حملات مزراعى الكروم الفرنسيين من أجل المطالبة بحماية منتجاتهم من منافسة المنتجات الايطالية بحماية منتجاتهم من فرنسا وايطاليا فى عضو مسس للجماعة الاقتصادية الاوربية ، كذلك فان البلاد المتوسطية الاعضا فى الجماعة الاوربية تتخوف تلقائيا من اتساع نطاق التجارة الخارجية للجماعة مع البلاد المتوسطية غير الاعضاء فيها ،

ولكن ، دخل عنصر جديد على ملامح الصورة الاقتصادية العامة المذكورة ، ذلك ان دول شمال اوروبا قد توصلت الى درجة عليا من التقدم التكنولوجى وحققت مستويات هائلة من الرفاهية المادية المعيشية لايمكن مقارنتها نسبيا بدرجة التطور الاقتصادى والاجتماعى المتحقق فى دول جنوب اوروبا سواء كانت اعضاء أو غير اعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وهنا نجد ان ميول دول الشمال الأوروبى غير مقيدة لأى سياسة اقتصادية أو تجارية تحقق تقاربا فى مستويات التقدم والتطوربين الشمال والجنوب الاوربيين ، والأخطر من ذلك ان الشمال الاوربى يهتم بصفة أولية بمصالح مستهلكيه فى اسواقه الوطنية الداخلية ولايكترث كثيرا بمصالح المنتجين فى الجنوب الاوربى ،

وأية ذلك ان الشمال لايتردد البته فى استيراد السلع الزراعية من دول أخرى غير اوربية اطلاقا وغير متوسطية ايضا بسبب انخفاض اسعارها نسبيا ، وهكذا ايقنت الجماعة الاقتصادية الاوروبية ان المكانة النسبية التى يحتلها الانتاج الزراعى للدول المتوسطية الاعضاء فيها لدى أسواق دول شمال اوروبا ، انما تتدهور تدهورا مطردا مما يؤدى فى المحصلة النهائية الى تباطؤ ملحوظ متزايد فى فعالية البرامج والخطط الانمائية الهادفة الى القضاء على التخلف التقليدى النسبى لاقتصاديات الدول المتوسطية فى الجماعة الأوربية .

أما العقبة الثالثة (١٣) فهى ازدواجية الطابع يتفاعل داخلها الاقتصاد مع السياسة فهى تتعلق بالجوانب الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية نحو أوربا الغربية فالمعروف ان مشروع مارشال (١٩٤٧) للانعاش الاقتصادى الأوربى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، قد حدد عمليا معالم المعسكر الرأسمالى الغربى تحت زعامة الولايات المتحدة الامريكية . ثم اقدمت دول اوربا الغربية أو ست دول منها فى عام ١٩٥٧ على انشاء الجماعة الاقتصادية الاوربية من أجل تحقيق فوائد اقتصادية ضخمة لاعضائها جنبا الى جنب بلورة قوة سياسية اوربية غربية لها مظاهر الاستقلالية والتميز وحرية الحركة الدولية فى مواجهة كل من خصومها (أى المعسكر الشيوعى فى اوربا الشرقية) وحلفائها (الولايات المتحدة الاميريكية والمملكة المتحدة) على حد سواء .

ومن هنا أتت نزعات عدم الارتياح واتجاهات عدم التأييد فى المواقف الرسمية والفعلية للولايات المتحدة ازاء أى محاولة جادة لتطوير أجهزة الجماعة الاقتصادية الأوربية ، ومحاربتها الخفية لأى مسعى عملى لتوسيع اطار سياسات هذه الجماعة ، اقليما وذلك لأن مثل هذا المسعى المذكور ومثل تلك المحاولة المذكورة لهما كفيلان بتدعيم قوى المنظمة الاوربية الغربية فى مواجهة تسلط العملاق الامريكى على شئون دول اوربا الغربية . ولابد ان نسجل فى هذا المضمار الدور التاريخى للجنرال شارل ديجول مؤسس كل من الجمهورية الخامسة فى فرنسا والنزعة الاوربية الغربية الاستقلالية المعاصرة .

ومن الناحية الفنية او التنظيرية الاقتصادية فان الولايات المتحدة الاميريكية بصفتها معقل الرأسمالية والحريات الفردية ، تتمسك تقليديا بمبادىء التجارة الحرة وتطبيقها فى أوسع نطاق ممكن بين الدول بصفة عامة . هذا مما يتعارض منطقيا مع الأسس المفترضة فى السياسة الاقليمية للدول المتوسطية . ففى ظل مثل تلك السياسة لابد وان تمنح الدول المتوسطية لبعضها البعض مزايا تجارية تحرم منها الدول غير المتوسطية . وهنا تبرز الحقيقة سافرة . ذلك ان الجماعة الاقتصادية الاوربية ودول حوض

---

(12) Jacques Vernant , op . cit . , PP . 106 - 107
(13) Revue « Politique Etrangere » No Special intitule » Interets et Politique de la France et des Etats - Unis au Moyen - Orient et en Afrique du Nord « - 36 eme annee - m : 5 - 6 - 1971

البحر الابيض المتوسط يشكلون عامة كيانا اقتصاديا ضخما وسوقا تجارية شاسعة ولا يمكن ان تسلم الولايات المتحدة الاميريكية بقبول الابتعاد ولو جزئيا عن مثل هذا السوق وعن مثل ذلك الكيان ولابد لها أن تصارع أى تطور فى عالم المتوسط يمكن ان ينال من مركزها التجارى الممتاز فى مختلف ارجائه وجوانبه .

وبعد العرض السابق لمختلف العقبات والعراقيل التى تقف فى وجه أى سياسة متوسطية شاملة تضعها الجماعة الاقتصادية الاوربية ، نصل الى التساؤل الثانى الهام فى هذه الدراسة وهومايلى :

فى ظل جميع تلك الظروف السلبية المذكورة والتى تعرقل بناء وتنفيذ السياسة المتوسطية محل البحث ، كيف استطاعت الجماعة الاوربية ان تتصور مثل تلك السياسة وان تشرع فى تطبيقها عملا ؟ وماهى ابرز ملامح وأوضح خصائص فى هذه السياسة المتوسطية ؟

ثانيا تطور السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوربية

لقد لجأت الجماعة الاوربية منذ انشائها عام ١٩٥٧ فى نطاق سياساتها تجاه دول عالم المتوسط الى اسلوبين متميزين فى مرحلتين زمنيتين متعاقبتين اولهما سياسة تدريجية جزئية تمثلت فى اتفاقيات الانتساب بينهما وبين العديد من الدول المتوسطية غير الاعضاء . وثانيهما مرحلة اعوام السبعينات والثمانينات حيث نشطت أجهزة الجماعة الاوربية فى عملية تحديد الأبعاد والمعالم السياسية المتوسطية شاملة .

ان سياسة اتفاقيات الانتساب ترجع جذورها الى نفس معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الاوربية (١٤) حيث نجد فى الديباجة اشارة واضحة صريحة الى انه من اهم اهداف المنظمة الاقليمية الاوربية الغربية ، ان تقيم تدريجيا مايسمى بالنظام أو الرابطة الأورافريقية بمعنى ارتباط الدول الافريقية بالدول الاوربية الغربية عن طريق اتفاقيات فنية ايجابية مثمرة لكل من الطرفين اقتصاديا واجتماعيا وتجاريا . فالمادة ١٣١ من معاهدة روما المذكورة تؤكد ارادة الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية فيما يتعلق بتقديم ضمانات واقعية لتنمية وتطوير الدول التى سوف تنتسب مستقبلا الى الجماعة الاقتصادية الأوربية ، فتنص على مايلى

أن هدف الانتساب هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والاقاليم الافريقية واقامة العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين تلك المناطق والجماعة الاقتصادية الاوربية . ان نظام الانتساب يؤكد فى المقال الأول على مصالح السكان فى تلك البلاد وتلك الاقاليم ويضمن لهم الرخاء ويكفل لهم مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يطمحون اليها .

وتطبيقا لمباديء نظام الانتساب كما وردت على سبيل النص فى المعاهدة المنشئة للجماعة الأوربية ، أبرمت اتفاقية ياوندى فى يوم ٢٠ يوليو عام ١٩٦٣ بغرض تنظيم عمليات انتساب ١٨ دولة افريقية حديثة الاستقلال آنذاك - ولمدة خمس سنوات تالية - الى الجماعة الاقتصادية الاوربية واشتمل نظام الانتساب بالاضافة الى تنشيط المبادلات التجارية بين الجانبين الى اوسع نطاق ممكن ، على المعونات الفنية والمالية المقدمة من دول الجماعة الاوربية الى الدول الافريقية المنتسبة .

واذا كنا قد ذكرنا فى بداية تحليلنا للمرحلة الأولى التدريجية الجزئية - أى مرحلة اتفاقيات الانتساب - فى مسار السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية - حالات الانتساب الافريقية المحضة (اتفاقية ياوندى) فذلك نظرا لصبغتها الجماعية الواسعة التى ضمت ١٨ دولة افريقية الا ان الجماعة الاقتصادية الاوربية قد وجهت اهتمامها بالفعل منذ عام ١٩٥٧ الى بلاد شمال افريقيا لكى تطبق بشأنها نظام الانتساب المذكور فقد ارادت الجماعة اقامة علاقات خاصة مع بعض دول شمال افريقيا والتى كانت أثناء توقيع معاهدة روما دول حديثة النشأة ومكبلة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة التقييد مع دول اعضاء فى نفس منظمة الجماعة الاوربية (١٥)

وفى أعقاب توقيع معاهدة روما اصدرت الدول الاعضاء الست اعلان نوايا باستعدادهم لمناقشة اتفاقيات انتساب مع كل من الدول الثلاث على حدة . وكانت الجزائر فى تلك الفترة فى أوج نضالها الثورى المسلح من أجل التخلص من القبضة الاستعمارية الفرنسية حتى تم لها الاستقلال بموجب اتفاقيات ايفيان فى اول يوليو ١٩٦٢ . وهنا لابد أن نسجل فى هذا الموضع من الدراسة ، حقائق السياسة المتوسطية لفرنسا بالذات (١٦) وتلك الحقائق التى تشكل الخلفية الحقيقية لمواقف الجماعة الاقتصادية الاوربية من دول المغرب العربى الثلاث .

ان فرنسا بعد ان انحسرت قواها الاستعمارية من الشواطيء الشرقية والجنوبية للبحر الابيض المتوسط ثم (انتهاء نظام الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان) ثم

---

(14) Jean - louis pereau , « Le Maroc , Le Maghreb et la C . E . E . » These pour le doctorat , Aix - Marseille , L . E . P , 1971

(١٥) ما يسمى باتفاقيات ، فتح الاستقلال ، بين كل من تونس ومراكش وفرنسا وبين ليبيا وايطاليا

(16) Vincent Labouret , « Politique Mediterranenne de la france » , Politique Etangere . 36 eme annee , m : 5 - 6 , 1671 . PP . 489 - 492

انقضاء اتفاقيات الحماية الفرنسية لتونس ومراكش ثم تصفية الوجود الاستعماري الفرنسي من الجزائر)، وبعد ان ظهرت الديجولية بفلسفتها السياسية الاستقلالية الجديدة عن القطب الامريكي ، وبصفة خاصة بعد ان خرجت فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الاطلنطي فى البحر الابيض المتوسط ، بعد كل هذه التطورات الجذرية فى مسار السياسة الخارجية الفرنسية ، اصبحت السياسة الخارجية المتوسطية لفرنسا ترتكز على دعائم تجارية واقتصادية مصلحية اساسا . هذا مع استمرار الجهود الفرنسية الكبيرة من اجل الحفاظ على مكانتها الثقافية ونفوذها الفكرى ووجودها الحضارى المميز فى تلك الرقعة الاستراتيجية الخطيرة من العالم .

وعلى ضوء هذه السياسة المتوسطية الفرنسية ، تم توقيع اتفاقيتى انتساب يومى ٢٨ و ٣١ مارس ١٩٦٩ تخصان تونس والمملكة المغربية على التوالى ونصت الاتفاقيتان على تمديد المبادلات التجارية وتمييزها بمعاملة تفضيلية بين الجانبين ولكن دون ذكر لمبدأ المساعدات المالية من جانب الجماعة الاوربية للدولتين . وطوال اعوام الستينيات وبداية السبعينيات استجابت الجماعة الاوربية لطلبات رسمية من جانب عدد من الدول المتوسطية بتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها . وهكذا ابرمت الجماعة الاقتصادية الاوربية اتفاقيات تجارية ومعونة فنية مع اسرائيل (يونيو ١٩٦٤) و (يونيو ١٩٧٠)، ومع يوغسلافيا (مارس ١٩٧٠) ومع لبنان ديسمبر١٩٧٢ . وجاءت هذه الاتفاقيات جميعها خالية من مبدأ المساعدات المالية من جانب الجماعة الاقتصادية الاوربية لتلك الدول المذكورة .

ومن جهة اخرى ارتبطت الجماعة الاقتصادية الاوربية ايضا منذ بداية هذه المرحلة التدريجية الاولى من سياساتها نحو بلاد المتوسط باتفاقيات انتساب مع الدول الاوربية المتوسطية . وتمت هذه الخطوة التنظيمية فى اطار خطة شاملة بادئه باليونان حيث ابرمت معها اتفاقية من نوع جديد فى اثينا يوم ٩ يوليو ١٩٦١ حيث اعلن لأول مرة فى تاريخ المنظمة الاقليمية الاوربية مصطلح أو تعبير «اتفاقية انتساب » وتضمنت نصوصا تتعلق بالمساعدة المادية من الجماعة الاوربية لصالح اليونان وكذلك اتفق على الانشاء التدريجى لاتحاد جمركى شامل بين اليونان والجماعة ويسرى لمدة ١٢ عاما بالنسبة لبعض المنتجات ولمدة ٢٢ عاما بالنسبة للبعض الاخر من المبادلات الجمركية كذلك نصت هذه الاتافقية على انضمام اليونان لعضوية السوق بعد فترة انتقالية لم تحدد مدتها الزمنية .

وخلاصة هذه الاتفاقية الاولى مع اليونان فى مجال تطبيق نظام الانتساب ، ان الجماعة الاقتصادية الاوربية قد اوضحت للرأى العام الخارجى ان نظام الانتساب هو المعبر التنظيمى والتمهيد الاتفاقى بالنسبة لأى دولة اوربية خارج نطاق الجماعة ، من اجل الحصول على العضوية اللاحقة الكاملة فى حظيرة تلك المنظمة الاقليمية الاوربية الغربية الاقتصادية .

فنظام الانتساب هو مرحلة الانتقال المنظم من عدم الارتباط بالجماعة الى العضوية فيها وسرعان ما امتدت هذه الصيغة الاتفاقية الجديدة فى ذلك الحين - الى دول متوسطية اوربية اخرى ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر ، اتفاقية انقرة فى عام ١٩٦٣ بين الجماعة الاوربية وتركيا ، ثم اتفاقية فاليتا فى ١٩٧٠ بين الجماعة ومالطة ثم اتفاقية نيقوسيا فى عام ١٩٧٢ بين الجماعة الاوربية وقبرص . والملاحظ ان اتفاقية الانتساب الخاصة بكل من قبرص ومالطة قد نصت على مبدأ الاتحاد الجمركى المزمع مستقبلا بين كل من الدولتين وبين الجماعة الاوربية ولكن دون الاشارة الى احتمالات انضمام الدولتين مستقبلا لعضوية المنظمة ذاتها وواقع الأمر ان روابط الاتحاد الجمركى بين دولة ما والجماعة الاقتصادية الاوربية انما تفترض تلقائيا تطبيق الانظمة الجمركية الخاصة بتلك المنظمة على الدولة المعنية . ونعود فنكرر حقيقة معينة وهى انه من الصعب على دولة ذات سيادة ان تتقبل تنظيما اجرائيا معينا يطبق عليها دون ان يكون لها وضعية اعتبارية خاصة فى نطاق ذلك التنظيم او ان تشترك فعليا فى اقامته وانشائه . والخلاصة ان احتمال الانضمام الى عضوية الجماعة الاوربية متضمن ذاتيا فى نفس مسار تطور الاتحاد الجمركى وتطبيقاته .

يوضح لنا العرض السابق ان الروابط المصلحية بين الجماعة الاقتصادية الاوربية والدول المتوسطية عامة ، طيله العقد الاول لانشاء المنظمة الاقليمية الاوربية ، قد تشعبت واتسعت وتنوعت فى مجالاتها الفنية والتجارية والاقتصادية ، كما أقام الجانبان الكثير من الدعائم التنظيمية الخاصة باستغلال وبلورة تلك الروابط المصلحية . وانتهت فى اوائل السبعينات هذه المرحلة التدريجية الجزئية من موقف ونظرة الجماعة الاوربية الى (عالم المتوسط) لتبدأ مرحلة السياسة المتوسطية العامة الشاملة للجماعة .

السياسة الشاملة للجماعة الاوربيه تجاه دول البحر المتوسط .(١٧)

كانت ايطاليا بصفتها الدولة العضو فى الجماعة الاكثر انتماء الى عالم المتوسطية هى الدولة المؤهلة طبيعيا للقيام بالمبادرة الأولى فى هذا المضمار ، عام ١٩٦٤، فأعلنت فى مذكرة رسمية الى الجماعة الاوربية ،تأديدها الكامل

---

(17) Francois Luchaeire, op. cit., PP. 11 - 14. Marcel Merle, op. Cit., PP. 213 - 214

وارادتها فى وضع اسس عامة للسياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاوربية . وبدأ بالفعل النقاش حول هذه الفكرة فى البرلمان الاوربى بعد المذكرة الايطالية بسنوات وعلى وجه التحديد يوم ٩ فبراير ١٩٧١ . ونلاحظ هنا ظاهرة جديدة وهى ان هذا النقاش حول السياسة المتوسطية للجماعة قد افتتح رسميا فى الجهاز البرلمانى للجماعة الاوربية على حين تتركز عادة المبادرات السياسية فى شتى الموضوعات التى تدرسها المنظمة ، فى مباحثات رسمية تدور اساسا بين حكومات الدول الاعضاء فى المنظمة . وكانت هذه الظاهرة الجديدة ، تركز عملية وضع اسس السياسة المتوسطية الشاملة فى اجهزة الجماعة ذاتها ، ذات دلالة واقعية عن مدى اهمية وحيويه الموضوع المطروح على بساط البحث بالنسبة لكافة الدول الاعضاء فى المنظمة ككل .

وتلى ذلك قيام اللجنة داخل الجماعة الاوربية بوضع الخطوط العريضة لهذه السياسة المتوسطية الشاملة وعرضتها بالفعل على مؤتمر قمة باريس فى اكتوبر ١٩٧٢ والذى حضره رؤساء الدول الست المؤسسة للمنظمة والذى تقرر فيه قبول عضوية الدول الثلاث الجديدة انذاك أيرلندا – الدانمرك – المملكة المتحدة . واصدر مؤتمر قمة باريس فى ختام اعماله توجيهاته الى «مجلس الوزراء» التابع للجماعة الاوربية بشأن المضى قدما فى وضع اسس السياسة المتوسطية محل البحث . واستتبع ذلك صدور اشارة البدء من جانب مجلس الوزراء الى اللجنة من اجل القيام بعمليات التفاوض ثنائيا مع كل من الدول المعنية بهذه السياسة . (١٨)

ماهى الدول المعنية بهذه السياسة المتوسطية ؟

إن مصطلح «الدول المتوسطية» يعنى جغرافيا وطبيعيا وبالدرجة الاولى ، تلك الدول المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط . الا ان هذا المصطلح منظورا اليه بنظرة اقتصادية وسياسية واستراتيجية ، لابد وأن يشمل على دول ليس لها شواطىء مباشرة على هذا البحر مثل الاردن والبرتغال . وبالتالى يمكن للباحث ان يطلق مصطلح «الدول المتوسطة» على كل الدول الشاطئية وغير الشاطئية بالنسبة للبحر الابيض المتوسط ، ابتداء من تركيا فى الشرق حتى البرتغال والمملكة المغربية فى الغرب . وهنا يجب ان نتحفظ بأن ذلك المصطلح لايمكن ان يمتد بمنظور اقليمى الى الدول الشاطئية على البحر الاسود مثل بلغاريا ، كما انه لايشمل منطقيا العراق او السعودية او غيرها من دول منطقة الشرق الاوسط .

أذن كيف يتسنى للباحث ان يتعرف على ملامح وابعاد السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاقتصادية الاوربية ؟

ان مثل هذه السياسة محل التحليل ، بداية ، لايمكن ان نتصورها ، من وجهة نظر منطقية سياسية ، ذات سمات موحدة او مشتركة بالنسبة لثلاث فئات – مختلفة اختلافات اساسية من الدول المعنية رئيسيا بهذه السياسة . واولها الدول الاوربية المتوسطية التى يحكمها نظام شيوعى . وثانيها الدول الاوربية المتوسطية التى تملك امكانية طبيعية للانضمام الى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوربية . بحكم هويتها النظامية الغربية . وثالثها الدول المتوسطية غير الاوربية والتى لاتملك بداهة مثل تلك الخصيصة السياسية والطبيعية الجوهرية فى عضوية الجماعة الاوربية كمنظمة دولية اقليمية .

ولنبد أبتحليل الموقف الخاص بالفئة الاخيرة الثالثه – من الدول المعنية بذه السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاوربية وهى الدول المتوسطية غير الاوربية .

ان الدول غير الاوربية المتوسطية تتلاقى مع نفس الجماعة الاوربية الاقتصادية فى هدفين مشتركين واساسيين لمصلحة كل منهما : انشاء مناطق تجارة حرة ثم اتخاذ سياسة المعونات الفنية اللازمة لتنمية اقتصاديات تلك الدول غير الاوربية المتوسطية . فالروابط التنظيمية بين الجانبين لم تعد تتركز فحسب فى اتفاقيات تجارية بحتة بل أصبحت الأرضية المشتركة للعلاقات التنظيميةبين الجانبين ترتكز على رؤية شاملة لأربعة مجالات هى مايلى .

أولا : تحرير المبادلات التجارية بين الجماعة الاقتصادية الاوربية والدول المتوسطية غير الاوربية الى اقصى حد ممكن ولكن مع مراعاة اعتبار دائم وهو ان يتخذ كل من الجانبين الاجراءات الحمائية والضمانات التنظيمية اللازمة لحماية الانتاج الزراعى لدى الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية ، وكذلك لحماية الصناعات الوطنية لدى الدول المتوسطية غير الاوربية .

ثانيا : اتباع سياسه المساعدات المالية فى شكل قروض مقدمة من البنك الاوربى للاستثمار او من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الاوربية ذاتها وذلك فى ظل شروط تمييزية تفضيلية ولكنها محددة بدقة وفقا لظروف كل حالة على حدة .

ثالثا : اتخاذ سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط الى دول الجماعة بمكنان تجنب الطرفين المعنيين فترات التأزم الشديد فى علاقاتهما بسبب ظروف ومشكلات هذه الظاهرة البشرية الاجتماعية وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية لدى كل من الدول المصدرة للعمالة والدول المستقبلة لها .

رابعا : اقامة مشروعات للتعاون الفنى الصناعى بين الجانبين وذلك فيما يتعلق اساسا باعمال التنقيب والصناعات التحويلية للمواد الاولية التعدينية وخاصة البترول ومن حيث عمليات تسويقها داخل دول الجماعة الاوربية وكذلك تبادل المعارف والاساليب الفنية التكنولوجية الحديثة بين الجانبين المعنيين .

كانت هذه هي الاسس الاربعة الرئيسية التي تم على ضوئها ابرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الاوروبية وجميع الدول الواقعة على الشواطىء الجنوبية للبحر الابيض المتوسط — (١٩) باستثناء ليبيا ... وقد تم عقد هذه الاتفاقيات مع كل (٢٠) من تونس (٢٥ ابريل ١٩٧٦) ثم مع الجزائر (٢٦/٤/١٩٧٦) ثم مع المملكة المغربية (٢٧/٤/١٩٧٦)

وبمقتضى الاتفاقيات الثلاث المذكورة قدمت الجماعة الاوروبية مساعدات مالية الى الدول العربية الثلاث : تونس والجزائر والمملكة المغربية ، على التوالي ، قدرها ٩٥ و ١١٤ و ١٣٠ مليون وحدة حساب (ترتفع قيمة هذه المساعدات اذا حسبت بالدولار بما يساوي ٢٠٪ الى ٢٥٪ من قيمتها المذكورة) (٢١)

ومن جهة اخرى وقعت كل من اسرائيل ودول المشرق العربي اتفاقيات من نفس الطبيعة من الجماعة الاوروبية . ففيما يتعلق باسرائيل ابرام اتفاق في يوم ١١ مايو ١٩٧٥ واكمله بروتوكولان اضافيان في فبراير ١٩٧٧ وقع عليهما في بروكسل وتناول هذا الاتفاق الشامل بين اسرائيل والجماعة كافة الموضوعات المذكورة سلفا بالنسبة لاتفاقيات دول المغرب العربي مع الجماعة الاوروبية ، باستثناء موضوع سياسة العمالة المهاجرة بطبيعة الحال . ونصت وثائق هذا الاتفاق على تقديم البنك الاوربي للاستثمار الى اسرائيل مساعدات مالية قدرها ٣٠ مليون وحدة حساب كما اتفق الجانبان على مشاركة الجماعة الاوروبية في تمويل مشروعات تنمية الهياكل الاساسية للانتاج داخل اسرائيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الجانبين وتشجيع الاستثمارات الخاصة تبادليا والمشاركة بينهما في المجالات العلمية والتكنولوجية وفي مشروعات حماية البيئة واخيرا التعاون الفني بين الجانبين .

امافيما يتعلق بدول المشرق العربي (٢٢) فقد وقعت كل من مصر والاردن وسوريا يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ في بروكسل اتفاقيات مماثلة في الطبيعة للاتفاقيات الخاصة بدول المغرب العربي الثلاث حيث اتفقت الجماعة الاوروبية على تقديم مساعدات مالية الى الدول المشرقية الثلاث قيمتها ٧٠ مليون وحدة حساب لمصر ، ٦٠ مليون وحدة حساب لسوريا و ٤٠ مليون وحدة حساب للاردن . وبمقتضى نظام التبادل التجاري بين الجانبين تم الاتفاق على حرية دخول المواد الاولية والمنتجات الصناعية المصدرة من الدول الثلاث الى الجماعة الاوروبية ولكن تم الاتفاق على استثناءات خاصة تتعلق بالمنتجات البترولية المكررة والمنسوجات وغزل القطن والسجاد والفوسفات .

اما الصادرات الزراعية من دول المشرق العربي الثلاث : مصر وسوريا والاردن الى الجماعة الاوروبية فقد تمتعت بموجب تلك الاتفاقيات بمعاملة تفضيلية تمثلت في تخفيضات جمركية تفاوتت في نسبتها من [illegible]٪ الى ٨٠٪ من الرسوم الجمركية ذاتها . ومقابل هذا تمتعت صادرات الجماعة الاوروبية الى الدول المتوسطية العربية الثلاث بشروط نظام الدولة المتقدمة الاكثر رعاية . هذا مع ملاحظة الضعف النسبي لحجم تلك الصادرات من الجماعة الاوروبية الى دول المشرق العربي عامة .

أما بالنسبة لبقية بنود المعونات الاقتصادية والفنية فان نصوص الاتفاقيات الثلاث المعقودة بين الجماعة الاوروبية وكل من مصر وسوريا والاردن ، قد تماثلت مع الاتفاقية المعقودة بين الجماعة واسرائيل من حيث انعاش مبيعات كل من الجانبين لدى اسواق الاخر وكذلك مشروعات التعاون الصناعي وتشجيع الاستثمارات الخاصة والتعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية وفي شئون حماية البيئة ومشاركة الخبرات الفنية من دول الجماعة الاوروبية في برامج الابحاث العلمية والانتاجية ومشروعات الصناعات للموارد الاولية المتوافرة في دول المشرق العربي الثلاث . (٢٣)

وأخيرا اتفقت تلك الدول مع الجماعة الاوروبية على القيام بعمليات استثمارية ثلاثية الابعاد كان يشترك فيها طرف ثالث (دول منتجة ومصدرة للبترول بصفة أساسية)أو تشارك فيها أجهزة مالية دولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير . هذا وقد كانت المفاوضات بين الجماعة الاوربية ولبنان ، أطول وأشق نظرا للأوضاع السياسية المضطربة لهذه الدولة من ناحية وكذلك لأن حكومة لبنان لم تكن قد صدقت بعد على اتفاقية ابرمت عام ١٩٧٢ مع الجماعة الاوربية . وأخيرا أبرم الاتفاق بين الجانبين في بروكسل يوم ٣ مايو ١٩٧٧ ونص في المقام الاول على الغاء الرسوم الجمركية من جانب دول السوق بالنسبة لجميع المنتجات اللبنانية باستثناء تلك الداخلة في نطاق السياسة الزراعية

---

(18) « Les Pays industrialises a la Recherche d un Nouval Ordre Economique Mondial » Revue Francaise de Sciences Politiques (No special » , Aout 1976 .

(19) Lucile Cadars , « Les Relations entre L'Algerie et la C . E . E » , these pour le Doctorat , Universite´ de Paris I - Pantheon - 1978 .

(20) « La C . E . E . et le Monde Arabe » ,,Revue France - pays Arabes , n : 58 - Mars 1976 , PP . 45 - 46 .

(٢١) . نشاط المنظمات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ١١ ـ ١٢ لسنتي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ مؤسسة الاهرام الصحفية بالقاهرة

(٢٢) المرجع السابق ، المجلد ١٣ لسنة ـ ١٩٧٧

(23) Jacques Vernant , op . cit . , P . 102 .

المشتركة لدول الجماعة الاوربية واتفق ايضا على ان تعفى المنتجات الزراعية اللبنانية من الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠ الى ٨٠ وذلك فى الحدود التى تكفل حماية المنتجات الزراعية للمنتجين الاوربيين داخل دول الجماعة الاوربية .

ومن جهتها التزمت لبنان بمنح الجماعة الاوربية معاملة الدولة المتقدمة الاكثر رعاية . كما تضمن الاتفاق بصفة عامة نفس المواد والأحكام التقليدية بشأن مشروعات التعاون التجارى والصناعى والتكنولوجى بين الجانبين . وتعهدت الجماعة بتقديم معونات عاجلة خاصة قيمتها ٢٠ مليون وحدة حساب يتولاها البنك المركزى الفرنسى من أجل تمويل مشروعات اعادة بناء البلاد اللبنانية بعد ظروف التدمير الشديد الحادثة نتيجة للحرب الاهلية فيها . هذا فضلاً عن معونة مالية مقدمة من ميزانية الجماعة الاوربية قدرها ٣٠ مليون وحدة حساب الى الدولة اللبنانية ايضا .

وفى ختام تحليلنا لسياسة الجماعة الاوربية تجاه دول المشرق العربى نذكر أن هذه السياسة ترتكز على حقائق ودعائم موضوعية اقتصادية وسياسية وثقافية فى آن واحد . وتتجلى تلك الحقائق الارتكازية لسياسة الجماعة الاقتصادية الأوربية تجاه دول المشرق العربى فى مقومات النظرة القومية السياسية الفرنسية الى دول المشرق العربى وبصفة خاصة الى لبنان ومصر .

ثم مسألة الحوار الاوربى ، وأخيرا المدى الزمنى المحدد لتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بتلك الجزئية من السياسة المتوسطية الشاملة التى تتبعها الجماعة الاقتصادية الاوربية .

فمن حيث المدى الزمنى نجد أن الجماعة الاقتصادية الاوربية قد حددت للمساعدات المالية المقدمة من أجهزتها الخاصة ومن اجهزة الدول الاعضاء فيها – الى دول المشرق العربى – أجلاً معينا هو يوم ٣١ اكتوبر ١٩٨١ . ويحمل هذا التحديد الزمنى معنى امكانية استئناف المفاوضات بين الجانبين حول استمرارية هذا التعاون الشامل لفترات زمنيه لاحقة .

ومن جهه ثانية ، هناك خصائص ومقومات ذاتية للنظرة القومية السياسية لفرنسا الى دول المشرق العربى فلا يمكن انكار أو تجاهل أثر تلك النظرة الفرنسية فى توجيه سياسة الجماعة الاوربية نحو مصر ولبنان بالذات . فالوجود الثقافى والعلمى بل والقيم الحضارية الفرنسية كلها مظاهر واقعية ملموسة فى كل من المجتمعين المصرى واللبنانى . وهذا يرجع الى وشائج تاريخية وصلات بشرية بين فرنسا وكل من الدولتين العربيتين سواء منذ ايام الحملة الفرنسية على مصر وبناء الدولة الحديثة المصرية فى عهد محمد على بخبرات فرنسية أساسا . أو منذ عهد الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان .

ومن جهة ثالثة فان هذه الجوانب المشرقية من السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات وسياسات الحوار العربى الاوربى التى بدأت فى اواسط عام ١٩٧٤ . تلك العمليات والسياسات التى تتجاوز نفس اطار عالم المتوسط مادامت تجمع بين انشطة الجماعة الاوربية وجامعة الدول العربية هذا الحوار العربى – الاوربى الذى أجرى على مستويات : وزراء – دبلوماسيون على مستوى عال وخبراء فنيون . وشمل المسائل السياسية التى تهم الجانبين والموضوعات الثقافية والاجتماعية والمساعدات المالية والصناعية .

واجتمع الجهاز الاساسى للحوار العربى الاوربى وهو اللجنة العامة للسفراء ثلاث مرات فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . واشترك الجانبان العربى والاوربى فى تمويل ميزانية هذه الاجتماعات وهذه الأنشطة بواقع ١٥ مليون دولار من الجانب العربى ٣,٥ مليون دولار من الجانب الاوربى . وتركزت محادثات السفراء العرب والاوربيين فى تلك الفتره بالذات على سبل تدعيم السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاوربية . فيتم تبادل وجهات نظر الجانبين بشأن تطورات ازمة الشرق الاوسط كما قامت اللجنة بتدارس المشكلات المتعلقة بنقل التكنولوجيا ومسائل التعاون بين اوروبا الغربية والعرب وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وموضوعات اليد العاملة المهاجرة والسياسات الزراعية والصناعية للجانبين العربى والاوربى ... الخ . هذا ولقد كان من أهم أوجه التركيز فى نشاط لجنة السفراء العربية الاوربية ، ماتعلق بالأنشطة الثقافية حيث ارتأى الجانبان فى العلاقات الثقافية هدفا حيويا يقتضى تكثيف الجهود المشتركة بغية تحقيقه وذلك من خلال برامج فنية متخصصة .

ثم ينتقل بنا التحليل الى دراسة مقومات السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية تجاه الدول الاوربية المتوسطية غير الشيوعية . (٢٤) وأول ما يلاحظه الدارس فى هذا المجال ان الهدف العام لهذا الشق من السياسة المتوسطية للجماعة ، يتميز بدرجة أكبر من الطموح العلمى فى العلاقات بين الجانبين . ويتمثل هذا الطموح فى استهداف هذه السياسة لاقامة الاتحاد الجمركى بين الجماعة الاوربية وهذه المجموعة من الدول وذلك كتمهيد تنظيمى وخطوة اجرائية حاسمة فى سبيل اندماجها مستقبلا فى عضوية الجماعة الاوربية ذاتها .

ولنبدأ بدولة اليونان التى اصبحت حاليا العضو العاشر

---

(٢٤) . نشاط المنظمات الدولية . مجلة السياسة الدولية – المجلد ١٣ لسنة ١٩٧٧ مؤسسة الاهرام الصحفية . القاهرة . ١٩٧٧

(25) Francais Luchaire . op . cit . , PP . 8 - 13

فى الجماعة الاوربية . فقد تحقق نظام الاتحاد الجمركي بينها وبين الجماعة الاوربية وفقا للتتابع المرحلى الذى نصت عليه اتفاقية الانتساب الخاصة باليونان عام ١٩٦٢، وعلى الرغم من أنه طوال عهد سيطرة النظام الدكتاتورى العسكرى فى اليونان ، كانت الجماعة الاوربية مستمرة فى ايقاف معونتها المالية للبلاد ، الا أن عودة الديمقراطية بنظامها الغربى المؤسسى الى اليونان ، أدت الى تجديد تلك المعونة المالية . وتم توقيع بروتوكول فى فبراير ١٩٧٧ بين الجانبين يتضمن قرضا لليونان قيمته ٢٨٠ مليون وحدة حساب ، من بينها ٢٢٥ مليون وحدة حساب يقدمها البنك الاوربى للاستثمار و٥٥ مليون فى صورة قروض مقدمة من الميزانية العامة للجماعة الاوربية .

الا أنه منذ ١٢ يونيو ١٩٧٥ تقدمت الحكومة اليونانية بطلب رسمى للانضمام الى الجماعة الاوربية . وتم قبول انضمامها من حيث المبدأ من جانب مجلس الجماعة فى يناير ١٩٧٦ . وانضمت اليونان بالفعل واصبحت العنصر الاحدث فى (اوروبا العشر) .

أما بالنسبة لتركيا فقد تقدمت الأمور بينها وبين الجماعة الاوربية ببطء نسبى . ذلك أن انتساب هذه الدولة الاسيوية الاوربية الى حظيرة الجماعة ، انما يواجه مظاهر الاعتراض من الرأى العام الوطنى التركى نظرا للشكاوى التركية الرسمية والشعبية من شتى المصاعب والعراقيل التى توضع فى سبيل العمال الاتراك المهاجرين الى دول اوروبا الغربية ، وايضا بسبب الاختلال الشديد فى ميزان تبادلها التجارى مع دول الجماعة الاوربية هذا وان كانت الجماعة الاوربية قد قدمت قرضا لتركيا فى مرحلة خمسية أولى قوامه ١٧٥ مليون دولار ثم ١٩٥ مليون وحدة حساب اثناء مرحلة خمسية ثانية . ثم تم توقيع بروتوكول مالى ثالث بين الجانبين فى بروكسل يوم ١٢/٥/١٩٧٧ وبمقتضاه تقدم معونة جديدة قيمتها ٣١٠ مليون وحدة حساب من بينها ٩٠ مليون وحدة حساب يقدمها البنك الاوربى للاستثمار و٢٢٠ مليون مقدمة من الميزانية العامة للجماعة على شكل قروض حكومية بشروط تفضيلية . وهكذا تسير تركيا بتقدم بطىء نحو الاتحاد الجمركى مع الجماعة الاقتصادية الاوربية مع ملاحظة ضخامة المساعدات المالية التى تخصصها هذه الجماعة لتلك الدولة الاسيوية والاوربية فى آن واحد ، مما يعتبر انعكاسا طبيعيا لخطورة موقعها الاستراتيجى بالنسبة لأمن المعسكر الغربى ككل .

وفيما يتعلق بمالطة فقد توقف العمل باتفاقية الانتساب الخاصة بها حتى اواخر عام ١٩٨١ . ورغم ذلك تم توقيع اتفاق بين الجانبين فى بروكسل فى ٤ مارس ١٩٧٦ يتضمن قرضا ماليا قيمته ٢٥ مليون وحدة حساب لصالح مشروعات التنمية الاقتصادية فى مالطة . ومن جهة أخرى أدى الوضع المضطرب فى اواسط السبعينات بالجزيرة القبرصية الى عرقلة تطبيق اتفاقية الانتساب بينها وبين الجماعة الاوربية وان كانت أجهزة الجماعة قد اعلنت رسميا ومرارا بأن علاقة الانتساب ونظمها مع قبرص قد اقيمت من حيث المبدأ على استقلال قبرص السياسى وسلامتها الاقليمية بحيث تعمم الفوائد والمزايا المرجوة من الانتساب الى الجماعة الاوربية على جميع سكان الجزيرة القبرصية بلا تفرقة أو تمييز بسبب عنصر أو دين أو لغة ومن ثم استؤنفت المفاوضات بين الحكومة القبرصية والجماعة الاوربية منذ مايو ١٩٧٧ وأدت الى تأجيل تطبيق اتفاقية الانتساب حتى آخر عام ١٩٨٠ ولكن مع ابرام اتفاق مالى بين الجانبين يتضمن معونة مالية قدرها ٣٠ مليون وحدة حساب وظهرت صعوبات تتعلق بالصادرات القبرصية الزراعية الى دول الجماعة الاوربية وسرعان ماحلت هذه المشكلة حلا حاسما يوم ١٥ مارس ١٩٧٨ حيث حصلت على شروط تفصيلية لتصدير منتجاتها الزراعية الى اسواق اوروبا الغربية .

أما بالنسبة لدولتى شبه جزيرة ايبريا - اسبانيا والبرتغال - فلم تكن الجماعة الاوربية قد عقدت معهما سوى اتفاقات تجارية تقليدية فى الفترة مابين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٣، بهدف تحرير المبادلات بين الجانبين . الا أن عودة الحياة الى المؤسسات الديمقراطية فى هاتين الدولتين ، أدت الى تطوير هذه العلاقات بينهما وبين الجماعة فحصلت البرتغال على معونة) عاجلة قدرها ٢٠٠ مليون وحدة حساب كما استؤنفت المفاوضات بينها وبين الجماعة من أجل توسيع نطاق الاتفاق التجارى بينهما بحيث يصبح له جانب مالى وجانب تعاونى فنى فى مجالات الصناعة والتكنولوجيا . ونظر الجانبان فى شئون العمالة المهاجرة البرتغالية الى دول السوق الاوربية .

هذا ولقد شهد مسار العلاقات مابين اسبانيا والجماعة الاوربية تطورا مشابها لما ذكر بشأن العلاقات بين البرتغال والجماعة الاوربية .

الا أن أهم مايسجل بالنسبة لموقف الجماعة من دولتى اسبانيا والبرتغال ان الدولتين قد تقدمتا رسميا بطلب الانضمام الى عضوية الجماعة الاوربية ومازالت الدراسات جارية داخل أجهزة المنظمة الاقليمية للبت فى هذين الطلبين منذ عام ١٩٧٧ وحتى اليوم .

وأخيرا فى مجال تحليلنا لمقومات السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاوربية نجد أن لهذه السياسة شق هام يتعلق بموقف المنظمة الغربية فى عضويتها وفى انتمائها وفى اتجاهاتها ، من الدول الاوربية المتوسطية المنتمية الى المعسكر الشرقى الشيوعى . فنلاحظ ابتداء ان النظام السياسى السائد فى هذه المجموعة الأخيرة من الدول المتوسطية انما يحرم عليها عقائديا وتنظيميا أى فكرة أو أى محاولة للاندماج فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوربية

ونركز النظر فى هذا الموضع من الدراسة على تطور

علاقات الجماعة الاقتصادية الاوربية بكل من يوغسلافيا والمانيا ورومانيا .(٢٥)

ان يوغسلافيا تتمتع بموقع فريد ، استراتيجيا وطبيعيا وسياسيا ، في نقطة وسطى تقريبا مابين اوروبا الشرقية ودول الجماعة الاوربية الغربية . ذلك أن يوغسلافيا دولة شيوعية غير منحازة بمعنى أنها وان كانت تدين عقائديا وتطبق نظاميا ، العقيدة الماركسية ، فانها لاتنتمي هيكليا أو تنظيميا أو عضويا الى المعسكر الشرقي الشيوعي في شرق اوروبا كما أنها لاتشترك سوى هامشيا في اعمال منظمة الكوميكون . كذلك فان موانيء يوغسلافيا تعتبر بالنسبة لبعض بلاد شرق اوروبا - وبصفه خاصة المجر - منافذ طبيعية على البحر الابيض المتوسط ولذلك تحرص كل من يوغسلافيا والجماعة الاوربية على تطوير وتوثيق العلاقات القائمة بينهما فأبرمتا العديد من الاتفاقيات التجارية في الفترة مابين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ واستمرت الاتصالات بين الجانبين حتى وافق البنك الاوربي للاستثمار على تقديم قروض ليوغسلافيا من أجل تحقيق مشروعات اقتصادية مشتركة بين الجانبين . واجتمعت عدة لجان مختلطة من مثل يوغسلافيا وأجهزة الجماعة الاوربية من أجل ارساء أسس التعاون المصلحي بينهما في شتى المجالات الفنية .

واتفقت يوغسلافيا مع الجماعة الاوربية على تجديد الاتفاقية التجارية الرئيسية بينهما بعد انتهاء سريانها في ١٩٧٨/٨/٣٠ وتحويلها الى اتفاقية عامة لتعاون شامل بين الجانبين في الميادين التجارية والصناعية والفنية والتمويلية .

ومما يذكر في هذا الشأن ، عن ضخامة المبادلات التجارية بين يوغسلافيا أن يوغسلافيا قد استوردت من دول الجماعة الاوربية عام ١٩٧٧ وحده بما يزيد عن ٤,٢ مليار عن قيمة صادراتها الى تلك الدول .

أما البانيا فعلى الرغم من حدوث جولات من الاتصالات بينها وبين الجماعه الاوربية الا أن هذه الدولة الشيوعية المتشددة في نظمها واتجاهاتها العقائدية ، مازالت تمثل إلى جانب ليبيا ، الدولتين المتوسطتين الوحيدتين اللتين لم ترتبطا بالجماعة الأوربية ، بصلات تنظيمية خاصة أو باتفاقات اقتصادية وتجارية ومالية متميزة .

وبالنسبه لرومانيا - والتي تبعد نسبيا عن صميم حوض البحر الابيض المتوسط - يجب أن نذكر أن الجماعة الاوربية قد وافقت بشأنها على نظام مبادلات معين يوفر معاملة تفضيلية للمنتجات الصناعية الرومانية داخل أسواق دول الجماعة الاوربية . كذلك عندما تعرضت رومانيا لكوارث طبيعية عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ قدمت الجماعة الاوربية لها معونة عاجلة قدرها ١٥٠ الف دولار .

واخيرا ان النظرة الشاملة التحليلية لمختلف جوانب ومقومات السياسة المتوسطية العامة التي تضع خطوطها الجماعة الاقتصادية الاوربية تجاه عالم المتوسط توضح مدى تميز التزامات الجماعة الاوربية بمقتضى هذه السياسة ، بالحداثة النسبية والارتفاع المستمر في قيمتها المالية وبالتطوير الموضوعي لمجالاتها .

واذا كانت الابعاد المالية لهذه السياسة المتوسطية الشاملة ، مازالت تتسم بالضعف النسبي ، وفقا للاحصاءات التجمعية للارتباطات المالية الحالية بين الجماعة الاوربية ودول المتوسط . الواقع ان الرقم الاجمالي لالتزامات الجماعة المالية المتوسطية يكاد يقترب من ٢ مليار وحدة حساب أي مايزيد عن نسبة ٥٠٪ من القيمة الاجمالية لاتفاقية لومى الخاصة بالدول الافريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي جميعا .

ويدفعنا هذا الاستخلاص الى البحث عن احتمالات المستقبل بالنسبة لتطورات السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاوربية .

ثالثا : مستقبل السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية ما بين احتمالات توسيع نطاق عضويتها وما بين تصورات انشاء منظمة اقليمية اقتصادية لدول البحر المتوسط .

ان العرض السابق يوضح أهمية الظاهرة محل الدراسة في هذا التحليل . ذلك أن الجماعة الاوربية اقدمت على ابرام اتفاقيات شاملة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع كافة دول حوض البحر المتوسط باستثناء دولتي ليبيا والبانيا . اذن ، لابد منطقيا وان تسعى الجماعة الاوربية الى اقامة نوع من الاطار التنظيمي الموحد لمجموع تلك الاتفاقيات ولكن الملاحظ أنه حتى الوقت الحاضر لايوجد سوى القليل المحدود من الانشطة المشتركة العامة بين تلك الدول المتوسطية في مجموعها ، من جانب والجماعة الأوربية من جانب أخر . وهكذا تفتقد في سياسة الجماعة الاوربية النظرة التجميعية الكلية الى الكتلة الدولية المتوسطية الشريكة لها في شبكة هائلة من المصالح المادية والمعنوية .

وينبغي ان نسجل هنا حقيقة معينة . وهو أن هناك أنشطة مشتركة بدرجة عالية من الكفاءه مابين الجماعة الاوربية ودول البحر المتوسط وذلك في مجال محاربة التلوث البيئي في مناطق البحر المتوسط الشاطئية والمائية ذاتها . وقد تم توقيع اتفاقية لهذا الغرض في فبراير ١٩٧٦ وهي اتفاقية برشلونة التي اشتركت فيها دول الجماعة الاوربية ومعها اثنتا عشر دولة متوسطية شاطئية (من مجموع ١٨ دولة متوسطية اجمالا)

وبناء على هذه الاتفاقية أقيمت قواعد للتعاون الفني بين الجانبين خاصة في الاحوال الطارئة الحرجة وتنظيم الوسائل الفنية للتخلص من النفايات الصناعية الضارة . وانشأت هذه الاتفاقية بصفة خاصة اطارا تنظيميا للأنشطة المشتركة ذات الطابع الوقائي ضد احتمالات التلوث البيئي . وفي هذا المجال الفني المحدد يمكن ان يقال ان هناك برنامج عمل مشترك بشأن البحر الأبيض المتوسط في سبيله الى التبلور والتكوين بين الجانبين .

وواقع الأمر ان برامج العمل المشتركة بين الجماعة الاوربية ومجموع الدول المتوسطية . تعتبر المنهج الطبيعى الأمثل للتدريج التنظيمى نحو مستقبل حقيقى للسياسة المتوسطية الشاملة التى تسلكها الجماعة الاوربية . ومن المؤكد أنه اذا امكن التوصل الى نظرة دراسية تجميعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية لعالم المتوسط بدلا من دراستها جزئيا على مستوى كل دولة على حدة فان السياسة المسماه بالمنهاج الشامل المتكامل لنشاط الجماعة الاوربية فى دول حوض المتوسط ترفع من معدلات الجدوى والفعالية للعلاقات القائمة بين الكتلتين من الدول .

ولكنه من أجل التوصل الى تطبيق مثل ذلك المنهاج المذكور ، يجب أن يكون لدى كل من الدول المتوسطية المعنية وعى كامل بمصالحها القومية الذاتية فى اتباع مثل هذه السياسة التجميعية فى علاقاتها بالجماعة الاوربية ، بدلا من اللجوء الى الحلول المنفردة لمشاكلها الذاتية أو اتباع أساليب نفس الاتفاقات الثنائية الضيقة مع الجماعة الاقتصادية الاوربية .

ان السياسة هى فن الممكن أقصى الممكن . وبعبارة أخرى فان السياسة هى فن التوفيق بين اعتبارات الأجل القصير ومقتضيات الأجل الطويل فالنزعات الحمائية الوطنية المتشددة فى السياسات الانتاجية والجمركية والضريبية للدولة القومية انما تحقق اشباعات جزئية من الأجل القصير ولكنها لاتقدم معالجة حقيقية للمشكلات الاقتصادية الهيكلية لمثل هذه الدولة بل نجد على العكس ان اعتبارات التنمية التكاملية التناسقية لمجموع كبير من الاقتصاديات والقدرات الانتاجية المتفاوتة المختلفة ، انما تقدم العلاج الأفضل نسبيا لمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة .

من هذا المنطلق يمكن ان ندرك المصاعب التى تثور بشأن توسيع نطاق السوق الاوربية المشتركة بحيث يشمل فى عضويته جميع الدول التى تقف فى وجه مشروع انشاء منظمة اقتصادية اقليمية لمجموع دول البحر المتوسط ككل .

ان التفكير المتعمق يقودنا الى تبيان المصالح الحقيقية للدول المتوسطية عامة ولدول أوربا الغربية على وجه الخصوص ، فى ان يتم توسيع نطاق العضوية فى منظمة الجماعة الاقتصادية الاوربية ، وذلك سواء فى الاجل القصير أو المتوسط أو فى الأجل الطويل .

فبالنسبة للاجل القصير والمتوسط ، من المعلوم ان دول المناطق الجنوبية داخل السوق الاوربية المشتركة ، تخشى من منافسة المنتجات الزراعية للاعضاء الجدد المزمعين فى هذه المنظمة الاقليمية لغرب اوربا . وحقيقة الأمر أن طلبات الانضمام الى عضوية الجماعة الاوربية من جانب دول بالذات — اليونان واسبانيا والبرتغال . انما ركزت الضوء بقوة على ظروف التأخير الاقتصادى للمناطق الجنوبية فى اوربا فى الوقت الحاضر . وبالتالى فان إدخال تلك الدول الى عضوية الجماعة الاوربية يقتضى أن يصاحبه برنامج متكامل لتنمية اقتصاديات تلك الدول الجنوبية المذكورة .

وقد قدرت لجنة الجماعة الاوربية فى دراسة لها عام ١٩٨٠ بان حجم الاستثمارات اللازمة لتنمية دول جنوب اوربا لايقل بحال من الاحوال عن ٢ مليار وحدة حساب فى فترة خمس سنوات تالية . ولاشك فى أن مثل تلك الاستثمارات لابد وان تشمل اعمال الرى وترشيد الحركة التجارية فى الاسواق الوطنية لتلك الدول ، وتحسين وتطوير هياكل الانتاج الزراعى لديها . ومثل هذا الجهد الانمائى لابد وان يشمل تنمية الانشطة الصناعية والحرفية التقليدية مما يؤدى الى تنوع مصادر الدخل القومى فى تلك الدول الجنوبية الاوربية .

خلاصة الامر بصدد الاجل القصير والمتوسط فان توسيع نطاق عضوية السوق الاوربية لابد وان يكلف هذه المنظمة عبئا ماليا باهظا لصالح كل من الاعضاء الجدد من جنوب اوربا ، ومن أجل تطوير اقتصادياتها المتوسطية ككل وهذا يشكل فى حد ذاته اعتبارا سلبيا تراجعيا من جانب الدول الاعضاء الفعليين فى الجماعة الاوربية تجاه مسالة توسيع نطاق العضوية فيها

اما اذا نظرنا لهذه المسالة من زوايا الاجل الطويل فسوف نجد أن الصالح العام للدول الاوربية المتوسطية الاعضاء فى الجماعة الاوربية وغير الاعضاء فيها ايضا ، يقتضى توسيع نطاق عضوية الجماعة حتى تتحقق اعتبارات التوازن الحقيقى سياسيا واقتصاديا ما بين دول الشمال ودول الجنوب فى عالم اوربا الغربية على وجه العموم .

أن الغاية النهائية لأى منظمة اقليمية تكمن فى الغاء أو الحد من مظاهر التفاوت الضخم بين مختلف الاعضاء المكونين لها . هذا هومايجب ان يكون عليه العمل التنظيمى الدولى الاقليمى والا تعرضت المنظمة الاقليمية الى مخاطر التفكك نتيجة للصراعات الخفية والعلنية بين اعضائها من الدول . وبالتالى فان الغاية النهائية للسوق الاوربية المشتركة ينبغى أن تكون تحقيقا لنوع من التكافؤ النسبى على الاقل فى فرص التنمية مابين مناطق الجنوب ومناطق الشمال ، الاوربية . ونذكر هنا على سبيل المثال ان المستوى الدخل الفردى فى بعض مناطق ايطاليا الجنوبية ومن بعض مناطق جنوب فرنسا انما يقل عن ثلث مستوى الداخل الفردى فى الجماعة الاوربية ككل . كما يصل معدل البطالة بأنواعها من الجنوب الايطالى الى ٣٠٪ تقريبا من حجم الطاقة العاملة الايطالية أى ما يوازى حوالى ٣ امثال معدل البطالة العام فى الجماعة الاوربية ككل ومن ثم تتحمل الجماعة الاوربية المسئولية الادبية والمادية فى مواجهة هذه المشكلات الاقتصادية الداخلية التى تخص بعضا من اعضائها المؤسسين .

ومن الناحية السياسية ، فان المركز أو الوزن أو الثقل السياسى لتلك المناطق الجنوبية داخل الجماعة الاوربية ضعيف نسبيا نظرا للتفوق المادى الساحق للمناطق الشمالية فى مجالات التطور الاقتصادى والفنى ، وهكذا فان المتوقع

منطقيا أن ترتفع اسهمها السياسية داخل الجماعة فى حالة انضمام اعضاء جدد متوسطين الى الجماعة الاوربية . اعضاء جدد يعانون من مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، اشد وطأة من الدول الاخرى المذكورة فى المناطق الجنوبية الاوربية .

هذا ومن المتصور واقعيا مع توسيع نطاق العضوية ، ان تتزايد مسئولية دول الشمال الاوربى داخل الجماعة ، عن توفير سبل التطوير الفنى الاقتصادى لكافة الجنوب الاوربى ، سواء من الاعضاء المؤسسين أو من بين الاعضاء الجدد . ومن هنا تتضح عوامل التحفظ العام من جانب دول الشمال فى الجماعة الاوربية ازاء مسألة توسيع نطاق العضوية فيها . ولكن يبقى الاعتبار الاهم فى هذا الموضوع . وهو ان توسيع عضوية السوق الاوربية يكفل لها توازنا عاما من كافة الوجوه بين الشمال الاوربى والواجهة المتوسطية .

ويدافع فريق من الدارسين الاوربيين عن ضرورات قبول دولتى اسبانيا والبرتغال فى حظيرة الجماعة الاوربية (٢٦) فالبرتغال واسبانيا يعانيان من مشكلات اقتصادية حادة تعرقل عملية قبولهما فى عضوية الجماعة الاوربية وطبقا للاحصائيات الرسمية الصادرة من كلتا الدولتين ووفقا للارقام المعلنة من قبل اللجنة الاقتصادية لاوربا التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، فان المحاصيل الزراعية المتوسطية مثل الكروم والموالح تشكل عصبا رئيسيا للاقتصاد القومى فى الدولتين ، مما يشكل ارضية حتمية للصراع التجارى بينهما وبين فرنسا كما ترتفع البطالة بانواعها فى الدولتين ، الى نسبة ١٣٪ من حجم طاقة العمل فى البرتغال والى نسبة ١٠٪ من حجم طاقة العمل فى اسبانيا مما خلق معضلات العمالة المهاجرة الاسبانية والبرتغالية – الى دول الجماعة الاوربية وتنخفض مستويات المعيشة فى الدولتين الى اقل من نصف متوسط مستوى المعيشة فى الجماعة الاوربية بصفة عامة وتتصاعد معدلات التضخم فيهما الى ٣٠٪ سنويا على الأقل نظرا لضعف القطاعات الصناعية فى الدولتين مما يقتضى سيسات حمائية لمنتجاتها فى مواجهة آثار سياسية تحرير المبادلات التجارية فى السلع اصناعية والتى أرست أسسها معاهدة روما

وعلى الرغم من هذه السلبيات الاقتصادية المذكورة بالنسبة لدولتى اسبانيا والبرتغال والتى تجعل من عضوية الدولتين فى الجماعة الاوربية . عبئا حقيقيا على الاعضاء المؤسسين والقائمين داخل تلك الجماعة . على الرغم من هذا كله تتفوق المقتضيات السياسية والمعنوية والعقيدية لتلك المنظمة الاقليمية الاوربية على تلك العراقيل التى تقف عقبة فى سبيل قبول عضوية الدولتين . فالبرتغال واسبانيا لهما دور و اسهام لاينكر فى بناء وترسيخ مبادىء وفكر ونظم وروح التراث الثقافى والحضارى الاوربى . فهما عنصران اوربيان خالصان فى هويتهما وذاتيتهما الاوربية .

ومادامت الجماعة الاقتصادية الاوربية تقدم ذاتها للعالم غير الاوربى بصفتها الوريثة الحافظة لهذا التراث الانسانى الاوربى فلا يعقل منطقيا ان تظل دولتان اوربيتان غربيتان خارج عضويتها

ومن الناحية السياسية الواقعية فان انضمام اسبانيا والبرتغال الى عضوية الجماعة الاوربية يكمل عمليا الواجهة المتوسطية الهامة لهذه المنظمة الاقليمية . أى أن قبول هاتين الدولتين المتوسطتين فى عضويتها يمثل حجر زاوية خطير الاثر والاهمية فى تدعيم فعالية سياستها الاقتصادية الشاملة نحو هذا المجال الحيوى الطبيعى والحتمى لحركة ونشاط ونجاح الجماعة الاوربية فى تحقيق اهدافها وتاكيد ذاتها واثبات وجودها فى عام القطبية التعددية الذى بدأ عهد بزوغه فى أيامنا هذه .

ولنا ان نتصور وضعية متميزة لدولة بالذات هى فرنسا فى حاله قيام منظمة (اوربا الاثنا عشر دولة) متمثلة فى الجماعة الاقتصادية الاوربية الحالية مضافا الى عضويتها اسبانيا والبرتغال . فمن المتوقع منطقيا فى مثل هذه الحالة ان تبرز فرنسا فى موقف التوازن اقتصاديا وفكريا وسياسيا واجتماعيا ما بين اوربا الشمال واوربا الجنوب . ذلك ان فرنسا تقدم واقعيا عنصرا فريدا فى صفاته وخصائصه الاوربية الشمالية والجنوبية فى ان واحد ، سواء فى مجال الانتاج والنشاط المادى ، أو فى ميادين الفكر والثقافة والتنظيمات الاجتماعية والنظم السياسية .

واذا كان مستقبل السياسة المتوسطية الشاملة يرتبط ايجابيا بمسألة توسيع نطاق عضوية الجماعة الاوربية بحيث يكون لها واجهة متوسطية هامة ، فان التحليل يقودنا الى التفكير فى امكانية إقامة منظمة اقليمية متوسطية شاملة . فهل يمكن ان نتصور ان تعبر الجماعة الاوربية من مرحلة تجميع الاتفاقيات المتوسطية فى اطار دستورى واحد وشامل الى طور اعلى تنظيما هو الاشتراك فى انشاء منظمة اقليمية متوسطية تضم فى عضويتها كافة الدول المنتمية الى عالم البحر الابيض المتوسط ؟

ان هناك لجان اقتصادية تابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم متحدة تختص باوربا وافريقيا وامريكا اللاتينية فلماذا لايتصور انشاء منظمة اقليمية على نفس النسق فى المجال المتوسطى .

ومثل هذه المنظمة المقترحة لابد وان تكون مختلفة اختلافا عميقا عن الرابطة القائمة بين اعضاء الجماعة

(26) Jacques Vernant , « L'Europe et la Mediterranee » , Revue « Defense Nationale » , Mars 1978 , PP . 104 - 108

الاوربية . فهي لن تؤدى في المستقبل المنظور لا الى سوق مشتركة ولا الى اتحاد جمركي ولا الى اندماج سياسي أو مؤسسي فاعضاء مثل هذه المنظمة المقترحة . بينهم تناقضات كثيرة وضخمة . ولكن المتصور ان مثل هذه المنظمة سوف تسهل ولاشك عمليات انشاء منطقة تجارة حرة بين اعضائها وابرام اتفاقات طويلة الأجل بشأن تبادل المواد الاولية واتفاقات نقل المعارف التكنولوجية

ويجب علينا ألا ننسى حقيقة هامة وهو أنه بعد سنوات قليلة قد لا تزيد عن ربع القرن سوف تنضب كثير من مصادر الطاقة البترولية كما سوف تتضاءل اهمية (الذهب الأسود) أمام تطور مصادر الطاقة الاخرى مما يحتم على الدول المنتجة والمصدرة للبترول ان تتعجل بادخال الصناعات الانتاجية الى اقتصادياتها الوطنية ، مما يستلزم توثيق علاقاتها الاقتصادية الخارجية خاصة مع الدول المتقدمة بغية الحصول على معوناتها الفنية والاستثمارية . وقد وردت ملاحظة خطية في احد التقارير الفنية الصادرة أخيرا عن (اللجنة) التابعة للجماعة الاوربية جاء فيها أن دول البحر الابيض المتوسط لاتملك الهياكل الانتاجية التى تسمح لها بأن تحل مشكلات التنمية لديها حلولا ذاتية بقواها الانفرادية كل على حدة

ان الصورة المثلى المطلقة للتنمية الاقتصادية تبدو ذات أبعاد عالمية . الا أن هذا التطور يشوبه الاغراق في الخيال خاصة اذا وضعنا في الاعتبار معضلات الاقتصاد والمجتمع في افريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب اسيا . أما الواقع الحادث في العلاقات القائمة بين الجماعة الاوربية (وعالم المتوسط) فانه يجعل منهما كيانا اقتصاديا متميزا بالمشاركة الجوهرية بين الجانبين في التاريخ والحضارة والثقافة والواقع ومشكلاته والمستقبل وتوقعاته مما يخرج هذه (الظاهرة المتوسطية) من دائرة الخيال أو المثالية اللاواقعية

ويمضي بنا التحليل الى تساؤل آخير في بحثنا هذا . ما موقع السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية في اطار السياسات الدولية لعالم الربع الاخير من القرن العشرين ؟

نبدأ بان نؤكد على (الجوهر السياسي) للسياسة المتوسطية (الاقتصادية) التى تتبعها الجماعة الاوربية فالحقائق المشاهدة تثبت لنا ان قيام ونجاح منظمات التعاون الاقتصادى الدولية مهما كانت ايجابياتها ، لايؤدى الى انتقال المشاعر الوطنية بالولاء والانتماء للدولة القومية . من الدول الى تلك المنظمات بل تستمر وقد تقوى النعرات الوطنية الداخلية للدول الاعضاء فيها على الرغم من الروابط المصلحية الواضحة التى تنشئها وتنميها مثل تلك المنظمات ذلك ان النعرات الوطنية والنزعات السياسية المرتبطة ببناء الدولة القومية على وجه التحديد . انما تخلقها عوامل كثيرة معقدة ومتشعبة وقديمة قدم تاريخ الامة او الجماعة الوطنية ذاتها وينطبق هذا الحكم بتفاوت نسبى في الدرجة من منظمة دولية لاخرى ومن دولة عضو في المنظمة الى دولة عضو اخر ولكن تظل (الوطنية) متفوقة سياسيا ونفسيا على (الاقليمية) أو (الدولية) .

وبناء على ماسبق فلا يمكن اعتبار السياسة المتوسطية (الاقتصادية) للجماعة الاوربية ـ كمنظمة اقليمية مصلحية لاوربا الغربية بمناى أو بعيدا عن النزعة السياسية الوطنية الخاصة بدولها الاعضاء المؤسسين للمنظمة وعلى وجه الخصوص اولئك الذين لهم وجهة طبيعية متوسطية شاطئية فعلا . ونعنى بهذه الدول فرنسا وايطاليا واليونان وأسبانيا (باعتبار ما سيكون مستقبلا عند انضمام الاخيرة لعضوية الجماعة الاوربية) (٢٧)

ان فرنسا تقدم في هذا المضمار نظريتها الخاصة عن (الفرانكوفونية) وتعنى بها مجموع الروابط الحضارية والوشائج الثقافية اللغوية ومظاهر التاريخ المشترك واساليب الحياة الخاصة والعامة التى تصل ما بين فرنسا وبين عدد كبير من الدول الافريقية المتوسطية والدول لافريقية القارية (جنوب الصحراء الكبرى) الناطقة جميعا باللغة الفرنسية

هذه النظرية الفرنسية المذكورة وجدت تعبيراتها الفكرية في كتابات الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور . تم اتخذت صبغة دعائية عالمية وذلك في اسبوع (اسبوع الفرانكوفونية) الذى نظمته منظمة اليونسكو في باريس في الفترة مابين ١٥ و ٢٣ فبراير ١٩٧٧ . كذلك فان للفرانكوفونية مظاهر سياسية رسمية شبه تنظيمية متمثلة في الاجتماعات الدورية لرؤساء دول وحكومات البلاد الفرانكوفونية مع أعلى مستويات السلطة السياسية في فرنسا

فهل يحق للباحث بعد هذا ان يستبعد الفرانكوفونية من أسس ومصادر بل ودعائم السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الاوربية

ثم هناك ايضا ايطاليا ـ تلك الدولة الاوربية المتوسطية العريقة في اشعاعها الحضارى والثقافي والنظامى القانونى في انحاء (عالم المتوسط) ، منذ فجر التاريخ الانسانى ويضاف الى الثقل المعنوى للقوة الايطالية المتوسطية . اعتبارات تجارية وبشرية واجتماعية ذلك ان اتساع نطاق مبادلاتها التجارية مع جيرانها جنوبا وشرقا وجحافل المهاجرين الايطاليين الذين تحولوا الى ظاهرة استيطانية هامة في انحاء المناطق المتوسطية الجنوبية (شمال افريقيا بصفة عامة) بسبب المصاعب الاقتصادية الداخلية أو

(27) Jacques Vernant « Projets pour la Mediterranee », Revue de la Defense Nationale, Avil 1977, PP. 101 - 105

مقتضيات السياسة الايطالية الاستعمارية العتيقة ، كلها حقائق واقعية تشكل وضعا متميزا للدولة الايطالية فى هيكل ودوافع ومحركات السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية(٢٨).

واذا كانت اليونان هى الدولة العاشرة والأحدث حتى الان فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوربية ، فان هذه الحداثة فى الانضمام لاتلغى اثرها العميق والطبيعى فى محددودات تلك السياسة محل البحث . فبالاضافة الى عنصر الجاذبية الثقافية والفكرية للحضارة الهيلينية بما نشرته على العالم القديم من مبادىء للحرية الانسانية وللديمقراطيه السياسية وللعقلانية الموضوعية المجردة ، تلك الحضارة التى تجد لها انصارا أشداء من بين فئات المثقفين وقادة الرأى فى مجتمعات دول المتوسط ، فاننا لابد وان نذكر تأثير العنصر البشرى اليونانى المنتشر فى انحاء الحوض الشرقى للبحر الابيض والذى يتميز بقدرة ينفرد بها بين الاجناس الاوربية عامة ، وهى قدرة التغلغل الاجتماعى والتفاعل الانسانى مع المجتمعات المستقبلة له .

وبالتالى فان اتجاهات وتأثيرات السياسة اليونانية الوطنية لابد هنا وان تشكل عصبا حيويا رئيسيا فى ديناميكية السياسة المتوسطة للجماعة الاوربية . جنبا الى جنب مع النفوذ الثقافى الفرنسى والتأثير الحضارى الايطالى .

وأخيرا يمكن لنا ان نتصور ان انضمام اسبانيا مستقبلا الى عضوية هذه الجماعة الاوربية سوف يجعل من هذه الدولة الاوربية المتوسطية العتيدة تاريخيا ودينيا كاثوليكيا واستعماريا مفاوضا خبيرا متمرسا مع الدول الشاطئية الافريقية بالذات ، بما يحقق للسياسة المتوسطية للجماعة الاوربية ظروفا موضوعية ايجابية قائمة على واقع تلك المنطقة وليس من مجرد الفروض النظرية العلمية البحتة من الخبراء الاقتصاديين للجماعة الاوربية ومعظمهم من دول «اوربا الشمال» .

وخلاصة التحليل الموجز السابق عن موقع كل من فرنسا وايطاليا واليونان واسبانيا فى اطار السياسة المتوسطية للجماعة الاوربية ، ان جميع تلك الدول الاوربية المتوسطية تمثل بالنسبة لدول المغرب ودول المشرقى العربية — شريكا طبيعيا لايثير نفس مشاعر الريبة والترقب والتى تحيط بأى تحرك سياسى نحو تلك الدول العربية من جانب الولايات المتحدة الامريكية اومن جانب دول المعسكر الشرقى فى وسط اوربا ، أو من جانب الاتحاد السوفيتى .

وتنقلنا الفكرة الاخيرة الى موقع السياسة سطية للجماعة الاوربية فى «الخريطة العالمية» المعاصرة . ويقصد بهذا المصطلح الخصائص السياسية للعالم المعاصر الذى نعيش فيه من حيث مراكز القوى الرئيسية فيه وطبيعة امكانياتها الذاتية ، وكذلك من حيث اتجهات التيارات المتصارعة القائمة بين الدول وجوهرها الواقعى .

ان التفاعل الديناميكى القائم على مر التاريخ الانسانى المنظم فى التأثير والتأثر المتبادلين مابين الاقتصاد والسياسة فى العلاقات الدولية هامش (٢٩) انما يجد اقوى وأشمل تعبيراته الواقعية فى عالمنا اليوم . ويكفى للدلالة على غلبة وتفوق الابعاد والغايات الاقتصادية على السياسة الدولية العالمية التى هى محصلة التفاعل ما بين مجموع السياسات الخارجية للدول ذات الثقل فى المجتمع العالمى ، ان نلحظ ملامح المناخ العام الذى تتم فيه اللقاءات الدولية مابين كبار المسئولين السياسيين لمختلف الدول . ان كل زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة اووزير خارجية او رئيس وزارة ، تكون مناسبة سانحة وفرصة مثالية لفتح ملفات التعاون الاقتصادى بين الدولتين المعنيتين كالاتفاق على اقامة مشروعات صناعية مشتركة بين بلدين او اكثر ، وتقديم طلبات استيراد وتصدير ، هامة فى حجمها ونوعياتها كالتجهيزات الصناعية ، او ابرام اتفاقية بترولية للاستغلال والتنقيب او التعاقد على شراء كميات هائلة من المواد الاولية الاستراتيجية الخطيرة .

هذا من الناحية السلمية والودية للعلاقات بين الدول ، ومن ناحية اخرى نجد ان العنف المسلح المنظم تجاه الدول الاخرى قد فقد الكثير من اهميته النسبية فى محيط العلاقات الدولية (ماعدا استثناءات صارخة نشاهدها فى منطقة الشرق الاوسط حاليا مما يعتبر فى ذاته انعكاسات لحقائق او ترتيبات ناتجة عن الحقائق الجديدة المتطورة فى الضراع بين القوى العملاقة فى العالم المعاصر) . وأصبحت الصراعات الاقتصادية تحتل مكانة اولية بين ادوات تحقيق اهداف الدولة القومية .

ولم تعد المنافسة الصناعية الحادة مابين دول اوربا الغربية واليابان والتى سادت ابان الستينات ، هى الصورة الوحيدة الاقتصادية العالمية بل ان الدفاع عن المصالح القومية لمختلف الدول وعن علاقات القوى القائمة أصبح يتخذ اشكالا اخرى حديثة . ويقود هذه الحرب الاقتصادية العالمية ، نفس الحكومات الرسمية للدول ولكن من خلال الشركات العملاقة متعددة الجنسية ذات الفروع والامتدادات الاخطبوطية التى تنتشر فى اقاليم العديد من الدول والتى تتميز بارتفاع روح المبادأة التجارية والاقتصادية والصناعية فى كل انشطتها . ويتمتع اكثر من ٦٠٪ من تلك الشركات الهائلة بجذور راسخة فى الولايات المتحدة الاميريكية الا ان محيط سيطرتها يمتد على اقل تقدير ٢٥٪ من مجموع الطاقة الانتاجية «لاوربا العشر» اى

(28) J . Vernant , op . cit , P . 106

(29) Bernard Esambert , « Politique Economique , Politique Etrangere : Guerre et paisx » - Revue de « Politique Internationale » , n : 1 - Automone 1978

الجماعة الاوربية . وتحمل هذه السيطرة فى طياتها نقل «الاسلوب الامريكى فى الحياة » بحذافيره الى القارة العجوز بما يهدد دعاة الحفاظ على الحضارة الاوربية التقليدية بسماتها الثقافية المتميزة .

ان اوربا الغربية ، فى محيط الصراع الاقتصادى العالمى ، مازالت جيشا قويا ولكنه منقسم على نفسه فى مواجهة الجيوش الاقتصادية الأخرى غير الاوربية . ولذا فان اوربا العشر تعمل فى صراعها ضد التغلغل التجارى والاقتصادى الامريكى على تدعيم كيانها التنظيمى الاقليمى الناجح الى حد كبير وذلك بان تفتح جبهات تحالفية عريضة لانشطتها الانتاجية ولمبادلاتها التجارية ، متمثلة فى اسواق واقتصاديات دول البحر المتوسط .

ان القوى السياسية الاوربية ، متوسطة الأثر والفعالية ، والتى حرصت اتفاقيات يالتا بين الدولتين الاعظم فى اواخر الحرب العالمية الثانية على ابعادها من عمليات اقتسام الهيمنة العالمية ، وقد استطاعت حاليا ان تحقق ابعادا ضخمة فى التنمية الاقتصادية وان تواجه من خلال منظمة اقليمية ناجحة مختلف معارك الحرب الاقتصادية الطاحنة الجديدة .

ان عالمنا المعاصر تسوده تعاليم صارمة لعقيدة مصلحية اقتصادية شاملة يمكن الاطلاق عليها تجاوز اصطلاح «انجيل التنمية » فالدول الغنية تتصارع فيما بينها على اكتساب اكبر قدر ممكن من الارباح الاستثمارية الهائلة فى شتى مناطق الدنيا . والدول النامية حديثة الاستقلال نسبيا – تسيطر على حركتها السياسية الداخلية والخارجية مطامح النمو الاقتصادى وأحلام الرخاء المادى . وفى كل هذه التيارات التصارعية تنبذ الحروب العسكرية التقليدية الى حد كبير لأنها تضعف اساسا من البنية الاقتصادية للمتحاربين وتغلق الاسواق امام المبادلات التجارية . وهكذا يفضل عالمنا المعاصر الحروب الاقتصادية ذات الافاق المادية المصلحية على الحروب العسكرية ذات الابعاد الايديولوجية والسياسية ، تفضيلا مطلقا .

وارض المعركة فى هذه الحرب الاقتصادية الشاملة العالمية الجديدة انما هى مسرح لظاهرة القطبية التعددية مثلها كمثل المسرح السياسى العالمى . فالقوى الاقتصادية المتحاربة لم تعد فقط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بل وضحت معالم القوة الاوربية الغربية كقطب اقتصادى عالمى فى الخمسينات والستينات ثم وجدت اليابان فى نموها الاقتصادى الهائل تعويضا معنويا عاليا وبديلا مرضيا عن الاطماع العسكرية العنيفة القديمة ، ثم ظهرت القوة الصينية الرهيبة عسكريا فى نطاقها الجغرافى الاسيوى ، والعملاقة اقتصاديا فى انحاء العالم الثالث . وهناك اخيرا القوة الاقتصادية للعالم الثالث النامى نفسه ونقصد به فئة معينة من دول افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية والتى تنتج وتصدر مواد الطاقة الاساسية وللموارد الاولية التعدينية اللازمة لدوران دولاب الانتاج فى الدول الصناعية المتقدمة ومن اهم دول هذه الفئة المذكورة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وكذلك ايران والبرازيل وغيرها .

وهكذا تطورت ملامح المسرح الدولى فى عالم ما بعد الحرب الثانية من قطبين متصارعين متعارضى الايديولوجية ، يتصارعان حول زعامة العالم سياسيا وعسكريا ، الى بيئة دولية تضم العديد من القوى الاقتصادية المتفاوتة فى الحجم والتأثير ، والتى تبحث كل منها لنفسها عن كل مكان ما تحت الشمس ما اسميناه ب «انجيل التنمية » .

وخلاصة الامر ان العالم قد انتقل من يالتا عسكرية وسياسية الى يالتا جديدة اقتصادية وهنا تتضح اهمية السياسة المتوسطية الشاملة بالنسبة للجماعة الاقتصادية الاوربية . ان الحركة الاندماجية «لاوربا العشر » ذات جوهر اقتصادى مصلحى يعيد للأذهان نفس مسالك الاميريكيين الرواد الأوائل فى القارة الجديدة . فقد راحوايبحثون عن اراضى شاسعة ليشتركوا فى زراعتها ، وينقبون عن مناجم الذهب ليكتشفوها ويشتركوا فى استغلالها من اجل التوصل الى حياة مادية ومستوى معيشى أفضل . وذلك كله قبل ان يسعوا الى خلق صلة الرعوية السياسية او علاقة المواطنة والولاء لنظام سياسى معين .

فالقاعدة الاقتصادية الراسخة الصلبة تكفل بناء سياسيا قويا ومستقرا فى العلاقات ما بين عناصره الداخلية .

واخيرا ان السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوربية لهى خير شاهد على مدى التطابق ما بين السياسات الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول سواء على النطاق الفردى او فى مجال العلاقات الثنائية او فى نطاق التنظيم الدولى الاقليمى على وجه التحديد □

مصر ..
وظاهرة الهجرة فى الوطن العربى

تقديم : السيد يسين

تمثل ظاهرة الهجرة فى الوطن العربى احدى المعالم الرئيسية لما يمكن ان نطلق عليه « النظام العربى الجديد » ، ونعنى بذلك على وجه التحديد جوانب التغيير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لحقت بالنظام العربى الذى كان سائدا فى الخمسينات والستينات والتى برزت بروزا واضحا ابتداء من حقبة السبعينات . ولعل احد اهم اسباب التغير ازدياد العوائد النفطية لدى الدول العربية المنتجة للبترول بصورة غير مسبوقة ، كنتيجة مباشرة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ . وقد ادى ذلك الى قسمة بلاد الوطن العربى الى دول بترولية غنية تتسم بتضخم دخلها القومى وانخفاض عدد سكانها ، ودول فقيرة مسافة تتسم بانخفاض دخلها القومى وزيادة عدد سكانها . وقد ترتب على ذلك الوضع هجرة متزايدة من البلاد الفقيرة الى البلاد الغنية ، مما ترتب على اثار اقتصادية واجتماعية بالغة العمق .

وقد شغل هذا الموضوع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فقام بعمل دراسة واسعة لكافة ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالاشتراك مع جامعة لوس انجلوس ، واسهم فى الدراسة مجموعة من ابرز علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع المصريين ، وظهرت نتيجة البحث فى كتاب نشر بالانجليزية بعنوان : البلاد الغنية والبلاد الفقيرة فى الشرق الاوسط : النظام العربى الجديد واشرف على تحريره مالكوم كير والسيد يسين .

كما نشر الدكتور سعد الدين ابراهيم الذى اسهم فى

المشروع كتابا عن الاثار الاجتماعية للثورة النفطية بالانجليزية والعربية يعد تعميقا لدراسته فى الكتاب الأول .

وهذا الملف الذى تقدمه «السياسة الدولية» يعد امتداد وتعميقا لبحث موضوع ظاهرة الهجرة فى الوطن العربى وهو يشمل اربع دراسات اساسية :

الدراسة الأولى كتبتها الدكتورة نازلى شكرى أستاذة العلوم السياسية بمعهد ماسوشيتس التكنولوجى بالولايات المتحدة الامريكية وهى من الباحثات الرائدات فى ميدان التحليل الكمى للعلاقات الدولية ، ويشهد على ذلك كتبها العديدة التى احتلت مكانتها بين اهم الابحاث فى هذا الميدان . والدكتورة نازلى تلقى بنظرة كلية شاملة على ديناميكية الهجرة فى الشرق الاوسط من منظور الاقتصاد السياسى . وهى بذلك تقدم لنا وصفا وتحليلا دقيقا لمختلف ابعاد الظاهرة .

اما الدراسة الثانية فعنوانها «الهجرة وقضايا الوحدة العربية : دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب فى المجتمعات البترولى» وقد قام بها الدكتور على ليلة مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس والخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى اطار دراسة اشمل اجراها المركز عن هجرة المصريين الى البلاد العربية مشاكلهم واهتماماتهم . وتتميز هذه الدراسة بتبنيها لمنهج نقدى ازاء الشعارات والتعليمات الى تطلق فى مجال الحديث عن القومية العربية ، بغير التفات كاف الى الاثار السلبية التى انتجتها حركة الهجرة فى العالم العربى على اتجاهات المواطنين ازاء قضية الوحدة العربية . والدراسة ميدانية اذ طبقت فيها استمارة بحث على عينة من المهاجرين المصريين ، ووصلت الى نتائج بالغة الاهمية . وحين ينشر التقرير النهائى للبحث ، فإنه يصلح فى رأينا ليكون أساسا لدراسة عربية شاملة ، تحاول استطلاع رأى عينات ممثلة من المهاجرين العرب لمعرفة اتجاهاتهم ازاء قضية الوحدة العربية .

والدراسة الثالثة اعدها عبد الفتاح الجبالى الباحث بالوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عن الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية . وقد ناقش فيها عدة موضوعات حيوية مثل تحويلات المصريين ، وتأثير دخولهم على التضخم ومستقبل العمالة المصرية فى الخارج

ونصل اخيرا الى دراسة الاستاذ محمد ابراهيم طه السقا عن مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية وتتبنى الدراسة منهجا مستقبليا فى دراسة مختلف الاحتمالات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية بناء على تحليل علمى دقيق مبنى على معرفة ذاتية بالدراسات الهامة فى الميدان

وهكذا يستطيع القارىء ان يحصل فى ضوء قراءة هذه الدراسات جميعا على صورة دقيقة لجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة فى الوطن العربى .

ديناميكية الهجرة المعاصرة

فى الشرق الأوسط

د . نازلى شكرى
استاذة العلوم السياسية
بمعهد ماسوشيتس التكنولوجى

كان تنقل الايدى العاملة عبر الحدود الوطنية على نطاق واسع احد النتائج الاكثر تاثيرا لزيادة سعر النفط عام ١٩٧٣ والاحداث المتعلقة بها . هذا ، ولم تلق المشاكل التى نتجت عن النزوح فى الشرق الاوسط الاهتمام الكافى من المحللين السياسيين والاقتصاديين او خبراء المنطقة . ومع ذلك فان جميع المسائل المتعلقة بالنمو فى المنطقة مرتبطة بمتطلبات القوى العاملة : اذ ان الكثير من الاختناقات والعوائق التى يتعرض لها النمو الاقتصادى مرتبطة بتدفق العمالة عبر الحدود الوطنية . وفيما يلى اهم مميزات حركة تنقل الأيدى العاملة فى المنطقة عامة : (١)

أولا ، ان حركة التنقل تتم بين الدول النامية . **وفى البداية كانت الحركة فى معظمها داخل المنطقة ، ولكن الايدى العاملة تأتى الآن من دول نامية اخرى ، اغلبها من جنوب شرقى أسيا .**

ثانيا ، انها تتكون من عمال مهرة وغير مهرة : كما ان المهارة والبنية الوظيفية للقوى العاملة تشترك وبالتالى تؤثر فى هذه الحركة .

ثالثا ، انها ليست ذات طابع مستديم ، بل هى **مؤقتة** ، وغالبا ما تكون ما بين سنة واربعة سنين .

رابعا ، انها تنتج عن قوى اقتصادية وسياسية هى التى تبقى عليها ايضا كما انها تخلق دوافع هذه الحركة وقواعد تنظيم التدفقات والسيطرة عليها .

---

١ ـ هذا البحث مبنى على تقارير داخلية اعدت كجزءمن مشروع مستمر للبحث عنوانه ، حركات السكان فى الشرق الاوسط ، تموله مؤسسة فورد Ford Foundation . كما انه مبنى على بحث عن هجرة الايدى العاملة تم تحت رعاية Technology Adaptation Program فى M.I.T. .راجع نازلى شكرى، Migration Processes among Developing Countries (Cambridge, Mass. : M.I.T. Center for International Studies), 1978; ونازلى شكرى . Migration in the Middle East : The Egyptian CASE (Cambridge, Mass. : M.I.T., Technology Adaptation Program), 1982.

خامسا ، ان ديناميكية الهجرة تتضمن قرارات اتخذها **ممثلون من نوعيات مختلفة** تماما افرادا وشركات صناعية ، وحكومات تستجيب كلها للقوى الاقتصادية والسياسية النابعة من اخرين

سادسا ، ان العرض والطلب للايدى العاملة يضع ضغوطا على الحكومات الوطنية المتوالية كي تستجيب لهذه السياسة وتعمل على تنظيم وتسهيل حركة العمالة عبر الحدود الوطنية

ويقوم هذا البحث بوضع حركة الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط في اطارها التاريخي . ثم يعرض التغيرات في الهجرة خلال العشر سنوات الماضية . كما تؤخذ مصر نظرا لأهمية تدفق عمالتها في المنطقة كنموذج للدولة المصدرة للأيدى العاملة في المنطقة ، مع تركيز خاص على استعراض السياسات المتعلقة بالهجرة . وفي ختام البحث ، تقدم مناقشة موجزة عن اسهام نظرية الهجرة في فهم الوضع في الشرق الأوسط . مع الاشارة الى الثغرات الخطيرة التي توجد في النظريات المعاصرة . اذ تتجاهل تماما بعضا من اهم المظاهر الأساسية لحركات الهجرة في هذه المنطقة .

٢ - الاطار التاريخي

النماذج التقليدية

لا يمكن فهم عمليات الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط ، بوضعها في الاطار التاريخي للمنطقة . قامت المنطقة العربية ، منذ عهد الامبراطورية العثمانية . بتوطيد روح الجماعة فيها . ولكن مع انتهاء الاحتلال التركي ، وامتداد السيطرة البريطانية والفرنسية . بدأت عملية التفكك التي ادت الى قدر كبير من الجهود التي قامت بها القوى الاستعمارية لفرض سيطرتها على المنطقة .

كان العالم العربي ، خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، منقسما الى ممتلكات استعمارية من قبل الانجليز والفرنسيين .[٢] وعلى الرغم من الطابع القمعي للحكم العثماني ، لم تكن هناك حواجز تجارية ذات قيمة في المنطقة العربية ، خلال فترة الاحتلال التركي . ومع انهيار الامبراطورية العثمانية ، اقيمت الحواجز ، وكان واضحا ان الهدف منها هو الحفاظ على امتيازات القوى الاستعمارية الجديدة . وكانت النتيجة ان اصبحت اقتصاديات الدول العربية تدريجيا متطلعة من قبل وموجهة نحو . اقتصاديات القوى المسيطرة . ومع تأسيس اقاليم جمركية ذات وحدات نقدية مختلفة في العشرينات . كان التفكك الاقتصادي للمنطقة قد اكتمل

وكانت هناك زيادات هامة في الرسوم الجمركية على التجارة داخل المنطقة . كما ان السياسة النقدية ذات الشقين التي كانت تربط الدول بالعملات الانجليزية (الاسترليني) والفرنسية (الفرنك) . استمرت في تأثيرها السلبي على التجارة بين العرب خلال الثلاثينات .

وقد ادى هذا التفكك الاقتصادي الى تجزئة اسواق الايدى العاملة . اذ اصبحت القوى العاملة محتواه الى حد كبير داخل حدود وضعت خلال فترة ما بين الحربين . بدون تسجيل اى حركة هجرة في الاتجاهين ذات قيمة

وعلى الرغم من ذلك فقد ساد نموذجان تقليديان من تدفق الهجرة . واستمرا خلال هذه الفترة الاول كان حركة المعلمين والاداريين المصريين الى البلدان الاخرى : والثاني تمثل في تدفق العمالة غير الماهرة واساسا من اليمنيين - الى السعودية ومن السودانيين الى مصر . وقد استمر هذان الاتجاهان الى اليوم . وان تم استكمالهما بتدفقات اكثر حجما واكثر تعقيدا .

وقد خلقت الاختلافات السياسية الشديدة بين دول المنطقة . الى جانب تباين مواقفها من سياسة الحرب الباردة ، حواجز سياسية اخرى ضد التنقل وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من اجل التعاون الاقليمي ، فقد استمر التفكك الاقتصادي لفترة ما بين الحربين حتى احداث عام ١٩٧٣

٢-٢ الثروة الجديدة (٣)

ادت زيادة اسعار النفط عام ١٩٧٣ الى استثمارات هائلة في كل الدول المصدرة للنفط ، وبالتالي الى طلب كبير للأيدى العاملة . وزادت المرتبات ، ونمت فرص العمل . واستجاب العمال من الدول الأخرى ، بالانتقال من مناطق كانت المرتبات فيها محدودة الى مناطق يمكن الحصول فيها على مرتبات اعلى . وفي نفس الوقت . قامت سياسة الانفتاح في مصر بازالة العراقيل السياسية لحركة العمال المصريين ، وقد شجع الموقف الاسترضائي ازاء

---

٢ - تم اعداد الفقرات الثلاث التالية من Ijaz Gilani

« From Khartoum to Rabat : The development of Pragmatic Arabism in Inter-Arab relations (1967–1974). » M.I.T.,

يناير ١٩٧٧ ٧٤ - ٧٥

٣ - انظر نازلي شكرى

« The Arab World in the 1980 s : Macro Politics and Economic Change, » in Journal of Arab Affairs , vol. (1982), pp 167– 187

الدول العربية الاخرى ، الحكومات العربية على التعاقد مع عمال مصريين . وقد ساهمت هذه العوامل فى تحركات هائلة للأيدى العاملة فى المنطقة كلها .

وعلى الرغم من ان بعض الدول ، مثل الجزائر ، استمرت فى تصدير العمال الغير مهرة الى اوروبا ، فان ملامح جديدة لهجرة العمال بدأت فى الظهور

اولا ، تغيرت الجهة الاساسية لتدفق النازحين من اوروبا الى الدول النفطية الثرية .

ثانيا : ، اتسع مدى الهجرة فقد بدات القوى العاملة تنقلها الاسطورى الحالى واصبحت دول كانت تصدر اساسا الايدى العاملة الماهرة ، مثل مصر ، مصادر رئيسية لتصدير كافة المهارات . وعلى ما يبدو ، لم تكن هناك دولة لم تستورد او تصدر بعض العمال ، بل ان بعض الدول قد بدأت فى استيراد وتصدير العمال وبدا كان الجميع يتنقلون .

وفى عام ١٩٧٥ تقريبا ، بدت ظاهرة جديدة أدت الى تحولات اخرى فى بنية القوى العاملة فى العالم العربى ، وكان اهمها هجرة الأيدى العاملة الاسيوية على نطاق واسع وكانت هذه التدفقات الجديدة ، من جهة استجابة لظروف السوق ، ومن جهة اخرى فقد كانت المشاغل السياسية تعمل على تزكيتها فان الاسيويين يقبلون ظروف عمل ، يرفضها العرب . كما يبدو انهم كانوا اكثر انضباطا وكان واضحا انهم اكثر انتاجا . ولم يكن الأسيويون يطالبون بحقوق المواطنة اذ كانوا ينزحون الى البلاد دون اسرهم ويحيون حياة الغرباء وبالتالى كان من الممكن ابقاؤهم على هامش المجتمعات المضيفة وبالفعل ، فقد كان ينظر الى الاسيويين على انهم مراقبين سلبيين للعمليات السياسية وليسوا ممثلين يقبلون الاشتراك والاندماج والمطالبة بالخدمات الاجتماعية أو ما يتعلق بها من امتيازات اخرى .

٣ ـ التغييرات فى عملية الهجرة

وفى الماضى ، كان من المتبع ان ينظر الى العالم العربى كمجموعة ديموغرافية مغلقة ذات تدفق سكانى سواء الى الداخل او الى الخارج ، قليل نسبيا .. وكان قيام اسرائيل قد شكل تدخلا هائلا فى التركيبة السكانية للمنطقة . ولكن فيما عدا هجرة العمال من الجزائر الى فرنسا ، كانت المنطقة تبدو وكأنها الى حد ما متماسكة فى مجموع مميزاتها السكانية .

وقد خلقت التغيرات الاقتصادية التى ادت اليها احداث عام ١٩٧٣ ، مسيرة فعالة قامت بتغيير اساسى فى النظرة الى ، العالم العربى . ومثالا على ذلك ، فى عام ١٩٦٢ كان هناك ١٠٠,٠٠٠ مصرى فى الخارج ، معظمهم من المهاجرين الدائمين . أما فى عام ١٩٨٢ فنجد حوالى مليونين من المصريين فى الشرق الأوسط ، معظمهم هاجر بصفة مؤقتة ان هؤلا العمال المهاجرين يشكلون حوالى ١٠ ـ ١٥ ٪ من القوة العاملة للبلد . وفضلا عن المشاكل الخاصة بالمعطيات ، فان هذه الأرقام الضخمة تمثل تغيرات نوعية فى كل من بنية وتركيب القوة العاملة . فخلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، شهد توظيف واساس التركيبات للقوى العاملة فى اغلب البلدان العربية تعديلات وتغيرات جوهرية .

١-٣ مراحل الهجرة الخمس (٤)

ان أهم حقيقة حول الهجرة فى الشرق الأوسط هى طبيعتها الديناميكية : واذا ما استعدنا تطور الأحداث ، نجد ان هناك على ما يبدو خمس مراحل لتدفق اليد العاملة عبر الحدود الوطنية وليست هذه المراحل بالضرورة منفصلة عن بعضها ، ولكنها تبرز نماذج مختلفة اختلافا جوهريا ، لحركات سادت كل منها فى فترة ما . وتوضح هذه المراحل فى مجموعها أهم التحولات التى وقعت ، بينما كانت اقتصاديات كل دولة فى المنطقة تتكيف مع الوقائع الجديدة .

المرحلة الأولى

ان المرحلة الاولى لعملية الهجرة تنتهى مع احداث اكتوبر ١٩٧٣ وكما ذكرنا سابقا ، كانت تتميز بنوعين من التدفق . الأول كان يتكون من مصريين (والى حد ما ، من اردنيين) هاجروا الى دول عربية اخرى . ومعظمهم من المعلمين والاداريين . وكان يتم تنظيم هؤلاء النازحين اما عن طريق التزكية الشخصية ، أو عن طريق بعثات رسمية من دولة لدولة ، وتم تشبيه حركتهم بظاهرة « هجرة العقول » ، التى يدعى انها تحرم الدولة المصدرة من المهارات ، وتفيد اولا الافراد المهاجرين ، ثم وبطريقة ثانوية الدول المستضيفة لهم والنمط الثانى من حركة التنقل التقليدية وأن هذه كانت تضم العمال غير المهرة مثل السودانيين النازحين الى مصر واليمنيين الى السعودية وقد اسهموا فى العمود الفقرى لقطاعى الخدمات والانشاءات فى الجماعات التى توجهوا اليها

ويوضح الجدول (١) اعداد العمال المهاجرين وفقا لأصولهم والجهة التى نزحوا اليها حتى عام ١٩٧٠ تقريبا وباستثنا ١٢ ٪ كان جميع العمال النازحين قادمين من دول عربية اخرى . هذا . وباستثناء اليمنيين

---

٤ ـ تم تحضير هذا الجز بمعاونة بيتر بريك المرشح لدرجة الدكتوراه فى قسم العلوم السياسية Peter Brecke M.I.T.
وقد كانت مساعدة بيتر بريك فى اعادة بناء العمليات الديناميكيه المستخلصة من معطيات غير واضحة ومشتتة تنم عن قدرة عالية فى تحليل العمليات المذكورة

الذين هاجروا الى السعودية ، فانه لم تسيطر اى مجموعة على القوة العاملة فى اى من الدول المضيفة .

وخلال هذه الفترة ، تميز الشكل الاجمالى للأيدى العاملة فى المنطقة كلها بما يلى :

(أ) دول تصدر ايد عاملة غير ماهرة ، او نصف ماهرة الى اوروبا (الجزائر ، وتركيا) ، او منطقة الخليج وليبيا (اليمن الشمالى والجنوبى وسوريا)

(ب) دول تستورد عددا ضئيلا من العمال من ذوى المهارات على كافة المستويات (مصر والأردن)

(ج) دول تصدر عمالة من ذوى مهارات رفيعة نسبيا (مصر والأردن)

(د) ودول يمكن وصفها بأنها مكتفية ذاتيا من حيث متطلبات الأيدى العاملة (المغرب وتونس)

المرحلة الثانية

خلقت زيادة اسعار النفط فى عام ١٩٧٣ ، المرحلة الثانية من حركة تنقل الأيدى العاملة بين عشية وضحاها تقريبا ، لاسيما بالطلب المتزايد على الأيدى العاملة فى الدول المصدرة للنفط ، الحديثة الثراء . فقد استجابت الأيدى العاملة بسرعة للمرتبات العالية التى تمنحها هذه الدول . وكانت النتيجة المباشرة لذلك هو تعديلات اقليمية على نطاق واسع اللقوى العاملة ، وزيادة التفاعلات الاقتصادية بين الدول المعنية .

وفى عام ١٩٧٥ كانت التدفقات فى الشرق الأوسط قد تطورت الى حد اصبح معه فى الامكان تحديد خمسة اشكال مميزة للدول فى المنطقة . ويمكن وصف هذه الأشكال بما يلى :

(أ) دول تستورد عمالا من جميع الأنواع « دول الخليج وليبيا »

(ب) دول ترسل عمالا ذوى مهارات عالية وعمالا غير مهرة (مصر والأردن)

(ج) دول ترسل عمالا يعتبرون غير مهرة بالنسبة الى الدول المتجهين اليها ، ولكنهم يعتبرون مهرة بالنسبة الى التوزيع المحلى للمهارات ، او عمالا يصنفون فى درجات ادنى داخل القوى العاملة فى الدول المضيفة (مثل السودان او اليمن)

(د) بعض الدول (مثل الجزائر ، وتونس ، والمغرب) ارسلت عمالا الى اوروبا ، بينما كانت تستورد عمالا مهرة من دول مصدرة من الشرق الأوسط .

(هـ) دول كانت تقوم بالعمليتين معا : تصدير واستيراد الايدى العاملة (مثل العراق وعمان)

ان زيادة الهجرة من الدول التى تعد مصدرا تقليديا للأيدى العاملة ، بالاضافة الى المصدرين الجدد للأيدى العاملة قد زكت هذا النمو . وقد توسع دور مصر كمصدر للأيدى العاملة على نحو خطير فقد مهدت سياسة الانفتاح التى اتبعها السادات منذ عام ١٩٧٣ ، الطريق امام المصريين للاستفادة من كافة فرص العمل والمرتبات الأفضل فى الدول الغنية بالنفط . وهكذا ، عندما ارتفعت اسعار النفط ، هرع العمال المصريين المهرة وغير المهرة الى الدول المصدرة للنفط ، وبهذا تم تحويل مصر من مصدر هام ، ولكن ليس سائدا ، للأيدى العاملة ، الى المصدر الأول للأيدى العاملة فى الشرق الأوسط . ومع مرور الزمن ادت هذه الهجرة الهائلة للعمالة الى خلق اختناقات فى مشاريع النمو فى مصر نفسها . اذ منع التأييد الشعبى لفرصة الهجرة منع الحكومة من اتخاذ اية اجرا لتنظيمها . كما شكلت المبالغ التى يرسلها العمال الى ذويهم فى مصر ، حافزا أخر على عدم ارساء اى اسس رسمية لتنظيم هذه الهجرة .

والى جانب تدفق العمال المصريين ، كانت هناك زيادات هائلة فى اعداد اليمنيين والأردنيين والفلسطينيين . وفى منتصف السبعينات تواجد ربع القوى العاملة لليمن الشمالية فى السعودية والامارات . وتشير الجداول الى ان هناك مايزيد عن ٢٥٠,٠٠٠ اردنى وفلسطينى وجدوا فرصة للعمل فى الدول المستوردة للأيدى العاملة . ويجب مقارنة هذه الأرقام بالقوى العاملة الأردنية التى تبلغ ولكن نسبة كبيرة من هؤلاء العمال هم بالفعل فلسطينيون يحملون جواز سفر اردنى ويجب الا يدرجوا فى هذا التقدير . وبحسبة معقولة يمكن القول ان هناك عددا متساويا من الأردنيين والفلسطينيين . وهذا مازال يعنى انه فى منتصف السبعينات ، فان حوالى ٣٠ ٪ من القوى العاملة الأردنية ، يعملون فى دول اخرى - وهذه حقا نسبة عالية جدا . وفى هذا الوقت ، كان العمال من اليمن الشمالية والأردن قد اقترب من حده الأقصى ، ولم يكن متوقعا من اى من المصدرين الا زيادة ضئيلة جدا . وقد توسعت دول عربية اخرى فى تصدير عمالتها ، ولكن بالمقارنة كانت الأرقام هامشية جدا . كما بدأ السودان والصومال فى تصدير العمال ايضا ، ولكن ، مرة اخرى ، كانت الأعداد والأرقام ضئيلة نسبيا .

وباختصار ، كانت فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ فعالة جدا

---

٥ - Joan Clarke, « Jordan : A Labor Receiver-A Labor supplier, »
بحث قدم الى
AID / Near East Bureau Seminar on Labor Migration in the Middle East, Washington, D.C., 20 September 1977.

جدول رقم (١)

اعداد العمال المهاجرين مرفقا لاصولهم

الجهة / الاصل	السنة	اليمن الجنوبي	مصر	سوريا	فلسطين	لبنان
العربية السعودية	١٩٧٠	٢٥٠.٠٠٠ ٢٠٠.٠٠٠ -	غير متوفر	٤٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
الكويت	١٩٧٠	٦.٨٩٨	١٧.٧١٤	١٢.٦٥٩	×	٨.٤١٩
ليبيا	١٩٧٣	ـــــ	٦٠.٧٥٤	٦.١٦٢	٤.٣٢٤	٨.٣٢٤
لبنان	١٩٧٠	غير متوفر	٤.٥٠٠	٣٣.٨٠٠	٨.١٠٠	ـــــ
جمهورية مصر العربية	١٩٦٨	غير متوفر	١١.١٠٠	ـــــ	٦.٦٤٠	غير متوفر
قطر	١٩٧٠	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
البحرين	١٩٧١	٢.٠٠٠	غير متوفر	غير متوفر	٢.٠٠٠	غير متوفر
عمان	١٩٧٣	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
		٢٣٣.٨٩٨	٩٤.٠٦٦	٩٢.٦٢١	٧١.٠٦٤	٤٦.٧٤٣

ملحوظه

- بما في ذلك الاردنيين
الارقام داخل القوسين تعني انها قدرت على نحو إجمال
- هذه المجموعة تشمل أيضا اليمن الشمالي

للاقتصاد السياسي في المنطقة وكان التوازن الجديد لتوزيع القوى العاملة انتقاليا في احسن حالاته . اذ كانت هناك تغيرات جديدة في الأفق . تلاقت عدة عوامل مثل تنقلات العمال ، والتغياالاقتصادية ، وبرامج استثمار هائلة اسهمت في ابراز اتجاهات جديدة هي التي خلقت المرحلة التالية

المرحلة الثالثة

تمت هذه المرحلة الثالثة لعملية الهجرة خلال الحرء الأخير من عقد السبعينات . واستمر العرب في الهجره الى دول عربية اخرى . ولكن كانت هناك ظاهرة جديدة ، وهي تدفق العمال من جنوب اسيا الى المنطقة وكان معظم هؤلاء العمال يأتون من الهند والباكستان وبنجلاديش وكانوا قد هاجروا من قبل في اعداد قليلة ، ثم بدا يتزايد وجودهم في دول الخليج .

وهناك عاملان اديا الى دخول الآسيويين على نطاق واسع ، الى سوق العمل في الشرق الأوسط

اولا كان طلب الدول المستوردة للعمالة يفوق بكثير قدرة الدول العربية على الامداد بها

ثانيا كان العمال من جنوب آسيا يقبلون وظائف واعما بأجور زهيدة كان العمال العرب لا يتقبلونها وهكذا توسع تدفق هجرة العمال الآسيويين بسرعة ، متحد وضع الموردين القدامى بل ان هناك بعض الدلائل التي تشير الى ان لككطغالهنود والباكستانيين قد بدأوا يحلو محل المصريين والأردنيين في بعض الوظائف ذا المهارة .

ويوضح الجدول (٣) بعض مظاهر استمرار النمو الهجرة . لاسيما بالنسبة للآسيويين . ففي ١٩٧٥ كا عددهم اقل من ٢٠٠,٠٠٠ ثم ، قفز في ١٩٧٧ عد الباكستانيين الذين يعملون في الشرق الأوسط ا ٥٠٠,٠٠٠ وفي عام ١٩٧٩ الى حوالي ١,٢٠ مليون . ا عدد المصريين فقد استمر في الزيادة بسرعة ، (م ٣٣٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠ في ١٩٧٥ الى ٦٠٠,٠٠٠ ا ١٩٧٦ الى ١,٣٦٥,٠٠٠ في ١٩٧٨) واذا صحت ه الارقام ، فان من الواضح ان مصر والباكستان ق سيطرتا على تدفق اليد العاملة في اواخر السبعينا ولكن ، الأهم من ذلك ، ان هذه الأرقام تشير الى ا

الاردن	عمان	دول عربية اخرى	جميع الدول العربية	دول غير عربية	غير معروف	
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٣٤٥,٠٠٠	غير متوفر	٥٥,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
٤١,٢٩٩	١٠,٤٨٣	٢٤,٤٦٧	١٢١,٩٣٩	٥٣,٥٠٠	ـــــ	١٧٥,٤٣٩
٤,٤٢٤	ـــــ	٢٤,٢١٥	١٠٨,١٠١	٢٠,٣٠٠	ـــــ	١٢٨,٤٠١
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٤٦,٤٠٠	غير متوفر	٢١,٦٠٠	٦٨,٠٠٠
٦,٦٤٠	٦,٦٤٠	٤,٤٣٠	٣٥,٤٥٠	٨,٨١٩	غير متوفر	٤٤,٢٦٩
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٢٤,٠٠٠	١٦,٠٩٠	غير متوفر	٤٠,٠٩٠
٢,٠٠٠	٥,٦٠٠	٤,٠٠٠	١٥,٦٠٠	٦,٠٠٠	٧٥١	٢٢,٣٥١
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	غير متوفر	٥,٠٠٠
٥٤,٢٦٣	٢٢,٧٢٣	٥٧,١١٢	٦٤٨,٤٩٠	١٠٧,٧٠٩	٧٧,٣٥١	٨٨٣,٥٥

ظاهرة الهجرة كانت ومازالت تفوق بكثير ما جا ف تقارير مبنية على معطيات لعام ١٩٧٥ ، قام البنك الدولى ومكتب العمل الدولى بجمعها .

وفى جدول ٣ لكل من اليمن والهند تؤكد الأرقام هذه التقديرات . اليمن الشمالية فى زيادة صادراتها من العمالة لتصل هذه الى ٥٠٠,٠٠٠ او حتى اكثر فى عام ١٩٧٧ ، ولكن الهند ، مثل الباكستان برزت كمورد متعادل فى الأهمية ، ووصلت الى ٥٠٠,٠٠٠ عامل فى ١٩٧٩ . وبينما سيطرت مصر واليمن الشمالية فى ١٩٧٥ ، فى عام ١٩٧٩ فانهما اضطرتا لمشاركة مركزهما مع الباكستان والهند . اصبحت الأيدى العاملة الآسيوية الآن تقريبا فى نفس اهمية الأيدى العاملة العربية .

المرحلة الرابعة :

برزت المرحلة الرابعة من هذه العملية بأسرها ، مع نهاية العقد ، مع ظهور اتجاهين آخرين : اولا ، اصبحت تركيبة العمالة الآسيوية اكثر تعقيدا . فبالاضافة الى الهنود والباكستانيين بدآ الكوريون والتايوانيون والفلبينيون وجنسيات اخرى يظهرون فى منطقة الخليج . وقد جا هؤلا العمال بشبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا : ادى ذلك الى سلسلة من الاجراات تمت على مستوى دولة واخرى ، كما ان كلا من الجماعات الموفدة والجماعات المستقبلة لها قد تولت مسئولية مباشرة وهى تنظيم تدفق العمال وان نظرة اخرى الى الجدول (٣) تكشف عن وجود عناصر جديدة فى اواخر السبعينات .

فبينما فى ١٩٧٧ كانت الهند والباكستان هما الدولتان الاسيويتان اللتان جاءذكرهما كلا على حدة تجد فى ١٩٧٧ ان كوريا الجنوبية وبنجلاديش قد انضمتا اليهما فى ١٩٧٩ ونجد ان الفلبين وتايلاند قد ارسلتا عددا كافيا من العمال كى يخصص لكل منهما مكانا . وقد استمرت هذه الاتجاهات فى الثمانينات . ويقدم الجدول اربعة تقديرات لعدد العمال الشرق أسيويين فى الشرق الأوسط فى اوائل الثمانينات : الصين ، تايوان واندونيسيا وان كان ضئيلا من حيث العدد المطلق الا انه مع ذلك يعد مهما اذ انه يمثل الى جانب كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند توسعا فى الاتجاه الشرقى لظاهرة النزوح الى الشرق الأوسط .

وأن الدوافع وراء حركة الاتجاه الشرقى تختلف عن تلك التى ادت الى الالتجاء الى العمالة القادمة من جنوب اسيا . الا فى العديد من الحالات ، كانت الشركات الشرق اسيوية تقدم عطاءات [illegible] خص لتنفيذ مشاريع البناء ولكن الاهم من ذلك ، فأن هذه الشركات كانت تعرض اساليب مبتكرة للحصول على العمالة اللازمة التى تقلل الى اقصى حد من اتصالهم وتاثيرهم على الدول المستوردة للعمالة وبما ان الدول المستوردة قد بدأت تبدى حساسية ما [illegible] وجود اعداد هائلة من العمال الأجانب على اراضيها فان هذه الدول المستوردة للعمالة قد رحبت بهذا المصدر

الجدول رقم (٣) تقديرات من العمال المهاجرين فى الشرق الاوسط فى نهاية السبعينات

الدول المصدرة	مصر	السودان	اليمن الشمالية	اليمن الجنوبية	الاردن	الباكستان
الدول المستوردة	١٩٧٨					٦٠٨,٠٠٠ ٣٥٨,٠٠٠
العربية السعودية	٥٠٠,٠٠٠					
ليبيا	٥٠٠,٠٠٠					
اتحاد الامارات	١٥٠,٠٠٠					
الكويت	١٥٠,٠٠٠					
العراق	٥٠,٠٠٠					
قطر	١٥,٠٠٠					
البحرين						
عمان						
المجموع	٧٦/٦٠٠,٠٠٠ ٧٧/٣٥٠,٠٠٠ ٧٨/١,٣٦٥,٠٠٠	٧٧/٥٠,٠٠٠	٧٧/٥٠٠,٠٠٠ ٧٧/٨٠٠ ـ ٦٠٠,٠٠٠	٧٧/٣٠,٠٠٠	٧٧/١٥٠,٠٠٠	٧٧/٥٠٠,٠٠٠ ٧٩/١,٢٤٦,٠٠٠ ٧٩/٢٠٠,٠٠٠

اخذت ارقام المجاميع للعمالة المستوردة واول صف من المجاميع للعمالة المصدرة من
s. Gerakis and S. Thayanithy, «Wave of Mddle East Migration Raises Questions of Policy in many Countries,» IMF Survey, vol. 7 (1978), p 261.

اخذ الرقم المصرى لـ ١٩٧٦ من
J.S. Birks and C.A. Sinclair, Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and the Democrotic Republic of the Sudan (Geneva: International Labor Office),May 1978 , p 12.

اخذ الرقم المصرى لـ ١٩٧٨ من ، اكثر من مليون ونصف عامل مصرى ، الاهرام (١٨ سبتمبر ، ١٩٧٨)

الارقام الباكستانية الاولى لـ ١٩٧٩ اخذت من
Ijez Gilani, pakistani Emigration to the Middle East: A Cost- Benefit Analysis (Islamabad: Pakistan Institute of Development Economis), 1981,p 23

الرقم البديل لليمن الشمالية لـ ١٩٧٧ اخذ من
Lee Ann Ross, Yemen Migration . Blessing And Dilemma,

البديل للايدى العاملة وبالترتيبات التى كانت تتخذ لاستخدام هذه العمالة فان الشركات الشرق اسيوية (بالاخص الكورية الجنوبية والتايوانية) كانت تقبل اقامة مخيمات للعمل . لاتختلف كثيرا عن الثكنات العسكرية من اجل اقامة وضمان المأكل والترفيه وغير ذلك من الامور المعيشية للعمال التابعين لها وهى بذلك تسيطر تماما على هؤلا العمال وتشرف على نشاطهم وتتحمل مسئوليتهم التامة على نحو لا يتيح لهم اية فرصة للاحتكاك بالسكان الاصليين . ومازالت التقديرات الشاملة لرصد العمل النازحين الى الشرق الأوسط بالنسبة لعام ١٩٨٠ غير متوفرة .

ان الارقام حول المبالغ التى يرسلها النازحون الى ذويهم فى ١٩٧٩ تشير الى ان حجم الوجود الاسيوى فى الدول العربية يعادل فى قوته حجم وجود العمال العرب النازحين . ان قيمة المبالغ المرسلة بالنسبة لمصر واليمن الشمالية قد وصلت الى ٣,٤ مليون (دولار امريكى) . وبالنسبة للباكستان والهند الى ٣,١ بليون دولار . (٦) وبدون اى دليل يناقض ذلك ، فان الافتراض الأسلم هو

٦ ـ اخذت ارقام التحويلات لمصر ، لليمن الشمالية ، و الباكستان من
Balance of Payments Statistics, vol 32, Year book part 1, 1981.
وبالنسبة للهند من
Myron Weiner, « International Migration and Development : Indians in the Persian Gulf, » Population and Development Review, vol 8 (1982), p4

كانت قيمة التحويلات لكل دولة كما يلى مصر ٢,٢بليون اليمن الشمالية (١,٢ بليون) الباكستان (١,٥ بليون) الهند (١,٦ بليون)

الهند	بنجلاديش	كوريا الجنوبية	الفلبين	تايلاند	المجموع
					١٩٧٧/١,١٠٠,٠٠٠
					١٩٧٧/٣٥٠,٠٠٠
					١٩٧٧/٤٠٠,٠٠٠
					١٩٧٧/٤٠٠,٠٠٠
					١٩٧٧/٧٠,٠٠٠
					١٩٧٧/٣٥,٠٠٠
					١٩٧٧/٧٤,٠٠٠
٧٧/٢٧٤,٠٠٠	٧٧/٥٠,٠٠٠	٧٧/٦٠,٠٠٠			
٧٩/٥٠٠,٠٠٠		٧٩/٦٠,٠٠٠			
٧٩/٣٠٠,٠٠٠	٧٩/١٠٠,٠٠٠	٧٩/٨٠,٠٠٠	٧٩/٨٠,٠٠٠	٧٩/٣٠٠,٠٠٠	

بحث قدم الى AID Seminar on Near East Labour Flows, September 20, 1977,p2.

الارقام الاولى لكوريا الجنوبية ١٩٧٩ اخدت من

Charles Keely, «Asian Worker Migration to the Middle East,» Center for Policy Studies Working Paper no. 52, the Population Council, New York, 1980.

الارقام الاولى للهند لـ ١٩٧٩ اخذت من Myron Weiner, « International Migration and Development : Indians in the Persian Gulf,» Population And Development Review, vol.8 (1982),p31.

ان صف المعطيات لـ ١٩٧٩ من الباكستان الى تايلاند اخذ من « The Middle East Boom Starts to tail Off,» Far Eastern Economic Review, may 11, 1979, p 38.

ان النازحين من الدول المختلفة يرسلون الى ذويهم تقريبا نفس النسبة من مرتباتهم . وبنا على هذا الافتراض يتضح الحجم الهائل للهجرة الاسيوية . كما ان دور الهند كمصدر للأيدى العاملة يبدو وكانه على الاقل فى حجم دور الباكستان .

واذا استعان الواحد بالمعلومات المتوفرة الاكثر حداثة ، فان الأرقام تصل الى ما يتراوح بين ٥و٣ و ٤ مليون من العمال المهاجرين الى الشرق الأوسط فى ١٩٨٠ ولووضع هذا الرقم فى إطارة الصحيح ، فان مجموع القوى العاملة فى الدول المستوردة للعمالة يصل الى ٢ مليون . وهذا يعنى ان اكثر من ٦٠٪ من العمال فى الدول الغنية بالنفط هم من المهاجرين اليها . ويؤكد الجدول ٦ هذه النتائج الى حد ما . اذا ماستثنينا العراق ، وذلك بسبب الوضع الغير معروف للمصريين هناك ـ فقد يكونوا مستوطنين دائمين بدلا من نازحين مؤقتين ـ تصل الارقام الى ٧و٢ مليون . وباضافة ليبيا وعمان يصل المجموع الى حوالى ٥و٣ مليون . كما ان الارقام فى الامارات العربية المتحدة وقطر تبدو ضئيلة . مما يدفع بالمجموع الى رقم اعلى ـ فى نطاق ٥و٣ ـ ٤ مليون . هذه الارقام تنسى ايضا التدخل المباشر للحكومات فى الهجرة منذ اواخر السبعينات كما ان الدول المستوردة للعمال ، قد اصبحت تبدى اهتماما متزايدا لحث ، ان لم يكن لاجبار النازحين فى العودة الى ديارهم عقب انتها عقودهم

الجدول رقم (٤)

تقديرات عن العمال الاسيويين فى الشرق الاوسط (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠		
الفلبين	٨٠٠٠٠٠	٣٥	١٥
تايوان	٣٤ ٠	٧	
الصين	١٢ ـ ١٥ الف	٣٠٠٠	
تالاند		١٢٠٠٠٠	
اندونيسيا	٨ ـ ١٤ الف		

المرحلة الخامسة : من المحتمل ان تكون المرحلة الخامسة لهجره العمال فى الشرق قد بدأت الأن وهى تعنى ، على الاقل ، تثبيت ، وربما انخفاض العدد الكلى للمهاجرين وتحولا متزايدا تجاه وظائف فى قطاعى الصناعة والخدمات بدل من البناءويصاحبه ايضا اتجاه الى العمال ذوى المهارات العالية . وتزايد ملحوظ (ولكن ليس بهائل) فى نسبة العمال من شرق اسيا وقد نتجت هذه التغيرات عن ثلاثة عوامل مشتركة تغير بنيوى فى اقتصاديات الدول المستوردة للعماله . واستهلاك الفائض المالى فى بعض هذه الدول مما اضطرها الى الحد من الاستثمار ، والمعارضة السياسية لاستمرار حركة نمو عشوائيه غير منظمة وذلك بسبب المشاكل التى قامت

نتيجة الاعداد الهائلة من العمال النازحين . ان حركة الهجرة الى الشرق الاوسط ربما قد وصلت الى قمتها .

الجدول رقم (٦)

تقديرات بديلة للعمال المهاجرين الى منطقة الخليج العربي في ١٩٨٠

العربية السعودية	١ ٣٨١ ٨١٠
الكويت	٣٧٧ ٧١٠
اتحاد الامارات العربية	٣١٠ ٠٠٠
قطر	٣٢ ٨٠٠
البحرين	١٧ ٥٥٣
العراق	٧٠٠ ٠٠٠ (من المصريين مقيمين في بغداد في ١٩٨١)

المصدر

حصلت على الرقم الخاص بالعراق من حديث اجراه السيد حنا بطاطو في ٢٩ اكتوبر ١٩٨١ في مركز الشئون الدولية التابع لجامعة هارفارد . اما الارقام الاخرى فقد جاءت من بحث باللغة العربية قام به فيصل السالم واحمد الصقر عن العمالة في منطقة الخليج (الكويت)

واحد المميزات الهامة لكل مرحلة من مراحل عملية الهجرة هذه هو ان كل من هذه المراحل كان مركبا فوق النموذج الذى يسبقه وبالفعل . فقد اتت كل مرحلة جديدة بتدفق اضاف له ما يتبعه من المميزات الاقتصادية والسياسية . وبذلك تكون قد خلقت خلية اكثر تعقيدا جوهريا . من الاعتماد المتبادل ٢ ـ ٣

الاسيويون في العالم العربي

سبق ان قدمنا ملاحظات حول هجرة الاسيويين .ونقدم هنا بعض خصائص الهجرة الشرق آسيوية الى الشرق الاوسط . اذ تمثل ظاهرة جديدة في كل من المنطقة وعلى نطاق اوسع في العلاقات الدولية . ويمكن وصفها كما يلي ـ ١ـ تشمل الهجرة الشرق اسيوية كلا من قطاع طولي كامل للقوى العاملة في الدول المصدرة مع تركيزات داخل بعض القطاعات .

(ب) ـ وتحدث عن طريق الدعوة اليها على مستوى الجماعة او على مستوى الدولة .

(ج) ـ انها تتجه الى دول غير معروفة نسبيا ولم يتم فيها سابقا الا تعاقدات هامشية .

(د) انها تقوم بين وحدات تحتل مراكز متشابهة داخل النظام الدولي وكذلك من حيث الاقتصاد الوطني

(هـ) انها هجرة تشمل العمال والشركات الى المناطق المستوردة .

وان الاثر الاجمالي لهذا النوع من الهجرة يتمثل في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول جرى العرف على الاشارة اليها في اصطلاحات العلوم السياسية بانها تقع على ـ الطرف ـ Periphry

وهذه المميزات تختلف عن الهجرة ما بين الدول العربية فيما يلي

ا ـ ان الهجرة العربية تقع على نحو اقل رسمية نسبيا .

ب ـ ان الهجرة العربية تقع بين افراد ودول توجد بينهم الفة كما ان التشابه والترابط الثقافي يعداحد الدوافع لهذه الهجرة .

ج ـ ان الهجرة للعرب لاتعد بالضرورة جزءا من خطة شاملة لاعادة بنا العلاقات بين الجماعات المرسلة والمرسل اليها . بينما ينظر الى العمالة الاسيوية المهاجرة كجز واحد من الاتصالات التى قد تنمو بين الدولة المرسلة والمرسل اليها . وشيئا فشيئا يسعى كل من الطرفين لتحويل تدفق العمالة الى اساس من اجل تفاعلات اوسع

والهجرة العربية في اغلبها كما ينظر اليها كل من الدول المرسلة والمرسل اليها هي وسيلة لخلق التوازن بين العرض والطلب القومي للايدى العاملة . ويفترض ، سواء صراحة او ضمنا انه في يوم ما ستصل القوى العاملة القومية الى اكتفاءذاتي وحتى يحين هذا الوقت ، يحق للدول العربية الاستعانة بالقوى العاملة من جيرانها وتعتبر هذه ظاهرة انتقالية ومؤقتة وان الاسيويين متواجدون لسد النقص .

كما ان للاسيويين مميزات تعطيهم في بعض الاحيان الاولوية على العرب . واخيرا ينظر الاسيويون الى تجربة الهجرة كفرصة للتأثير على مجموعه من العلاقات الاقتصادية تفوق بكثير تلك التى تخلقها الهجرة مباشرة .

٣ ـ ٣ توقعات المستقبل :

هناك اربعة اتجاهات تحدد هذه المرحلة الخامسة التى تمر بها الهجرة في الشرق الاوسط .

اولا ، ان الحركة الاقليمية للعمالة مستمرة ولكن على نحو ابطأ حيث ان المشاريع الاساسية للبنية التحتية في الدول المصدرة للنفط قد اشرفت على الانتهاء

ثانيا ، ان عملية الهجرة اصبحت اكثر تنظيما في كل من طريفها : الراسل والمرسل اليه . وان التخلخلات التى سببها التزايد المحموم للهجرة في اوائل واواسط السبعينات ، بالاضافة الى رغبة الدول المصدرة للعمالة في عرض صفقة اجمالية جيدة للعمالة ادت الى جهود من اجل فرض سيطرة اكثر احكاما على حركة الهجرة .

ثالثا ، ان التركيبة الوطنية للنازحين اصبحت اكثر تنوعا ، بعد ان استجاب الباكستانيون والكوريون والبلشيون وغيرهم من الجنسيات الى طلب الايدى العاملة في الدول العربية . وهذه التدفقات الجديدة تعد الى حد ما استجابة لاحوال السوق ، كما تزكيها الاعتبارات السياسية ولكن ، في التحليل النهائي ، فان احوال السوق تبدو العامل الاكثر اهمية في تحديد اتجاهات ونماذج الهجرة .

ربما ، ان اوضاع العمالة فى الثمانينات لن تحدد فقط وفقا لحجم الطلب ، بل ستكون اكثر ارتباطا مباشرة ببنية وتركيبة هذا الطلب وان التحولات التى تطرا على اقتصاديات الدول المستوردة تولد الطلب على مجموعات جديدة من المهارات كما ان الاستجابة لهذا الطلب ستؤثر حتما على تركيبة القوى العاملة فى الدول التى تاتى منها

وقد تكون اهم نتيجة لهذه المرحلة الخامسة ، اذا تم فعلا انخفاض فى حجم الهجرة هى العواقب السياسية التى ستؤدى اليها فى الدول المصدرة للعمالة ، اذ ان عودة كادر كبير من العمال المهاجرين الذين تعودوا على دخل اكبر وفرص عمل اكثر توفرا قد تكون مصدرا كامنا لعدم الاستقرار السياسى وان عددا كبيرا من العمال الذين لم تتح او لن تتاح لهم فرصة « الثراء السريع » بالعمل فى الخارج قد يشكل خطرا اكبر على الاستقرار السياسى .

وان على دول مثل مصر واليمن ان تواجه احتمال قيام اضطرابات داخلية عندما يصبح خيار الهجرة الى الخارج غير متاح للعديد من العمال وهنا وجه التناقض فهناك دلائل متزايدة تشير الى ان هناك عمالا يرفضون حاليا فرصة الهجرة الى الخارج ويفضلون البقاء ضمن القوى العاملة المحلية ، هذا العامل ومايترتب عليه سيناقش فيما يلى بالنسبة لمصر .

٤ . المثل المصرى ..

٤ ـ ١ الطلب على العمالة المصرية :(٧)

كانت مصر ولمدة طويلة الممول الاول للعناصر التكنوقراطية التى كان يحتاج اليها الشرق الاوسط فقد كانت تمد المنطقة بالمهنيين من ذوى المهارات العالية والى حد ما بالعمال الغير مهرة . وكان الاطباء والمعلمون والمهندسون والمحامون وغيرهم من المهنيين يتجهون الى دول عربية اخرى للبحث عن فرص عمل افضل حتى اصبحوا يشكلون جزءا هاما من العمود الفقرى للجماعات المهنية فى ليبيا والكويت والعربية السعودية ودول خليجية اخرى . ويمكن القول بأن هجرة المصريين هذه ليست حديثة ولكن ماستجد هو ماوصلت اليه من حجم ومعدل الزيادة وكذا الدور الذى اصبحت تقوم به فى اقتصاديات الدول المضيفة . اما المهاجرون الاردنيون والفلسطينيون فكان معظمهم من العمال المهرة .

اما قيام مصر بدور الممول الرئيسى للعمالة فى الدول العربية الاخرى فهذا يرجع الى مزيج معين من العلاقات الخاصة بالعرض والطلب . ومن حيث العرض نجد ثلاثة عوامل مؤثرة : اولا البنية التحتية المصرية المكثفة التى تنتج كل سنة عددا هائلا من خريجى الجامعات . ثانيا الفرص المحلية المحدودة اذ لاتكفى لتوظيف هؤلاء الخريجين . ثالثا : وجود قوى بشرية فى مصر قابلة للتوظيف ولكنه القوى العاملة فى الداخل لم تقدر على استيعابها ومما دعم هذه العوامل برامج المساواة الاجتماعية التى شرعت فيها الحكومة المصرية فى ١٩٥٢ وكذا الالتزام الذى اتخذته على نفسها بتوسيع القاعدة التعليمية فى مصر كل هذا دون ان تلتفت الى اتاحة فرص العمل اللازمة لذلك .

اما فيما يتعلق بالطلب فان اهم العوامل المؤثرة كانت تتمثل فى الحوافز المادية التى كانت تمنحها الدول العربية وهى التى شكلت الدوافع التقليدية للهجرة . وقد تعاظمت هذه العوامل مع قيام أزمة النفط فى اكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبها من زيادات فى الأسعار ومن تكوين فائض هائل فى الدخل . وقت كان لوضع برامج تنمية معقدة كانت تصاغ بعجلة كما كانت تعتمد أساسا على كم هائل من الأيدى العاملة المستوردة ان أصبح للمصريين دوافع اكبر للهجرة الى الدول الغنية بالنفط .

ومما أدى إلى تزايد الطلب على الأيدى العاملة المصرية هو الدور التاريخى الذى كان يقوم به المصريون كوسطاء بين التكنولوجيا الغربية والمتطلبات العربية . كان هناك تدفق تقليدى على مرحلتين ، الأولى تتمثل فى عمليات نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية الى مصر ثم تاتى مرحلة ثانية وهى عمليات نقل هذه التكنولوجيا من مصر الى الدول العربية الأخرى . هذا الدور المصرى ـ الوسيط فى نقل التكنولوجيا ـ قد إزدادت أهميته منذ عام ١٩٧٣ وذلك نتيجة للطلب المتزايد على التكنولوجيا فى الدول الغنية بالنفط بعد أن إرتفع سعر هذا الأخير . واليوم أصبح الوصول الى المهارات المصرية مكملا لعملية النقل المباشر للتكنولوجيا المتقدمه من الدول الصناعية الى الدول الغنية بالنفط بما ساعد على رفع معاناة إقامة تكنولوجيا حديثة داخل مجتمعات تقليدية .

وهناك أيضا بعض العوامل غير الاقتصادية فى الطلب على الأيدى العامله المصرية . فإن ما تتمتع به مصر من ميزات من حيث القوى البشرية يرجع أيضا الى التشابه الثقافى بين هذا البلد وبين سائر الدول العربية الأخرى فى المنطقة . هذا بالاضافة الى أن دور الزعامة السياسية التقليدية الذى كان لمصر فى الشرق الأوسط كان ، دون

---

٧ ـ تم اعداد هذا الجزء من « The New Migration in the Middle East : A Problem for Whom? » International Migration Review, vol. 11 (1977), p 439.

شك ، عاملا مهما فى تزايد الطلب على العمالة المصرية .
فقد قامت مصر لمدة طويلة بتحديد الخطوط الرئيسية لسياسة المنطقة وكانت تصيغ المناقشات الأيديولوجية كما كانت تقوم بدور مركز للاتصالات عبر العالم العربى . ومما يرتبط إرتباطا وثيقا بذلك هو الدور القيادى الذى تقوم به مصر فى مجال الثقافة فى المنطقة العربية إذ كانت تلبى الاحتياجات التعليمية للدول العربية الأخرى . وذلك عن طريق إتاحة الفرصة أمام العديد من الطلبة العرب للالتحاق بجامعات القاهرة والأزهر - الجامعة الدينية - وكان لتبنى مصر للهوية العربية رسميا كما نص على ذلك دستور عام ١٩٥٦ فى بداية الثورة أن تدعم الدور القيادى الذى كانت تقوم به مصر فى المجالين الثقافى والسياسى أيضا فى المنطقة كما إزداد طلب هذه الدول على المصريين .

٤-٢ دوافع الهجرة فى مصر :

إذا أخذنا بالأدلة والمعلومات التى وردت فى عملية مسح تحليلى ش ثلاث مجموعات من المهاجرين - المعلمين والمهن الطبية وعمال البنا - وكذا بالاجتهادات التى تبحث عن جهود بذلت من أجل صياغة نماذج ، فإنه يتضح أن الهجرة فى مصر تستجيب للعوامل التالية قد تكون فى هذا الترتيب من حيث الأهمية

(١) فوارق الأجور : إن الفوارق بين الأجور فى مصر وبين تلك التى فى الدول العربية الأخرى تشكل السبب الأساسى الأول للهجرة . ولكن على الرغم من ضرورية هذا السبب إلا أنه غير كاف ولا بد من الأخذ فى الاعتبار بأسباب أخرى .

(٢) فرص العمل المتاحة . إن وجود وكذا العلم بفرص العمل هذه هو السبب الثانى الذى يدفع الى الهجرة . فإن الأمل فى وجود عمل وتوفر هذا العمل هما عاملان أساسيان للدفع الى الهجرة . فبينما نجد حالات من التنقل من أجل **البحث عن عمل** : فإن هناك أيضا التوقع فى أن فرص العمل هذه متاحه .

(٣) إجراءات التعاقد تصل حركة الهجرة الى ذروتها عندما توجد إجراءات تعمل على تشغيل الذين يرغبون فى الهجرة . فإن وجود ميكانزمات و/ أو وكالات تعمل على التشغيل وعلى التنظيم يعد عاملا مشجعا للهجرة لوفرة الأيدى العاملة . وقد يكون هذا أيضا الدافع الذى يرجح التأثيرات الكامنة فى العوامل الأخرى .

(٤) **مدى تحمل ثمن الهجرة** : إن الاتجاه إلى الهجرة يجب أن يكون أقوى من حد معين من التضحية التى تؤدى . فإن الرغبة فى تحمل التضحيات المرتبطة بفرص التنقل يجب أن تكون متوفرة . فهناك حد معين من المتاعب أو الثمن يجب أن يتقبلة المهاجر على إعتباره انه أقل من المكاسب التى سيجنيها نتيجة لفوارق الأجور و/ أو لوفرة فرص العمل المتاحه .

وإن هذا العامل الأخير - مدى تحمل ثمن الهجرة - ليس مطلقا . فهناك دلائل تشير الى أنه تحت ظروف معينة وعلى الرغم من الفوارق فى الأجور وفرص العمل المتاحه ووجود اجراءات للتشغيل ، فإن بعض الأفراد فى مواجهة كل هذه الفرص المغرية قد يفضلون عدم الهجرة . على سبيل المثال ، إن ظاهرة رفض تزكية الموارد قد إنتشرت فى صفوف المعلمين المصريين . ويمكن تفسير هذه الظاهرة أن لدى هؤلاء الفرص فى الحصول على موارد إضافية من خلال الدروس الخصوصية . وعلى الرغم من أن هذه المكاسب الاضافية لا تمحى الفوارق بين الأجور إلا أنها مع ذلك تحد منها بدرجة كافية تجعل من الهجرة عملية لا تساوى ثمنها . هنا ، يمكن القول ، بأن رفض الهجرة نابع عن الرغبة فى تلبية المطالب وليس عن التطلع الى زيادة فى الدخل الى أقصى حد .

٣٠٤ تطور سياسة الهجرة فى مصر[٨] -

إن سياسة الهجرة فى مصر منذ ١٩٥٢ قد سمت بطريقة مجزأة وإنتفاعية وعشوائية . وقد تراوحت هذه السياسة من منع الهجرة ثم إلى تنظيمها وآخيرا إلى تشجيعها . وقد بقى رأيان توكيديان ممثلان فى هذه السياسة : الأول يدعو إلى الهجرة لحل مشكلة التزايد السكانى والعمالة الزائدة . والثانى يبرز النتائج السلبية للهجرة مثل : تقويض قوة الدولة وحرمانها من أفضل عناصرها الانتاجية . كذلك تطورت سياسات الهجرة داخل إطار أوسع « لأستراتيجية التنمية » وللتوجيه الأيديولوجى للمجتمع . ومع التحول من إقتصاد إشتراكى مخطط إلى سياسة السوق الحرة ، جرت تغيرات مماثلة فى سياسات الهجرة .

- ويمكن تبين ثلاث مراحل فى حركة تطور هذه السياسات . المرحلة الأولى تمتد من منتصف الخمسينات حتى عام ١٩٦٧ وكانت تتميز بطبيعتها المانعة للهجرة . وقبل ١٩٦٠ ، لا نجد سوى إشارة طفيفة للهجرة على لسان المسئولين أو رجال الاعلام المصريين . . وكان المهاجرون أساسا من أصل أجنبى ، وكان المثل الأكبر الذى يذكر هنا هو رحيل العديد من الأجانب الذين كانوا

---

٨ - ان الجز التالى هو فقرة مقتطفة ومنقحة من على الدين هلال دسوقى
« Development of Egyptp's Migration Policy (1952-1978), » Cairo University / M.I.T. Technology Adaptation Program, December 1978, pp4- 28.

قد عاشوا مدة طويلة فى العاصمة وفى الأسكندرية وكذا العديد من اليهود المصريين بعد ١٩٥٦ . وفى مطلع الستينات ، بدأت الحكومة تشجع فكرة الهجرة . وكانت معظم الكتابات حول هذا الموضوع تحبذ هذه الفكرة . وفى ١٩٦٤ ، أنشئت لجنة وزارية للعمالة . وفى ١٩٦٧ اصدرت اللجنة المذكورة توصيات من أجل سياسات للهجرة إتسمت بالليبرالية . ومع كل هذا ، كانت هناك قيود تعرقل وتحد من حركة الهجرة . فقد تولت الحكومة تحديد عدد من المهن ومن المجموعات « الانتاجية » لم يكن يسمح لها بالهجرة . وبالاضافة إلى هذا ، كانت هناك مجموعة من القوانين تتعلق بالسجل المدنى . هكذا مع الهالة الثورية التى سادت فى أوائل الستينات والتركيز على التنمية الاشتراكية والاعتماد على الذات ، فإنه لم يترك سوى مجال ضيق لمشاكل الهجرة .

أما المرحلة الثانية لسياسة الهجرة وهى تمتد من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ فإنها قد إتسمت بالتناقض والتردد . فقد ظهرت بوادر تشير الى تشجيع الهجرة بما فى ذلك إنشاء قسم للهجرة فى وزارة الشئون الخارجية (١٩٦٩) وإقامة لجنه من أجل تشجيع الهجرة (١٩٦٩) تشرف عليها وزارة العمل . وقد نوقش الموضوع بإستفاضة من قبل وسائل الاعلام فيما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ . ولكن مع ذلك ظلت السياسات المتبعة تضع العراقيل أمام الهجرة . وكانت الدعوة لفرض قيود على الهجرة تأتى أساسا من قبل الوزارات المعنيه بالتنمية وبالخدمات الصحية .

ثم فى ١٩٦٩ وصل عدد طالبى الهجرة إلى رقم قياسى وهو ٢٨,٠٠٠ مقابل ١٥,٠٠٠ بالنسبه للسنوات الست السابقه . وقد أثار هذا « الاندفاع » إلى الهجرة قلق بعض الجهات مما أدى إلى مناقشة جديدة لسياسة الهجرة فى مصر ، أسفرت عن إيقاف التصريح بالهجرة لحين إجراء دراسة جديد للوضع . ثم فى ١٩٧٠ ، قررت الحكومة تنظيم الهجرة . وصيغت القوانين من أجل تشجيع الهجرة بإستثنا بعض المجالات الحيوية كما حددت لها أعداد معينة . وكان ضمن الذين شملتهم هذه التحديدات العاملون فى المهن الطبية والهندسية والعمارة . والأحصاء وكذا المعلمون فى المدارس الثانوية لمواد الألسن والجغرافيا والتاريخ . أما بالنسبه لطالبى الهجرة من المصريين الحاصلين على شهادات جامعية فإن اللجنة الوزارية للقوى العاملة قد كلفت بدراسة الطلبات المقدمة .

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت فى السبعينات . فبعد وفاة الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ والخلاف الذى قام بين السادات وعلى صبرى فى مايو ١٩٧١ ، شهدت مصر مجموعة جديدة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية تضمنت تأكيدا أكبر على سياسة حره للهجرة . فإن دستور ١٩٧١ قد نص على حق الهجرة للمواطن سواء كانت هذه دائمه أو مؤقتة . وخلال هذا العام صدر قانون يمنح المهاجر الحق فى أن يستعيد وظيفته الحكومة السابقة خلال السنه الأولى بعد تقديم إستقالته . وفى العام التالى قرر مجلس الوزراء إدخال تسهيلات فى اللوائح المعمول بها وكذا تبسيط فى بعض الاجراءات المتبعة .

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، اعلن الحكم سياسة « الانفتاح » بالنسبه للأستثمار الأجنبى فى مصر وبالنسبة للهجرة المصرية إلى الخارج . فى ١٩٧٤ أبدلت تأشيرات الخروج التى كان يصعب جدا الحصول عليها بتصريحات للسفر كانت تمنح بسهولة . كذلك لم يعد إصدار جواز السفر متمركزا فى مكتب واحد يخضع لأشراف وزارة الداخلية بل أصبح من الممكن الحصول عليه من مراكز الشرطة المحلية وفى مده لا تتعدى الـ ٢٤ ساعة . ثم فى ١٩٧٥ صدر قانون شامل يمنح المواطن الحق فى الاحتفاظ بجنسية مزدوجة . أما فيما يتعلق بالتجنيد ، فقد ادخلت تسهيلات فى القوانين المتعلقة بالخريجين الجدد من كليات الهندسة والطب وأخرى وهى تسهيلات تتعلق بمدة الخدمة المطلوبه . (الملاحظ أنه خلال فترة التجنيد لا يحق للموظف أن يستقيل أو أن يهاجر الى الخارج) .

وفى ١٩٧٥ ، صدق البرلمان على معاهدة تنظم تنقل العمالة بين الدول العربية وهى معاهدة تم التصديق عليها من قبل الدول الأعضا فى الجامعة العربية فى محاولة لتشجيع حركة الأيدى العاملة بين الدول العربية .

وفى ١٩٧٦ ، صدر مرسوم رئاسى نص على تأسيس مجلس أعلى للقوى العاملة وللتدريب يرأسه رئيس الوزرا . ويحدد المرسوم ثلاثة أهداف لسياسة القوى العاملة المصرية : أولا تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، **ثانيا** : تلبية إحتياجات الدول العربية والدول الصديقة **ثالثا** : محاربة البطالة على كافة اشكالها سوا البطالة المعلنه أم البطالة المقنعة وبهذا اصبحت عملية تصدير العمالة المصرية هدفا رسميا لسياسة الدولة .

وقد عقدت مصر عدد من الاتفاقيات مع الدول المستورده لعمالتها : مع ليبيا (١٩٧١) وبلغاريا (١٩٧٢) وقطر (١٩٧٤) . كما أجرت مفاوضات مماثلة مع اليونان حيث يوجد ما يقرب من ٢٥.٠٠٠ عامل مصرى . ولكن الاختلاف حول موضوع التأميمات لم يسمح بالتوصل إلى إتفاق فى هذا الشأن . فإن هذه الاتفاقيات التى تبرم مع الدول المستوردة للعمالة المصرية كانت تشمل مسائل مثل تسهيلات للدخول والتأمينات الاجتماعية وتسوية النزاعات القانونية

وبالاضافة إلى ذلك ، قامت مصر بفتح مكاتب للعمل ملحقه بسفاراتها فى العراق واليونان وليبيا وقطر . وفى المملكة العربية السعودية نجد مكتبين فى جده والرياض . وتقوم هذه المكاتب بدراسة سوق العمل وبرعاية العاملين المصريين فى هذه الدول . كذلك تعمل على إقامة إتصالات مع الحركات العمالية فى الدول المضيفة .

وحاليا شرعت الحكومة فى إجرا حصر لاحتياجات الدول العربية من الأيدى العاملة وفى محاولة لتلبية هذه الاحتياجات من الموارد البشرية المصرية . ومؤخرا جرى الحديث حول تنمية البرامج المهنية خصيصا لتلبية احتياجات الأسواق العربية وهو يؤكد هذا الاتجاه الجديد .

وقد تم إنشاء وكالات للوساطة من أجل تعبئة وتوجيه تدفقات المهاجرين المصريين . وهذه الوكالات لا يقتصر عملها على تسهيل الهجرة بل تقوم أيضا بدور الأعوان النشطين فى عملية التأثير على الأفراد لحثهم على الهجرة . وبالرغم من أن هذه الوكالات معظمها من الخاصة إلا انه قد بدأ أخيرا أن هناك مشاركة مباشرة من قبل الحكومة المصرية .

٥ - الاطار الاقليمى :

٥ - ١ إستدلالات حول الهجرة المصرية :

إن الطلب على العمالة المصرية تحدده استراتيجيات الاستثمار التى تضعها الدول المجاورة . فإن الطلب قد يتأثر بمدى التعاقدات التى تتم مع العاملين غير العرب ليعملوا داخل الاقتصاديات العربية . فهناك بعض الأنشطة الاقتصادية حيث يمكن أن يحلوا الاسيويون فيها محل العمال العرب بسهولة وبالأخص المصريين . ولكن هناك أيضا مجالات أخرى مثل التعليم أو التدريس اللغة العربية لا بد أن يقوموا بها المصريون وحدهم . فى مثل هذه الحالات فإن المنافسه ليست هى التى تحدد بقا المصريين بقدر ما هو الطلب الشامل الذى يفرضه الاستثمار والتخطيط فى الدول المستوردة للأيدى العاملة .

ويمكنا أن نتوقع فى المستقبل القريب وجود إتجاهين فريدين فى الهجرة المصرية . الأول هو زيادة حجم العائدين الى الوطن اى أن العمال المصريين قد يفضلون العودة إلى مصر بدلا من التقدم بمد فترة إقامتهم فى الدول الأخرى . اما الثانى فهو زيادة التنوع فى تركيبة العمالة التى ترغب فى الهجرة . وأن الاتجاه الأول يعكس ظاهرة التعادل فى الدخول وبصفه خاصة إرتفاع الدخل فى مصر نتيجة لازدياد فرص العمل كما رأينا ذلك بالنسبة للمعلمين . اما الاتجاة الثانى فهو يعكس إزدياد الرغبة فى صفوف القطاعات الأقل حركة للقوى العاملة فى تقبل مخاطر البحث عن فرصى العمل فى الدول الأخرى . وان ما يحكيه العائدون عن تجربة الهجرة كفيل بحث هؤلاءالدين كانوا قبل ذلك يرفضون فكرة الهجرة .

وعلى أى حال فإنه ما زال سابق لأوانه التكهن عما إذا كان هذان الاتجاهان سيتعادلان أم عن النتيجة النهائية التى سيؤديان إليها . ولكنه من المؤكد أن النشاط الاقتصادى فى الدول المضيفة سيكون هنا العامل الأساسى للهجرة المصرية . وقد يرى بعض المراقبين أن القوى العاملة المصرية قادرة على « تصدير » عدد أكبر من العمالة وأن المشكلة الحقيقية التى تواجه الحكومة تتعلق بتنشيط التعاقد . ولكن التحقيقات التى أجريناها تشير إلى ضرورة القيام بإجراء تعديلات هامة للاتجاه الحالى فى مصر وذلك قبل أن نستطيع القول أن بنية القوى العاملة فى مصر ستؤدى الى تنشيط الهجرة .

وبالنسبة لحركة تنقل المصريين فإن الاتجاهات المستقبلية سوف يكون لها أثر على البنية الشاملة للتشغيل فى مجموع انحاء الدولة . وكان اثار الهجرة فى الماضى زيادة مهارات المهاجرين وكذا زيادة انتاجيتهم كأفراد عاملين . وربما يمكن القول أن الأثر على المدى الطويل لتجربة الهجرة هو رفع قدرة الانتاج للفرد العامل .

٥ - ٢ الاستدلالات بالنسبة للدول المضيفة :

إن محاولة التكهن بما سيكون عليه الطلب فى الدول المضيفة - ليبيا ودول الخليج - تستوجب الحصول على تقديرات وتنبؤات عن النشاط الاقتصادى لهذه الدول . ومثل هذه المحاولة تقع خارج نطاق هذا البحث . ولكن مع ذلك هناك بعض الأعمال يقوم بها المصريون على نحو من الاجاده يجعل أمر إستبدالهم ممكنا فقط بتكاليف باهظة للغاية بل قد لا يمكن إستبدالهم . ومثال ذلك مجال التعليم وكذا معظم الوظائف الكتابية التى تستلزم الكتابة باللغة العربية . وقد يستطيع مواطنون عرب آخرون أن يحلوا محل المصريين إلا أن المصرى يمتاز عنهم بالتجربة وحسن القيام بالمسئولية وبالأداءالثابت نسبيا . إن التقاليد التى تراكمت خلال مدة خمسين عاما يصعب التخلى عنها كما أن الدور الذى قام به المصريون داخل النظم التعليمية فى الدول العربية الأخرى لا يمكن أن يتغير فى يوم وليلة .

ثم أن تركيبة الطلب على العمالة فى الدول العربية الأخرى قد طرأ عليها تغيير بالفعل كما أنه من المتوقع أن تحدث فيها تغيرات أكبر . فإن الحركة سوف تتحول من أفراد العمال الى موظفين تابعين لشركات أبرمت عقودا فى الدول المستوردة للعمالة . وبالفعل هناك شركات أخرى تابعة للعالم الثالث شرعت فى منح خدماتها فى قطاعات متنوعة من إقتصاديات منطقة الخليج . على سبيل المثال ، فإن المقاولين الهنود والباكستانيين واليونانيين قد نشطوا فى هذا المجال فى الخليج وكذلك المستشارين فى فن الادارة والشركات الهندسية . وإن دخول الشركات المصرية فى مثل هذه الأسواق قد يتوسع مع تاكد

السياسة الليبرالية التى شرعت فيها مصر . وفى هذه الحالة ، فإن المهارات الخاصة بالمقاولة التى تنمو وتزدهر داخل مصر قد يمكنها أن تكتسح دول عربية أخرى ، فإن لشركة المقاولين المصرية التى أسسها عثمان أحمد عثمان نشاطا خارجيا بلغ رقما قياسا لم يضاهى . وهناك عدد قليل من الشركات الأخرى شرع فى نفس الخط الذى اتبعه عثمان أحمد عثمان مما يؤكد أن النموذج الموجود فى مصر والامكانيات المتاحة فى حالة توسع . وإن هذا الاتجاه الذى سيستمر دون شك يمثل الهجرة الجديدة التى ستسود فى الثمانينات . وعلى الحكومة المصرية ان تعمل على إفساح الطريق أمام هذا الاتجاه والمساعدة على التوسع فيه ذلك لأنه سيمنح فرص عمل جديدة للأيدى العاملة المصرية . .

٥ـ ٣ الاستدلالات بالنسبة للتكامل الاقليمى (٩)

يزداد الاعتماد المتبادل داخل اسواق العمل العربية كما تكثف الارتباطات بين السياسات الموضوعة وبين الدول . وأن المعيار للتغيير فى الدول العربية سوف يستوجب مزيدا من التخطيط الاقتصادى على الصعيد الوطنى وكذا معرفة اوثق بالمؤثرات غير القومية . فان التخطيط الاقتصادى فى دولة ما يستوجب حتما الاخذ فى الاعتبار بموادر الدول الاخرى . على سبيل المثال ، ان تحقيق استثمارات فى العربية السعودية او فى دول الخليج الاخرى مرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة البشرية المتاحة فى المنطقة باكمالها . وعلى نفس المنوال ، فان الاستثمارات فى الدول المصدرة للايدى العاملة مثل مصر والاردن ستتأثر من الطلب على العمالة فى العربية السعودية . وتكون النتيجة ارتباط متبادل وثيق بين مختلف القوات العاملة من حيث البنيات الديموجرافية التى سيزداد تشابكها .

ويمكن اعتبار الشرق الاوسط فى حد ذاته على انه « معمل » حيث يؤدى « خلط » الاقتصاديات والبنيات الديموجرافية والثروات وغيرهما من المميزات الاجتماعية والاقتصادية الى نسيج غنى حيث يمكن فحص الاراء التقليدية المتعلقة بالهجرة والنظريات الخاصة بالهجرة . وعلى نحو فريد فان التغيير الاقتصادى السريع يطرح تحديات جدية لعملية صياغة نظرية للهجرة شاملة بالنسبة للدول التى تمر بمرحلة عسيرة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٦ ـ مصداقية نظريات الهجرة . .

٦ـ١ مسيرة الهجرة فى الدول النامية . . (١٠)

يميز عادة فى الهجرة فى الدول النامية خمسة انماط من الحركات : الهجرة من الريف الى المدينة ، الهجرة الموسمية ، عمالة تفتقر الى المهارات تبحث عن فرص للعمل ، ظاهرة « هجرة العقول » ووجود لاجئين . ولكن الهجرة الحالية فى الشرق الاوسط لا تنطبق على اى من هذه الانماط .

فان معظم الدول النامية تتعرض حاليا الى حركات سريعة فى اتجاه المدن وهو امر قد ساهم فى وجود مشاكل التمدين وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وان العمل الموسمى داخل الحدود الوطنية قد اولد نماذج للتشغيل فى عدة مناطق . فان هجرة عمال غير مهرة أو نصف مهرة مثل المهاجرين المكسيكيين الى الولايات المتحدة او الاتراك واليوغسلافيين فى المانيا وفى النمسا او الجزائريين فى فرنسا يعتبر غالبا النموذج السائد لتحرك العمالة من الدول الفقيرة . وان ظاهرة « هجرة العقول » التى توصف عادة بانها عملية جذب العمالة ذات المهارات الى المجتمعات المتقدمة قد اولدت الاعتقاد بان الهجرة المتعلقة بالعمالة المهرة تشكل دائما « نزيفا » . وفى نهاية الامر ، فان اللاجئين السياسيين مثل هؤلاء الذين ظهروا نتيجة للصراعات الكبرى التى جرت فى جنوب القارة الهندية وشرقى اوروبا وفلسطين وغيرهما من أنحاء العالم ليشكلون مع الاسف السمه الديموجرافية الاساسية للعديد من المناطق فى العالم .

وأن الميزة المشتركة لهذه النماذج ـ ربما باستثناء الاجئين ـ هى انها لا تؤثر فقط فى قطاعات معينة من المجتمع والاقتصاد او السياسة بل هى ذات مدى واحد لان ما يبررها اساسا هو الدوافع الاقتصادية او السياسية ونادرا ما تصبح ذات أهمية مركزية بالنسبة للمنجزات السياسية او الانشطة الاقتصادية سواء بالنسبة للجماعات المصدرة او تلك التى تستضيف الايدى العاملة . والخلاصة ، ان الدول النامية ما زالت تنتظر الى الهجرة الدولية على انها هامشية بالنسبة للمشكلات الاساسية التى تنتج عن التغيير السياسى وعن التنمية الوطنية .

ان الهجرة فى الشرق الاوسط تختلف على نحو ظاهر من هذه النماذج التقليدية : أنها تشكل السمة الرئيسية للسياسة والاقتصاد سواء وذلك بالنسبة للذى يعطى

---

٩ ـ تم اعداد هذا الجزء من نازلى شكرى « The Arab World in the 1980 s» 1982.

١٠ ـ تم اعداد هذا الجزء من Migration Perocesses Among Developing Countries, 1978.

وبالنسبة للذى يتلقى كما انها تمثل هجرة الايدى العاملة بين الدول النامية نفسها . وان مدى هذه الهجرة وتركيبتها والفروق فى الاجور وفرص العمل المتاحة والمدخرات والتحويلات التى يؤديها العمال المهاجرين والسياسات الحكوميةمن أجل تنظيم حركة القوى البشرية عبر الحدود الاقليمية واخيرا التوقعات الرسمية الخاصة بدور الهجرة فى برامج التنمية كل هذا يجعل هذه الظاهرة متعمقة للغاية فى اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط .

وان حركات السكان فى منطقة الشرق الأوسط قد تضفى ضوءا جديدا على المفاهيم السائدة ليس فقط الخاصة بالهجرة الدولية بل ايضا على نظريات الهجرة . ان هذه التحركات تظهر مدى الاعتماد الكامل للأنظمة الاقتصادية والسياسية على طبيعة التدفقات من العمالة عبر الحدود الوطنية .

٦ـ٢ اسهامات فى نظرية الهجرة(١١)

ترجع اصول نظريات الهجرة الى ثقل النماذج التى وضعها الجغرافيون بالاضافة الى الاهتمامات الخاصة بالظروف التى تؤدى بالفرد الى اختيار الهجرة . وبالنسبة لمعظم النظريات الخاصة بالهجرة فان هذه تركز على النماذج الخاصة بالتحركات الداخلية . ان الاهتمام بالهجرة عبر القومية نابعة اساسا عن التعلق ازاء ظاهرة هجرة العقول او ازاء هجرة العمال الغير مهرة نسبيا قادمين من دول اقل نمو ومتجهين الى مجتمعات صناعية ، وليس من الظاهرة نفسها التى تتعلق بالهجرة فيما بين دول نامية . والنتيجة فان النظريات التقليدية تفتقد هنا القوة التفسيرية اللازمة فى اطار منطقة الشرق الأوسط .

وبصفة عامة ، تركز نظريات الهجرة اما على الفرد (بمعنى العوامل التى ادت الى قرار الهجرة) او على الظروف الاقتصادية العامة (مثل مستويات الأجور وفرص العمل المتاحة وغيرها) ومن النادر ان تحاول هذه النظريات ادماج مستويات التحليل داخل نفس الاطار النظرى او ان تضع الوسائل التى يمكن لمستوى ما ان يخبر الاخر . ان نظريات الهجرة هذه تميل الى تجاهل دور الحكومات او وجود لوآئح كفيلة بأن تجعل من الاختيارات الشخصية او من عوامل السوق عناصر ذات فعالية .

ان النظريات القائمة على الأفراد ذات طابع مايكرو ـ تحليلى بحث نرى الهجرة على انها الرد على توزيع غير متكافىء لظروف ذات قيمة مثل فرص العمل واجور افضل وهيبة المركز الوظيفى . فان الفرد يسعى الى « سد الفارق » بين وضعه الحالى وبين اوضاع المجتمع الذى سيتوجه اليه . هذه النظريات تتضمن حسابات عقلانية يقوم الفرد بواسطتها بتحديد التكاليف والمكاسب ثم يقرر ان يحسن وضعه

اما نماذج الهجرة المتعلقة بالاقتصاد الشامل فانها تركز على الظروف الماكرو ـ تحليلية التى تمثل فرص عمل افضل (كما يراها الفرد) . وتتعلق هذه الظروف بالتشغيل والأجور وظروف العمل الخ .. كما انها تنعكس على مؤشرات الاقتصاد فى مجموعه . وتعتبر الهجرة تكثيف ماكرو ـ اقتصادى لظروف العمل حيث عرض الدولة المصدرة يتوافق مع الطلب النابع فى الدولة المستوردة . هذا التكيف يحدث دون اعتبار ودون ان يعرقل ذلك التدخلات الحكومية حقا فى مثل هذه النماذج للهجرة فان الحكومة او الدولة غير معترف بها كعامل متغير ذو اهمية ما .

وهناك اضافة حديثة الى هذه المجموعة من النظريات عن الهجرة وهى تلك التى تركز على البيئة الدولية وعلى التحركات الجديدة عبر الحدود الوطنية كجزء من شبكة من الصراعات بين المركز والطرف . تركز الاهتمامات على النتائج الاستغلالية التى تؤدى اليها هذه التحركات حيث تقوم الدول التى تقع على الطرف على (خدمة) الاحتياجات الاقتصادية للدول التى تقع فى الوسط . ان الهجرة هى ببساطة مظهر أخر للفوارق بين الدول من حيث الانتاجية الاقتصادية والنفوذ الناتج عن ذلك . هذا النوع من الاهتمام قد نما كنتيجة للتزايد الظاهر فى نسبة التحرك للعمالة من الدول النامية الى اقتصاديات المجتمعات الصناعية (بهدف تلبية الطلب وممارسة الخيار الفردى) . هذا الامتداد الثالث لنظريات الهجرة يتضمن عوامل سياسية كنتيجة لحركة محددة اقتصاديا . ويدعى ان سبب الهجرة هى الفوارق الدولية بين الانتاجية والقوى وبالتالى لا يلتفت الى دور الوسطاء فى العملية الذى تقوم به الحكومات الوطنية .

هذه المجموعات الثلاث من النظريات لا تستثنى احداها الأخرى بالطبع بل انها ببساطة تحمل مظاهر مختلفة لظاهرة واحدة . ان حركات الهجرة فى الشرق الاوسط تتوافق مع بعض الافتراضات (او

---

١١ ـ راجع نازلى شكرى فى

Candece Roper Migration in the Middle East 1982

الجزء الاول لمصادر اكثر تفصيلا ـ ان مساعدة كانديس روبر المرشحة لدرجة الدكتوراه فى قسم العلوم السياسية M.I.T. فى البحث . يجب ذكرها بامتنان . وبالاخص فيما يتعلق بتجميعها للعناصر الحيوية فى نظريات الهجرة

الاستدلالات) المبنية على اثنين او ثلاثة على الأقل* من انماط من النظريات كما انها تشد الانتباه الى بعض العواقب التى ادى اليها النمط الثالث من نظرية الهجرة .

٦ـ٣ نظرية الهجرة والواقع فى الشرق الاوسط . ـ

نجد فى الشرق الاوسط ، ان الافراد هم الذين يهاجرون وفى نفس الوقت فان أهمية هذه الهجرة بالنسبة للاقتصاد الخاص بالجماعات المصدرة والأخرى المضيفة تجعل من الامة ـ الدولة أهم مستوى جدير بالتحليل . فان الظروف الماكرو ـ اقتصادية فى طرفى تجربة الهجرة هى التى تشكل وتحدد العملية ولكن الحكومات مع ذلك هى الاداة المباشرة التى تعمل على تنظيم الظاهرة وتشعباتها . فان التطورات الاقليمية فى مجموعها لها أهميتها فى جعل الهجرة أحد العناصر داخل مجموعة معقدة للغاية من المبادلات(التجارة والتكنولوجيا وتدفق رؤوس الاموال وترابط ثقافى والميول السياسية) بين الدول التى لديها صفات وطنية متباينة(فيما يتعلق بالميزات الاقتصادية وبالقدرة السياسية والعسكرية) . ان هجرة العمالة التى تتم بين دول المنطقة يمكن ان تفهم فقط على اساس الفوارق فى الظروف الاقتصادية بين هذه الدول . فان جوهر هذه الهجرة يتمثل فى ان متطلبات الاقتصاد السياسى الجديد فى المنطقة يتوافق مع التفضيلات الفردية ويدعم النماذج التقليدية للهجرة

فيما يتعلق بالطلب ، على الصعيد الماكرو ـ اقتصادى فان الدول الغنية بالبترول تأتى بغرض الاستثمار وبالطلب من الايدى العاملة . اما على الصعيد الفردى ، فان هذا الطلب يولد امكانيات اقتصادية هى العوامل« الجاذبة» لفرص العمل .

اما من حيث العرض ، وعلى المستوى الوطنى فان المانحين للايدى العاملة يستجيبون لظروف جديدة . اما على المستوى الفردى ، فان قرار الرحيل هو الرد العقلانى لظروف اقتصادية . وان نجاح عملية إقامة هذه العلاقات بين العرض والطلب قد اوجدت مجموعة من التكاليف والمكاسب بالنسبة للدول المصدرة والدول المضيفة ايضا وهذه تساهم فى التغيرات التى تطرأ على نموذج الهجرة . فبعد ١٩٧٥ ادت الزيادة فى أهمية دور العمالة الاسيوية الى القاء اضواء على التفاعل الدائم التطور بين العوامل الاقتصادية(الطلب والعرض) وبين العوامل السياسية داخل عملية الهجرة . ومع زيادة الطلب على العمال المهاجرين فان الحكومات فى الدول الغنية بالنفط قد اتجهت الى جنوبى وشرقى أسيا لسد احتياجاتها .

هذا التحول موارد غير ـ عربية يمكن تفسيره جزئيا بالاهتمام السياسى لدى الدول المستوردة للعمالة للحفاظ على هويتها الوطنية . فان العمالة الاسيوية لا يمكن ان تمتص داخل مجتمع الدولة المضيفة بنفس السهولة التى لدى العمالة العربية ، وان طبيعة« مخيمات العمل» للقوى العاملة الاسيوية النازحة الى هذه الدول والتى تم ارسالها وفقا لعقود ابرمتها شركات وطنية تضمن هجرة منعزلة جسديا ومؤقتة

وان نظريات الهجرة ليست لديها المرونة الكافية لكى تستوعب العوامل الاقتصادية والسياسية التى تجعل العرض(للمصريين) يلبى الطلب(من الدول العربية المستوردة) ويولد بذلك ظروف جديدة بين الطرفين كفيلة بان تؤدى الى طلب لموارد جديدة للامداد بالايدى العاملة أو الى اعداد أكبر من العمالة . فهناك اثر بديل له مبررات سياسية يمكن ان يطرأ(وقد يكون قد بدأ بالفعل) وهو يجعل من العمالة الاجنبية ، اى الايدى العاملة القادمة من خارج المنطقة ، المنافس الاكبر للعمالة العربية وان نظريات الهجرة على المستويات الثلاثة(الفردى والاقتصادى الشامل والدولى) تركز على مرحلة واحدة من عملية الهجرة وبصفة عامة على الظروف الاولى وليس على النتائج والعواقب وتكون النتيجة ، انه لا يوجد اى تركيبات حول التأثيرات الرجعية والوسائل التى بها تتكيف الجماعات المهاجرة والجماعات المضيفة بالظروف الجديدة ان التكيف يأتى من حيث التكيف على المستوى الاقتصادى الشامل وكذا من حيث التغيرات التى تطرأ على سمات العمالة فيما يتعلق بالعرض وبالطلب ايضا

٦ـ٤ نظرية الهجرة والجوانب السياسية : ـ

ان العملية الهامة التى هى تتمثل فى ارسال جماعات وفى استقبال جماعات ليست فقط التكاليف والمكاسب المتعلقة بالهجرة بل هى ايضا الاختيارات المتاحة من الجانبين من حيث المكاسب والخسارة وتقديرها(١٢)

فان على الدول المصدرة للعمالة مثل مصر ان تحدد المزايا الماكرو اقتصادية للهجرة من هذه الحد من البطالة المحلية وتحويلات العمال ومقارنتها بالتكاليف الماكرو اقتصادية الناتجة عن تدفقات الايدى العاملة . وتشمل هذه التكاليف النقص فى الايدى العاملة فى بعض القطاعات وفقدان عمالة ذات المهارات تكلف تدريبها الكثير وايضا الاحتمال فى ان تنخفض الانتاجية الوطنية نتيجة لذلك . وان المكاسب السياسية التى تحصل عليها

---

١٢ ـ لتحليل مماثل عن عمليات الهجرة فى اطار حركة المعلمين فى الشرق الاوسط . راجع
Peter Brecke, « Migration and Interdependent Development, »
رسالة دكتوراه. قسم العلوم السياسية (من المنتظر انتهاؤها فى ديسمبر ١٩٨٢)

مصر من هذه العملية تشمل ايضا تزايد نفوذها الثقافى فى المنطقة بالاضافة الى سياسة خارجية جديدة كاداة مساوية مع الدول التى تستورد العمالة المصرية . ومثلما يحدث ذلك ومقابل المزايا الاقتصادية فان هذه المكاسب السياسية تدفع مصر ثمنها من حيث الحد من الاشراف الحكومى على ظاهرة وطنية حرجة(للديموجرافية) وربما ايضا تزايد الشك ازاء النوايا السياسية المصرية فى المنطقة من قبل الدول المستوردة للعمالة .

وان عملية الهجرة يمكن ان ينظر اليها على انها فى نفس الوقت مكسب وعبء وذلك بالنسبة للدول المستوردة للايدى العاملة والدول المصدرة سواء . فان الدول المستوردة تجنى مكاسب من هذه العملية التى تسهم فى تلبية احتياجاتها من الايدى العاملة ولكنها فى نفس الوقت تؤدى الى تكاليف سياسية لايمكن ان نتجاهلها .

فان الحكومات تقوم بدور مركزى بارز فى الهجرة فى الشرق الاوسط ، وبالذات لان العملية ذات طبيعة مزدوجه . فان الاعتماد المتبادل على الصعيد التاريخى فى المنظمة يزداد مع حركة تنقل الايدى العاملة كما ان الحكومات تدعم الروابط القوية التقليدية بين دول الشرق الاوسط . وبالتالى فان طبيعة العلاقات القائمة بينها يطرأ عليها التغيير . وان النظريات الخاصة بالهجره قد كانت جامده - اى غير حساسة - بطريقة غريبة ازاء التغيرات الفعلية التى حدثت بعد ان بدات عملية الهجرة .

وان الدور البارز الذى تقوم به الحكومات فى هجرة الشرق الاوسط لهو نتيجة لتفاعل قومى على مدى تاريخ طويل ولجهود ولتكامل سياسى فى المنطقة (يبرره الترابط الثقافى بين مختلف الدول العربية) ولاهمية اسواق العمل المترابطة فى المنطقة من اجل تنمية جميع الدول المعنية .

واخيرا ، ان نظريات الهجرة ليس لديها سوى التقليل يمكن ان تقوله حول عوده المهاجرين او حول الظروف التى تؤدى بالذين لديهم الفرصة فى الهجرة الى عدم اختيار هذا الطريق .

وان مصر لديها بعض الادلة حول حالات رفض فى هذا الشأن . ان هذه الظاهرة موجوده بالفعل وذلك بالرغم من وجود فوارق فى الاجور بين الدول المصدرة للعمالة والدول المستورة لها .

وبالتالى ، ربما كان حجم هذه الفوراق ليس هو جوهر المشكلة بقدر ما هو المعدل الذى تزداد بهذه الفوارق او تقل .

الهجرة وقضايا الوحدة العربية

دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب في المجتمعات البترولية

دكتور : على ليله
مدرس علم الاجتماع بكلية جامعة عين شمس
الخبير بوحدة البحوث الاجتماعية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

تحتاج مقولات الفكر العربي الوحدوى الى مراجعة أساسية وشاملة خلال هذه المرحلة . وذلك بتعريضها لنوع من النقد العلمي الصارم والدقيق . بهدف الكشف عن مدى الاتساق في البنية المنطقية لهذه المقولات ، وأيضا مدى الصدق الواقعي الذى تمتلكه . وليس من شك أن هذه المراجعة المقترحة تستوجبها عوامل عديدة لها مشروعيتها ووجاهتها(١) .

ومن هذه العوامل أننا نعتقد أنه بحكم الخبرة التاريخية المتراكمة فاننا أصبحنا نمتلك الثقة والقدرة على اجراء هذه المراجعة ، مستندين الى حالة النضج الفكرى التي يمتلكها العقل العربي بما يجعله قادرا على التناول العلمي . بقدر من الموضوعية والحيادية — لقضايا طالما آثارت الشعور العربي وألهبت عواطفه . وهو مايعني خلق واقع نتمناه من خلال حقائق علمية ترسم الطريق وليس الغياب في عالم الأمنيات والخيال بكراهية غريزيه لما ترصده حقائق العلم .

العامل الثاني ، أننا نعتقد ايضا أنه قد توافرت لنا مجموعة من الدراسات العلمية التي تناول مفهوم الوحدة تناولا مباشرا أو أيا من جوانب الواقع العربي بالنظر الى الوحدة كاطار مرجعي ، ومن ثم فعلينا أن ننتقل من مرحلة الافتراضات العلمية — التي تلت مرحلة الخطابة وأشعار الوحدة الحماسية — الى مرحلة الكشف عن معطيات الواقع والنقد وذلك بهدف الوصول الى أكثر الحقائق وضوحا ودقة .

العامل الثالث ، أن هناك تجارب وحدوية شهدها الواقع العربي ، ومن الضرورى أن نتناول هذه التجارب بالبحث المتأني ، والدراسة العلمية ذلك بهدف الكشف عن العوامل التي تشكل قواسم مشتركة في حالات النجاح أو الفشل . استنادا الى أنه اذا كان النقد مدخلا كاشفا للحقيقة ، فان تراكم الخبرة والعلم سوف يصبح مصدرا لصنع الحقيقة ذاتها .

---

(١) تعتبر الدراسة الحالية جزءا من دراسة بعنوان (هجرة المصريين الى البلاد العربية . مشاكلهم وإهتماماتهم . حيث اجريت الدراسة على عينة من المهاجرين العاملين في البلاد العربية وقد قام بهذه الدراسة الدكتور على ليلة بإشراف الاستاذ السيد يس مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والدراسة ضمن بحوث الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العامل الرابع ، أنه مـن الضرورى أن يتـوقف الفـكر الوحدوى عن التفكير فى الوحدة من خلال رؤية الصفوات بها ـ أيا كانت طبيعة هذه الصفوات ـ ولكن علينا أن ننـظر باعتبار الى الممارسات والخبرات الشعبية بها . علينـا أن ندرك أن الطريق الحقيقى لوحدة عربية تحدده خبـرات الشعوب وتجـاربها ، وليسـت الصـفوات وتـوجهاتها الأيديولوجية .

العامل الخامس ، أنه لابد من التفكير فى مسألة الوحدة العربية ، أو فى النظام العربى بالنظر الى أنـظمة وكيـانات أخرى . ماهو الموقف مـن النـظام الأقليمـى ، النـظام الاسلامى ، نظام العالم الثـالث ، والنـظام العـالمى ، الاستراتيجية العلمية الحقيقية التـى تحـاول الصـعود بالنظام العربى فى اطار النظام العالمى ، وهى التى تـرسم دائما أطر الأمان والنمو خلال مرحلة الصعود بغيـر ذلك ، سوف يكون هناك قتل للأجنة قبل ولادتها .

أولا نماذج التنظير الوحدوى : الأفكار الأساسية :

ذلك يقودنا الى ضرورة القراءة الواعية للأفكار النـظرية المتعلقة بقضية الوحدة العربية ، نحاول ذلك على مستويين : مستوى النقد المنطقى للبرهنة التى تشكل مضـمون هـذه القضايا ، ثم المصداقية الـواقعية بـالنظر الى معـطيات دراستنا الواقعية كإطار مرجعى فى هذا الصدد .

أول مايواجهنا فى هذا الصدد أنه يمكن تصنيف الأفكار النظرية المتعلقة بقضية الوحدة العربية الى ثـلاثة نمـاذج رئيسية

النموذج الأول . وهو النموذج التراثى و التاريخى

ويتميز هذا النموذج فى تصوره إسناد تأسيس الـوحدة العربية بالنظر الى التراث أو التاريخ . كالقول مثلا بالتاريخ العربى المشترك أو القول بـاللغة أو الـدين أو العـادات الواحدة . ويتوقف الجهد الفكرى فى هذا النموذج على جمع المعطيات المؤكدة على فاعلية هذه العوامل ، هذا الى جـانب التكرار المطرد دون ملل فى طرح البراهين التـى تـؤكد على وجود واستمرارية فاعلية هذه العوامل . ودون الاستغراق فى توضيح ملامح هذا النموذج فى التفكير ـ حيث هنـاك الكتابات العديدة والعميقة التى تؤكده ـ فاننا نوجه اليـه مجموعة الانتقادات الأساسية التالية :

١ـ أن العوامل التى يراها هذا النموذج أساسا منطقيا وواقعيا لقيام الوحدة العربية هى عوامل ذات طبيعة تاريخية وهى وإن أثبتت فاعليتها فى مراحل معينة من التاريخ الماضى فإنها مهددة أن تفقد هذه الفـاعلية فى مـراحل تـاريخية وتالية . غير أن القول بدوام فاعلية عوامل محـددة عبـر مراحل تاريخية غير محددة قول فيه نوع من الاطلاق الميتا فيزيقى المنفصل عن الواقع الذى تحكمه مقـولة النسـبية العلمية . إذ نفترض هذه النسـبية أن تـاريخ أيـا مـن المجتمعات الانسانية يحتوى على أشكال أو مراحل بنـائية عديدة ، يوجه التفاعل فى إطارها عوامل بعينها قـد تـكون ذات فاعلية فى مرحلة بنائية وتاريخية معينة ، فى حين تفتقـد هذه الفاعلية فى مراحل تاريخية تالية(٢).

٢ـ أننا إذا نظرنا الى أى من هذه العوامل كل على حدة فإننا سوف نجـد أنـه لايشـكل خصـوصية تقتصر على المجتمعات العربية فقط . فالدين الاسلامى الذى يشـكل أساسا للثقافة والتراث فى مختلف البلاد العربية ، تشـترك مع البلاد العـربية فى مجتمعـات أخـرى كايـران ، أو الباكستان ، وأنـدونسيا ، وبنجـلاديش وأفغـانستان والفلبين ، ومجتمعات أخرى كثيرة . ومن ثم فعدم تـطابق الخريطة الاسلامية والخريطة العربية لايجعل منه عـاملا أساسيا لتأسيس الوحدة العربية .

كذلك القول باللغة العربية الواحدة قد تتحدثها أقليـات غير عربية تعيش فى قلب الخريطة العربية هذا الى جانب أن عامل اللغة كعامل يصنع الوحدات الحضارية قد وجهت اليه انتقادات عديدة هذا الى جانب صلاحية فاعليته بمـراحل تاريخية بعينها .

القول بالتاريخ المشترك هو الآخر يحتاج الى منـاقشة . حقيقة أن هذه المجتمعات خضعت لمايمكن أن يسمى بحكم الخلافة الاسلامية غير انها قبل ذلك وبعد ذلك واجهت ظروفا تاريخية متباينة . هذا الى جانب أنه اذا قيل أنه عالم خضع للاستعمار، فانه يمكن أن نؤكد أن العالم الثـالث بـكامله تقريبا خضع هو الآخر للاستعمار . هذا الى جانب أن النمط الاستعمارى خلق تشوهات متباينة فى مختلف المجتمعـات العربية ، فالآثار التى نجمت عن الاستعمار الفرنسى لبـلاد المغرب العربى تختلف عن مخلفات الاستعمار الفـرنسى فى بلاد الشرق الأوسط .

٣ـ أن العوامل التى يبرزها هذا النموذج التـراثى أو التاريخى عوامل تنتمى أساسا الى مكونات البناء القـومى للمجتمع وهى عوامل قد تلعب دورا واضـحا فى مـراحل

---

(٢) علينا ان ندرك خطورة الاحتكاك والتفاعل المباشر بين مختلف الجاليات العربية من ناحية . وبين هذه الجاليات المهاجرة للعمل من ناحية وسكان المجتمعات البترولية من ناحية اخرى إذا وضعنا تقديرا إفتراضيا لحجم العمالة المصرية فى البلاد البترولية بنحو ٢ مليون . وعلينا ان نتصور ان كل شخص ينتمى الى أسرة من خمس افراد . وجماعة اصدقاء من خمسة افراد فإن ذلك سوف يعنى انه سوف يحاول نقل خبرته واحاسيسه لنحو ٢٠ مليون اخرين . ليساعد بها على تشكيل إتجاهاتهم نحو هذه المجتمعات ومايتصل بقضايا قومية كالوحدة العربية . النضال من أجل فلسطين . وما الى ذلك وهو مايعنى انه بعد او نمط من التفاعل اوى سالرعاية

تاريخية بعينها غير أنها تعجز دائما أن تظل هى التى تشكل المتغيرات الأساسية للوجود الاجتماعى . ومن ثم توجيه الاهتمام الى متغيرات الوجود الواقعى فى جوانبه الاقتصادية والسياسية والبشرية والاجتماعية فهى العوامل التى يجد فاعليتها البشر فى حياتهم اليومية، وهى التى تتولى تشكيل اتجاهاتهم ، أو حتى تشكيل مكونات البناء القومى .

غير أنه ينبغى التأكيد فى النهاية على أن تناولنا بالنقد لهذا النموذج أننا لانرفض فاعلية هذه العوامل ولكن مانرفضه هو الفاعلية المطلقة التى تخلع عليها . ومن ثم فان علينا فى هذا الصدد أن نمتلك حساسية مرهفة من أجل التحديد الدقيق للأوزان النسبية بالنسبة للعوامل ذات الفاعلية فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية . ثم علينا أن نتأكد من مدى الملاءمة التاريخية والبنائية لهذه العوامل .

النموذج الثانى ، وهو النموذج الأحادى :

وإن كان هذا النموذج يحاول التخلص من العوامل ذات الطبيعة التراثية والتاريخية أو على الأقل لايمنحها أكثر من الفاعلية الثانوية . وذلك باعتبار أنها عوامل تنتمى الى بناءات ماضية وتاريخية ، ومن ثم فقد فقدت قدرا من فاعليتها فى بناء الحاضر . هذا الى جانب أنها عوامل تنتمى الى البنية القومية ذات الدور الثانوى أو التابع . هذا النموذج يركز أساسا على فاعلية المتغيرات الاقتصادية باعتبارها العوامل التى أصبحت تشكل أساسا لتباين التكتلات والقوى العالمية ، وهى أيضا العوامل التى تحدد السياسات القائمة فى النظام العالمى . ويتخذ النموذج مثالا على ذلك نشأة السوق الأوربية المشتركة ، ويتساءل هذا النموذج ، ألم تضم هذه السوق إستنادا الى فاعلية العوامل الاقتصادية أساسا ، ثم جاءت بعد ذلك فاعلية عوامل الوحدة والتاريخ والمكانة فى إطار بنية النظام العالمى ، أيضا إتحادا كالأويك ألم يستطع - فى مرحلة تاريخية سابقة - أن يحقق موقعا عالميا واحدا من قضايا محددة برغم التباين الذى يصل الى حد التناقض بين وحداته الأساسية المكونة ؟ يؤكد منطق هذا النموذج أنه اذا كنا نريد أن نشرع فى وحدة عربية حقيقية ، فعلينا أن نؤكد استنادها الى دواعى التكامل الاقتصادى . فالواقع العربى يشهد إقتصادا متباينا ، البترول وقود الصناعة فى ناحية ، والمعادن والخامات جوهر التصنيع فى ناحية ثانية . بينما البشر المؤهلون بطاقتهم لتأسيس الانتاج عن طريق الخلط الفعال لعناصره موجودون فى مجتمعات ثالثة . والتباين حسبما تذهب نظريات الاجتماع يعتبر مقدمة للتكامل والوحدة . وسواء طرح هذا النموذج قضية الوحدة من خلال التكامل الاقتصادى العربى جملة واحدة ، أو طرحها من خلال استراتيجية وحدة المجتمعات الجيوبوليتيكية كمقدمة للوحدة العربية الشاملة فان لنا عليه بعض المآخذ .

١- أول هذه المآخذ إعتباره العوامل الاقتصادية العوامل الوحيدة التى تشكل مدخلا حقيقيا الى الوحدة العربية وهو هنا يذكرنا بمرحلة مختلفة مربها الفكر السوسيولوجى حيث كان التأكيد يتركز أساسا على العوامل الاقتصادية ، باعتبارها العوامل المحتمة للتكامل أو التفتت ، الاستقرار أو التغير . ونحن وإن كنا نشهد أن العوامل الاقتصادية قد لعبت دورا أساسيا فى بعض البناءات لصياغة الوحدة والتكامل ، الا أنها لم تكن العوامل الوحيدة على الساحة وإنما كانت هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية ساعدت على ذلك ، أو على الأقل مهدت لفاعلية العوامل الاقتصادية .

٢- من ناحية ثانية سقط هذا النموذج فيما يمكن أن نسميه بالرؤية المنعزلة أو المنفصلة ، فهو يتصدر الوحدة أو التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية ، بإعتباره تكاملا ينفصل - على الأقل فى بعض مراحله - عن النظام الاقتصادى العالمى . وهو مايؤكد على تطوير تصور تكون فيه المجتمعات العربية موجهة الى الداخل بحثا عن التكامل الاقتصادى بينما يشهد واقع الأمر أن هذه المجتمعات مرتبطة فى إقتصادياتها الرئيسية بالنظام العالمى ، وهو الأمر الذى يعتبر متغيرا رئيسيا يعوق الحركة نحو هذا التكامل مهما كثرت أشعار الحماسة عنه .

إستنادا الى ذلك فان التفكير فى الوحدة العربية من خلال منطق التكامل الاقتصادى لابد أن يأخذ فى الاعتبار التنظير لثلاثة مراحل أساسية لابد وأن يمر بها التكامل الاقتصادى .

بحيث يهتم التنظير للمرحلة الأولى بادراك أهمية وعوائد التكامل الاقتصادى على المستوى العربى ، بينما تبرز الثانية على أساليب الانفصال - المرحلى - عن النظام العالمى أو على الأقل توقف حركة التوجه الى الخارج . أما الثالثة فتهتم بالأساليب المثلى لاتصال الاقتصاديات العربية وتكاملها فى إطار اقتصاد عربى واحد ، أى التوجه الى الداخل بدلا من التوجه الى الخارج أو تمهيدا له .

بيد أنه من الصعب أن يتحقق هذا التحول عن النظام العالمى فى حالة غياب الارادة والقدرة على هذا التحول ، وأيضا فى حالة غياب الوعى بنتائجه بالنسبة للمجتمعات العربية .

٣- من ناحية ثالثة فانه لكى تتحقق الوحدة العربية بالنظر الى التكامل الاقتصادى ، فانه لابد وأن تحقق الوحدة الاقتصادية مصالح مختلف الأطراف العربية من هذه الوحدة . وأن تتخلى عن منطق التضحية المشاعرى الذى قد تطالب به بعض الدول لصالح أخرى . فى إطار ذلك ينبغى معاملة مشروع التكامل الاقتصادى كمشروع اقتصادى يقسم عائده بحسب إسهام عناصره وأوزان الاهمية النسبية لهذه العناصر . بحيث يخضع ذلك للحساب الاقتصادى الموضوعى والدقيق . بحيث يؤدى ذلك الى طرح

[illegible] وحدة [illegible] في [illegible] الاقتصادي ، [illegible] [illegible] [illegible] .

[illegible] في [illegible] ضرورة [illegible] مشتركة على المستوى الشعوري ـ التي [illegible] الثروة البترولية على الوطن العربية . حيث [illegible] الثروة [illegible] من الوحدة مع [illegible] [illegible] على [illegible] في [illegible] [illegible] الذي يؤكد [illegible] في [illegible] [illegible] [illegible] الثراء . ويعبر هذا [illegible] قد [illegible] في [illegible] الحقد . وتكون النتيجة حالة من [illegible] التي قد تكون مدخلا [illegible] [illegible] أو [illegible] ملائمة لقيام الوحدة .

النموذج الثالث هو النموذج المستقبل

وهو الذي يتبنى منطق تأسيس الوحدة العربية بالنظر الى قضية مصير مشترك أو المستقبل الواحد . محاولا بذلك التأكيد على بعض التجانسات العربية بما يساعد على تجسيد تصور مستقبل محدد في إطار النظام العالمي . بيد أن إفتقاد الطريق الى تحقيق هذا المستقبل الواحد ، أو عدم وضوح الاستراتيجية التي يفرضها هذا المصير المشترك يجعل من التفكير في هذا الموضوع ضربا من الخيال اليوتوبي الذي يهرب إليه العقل العربي عاجزا عن متابعة القضايا والتفاعلات الواقعية والمعاصرة .

ذلك يعني أنه إذا كانت النماذج الثلاثة للفكر الوحدوى قد سقطت في عدة أخطاء رئيسية أعجزتها عن أن تطور استراتيجية ذات ملامح موضوعية وواقعية ، فإن ذلك قد حدث لأنها لم تراعي عدة إعتبارات أساسية .

١ ـ أنه من الضروري الانتباه الى الحاضر ، حيث يشهد هذا الحاضر تفاعلات جديدة وطارئة أثارها ظهور البترول في بعض المجتمعات العربية في مواجهة الفقر المادي والكثافة السكانية التي تسود مجتمعات أخرى ، مما خلق مايمكن أن نسميه بهجرة العمالة من البلاد الفقيرة الى بلاد الثراء البترولي . بحيث وجدنا إتجاهين أساسيين لهجرة الانسان العربي على الخريطة العربية .

الاتجاه الأول مهاجرون باحثون عن لقمة العيش ، ينزحون من البلاد العربية ذات الكثافة السكانية الى البلاد العربية ذات الثراء البترولي حيث فرص العمل متوفرة لقاء أجر مناسب .

أما الاتجاه الثاني فيضم مهاجرون باحثون عن الترف ، حيث ينزح في إطارها أبناء البلاد البترولية الى البلاد العربية الفقيرة ذات المناخات المعتدلة والسياقات السياحية الممتعة أو الى العالم الخارجي . يشهد على ذلك ارتفاع معدلات السياحة العربية البترولية في مصر ، لبنان ، أوروبا .

ويرغم أن الانتقال واحد في اتجاهي الهجرة الا أن المضمون مختلف يصل الى حد التناقض . فنجد احدهما تمثل اتجاها الى بذل العرق بهدف تأمين الحياة بينما الثانية تمثل [illegible] بالترف ، [illegible] الدخول [illegible] أن [illegible] لا يشعر بالحرمان وبمرارة ، حيث يعترف الحياة . والنتيجة أنه سوف لا يعمل على أن يلعب البترول دورا في تطوير النظام العربي بما يساعد على تعميق التناقض ، ونمو مشاعر او اتجاهات ليست متجانسة فيما يتعلق بقضايا الوحدة العربية .

٢ ـ ينبغي أن تأخذ سياسات البلاد العربية المستقبلة للهجرة والمصدرة لها بعين الاعتبار ، النتائج المترتبة على تفاعل المجموعات البشرية العربية العاملة في البلاد البترولية ، وهي المجموعات المتباينة وطنيا ، بحيث لا يسلم هذا التفاعل الى تخليق اتجاهات مضادة للمفهوم على المستوى الشعبي ، ذلك يتحقق اذا احتلت قضية الوحدة مكانة محددة في سياستها الوطنية . فمثلا على البلاد البترولية أن تدخل هذا البعد في سياساتها بما يجعلها تبتعد عن معاملة العمالة العربية العاملة لديه من منطق معاملة البرجوازية البترولية للبروليتاريا العربية الفقيرة ، وهو مايعني استنزافها في مقابل تأسيس مشاعر الحقد والكراهية والفرقة لديها . على البلاد العربية المصدرة للعمالة أن تأخذ البعد العربي في تأسيس سياساتها ، بمعنى أن توفر الشروط الملائمة لكي تساعد عمالتها على تأسيس تنمية فعالة وتفاعل وحدوي مع الجاليات العربية الأخرى .

٣ ـ أن يتطور تأسيس التنمية في إطار المجتمعات البترولية الى تأسيس التنمية في مختلف مواقع الخريطة العربية ، بمعنى أنه من الممكن أن تشكل تنمية المجتمعات البترولية مراكز لتنمية المجتمعات العربية الأخرى التي تشكل محيطا لها . بمعنى أن يهاجر رأس المال البترولي في حركة مضادة لهجرة العمالة مع تأمينه بكافة الضمانات الكافية . وهنا لابد من رسم استراتيجيات اقتصادية ملائمة تراعي مصالح أطراف التبادل على المستوى الوطني وأيضا على المستوى القومي والعربي . بمعنى أن تسعى هذه الاستراتيجيات الى خلق صلة عضوية ايجابية بين التنمية على المستوى الوطني ونظيرتها على المستوى العربي بما يحقق مصالح مختلف الأطراف على كافة المستويات .

٤ ـ أنه على الاعلام العربي أن يلعب دورا رئيسيا في طرح موضوع الوحدة العربية بين مختلف التجمعات العربية الوطنية التي تتفاعل مع بعضها البعض بصورة مباشرة . على الاعلام العربي أن يقلل من عوامل الفرقة بين الجاليات العربية العاملة في البلاد البترولية . على اعلام البلاد البترولية أن تتعامل مع العمالة المهاجرة اليه باعتبارهم مواطنين أولى بالرعاية . عليه أن يتعامل مع حياتهم الاجتماعية ، وأن يركز على القواسم المشتركة بينها بحيث يكون ذلك مقدمة لخلق تفاعل ووحدة مشتركة على مستوى الأقليات المتفاعلة . ولندرك أن المهاجرون سفراء شعبيون لمجتمعاتهم وأن التعامل معهم سوف يخلق لديهم ولدى سياقاتهم المحيطة في مجتمعاتهم اتجاها نحو المجتمعات البترولية وكل مايتصل بها . حيث تدفعنا مراعاة هذه

الاعتبارات الى خلق اتجاهات وممارسات ايجابية نحو قضية الوحدة على مستوى التفاعل الواقعى والاجتماعى وليس على مستوى التوجهات الأيديولوجية للصفوات فقط .

ثانيا : جاليات العمل العربى فى المجتمعات البترولية موقفها من قضية الوحدة العربية

يتركز إهتمامنا فى هذه الفقرة على قراءة موقف وإتجاهات مختلف جاليات العمل العربى المهاجرة الى البلاد البترولية من قضية الوحدة العربية كأحد القضايا القومية . هذا الى جانب محاولة التعرف على طبيعة الممارسات التى تؤديها هذه الجاليات ، وهل تقترب هذه الممارسات والخبرات بها من تشكيل تصور للوحدة العربية وتأسيس إتجاه نحوها . وهل تتجه هذه التفاعلات والخبرات الناتجة عن الأحتكاك المباشر على الأقتراب واقعيا وشعبيا من هذا الهدف ، أم أن هذه الخبرات تحيل هذا التصور إلى نوع من اليوتوبيا التى تتناقض فى طبيعتها مع التفاعلات الواقعية .

وفى هذا الصدد فنحن لانستطيع الأدعاء بأننا قمنا بدراسة وجهة نظر مختلف الجاليات العربية المهاجرة للعمل بصورة مباشرة من قضية الوحدة . ولكننا درسناها بصورة غير مباشرة ، أى من خلال دراسة الجالية المصرية . وطبيعة تحديدها لاتجاه أو موقف أى من الجاليات . ونحن ندرك منذ البداية أن تحديد أتجاه أوموقف أى من الجاليات العربية سوف يخضع لأخطاء التحيز ، غير أن خطأ التحيز يعتبر عامل دائم بالنسبة لجميع الجاليات بما يفقده فاعليته . هذا إلى جانب أن كبر حجم الجالية المصرية سوف يساعد كثيرا على إلغاء التحيزات الأقتصادية . واستناد إلى ذلك سوف نعرض لموقف الجاليات العربية من قضية الوحدة على ثلاثة مستويات رئيسية

١ـ الجالية المصرية ، بناؤها الداخلى وعلاقاتها الخارجية .

٢ـ الجالية المصرية العربية ، طبيعة العلاقات المتبادلة .

٣ـ إتجاه الجاليات العربية قضية الوحدة العربية .

وسوف نتناول بإيجاز كل من هذه القضايا بالتحليل والدراسة .

١ـ الجالية المصرية ، بناؤها الداخلى وعلاقاتها الخارجية

بدأت هجرة العمالة المصرية تتخذ شكل الظاهرة ذات الحجم الواضح والملامح المحددة على ساحة التفاعل العربى إبتداء من ١٩٦٧ فى أعقاب النكسة العسكرية ، حيث تلكأت التنمية المصرية حتى بدأت معدلات النمو الأقتصادى تعانى من الأنخفاض ، حتى حققت معدلات سالبة بلغت نحو ٢,٥٪ فى ١٩٦٩ . بحيث ترتب على ذلك إنخفاض فرص العمل ، تحت الحاجة إلى توجيه كل شىء نحو توفير متطلبات المعركة العسكرية . وكان من نتيجة ذلك إنطلاق موجات الهجرة إلى البلاد العربية ، وهى الموجات التى بدأت بالمعلمين وأنتهت بمختلف تخصصات العمال المهنية والحرفية . بحيث فرض النمط المهاجر نفسه على الواقع المصرى وأصبحت الهجرة المتوقعة إلى البلاد العربية فترة لها مكانتها فى دورة حياة الأنسان المصرى

وتتميز الهجرة المصرية إلى البلاد العربية بعدة خصائص رئيسية منها مثلا أنها تتخذ طابع الأستمرار بمعنى أن الأنسان المصرى يهاجر فترة ليحصل على قدر من المال يستهلكه فى إطار البلد العربى أو فى مصر حينما يرجع ، وحينما ينتهى من أستهلاكه يعود مرة أخرى ، وتستمر الحال على هذا النحو ، ومن ثم فقد أتسمت الهجرة إلى البلاد العربية لدى شرائح عريضة فى الواقع المصرى بالطابع الأستهلاكى(٣) .

أما الخاصية الثانية فهى هجرة قافزة ، فمنذ بداية التاريخ وأقصى طموح الفلاح المصرى أن يزور المدينة (المركز) القريبة من قريته ، ولايتم ذلك إلا فى مواسم ولمناسبات خاصة للغاية . أما الآن فمن السهل لنا أن نشاهد الفلاح المصرى فى يده جواز السفر المعد للسفر ويقتنى جهاز التسجيل وربما التيلفزيون ، وقد بدأ فى إستشراف آفاق الفيديو ، أثناء ذلك أصبح من السهل عليه أن يركب الطائرة ، ويدخل المطار بلا خوف وينتقل إلى المجهول الحقيقى بروح المغامرة ، بعد أن كانت زيارة المدينة القريبة فى مرحلة تاريخية قريبة مسألة لها دوافعها ويتم الأعداد لها .

الخاصية الثالثة أن المصريين المهاجرين إلى البلاد العربية عادة مايشكلون تجمعات فى المهجر . وهنا يتأسس وضع تدخل فى إطاره العمالة المصرية فى تفاعل متبادل مع جماعات عمل أخرى تنتمى لمجتمعات عربية أخرى ، هذا إلى جانب تفاعلاتها الداخلية ، بالاضافة إلى تفاعلها مع مواطنى المجتمع البترولى . وفى هذا الأطار يتضمن هذا الفاعل بعدين رئيسيين . الأول وطنى يتصل بالتفاعل

(٣) تخلق هذا الانطباع لدى الباحث من زيارته لاحدى قرى المجتمع المصرى وهى قرية القبابات . القريبة من مدينة حلوان . حيث يهاجر جميع رجال القرية تقريبا . ومع ذلك لم تحدث اية مشاريع إستثمارية داخل القرية . ولم يتسع زملم القرية الزراعى . وحينما حاول الباحث الاستفسار عن ذلك وجد ان كل من يذهب الى البلاد العربية يعود ليبنى مضيفة او دارا وقد لايكملها . ليعود مرة اخرى الى الهجرة بهدف إستكمالها . وفى حالات اخرى يكون الاسراف فى الطعام والحياة المترفة لكى يعود المهاجر مرة أخرى . ولاتختلف احوال المهاجرين الزراعيين فى باقى القرى المصرية كثيرا عن ذلك

الداخلي الجماعة ، والثاني قومي يتصل بالتفاعل بين الجماعات أو بينها وبين مواطني المجتمع البترولي ومما لاشك فيه أن هناك صلة عضوية بين نمطي التفاعل .

ولما كانت هذه الدراسة تركز على بعد الوحدة ومدى بروزه في إطار تفاعل الجماعات العربية ، فإن ذلك يستوجب منا إستيضاح مكانة جالية العمل المصرية وبالنسبة لجاليات العمل العربي الأخرى .

والتساؤل الأول الذي يبرز لنا في هذا الصدد ، يتعلق بما أذا كان المصري يتميز من حيث آدائه لعمله عن نظرائه ممن ينتمون إلى جماعات عربية أخرى أجابت عينة البحث بما يوضحه الجدول التالي .

الاجابة	التكرار	٪
نعم	١٤٨	٧٣،٦
لا	٨	٤،ـ
احيانا	٤٥	٢٢،ـ
المجموع	٢٠١	١٠٠

وتكشف الأستجابات الواردة في الجدول السابق عن تفوق المصريين وإمتيازهم عن الجاليات الأخرى العاملة في البلاد العربية . وبرغم أن الأجابة من وجهة النظر المصرية ، فإننا نلاحظ أن درجة التحيز ليست عالية . يتضح ذلك أن نسبة عالية أجابت بعدم تميز الجالية المصرية على الجاليات الأخرى . حيث كانت هذه النسبة في ذات الظروف الموضوعية المحايدة التي خضعت لها العينة بكاملها . والتي أكدت نسبة عالية منها تحيز الجالية المصرية . أو تحيزها في بعض الأحيان كما ورد في الجدول السابق .

وفي محاولة الأستفسار عن الجوانب التي تجعل المصريين يتميزون على الآخرين العاملين في البلاد العربية الأخرى ، أجابت عينة البحث بما يوضحه الجدول التالي

الاجابة	التكرار	٪
إتقانه لعمله	٩٧	٤٥،٣
حسن اخلاقه	٣٨	١٧،٧
الصبر	٣٦	١٦،٨
القدرة على التكليف	٣٤	١٥،٨
الذكاء	٧	٤،٢
الوعي	٢	،٩
المجموع	٢١٤	١٠٠

وتكشف معطيات الجدول السابق عن عدة خصائص يتميز بها المصري من حيث آدائه عن الاخرين من الجاليات العربية الأخرى ، بحيث نجد أتقانه لعمله أول هذه الخصائص ، ولاشك في ذلك إذا عرفنا أن المهاجرين كانوا من خيرة الشرائح العاملة في مصر(٤) . ويرجع السماح بهجرة خيرة العناصر إلى وطأة المشاعر القومية التي تعمل حسبها الحكومة المصرية ، أو لغياب التخطيط الرشيد الذي يحدد طبيعة العناصر المهاجرة . هذا إلى جانب ذكاء المصري ودماثة خلقه وصبره ووعيه ، وهي خصائص يتصف بها الشعب المصري ، وتشهد له بها الجماعات العربية المعايشة له ، وهي ترجع إلى الطبيعة الجرافية التي تعيشها مصر ، إلى الطبيعة الحضارية والتاريخية أو إلى أرتفاع مستويات التعليم والثقافة ، حيث تتجاوز مؤشراتها في مصر ماهو موجود في مختلف البلاد العربية . ومن ثم فمن المنطقي إستنادا إلى هذه الخصائص أن يحصل المصري — على الأقل — على دخل مساو لنظيره من الجاليات العربية الأخرى في حالة القيام بنفس العمل ، بغض النظر عن مدى تفوقه عليه في آداء العمل . غير أن هذه الدراسة كشفت عكس ذلك . إذ أكدت مقارنة الأوضاع الأقتصادية للجالية المصرية بالجاليات العربية الأخرى عن مايكشفه الجدول التالي(٥) .

---

(٤) يعتبر شرط حصول المدرس في وزارة التربية والتعليم على تقدير ممتاز لمدة ثلاث سنوات متتالية كشرط اساسي للاعارة الى البلاد العربية

(٥) من الحقائق الثابتة في هذا الصدد ان المملكة العربية السعودية تمنح العاملين الامريكيين مرتبانا تصل الى اضعاف مرتبات العاملين العرب برغم تساوي المؤهل والكفاءة بل انه من الحقائق المدهشة كما يذهب احد افراد العينة ان هناك نوادي يدخلها الامريكيون طول ايام الاسبوع . بينما يتمتع المصريون بيومين فقط برغم قيامهما بنفس العمل . ومن الغريب ان يحصل المصريون ذوي الجنسية الامريكية على معاملة افضل من نظرائهم المصريين ذوي الجنسية المصري بل ذكر احد المصريين ذوي الجنسية الامريكية انه يتمتع بإمتيازات لاتتمتع بها زوجته التي مازالت محافظة على جنسيتها المصرية

الاجابه	التكرار	٪
اقل	٨٣	٤١,٥
مثل	٢٨	١٤,-
اكثر	٣	١,٥
لااعرف	٣	٤٢,-
غير مبين	٨٤	
المجموع	٢٠١	١٠٠

فبرغم الكفاءة التى شهدت بهـا معـطيات الجـدول السابق ـ أيا كانت أسبابها ـ فإننا نلاحظ أن أجـورهم في الغالب أقل من أجور الجاليات العربية الأخـرى لأسـباب عديدة منها كبر حجم

الجالية المصرية ، الى جانب ظـروف سـياسية واقليميـة عديدة . مثل تسامح السياسة المصرية في مواجهة هجـرة العمالة المصرية الى البلاد العربية ، او لأن هـذه العمـالة معروضة بما يزيد على الطلب ، خاصة اذا كانـت البـلاد العربية البترولية تهتم كثيرا بخلق صـيغة متـوازنة بيـن مختلف الجاليات العربية لديها لذلك يعنـى انـه بـرغم احتلال الجالية المصرية قمة هرم الكفاءة او الفاعلية ، فانها لاتمثل ذات المكانة بالنسبة للأجر

وبسؤال عينه البحث عما اذا كان المصرى افضل او اقل في عمله عن اى من الجاليات العربية الاخـرى العـاملة في البلاد العربية البترولية اجابت بما يوضحه الجدول التالى

الاجـــــابة	التكرار	
افضل في عمله	١٧٤	٨٦,٥
اقل في عمله	٦	٢,٩
مثل كل الجاليات	١٢	٦,-
مثل بعض الجاليات	٨	٤,-
لااعرف	١	,٤
المجمـــــوع	٢٠١	١٠٠

فبرغم انخفاض اجور العمـالة المصريـة عـن اجـور الجاليات العربية الأخرى نلاحظ ان العمالة المصرية افضل من حيث كفاءتها في اداء العمل حسبما تذهب نسبه ٨٦,٥٪ من العينه وذلك في مقابل ٢,٩٪ اكدت ان العمالة المصرية اقل من العمالة العربية من حيث كفاءة العمل ، غير اننا نميل الى الاستجابه المذكورة للكفاءة لاعتبارين ، الاول ان غـالبية العينة ذهبت الى ذلك ، والثانى ان ذلك محكوم بـاعتبارات حضارية وثقافية عديدة .

ذلك معين انه برغم ارتفاع كفاءة الاداء بالنسبة لأفـراد الجالية المصرية ، فانها تأخذ اقل الاجور . ولعل ذلك يرجع اولا الى السياسة بهجرة العمالة المصرية اولعل ذلك يرجع الى ارتفاع حجم المعروض من العمالة المصرية مما يفـرض ارتباط الطلب عليها بالاجر المنخفض ، خاصة اذا ادركنا ان معظم المجتمعات البترولية تميل الى تنويع العمـالة التـى لديها ، ذلك بهدف خلق نوع من التـوازن بيـن عمـالتها المأجورة من الخارج ، بمعنى توازن الانتماء الوطنى لهـذه العمالة ، وهذا مايفرض رفع اجور العمالة المدعمة سياسيا من قبل اوطانها . او لأن المعروض من هذه العمـالة قليـل بطبيعته . هذا بالاضافة الى ان تنويع مصادر العمالة يجعل البلد البترولى اكثر حرية من حيث جذب عمـالة ، بحيـث لايخضع لاية سياسات قد تفرض عليه مـن قبـل البـلاد المصدرة لهذه العمالة . بيد ان الوضع المصرى يشـذ عـن ذلك ، اذ تمتلك مصر العمالة الماهرة مـن حيـث الحجـم والتأهيل والتنويع بما يحقق لها وضعا احتكاريا حققنا لـه هى قد رغبت في ذلك

بيد انه اذا كانت هذه هى حال الجالية المصرية من حيث مكانتها بالنسبة لجاليات العمل الاخرى . فإنه من الطبيعى ان نحاول على اتجاه التفاعل الداخلى للجالية المصرية اى مدى تعاونها وتماسكها في مواجهة هذه الظروف غير الدائمة والمفروضة من الخارج وبسؤال عينه البحث عـن مـدى تماسك البنية الداخلية للجالية المصرية تحـكم وجـودها كاقلية خارج الوطن . فاجابت بما يوضحه الجدول التالى

الاجـــابة	التكرار	٪
المصريين متحدين ومتعاونين	١٠٢	٥٠.٧٠
كل واحد في حالة	٩٤	٤٦.٧
لااعرف	٥	٢.-
المجمـــوع	٢٠١	١٠٠

وحسبما تشير بيانات الجدول السابق نجد اننا نـواجه بدرجة متدنية من التماسك والتعـاون الـداخلى للجـالية المصرية في البلاد البترولية وهذا التدنى يتجاوز مـايشير اليه الجدول السابق اذ انه من المفترض ان تكون الجماعة المصرية متطرفة من حيث التماسك الداخلى ، وذلك بـالنظر الى القانون الاجتماعى الذى يؤكد تماسك الاقلية في مواجهة الاغلبية او في مواجهة العالم الخارجى الغريب عليها ذلك يطرح ضرورة تفسير اسباب تـدنى التمـاسك الـداخلى وعوامله . وفي هذا العدد نعتقـد ان ذلك يـرجع الى عـده عوامل . من هذه العوامل مثلا ان الجالية المصرية تفتقد اى نوع من التنظيم الداخلى ، الذى يتولى رعـاية شئـونها في البلاد العربية ، هذا بلاضافة الى انخفاض حجم الصلات

بين الجالية المصرية العاملة فى اى من البلاد العربية والسفارات او القنصليات المصرية فى هذه البلاد . اذ تقتصر ممارسات الاخيرة على المهام الرسمية فقط . هذا بالاضافة الى بعد سياسى اخر يتمثل فى ان البلاد العربية البترولية قد تنظر بنوع من الريبة الى اية تنظيمات تقوم بها اى من الجاليات وبخاصة الجالية المصرية . يقابل ذلك ان المصرى المهاجر يكون فى غالب الاحيان قد رتب كل ظروفه على هذه الفترة . ومن ثم فهو يخاف ضياع هذه الفرصة . ومن ثم يتخلق لديه استعداد لتحمل اية معاناه بإعتبارها معاناة وقتية هذا الى جانب ان افتقاد التنظيم الداخلى للجالية المصرية ـ وهو مايصدق على جاليات العمل العربى الاخرى ـ يرجع الى عدم استقرار اعضاء كل جاليه والتبديل الدائم لهم . هذا الاستقرار ظرف قد لاتوفره الهجرة المؤقته . الى جانب عامل اساسى . وهى تلك الطبيعة التى تمتع بها المصرى . فبرغم فقره المادى فهو يشعر بالقدره على العطاء لهذه المجتمعات . وهو لايشعر نحوها بالنقص بما يجعله يحاول تأسيس مجموعة من الدروع الواقية فى مواجهة اخطارها تم اليست الشخصية المصرية هى التى قادت هذه المنطقة حضاريا ثم اليست مصر . هى التى كانت ترسل بعثات المدرسين . والاطباء الى معظم بلاد العالم العربى قبل ان يشهد العالم العربى التفجر البترولى يشهد على ذلك اثار كثيره . منها مثلا دار التكية فى مكه بالسعودية . او البعثات التى مازالت الحكومة المصرية توملها الى السودان والصومال . وجزر القمر . وعديد من البلاد العربية الفقيره

بيد انه برغم هذه الطبيعة الوادعة التى تعيشها الجالية / المصرية فى البلاد العربية . فاننا كثيرا مانسمع عن اعتداءات وقعت على هذه الجالية . اما من قبل مواطن المجتمع البترولى . اومن قبل مواطنى الجاليات العربية الاخرى والسؤال الذى يثار . من الذى يرد هذا الاعتداء اذا وقع الاجابة على ذلك يوضحها الجدول التالى

الاجـــابه	التكرار	٪
لااحد يرد	٧٥	٣٧,٣
العاملين انفسهم	٥٩	٢٩,٣
السفارة والقنصلية	١٤	٦,٩
الحكومة المصرية	٢	١,ـ
لم تحدث اهانات	٤٩	٢٤,٤
غير مبين	٢	١,١
المجمـــوع	٢٠١	١٠٠

وتكشف معطيات الجدول السابق الى تدنى التدخل الرسمى من قبل الحكومة المصرية او اى من المؤسسات السياسية المصرية وكالسفارات او القنصليات . فى حالة وقوع اعتداء على اى من المصريين العاملين فى البلاد العربية البترولية . اذ اكدت نسبة لاتتجاوز ٩,٧٪ من حجم العينة ان الحكومة او اى من جهاتها الرسمية هى التى تتدخل البعد الثانى الذى تبرزه هذه المعطيات ان هناك قدرا كبيرا من الاهانات يقع على المصريين . مايؤكد ذلك ان نسبه ٢٤,٤٪ فقط من العينة هى التى اكدت ان هناك اهانات تقع . ومعنى ذلك ان نسبة ٧٥,٦٪ هى التى اكدت ذلك وان العاملين انفسهم هم الذين يردون على هذه الاهانات اذا وقعت كما اكدت نسبه ٢٩,٣٪ وبالطبع تنخفض نسبه رد الاهانه بإعتبار الخوف على الغاء التعاقد او الاعارة خاصة انه ليست هناك مترتبات على الغاء التعاقد لصالح المهاجر . حاولت السياسة الحكومة تأمينها . يؤكد ذلك ان هناك نسبة مؤكدة بلغت نحو ٣٧,٣٪ من العينة اكدت وقوع هذه الاهانات دونما ان يرد عليها احد . ومن الطبيعى ان وقوع الاهانات على اى من العاملين المصريين فى اى من البلاد العربية . وعدم ردها تحت وطأة الضغوط الخارجية يعمق مشاعر الكراهية والحقد . مما يكون له تاثيره بالتالى على خلفيه العواطف والمشاعر المشتركة التى تدعم اى عمل وحدوى . ويكون لذلك تاثيره بالطبع على الشعوب التى تنتمي لها هذه الجاليات فكل منهم له دائرة اصدقاء وعمل واسرة . وحينما يعدد ينقل اليهم هذه المشاعر(٦) .

استنادا الى ماسبق نرى ان مجموعة المعطيات التى عرضنالها فى الصفحات السابقة تقودنا الى تأسيس الاستنتاجات الاساسية التالية

١ ـ ان العمالة المصرية بدأت هجرتها كظاهرة ذات طبيعة بنائية وليست اجتماعية فى اعقاب نكسة ١٩٦٧ . حيث بناء اجتماعى متخم بمشاعر اليأس . حيث اعتبرت الهجرة الى الخارج فى هذه المرحلة ظاهرة هروبية . ومن ثم كان اساس الهجرة طرد الوطن المصرى وليس جذب المجتمع البترولى . بالاضافة الى ذلك انه اعلن فى هذه المرحلة ان كل شىء يتجه الى المعركة . بحيث تلكأت التنمية الاجتماعية فى هذه المرحلة . مما طرح بعد ندره فرص العمل بالاضافة الى انخفاض عائد الدخل من هذه الفرص ان وجدت . ولقد دعم العربية (خاصة مع السعودية) التى حدثت فى اعقاب نكسة ١٩٦٧ . مما فتح الحدود او الحواجز السياسية التى كانت موجودة فى مواجهة هجرة العمالة المصرية الى البلاد العربية .

(*) من المعتقد ان إتجاه اى من الشعوب العربية المصدرة للعمالة نحو اى من الشعوب العربية الاخرى غير البترولية سوف يكون اكثر الفة و إيجابية من الاتجاه نحو اي من الشعوب البترولية . مجرد إفتراض نظرى يحتاج من المؤسسات البحثية المهتمة بمسالة الوحدة العربية ان تتحقق منه

ب - ان الهجرة المصرية اصبحت تشكل غطا مفروضا عن الواقع المصرى - خاصة فى مواجهة ظواهر التضخم المحلى والعالمى - ومعنى ذلك ان نسبه من افراد الشعب المصرى اصبحت تنظم حياتها على النحو الذى يقضى فى اطارها الفرد فتره من حياته فى الخارج . ذلك يستطيع على كافة الطبقات والفئات والشرائح المصرية . وذلك يعنى ان ممارسة خبرة الهجرة بكل تفاعلاتها وقد يكون معرض لـه نسبه عالية من المصريين على مختلف انحاء الخريطة المصرية وهو مايعنى ان اية خبرات سيئة او حلوة سوف تنقل الى شعبها لكى تساعد فى تشكيل اتجاه شعبى نحو الشعوب العربية الاخرى ، ومن ثم نحو المجتمعات البترولية .

ج - ان الجالية المصرية بحكم كثافة عددها وتنوعها ومن ثم اتساع نطاق انتشارها فى البلاد العربية تعرضت لأليات او قوانين السوق ، العرض والطلب ، حيث ادى توافرها - ليس الى تقديرها بسبب خدماتها للتنمية العربية - الى معلوماتها بصورة اقل لياقة من معاملة الجاليات العربية الاخرى - بسبب الدعم السياسى من قبل دولها - وحد ماانعكس فى صورة انخفاض اجورها برغم ارتفاع مستوى وكفاءة ادائها ، هذا الى جانب ان هذه العمالة متروكة عارية من اى غطاء سياسى او تنظيمى يحمى وجودها بالخارج ويرعى مصالحها فى مواجهة العالم الخارجى ، وذلك قد يرجع الى اسباب قومية ، او قد يرجع الى تخلف الادارات البيروقراطية للدولة وعدم قدرتها على تنظيم ظاهرة على هذا النحو من جوانبها العديدة ، الفعالة والمؤثرة .

د - ان الجالية المصرية فى البلاد العربية البترولية لم تنجح فى تشكيل مجتمع (ككل مجتمعات الاقلية) له قياداته وتنظيماته وبنائه الداخلى الذى يتولى تنظيم تفاعله الداخلى والدفاع عن مصالح اعضاء هذا المجتمع ، لعل ذلك - كما اشرنا - يرجع الى عدم استقرار اعضاء الجالية ، بمعنى ان التعاقد او الاعارة الى البلاد البترولية عادة مايكون موقوتا بأربع سنوات كحد اقصى حسب قواعد الهجرة الى البلاد العربية او من ثم فهناك تغيير مستمر للاعضاء ومن ثم عدم استقرار هذا المجتمع . ومن ناحية اخرى فإن معظم البلاد البترولية لاتسمح فى احيان كثيرة بقيام هذه التنظيمات ، يدعم موقفها وفرة المعروض من العمالة العربية . هذا بالاضافة الى تخلف التفكير فى امكانية حماية المصريين فى البلاد العربية ، لماذا لايكون هناك ملحق بالسفارات البترولية يكون من وظيفة تنظيم شئون الهجرة ، كمثل مايفعل السياسى او العسكرى ، بحيث قد يساعد وجودة على تنظيم حياة الجالية المصرية فى البلاد العربية .

٢- الجالية المصرية والجاليات العربية : طبيعة الاتجاهات المتبادلة :

تعرض العالم العربى كما اشرنا الى انفصام اقتصادى حيث بلاد الفقر فى مقابل بلاد البترول والوفرة ، مما دفع الى قيام موجات عديدة من الهجرة التى انطلقت من البلاد غير البترولية ذات الكثافة السكانية العالية والموارد المحدودة الى البلاد البترولية التى تتمتع بالثراء والوفرة والتى تمتلك وفرة الموارد ووفرة فرص العمل والتى تعانى من ندرة سكانيه واضحة . وقد كان يمكن لموجات الهجرة ان تحقق تجانسا يتجاوز الانفصام الاقتصادى ، غير ان ما يهدد الواقع العربى ان يكون نتاجا لهذه الموجات المهاجرة ، تعمق الانفصال الاقتصادى حينما يغلف بمشاعر الحقد والعداء التى لم تكن موجودة قبل التفجر البترولى . ذلك يعنى ان هجرة البلاد العربية الى البترولية تمت فى اطار مجموعة من الظروف الاساسية .

ا - فقد تخلقت وفرة من العمالة العربية فى شكل جماعات تنتمى لمختلف الاقطار العربية . ويكشف النظر الى موجات الهجرة الى تميزها بالأبعاد الاساسية التالية . انها اولا هجرة جيوبوليتيكية بمعنى ان ليبيا كمجتمع بترولى استقطبت عمالة الاقطار العربية المحيطة بها مثل تونس والمغرب ، السودان ، الجزائر ، فى حين استقطبت السعودية وماينطبق على السعودية ينطبق على دول الخليج العربى . ويلاحظ ان هجرات البلاد غير البترولية الى البترولية اتسمت بقصر المسافة التى تقطعها . وعلى العكس من ذلك نجد ان الجالية المصرية لها انتشارها المتعادل حسب الحاجة على الخريطة العربية ، بغض النظر عن قرب المسافة او بعدها . ولعل ذلك يرجع الى كبر حجم العمالة التى تمتلكها مصر من ناحيه بما يجعلها قادرة على اشباع حاجة معظم البلاد العربية الى العمالة . هذا الى جانب تنوع تخصصات هذه العمالة ، وارتفاع كفاءتها الادائية هذا الى جانب ان الجالية المصرية تعتبر اكثر الجاليات امانا ، حيث هى الجالية التى لاتميل كثيرا الى الاشتغال بالسياسة او التدخل فى شئون البلد البترولى .

ب - انه نظرا لمحدودية فرص العمل فى البلاد العربية - ايا كان حجمها - فقد كان منطقيا ان تتخلق معادلة ندرة فرص العمل فى مواجهة وفرة اليد العاملة . بحيث شكل هذا الموضوع مقدمة لظاهرتين . الاولى تفشى مشاعر صراعية بين الجاليات العربية وبعضها البعض ، تجسيدا لما يذهب به روبرت ديدفليد انه كلما كثر عدد اكلوا ذات الفطيرة كلما زادت احتمالية الصراع . وبذلك اصبح التفاعل بين الجاليات العربية داخل الاراضى البترولية يميل نحو الصراع اكثر من ميلة لدعم الوحدة . واصبحت الجاليات الكبيرة هى الجاليات التى تتشكل حولها مشاعر الصراع ، او تشكل احد مراكزه ، فالجالية المصرية ، نظرا لضخامة عددها ، وصعوبة منافستها من حيث الحجم او تنوع التخصص ، والجالية الفلسطينية بحكم تكثف وجودها فى البلاد العربية البترولية نظرا لظروفها الوطنية اصبحتا تشكلان اطرافا اساسية فى هذا الحوار الصراعى الكامن . فمن وجهة نظر الجاليات العربية ، تعتبر الجالية المصرية والفلسطينية

اساس المعادلة الاقتصادية الصعبة . وان غيابها عن ساحة العمل البترولى قد يقلب المعادلة لتصبح وفرة فى فرص العمل فى مقابل ندرة العمالة .

ج ـ انه كلما كانت جالية العمل فى حاجة ماسة الى فرص العمل كلما زدات احتمالية تضمنها فى صراع من اجل هذه الفرص . ونتيجة لذلك نجد غياب مشاعر الود بين جالية العمل المصرية والجالية الفلسطينية اولا لزيادة عدد السكان وعدم استيعاب التنمية المصرية لهم فى الاولى مما يفرض عليها الاحساس بأهمية فرص العمل . وثانيا لافتقاد الثانية كلية للوطن الذى يمكن ان تتخلق فى اطاره فرص العمل . هذا الى جانب صراعات فرعية اخرى . كالحال بالنسبه للصراعات التى تقوم بين الجاليات التى تدعى بلادها زعامة العالم العربى . وهو مايفسر مشاعر عدم الود بين الجاليات العراقية او السورية من ناحية والجالية المصرية من ناحية اخرى . هذا الى جانب مشاعر عدم الوئام بين الجاليات الحضارية ، كالجالية المصرى ـ والجاليات البترولية اللاحضارية ذلك كله يطرح الى حد بعيد ارضيه عدم التجانس بين الجاليات للعربية العاملة فى البلاد البترولية

د ـ هذا الى جانب هذه المشاعر العدائية قد تتغذى من ناحية اخرى بفعل عناصر عديدة ، منها مثلا الدعم السياسى لبعض الجاليات العربية من قبل جماعاتها القومية ، كالضغوط التى قد تمارسها العراق بحكم جوارها لكل من الكويت والامارات العربية والسعودية من اجل الحصول على شروط عمل افضل بالنسبه لجاليتها على حساب الجاليات الاخرى . او الضغوط الفلسطينى على عديد من المجتمعات البترولية ـ تحت ضغط المسئولية التاريخية للقيادات العربية عن الاوضاع التى تردت اليها القضية الفلسطينية ـ للحصول على مكاسب فئوية خاصة بها . ذلك كله يفسر التباين الحادث فى الاجور بين مختلف الجاليات العربية من ناحية وبين الجالية المصرية من ناحية اخرى ، او بين الجاليات العربية مجتمعة والجاليات الاسلامية كالجالية الباكستانية مثلا برغم القيام بنفس العمل

هـ ـ عادة ماتأثرت الجالية المصرية من حيث حجمها او طبيعة علاقاتها بالجاليات العربة الاخرى ، او بالمجتمع البترولى ذاته ، بالموقع القيادى لمصر فى العالم العربى ومدى الاعتراف بهذه القيادة إعلاميا وواقعيا وايضا بطبيعة العلاقات الدبلوماسية بين مصر من ناحية . واى من البلاد العربية البترولية من ناحية اخرى . هذا الى جانت ان الطابع التقدمى اوالثورى لمصر فى بعض الفترات التاريخية غالبا ماشكل دعما اساسيا بالنسبه للجالية المصرية العاملة فى البلاد العربية . وان انعكست اثار الفترات المحافظة فى التاريخ المصرى . تلك التى تخلت فيها مصر عن القيادات العربية ـ لاى من الظروف ـ عن طبيعة النظرة الى الجالية المصرية واسلوب التعامل معها

و ـ اننا نلاحظ ان القسم الرئيسى من الجاليات العربية ينتمى اساسا الى الشريعة البرجوازية ، ولها موقف من الوحدة يتميز ببعدين رئيسين . الاول ان هذه الشريحة بحكم تكوينها تكون مؤهلة فى العادة للتأكد على الشعارات الوطنية او هى الشريعة التى قادت النضالات الوطنية فى بلادها . غير انها ليست مؤهلة بالاساس للدفاع عن قضية الوحدة . حيث ينبغى ان تكون هناك مرحلة سابقه تتفاعل فيها البرجوازيات وتحدد موقع مصالحها من تجسيد هذه القضية ، ومن ثم تجسد تلكؤ هذه الشريحة فى دعم شعارات الوحدة ، وخاصة إذا اتسمت بالطابع التقدمى . وهى الشعارات التى تتدجس البرجوازية خيفة منها ، لانها قد تكون ذات صلة بالمسالة الاجتماعية . ويتمثل البعد الثانى فى ان للبرجوازية البترولية مصالحها المضادة ـ بحكم ثراءها ـ لايه شعارات وحدوية . فهى تستفيد من محدودية فرص العمل كالية تعمل على تعميق التفتيت الداخلى للجاليات العربية كل على حدة وعلى تعميق مشاعر عدم الود بين مختلف الجاليات نتيجة للسباق من اجل فرص العمل هذه . وهو مايكون له بالطبع اثاره السيئه على مسالة الوحدة .

يضاف الى ذلك ان البرجوازية البترولية ـ كصاحب عمل ـ عادة ماتتعامل بمنطقه راسمالى متخلف يحاول توفير اكبر فائض قيمة ممكن من العمالة القادمة اليه هذا الى جانب تشغيلها فى ظل ظروف قاسية للغاية ، وتزداد هذه الظروف سوءا حينما يشكل هذا المنطق ايدلوجيا المجتمع البترولى نحو الجاليات العاملة لديه ، بحيث يخلق ذلك شعورا مضادا لدى الجاليات العربية العاملة ، قد تتجلى فى العمل بأقل طاقة او عطاء ممكن ، وتشويه البعد القومى لمفهوم الوحدة التى تضم كل هذه التناقضات فى اطار شعب عربى واحد . ومن ثم فكلما زادت ظروف العمل قسوة وقهرا كلما كان مخزون الكراهية اكثر عمقا ، كلما تطورت مشاعر الحقد والانفصال لتحل محل الوحدة والامال فى تجسيدها .

هذا الى جانب ان البرجوازية البترولية خاصة والعربية عامة قد تحاول العمل على تعميق الفواصل بين الجاليات العربية ، وذلك بهدف تشكيل هذه الجاليات العاملة كوحدات فى مواجهة بعضها البعض . ذلك سوف يصرف نظر هذه الجاليات عن الصراعات الداخلية الى صراعات وعداءات مع جماعات العمل الاخرى ، بحيث تتأجج الصراعات على البعد الوطنى او القومى لتستهلك كافه الصراع التى كان من الممكن ان تقوم على حدود القوى ذلك المصلحة فيما يتعلق المسالة الاجتماعية . يدعم ذلك عدم تأكيد الحكومات العربية على اتباع سياسات محددة سواء فيما يتعلق بنوعية جالياتها بأسلوب التعامل الخارجى بما يساعد تحقيق الهدف الوحدوى ، او تعمل البلاد البترولية على تحديد مستويات متعادلة للاجور بين مختلف الجاليات ى جانب توفير ظروف العمل الملائمة وسوف نعرض فيما يلى لبعض المعطيات التى تصدر طبيعة التفاعل بين مختلف

الجاليات العربية العاملة فى البلاد العربية البترولية .

فيما يتعلق بطبيعة وحجم الجاليات العاملة فى البلاد البترولية اجابت عينة البحث بما يوضح الجدول التالى .

الجاليـــة	التكرار	٪
الفلسطينية	١٦٧	١٨,٧
الباكستانية	٩٧	١٠,٦
اليمنية	٩٣	١٠,١
السورية	٨٦	٩,٤
المصرية	٧٢	٧,٨
الهندية	٦٤	٧,-
السودانية	٦١	٦,٦
الامريكان والأجانب	٦١	٦,٦
الليبيه	٤٢	٤,٦
العراقية	٣١	٣,٤
الأردنية	٣١	٣,٤
التونسية	٢٥	٢,٧
الكورية	٢٣	٢,٥
الايرانية	٢١	٢,٣
دول شرقية	١٥	١,٦
المغاربة	١٠	١,-
الجزائريين	١	٠,١
المالطيون	١	,١
لاأعرف	١٣	١,٤
المجمـــوع	٩١٤	١٠٠

وبرغم أن هذا التحديد للحجم النسبى للجاليات إنطباعى فى طبيعته الا أنه يعكس حجم أوفاعيه الجاليات العربية فى البلاد البترولية من وجهة نظر عينة البحث (١). إذ تكشف النتائج أن الجالية الفلسطينية هى التى تفوز بنصيب الاسد إذ يصل حجمها الى نحو ١٨,٧٪ ثم الجالية اليمنية التى يصل حجمها الى نحو ١٠,١٪ من حجم الجاليات فى البلاد البترولية ، ثم الجالية السورية بنسبة ٩,٤٪ ثم الجالية المصرية بنسبة ٧,٨٪ ثم الجالية الهندية بنسبة ٧٪ والجالية السودانية بنسبة ٦,٦٪.

وتشير الملاحظة الثانية فى هذا الصدد الى أن حجم الجاليات العربية العاملة فى البلاد البترولية بلغ نحو ٦٧,٨٪ من مجموع حجم العاملين فى البلاد العربية ، وهو مايعنى أن هناك نسبة ٣٢,٢٪ من فرص العمل فى البلاد العربية البترولية تنالها الجالية الأجنبية الأوروبية ، الأمريكية ، التى تنال بالطبع أجورا أعلى وتعيش فى ظل ظروف عمل أفضل وهو مايعنى أنه اذا قلنا — من منطق وحدوى — بأن العالم العربى يعانى من عمالة فائضة فانه كان ينبغى وقف فرص العمل فى البلاد البترولية على هذه العمالة .

أما الملاحظة الثالثة فى هذا الصدد فتتبدى من وضوح نصيب الجاليات الاسلامية من حيث فرص العمل فالجالية الباكستانية تتواجد بنسبة ١٠,٦٪ والجالية الايرانية بنسبة ٢,٣٪ هذا الى جانب الجالية الهندية بنسبة ٧٪ وغالبيتها من المسلمين ، وهو مايعنى أن الجاليات الاسلامية تفوق كثيرا من حيث نصيبها نصيب كثير من البلاد العربية .

ولاستكمال تصور التواجد الذى عليه جاليات العمل العربى فى البلاد البترولية نعرض لحجم الوظائف النسبى الذى تحتله أى من هذه الجاليات ، وذلك من وجهة نظر عينة البحث التى أجابت بما يوضحه الجدول التالى .

الجالية	التكرار	٪
الفلسطينيـــة	١٠٩	٣٣,-
المصريـــة	٦٦	٢٠,-
الســـورية	٢٨	٨,٥
الباكستانيـــة	١٥	٥,٤
العراقيـــة	١٤	٤,٢
اليمنيـــة	١٣	٣,٩
اللبنانيـــة	٨	٢,٤
الكتلة الشرقيـة	٦	١,٨
الهنديـــة	٥	١,٥
الكوريـــة	٣	,٩
الأردنيـــة	٢	,٦
أهـل البلـد	٢	,٦
لاأعـــرف	٥٣	١٦,-
غيـر مبيـن	٦	١,٨
المجموع	٣٣٠	١٠٠

وتكشف قراءة الجدول السابق عن عدة ملاحظات أساسية .

ومن هذه الملاحظات مثلا أن أكثر الجاليات سيطرة على الوظائف هى الجالية الفلسطينية التى يتضخم حجمها حتى بلغت نسبة ٣٣٪ من حجم الوظائف تليها الجالية المصرية بنسبة ٢٠٪ ثم الجالية السورية بنسبة ٨,٥٪ والباكستانية بنسبة ٥,٤٪ والعراقية بنسبة ٤,٢٪.

أما الملاحظة الثانية فنجد أن هناك فارقا بين معطيات الجدول السابق ، حيث نجد فارقا واضحا بين حجم الجاليات — من وجهة نظر عينة البحث المنتمية للجالية المصرية — وبين حجم الوظائف التى تحتلها هذه الجاليات — بحيث يشير هذا الفارق إلى حجم القوة الاجتماعية أو الحجم الاجتماعى وليس العددى بين مختلف الجاليات ، فبينما يقدر حجم الجالية الفلسطينية

من حيث عددها بنحو ١٨,٧٪ ، نجد أن تقدير حجم سيطرتها على الوظائف بنحو ٣٣٪ ، وهذا مايعنى أن الفارق وهو ١٤,٣٪ وهو حجم القوة الاجتماعية المضافة إلى عددها . هذه القوة الأجتماعية المضافة ، مصدرها سيطرة الجالية الفلسطينية على الوظائف الأساسية ، مصدرها أيضا أنها من الجاليات التى تشعر معظم الحكومات بإحساس الذنب التاريخى لافتقاد الوطن الأم ، ومن ثم أتاحة الفرصة أمامها لأحتلال فرص العمل التى تدر دخلا يكفيها ممارسة حياتها . وتشارك الجالية المصرية مثل هذا الوضع فبينما كان تقدير عددها نحو ٨,٧٪ نجد تقدير حجم أحتلالها للوظائف نحو ـ ٢٠٪ وهو مايعنى أن قوتها الأجتماعية المضافة نحو ١٢,٢٪ وذلك يشير إلى زيادة حجم التفاعل المنسوب لها ، ويشير ذلك أيضا الى خطورة الوظائف التى تمارسها ، وأيضا إلى الكفايات التى تنسب إليها . هذا إلى جانب أن مشاعر الموقف من مصر كقيادة للعالم وبإعتبارها تمتلك أكبر تجمع سكانى عادة مايخلق من المشاعر التى تصور الجالية المصرية بحجم يفوق حجمها الحقيقى .

على خلاف ذلك نجد بعض الجاليات التى يعكس تصور قوتها الأجتماعية حجما أقل من عددها الواقعى . فبينما يقدر عدد الجالية اليمنية بنحو ١٠,١٪ نجد أن تصور حجم الوظائف التى تحتلها نحو ٣,٩ وذلك أولا لتدنى الأعمال التى تقوم بها الجالية اليمنية بما يجعل التفاعل الأجتماعى الناتج عن مشاركتها منخفضا وينطبق نفس الأمر على الجالية الباكستانية ، بينما يتطابق تقريبا تصور حجم وظائف وعدد الجالية السورية ، والعراقية الى حد ما .
العراقية إلى حد ما .

فإذا كانت المعطيات السابقة قد حاولت تحديد حجم وفاعلية مختلف الجاليات ، فإننا سوف نحاول ـ بإعتبار أن هذه الجاليات تشارك فى التفاعل الأجتماعى الذى يتحقق فى إطار أى من المجتمعات ومن ثم فهناك إجتماعية التدخل فى الشئون الداخلية لأى من البلاد البترولية ـ التعرف على أكثر الجاليات تدخلا فى شئون المجتمع العربى وبسؤال عينة البحث عن الجالية التى عادة ماتتدخل فى الشئون الداخلية للبلد البترولى الذى يعملون فى إطاره ، أجابت بما يوضحه الجدول التالى .

الجالية	التكرار	٪
الفلسطينية	٦٩	٣٠,٨
العراقية	١٢	٥,٣
السورية	١١	٤,٩
اللبنانية	٤	١,٧
الأردنية	٢	,٨
اليمنية	٢	,٨
الأمريكية	٢	,٨
الليبية	١	,٤
لايوجد	٩٩	٤٤,٢
لاأعرف	١٥	٦,٦
غير مبين	٧	٣,١
المجموع	٢٢٤	١٠٠

وتكشف قراءة هذا الجدول عن عدة ملاحظات أساسية . حيث أكدت عينة البحث أن الجالية الفلسطينية هى أكثر الجاليات تدخلا فى الشئون الداخلية للبلاد البترولية . إذ أكد ذلك نحو ٣٠,٨٪ بينما أكدت نسبة ٥,٣٪ بأن الجالية العراقية هى الأخرى تتدخل فى شئون البلاد البترولية يلى ذلك الجالية السورية بنسبة ٤,٩٪.

وتتكشف الملاحظة الثانية إذا نحن قد قرأنا الجدولين السابقين على هذا الجدول معه لوجدنا مثلا أن الجالية الفلسطينية هى الأكثر حضورا من حجمها بنحو ١٨,٧ وهى أيضا الأكثر سيطرة على الوظائف بنسبة ٣٠,٨٪، وأن نسبة السيطرة على الوظائف ترتبط فى العادة بإرتفاع نسبة التدخل فى شئون البلد البترولى .

ونفس العلاقة تتواجد تقريبا فى إطار الجالية اليمنية إذ نجد أنه بينما بلغ حجمها نحو ١٠,١٪ فإن سيطرتها على الوظائف لم تتجاوز نحو ٣,٩٪ ومن ثم فتدخلها فى الشئون الداخلية للبلد البترولى لم تتجاوز نحو ,٨٪ هنا أيضا نلاحظ أن هناك علاقة بين كبر حجم الجالية من ناحية وإنخفاض نسبة تدخلها فى الشئون الداخلية للبلد العربى .

نجد أن الملاحظة الثالثة والواضحة فى هذا الصدد تتمثل فى غياب الجالية المصرية تماما عن التدخل فى الشئون الداخلية للبلد العربى . وقد يرجع ذلك لأسباب غير موضوعية وأخرى موضوعية . أما فيما يتعلق بالأسباب غير الموضوعية ، فلأن عينة البحث كانت من المصريين العاملين فى البلاد العربية ، ومن ثم فمن غير المنطقى أن تدين نفسها بالتدخل فى شئون البلاد البترولية ، أما الأسباب الموضوعية فترجع إلى أن الجالية المصرية ربما هى الجالية الوحيدة غير مسيسة الحاجة كما هو الحال فى الجالية العراقية أو السورية حيث الأفكار البعثية ، هذا إلى جانب أن مدة الأعارة أو الأنتداب غالبا ماتكون محددة المدة ، ومن ثم فغالبا مانجد آراؤها محددة بحدود الوظيفة الفنية دونما أى أهتمام بطبيعة الأحوال السياسية لاتدعم ولاتنظم عملية التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد البترولية .

وفيما يتعلق بوجود علاقة بين الجالية المصرية من ناحية وبين الجاليات العربية الأخرى العاملة فى البلاد البترولية أجابت بما يوضح الجدول التالى .

وبرغم إنخفاض عدد أفراد العينة الذين لهم علاقة بأى من أفراد الجاليات العربية الأخرى بحيث وصلت النسبة إلى

الاجابة	التكرار	٪
نعم	٨٥	٤٢,٣
لا	١١٦	٥١.٣
المجموع	٢٠١	١٠٠

نحو ٣, ٤٢٪ـ،فانه يشهد على التمركز او التوجيه نحو الداخل بالنسبة للجالية المصرية ، وهو مايؤكد المعطيات السابقة التى عرضنا لها . وفى محاولة التصرف على طبيعة العلاقة التى تربط الجالية المصرية بالجاليات العربية الأخرى سئلت عينة البحث لتحديد الجاليات التى تكن شعورا طيبا نحو المصريين اجابت بما يوضحه الجدول التالى .

الجالية	التكرار	٪
السودانية	٩٥	٢٥,٥
اليمنية	٣٩	١٠,٤
الباكستانية	٣٥	٩,٤
المغربية	٣١	٨,٣
التوانسة	٢٩	٧,٧
الهندية	٢٢	٦,-
السورية	٢١	٥,٦
الاردنية	٢٠	٥,٤
اللبنانية	٢٠	٥,٤
الفلسطينية	٩	٢,٤
الايرانية	٨	٢,١
العراقية	٥	١,٣
السعودية	٢	,٥
الاندونيسية	٢	,٥
الروس واليوغسلاف	٢	,٥
الجزائرية	١	,٢
لايوجد	٢٢	٦,-
لا اعرف	٩	٢,٤
غير مبين	١	,٢
المجموع	٣٧٣	١٠٠

وتكشف قراءة الجدول السابق عن مجموعة الملاحظات الاساسية التالية .

وتتمثل الملاحظة الاولى فى وجود مجموعة من الجاليات - كما أكدت عينة البحث - لديها شعورا طيبا نحو المصريين من هذه الجاليات حيث أكدت نسبة ٥, ٢٥٪ بأن الجالية السودانيه هى أكثر الجاليات التى لديها شعورا طيبا نحو المصريين ،يليهم اليمنيين من حيث شعورهم نحو المصريين بنسبة ٤, ١٠٪ ،ثم الباكستانين بنسبة ٤, ١٠٪،ثم الباكستانيين بنسبة ٤, ٩٪ ثم التوانسة بنسبة ٤, ٧٪ ثم المغاربه بنسبة ٣, ٨٪ ولعل هذا الاتجاه الطيب من قبل هذه الجاليات نحو الجالية المصرية مرجعه ظروفا عديدة . منها مثلا وحدة وادى النيل الذى تجمع الجالية المصرية والسودانيه، والثقافه والقيم المشتركة بين الشعبين . أما بالنسبة للجالية الباكستانية فنجد أنها ترتبط مع مصر ،فى كونهما أكبر بلدين اسلاميين فى العالم الاسلامى ،وهما الزعامات الاسلامية من حيث عدد السكان . وهناك بالنسبة للجالية اليمنية والتونسية والمغربية ،أما بالنسبة للجالية اليمنية لا تدخل فى منافسة عمل مع الجالية المصرية، لاختلاف الأعمال المؤهلة لها كل جالية هذا الى جانب أن الدور التحريرى لمصر محفوظ فى أذهان الشعب اليمنى ومن ثم الجاليه اليمنيه ،وهى ذات الظروف التى تحكم علاقة الجاليه المصريه بالجالية التونسية بالاضافه ألى تباين مجال العمل البترولى . اذا غالبا ما تتجه الجاليه التونسيه من حيث فرص العمل ألى الغرب الى حين تتجه الجالية المصرية الى الشرق بصفه أساسية: وسؤال عينة البحث عن الجاليات التى تكن شعورا عدائيا بالنسبة للجالية المصريه،أجابت بما يوضحه الجدول الثانى

الجالية	التكرار	٪
الفلسطينية	١٦٤	٤٩
السورية	٦٤	١٩,١
العراقية	٤٢	١٢,٥
اللبنانية	٩	٢,٧
الأردنية	٨	٢,٣
اليمنيه	٧	٢,-
كل الجنسيات	٧	٢,-
الليبية	٣	,٨
الروس	٢	,٥
الجزائر	٢	,٥
الباكستان	٢	,٥
لايوجد	١٢	٣,٥
لاعرف	١٣	٣,٩
المجموع	٣٣٥	١٠٠

وتكشف قراءة الجدول السابق عن مجموعة من المعطيات البارزه منها مثلا أن أكثر الجاليات من حيث المشاعر غير الوديه نحو الجالية المصرية هى الجالية الفلسطينية كما أكدت ذلك نسبة ٤٩٪ من عينه البحث يلى ذلك الجالية السوريه كما أكدت ذلك نسبة ١, ١٩٪ ثم الجاليه العراقيه كما أكدت ٥, ١٢٪ وهوما يعنى أن هذه الجاليات تشكل

الجاليات الاساسية من حيث المشاعر غير الودية كما ذهبت نسبه ٦ ، ٨٠٪ من العينة وليس هناك رصيد تاريخي من مشاعر الكراهية بين الفلسطينيين والمصريين وانما يرجع سبب ذلك بالاساس إلى وجود موقف توجد في اطاره جاليتين كل منهما تبحث عن فرصة العمل مع وجود عامل الندرة فهى الى حد كبير تعكس مصلحة ذاتيه وليست أبعادا قوميه أما أسباب المشاعر غير الودية التي لدى كل من الجالية العراقية والسوريه نحو الجالية المصرية فترجع غالبا الى عاملين الأول يتمثل في التنافس التقليدى بين الجاليات العراقية والسوريه (البعثية) من ناحية والجالية المصريه ، باعتبارها تعكس تنافسا تقليديا له ضرورته الشعبية والتاريخية ، والثاني أن هناك توجيهات سياسيه تحكم بعض هذه الجاليات للسيطرة على فرص العمل الأساسيه في البلاد البتروليه ،بهدف توجيه فرص العمل نحو جالياتها، ومن الطبيعي أن تسود هذه المشاعر بين الجاليات الأساسيه .

أما الملاحظة الثابته في هذا الصدد، نلاحظ في اطارها انخفاض نسبه من يؤكدون كراهية بعض جاليات العمل العربى مثل الجاليه البلغاريه ٣ ، ٢، أو اليمنيه ٢٪ او الليبيه ٨٪ او الباكستانية وبالطبع تنخفض نسبه القائلين بتدنى المشاعر غير الوديه عند هذه الجاليات ،أولا لانه لا مجال للتصادم بين هذه الجاليات بسبب تباين المصالح والتوجيهات نحو موقف العمل ، أو بسبب صغر هذه الجاليات كما أظهر الجدول السابق . او لأن بعض من هذه الجاليات أتضح أنها تكن مشاعر وديه نحو الجاليه المصريه كما أظهرت ذلك معطيات سابقة

وأستخلاصا من المعطيات السابقه نحاول الوصول ألى الاستنتاجات الأساسيه التاليه بشأن طبيعة العلاقه بين الجاليات العربيه من ناحيه والجاليه المصريه من ناحيه أخرى . ونحدد فيما يلي أهم هذه الاستنتاجات

ا ـ مما لا شك فيه أن النظرة إلى البلاد البترولية باعتبارها توفر فرص العمل اللازمه للمهاجرين من مختلف المجتمعات العربيه ،تؤكد أن هذه البلاد ـ البتروليه ـ أصبحت تشكل عنصرا متكاملا والنسبة الاقتصاديه المعاصرة للمجتمع العربى ، باعتبارها تقدم فرص لعمالة تفتقد هذه الفرص في بلادها وتختلف أهمية فرص العمل هذه بالنسبه لمختلف الجاليات حسب مدى توفر فرص العمل في مجتمعاتها، إذ تختلف أهمية هذا العنصر ـ فرص العمل ـ بالنسبه للجاليه الفلسطينية ـ التى تفتقد كليه الوطن الذى يمكن أن يتضمن فرصا للعمل ـ أو بالنسبه للجاليه المصريه ـ حيث يتجاوز السكان في مصر فرص العمل المتاحة من قبل التنميه الاجتماعيه ـ عنه بالنسبه لجاليات مثل الجاليه الليبيه او الجاليه التونسيه حيث هذه الفرص متاحه في أوطانها أساسا إلى جانب كونها جاليات صغيره العدد . ويتصل بتركيبه الجاليات على هذا النحو مشاعر الود او الكراهيه التى قد تخلف العلاقات بين مختلف الجاليات

ب ـ أننا نلاحظ أن هناك فارق بين الحجم الاحصائي والحجم الاجتماعى لمختلف الجاليات العربيه ونقصد بالحجم الاحصائي عدد أفراد الجالية موضع الاهتمام ،بينما نقصد بالحجم الاجتماعى الدور الذى تلعبه الجاليه ومن ثم حجم التفاعل الذى تكون هى أحد أطرافه وفي هذا الصدد نجد أن بعض الجاليات يتجاوز حجمها الاجتماعى حجمها الاحصائي كما هى الحال في الجاليه الفلسطينيه والجاليه المصريه . ومن ثم كان منطقيا يقع التنافس بينهما ،بينما هناك بعض الجاليا التى يقل حجمها الاجتماعى عن حجمها الاحصائي كالجالية اليمنية مثلا، وهى عادة ما تقوم بالوظائف أو الأعمال التى يقع ترتيبها في أدنى السلم المهنى، إذ تقوم في العادة بأعمال لا تدخل في طموح اى من الجاليات . هذا إلى جانب أن هناك بعض الجاليات التى يتوازى حجمها الاجتماعى مع حجمها الاحصائي .

ح ـ أننا نلاحظ أن البلاد العربيه في توزيعها لفرص العمل على مختلف الجاليات العاملة لديها تسير حسب سياسة متعددة الأبعاد . إذ نجد أن توزع هذه الفرص يراعى عادة البعد العالمى كأن تنال بعض الجاليات الأجنبيه الأوربيه او الأمريكيه فرص عمل في هذه البلاد ، أو البعد الاسلامى، اذ نجد هناك تفضيلا لجذب العمالة من البلاد الاسلامية اساسا أو البعد العربى، حيث جذب العمالة من مجتمعات العالم العربى، وتكثر حجم عمالة الجاليه او سيطرتها على الوظائف ، بحكم التوجه المرحلى الذى يحكم سياسة البلد البترولى حسب أى من هذه الأبعاد

د ـ أحيانا ما تتدخل بعض جاليات العمل في الشئون الداخليه للبلد البترولى العاملة لديه غير أن هذا التدخل عادة ما يأتى من قبل الجاليات العربيه التى يتجاوز حجمها الاجتماعى حجمها الاحصائي كما أشرنا وتعتبر الجاليه الفلسطينيه ـ حسبما تذهب المعطيات السابقه ـ من أكثر الجاليات تدخلا في شئون البلد البترولى ، خضوعا لاحساس غريزى بضرورة البقاء في وطن العمل بعد إفتقاد الوطن التاريخى . نجد أننا قد نعزى تدخل جاليات مثل الجاليه السوريه أو العراقيه إلى طبيعة تسيس هذه الجاليات من قبل التنظيمات الحزبيه في أوطانها . أما فيما يتعلق بالجاليه المصريه ، فنجد أنه برغم تجاوز حجمها الاجتماعى لحجمها الاحصائي ،أو على الأقل يتوازى معه، ألا أننا نجدها أقل تدخلا في الشئون الداخليه للبلد العربى ،وذلك ربما لعاملين: الأول أنها لا تعتمد تماما على فرص العمل في البلد البترولى ، فلديها فرص عمل في وطنها ، وهى في ذلك تختلف عن الجاليه الفلسطينيه ثم أنها غير مسيسه كالحال بالنسبه للجاليه العراقيه أو السوريه هـ ـ بالاضافة إلى طبيعة التركيبه الخاصة بهذه الجاليه ـ المصريه ـ من حيث الحجم، وإمتلاكها لمعدلات ذات مستويات عليا من التخصص والكفاءة ، بما يبعدها كثيرا عن الوضع الذى تتدخل في اطاره في الشئون الداخليه للبلد البترولى لتأمين أو صناعها

هـ - أما فيما يتعلق باتجاهات الجاليات العربيه نحو بعضها البعض مختلة في إتجاهها نحو الجالية المصريه فنجد مثلا أن الجالية الفلسطينيه تقف على تنافس شديد - لأسباب أشرنا لها - مع الجاليه المصريه يصل أحيانا إلى حد الكراهيه هذا إلى جانب تفسير الشعور غير الودي من قبل الجاليه العراقيه والوديه نحو الجاليه المصرية لاعتبارات تتعلق بكفاءة أراء وحجم الأخيرة، وتسييس الأولى . هذا إلى جانب تخلق علاقات مختلف الجاليات العربيه ببعضها البعض بمشاعر غير وديه، وذلك لعامل رئيسي يتمثل في وفره العمالة في مقابل ندرة فرص العمل تاكيدا لما يذهب اليه روبرت ريدفيلد *R Redfield* أن الصراع عادة ينشأ إذا تكاثر عدد أكلوا ذات الفطيرة

و - أن هناك بعض الجاليات التى تكن في القاده مشاعر وديه نحو الجاليه المصريه وفي هذا الصدد نذكر الجاليه السودانيه والجاليه اليمنيه ومما لاشك فيه أن العلاقه التاريخيه من الشعب المصري والسوداني تؤكد هذه الاتجاهات أو المشاعر هذا الى جانب انتقاء العوامل المؤكده للتنافس او الصراع في موقف العمل في أطار البلد البترولي، وهى العوامل التى لها فاعليتها بالنسبه للجاليات الفلسطينيه، السوريه، العراقيه، أما بالنسبه للجاليه اليمنيه، فنجدها تحمل أتجاها طيبا نحو الجاليه المصريه أولا لتباين الوظائف التى يمكن أن تؤديها أى من الجاليتين . فالتباين عادة ما يكون مقدمة للوحده والتكامل، هذا إلى جانب أن الدور المصرى في اليمن مازال حاضرا في ذهن الذاكرة اليمنيه الحية بكل تذكاراته الطيبه في

ز - أننا نلاحظ أن فرص العمل في البلاد البتروليه ليست أحتكارا على الجاليات العربيه فقط، وأنما نجد أن الجاليات الاسلامية بدأت تلعب دورا أساسيا واضحا في هذا الصدد وأيضا الجاليات التى تنتمى إلى بلاد العالم الثالث . وقد يرجع ذلك إلى أن معظم البلاد البتروليه وأهمها السعوديه او بلاد الخليج، هى عربيه بالأساس، ثم هى إسلامية أيضا، ثم هى بالإضافة إلى ذلك تنتمى إلى بلاد العالم الثالث تعانى معظم مشاكله وتواجه نفس تحدياته

خلاصة ما سبق ان تفاعل الجاليات العربيه مع بعضها البعض في إطار البلاد البتروليه، كان تفاعلا تنافسيا بطبيعته في غالب الأحيان حول فرص العمل المتاحة في مقابل ذلك نجد إتجاهات سلبيه من قبل الشعب البترولي نحو الجاليات العاملة على أرضه حيث نجد تصورا متخلفا يشير إلى أن هذه الجاليات جاءت لاستيعاب خيراته . ذلك يعنى ان تفجر البترول خلق اتجاهات سلبيه متبادله تتاخر عادة تلك التى تسود بين الأغنياء والفقراء إلى جانب ذلك نلاحظ وجود إتجاهات سلبيه بين الجاليات العربيه وبعضها البعض . لاعتبارات يرجع بعضها إلى ندره فرص العمل . أو اعتبارات سياسيه او اقليميه ذلك يدفعنا في هذا الاطار إلى طرح سؤال رئيسي . ماذا بقى من فكره الشعب العربي الواحد . او مفهوم الوحدة العربيه ، او بالاصح ما هى طبيعه الموقف من قضيه الوحدة وهو ما نتعرض له في الفقره التاليه

اتجاه الجاليات العربية نحو قضية الوحدة

لانعتقد ان هناك قضية في التاريخ العربي الهبت خيال شعرائه وعلمائه وجماهيره قدر مافعلته قضية الوحدة بالخيال العربي . فأيا كان مستوى الاعلام والتثقيف . وايا كان مجال البحث او التخصص فقد تأسس اهتمام واحد - على الاقل في بعض الفترات - بدور حول ابراز مايدعم منطقية الوحدة وجوهريتها بالنسبة للوجود والعربي غير ان الخيال لايحقق الامنيات دائما ، فكما اشرنا في المقدمة ركز الادب الوحدوى حول عوامل تجاوزها الواقع ، او اصبحت لاتشكل اساسا حقيقيا لواقع الوحدة

ويضاف الى ذلك واقع جديد اذا لم نتدرك اثاره فسوف يقضى على بقايا الامال الوحدوية . هذا الواقع يرتبط بالاثار الناجمة عن التعمير البترولي والتفاعلات الت استنادا الى ذلك فالشعوب البترولية تخاف على بترولها من الضياع في بحر الفقراء والشعوب التى تمتلك العمالة لتأسيس التنمية في اطار البلاد البترولي تسعى جاهدة للحصول على امتيازات ولو على حساب جاليات العمل العربي الأخرى . وبين هذا وذلك يتم افراز مشاعر الحقد ، والحقوق ، والترقب والحذر ، وكلها مشاعر تفرض الوعى بالحدود الوطنية وتعوق الانسياب نحو حدود اقليمية وحدوية ذلك سوف تحاول القاء الضوء عليه من خلال مجموعة المعطيات التالية

فمثلا بسؤال عينة البحث عما اذا كانت فكرة الوحدة واضحة في اطار حياة الجاليات العربية مع بعضها البعض في نطاق البلاد البترولية أجابت بما يوضحه الجدول التالى

الاجابة	التكرار	٪
نعم	١٣	٦,٤
لا	١١٧	٥٨,٢
بعض الوضوح	٦٩	٣٤,٣
لاأعرف	٢	,٩
المجموع	٢٠١	١٠٠

والنتيجه التى نستقرئها من الملامح العامه لهذا الجدول ليست في حاجة الى تعليق . فمن بين ٢٠١ مبحوثا شكلا عينه البحث لم يكن هناك سوى ٤ر٦٪ التى أجابت بوضوح فكره الوحدة العربية في حين ذهبت نسبه ٢ر٥٨٪ بأن الفكره ليست واضحة . هذا الى جانب ٣ر٣٤٪ ترى أن فكرة الوحدة العربية واضحة بعض الشىء . وهو مايعنى في مجمله غياب فهم جماهيرى واضح لمفهوم الوحدة العربية . برغم الحديث الاعلامى المتكرر عن المفهوم

الفئة	نعم ك	%	لا ك	%	بعض الوضوح ك	%	لا أعرف ك	%
المدرسون	٨	٨,٧	٣٩	٤٢,٤	٤٥	٤٨,٩	—	—
المهنيون	٥	٨,٨	٣٢	٥٦,١	٢٠	٣٥,١	٢	٣,٤
عمال التشييد والبناء	—	—	٤٦	٩٢,-	٤	٨,-	—	—

فاذا حاولنا التعرف على أكثر الفئات ادراكا لمفاهيم الوحدة فاننا سوف نجد مايبرزه الجدول التالى .

ولما كانت هذه الفئات الثلاث هى التى خضعت للدراسة ، فإننا سوف نجد أنه برغم الانخفاض العام لدى كل الفئات فيما يتعلق بمفهوم الوحدة ، نجد أن وضوح المفهوم أكثر عند المهنيين بنسبة ٨ر٨٪ والمدرسين بنسبة ٧ر٨٪ بينما يصل الى مستوى الصفر بالنسبه لعمال التشييد والبناء ، وهو مايجعلنا نطرح احتمال وجود علاقة بين المستوى التعليمي وارتباطه بتأسيس الوعى من ناحيه ،

الجماعة القومية	التكرار	٪
السودانية	٦٧	٢٣,١
المصرية	٤٠	١٣,٨
المغربية	١٥	٥,٢
الاردنية	١٠	٣,٤
اللبنانية	٩	٣,١
السورية	٩	٣,١
السعودية	٨	٢,٧
اليمنية	٨	٢,٧
العراقية	٥	١,٧
التونسية	٤	١,٤
الامارات	٣	١,-
الفلسطينية	٣	١,-
الليبية	٢	,٦
لاأحد	١٤	٤,٨
لايوجد	٦٣	٢١,٨
لاأعرف	٢٢	٧,٦
غير مبين	٧	٢,٤
المجموع	٢٨٩	١٠٠

وبين ادراك قضيه الوحدة ومتطلباتها من ناحية أخرى .

وفى محاولة تحديد أى من الجاليات العربية الأكثر ايمانا بقضيه الوحدة العربية ، للتعرف على أكثرها ارتباطا بهذا المفهوم ، وذلك من وجهة نظر عينة البحث المنتمية أساسا الى الجالية المصرية أجابت بما يوضحة الجدول التالى .

وبغض النظر عن ارتفاع نسبة الاستجابات النافذه او غير المحددة (لاأحد لايوجد) لاأعرف ، غير مبين والتى بلغ مجموعها ١٠٦ حالة بنسبه ٦ر٣٦٪ وهى فى ذاتها موقف سلبى نحو قضية الوحدة ـ تؤكد معطيات الجدول السابق حول عدم وضوح قضيه الوحدة ـ فان قراءة الجدول السابق تبرز أمامنا عدة ملاحظات أساسيه .

من هذه الملاحظات أن هناك مجموعة من الجاليات التى يتزايد لديها الايمان بقضيه الوحدة العربية ، كان الجالية السودانية بنسبة ١ر٢٣ والجالية المصرية بنسبه ٨ر١٣٪ والجالية المغربية بنسبة ٢ر٥٪ ويلقى الضوء على صدق وموضوعية هذه الاستجابات ان عينه البحث ـ هى المنتمية الى الجالية المصرية أساسا ـ قدمت الجالية السودانية على ذاتها ، باعتبارها الجالية الأكثر إيمانا بقضية الوحدة العربية ، فى حين وضعت الجالية المغربية فى مرتبه ثالثة لها ، والملاحظ فى هذا الصدد ان المجتمعات التى ارتفعت درجة ايمان جالياتها بالوحدة اما أنها مجتمعات المنتصف أو القلب بالنسبة للخريطه العربية ، والتى خبرت الوحدة من خلال وحده وادى النيل مثلا (كالحال بالنسبة للسودان ومصر) أو مجتمعات الأطراف كالحال بالنسبة للسودان والمغرب ، ومن شأن مجتمع الأطراف أن يعى التميز بين ماهو داخل محيط الدائرة وخارجة . هذا الى جانب أنها مجتمعات ذات طبيعه نضاليه (٧)

أما المجموعة الثانية من الجاليات العربية ، وهى المجوعة التالية للمجوعة الأولى من حيث الايمان بالوحدة العربية ، حيث يدخل فى اطار هذه المجموعة الجالية الاردنية بنسبة ٤ر٣٪ ثم اللبنانية بنسبه ١ر٣٪ والسورية

(٧) برغم طرافة هذه النتيجة فهناك من الحقائق التى نعف فى مواجهتها ـ لاسباب بضيق المقام هنا لسردها ـ فالعراق مجتمع طرفى بالنسبة للعالم العربى ، ومع ذلك يبدو متأخرا من حيث الموقف من المفهوم ، وليبيا مجتمع نضالى ومتأخرة بالنسبة لمسائل الايمان بالوحدة ومن ثم فى هذا المقام بابراز التعميم فقط

بالنسبة ١ر٣٪ والسعودية بنسبة ٧ر٢٪ واليمنيــة بنسـبة ١ر٣٪. وهذه المجموعة تضم فى اطارها المجتمعات الاكثـر فقراً والاكثر غنى فى المنظومة العربية ، وهو مايعني وجـود قواسم مشتركة بينها ذات اثـار مضـادة على كليهمـا ، فالفقراء يدركون انانية الاغنياء ، ومن ثم عزوفهم الوحدة ، وبالتالى يبادلونهم ذات الاتجاه والاغنياء يخافون على ثرائهم من الفقراء ، ومن ثم يرفضون أية دعوى وحدويه ، قد تعنى فى النهاية التسليم بما لديهم .

أما المجموعة الثالثة ، فهى مجمـوعة الجـاليات ذات الايمان المنخفض بقضيه الوحدة العربية . وهــى تضـم الجالية العراقية بنسبة ٧ر١ والفلسطينيين بنسـبة ١ والامارات بنسبه ١٪ والليبية بنسبة ٦ر٠٪. وهــى بـدورها مجموعة تضم بداخلها الفقراء والاغنياء معا ، غيـر انهـا تضم اكثر غنى (الامارات العربية) والاكثر تقرأ (الجـالية الفلسطينية) باعتبارها تفتقد الوطن من أساسة : هذا الى جانب أنها تضم أصـحاب الصـوت المدوى مــن حيـث الشعارات الوحدوية .

لكن ماهى طبيعه موقف البلاد البتـرولية مــن قضـية الوحدة باعتبارها المجتمعات التــي تـولت جمـع هــذه الجاليات ، وباعتبارها الطرف المقابل (الغنى) فى المعادلة الاقتصادية العربية ، للطرف الاخر (البلاد الفقيرة) التى تنطلق منها موجات الهجرة فى ذات المعادلة فيما يتعلق بذلك نجد أن استجابات عينه البحث جاءت بما يوضحه الجـدول التالى

الاجابة	التكرار	٪
نعم	٦٢	٣٠،٨
لا	١٣٤	٦٦،٦
غير مبين	٥	٢،٥
المجموع	٢٠١	١٠٠

من الجدول السابق يتضح مدى انخفاض ايمان البـلاد البترولية بقضية الوحدة العربية . وهو مـايرجع لعـاملين الاول ان القيادات السياسيه ، تنتمى بطبيعتها للصـفوه البرجوازية ، حيث تـؤكد خلفيتهـا لـطبيعة المصـالح الاقتصادية الذاتيه والوطنية ، وتفضيلها على أية مصـالح وحدوية . والثانى ، أن هذه المجتمعات ترى الايمان بقضية الوحدة سوف يكون بـلا شـك على حسـاب مصـالحها الاقتصادية يعنى ذلك انه قد تخلفـت معـادلة أن تحقـق الوحدة سوف يعنـى الخسـارة بـالنسبة لمصـالحها الاقتصادية

وفى محاولة التعرف على موقف الاعلام من قضية الوحدة فى مختلف البلاد البتروليه اجابت عينه البحث على سؤال عما اذا كان الاعلام يدعم قضيه الوحدة أم لا ، بمـا يـوضحه الجدول التالى

الاجابة	التكرار	٪
نعم	٨٤	٤١،٨
لا	١١٧	٥٨،٢
المجموع	٢٠١	١٠٠

ومن الواضح أن بيانات الجدول السابق تـكشف عـن ظاهرتين الظاهرة الاولى ان هناك نسبة كبيرة تذهب الى ان الاعلام لايؤدى دوره فى دعم قضية الوحده بحيث بلغت هذه النسبة نحو ٢ر٥٨٪ وهى نسبة عاليه بلاشك . اما الظاهرة الثانية فتذهب الى أن بيانات هذا الجدول تبـرز أن الـدعم الاعلامى لقضية الوحدة ـ برغم تدنيه ـ يفـوق التـأييد الحقيقى الذى تنجزه البلاد البترولية لهذه القضـية كمـا يوضح ذلك الجدول السابق على هذا الجدول

وفى محاولة التعرف على موقف اعلام مختلف المجتمعات البترولية من دعم قضية الوحدة العربية فاننا نـواجه بمـا يوضحه الجدول التالى .

ومما لاشك فيه ان الجدول السابق يبرز حجم الاهتمـام الاعلامى بالنسبة لمختلف المجتمعات البترولية فيما يتعلـق بقضية الوحدة ، وذلك حسبما تذهب عينه البحث بيد اننـا نلاحظ ان حجم الدعم فى معظمهما لايتجاوز نسبة ٥٠٪ من العينة ، هذا الى جانب أن الدعم الاعلامى يختلف الى حـد كبير مع معطيات المواقف الحقيقية للدول البترولية كما تؤكد

المجتمع البترولى	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
السعـــــدية	٦٤	٤٧	٧٢	٥٢،٩	١٣٦	١٠٠
دول الخليـــج	١٨	٤٤	٢٣	٥٦،ـ	٤١	١٠٠
ليبيـــــــا	١٧	٤٥،٩	٢٠	٥٤،١	٣٧	١٠٠
دول اخـــــرى	٥	٧١،٤	٢	٢٨،٦	٧	١٠٠

مجموعة المعطيات السابقه .

واستنتاجا مما سبق يمكن الوصول – من خلال مجموعة المعطيات السابقة – الى الاستنتاجات الاساسيه التالية :

ا – ويتمثل أول هذه الاستنتاجات فى وجود مسار عكسى بين اتجاهين متضادين فهناك من ناحية التفاعلات الواقعية ، وهى تلك التى تسود بين مختلف الجاليات العاملة فى البلاد البترولية – كما اشرنا الى ذلك – بحيث هذه التفاعلات الى افراز اتجاهات عدائية من قبل هذه الجاليات وبعضها البعض . ومن ثم نحو مفهوم الوحدة ذاتها فى مواجهة ذلك نجد اعلام ضعيفا . يركز على عوامل ضعيفة من حيث أهميتها بالنسبة بقضية الوحدة العربية ، كلونها أصبحت متخلفه عن حركة الواقع ، كاللغة ، والتاريخ المشترى والمواقع المشترك والدين ، وما غير ذلك من العوامل .

ب – أن مفهوم الوحدة ذاته يشوبه نوع من عدم الوضوح لدى الفئات العاملة فى البلاد البترولية . فبرغم التركيز على الوحدة بالمنطق الضعيف الذى أشرنا إليه ، فاننا نجد عدم وضوح هذا المفهوم . وقد يرجع عدم الوضوح الى اقتصاره على الاعلام او انه موجه بالاساس نحو الفئات المثقفة او المتعلمة . وعدم درايه الجماهير التى تتمتع بلاميه بهذا الفهوم من حيث متضمناته أومثالياته ولذلك جاءت النتائج لتؤكد عدم وضوح هذا المفهوم تماما ، ترتبط بذلك أن عدم الوضوح يصل الى غايته عند فئه عمال التشييد والبناء . بينما هو قد اتضح الى حد ما بالنسبة للمتعلمين من المدرسين والمهنين . وهو مايعنى أن السياسة العربية فيما يتعلق بالوحدة تخطط بفاعليتها على مستوى الفئة المتعلمة فقط . تتجه اليها اعلاميا او اعلانيا ، وكأنهم فقط العمد التى سوف تتولى التجسيد الواقعى لهذه القضية او المفهوم

ج – أن جاليات القلب العربى هى أكثر الجاليات العربية وهى الجالية السودانية والمصرية والواقع ان تكتف الايمان بالوحدة بالنسبة للجاليات نظرا لانها اولا تقع وسط أو فى قلب الخريطه العربية ومن شأنها أن تكون المجتمعات الأكثر شعورا باهمية الوحدة ، لأنها الاكثر حساسيه لكل التيارات والاتجاهات المتعلقة بالوحدة التى تتجه من الشمال الى الجنوب ، اومن الشرق الى الغرب او العكس ، ومن ثم الاكثر اهتماما بها . هذا الى جانب ان الجاليتين تنتميان الى حوض النيل . ومن ثم فلديهم شعور واحساس بخيرد الوحدة . ثم أنها ليست من الشعوب المتطرفه فى غناها او فقرها ومن ثم الاكثر قدرة على التنازل الموضوعى للقضايا

د – أن للوحدة علاقة بقضية الغنى والفقر العربى فكما اشرنا نجد ان أكثر الشعوب من حيث عدم الارتياح لقضيه الوحدة هى الشعوب الغنية التى تدرك أن احتمالات أن تكون الوحدة على حساب غناها ومصالحها غالية ومن ثم فهى لاتبدى ارتياحا نحو الافكار الوحدوية . والفقر يدركون ذلك . ومن ثم فهم وان كان لديهم اتجاها ملائما للوحدة . الا أنهم لايملكون المقدرة على تجسيدها . ادراك رفض الاغنياء للوحدة خوفا على غناهم . وعجزهم عن فرضها على الواقع العربى . انتمومشاعر الحقد . والرفض وقدتى الايمان باية مشاعر او افكار وحدوية

هـ – أن الاعلام العربى يعتبر النقطة الضعيفة فى الاهتمام العربى والتاريخى بقضية الوحدة . ويرجع الضعف الاعلامى لسببين الاول تركيزه على الاعلام حسب عوامل اتجاوزها الواقع لعربى ولم تعد موضع اهتمام ، والثانى محددوية هذا الاعلام واقتصار فاعليته على الفئات المتعلمه او المثقفة التى تستطيع ادراك متضمنانه . بينما الواقع العربى هو واقع أمى اساسا يتطلب اعلاما يخاطب هذه الجاهير بمنظمات ملائمة . هذا الى جانب افتقاد هذا الاعلام لقدر ملائم من المرونه . فمثلا هل يكتفى بالدعاية للمبادىء والقضايا بشكل مباشر وحسب وفج وحسب وتيرة واحدة وكأنه يخاطب جمهور واحد . من ثم فالمطلوب اعلاما عربيا يتسرب الى الوجدان العربى بمستوياته الجماهيرية العديده . وباساليب عديدة ومتنوعة أيضا

ونكتفى فى نهاية المطاف بالمعطيات الى وردت فى الصفحات السابقة وكلها معطيات غاصت فى قلب الضمير العربى . تبرز – عن حق وموضوعية عملية – مابه من افكار ومشاعر ، حاول ابرازها باحث تعامل مع الحقيقة بموضوعية ، وبكل ماتفرضه الموضوعية من مشاعر مؤلمه أحيانا وربما مأساويه لكن عزاؤه الوحيد أن ادراك الحقيقة ، يعنى تحديد نقطه انطلاق اكثر ملائمة لتجسيد قضية طالما الهبت الشعور العربى واطلقت خياله . حاول الباحث خلالها أن ينتزع نفسه من ركامات تاريخيه من الادب الوحدوى الفج . ليطرح الحقيقة على أرضه ايا كانت ملامحها . واياكانت مشاعر الاسى التى سوف تنتاب كل قارىء يفرض عليه ادراكها فنحن فى عصر ، ينجح فيه بناة الواقع استنادا الى حقائق واضحة ، وليس للخيال أو تفاؤل الشعراء دور فى اطاره

قد ننفد اننا ادركنا الحقيقة من جوانبها السلبية واغفلنا عن عمد جوانبها الايجابية ، حتى اذا اتهمنا بذلك فالتركيز على ماهو سالب حقيقه ، ينبغى تجاوزها لكى تصبح اضافة ايجابية لكل ماهو ايجابى ان كان على الوقع العربى هناك تمت الاستعانة فى كتابه هذا المقال بالقراءات التالية .

١ – سعد الدين ابراهيم (اشراف) وآخرون عروبه مصر حوار السبعينات .
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . ١٩٧٨ .

٢ – محمود عبد الفضيل النفط والوحدة العربية .
مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

٣ – سعد الدين ابراهيم النظام العربى الجديد .
مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢ .

الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية

عبد الفتاح الجبالى

يجمع المشتغلون بالتنمية والمنظرون لها ان البشرهم غاية التنمية ، وهم في الوقت نفسه اداتها فالتنمية لاتتحقق الا بجهود البشر كافراد ، وبدرجة أهم كاعضاء في جماعات ومؤسسات . ومن هذا المنطلق يصبح الحديث عن هجرة العمالة المصرية حديثا ذا أهمية خاصة وذلك نتيجة للابعاد الهائلة التى اكتسبتها هذه الهجرة خاصة في الأونة الأخيرة ، والتأثيرات التى احدثتها في البنيا الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

وسوف ينصب حديثنا على الهجرة الخارجية فقط وليس الهجرة الداخلية (مع تسلمينا الكامل باهمية الثانية ايضا)

فقد كان الارتفاع الكبير في اسعار البترول وخاصة بعد ١٩٧٣ وتبنى الدول العربية البترولية لخطط التنمية الطموحة بها الأثر الكبير في تزايد الطلب على العمالة من الخارج بصفة عامة وذلك بسبب قصور اسواق تلك الدول عن الوفاء باحتياجاتها العمالية سواء من الناحية الكمية او الكيفية . وكانت استجابة العمالة المصرية لهذا الطلب تلقائية وذلك نتيجة للعديد من العوامل والظروف ، ودعم من هذه الاستجابة اتجاه الدولة الى رفع القيود باستمرار عن الهجرة ، وقد لخص سياسة الحكومة في ذلك الوقت الرئيس السابق حينما اكد قائلا «علينا الا غلاق الباب امام من يرى ان من صالحه ان يعمل لفترة يحددها لنفسه ولانحدها نحن له في الخارج وعلينا ان نوافق على الفور بمجرد ان يصلنا من المصريين العاملين بالخارج طلب تجديد الاعارة لسنوت اخرى » . ورغم اتفاقنا الكامل مع حرية الافراد في الانتقال والعمل الا ان المشكلة الحقيقية التى تتعلق بهجرة العمالة هى مدى تأثير هذه الهجرة على جهود التنمية في مصر . فمما لاشك فيه ان تصدير او هجرة القوى العاملة من مصر تحمل المجتمع نفقات وتكاليف معينة ، وتعود عليه بفوائد من جانب اخر . والقضية الرئيسية هى ما اذا كانت الفوائد التى تعود على المجتمع المصرى من خلال هجرة قو د عاملة خاصة الماهرة والمهنية تعود على مصر بعائد ايجابى صاف اوانها على العكس من ذلك اصبحت ذات مردود سلبى .

وقبل دراسة ذلك تجدر بنا الاشارة الى موجة الهجرة خلال السبعينات تختلف عنها خلال الستينات فقد كانت القيادات الاولى لهجرة العمالة تأخذ طابعا انتقائيا يتركز في المشتغلين بالمهن العلمية والفنية والوظائف الكتابية ، وكانت تتجه هذه الهجرة غالبا الى الولايات المتحدة وكهذا اوروبا الغربية واستراليا ، بينما تيارات هجرة العمالة في السبعينات اصبحت اكثر تنوعا وشمولا للعديد من الفئات الماهرة وغير الماهرة فهى تشمل بجانب اساتذة الجامعات خدم المنازل وازدادت الأهمية النسبية لعمال الانتاج والخدمات في تركيب قوة العمل المصرية المهاجرة وكان مقصدها هذه المرة الى البلدان العربية النفطية . ويشيرد . ابراهيم سعد الدين في هذا الصدد الى ملاحظتن اساسيتين هما :ـ

ــ ان هذه الهجرة تتجه الى البلاد العربية النفطية وهى في أغلب الحالات اقل تقدما وتطورا من الناحية الثقافية والمهنية عنها في مصر او في البلاد الاخرى المصدرة للعمالة .

ــ ان هذه الهجرة هى هجرة مؤقتة بمعنى ان المهاجر ينتقل للعمل لفترة قد تطول او تقصر ويعود بعدها الى موطنه الاصلى .

وقد تزايدت اعداد المصريين العاملين بالخارج خلال الستينات بمعدلات اكثر من ذى قبل ، ثم حققت خلال السبعينات معدلات غير عادية قدر التعداد العام الاخير الذى اجرى في نوفمبر ٧٦ عدد المصريين بالخارج بحوالى ١,٤ مليون نسمة وقد تزايد هذا الرقم خلال السنوات التالية ، وان اختلفت التقديرات في عددهم الان ، فالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يقدرهم بحوالى ١,٦٦٧ مليون عامل في نهاية عام ١٩٨٢ ، بينما تقدرهم وزارة الخارجية بحوالى ٢,٩٦٢ مليون (يلاحظ الاختلاف الشاسع

بين التقديرات اما المجالس القومية المتخصصة فتقـدرهم بحوالى ٢,٦٥٨ مليون عامل . وايا كانت التقديرات الا انـه يلاحظ التزايد الهائل فى اعداد العاملين بالخارج وعلى الرغم من ذلك تؤكد دراسة للبنـك الـدولى على ان هـذا العـدد للمصريين العاملين بالخارج منخفض بـالمقارنة لفـرص العمالة المتاحة . هذا ومشير ايضا الى عدم هجرة المتعطلين الى الدول البترولية بحثا عن فرص لايستطيعون الحصـول عليها محليا .

وبالنسبة لتخصصات هؤلاء العـاملين فيـلاحظ مـن الجدول (١) انها تشمل السلم الوظيفى باكمله .

ويلاحظ من الجدول السابق انه نسبة العمالة الماهـرة فى تزايد بينما تتناقص نسبة العمالة غيـر الماهـرة (شـاغلى الوظائف الكتابية والعمالة غير الماهرة) .فقد تناقصت نسبة العمالة غير الماهرة من ٥٤,٣٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٤١,٣٪ فى عام ١٩٨٠ فى حين ارتفعت نسـبة العمـالة الماهرة من ٤٥,٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٥٨,٧٪ عـام ٨٠ وقـد اختلف التوزيع الجغرافى لهذه العمالة خلال الفترة فبعد ان كانت ليبيا تحتل المرتبة الاولى بحوالى ٤٠٪ فى عام ٧٦ تليها السعودية بنسبة ٣٥٪ ثم الكويت ١١٪ الا ان الصورة قـد تغيرت فى بداية الثمانينات واصبحت السعودية تحتل المرتبة الاولى بنسبة ٣٢٪، يليها العراق ٢٥٪ وتراجعت ليبيـا الى حوالى ١٨٪ بينما ظلت الكويت على وضعها حوالى ١٢٪

اثار الهجرة على الاقتصاد المصرى :

تعددت الاراء واختلفت فى شأن اثار هجرة العمـالة على الاقتصاد المصرى بحيث يرى البعض ان الهجرة قد احدثت العديد من الاثار السلبية وبالتالى يجب تقييدها حتى يستفيد الاقتصاد القومى من جهود هذه العمالة فى حين يرى البعض الأخر استمرار اتباع سياسة الباب المفتوح دون فرض ايـة قيود عملية وذلك لضمان استمرار الاستفادة من ايجابياتها . وفيما يلى سوف نحاول ان نستعرض اهم هذه الاثـار على الاقتصاد المصرى .

الهجرة والانتاجية :

دراسة اثر هجرة العمالة المصرية على الانتاجية ينبغ معرفة أولا نوعية هذه العمالة المهاجرة . وثانيا نسبة هذ العمالة الى القوى العاملة المصرية . ورغم غياب البيانا والاحصاءات فى هذا الصدد الا انـه – وكمـا سبق الاشارة – يلاحظ تزايد معدلات العلناصر المهاجرة والتى غالبا ماتكون من اكثر العناصر قـدرة ومهـارة وتناقص معدلات هجرة العمالة غير الماهرة . وهو الامر الذى انعكس على انتاجية الاعمال وجودتها . حيث يترتب على ذلك حرمان المؤسسات المصرية من هذه العمالة ونتيجة لضعف مرونة عرض العمل بالنسبة للتغير فى الاجر فانها تمنع التحول من المهن والقطاعات ذات الانتـاجية المنخفضـة الى المهن والقطاعات ذات الاجور المرتفعة . فالاجر المرتفع فى القطاع الصناعى فى مصر لانجح دائما فى جذب عنصر العمـل من المهن والقطاعات ذات الأجـر المنخفض بسـبب احتياج الصناعة الى عمالة ذات مميزات خاصة كالعمال الفنيين وقد لاتتوافر هذه الخصائص فى القطاعات التى ينخفض فيها معدل الاجر . هذا جنبا الى جنب مع انتقال بعض العناصر الماهرة الى المشاريع الاستثمارية والانفتاحية . وبالتالى فان العجز الناتج عن هذه الهجرة يتم تغطيته عن طريق انتقال العمالة الريفية غير المدربة الى المدن لسد هذا العجز وهو ما انعكس على انتاجية الاعمال وجودتها من نـاحية . ويبدا يظهر فى الريف عجز واضح فى العمالة الزراعية اخذ يتفاقم بطريقة ادت الى ارتفاع سريع فى اجورها مما اثر على الانتاج الزراعى وأسعار منتجاته فضلا عن ترك بعض الاراضى دون زراعة . لقد اظهرت قلة الأيدى العاملة فى الزراعة وارتفاع اجورها اشياء ماكنا لنراها فى الريف المصرى من قبل اولها عدم توافر العمالة لحصد المحاصيل وخاصة القطن الامر الذى اضطرت وزارة التربية والتعليم من اجله الى تأجيل بدء العام الدراسى فترة حوالى اسبوعين لاستغلال التـلاميذ فى جنى القطن .. ؟!

جدول – ١ –

	١٩٧٥	٪	١٩٨٠	٪
متخصصون وفنيون	٦٧,٩٠٠	٤,١	١٤٥,٠٠	٥,٥
متخصصون اخرون	١٣٤,٠٠٠	٨,١	٢٥٥,٩٠٠	٩,٦
فنيون	٧٦,٨٠٠	٤,٦	٢١١,١٠٠	٧,١
اصحاب تخصصات اخرى اقل	٥٥,٤٠٠	٣,٣	١٢٤,٠٠٠	٤,٧
اصحاب مهارات فردية كتبة	٤٢٥,٨٠٠	٢٥,٦	٨٢٢,٧٠٠	٣١
اصحاب مهارات فردية اقل .كتبة	٤٧١,٦٠٠	٢٨,٤	٦٠٦,٩٠٠	٢٢,٨
غير ماهرة	٤٢٩,٧٠٠	٢٥,٩	٤٩٢,٠٠	١٨,٥

□ المجالس القومية المتخصصة

بينها اضطرار بعض ملاك الاراضى الزراعية أو مستأجريها الى ترك جزء من اراضيهم دون زراعة فى موسم معين وقد حدث فى احدى المحافظات ان بلغ عدد المساحات التى لم تزرع فى الموسم النيلى حوالى ثمانية الاف فدان وذلك نتجة العجز الواضح فى الايدى العاملة وارتفاع الاجور .

وأيضا يلاحظ ان حدة الفروق الأجرية بين من يستمرون فى العمل فى مصر ومن ينتقلون للعمل فى الخارج تؤدى الى سيادة شعور متزايد بالاحباط لدى العاملين المتبقين بالاضافة الى ذلك سيادة اتجاه لديهم بان أملهم الأساسى لايكمن فى زيادة انتاجيتهم وخدمة مؤسساتهم وتحقيق الترقى بل ان التقدم يتم فى هذه الحالة بترك المؤسسة والانتقال منها الى خارج البلاد ويؤدى ذلك الى فقد الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية هذا بالاضافة الى ان نقص العمالة الناتج عن الهجرة وارتفاع معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى تدفع بمن يستمرون فى العمل داخل مصر الى الاشتغال بأكثر من عمل فى ان واحد وهو ينعكس بالضرورة على المجهود العقلى والجسدى الذى يبذل الافراد فى هذه الاعمال الاضافية على أعمالهم الاصلية مما يعنى بالضرورة انخفاض انتاجيتهم فى العمل الاساسى .

ومما يزيد من خطورة هذا الامر طبيعة هذه الهجرة من حيث كونها هجرة مؤقته – كما سبقت الاشارة – ونتيجة لما تخلفه الهجرة من قيم مختلفة تماما لدى هؤلاء العاملين بالخارج سواء بالنسبة للعمل او الانتاج حيث انه يحصل على اجرا لا يتناسب مع الانتاجيه فى هذه البلد ان ، فهو يحصل على اجر مرتفع مقابل انتاجية منخفضة ، ولكن عندما يعود الى المجتمع يطالب بانتاجية مرتفعة ويحصل على اجر منخفض وبالتالى فان هذا الامر يعكس لديه شعورا بالاحباط وعدم الارتياح وهو الامر الذى يمكن ان ينتشر خلال اعداد كبيرة من العاملين المصريين وذلك من خلال معدلات دوران هذه العمالة فى الخارج فعندما يعود المواطن المصرى الى الاستقرار فى الوطن ويصبح لزاما عليه ان يحقق معدلات لاتتناسب مع الدخل فلا يمكن ان يعود اليها وكمثال على ذلك – العامل الزراعى – فاذا هاجر ثم عاد الى وطنه فانه لايعود الى فلاحة الارض ابدا بل يعود الى ممارسة الانشطة التجارية والخدمية ذات الربحية المرتفعة ..الخ

وتقدر بعض الدراسات قيمة الانتاج الضائع على الاقتصاد القومى نتيجة هجرة المصريين الى الخارج بحوالى ١٤٥ مليون جنيها فى عام ١٩٧٥ وارتفاعها الى نحو ٦٨٣ مليون جنيه فى عام ٨١/ ٨٢ بمعدل زيادة قدره ٢٧٪ سنويا فى المتوسط ، وذلك على اساس ان انتاجية الفرد منهم – التى تضيع على الاقتصاد القومى – مساوية – فى المتوسط – لقيمة مساهمة العامل فى القيمة المضافة الاجمالية او الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج وذلك بعد استنزال عائد قناة السويس والبترول وذلك لانها موارد طبيعيه لا دخل للمجتمع المصرى فيها .

تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

أصبحت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل ثقلا أساسيا ورئيسيا فى ميزان المدفوعات المصرى . ولعبت دورا هاما كمصدر للسيولة وموردا رئيسيا للنقد الاجنبى فى مصر . ولقد تطورت وتزايدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تزايدا كبيرا خلال حقبة السبعينات (وذلك كما يتضح من الجدول المرفق) وترجع الزيادة الكبيرة التى حدثت فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى عوامل مختلفة لعل أهمها تزايد اعداد المصريين العاملين بالخارج (بالمعدلات السابق الاشارة اليها) بالاضافة الى ارتفاع متوسط الاجر فى الدول المضيفة لهم .

فاذا نظرنا الى هذه التحويلات من وجهة نظر الاقتصاد المصرى فنجد انها ذات شقين الاول ايجابى حيث انها اصبحت مصدرا رئيسيا للعملات الاجنبية التى تحتاجها الدولة ، وشق سلبى وهو الخاص بالتحويلات التى تتم بشكل عينى وليس نقديا وخاصة التى تتم وفقا لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة . فقد تزايدت الواردات عن هذا الطريق بصورة اكبر من الصورة النقدية (كما يتضح من الجدول ٢ ، حيث ارتفعت نسبة الاستيراد بدون تحويل عملة من ٢, ٢٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ان وصلت الى ٤٨٪ فى عام ٧٩ ، ٤٥٪ فى عام ١٩٨٠ . وقد ازدادت نسبة الواردات بدون تحويل عملة الى اجمالى الواردات من ١, ٣٪ فى عام ٧٥ الى مايقرب من ٢, ٢٠٪ فى عام ١٩٨٠ وقد احدثت تحويلات المصريين العاملين بالخارج اثرها على الاقتصاد المصرى من جانبين الاول من خلال تأثيرها فى أنماط الاستهلاك داخل المجتمع وثانيهما من خلال تأثيرها فى الفجوة التضخمية بالمجتمع .

اولا التأثير فى انماط الاستهلاك :

فمن المعروف ان هذه التحويلات تتجه اساسا لاشباع حاجات استهلاكية مؤجلة مثل المسكن الملائم ، والسلع المعمرة مثل الثلاجة والتليفزيون والسيارة اوالى مجالات الاستثمار التقليدى مثل شراء الاراضى وتملك العقارات . وتختلف الاهمية النسبية للجزء المخصص للاستهلاك عن الجزء المخصص للادخار والاستثمار حسب مستويات الدخول والرواتب التى يتم الحصول عليها فى البلدان العربية النفطية وهى مرتبطة بدورها بطبيعة المهارات والمجموعات المهنية المختلفة التى تتشكل منها قوة العمل المهاجرة . وهو الامر الذى احدث اثره على الاقتصاد المصرى سواء من جهة تأثيرها فى نمط الاستهلاك من خلال تبنى النمط الاستهلاكى السائد فى المناطق التى تعمل فيها خاصة وان زيادة دخولها تمكنها من تبنى هذا النمط ، ثم هى تساعد بعد ذلك على نقل هذا النمط الى المجتمع المصرى عند عودتها الدائمة او المؤقته وهى من ناحية ثانية تلعب دورا مساعدا فى استيراد السلع الاستهلاكية الى السوق المصرية . ومما ساعد على ذلك كثيرا نظام الاستيراد بدون

تحويل عملة (وهو الذى اباح دخول مدخرات المصريين العاملين بالخارج فى صورة عينية ، فاصبح فى مقدور الافراد ان يستوردوا مختلف انواع السلع . وكان من الطبيعى ان ينصرف نشاط الاستيراد الى طائفة السلع الكمالية والترفيهية التى تتميز بالندرة فى السوق المحلى والتى يطلبها ويستهلكها سكان المدن واصحاب الدخول المرتفعه وتحقق لمستورديها هامشا عاليا من الربح . ويكفى للتدليل على ذلك من ان نشير إلى ان عدد السيارات المستوردة فى مصر قد قفز من ١٤٠٠٠ سيارة فى عام ٦٦/٦٧ الى ٤٠ الفا فى عام ٧٥/٧٦ ثم ارتفع الى ٧٤ ألفا فى العام الماضى وزاد المستورد من اجهزة التليفزيون خلال الفترة ٧١/٧٩ من ٧١ ألف جهاز الى ٤٨٠ ألفا ، والثلاجات زادت من ٣٦ ألف ثلاجة الى ٢١٤٩٠٠ ثلاجة .. الخ

الامر الذى يدفعنا الى القول بان نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لم يشجع على جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، بل على العكس ، خلق من خلال السلع الاستهلاكية الكمالية التى دخلت البلاد من خلاله حالة هوس استهلاكى بذخى لايتناسب مع طبيعة موارد البلاد والظروف الاقتصادية الحرجة التى تمر بها . وهو ما ادى الى تبديد جزء هام من موارد البلاد من العملات الاجنبية . هذا بالاضافة الى اثار ذلك على الادخار والمدخرات المصرية .

ثانيا التاثير فى التضخم :

مع تسليمنا الكامل بان هناك العديد من الاسباب التى ادت الى اشعال نار التضخم فى الاقتصاد المصرى ، اننا لايمكن أن نغفل اثر هجرة العمالة على التضخم . فقد ساهمت هجرة العمالة فى اشعال نار التضخم فى الاقتصاد المصرى من خلال ثلاثة جوانب .

جدول ـ ٢ ـ

بيـــــان	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
١ ـ اجمالى الواردات	٣٠٢٥,٢	٢٩٤٤,٩	٣١٥٩,٢	٣٦٩٧.٨	٤٦٧٢.٦	٥٣٠٤.٤
٢ ـ واردات بدون تحويل عملة	٩٢,٧	١٦٧,٥	٢٦٥,٢	٥٨٧.٢	٨٨٣.٣	١١٧٠
نسبة ٢ . ١	٣,١٪	٥,٧٪	٨,٤٪	١٥,٩٪	١٨,٩٪	٢٠.٢٪

□ الاهرام الاقتصادى عدد ٦٦٣

جدول رقم ـ ٢ ـ تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج

مليون جنيه*

	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
اولا المبالغ المتنازل عنها	١٩٤,١	٢٥٣	٣٨٤,٢	٦٥٤,١	٦٦٦,٢	٨١٨,٣
ا ـ تحويلات واردة من الخارج	١٦٧,٩	١٩٨	٢٨,٤	٥٥٥,٨	٤٩٠,٥	٦٤٢,٧
ب ـ مبالغ واردة لشراء سلع وطنية	١,١	٣,١	٢٢	٨,٣	٦٢,٣	٥٧,٩
ج ـ بنكنوت وارد بصحبة مصدرين	٢٥,١	٥١,٩	٧٨,٢	٩٠	١١٣,٤	١١٧,٧
ثانيا التحويلات التى لا يتم التنازل عنها	٥٣,٦	٩٠,١	١٤٧,٩	٢٠١	٣٠١,٦	٤٩٦,٦
ا ـ ابداعات الافراد لدى البنوك التجارية	١٨,٧	٤١,٨	٧٠	٩٠	٢٣٤,٥	٤٠٠,٦
ب ـ ابداعات لدى البنوك الاستثمار والاعمال	٩	٢١	٤١	٨٩	٤٦	٧٤,٢
ج ـ ابداعات لدى البنكين العربيين المشتركين	٢٥,٩	٢٧,٣	٣٦,٩	٢٢	٢١,١	٢١,٨
ثالثا الاستيراد بدون تحويل عملة	٩٢,٧	١٦٧,٥	٢٦٥,٢	٥٨٧,٢	٨٨٣,٣	١٠٧٠
المجموع	٣٤٠,٤	٥١٠,٦	٧٩٧,٣	١٤٤٢,٣	١٨٥١,١	٢٣٨٤,٩
قيمة السلع بصحبة راكب**	٦٨,١	١٠٢,١	١٥٩,٥	٢٨٨,٥	٣٧٠,٥	٤٧٧
	٤٠٨,٥	٦١٢,٧	٩٥٦,٨	١٧٣٠.٨	٢٢٢١,٦	٢٨٦١,٩

□ الاهرام الاقتصادى عدد ٦٦٣

* ارقام مسحوبة على اساس السعر التشجيعى للدولار .

** قدرت على اساس انها تعادل ٢٠٪ من اجمالى قيمة التحويلات كل سنة

اولهما القوى الشرائية الضخمة التى تجمعت لدى العاملين المصريين فى البلاد العربية النفطية والتى لم يقابلها عرض موازمن السلع والخدمات المحلية . وهو ما احدث اثره خلال فجوة التضخم الناشئه عن زيادة الطلب وخاصة الطلب على السلع التى تتميز بعدم مرونة العرض المحلى منها مثل الاراضى الزراعية والعقارات وهو ما ادى الى ارتفاعها ارتفاعا شديدا .

ثانيهما ونتيجة لتصاعد الطلب على العاملين فى قطاعات مهنية مع عدم مرونة العرض من العاملين فى هذه المهن بالقدر الكاف لمواجهة الطلب ادى ذلك الى حدوث تصاعد كبير فى الاجور وهو ما انعكس بدوره على تكاليف انتاج السلع والخدمات فى المجتمع ، وهذا بدوره يغذى العملية التضخمية (التضخم الناشىء عن ارتفاع التكاليف)

ثالثهما :.ان الطلب على السلع والخدمات المستوردة ، الناتج عن عدم تلبية المعروض المحلى من السلع فى الاسواق للطلب المتزايد . ادى الى مزيد من الضغط على العملات الاجنبيه وخاصة خلال الوسطاء والسماسرة وتجار العملة وهو ما ادى بدورة الى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى وبنسب مرتفعة للغاية وهذا بدوره يمثل احدى القنوات التضخمية فى الاقتصاد المصرى .

هذه هى بعض الاثار الناجمة عن هجرة المصريين العاملين بالخارج وهى تؤكد – بلا شك – على ان هجرة العمالة المصرية الى الخارج اصبحت ذات مردود سلبى على الاقتصاد القومى وان اثار هذه الهجرة السلبية قد اصبحت اكثر بكثير من اثارها الايجابية وبالتالى فينبغى العمل على دراسة هذه الاثار دراسة جادة وكيفية الاستفادة منها بحيث تصبح ذات مردود ايجابى وتتم هذه الاستفادة فى الاساس عن طريق اشباع السوق المحلى من هذه العمالة ويأتى بعد ذلك تلبية الطلب الخارجى عليها .

وتبقى نقطة اخيرة فى هذا الصدد الاوهى مستقبل هجرة العمالة خلال حقبة الثمانينات وخاصة فى ظل انخفاض اسعار البترول الخام وتخفيض البلدان العربية النفطية من مخصصات استثماراتها بنسبة مرتفعه للغاية

مستقبل هجرة العمالة المصريات

لقد احدثت الظروف والملابسات الاخيرة والاضطرابات فى اسواق النفط العالمية اثرها على اسعار بيع البترول الخام ، حيث انخفض سعر البرميل الواحد بمقدار خمسة دولارات تقريبا ، وقد ترتب على ذلك اعلان الكثير من البلدان العربية النفطية تخفيض معدلات الاستثمار بها ، فالسعودية أعلنت عن تخفيض استثماراتها بنسبة ٣٠٪ وقطر اعلنت عن تخفيض الانفاق العام فى ميزانيتها الجديدة بنسبة ٢٠٪ هذا بالاضافة الى توقف البحرين عن عمل مشروعات جديدة وكذلك بقية دول الخليج . وقد دفع ذلك الكثيرين الى التساؤل عن مستقبل المصريين العاملين بهذه الاقطار ومامدى تاثير ذلك على الاقتصاد المصرى وقد اتجهت الدراسات التى اجريت على هذا الموضوع الى احتمالين :

اولهما تفاؤلى حيث يرى ان الطلب على العمالة المصرية فى الاسواق العربية سوف يظل على حالة ، ان لم يتزايد ، وذلك يعود الى ان الاثر الناجم عن تخفيض الاستثمار فى البلدان النفطية سوف ينعكس فى الاساس على العمالة الاسيوية وليس العمالة العربية . وذلك لما أصبحت تمثله هذه العمالة من خطورة سواء كانت على الاوضاع الاقتصادية او الاجتماعية للبلدان المضيفة لها . وبدأت فعلا البلدان الخليجية فى دراسة اثار هذه الظاهرة .

اما اذا كانت هناك معدلات تناقص فى الطلب على العمالة فهى ستكون فى القطاعات التى تم اشباعها مثل عمال البناء والتشييد ، الامر الذى يعنى ان هيكل التركيب المهنى للعمالة المهاجرة هو الذى سيستغير وذلك بعد ان يتم الاستغناء عن نوعيات معينة مقابل الطلب على نوعيات اخرى .

ثاينهما وهو التشاؤمى حيث يرى ان الدول العربية سوف تضطر الى التخلص من جزء كبير من العمالة المصرية نتيجة لتخفيض الاستثمارات بها من ناحية ونتيجة للاشباع الذى حدث فى بعض القطاعات من ناحية اخرى . وذلك مع احلال العمالة الاسيوية محل العمالة المصرية والعربية ويدللون على ذلك بان هناك العديد من الاسباب التى تدفع الى مثل هذا الاتجاه وهى :–

– ان هذه العمالة منخفضة الاجور بالمقارنة بمثيلتها العربية

– ان هذه العمالة اكثر مهارة وانتاجية من العمالة العربية .

– ان سرعة دورانها عالية مما يسمح باستغلالها فى فترة انتاجيتها الاستغلال الاقصى

– انها عمالة (عابرة)ولن تستقر فى المنطقة بحكم بعدها الحضارى عن المجمعات الخليجية العربية .

وتبقى نقطة اخيره الاوهى ، سواء اخذنا بالاحتمال الاول او الثانى ، ان هذه العمالة المهاجرة لابد ان تعود يوما الى الوطن وهو يتطلب توفير فرص عمالة ومعيشة كاملة لها من ناحية وما يمكن ان يحدثه من اثار فى تخفيض العائدات من العملات الاجنبية من ناحية اخرى واثر ذلك على ميزان المدفوعات المصرى والمجتمع المصرى بصفة عامة . وحتى الان لم تجر أية دراسة تهتم باعداد تصور لمثل هذه الامور والتخطيط لها . ومما هو جدير بالملاحظة ان هناك بعض القطاعات من العمالة بدأ ينخفض الطلب عليها مثل قطاع البناء والتشييد وهو مايؤدى الى احتمال العودة متوقعا بشكل كبير هذا مع الاخذ فى الاعتبار الانخفاض فى الاعداد الكلية من هذه العمالة □

مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية

محمد ابراهيم طه السقا

مدرس مساعد بكليات التجارة جامعة حلوان

تتناول هذه الورقة بالتحليل هجـرة العمـالة المصريـة المؤقتة ، واحتمالات استمرار تلك الهجرة فى المستقبل وذلك من خلال تحليل العوامل التى يتوقف عليها تدفق العمـالة المصرية فى المستقبل .

وتنقسم هذه العوامل الى قسمين ، ينصرف الأول منهـا الى الدول العربية البترولية والتى تتمثل فى مـوقف الـدول العربية البترولية من هجرة العمالة المصرية اليها من حيث الترحيب أو المنع . وقدرة تلك الدول على سد احتياجاتها من قوة العمل الداخلية بها ، ومدى توافر الموارد التمويلية لهذه الدول للعلاقة الوثيقة بين خطط التنمية والموارد التمويلية .

أما الثانى من هـذه العـوامل فينصرف الى الاقتصـاد المصرى . ويتمثل بصفة أساسية فى مدى توافر عنصر العمل اللازم للدول العربية بـالكم والنـوع المطلـوب ، وقـدرة الاقتصاد المصرى على أحدث التكيف الداخلى بما يتلاءم مع احتياجات الدول العربية البترولية من العمـالة ، وقـدرة الحكومة المصرية على التحكم فى تيار الهجرة . وتتناول هذه الورقة أخيرا تصورا لكيفية زيادة قـدر الاسـتفادة مـن المظاهر ، وذلك اذا مااستمرت فى المستقبل .

٢ ـ هجرة العمالة المصرية المؤقتة
(خلفية الظاهرة)

ترتبت على حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣ ومافرضته الدول العربية البترولية من حظر على صـادرتها النفطية الى دول الغرب ، زيادة مفاجئة فى أسعار النفط الخام ، أحدثت آثارا بعيدة المدى على الصعيدين الاقليمى والدولى . فقط نتج عن هذه الزيادة فى الاسعار زيادة هـائلة فى الموارد التمـويلية المتاحة للدول المصدرة للبترول . ولقد دفعها ذلك الى تبنـى خطط تنموية ضخمة لم يكن من السهل عليها تبنيها لولا هذه الموارد التمويلية التى تهيأت لها .

ومع توافر الموارد التمويلية لهذه الخطط لـم يـكن عنصر العمل اللازم بمستوى المهارة المطلوب ، وهو من العنـاصر الحاسمة فى عملية التنمية ، متوافرا لدى هذه الدول سـواء من حيث الكم أو من حيث الكيف . ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل منها :

١ ـ انخفاض أعداد السكان . والمقصود بذلك انخفـاض عدد السكان اذا ماقورن بالموارد المتاحة .

٢ ـ اتساع قاعدة الهرم السكانى . أو مايطلق عليه الفتـوة السكانية +حهغابهمم والتى تعنى ارتفاع نسبة السـكان ممن هم دون سن العمل . ففى عام ١٩٧٥ بلغـت نسـبة السكان دون سن العمل (١٥ سنة) فى الكويت ٢ , ٤٤٪ ،وفى السعودية ٧ , ٤٤٪ ،وفى البحرين ٢ , ٤٤٪ ،وفى عمان وقـطر ٤٥٪ . (١)

٣ ـ انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى

(١) مكتب العمل العربى . احوال العمل والعمال فى الخليج العربى . (مكتب العمل العربى . العراق ١٩٧٦) ص ٢٧

★ اعتمد الباحث فى اعداد هذه الورقة على بحث قدمه لنيل درجة الماجستير فى التجارة الخارجية بعنوان . الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة واثارها على ميزان المدفوعات وهيكل العمالة فى جمهورية مصر العربية . (كلية التجارة وادارة الاعمال . جامعة حلوان . القاهرة . ١٩٨٣)

ويرجع ذلك الى عوامل اجتماعية وثقافية ودينية ، اذ لازالت التقاليد تمنع المرأة من العمل لمهن معينة ، بل قد لاتسمح لها بالعمل خارج المنزل على الاطلاق ، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة مساهمة النساء البحرينيات فى سوق العمل ٢٪ عام ١٩٧٢ ولم تتعد هذه النسبة ٢, ٣٪ فى الكويت عام ١٩٧٥ (٢).

٤ـ انخفاض المستوى التعليمي والفني لعمال هذه البلاد . حيث يلاحظ قصور نظم التعليم والتدريب الموجودة بهذه الدول عن توفير مستويات المهارة العلمية والفنية والادارية المطلوبة فى سوق العمل بهذه الدول . بل أن كثيرا من المهن والوظائف المطلوبة فى سوق العمل لم يكن يتوافر لها أى نوع ، من التعليم والتدريب . ويعنى ذلك أن الغالبية العظمى من عمال هذه الدول عمال غير مهرة -وسنخمممقي ليس لديهم الخلفية العلمية ولامستوى التدريب الكافى الذى يؤهلهم لشغل مجموعة المهن والوظائف المتاحة .

ففى عام ١٩٧٢ كان ٨٥٪ من العمال بالكويت دون التعليم الجامعى ، و٧٥٪ منهم دون التعليم المتوسط . أما فى قطر فقد شكل حملة الابتدائية ٧٠٪ من المؤهلين بينما مثل الجامعيون أقل من ١٪ من قوة العمل ، ونفس النتائج يمكن تطبيقها على كل من عمان والامارات .(٣)

ونتيجة للعوامل السابقة عجزت أسواق العمل بالدول العربية البترولية عن توفير العمالة المطلوبة بالقدر اللازم ومستوى المهارة المطلوب . ومن ثم كان من الضرورى اللجوء الى العمالة المستوردة من الدول الأخرى . الأمر الذى أدى الى أن أصبحت ازدواجية سوق العمل بهذه الدول احدى السمات البارزة لهذه الدول . فقد مثل الأجانب فى عام ١٩٧٥ ، ٧, ٨٤٪ من العمالة فى الامارات و١, ٨١٪ من العمالة فى قطر ، و٧٠٪ من العمالة فى الكويت و٤٣٪ من العمالة فى السعودية و٥, ٤٢٪ ٥طد٪ من العمالة فى ليبيا و٤٠٪ من العمالة فى البحرين (٤) . ويلاحظ أن هذه النسب تزيد بمرور الوقت .

ومن بين الدول المصدرة للعمالة فى المنطقة العربية تهيأت الظروف لمصر لكى تلعب دور المصدر الرئيسى للعمالة الى تلك الدول وساعدها فى ذلك كبر حجم السكان بها باعتبارها أكبر دول المنطقة سكانا ، وقوة عمل تنتشر بها البطالة الظاهرة والمقنعة ، ونظام تعليمى يخرج سنويا أعدادا كبيرة الى سوق العمل مع محدودية الفرص المتاحة أمام خريجيه داخليا ، ثم تخفيف نسبى لقيود الهجرة التى أفتقدت سياستها لعنصر التخطيط . وبذلك فتح الباب على مصراعيه أمام المصريين لتتزايد أعدادهم بشكل واضح فى الدول العربية البترولية بل وغير البترولية أيضا . ففى الوقت الذى أشار فيه التعداد العام للسكان عام ١٩٦٦ الى أن عدد السكان بالخارج ليلة التعداد بلغ ١٠٠ ألف مصرى ، نجد أن التعداد العام الأخير عام ١٩٧٦ قد اشار الى أن السكان بالخارج ليلة التعداد قد بلغ ١٤٢٥ ألف مصرى .

ولقد تميز النمط الجديد من الهجرة بأنه ذو طابع مؤقت وليس بصفة دائمة ، أذ أصبح من الممكن اهمال الهجرة الدائمة لانخفاض أعدادها بشكل واضح فى السنوات الأخيرة وعلى العكس من أنماط الهجرة التى سادت فى الماضى والتى اقتصرت على تخصصات معينة نجد أن الهجرة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية قد امتدت لتشمل كل عناصر الهيكل الوظيفى لقوة العمل ، مؤهلين وغير مؤهلين . مهرة وغير مهرة ، وقد شملت الهجرة العاملين بكافة القطاعات .

ويلاحظ تعدد تقديرات المصريين العاملين بالخارج حسب مصادرها المختلفة كما هو واضح بالجدول رقم (١) ويرجع ذلك الى عدم توافر الاحصاءات الرسمية عن العمالة المصرية المهاجرة ، وحتى بفرض توافر هذه الاحصاءات فليس من السهل الاعتماد فى تحديد رصيد العمالة المصرية المهاجرة وذلك لميل الكثير من المهاجرين بنية العمل الى عدم الكشف عن وجهتهم أو تخصصاتهم ولاسبب المغادرة الحقيقى . كما ترتفع نسب المهاجرين هجرة غير منظمة (فردية) من أجمالى التدفق الخارجى للعمالة المصرية .

ففى خلال الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٨٠ بلغت النسبة المتوسطة للهجرة غير المنظمة ٠٦ , ٩٪(٥) ومن الأمور المثيرة للدهشة هو أنه كيف توضع خطة للقوة العاملة فى غياب هذه الاحصاءات عن العمالة المهاجرة وتخصصاتها وانعكاساتها على قوة العمل المقيمة فى الداخل

---

(٢) المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ندوة تنمية الموارد البشرية فى الخليج العربى ، (المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٩٧٥) . ص ٧١ .

(٣) المرجع السابق . ص ١٥٥ .

(4) Bircks J.S & Sinclair C.A. « International Migration and Development in The Arab Region: Rapid Growth, Changing Patterns And Broad Implications » (Institut of Arab Planning, Kuwait, 1978) P P522.

(٥) انظر للباحث
محمد ابراهيم السقا ، الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة واثارها على ميزان المدفوعات وهيكل العمالة فى جمهورية مصر العربية . (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٣) ص ٣٥

ولقد ترتب على هذا المد تزايد من هجرة المصريين الكثير من الآثار على الاقتصاد المصرى . فقد أدت الهجرة الى التأثر على ميزان المدفوعات ، وهيكل العمالة ، والأجور وأنماط توزيع الدخل ، وأنماط الانفاق من استهلاك واستثمار واسهمت فى زيادة حدة التضخم وأدت الى التأثير على الرفاهية الاقتصادية وغيرها من الآثار كثير .

ولقد تمثلت أوضح الآثار الايجابية للهجرة فى أثرها على ميزان المدفوعات المصرى ، فقد اسهمت تحويلات المهاجرين فى تغطية نسبة لابأس بها من الواردات المصرية المنظورة خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ٨١/١٩٨٢ بلغت فى المتوسط ٣٠٪ وبلغت النسبة المتوسطة لتغطية التحويلات لعجز الميزان التجارى ٥٥٪ خلال السنوات الأخيرة بل لقد

جدول رقم (١)
تقديرات المصريين العاملين بالخارج

عدد العمال المهاجرين	مصدر التقدير
٣٩٧٥٤٥	مشروع الهجرة لمنظمة العمل الدولية (١٩٧٥) (١)
١٠٠٠٠٠٠	مشروع الهجرة لمركز التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة (١٩٧٦) (٢)
٥٠٠٠٠٠ الى	
٦٠٠٠٠٠	مشروع. EDCAS 2000 (١٩٧٦) (٣)
٣٥٣٣٠٠	مشروع القوة العاملة والهجرة الدولية فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا . World Bank (١٩٧٥) (٤) تقدير
٦٠٠٠٠٠	وزارة التخطيط المصرية (١٩٧٦) (٥)
٢٥٠٠٠٠	تقدير البنك العربى الامريكى (١٩٧٥) (٦)
٣٥٠٠٠٠	تقدير . IMF . Survey (١٩٧٦) (٧)
١٣٩٠٠٠٠	تقدير وزارة القوى العاملة المصرية (١٩٧٨) (٨)

المصدر

(١)

Bircks J . S . & Sinclair C . A . " International Migration And Development In The Arab Region " (Inter – national Labour Office , Geneva , 1981) Table . 10 . Statistical Appendix .

(٢) معهد بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي . تقرير عن هجرة العمل المصرى الى الدول العربية . (معهد بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي . القاهرة . ١٩٨٠) ص ٣

(٣) د عبد الفتاح ناصف . هجرة المصريين للخارج . (جهاز تنظيم الاسرة والسكان . القاهرة . ١٩٨١) ص ص ٥ – ٩

(٤)

Serageldine I . et al . " Manpower And International Miger ation In The Middle East And North Africa " (World wank , washington D . C . , 1981) P . 7 .

(٥) وزارة التخطيط . مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ الانسان المصرى . المجلد الثانى . (وزارة التخطيط . القاهرة . ١٩٧٧) ص ١٦٤

(٦)

Mohie El – Dine A . " External Migration of Egyptian Labour " A Paper Submitted To ILO . Strategy Mission to Egypt . (International Labour Organization , Geneva , 1980) P . 91

(٧)

Ibid . p . 91

(٨)

Ibid p . 91

كفلت التحويلات بمفردها تغطية المدفوعات غير المنظورة وحققت فائضا بعد ذلك .(٦)

الا أن هذا الأثر الايجابي يتضاءل أمام الآثار السلبية الأخرى والتي من أهمها أثر الهجرة على هيكل العمالة المصرى . فقد أدت الهجرة الى التأثير على هيكل العمالة المهني بالسالب وذلك نظرا لأن تركيبة المهارة Skillmix في قوة العمل المهاجرة تختلف عن مثليتها لقوة العمل المقيمة وذلك في غير صالح الاقتصاد القومي . حيث تؤدى الهجرة بهذا الشكل الى ارتفاع معدل العمال غير المهرة الى العمال المهرة ، وذلك لارتفاع نسب العمالة المهاجرة من المهن ذات الندرة النسبية في قوة العمل المصرية والماهرة ، وانخفاض النسب المهاجرة من المهن ذات الفائض النسبي وغير الماهرة ، الأمر الذى أدى الى تخفيض نوعية قوة العمل المصرية .(٧)

كما أدت الهجرة الى التاثير على هيكل العمالة بالقطاعات المختلفة إذ يميل العمال المهاجرون الى التركز في القطاعات التى تعانى من نقص أصلا قبل الهجرة ، والقطاعات التى يتزايد الطلب المحلي عليها . فقد أدت الهجرة الى التأثير بصورة جوهرية على العمالة بقطاعات البناء والتشييد والمناجم والمحاجر والقطاع الزراعي ، وأصبحت أحد أهم المشاكل التى يواجهها قطاع الصناعات التحويلية ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن القطاعات التى لاتواجه مشكلة نقص القوى العاملة بها ، يلاحظ أن النسب المهاجرة منها تعد منخفضة ويتم تعويضها من خلال الداخلين الجدد Newcomeres القطاعات .(٨)

يلاحظ ان اثر الهجرة على البطالة لم يكن بالدرجة التى توقعها صانعو السياسة فقد كان هذا الاثر ضعيفا وليس بالقدر المأمول من الهجرة ان تحققه، ويرجع ذلك الى الطبيعة الانتقائية لعملية الهجرة (٩)

ويستخلص من ذلك ان الهجرة قد تمخضت عن زيادة حدة الخلل في هيكل العمالة وبينت بصورة اوضح مدى حدة العجز والفائض في قوة العمل المصرية . ولقد نبع اثر الهجرة السلبى على هيكل العمالة من ان هيكل العمالة المصرى مختل اساسا . ويعانى من نقص بشكل خاص في الفئات التى هاجرت . فضلا عن غياب سياسة الهجرة المخططة التى تضع في اعتبارها مدى الاثار المحتملة لهذا التدفق الخارجي للعمال واثره على هيكل العمالة في مصر . واخيرا ضعف جهود الاصلاح والاحلال لمواجهة الاثار المترتبة على الهجرة بهدف تلافى الاثار السلبية للهجرة على سوق العمل المصرية .

وفيما يلى تتناول هذه الورقة مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية وذلك من خلال تحليل العوامل التى يتوقف عليها استمرار هذا التيار .

٣- موقف الدول المستقبلة تجاه هجرة المصريين .

ويلاحظ ان المقاطعة العربية لم تؤثر بصورة جوهرية على تدفق المصريين الى الخارج وذلك اذا ما استثنينا ليبيا . فقد نصت قرارات المقاطعة العربية على استمرار التعاون مع الشعب المصرى ومع الافراد باستثناء من يتعامل بصورة مباشرة او غير مباشرة مع اسرائيل (١٠) ولا شك ان استغناء تلك الدول عن العمالة المصرية كلية امر ليس سهلا ، وذلك لما يتمتع به العامل المصرى من كفاءة انتاجية مرتفعة ، ورخص نسبى في اجره ، فضلا عن ذلك سهولة الاتصال والتعامل معه ففى عام ١٩٧٧ اشارت مجلة « MEED » الى أن معظم الليبيين متفقون على أنه من بين الاجانب يعد المصريون أهل العمال من حيث الاتصال والتعامل .(١١) أضف الى ذلك أن الدول العربية البترولية تعج الآن بالعمالة غير العربية الأسيوية ، وبصفة خاصة دول الخليج ، وقد لاقى وجود غير العرب من العمال ترحيبا من تلك الدول في البداية على أساس أنهم سيعملون الى الحد الذى يحصلون فيه على ما يكفيهم من دخل ثم يعودون الى بلادهم ، وعلى ذلك فانهم لا يمثلون مشكلة على المدى الطويل . أما اليوم فقد تصاعد الشعور بالقلق من الآثار السلبية المحتملة التى يمكن أن يتركها هؤلاء الاجانب على الشخصية والثقافة العربية بل ومن الاخطار السياسية ايضا فأكثر المربيات في بعض الدول العربية البترولية من أسيا ذوات لغات واديان مختلفة عن تلك السائدة في المنطقة ، وهو ما يترك أثرا خطيرا على النشء في هذه الدول .(١٢) فضلا عن ذلك فان هؤلاء العمال غير

---

(٦) المرجع السابق . صص ٧٦ - ٧٨ .

(٧) المرجع السابق صص ١١٧ - ١٢١

(٨) المرجع السابق . صص ١٢١ - ١٢٨

(٩) المرجع السابق . صص ١٢٨ - ١٣٠ .

(١٠) د . عثمان احمد عثمان ، د . احمد يوسف احمد ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية في مصر ، (جهاز تنظيم الاسرة والسكان ، القاهرة ، ١٩٨٠) ص ٥٤

(11) MEED. Vol. 21. No.48. 1977., P7.

(١٢) د . نادر فرجاني ، النفط والتغير السكاني في الوطن العربي ، ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي (المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨١) ص ١٣٢

العرب يعدون مصدرا للتغيير عادات وتقاليد المواطن العربى
وهناك احتمال لأن يعمل هؤلاء العمال غير العرب على تفتيت الرابطة بين المواطن العربى المهاجر الى تلك الدول وبين سكان البلد الاصليين ، اذ أن الرابطة بين السكان العرب تعد تهديدا لمصالحهم وذات أثر سلبي على تدفقهم . كما أن هناك احتمال أن تتدخل دول الأصل لهذه العمالة لحماية عمالها اذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، فضلا عن ذلك فأن تواجد العمالة غير العربية بصورة كثيفة لا يعطى البلاد المستقبلة ديناميكية وحرية الحركة سواء على النطاق الداخلى أو على النطاق الدولى ، ففى الامارات تعثر اصدار قرارات تنظيم العمالة لأن البرلمان الهندى يصر على مناقشة هذه القرارات والتوصيات (١٣) وهو مايعد أحد أشكال التدخل فى شئون هذه الدول بل ان هناك احتمال لأن تفرض دول الأصل رغباتها على الدول العربية البترولية وذلك اعتمادا على عمالها المقيمين بتلك الدول فالكثير من عمال الدول الاسيوية يقيمون فى معسكرات عمل شبه عسكرية ، بل ان بعض عمال هذه الدول عسكريين بالفعل مثل العمال الكوريين . وقد عبر أحد قادة تلك الدول بعيدى النظر وهو الملك الراحل فيصل عن كل ما سبق بقوله انه يتمنى لو أنه قيد التنمية فى السعودية بصفة جزئية بسبب المخاطر التى يمكن أن يحدثها هذا التدفق الكبير من المهاجرين الغربيين (١٤)
ولا شك أن تنامى هذا الشعور بالقلق فى تلك الدول قد يحمل تلك الدول على تقييد هجرة غير العرب اليها . ولا شك أن ذلك فى صالح العمالة العربية والتى من بينها وأهمها العمالة المصرية .

ويلاحظ أن هناك اتجاه متزايد فى الدول العربية البترولية لدفع الشركات الوطنية نحو المشاركة بقدر أكبر فى الانشطة الانشائية والمشروعات والبرامج الصناعية . فالقوانين الان فى السعودية والكويت والامارات متحيزة بصورة واضحة أو ضمنية نحو الشركات المحلية ، ففى خطة ١٩٨٢ـ ١٩٨٦ السعودية ، من المقرار أن تحصل الشركات الوطنية على ٨٠٪ من عقود الاسكان . (١٥) بل لقد أعلن أنه يمنع على المقاولين الأجانب العمل فى مجالات الطرق والكبارى والمشروعات الانشائية الصغيرة والمتوسطة . (١٦)
واعلن فى الكويت أن هيئة الاسكان القومى سوف تمنح العقود للشركات المحلية فقط . (١٧) كما أن الشركات الاجنبية تواجه صعوبة العمل فى الامارات بسبب الشروط المقيدة التى تحابى الشركات الوطنية . (١٨) ورغم أن المشروعات ذات المستوى التكنولوجى المتقدم تمثل التحدى الرئيسى أمام الشركات الوطنية ، وأن الكثير من الشركات الأجنبية العاملة بتلك الدول قد غطى موقفه بالدخول فى مشاركة على هيئة Joint Venture مع الشركات الوطنية . الا أن الدور المتنامى للشركات الوطنية بأسواق الدول سوف يحد من تدفق العمالة غير العربية الى تلك الدول ومن ثم زيادة تدفق العمالة العربية الى تلك الدول ومنها العمالة المصرية . وذلك بافتراض أن الشركات الوطنية سوف تعتمد بصفة اساسية على العمالة العربية .

٤ـ قدرة البلاد العربية البترولية على توفير احتياجاتها من قوة العمل الوطنية بها .

تعمل الدول العربية البترولية جاهدة على سد النقص فى قوة العمل المطلوبة لها من خلال قوة العمل بها ، وذلك بالعمل على رفع مستويات التعليم والتدريب بها ، والاهتمام بزيادة مشاركة الافراد الوطنيين بها فى سوق العمل بعد تدريبهم وتأهليهم . ويحتل ذلك الأمر أهمية كبيرة فى موازنات تلك الدول . فعلى سبيل المثال احتلت تنمية القوة البشرية فى السعودية أولوية فى خطة تنمية ٨١ـ٨٢ـ٨٥ـ١٩٨٦ ، حيث وضعت خطة طموحة تهدف الى خفض العمالة المهاجرة فى قوة العمل السعودية من ٧٠٪ فى بداية الخطة الى ٥٥٪ فى نهاية الخطة (١٩) وان كان المراقبون يرون أن واضعو الخطة متفائلون للغاية . كما أن هناك اتجاها متزايدا من جانب الحكومة السعودية نحو ربط تنفيذ المشروعات بواسطة الشركات الاجنبية بقيام تلك الشركات بتدريب السعوديين على ادارة وتشغيل تلك المشروعات . (٢٠)
الا أنه يلاحظ أن هذه الدول سوف تظل غير قادرة على سد احتياجاتها من العمالة من حيث الكم والكيف ، سواء على الأجلين القصير والمتوسط . واذا مانظرنا الى امكانيات تنمية قوة العمل من الناحية الكمية ، ويلاحظ بداءة أنه كما اشير سابقا أن هذه الدول تعانى من انخفاض فى أعداد سكانها من ناحية ، وانخفاض معدلات النشاط من ناحية أخرى والتى ترجع الى اتساع قاعدة الهرم السكانى وانخفاض معدلات المشاركة للمرأة فى سوق العمل ، ولا شك أن العمل على احداث زيادة كمية فى اعداد قوة العمل لهذه الدول يأخذ على الاقل اتجاهات ثلاثة .

---

(١٣) انظر تعليق د عبد الرازق الفارس على المرجع السابق مباشرة ص ١٤٩ .
(١٤) الاقتصاد العربى . عدد (٧١) يونيو ١٩٨٢ ، ص ٢١

(15) MEED. Vol.25., No.9., 1981. P21.
(16) MEED. Vol.25., No.2., 1981. P28.
(17) MEED. Special Report « Kuwait » 1982. P28.
(18) MEED. Vol. 24., No.40., 1980. P3.
(19) MEED. Vol.25., No.29., 1981. P43.
(20) Ibid. P43.

جدول رقم (٢)

معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية في سكان بعض الدول المستقبلة للعمالة المصرية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) .

البلد	ليبيا	العراق	الكويت	السعودية	عمان	قطر	الامارات
معدل المواليد في الألف	٤٧.	٤٧.٢	١٤.٥	٤٨.٨	٤٨.٩	—	—
معدل الوفيات في الألف	١٢.٨	١٣..	٤.٨	١٨.٣	١٨٦	—	—
معدلات الزيادة الطبيعية	٣.٥	٣.٣	٦.٣	٣.١	٣.١	٥.٢	٧.٣

المصدر

UN . " Demographic Yearbook . 1981 " (United Nations . New York . 1982) .

الاتجاه الأول هو رفع معدلات الزيادة الطبيعية في السكان ومن ثم القوة العاملة . ويصعب في الحقيقة زيادة معدلات النمو السكاني بهذه الدول ، فطبقا للجدول رقم (٢) يلاحظ أنه فيما عدا الكويت فان معدلات المواليد بهذه الدول تعد مرتفعة أصلا ، فضلا عن أن معدلات الوفيات منخفضة . ويعني ذلك أن معدلات الزيادة في سكان تلك الدول تعتبر مرتفعة كما هو موضح بالجدول ، ومن ثم فان احتمالات نمو السكان بمعدلات أعلى من المعدلات الحالية تعد ضعيفة ، فمن المعروف أن هناك حدودا للنمو في السكان . ناهيك عن أنه بفرض أن تلك الدول استطاعت أن ترفع معدلات النمو في سكانها فان ذلك يحتاج الى فترة طويلة كي يظهر أثره على سوق العمل (٢١) أي يوم أن يصبح هؤلا المواليد الجدد قادرون على العمل .

أما الاتجاه الثاني فهو محاولة رفع معدلات النشاط للذكور ، وفي هذا الصدد يلاحظ أن نمو وتطور تلك الدول ارتبط بانتشار وتوسع النظم التعليمية ، وهو ما ساعد على زيادة التحاق الاطفال بالنظام التعليمي . ومن المعلوم أن انتشار التعليم يؤدي الى تخفيض معدلات النشاط ، لأنه يؤخر دخول الأفراد الى قوة العمل ، ويقلل من عمالة الاطفال . يبقى بعد ذلك الاتجاه الثالث وهو محاولة رفع معدلات النشاط للاناث في قوة العمل (٢٢) . ويرجع انخفاض معدلات المشاركة للاناث الى عوامل اجتماعية وثقافية متصلة بالعادات والتقاليد ولا شك أن التحرر من العادات والتقاليد المترسخة عملية تحتاج الى وقت طويل ، ولذلك فان رفع معدلات النشاط للاناث أمر وارد ولكن ليس من المحتمل أن يظهر أثره على المدى القصير .

ونخلص من ذلك الى أن امكانيات الزيادة الكمية في قوة العمل بتلك الدول تعد ضعيفة . اما من الناحية النوعية فيلاحظ أنه بالرغم من محاولات تلك الدول وضع خطط لتنمية قوة العمل بها ، الا أنها لا تسير وفق خطة أو منهاج مدروس بتحديد الاحتياجات المطلوبة في ضوء معايير محددة تنتهي بالمخرجات المطلوبة . (٢٣) اذ يعتمد النظام التعليمي بتلك الدول على المدرسين والعاملين بحقل التعليم المصريين بصورة كبيرة . ولقد بني النظام التعليمي بتلك الدول الى حد كبير على التجربة والخبرة المصرية ، ومن الطبيعي أن تنعكس سمات وخصائص النظام التعليمي المصري على النظم التعليمية بتلك الدول ، ولذلك نجد أن هذه الدول تعاني من نفس ما تعاني منه مصر ، وهو زيادة في أنظمة التعليم ومخرجاتها لا تتناسب مع ما تتطلبه عملية التنمية . كما أنه بالرغم من التوسع في برامج التدريب الا أن الاثر ما زال ضعيفا وأقل مما هو مطلوب لمواجهة احتياجات التنمية . أضف الى ذلك أن الالتحاق والتهافت يأتي بالدرجة الأولى نحو التعليم الرسمي (٢٤) تماما كما هو الحال في مصر . فعلى سبيل المثال أنشأت السعودية عددا كبيرا من مراكز التدريب المهني بالمملكة الا أن الاهتمام بهذه المراكز من جانب السعوديين ضئيل للغاية . (٢٥)

(٢١) د . عبد الفتاح ناصف ، هجرة المصريين للخارج ، (جهاز تنظيم الاسرة والسكان . القاهرة . ١٩٨١) صص ٥ ـ ٩

(٢٢) المرجع السابق ص ٥٦ .

(٢٣) د . اسامة عبد الرحمن . البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية . سلسلة عالم المعرفة . عدد رقم (٥٧) . (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت . ١٩٨٢) ص ٥٠

(٢٤) المرجع السابق صص ٢٠٥ ـ ٢٠٦

ومما سبق نخلص بأن هذه الدول سوف تعتمد والى وقت غير قصير على العمالة الوافدة من الدول الأخرى ، وذلك لعدم قدرتها على استيفاء احتياجاتها من العمالة سواء من حيث الكم أو بالكيف المطلوب من قوة العمل الداخلية بها .

مدى توافر الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية بهذه الدول:

تعتمد الدول العربية البترولية في المقام الأول على صادراتها من النفط الخام ، وذلك للحصول على مواردها التمويلية ، وعلى ذلك يعد استمرار تدفق الموارد النفطية لهذه الدول عاملاً ضروريا لاستمرار تلك الدول في تنفيذ خططها التنموية الطموحة .

وقد لوحظ في الفترة الأخيرة أن هناك تغيرات عنيفة يتعرض لها سوق النفط الخام فقد أعلن في عام ١٩٨١ عن وجود فائض في المعروض من النفط الخام ، وازاء استمرار هذا الفائض مالت الاسعار الى الانخفاض في السوق الحاضر Spot Morket وتسابقت الدول المصدرة للنفط ،بصفة خاصة الدول غير الاعضاء في الأوبك الى تخفيض أسعار بترولها المصدر لكي تحافظ على تصدير نفس الكمية التي تقوم بانتاجها لضمان انسياب الموارد التمويلية اللازمة لها .

وبالعودة الى الاسباب المسئولة عن الوفرة الحادثة في سوق النفط الخام نجد أنها مجموعة من العوامل توافقت من الناحية الزمنية لتعمل في اتجاه واحد هو زيادة المعروض من النفط الخام ، وبالتالى الانخفاض في الأسعار . ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي:

١ـ انخفاض الطلب على النفط الخام . ففي عام ١٩٨٠ قدر الانخفاض في الطلب على النفط الخام بحوالى ٣ مليون برميل يوميا عن العام السابق . وفي عام ١٩٨١ انخفض الطلب بحوالى ٦ر٢ مليون برميل يوميا أخرى ليصل مجموع الانخفاض في الطلب على النفط بحوالى ٦ر٥ مليون برميل يوميا خلال عامى ١٩٨٠،١٩٨١ .(٢٦) هذا ويقدر البعض الانخفاض في الطلب على النفط الخام خلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ بحوالى ٥ر٦ مليون برميل يوميا .(٢٧)

٢ـ زيادة الامدادات من دول غير الأوبك وبصفة خاصة بحر الشمال .

٣ـ السحب من المخزون الاستراتيجي للشركات البترولية .إذا ارتفع هذا المخزون بصورة واضحة في أعقاب ظروف عدم التأكد التى نتجت عن الحرب العراقية الايرانية . الا أنه بعد ذلك لم تبد هناك حاجة ملحة للاحتفاظ بهذا المخزون ، وبصفة خاصة في ظل ظروف اتجاه الأسعار نحو الانخفاض .

٤ـ تزايد الاتجاه لتخفيض الاستهلاك من الطاقة وبصفة خاصة البترول وإدخال تكنولوجيا توفير الطاقة Sav-ing Energy technoiogy

٥ـ تزايد معدلات الاحلال للنفط وبصفة خاصة من الفحم والطاقة النووية .

٦ـ تسابق الدول المصدرة للنفط نحو تخفيض أسعار بترولها المصدر وبصفة خاصة ايران والمملكة المتحدة .(٢٨)

للاسباب السابقة مالت الاسعار نحو الانخفاض وكذلك الكميات المصدرة من النفط . وبديهى ان المحصلة النهائية لذلك هى الانخفاض في عوائد النفط . وقد يدعو ذلك الا الاعتقاد بان الانخفاض في الموارد التمويلية للدول العربية البترولية لابد وان يحدث اثره على خطط التنمية بها ، وعلى حجم الاهداف التى تسعى اليها تلك الخطط . ولكا كانت العلاقة بين اهداف التنمية والطلب على العمالة في المستقبل ، خصوصا وان بعض هذه الدول بدأ يواجه المصاعب المالية . فها هى الكويت تعلن عن وجود عجز في ميزانية عام ٨٢/١٩٨٣ ولأول مرة في تاريخها الحديث حيث قدر عجز الميزانية بحوالى ١٠٩٧ مليون دولار ، وتصاعدت الدعوة نحو تخفيض الاتفاق الحكومى بها .(٢٩)

غير ان تحليل العوامل التى ادت بالاسعار والطلب على البترول الى الانخفاض يشير الى ان هذا الاتجاه ليس اتجاها طويل المدى . فلا شك أن أهم العوامل هو انخفاض الطلب على النفط الذى قدر كما اشير بحوالى ٦, ٥ برميل يوميا خلال عامى ٨٠، ١٩٨١.

يرى المراقبون ان انخفاض الطلب على النفط الناجم عن انخفاض الاستهلاك لم يكن كرد فعل للاسعار المرتفعة التى سادت في اعقاب الحرب العراقية الايرانية ، ولكن يرجع بالدرجة الاولى الى حالة الكساد التى سادت دول العالم الحر . حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادى فبلغت على سبيل المثال في دول ال OECD حوالى ١٪ في المتوسط .(٣٠) ولذلك يكان يكون هناك اجماع على ان استعادة النشاط الاقتصادى في دول العالم الحر سوف تعمل

---

(25) MEED. Vol.25., No.29., 1981. P43.

(26) Broodman J. & Moore J. « The Outlook for world Oil supply and Demand Through 1983 » Journal of Energy and Development., Vol.7., No.2., 1982. P8.

(27) Ibid. P8.

(28) Quarterly Energy Review « Middle East » 2nd Quarter 1982. P5.

(29) MEED. Special Report. « Kuwait » OP Cit. P7.

(30) Broodman J. & Moore J. « The outlook for world Oil.. » OP Cit. P.8.

على استعادة الطلب لمستوياته السابقة . ومن ثم الاسعار . وعلى ذلك فان الطلب على النفط واسعاره سوف تتجه الى الارتفاع مرة اخرى . اللهم الا اذا افترضنا استمرار معدلات النمو الاقتصادى متدنية فى باقى عقد الثمانينيات ، وهو امر لايمكن الجزم به . ومن شان النمو الاقتصادى ان يزيد من الطلب على النفط ،وذلك بالعمل على اعادة تنشيط الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة ، اى القطاعات التى تعانى اكثر من غيرها فى اوقات الانكماش (٣١) . »

كما ان قرار الشركات البترولية بتخفيض مخزونها من النفط بسبب انخفاض الاسعار والضغط على المنتجين لزيادة قدر الانخفاض فى الاسعار ، يرجع فى الحقيقة الى اسباب تجارية بحتة اكثر منه ضغطا على المنتجين لزيادة قدر الانخفاض فى الاسعار ، يرجع فى الحقيقة الى اسباب تجارية بحتة اكثر منه ضغطا على لتخفيض الاسعار ، اذ ان الاحتفاظ بالبترول فى صورة سائلة امر مكلف ، حيث تبلغ تكلفة التخزين للبرميل حوالى ٤ دولارات كل ستة اشهر ، وهو من الامور المعقولة اذا كان هناك اتجاه نحو ارتفاع الاسعار . ولكن حينما تكون الاسعار اخذة فى الانخفاض . مع انخفاض السيولة للشركات البترولية بسبب حالة الكساد . فان الحاجة تبدو ملحة نحو تخفيض هذا المخزون . (٣٢)

اضف الى ذلك ان الاعتماد على المخزون سياسة قصيرة الاجل جدا ، اذ لا يكفى هذا المخزون الا لأشهر معدودة . ونتيجة للعاملين السابقين لم يكن من المستغرب انخفاض الطلب والاسعار فى الوقت الذى انخفض فيه العرض من البترول الايرانى والعراقى الذى املته ظروف الحرب بينهما

ولاشك ان عدم وجود سياسة واضحة المعالم داخل دول الاوبك فيما يتعلق بسياسيات الانتاج وردود الفعل للتكيف مع ظروف السوق كانت احد العوامل التى ساعدت على استمرار اتجاه الاسعار نحو الانخفاض . وقد يعود ذلك الى ان دول الاوبك فى الحقيقة تجد نفسها الان بين خيارين احلاهما مر . وكلاهما يؤدى الى نتيجة واحدة . فقبول دول الاوبك لتخفيض الكميات المصدرة بغية المحافظة على أسعار النفط الخام عند مستويات مرتفعة يعنى انخفاض الايرادات التمويلية لهذه الدول مما يؤثر على خططها التنموية . واستمرار تلك الدول فى الانتاج والتصدير عند المستويات الحالية يسهم فى زيادة اتجاه الاسعار نحو الانخفاض وهو مايؤدى الى التأثير على الحصيلة من الصادرات النفطية . وبالرغم من ان ظروف السوق تملى تخفيض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط ، فان الظروف الاقتصادية والاحتياجات التمويلية لتلك الدول تملى عليها ليس فقط الاستمرار عند مستويات الانتاج الحالية ، بل ايضا زيادة الكمية المنتجة لمواجهة احتياجات التنمية فى الداخل . وهى بلا شك معادلة صعبة . وسوف تعتمد اتجاهات السوق على قدرة دول الاوبك على التكيف مع ذلك الوضع المتناقض . ويهمنا هنا ان نشير الى ان هناك عامل اخر لكنه يعمل فى الخفاء وهو الرغبة المحمومة للدول المتقدمة فى كسر احتكار دول الاوبك كانجح نموذج لتكتل الدول المصدرة للمواد الاولية وما يشكله ذلك من تهديد لمصالحها ، خصوصا وان البترول سلعة حيوية لهذه الدول

ويبالغ البعض بالقول بان الانخفاض فى الطلب على النفط الخام محصلة لتغيرات هيكلية والتى لايمكن ان تنعكس بسرعة وبسهولة . (٣٣)والحقيقة ان وجود الفائض فى سوق النفط الخام لايعنى وجود فائض نفطى على المدى الطويل ، اذ لايستقيم ذلك منطقيا مع طبيعة النفط كطاقة غير متجددة ، اى لايمكن اعادة استخدام ما استهلك منه مرة اخرى . وكذلك طبيعته كمادة قابلة للنفاد .

ونخلص مما سبق الى ان الانخفاض فى الموارد التمويلية هو انخفاض مؤقت سرعان مايعود الى حالته السابقة ويعتمد ذلك على توقيت استعادة النشاط الاقتصادى فى دول العالم الحر . ومن ثم فليس هناك خطر من انخفاض الموارد التمويلية لهذه الدول على تدفق العمالة اليها . اذ تستطيع هذه الدول الاعتماد ولفترة معقولة على احتياجاتها الضخمة وعائد استثماراتها

فبالرغم من انخفاض ايرادات صادرات النفط فى الكويت بحوالى ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢، وحدوث عجز فى موازنة عام ٨٢/ ١٩٨٣ بحوالى ١٠٩٧ مليون دولار ، فان ذلك يرجع الى ان الكويت لاتدرج عائد استثماراتها فى موازنتها ، والذى يقدر بحوالى ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ مليون دولار . (٣٤)ومن الواضح ان هذا العائد يصل الى حوالى ٢ الى ٣ اضعاف النقص فى ايراداتها النفطية ، وحوالى ستة اضعاف العجز فى موازنتها

وبالرغم من ان البعض قد توقع ان الانتاج السعودى من البترول يتراوح بين ٧ الى ٧,٥ مليون برميل يوميا ، فقد صرح وزير البترول السعودى زكى يمانى «ان الانتاج

---

(٣١) روبرت مابرو ، طبيعة مشكلة الطاقة ، نشرة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة السابعة ، العدد (١١) نوفمبر ١٩٨١ ص ١٣

(32) Petroleum Economist: The International Energy Journal. Vol. LXIX., No.2., 1982. P.122.

(33) Quarterly Energy Review « Middle East » Op Cit. P.7.

(34) MEED. Special Report « Kuwait » Op Cit. P.8.

السعودى يمكن ان ينخفض الى ٦,٢ مليون برميل يوميا دون ان يؤثر ذلك على مشروعات خطط التنمية الطموحة التى يجرى تنفيذها حاليا فى المملكة . (٣٥)

اكثر من ذلك فان تقديرات الارصدة الضخمة من العملات الاجنبية المتوافرة حاليا لهذه الدول تشير الى ان ارصدة المملكة العربية السعودية تصل الى اكثر من ١٦٠ مليار دولار ، وحوالى ٧٥ مليار دولار للكويت ، و ٣٥ مليار للامارات ، و ٣٠ مليار دولار لليبيا وحتى العراق تصل احتياطياته الى ٣٠ مليار دولار . (٣٦)

ومما سبق نخلص بأن الانخفاض الطارىء فى المواد التمويلية فى الدول العربية البترولية لن يحدث تأثيرا ذا وزن على خطط التنمية بها ، ومن ثم فسوف تستمر بمعدلاتها الحالية ويستمر معها الطلب على العمالة الوافدة . وانه الى ان تستعيد الاسعار مستوياتها السابقة تستطيع الدول العربية البترولية الاعتماد ولفترة معقولة على احتياجاتها الضخمة من العملات الاجنبية وعائد استثمارها .

٦ ــ مدى توافر فائض فى قوة العمل فى مصر ، وقدرة الحكومة المصرية على تنظيم الهجرة بحيث تعطى عائدا افضل .

تشير الدراسات المتاحة الى استمرار تواجد فائض فى قوة العمل المصرية وحتى عام ٢٠٠٠ . (٣٧)الا ان توافر الفائض او عدمه ليس عاملا حاكما فى هجرة المصريين ، إذ أن الهجرة لاتتم بصفة أساسية من فائض قوة العمل ، بل أن جانبا كبيرا من الهجرة يتم من الفئات التى تعانى من نقص . ولذلك فان مايحتل اهمية اكبر هو مدى توافر العمالة من التخصصات المطلوبة من جانب الدول المستقبلة للعمالة المصرية . وفى هذا الصدد تشير دراسة للبنك الدولى عن العمالة والهجرة فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى انه فى عام ١٩٨٥ سوف تتضاعف العمالة بقطاعات الكهرباء والغاز والمياه والبناء والتشييد والتصنيع ، وسوف تتزايد العمالة فى قطاع التجارة والتمويل بنسبة ٧٥٪ والخدمات بنسبة ٦٦٪ أما الزراعة فسوف تقتصر نسبة الزيادة فى العمالة فيها على ٧٪. كما ستستوعب الخدمات ٣٠٪ من الزيادة الكلية فى حجم العمالة والبناء والتشييد ٢٩٪ والتصنيع ١٣ ٪ بينما تستوعب قطاعات الزراعة والتعدين والكهرباء والغاز والمياه والتجارة والنقل النسب الباقية وذلك فى الدول العربية البترولية . (٣٨)

وبالعودة الى قوة العمل المصرية نجد ان هناك ندرة حادة فى قطاع البناء والتشييد ، كما ان الهجرة اصبحت احد العوامل المقيدة لقطاع الصناعات التحويلية فى مصر . اما قطاع الخدمات فرغم توفر فائض داخلى به الا أن الهجرة تتم بصورة كبيرة من الفئات التى يعانى قطاع الخدمات من ندرة فيها . كما يلاحظ ان هناك بعض القطاعات التى لا تعانى من مشاكل نقص العمالة بها ، ينخفض الطلب على العمالة المطلوبة منها فى الدول العربية البترولية (٣٩)وعلى ذلك فان امكانيات توفير العمالة المطلوبة للدولة العربية البترولية من الاقتصاد المصرى تعد ضعيفة . ويؤكد ذلك التوزيع الوظيفى للعمالة المطلوبة للدول العربية البترولية حسب مستويات المهارة عام ١٩٨٥ والمقدر بواسطة الدراسة السابقة . اذ تشير الدراسة الى انه بينما تمثل العمالة غير الماهرة المطلوبة بتلك الدول ٦٣٪ من قوة العمل بها عام ١٩٧٥ ، فان العمالة غير الماهرة المطلوبة بهذه الدول سوف تقل الى ٥٢٪ عام ١٩٨٥ (٤٠)وعلى العكس من ذلك سوف يتزايد الطلب على العمالة الماهرة ، والتى لايتواجد منها رصيد كبير فى قوة العمل المصرية .

وفى نفس الوقت يلاحظ ان الجهود لاعادة التكيف داخل سوق العمل المصرية تعد محدودة ولم يتخذ موقف جاد حتى الان من هذه القضية رغم خطورتها .

وبجانب ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على مد الدول العربية البترولية بالعمالة الماهرة وضعف جهود الاحلال واعادة التكيف ، فان تنظيم الهجرة لم يتخذ تجاهه اية اجراءات ايجابية بعد . فمازالت الحكومة تنظر الى الهجرة الخارجية نظرة تشجيعية ، اذ جاء قانون الهجرة المصرى ليؤكد ماسبق ان اعطاه الدستور للافراد من حق الهجرة والعمل بالخارج سواء بصورة دائمة او مؤقتة . ولم يتخذ من الاجراءات مايحد من الهجرة او يقيدها . وبالرغم من انشاء وزارة لشئون الهجرة ايمانا من الدولة باهمية الهجرة للاقتصاد المصرى فان تنشيط الوزارة فى هذا المجال مازال

---

(35) Oil & Gas Journal Vol.80., No.9., Mar.1982. P.59.

(36) Petroleum Economist: The International Energy Review Journal. Op Cit. P.124.

(٣٧) انظر على سبيل المثال

د . عبد الفتاح ناصف . هجرة المصريين للخارج . سبق ذكره . صص ٤٧ ــ ٥٤

Arman I. « Manpower And Employment of Egypt (1980 - 2000)

(Institute of National planning, Cairo, Memo. No.1320.,1982.)

(38) Serageldine I. et al. « Manpower And International Migration In The Middle East And North Africa » (World Bank, Washington D.C., 1981) P.7.

(٣٩) محمد ابراهيم السقا . الهجرة الخارجية المؤقتة . سبق ذكره ص ١٤٧

(40) Ibid. PP. 44 - 46.

محدودا .

ولاشك ان عدم تنظيم الهجرة يترك اشاره السيئة على سوق العمل المصرية والسابق الاشارة اليها ، فضلا عن تعرض العمالة المصرية للمنافسة من جانب عمالة الدول الاخرى والتى تتدفق فى شكل منظم الى اسواق الدول العربية البترولية ، وبصفة خاصة عمالة الدول الاسيوية .

ونخلص مما سبق الى ان هجرة المصريين سوف تستمر فى المستقبل ، وان كانت مؤشرات الطلب على العمالة الفنية والماهرة تشير الى التزايد فى المستقبل الامر الذى قد يضع سوق العمل المصرية فى موقف اكثر حرجا اذا ما استمرت الهجرة تتم بدون تخطيط كما هو متبع حاليا .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الان هو ، اذا كان للهجرة ان تستمر فى المستقبل فهل سيتم التعامل معها كما هو متبع حاليا ؟ لقد ورد فى خطة التنمية ١٩٨٢/٧٨ المصرية انه من الحكمة السياسية والاقتصادية تشجيع الهجرة حتى نساند الدول العربية الشقيقة والصديقة وحتى يخفف العبء الناتج عن الزيادة المستمرة فى اجمالى المعروض من قوة العمل ، ومن ثم المساهمة فى حل مشكلة البطالة داخل الجمهورية .(٤١)

ولقد اتضح فيما سبق ان الهجرة لم تتمخض عن تخفيف العبء الناتج من اجمالى المعروض من قوة العمل داخل الجمهورية ، ولم تسهم الهجرة فى حل مشكلة البطالة ، بل اسهمت فى ابراز اختلالات هيكل العمالة بصورة أوضح . وعلى ذلك فهل تمنع الهجرة كسبيل لحل مشاكل هيكل العمالة ؟

ان حل مشاكل هيكل العمالة لايقتضى فى حقيقة الامر منع الهجرة ، اذ بذلك يكون قد تم التركيز على الاسباب الجوهرية الكامنة وراء هذا الاختلال . فبالرغم من ان الهجرة قد ادت الى زيادة الاختلال فى هيكل العمالة الا ان ذلك لايرجع الى الهجرة فى حد ذاتها بقدر ما يرجع الى ان هيكل العمالة المصرى مختل اصلا وتوافق ذلك زمنيا مع تشجيع الهجرة التى افتقدت عنصر التخطيط ، فبالرغم من انه من الحكمة تشجيع الهجرة على حد تعبير واضعى الخطة ، الا ان ذلك يقتضى مراقبة تركيبة المهارة لقوة العمل المهاجرة واثارها على تركيبة المهارة لقوة العمل المقيمة ودراسة اسواق العمل المستقبلة للهجرة لتحقيق الاستفادة المثلى من الهجرة ، وكذلك ضرورة ان تعمل كل من سياسات التعليم والتدريب والاستخدام وتخطيط القوى العاملة مع سياسة الهجرة فى اطار واحد . اذ ان الانفصال التام بين سياسة الهجرة وسياسات التعليم والتشغيل والتدريب ليس تشجيعا حقيقيا للهجرة بقدر ما هو اهمال لها .

ان الامر يقتضى استبدال سياسة الهجرة العشوائية بسياسة الهجرة المنظمة حتى لاتتعدى الاثار السلبية للهجرة الاثار الايجابية لها . وفى هذا العدد قد يكون من المفيد التطرق لما يسمى بمعدلات الهجرة الفعالة Effective Migration Ratest فمعدل الهجرة الفعال هو ذلك المعدل الذى يتحدد جزئيا بواسطة الاهداف التى تسعى الدولة الى تحقيقها ، فاذا فرض ان هدف الدولة هو تحقيق زيادة فى متوسط الدخل الفردى فان معدل الهجرة الفعال هو ذلك المعدل الذى يجعل معدل الزيادة فى السكان اقل من الزيادة فى النتائج(٤٢) . وتبعا لذلك يختلف معدل الهجرة الفعال حسب الهدف المرجو منه ان يحققه .

وبالنسبة لهيكل العمالة المصرية فان معدل الهجرة الفعال هو ذلك المعدل الذى يقلل من البطالة «المفتوحة والمقنعة» ويرفع من معدل المهرة الى غير المهرة . اى انه ذلك المعدل الذى يستوعب العرض الزائد من العمال غير المهرة ، والعمال الذين هم فى حالة بطالة مقنعة .

ويقتضى علاج الاثار السلبية للهجرة ان تعمل سياسة التعليم والتدريب وسياسة الاستخدام وتخطيط القوى العاملة فى اطار واحد . فسياسات التعليم التى اهتمت اساسا بفتح فرص التعليم امام الجميع مع عدم التنسيق بين المخرج من التعليم واحتياجات سوق العمل سواء من حيث الكم او الكيف ، مما ترتب عليه ان تخرج الكثير من المؤهلين بدون وجود حاجة حقيقية لهم ، مع وجود واستمرار العجز فى فئات اخرى ، اى وجود الفائض والعجز فى وقت واحد ، ينبغى ان يكون هدفها الاساسى التقليل من الفائض بالحد من أعداد الخريجين من التخصصات ذات الفائض ، ومواجهة احتياجات سوق العمل من كافة المستويات الوظيفية على الاجلين القصير والطويل .

ومؤسسات التدريب التى لم تحظ بنفس الاهتمام الذى خظيت به دور العلم مع خطورة ماتؤديه من دور خصوصا فى ظل الاتجاه السائد بين اصحاب المهن الحرة بعدم توريث مهنهم لابنائهم كماكان سائدا من قبل ، ينبغى ان يوجه اليها المزيد من الاهتمام . اذ تعانى مراكز التدريب المهنى من عدة معوقات منها النظرة الاجتماعية نحو التعليم الفنى على انه تعليم من الدرجة الثانية ، وان مراكز التدريب لاتستوعب سوى الذين اخفقوا فى ان يجدوا طريقهم الى التعليم العام ، كما تعانى مراكز التدريب من نقص المعدات

---

(٤١) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٧٨ ، الانسان المصرى ـ المجلد الثانى . (وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٧٧) ص ٢٢

(42) Friedlander S.L. « Labour Migration And Economic Growth: A Case Study of Peurt-Rico. » (MIT Press, U.S.A., 1965). P.

اللازمة لها ، وعدم ملائمة مناهج التدريب مع احتياجات التقدم التكنولوجى الحديث . لذا ينبغى الاهتمام بهذه المراكز بما يتلاءم مع اهمية الدور الذى تؤديه ، ووضع سياسة تدريبية تضع فى اعتبارها التغيرات الحادثة فى سوق العمل اليوم

اما بالنسبة لسياسة الاستخدام فيلاحظ انها تتم وفقا للاعتبارات الاجتماعية اكثر منها بالنسبة للاعتبارات الاقتصادية . اذ تلتزم الدولة بايجاد وظيفة لكل مؤهل حتى ولو لم يكن للعمل حاجة حقيقية له ، مثل هذه السياسة فى حاجة الى تعديل بحيث لاتوجه نحو استيعاب الفائض كما هو متبع حاليا وانما الى اعادة توجيه الفائض نحو العمالة المنتجة لسد النقص فى المهارات المطلوبة ، وذلك من خلال جهاز قومى لاعادة التدريب المهنى السريع ، يتم انشاؤه بهدف اعادة تدريب الخريجين الجدد الذين هم فى حالة فائض لتاهيلهم لسد العجز فى الفئات التى تعانى من نقص . وكذلك رفع قدرة العمال على التحول الوظيفى تبعا لظروف سوق العمل . ولاشك ان للعمل الاعلامى اهميته فى تعديل النظرة السائدة نحو العمل الفنى . ومن الامور الملفتة للنظر ان من الاثار الايجابية للهجرة انها اسهمت فى تعديل النظرة السائدة نحو العمل الفنى .

وبالنسبة لسياسة الهجرة ، ينبغى ان يكون الهدف الاساسى لها هو التحكم فى تدفق المهاجرين الى الخارج وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية لتشغيل العمالة المصرية حتى يتسنى مراقبة هيكل المهارة للعمالة المهاجرة ، ومن استغلالها سواء فى الخارج او فى الداخل . اذ لوحظ ان العمال المصريين يتقاضون اجورا اقل من امثالهم من الجنسيات الاخرى . كما لوحظ ايضا تزايد عمليات النصب والاحتيال على الراغبين فى الهجرة الى الخارج ، وهو نشاط ازدهر داخليا بصورة واضحة فى الفترة الاخيرة . كما يمكن من خلال ذلك الزام المهاجرين المصريين بتحويل جزء من دخولهم من العملات الاجنبية .

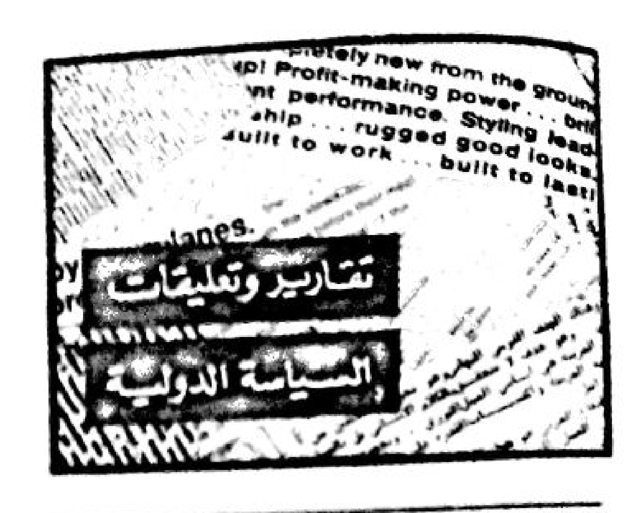
وعملية التغذية العكسية « Feebback » بين سياسة الهجرة وسياسة التعليم والتدريب والاستخدام تهدف الى معالجة الاختلالات التى يمكن ان تنتج عن الهجرة ، وعلى ذلك تنقسم سياسة الهجرة الى شقين مترابطين ، الاول خاص بالسياسات الخاصة بالهجرة ذاتها مثل حجمها واتجاهها ..الخ . والثانى خاص بالسياسات التى تستجيب لاثار الهجرة ، وذلك بهدف تقليل الاثار السلبية للهجرة وتعظيم الاثار الايجابية لها(٤٣).

ويعنى استمرار الهجرة فى المستقبل ان يوجه الاهتمام نحو معالجة إختلال هيكل العمالة لمواجهة احتياجات سوق العمل المحلى والخارجى آخذا فى الاعتبار وضع سياسة مرنة للاستخدام تسمح باستيعاب المهاجرين العائدين اذا ماجد من الظروف مايؤثر على تدفق العمالة الى الخارج . اذ لاشك ان تبنى سياسة الهجرة فى غياب مثل هذه السياسة يخضع سوق العمل المحلى للتغيرات المنعكسة من الخارج .

---

(٤٣) انظر فى ذلك

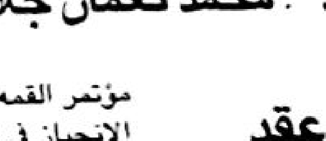
Hophner K.H. & Hubdr M « Regulating International Migration In The Interst of Developing Countries, With Paticular Reference to Mediterranean Countries » (International Labour Office, Geneva, 1978).





الاحصاء السياسى لأعمال مؤتمر عدم الانحياز السابع

د . محمد نعمان جلال



عقد مؤتمر القمه السابع لدول عدم الانحياز فى نيودلهى بالهند فى الفترة من ٧ـ١٢ مارس ١٩٨٣ وقد شهد نشاطا دبلوماسيا مكثفا وواسع النطاق وان اتسمت اعماله بالبعد عن المهاترات أو الاتهامات . ولقد لعبت الهند بوجه خاص دورا بارزا فى التوصل لتوافق اراء بشأن شتى الموضوعات التى طرحت والقضايا التى نوقشت . ونعرض فيما يلى باسلوب التحليل الاحصائى لما تم من اعمال أثناء المؤتمر .

أولا : دلالات التحليل الاحصائى : ملاحظات منهاجية :

نعتمد فى بحثنا هذا ، فى تحليل نشاط الدول والتجمعات السياسية والاقليمية فى دبلوماسية المؤتمر من مفاوضات ومباحثات ومساومات ، على اسلوب الدراسة الاحصائية . وقبل ولوج تفاصيل الدراسة يهمنا الاشارة لبعض التحفظات والقيود الخاصة بدلالاتها .

التحفظ الاول :

ان الدراسة تعتمد على الاسلوب الاحصائى كمنهج تقدم به التحليل السياسى ولا شك ان لهذا المنهج عيوبه كما ان له مزاياه . فمن ناحية العيوب فهو يعتمد على الكم اكثر مما يعتمد على الكيف هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الباحث اعتمد على الوثائق المكتوبة لانها ايسر فى الرجوع اليها واكثر دلالة ولم نعتمد أو نعول كثيرا على ما تم من تعديلات ومقترحات شفوية وهذا فى ذاته عيب لان التعديلات الشفوية لها اهميتها واحيانا فعاليتها فى التوصل لتوافق اراء فى حين ان التعديلات المكتوبة غالبا ما تتجه لتاكيد وجهة النظر أو اثبات المواقف لاصحابها اكثر مما تستهدف تقديم حلول عملية للمشاكل المطروحة .

أما مزايا الاسلوب الاحصائى فهو الحيدة والعمومية وهما من اهم سمات القاعدة القانونية فالاسلوب الاحصائى يعتمد على لغة الارقام الصماء التى لا تحابى أحدا ولا تجامل احدا وهذا اكثر اهمية فى العلوم الانسانية وخاصة السياسية حيث يدعى كل فرد وكل دولة انها على صواب وان غيرها على خطأ وانها بذلت اقصى جهدها وأن دورها كان فعالا اكثر من غيرها ونحو ذلك وما اكثر ادعاء البطولات وأقل تحقيقا للمنجزات من الناحية الفعلية .

التحفظ الثانى :

ان الباحث اقتصر فى البيان الاحصائى ، الذى قام باعداده ، على نشاط اللجان السياسية الرئيسية وهى اللجنة السياسية سواء كلجنه عامة أو كلجنة صياغة اولى ، ثم لجنة الصياغة . ومن هنا لم يتم التعرض لنشاط اللجان الاقتصادية وهو نشاط هام ويعد جزءا لا يتجزأ من اعمال المؤتمر وضرورى لتقسيم تحرك الدول والتجمعات الاقليمية . وربما تتاح فرصة فى المستقبل لاستكمال الجانب الاقتصادى .

التحفظ الثالث :

ينصرف إلى عدد التعديلات إذ ما تزال خمسة تعديلات لم يتمكن الباحث من العثور عليها ومن ثم تبويبها ودراسة مدولها وان كان هذا عدد صغير من اجمالى التعديلات التى بلغت ٢٧٦ تعديلا .

التحفظ الرابع :

انه تم حصر عدد التعديلات ليس فقط استنادا لعدد الارقام المسلسلة فى اعلى كل تعديل مع اهمية تلك الارقام فى دلالتها كمرشد وقد بلغت تلك الارقام ٢٠١ رقما فقط فى اللجنة السياسية العامة مثلا ، وانما اعتمدنا على عدد مايرد فى كل مسلسل حيث ان بعض الدول تقدم اكثر من تعديل فى ورقة واحدة أو تحت مسلسل واحد ، ومن ثم اعتبر كل تعديل يختص بفقرة أو مادة بمثابة تعديل منفصل ومستقل . ومن الملاحظ انه كان يرد احيانا اكثر من تعديل من نفس الدولة على ذات الفقرة واحيانا تعديل على التعديل المقدم نتيجة اتصالات مع دولة أو دول أخرى وقد اعتبر كل تعديل برقم مستقل حتى وان جاء خاصا بنفس الفقرة اللهم إلا إذا كان هناك أكثر من تعديل فى نفس الوقت وتحت نفس المسلسل خاص بفقرات فى مادة واحدة وهنا تم اعتباره كتعديل واحد فقط .

التحفظ الخامس :

انه فى بعض الاحيان كانت اكثر من دولة تتبنى تعديلا مشتركا ، وفى هذه الحالة تم التفريق بين امرين : اولهما اذا كان التعديل المشترك تم باعتبار ان تلك الدول اعضاء فى لجنة صياغة مصغرة وفى هذه الحالة اسقطنا التعديل من الحساب اعتمادا على التعديلات الاصلية كما هو الشأن فى الصياغات التى قدمتها المجموعات الجغرافية فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بمنطقتها مثل صياغة المجموعة اللاتينية ، أو المجموعة العربية أو المجموعة الافريقية ونحو ذلك واعتمدنا التعديل كبند مستقل باسم المجموعة ككل وليس لدولة معينة . ثانيهما اذا كان التعديل المشترك تم تقديمه فى غير اطار لجنة الصياغة وفى هذه الحالة تم تكرار حسابه كعنصر مشترك لكل دولة طرف فيه .

الجدول رقم (١)
التعديلات المقدمة على مستوى المجموعات المختلفة

نوع المجموعة	عدد دول المجموعة	التعديلات المقدمة	التعديلات امرجة	التعديلات غير المدرجة
الافريقية	٤٤	٣٠	١٦	١٢
الاسيوية	١٥	٦٣	٢٣	٤٠
العربية	٢١	٧٦	٤٣	٣٣
الاوربية	٣	١٨	١٣	٥
اللاتينية	١٦	٨٤	٥٠	٣٤
الاجمالى	٩٩	٢٧١	١٤٧	١٢٤

ثانيا : تحليل الجداول الاحصائية للتعديلات المقدمة على مستوى التجمعات المختلفة :

ورغم المحاذير السابق ذكرها فان القاء نظرة على البيان الاحصائى وتحليله يقدم صورة واضحة لما حدث فى مؤتمر القمة وبالنسبة لكل دولة على حدة وبالنسبة لنشاط وتحرك التجمعات الاقليمية والسياسية ومدى تأثير ودور كل منها فى بلورة المواقف والصياغات حتى وصلت فى النهاية للبيان الذى صدر واصبح يحمل اسم بيان قمة المؤتمر السابع لدول عدم الانحياز .

وفى تحليل الجدول السابق ينبغى ان نوضح :

١ـ المقصود بالتعديلات المدرجة اى التى تم الاخذ بها وادرجت فى البيان النهائى لمؤتمر القمة والادراج اما جزئيا أو كليا وفى حالة الادراج الجزئى عولنا على حجم المدرج عند الحساب فاذا كان الادراج بسيطا قياسا بحجم التعديل أو تم لمجرد توارد الافكار اسقطنا ذلك من الحساب ، عكس الامر لو كان ادرج جزء رئيسى أو فكرة هامة فاذا ذلك اخذناه فى الحسبان .

٢ـ ان القاعدة الرئيسية المتبعة فى تقسيم المجموعات كانت هى القاعدة الجغرافية الا انه وانطلاقا من اهتمامنا كعرب بدورنا فى معترك السياسة الدولية والمؤتمرات بوجه خاص ، وانعكاسا للواقع الذى حدث اثناء اعمال المؤتمر حيث لعبت المجموعة العربية دورا مستقلا فى لجان الصياغة كما ان قضايا كانت متميزة عن غيرها ومن هنا تم تخصيص بند مستقل للمجموعة العربية ولم تدرج اى من الدول العربية فى آسيا أو افريقيا ضمن مجموعاتها الجغرافية .

٣ـ ان عدد الدول التى اشتركت فى المؤتمر كاعضاء بلغ ٩٧ دولة فضلا عن حركتى تحرير هما منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة تحرير افريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وقد ادرجت كل حركة فى مجموعتها السياسية أو الجغرافية فادرجت منظمة التحرير الفلسطينية فى المجموعة العربية وادرجت منظمة سوابو فى المجموعة الافريقية .

٤ـ من الملاحظ ان اكبر عدد من التعديلات قدم من المجموعة اللاتينية رغم انها تضم ١٦ دولة فقط ، كما انها فى نفس الوقت حظيت باكبر عدد من التعديلات المقبولة وهى خمسين تعديلا من اربعة وثمانين بنسبة حوالى ٦٠٪ . ومرجع ذلك سيطرة الاتجاهات اليسارية على المجموعة ونشاطها وفى نفس الوقت سلبية الاتجاهات اليمينيه والمعتدلة وضعفها .

٥ـ وجاءت المجموعة العربية فى المقام الثانى من حيث عدد التعديلات المقدمه وان كانت نسبة القبول اقل من سابقتها وقد بلغت ٥٦,٥٪ .

٦ـ أما المجموعة الاسيوية فقد تقدمت بـ ٦٣ تعديلا وحظيت باعلى نسبة من عدم ادراج تعديلاتها وهى ٦٧٪ بينما نسبة ما ادرج بالفعل كانت ٣٣٪ .

٧ـ وبلغت نسبة ما ادرج للمجموعة الافريقة ٦٠٪ وان كانت هذه المجموعة من اقل المجموعة بالنسبة للعدد الكلى للتعديلات المقدمة ثم انها اقلهم من حيث نسبة ما قدم من تعديلات .

٨ـ وبلغت نسبة ما ادرج من تعديلات للمجموعة الاوربية إلى ٧٢٪

ودلالة الجدول السابق ان المجموعة اللاتينية كانت اكثر المجموعات نشاطا يلى ذلك المجموعة الاوربية ثم الافريقية فالعربية واخيرا الاسيوية والتى رغم كثرة ماقدمته من تعديلات كان معدل القبول اقل بكثير من غيرها . ومرجع ذلك عدم مشاركة الهند ، وثقلها الدولى معروف ..نشاط وكفاءة دبلوماسيتها امر مقرر ، نظرا لكونها صاحبه المشروع الاصلى ، فضلا عن انعدام الوحدة التنظيمية أو السياسية داخل تلك المجموعة والتى ضمت تجمعات فرعية متصارعة كما هو شأن تجمع الاسيان فى مواجهة تجمع دول الهند الصينية . أما باقى دول المجموعة الاسيوية فقد حرص كل منها على ان يلعب دوره مستقلا وهذا هو شأن دول مثل بنجلاديش ، سرى لانكا ، باكستان وايران .

واذا اضفنا للمعيار السابق «معيار التعديلات المقدم من كل مجموعة »،معيار أخر وهو عدد الدول فى كل مجموعة فان النتيجة تصبح مذهلة ومختلفة اذ تأتى المجموعة الاوربية فى المقام فهى قد قدمت ١٨ تعديلا ادرج منها ١٣ وهى تضم ثلاث دول فقط اى نشاطها قام على اساس ٦ تعديلات لكل دولة فى المتوسط فى حين تأتى المجموعة اللاتينية فى المقام الثانى بمتوسط ٥ ١/٣ تعديل لكل دولة يلى ذلك المجموعة الاسيوية بمتوسط ٤ تعديلات لكل دولة ثم المجموعة العربية بمتوسط ٣ ٢/٣ تعديل لكل دولة واخيرا المجموعة الافريقية ٣/٤ تعديل فى المتوسط لكل دولة عضو .

ومن الملاحظ على الجدول التالى ان التعديلات اليوغوسلافيه تمثل اكبر نسبة فى تعديلات دول المجموعة الاوربية بل تزيد عن التعديلات المقدمة من الدولتين الاخرين مجتمعين

واكثر من هذا ان ما ادرج منها ضعف ما ادرج من تعديلات الدولتين الاخريين ومالم يدرج قليل وهو على وجه التحديد تعديل واحد خاص بالصياغه . أما التعديلات اليوغوسلافيه الاخرى فقد كان معظمها يتعلق بمفاهيم عامة للحركة ككل وحظيت جميعها بالقبول «وبالنسبة لتعديلات كل من مالطه وقبرص فقد تركزت على المشكلات الخاصة بهاتين الدولتين وهى مشكلة قبرص ، وحياد ومالطه وامن البحر المتوسط وارتباطه بالامن الاوربى . ويرجع السبب فى عدم الاخذ

الجدول رقم (٢)

التعديلات الخاصة بالمجموعة الاوربية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير مدرجة
قبرص	٣	-	٣
مالطه	٥	٤	١
يوغوسلافيا	١٠	٩	١
الاجمالى	١٨	١٣	٥

باى من التعديلات التى قدمتها قبرص الى بروز توافق اراء فى الاحتفاظ بالنص الهندى مع تعديل طفيف خاص بشجب كل الجهود الراميه لتغيير الطبيعة الديمغرافية للجزيره .

كما اشتركت دول المجموعة الاوربية فى المطالبة باضافة جزء خاص باوربا والبحر المتوسط وتشكلت لجنة صياغة من عشر دول من بينها مصر فضلا عن دول المجموعة الاوربية الثلاثة لاعداد النص الذى تم اقراره بعد ذلك .

ويوضح تحليل الجدول التالى مايلى :ـ

١ـ ان خمس عشرة دولة عربية فقط هى التى سعت للتعبير عن وجهه .. نظرها بصورة مكتوبة فى حين التزمت باقى الدول العربية الصمت ، اى ان الصامتون يمثلون ثلث الدول العربية تقريبا . فاذا أضفنا الى ذلك ان بعض الذين قدموا تعديلات مكتوبه انصبت تعديلاتهم كلها أو معظمها على امور تتعلق بالصياغة ولم تتعرض للجوهر أو تتناول تقديم مفاهيم خاصة بالحركة كما هو شأن معظم تعديلات الدولتين اليمنيتين وتونس وقطر ، فانه يتضح ان نصف الدول العربية كانوا من انصار فلسفة «الصمت حكمة »

٢ـ ان اعلى نسبة فى قبول التعديلات حظيت بها سوريا حيث قبلت جميع تعديلاتها سواء كنصوص كاملة أو كمضمون . كذلك الموقف بالنسبة للتعديلات التى قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وهذا يفسر الاتجاه المتشدد فى بيان قمة نيودلهى حيث يعد الجزء الخاص بالشرق الاوسط من صياغة سوريا والقسم الخاص بالقضية الفلسطينية من صياغة منظمة التحرير فى المقام الاول .

٣ـ ان التعديلات المقدمة من السودان وتونس والصومال والمغرب والاردن ولبنان والجزائر والعراق ، اما انها كانت تتعلق بالمبادىء العامة لحركة عدم الانحياز واما تتعلق بقضايا خاصة بتلك الدول كما هو الشأن بالنسبة للتعديل اللبنانى وكذلك التعديلين اللذين

الجدول رقم (٣)
التعديلات الخاصة بالمجموعة العربية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير مدرجة
الجزائر	٦	٤	٢
مصر	٢١	١٢	٩
العراق	٧	٣	٤
الاردن	٢	٢	-
لبنان	١	١	-
ليبيا	١٠	-	١٠
المغرب	٢	١	١
فلسطين	٣	٣	-
قطر	١	١	-
الصومال	٢	١	١
السودان	٣	٢	١
سوريا	٧	٧	-
تونس	٤	٢	-
جمهوريه اليمن	٢	-	٢
اليمن الديمقراطيه	١	-	١
المجموعة العربية ككل	٤	٤	-
الاجمالي	٧٦	٤٣	٣٣

قدمهما الاردن ، احدهما خاص بشق القناة بين البحر الميت والبحر المتوسط والثانى يتعلق باضافة «ان الدولة الفلسطينية ستقام فى فلسطين » وانصب التعديل العراقي على مسألة اعتداء اسرائيل على الفاعل النووى العراقي ونحو ذلك

٤ــ أما الجماهيرية العربية الليبية فقد حصلت على نسبة فى رفض التعديلات التى قدمتها . اذ رفضت جميع تلك التعديلات فاذا أضفنا ان تلك التعديلات كانت تنصرف اما الى قضايا سياسية محددة وإما الى مفاهيم سياسية للحركة فان النتيجة المستخلصة من ذلك هى ان الحركة ترفض جميع المواقف السياسية الليبية . وهذا الامر يختلف عن حالة اليمن الشمالى التى قدمت تعديلين يتعلقان بالصياغة ورفضا أو حالة اليمن الجنوبى ايضا .

٥ــ ان مصر كانت معتدله فى تعديلاتها سواء من حيث العدد أو المضمون وان نسبة قبول للتعديلات المصرية كانت بدورها متوسطة اد بلغت ٥٧٪ واذا حذفنا تعديلين كان من الواضح انهما قدما من قبيل التكتيك للرد على المواقف الليبية فان نسبة قبول المواقف المصرية تصبح ٦٣٪ . وهذا اوضح لاباس به فى ظل الظروف التى واجهتها مصر فى الحركة نتيجة مشكلة المطالبة بتعليق عضويتها وكذلك دورها الهادىء منذ عام ١٩٦٧ . فضلا عن انه يتمشى مع متوسط قبول التعديلات العربية ككل والمتوسط العام للتعديلات المقبوله وهو ٥٤٪.

وان كان من الضرورى ان نذكر الفارق بين التعديلات المصرية التى عكست اهتماما متنوعا بالقضايا السياسية الدولية مثل الفضاء الخارجي والمناطق الخالية من الاسلحة النووية ودور الامم المتحدة وكذلك القضايا الاقليمية مثل الشرق الاوسط وامن البحر المتوسط ونحو ذلك ، وبين التعديلات المقدمة من الدول العربية الاخرى مثل سوريا التى انصبت فقط على مشكلة الشرق الاوسط دون غيرها . اما الدور المصرى بالنسبة لقضية الشرق الاوسط فقد كان يعتمد على التعديلات الشفوية فى اطار مايمكن ان نسميه «دبلوماسية الاتصالات » اكثر منه اعتمادا على التعديلات المكتوبة التى لم يؤخذ بمعظمها نظرا لعدم اشتراك مصر فى اجتماعات المجموعة العربية .

وتحليل الجدول التالى يدل على ما يلى :

١ــ ان ثلاث عشرة دولة افريقية فقط من ٤٤ دولة غير الدول العربية فى افريقيا هى التى قدمت تعديلات مكتوبة وبعبارة آخرى ان حوالى اكثر قليلا من ربع الدول الافريقية هى التى سعت لبذل نشاط ايجابى .

٢ــ ان معظم التعديلات الافريقية كانت إما خاصة بصياغات عامة وإما بقضايا افريقية متصلة بالدول التى قدمتها مباشرة ولم تشارك معظم الدول الافريقية بتعديلات تتعلق بفلسفة الحركة أو توجهاتها السياسية أو تعكس مواقف متميزة للقارة فى اطار الحركة رغم ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يجعل من سياسة عدم الانحياز احد الموجهات الرئيسية لسياسة الدول الافريقية ويجعل من افريقيا قارة عدم الانحياز وهذا قد اثار مشكلة نظرية وعملية فى أن واحد هل مجرد استقلال دولة افريقية وانضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية يجعلها تلقائيا عضو فى حركة عدم الانحياز ام أنه لابد من تقدم هذه الدولة بطلب وان يبحث فى اطار معايير الحركة . وهذا التساؤل اثير بمناسبة مشكلة حضور الجمهورية الصحراوية . وان كانت الدولة المضيفة رغم تعاملها مع الجمهورية الصحراوية لم توجه لها دعوة كما أن الدول الأفريقية المعترفة بجمهورية الصحراء لم تثر مشكلة وتفجر حركة عدم الانحياز على غرار ما حدث فى محاولة اجتماع القمة الاولى فى طرابلس عام ١٩٨٢ .

٣ــ ان معظم التعديلات الافريقية الفعلية كانت تتم شفويا فى اطار اجتماع المجموعة الافريقية وهذا يعكس قلة والاستعداد المسبق للمؤتمر من جانب وضآلة خبرة الدولة

جدول رقم (٤)
التعديلات الخاصة بالمجموعة الافريقية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
[illegible]		١	-
[illegible]	[illegible]	-	١
جزر القمر	١	[illegible]	-
غانا	٢	[illegible]	٢
[illegible]	١	٣	٤
ساحل العاج	٢	٢	١
[illegible]		-	١
مدغشقر	٢	٣	-
مالي		-	١
موريشيوس	٢	[illegible]	١
نيجيريا	٢	٣	-
ساوتومي وبرنسيب		-	١
زائير		١	-
مجموعة [illegible]	٢	٢	-
الاجمالي	٣٠	١٨	١٢

جدول رقم (٥)
التعديلات الخاصة بالدول الاسيوية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
افغانستان	١	-	١
بنجلاديش	٢٠	٧	١٣
الهند	١	١	-
اندونيسيا	٤	٢	٢
ايران	٨	-	٨
كوريا الديمقراطية	٦	١	٣
لاوس	٢	١	١
ماليزيا	١	-	١
نيبال	١	-	١
باكستان	٧	٥	٢
سنغافورة	٣	١	٢
سري لانكا	٧	٤	٣
فيتنام	٤	١	٣
الاجمالي	٦٣	٢٣	٤٠

الافريقية بأعمال المؤتمرات الدولية بوجه خاص من جانب آخر . فضلاً عن حالة التفكك التى عانت منها الدول الافريقية خلال العقد السابق لعقد مؤتمر عدم الانحياز والتى حالت دون انعقاد مؤتمر القمة الافريقية فى مكانه وموعده مرتين نتيجة الخلافات بين الدول الافريقية .

- تركزت تعديلات مدغشقر على المحيط الهندى والتواجد العسكرى الامريكى فيه فى حين انصبت تعديلات غينيا على تعلق الدول بوجه عام وتحسينات فى الصياغة .

- لم يتعرض المؤتمر للمشاكل السياسية بين الدول الافريقية بعضها البعض مثل النزاع الصومالى الاثيوبى أو مشكلة تشاد ونحو ذلك واقتصر على معالجة المشاكل الاستعمارية فى القارة مثل قضية ناميبيا ومشكلة جنوب افريقيا وسياساتها ووضع الجزر الافريقية التى ماتزال تحت الاستعمار ، ومحاولات تقويض استقرار القارة ومالى .

- ولقد حرصت الدول الافريقية على اختلاف مشاربها على الظهور بمظهر المتحد رغم ماكان يمزقها من خلافات حادة بسبب النزعات اليسارية فى القارة أو الخلافات القبلية بين دولها . بل اكثر من ذلك سعت لتغليف حقيقتها السياسية بغلاف المعقولية والشهامة كما حدث فى تنافس المجموعات المختلفة على رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

والملاحظة عن الجدول التالى هى ان جميع الدول الاسيوية الاعضاء فى الحركة ماعدا دولتين هما بوتان ومالاديف قد اشتركت بنشاط فى تقديم التعديلات ، وان اختلف نشاط كل دولة عن الأخرى من حيث مضمون وعدد التعديلات المقدمة من كل منها . ففى حين تقدمت أفغانستان بتعديل واحد يتعلق بمشكلتها فان دولة مثل بنجلاديش تقدمت بعشرين تعديل تناولت موضوعات متنوعة .

والملاحظة الثانية تتعلق بالهند . إذ أنها لم تتقدم سوى بتعديل واحد وهو يدعو لالغاء فقرة اقترحتها العراق فيما يخص المشكلة الأفغانية . ومرجع انعدام التعديلات الهندية هو أن المشروع المطروح للبحث اعدته الهند وضمنته أراءها وأفكارها ومواقفها السياسية هذا من جانب ومن جانب آخر أنشغلت الهند بالعمل على الوصول لتوافق اراء بين شتى الاتجاهات نظراً لكونها الدولة المضيفة ورئيسة المؤتمر .

والملاحظة الثالثة تخص ايران التى تقدمت بثمانية تعديلات لم يدرج أى منها وقد كانت موضوعاتها متنوعة من الدعوة للنظر فى عضوية اسرائيل فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وكذلك النزاع العراقى الايرانى ومشكلة أفغانستان وناميبيا ودور الحركة بل شاركت فى تعديل يتعلق بمشكلة قبرص ونحو ذلك . وهذا الرفض الكامل يعكس تطرف المواقف الايرانية وعدم قبول الحركة لهذا التطرف .

والملاحظة الرابعة تتعلق بدور بنجلاديش التى تقدمت

الجدول رقم (٦)
التعديلات الخاصة بالمجموعة اللاتينية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الارجنتين	١٩	٧	١٢
بليز	١	١	—
بوليفيا	١	١	—
كوبا	٣٦	٢٤	١٢
اكوادور	٣	١	٢
جرينادا	٤	٢	٢
جويانا	٢	١	١
نيكاراجوا	١١	٨	٣
بنما	٢	٢	—
بيرو	٢	—	٢
سورينام	١	١	—
بوليفيا /بنما /نيكاراجوا		١	—
المجموعة ككل	١	١	—
الاجمالى	٨٤	٥٠	٣٤

بعشرين تعديلا لم يدرج منها سوى سبعة أى بنسبة ٣٥٪ ولعل مرجع ذلك أن بنجلاديش كدولة صغيرة نشطت دبلوماسيتها بصورة ملحوظة لاثبات وجودها ومن ثم تراوحت موضوعات تعديلاتها مابين المفاهيم العامة كتسوية المنازعات بالطرق السلمية ودور الحركة واستقلاليتها ونزع السلاح وبين القضايا الاقليمية مثل الشرق الأوسط ومقررات مؤتمر القمة العربى فى فاس ومشكلة ناميبيا فضلا عن عدة تعديلات تتعلق بالصياغة . الا أن الدبلوماسية النشطة التى اتبعتها بنجلاديش لم تتوافر لها المقومات التى تسندها سواء من ناحية وضع الدولة ودورها واقتصادها أو حتى وجود تيار فلسفى أو ايديولوجى تنتمى اليه كما هو الشأن بالنسبة لدولة مثل كوبا .

والملاحظة الخامسة تتعلق بنشاط مجموعة الاسيان الذى كان مركزا على مشكلة كمبوتشيا وأن برزت تعديلات من سنغافورة حول دور الحركة وتأكيد استقلاليتها .

والملاحظة السادسة تنصرف لدور دول الهند الصينية «لاوس - فيتنام » فقد كان التنسيق بينهما واضحا وانصبت تعديلاتهما على الصياغات ومشكلة كمبوتشيا والوضع فى الهند الصينية .

الملاحظة السابعة تختص بباكستان التى تقدمت بسبعة أدرج منها خمسة وهى تتناول سباق التسلح ونزع السلاح وافغانستان والمحيط الهندى أى أن نسبة ما ادرج من تعديلات باكستان تصل الى ٧١٪ . ومن الملاحظ أن تعديلات باكستان كانت متسمة بالاعتدال سواء بالنسبة للعدد أو المضمون وهذا فى حد ذاته مؤشرا على تحسن علاقاتها بالهند وانعكاس ذلك فى المحافل الدولية . الملاحظة الأخيرة تتعلق بدور سريلانكا وقد تقدمت بتعديلات خاصة بالمحيط الهندى وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والنظام الاعلامى الدولى الجديد خاصة مع الاشارة لمركز وثائق عدم الانحياز فى كولومبو ونسبة ما ادرج من تعديلاتها بلغت حوالى ٥٧٪ .

ويظهر تحليل الجدول السابق مايلى

١ - أن كوبا تقدمت بأكبر عدد من التعديلات ٣٦ تعديلا ، ادرج منها ٢٤ تعديلا أى بنسبة الثلثين . والتعديلات الكوبية متنوعة تشمل شتى الموضوعات السياسية العامة والقضايا الاقليمية مع تركيز على قضايا أمريكا اللاتينية .

٢ - جاءت الارجنتين فى المقام الثانى بين دول امريكا اللاتينية من حيث عدد التعديلات التى قدمتها وإن كانت النسبة التى حصلت عليها تعديلاتها من حيث الادراج منخفضة اذ بلغت حوالى ٣٧٪ .

٣ - احتلت نيكاراجوا المكانة الثالثة من حيث عدد التعديلات المقدمة والاولى من حيث نسبة ما ادرج منها أى بحوالى ٧٣٪ .

٤ - اقتصرت تعديلات معظم دول امريكا اللاتينية على قضاياها المحددة ومن ثم ادرجت تلك التعديلات فى إطار دبلوماسية المجموعات الاقليمية والتى برزت بصورة ملفتة للنظر فى المجموعة اللاتينية أكثر من غيرها اذ حرصت كوبا على ادراج فقرة خاصة بكل دولة تقريبا .

٥ - رفض التعديلان المقدمان من بيرو أولهما خاص بتسوية المنازعات بالطرق السلمية وثانيهما خاص بحذف الفقرة بشيلى . ومن الواضح أن بيرو التزمت الهدوء الى حد كبير .

٦ - لاذت خمس دول من أمريكا اللاتينية بالصمت التام وهى بربادوس كولومبيا ترينداد وتوباجو ، جزر البهاما وجامايكا فلم تتقدم بأى تعديل . وهذا يعنى أن حوالى ثلث كولومبيا عدد المجموعة اللاتينية أثرت الصمت . وتقدم ثلث المجموعة بتعديلاتخاصة بمشاكله مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو مع دول أخرى فى القارة ليست عضوا فى الحركة . وظل الثلث الأخير هو الأكثر نشاطا وهو يشمل كوبا ونيكاراجوا وجرينادا من جانب والارجنتين واكوادور من جانب آخر مع الفارق فى نوعية ومحصلة نشاط كل مجموعة . فبالنسبة للنوعية نجد أن تعديلات كوبا ونيكاراجوا وجرينادا كانت طابع ذات ايديولوجى وتعبر عن توجهات سياسية . فى حين تناولت تعديلات الارجنتين واكوادور مسائل عامة مثل تسوية المنازعات بالطرق السلمية أو الاستخدام السلمى للطاقة النووية ونحو ذلك . ومن ناحية المحصلة قدمت كوبا ورفاقها ٥٢ تعديلا ادرج منها ٣٥ تعديلا أى بنسبة حوالى ٦٧٪ فى

حين أن الارجنتين والاكوادور قدمتا ٢٢ تعديلا ادرج منها ٨ تعديلات أى بنسبة حوالى ٣٦٪.

ثالثا : التحليل العام لنشاط الدول عبر التجمعات الاقليمية والسياسية :

يعكس هذا التحليل خلاصة استقراء ماتم من أحاديث ومباحثات ومداولات أكثر مما يعبر عن بيان احصائى على غرار القسم السابق ومن ثم يصبح الجزءان متكاملين يصحح كل منهما نقائص الآخر ويعزز مزاياه . ونعرض فى عملية الاستقراء هذه للنقاط التالية :

الأولى : أن الدولة التى قامت بالنشاط الرئيسى فى هذا المجال هى الهند بصفتها الدولة المضيفة وبرز نشاطها فى عدة مظاهر **أولها** أنها تولت أعداد المشروع الأول للبيان وعكست فيه ما رأته بأنه صورة لتوافق الاراء وفى نفس الوقت عبرت فيه عن سياستها وآرائها ازاء مختلف القضايا السياسية الدولية سواء ذات الطابع العام أو ذات النطاق الاقليمى . أما المظهر **الثانى** الذى أنعكس فيه الدور الهندى فهو الاشتراك تقريبا فى مختلف مجموعات الصياغة ماعدا فى حالات معينة من المجموعات الاقليمية . ويتمثل المظهر **الثالث** فى أن الهند قامت بدور الوسيط أو الساعى للوصول لتوافق الاراء والحلول الوسط Compromises فى كثير من القضايا عندما كان يحتدم الخلاف بشأنها أو يشتد النزاع حولها .

الثانية : أن رد الفعل ازاء المشروع الهندى الأول سار فى اتجاهين : **أولهما** يرى أنه يعبر عن أساس صالح وجيد للمناقشة التى من شأنها اثراء البيان توضيحا لما ابهمه وتفصيلا لما اوجزه . وفى نفس الوقت تفردت دول معينة بمواقف خاصة من المشروع اذ دعت كل من يوغوسلافيا والكويت للتمسك بالصياغة الهندية للحفاظ على التوازن الداخلى الدقيق الذى قام عليه المشروع . فى حين عبرت كوبا واليمن الديمقراطية عن أن المشروع الهندى يتسم بالعمومية وأنه من الضرورى أدخال تعديلات جوهرية عليه .

أما الاتجاه **الثانى** فكان أكثر تحديدا إذ تعرض لقضايا اقليمية محددة كما يلى :

أ – طالبت كوبا والارجنتين ونيكاراجوا وجويانا وسورينام باعادة صياغة القسم الخاص بامريكا اللاتينية ليعكس نتائج آخر اجتماع لمكتب التنسيق فى ماناجوا فى يناير ١٩٨٢ .ولم يكن هذا الموقف مستغربا ولاغريبا . فلاشك أن المشروع الهندى كان معتدلا وهو مالم تقبل به كوبا منذ البداية ،كما أن كوبا دفعت نيكاراجوا وغيرها من دول امريكا اللاتينية لطلب عقد اجتماع خاص لمكتب التنسيق على المستوى الوزارى يخصص لمعالجة قضايا امريكا اللاتينية وحرصت على أن يعقد ذلك قبل انتهاء مدة رئاستها وحتى تشكل حصيلة هذا الاجتماع رافدا يصب فى قمة نيودلهى . وعبثا حاولت بيرو أثناء المجموعة اللاتينية عن اتجاهها هذا ، وذلك بالتعبير عن أن المشروع الهندى تجنب القضايا الخلافية وأن هذا أمر حميد وجدير بالثناء . ولقد ردت المجموعة بعد ذلك على موقف بيرو هذا فلم يؤخذ فى الحسبان أى من التعديلات التى قدمتها بيرو على نحو ما أشرنا فى الجدول رقم(٦) .

ب – دعت مالطة وكوبا والارجنتين ومنظمة التحرير الفلسطينية وجرينادا وجويانا لتقوية الجزء الخاص بالشرق الأوسط واعلنت سوريا أنها ستتقدم بمشروع متكامل بعد التشاور مع المجموعة العربية . وهذا ماتم بالفعل وقد كان للمشروع السورى أثره فى القسم الخاص بالشرق الأوسط بل يمكن القول بأن ٩٠٪ من ذلك القسم من حصيلة المشروع السورى وماعداه يعد أضافة ثانوية .

ج – طالبت الأرجنتين وانجولا وجويانا واثيوبيا ونيكارجوا باعادة صياغة الجزء الخاص بافريقيا وتقويته . وقد تم ذلك وأن كان فى إطار المجموعة الأفريقية .

د – طالبت كوبا وكوريا الديمقراطية وانجولا باضافة فقرة خاصة بالمشكلة الكورية أسوة بما اتبع فى المؤتمرات السابقة . وهذا ماحدث بالفعل وأن كانت الفقرة مخففة العبارة ولم تأخذ بكل ماطالبت به كوريا الديمقراطية . ومما يذكر أن كوريا الجنوبية سعت منذ البداية لعدم تعرض المؤتمر للمشكلة الكورية ونجحت بالفعل فى المؤتمر الوزارى لعدم الانحياز فى نيودلهى فى فبراير ١٩٨١ وكادت تنجح فى قمة نيودلهى لولا نشاط المجموعة اليسارية . وكانت حجة كوريا الجنوبية وانصارها أن المشكلة الكورية ثنائية ويجب تسويتها فى هذا النطاق الثنائى بين الكوريتين هذا من جانب ثم أن أثارتها فى مؤتمر عدم الانحياز مع غياب أحد الاطراف لايعبر عن الحيدة ولن يحقق أضافة إيجابية تسهم فى السعى لحل المشكلة . والحجة الأولى تلقى هوى لدى السياسة الهندية التى نرى أن مشاكلها مع الباكستان يجب معالجتها على أساس ثنائى وأن هذا ما أتفق عليه فى معاهدة سيملا وتدعو باكستان لعدم التعرض لها فى أية محافل دولية .

– أعلنت سنغافورة وماليزيا أنهما ستتقدمان بتعديلات جوهرية على القسم الخاص بكمبوتشيا . ولم تستطع الدولتان المذكورتان تحقيق ماارادتا خاصة وأن العضو الثالث فى مجموعة الاسيان «اندونيسيا » قد التزمت الهدوء . فى حين قادت الهند ودول الهند الصينية «فيتنام ولاوس » والدول اليسارية الأخرى فى الحركة حملة ضخمة لمعارضة أى تعديل للمشروع الهندى . ونجحت فى ذلك .

الثالثة :تشكلت مجموعة صياغة للقسم السياسى العام ضمت الهند ويوغوسلافيا وكوبا وجويانا وسيراليون وبنجلاديش ومصر ، تولت صياغة هذا القسم فى ضوء

التعديلات التي قدمتها مختلف الدول وأهمها الجزائر وليبيا وغينيا والصومال وأثيوبيا وبنجلاديش وباكستان وكوبا ونيكاراجوا والارجنتين وجيانا ويوغوسلافيا ومصر . ثم أسندت للهند بصفتها رئيسة المؤتمر وسيراليون بصفتها رئيسة لجنة الصياغة الأولى للجنة السياسية مهمة اعادة ترتيب وتنظيم ما أتفق عليه في المجموعة المصغرة . وقد لوحظ أنه رفضت عدة مقترحات ليبية **أولها** يدعو لحظر التعامل بين دول الحركة وكل من أسرائيل وجنوب أفريقيا . **وثانيها** يدعو لتشكيل لجنة لاعادة النظر في معايير عدم الانحياز **وثالثها** يدعو لمنع سوء استخدام الفيتو في مجلس الامن وهي الدعوة التي تضمنها بيان قمة هافانا عام ١٩٧٩ ولم تظهر في مشروع قمة نيودلهي .

ورفض اقتراح لموزمبيق يدعو لاتخاذ اجراءات ضد الدول غير المنحازة التي لاتلتزم بهذا المبدأ . ورفض اقتراح كوبي بتخصيص جزء مستقل لحقوق الانسان والشعوب .

ورفض اقتراحان مصريان

أولهما يدعو لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وقد عارضت الهند ذلك بشدة خشية الدعوة لتطبيقه في مناطق أخرى (والهند لديها أمكانيات نووية واجرت تفجيرا نوويا عام ١٩٧٤ ولا ترغب في التخلي طواعية عن اختبارها النووية) . **وثانيهما** يدعو لأن يكون الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا للضمانات التي تصنعها الوكالة الدولية للطاقة النووية . وعارضت الهند أيضا هذا الأقتراح انطلاقا من معارضتها لوضع مفاعلاتها النووية المصنعة محليا تحت أشراف أو رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووي

في حين ووفق على اقتراح ارجنتيني باضافة جزء من الاستخدام السلمي للطاقة النووية وان يضم هذا الجزء للقسم السياسي من البيان الصادر عن القمة . ومما يذكر ان الهند قد ادرجت فقرة بهذا المعنى في القسم الاقتصادي من مشروع البيان ولاشك ان لمكان الادراج هنا مغزاه اذ انه تعبير عن ضرورة اقتصاددية وليس عن موقف سياسي وبالفعل نجحت الارجنتين مؤيدة من يوغسلافيا في ادراج فقرة في القسم السياسي

الرابعة : قدمت عدة تعديلات مشتركة من ابرزها تعديلان

اولهما : تعديل مشترك مقدم من الهند ويوغسلافيا واندونيسيا والعراق وتونس وذلك على الفقرة الخاصة بالنظام الاعلامي العالمي الجديد .

وثانيهما : تعديل على التعديل السابق مقدم من نفس المجموعة السابقه بالاضافة الى كوبا وبنجلاديش وجويانا وقد ووفق على هذا التعديل الاخير وادرج في البيان الصادر عن القمة .

ومن الملاحظ هنا ان التعديل الثاني استهدف افساح المجال لكوبا للقيام بدور في الصياغة وادراج اسمها لان التعديل الاول تم دون التشاور معها .

خاتمة : يشير استقراء دلائل التحليل الاحصائي السابق والملاحظات التاليه له الى :

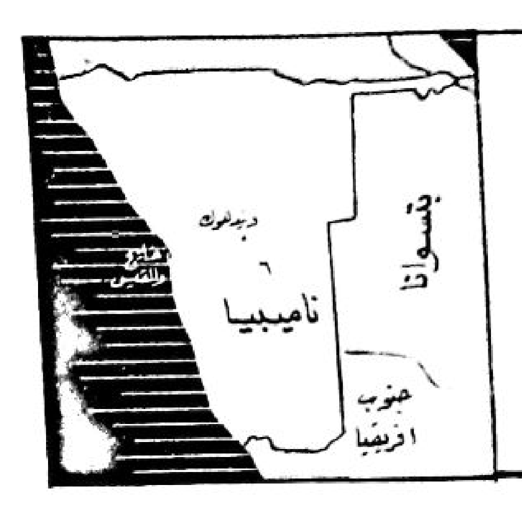
(١) بروز مجموعتين في اطار مؤتمر قمة نيودلهي . يمكن ان نطلق على المجموعه الاولى وصف المجموعة الرئيسية وتشمل الهند ويوغسلافيا وكوبا والارجنتين ونيكاراجوا وانجولا وسنغافوره والجزائر ومصر وبنجلاديش وباكستان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وجريناد ا وفيتنام .

ويمكن وصف المجموعة الثانية بأنها المجموعة المعاونة وتشمل جوايانا سورينام مالطة كوريا الديمقراطية ماليزيا لاوس سيراليون غينيا الصومال العراق اندونسيا سريلانكا تونس نيجريا قبرص .

هاتان المجموعتان اللتان لعبتا الدور الرئيسي في مداولات قمه نيودلهي مع تفاوت في دور كل دولة داخل المجموعة التى تنتمى اليها وكذلك في توجيهاتها السياسية .

(٢) والنتيجة الثانية وهي بناء منطقيا على النتيجة السابقة وهي ان حوالى ثلث اعضاء الحركة كانوا هم المؤثرين فيها في حين لاذ الثلثان بمواقف المراقبه والمتابعه او التريث والانتظار او الصمت اوما تشاء من التسميات ومن ثم فان البيان الذى صدر يعد تتويجا لنشاط الثلث المؤيد من الثلثين . واذا حللنا هذا الثلث نجد ان ثلثه هو المؤثر الفعلي ومن ثم تكون الحصيله النهائيه ان هناك خليه من ١٠ ـ ١٥ دولة من إل ٩٧ ددولة التى اشتركت في قمه نيودلهي هي التي سيرت المؤتمر ونشطه من الناحية الفعلية . والتساؤل هل هذه النتيجة تعكس مايسمى بالحاجة للسعى نحو دمقرطة العلاقات الدوليه Demo Cratization ام انها انعكاسا صادقا وامينا لما يحدث في المجتمع الدولى الواقعى هل تعتبر مداولات مؤتمرات عدم الانحياز عن وجود نخبه Elite لاشك ان جميع الدول سوف تعلن معارضتها لذلك ولكن الواقع القائم شىء مختلف ايا كان تقييمنا لهذا الواقع □

استقلال ناميبيا والعمل الأفريقى المشترك



أحمد طه محمد

لوحظ فى الفترة الأخيرة تصاعد الاهتمام بمشكلة ناميبيا على المستوى العالمى ، فقد بدأت جلسات مجلس الأمن يوم ٢٣مايو ١٩٨٣ خصيصا لناميبيا ، بهدف اتخاذ الخطوة القادمة من أجل تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا، وهو الاستقلال الذى كانت الدلائل تشير الى التوصل اليه خلال العام الحالى ١٩٨٣، بعد خمسة أعوام من الخطة التى رسمها مجلس الأمن فى القرار رقم ٤٣٥ ،والذى كان يتعين فى ضوئه أن يتم وقف اطلاق النار فى ناميبيا فى مارس ١٩٨١ ثم يعقب ذلك فترة انتقالية تجرى أثناءها انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة تؤدى الى استقلال الأقليم .

وقد سبقت اجتماعات مجلس الأمن مجموعة من الجهود الدائبة النشطة على مختلف المتسويات، كان من أبرزها على مستوى القمة المستمرة عدم الانحياز الذى انعقد فى نيودلهى الذى برز فيه الاتجاه نحو اعادة طرح القضية من جديد على مجلس الأمن لتذليل الصعوبات التى أدت الى تأخير التنفيذ المبتغى للقرار المشار اليه ، ولتقييم الجهود التى بذلتها مجموعة الاتصال الغربية فى هذا السبيل، مع معارضة أية اتجاهات أو ادخال عوامل جديدة لم تكن واردة فى الخطة التى قررها مجلس الأمن لتكون اساس التسوية السلمية للمشكلة .

والواقع أن التحرك من أجل استقلال ناميبيا لم يتوقف لحظة ، كما لم تتوقف الجهود على مختلف المستويات من أجل التنشيط الكامل لقوة الدفع من أجل الاسراع فى تحقيق الحل السلمى لهذه المشكلة، ولعل السبب الذى يكمن وراء هذا التحرك وتلك الجهود، هو أن النظام العنصرى فى جنوب افريقيا قد بالغ فى تحدى المجتمع الدولى وانتهاك ارادة هذا المجتمع وعدم تجاوبه مع مقررات المنظمة الدولية، خاصة ازاء موقفه المتعنت الذى ظهر اثناء محادثات جنيف فى يناير ١٩٨١ حيث رفض توقيع اتفاق وقف اطلاق النار مع منظمة سوابو .

ويمكن توضيح التحرك العالمى من أجل تحقيق الاستقلال السريع لناميبيا فى مجموعة من المظاهر الهامة التى ساهمت فى ابراز قوة الدفع وتوسيع حلقات الضغط على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا من أجل اجباره على التسوية السلمية للمشكلة ، وتتلخص هذه المظاهر فى ثلاثة اتجاهات :

الأول : تكثيف تضامن المجتمع الدولى مع نضال شعب ناميبيا، وتقديم المساندات المعنوية والسياسية والعسكرية والمالية لهذا الشعب المناضل ، وقد تمثل ذلك فى صورة واضحة فى المؤتمر الدولى الذى شهدته العاصمة الفرنسية مؤخرا فى الفترة من ٢٥ الى ٢٩ ابريل ١٩٨٣، والذى تركز حول التضامن مع نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال .

الثانى : زيادة الضغوط بتحريك فرض الجزاءات والعقوبات عن طريق مطالبة مجلس الأمن بفرض الاجبارى منها ، والمطالبة المستمرة بتوقيع الاختيارى منها بمعرفة الدول أعضاء الأمم المتحدة وقد تحددت معالم هذا الاتجاه فى المؤتمر الدولى للعقوبات ضد جنوب افريقيا الذى انعقد فى باريس من ٢٠ الى ٢٧مايو ١٩٨١.

الثالث : ابراز خطورة الوضع العسكرى فى ناميبيا ، بما يشكل مزيدا من عدم الاستقرار فى الحلقة الدراسية التى عقدها فى فيينا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فى يونيو ١٩٨٢ عن حصيلة من الدراسات والمعلومات التى توضح مدى خطورة هذا الوضع .

ومن الواضح أن ابعاد هذا التحرك العالمى تنعكس على الخطوات القادمة التى تتخذها الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقلال لشب ناميبيا ، كما أن المنظمة الدولية فى اتخاذ هذه الخطوات ينبغى عليها أن تقيم نتائج الخطوات والاجراءات السابقة، من حيث الضغوط التى فرضت من جانب المجتمع الدولى والجهود التى قامت بها مجموعة دول الاتصال الغربية .

وقد عبر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على لسان رئيسه أمام مجلس الأمن فى الاجتماع الأخير عن الأسف من جراء

عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا بسبب تعنت جنوب أفريقيا . وأبرز ماترتكبه حكومة جنوب أفريقيا من فظائع ضد الشعب الناميبي والاستغلال الذى تتعرض له الموارد الطبيعية للاقليم . وطالب مجلس الأمن بأن يطلب من جنوب أفريقيا اعلان استعدادها لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار مع منظمة سوابو . وأن على مجموعة الاتصال الغربية التوقف عن محاولاتها لاستغلال المحادثات من أجل تسوية المشكلة لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية . مع تقدير الموقف الفرنسي من رفض موضوع الربط بين التسوية وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا ومناشدة باقى أعضاء مجموعة الاتصال اتخاذ نفس الموقف .

المؤتمر الدولى للتضامن مع شعب ناميبيا من أجل الاستقلال

فى ابريل الماضى عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الدولى للتضامن مع شعب ناميبيا من أجل الاستقلال فى باريس . حيث اشتركت فيه ١٣٦ دولة . وحضره سكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية فضلا عن ممثل عن حركة عدم الانحياز وكذلك حضره ممثلو سوابو ومندوبون عن كثير من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية التى لها اهتمامها بقضية ناميبيا وكفاح شعبها . وحضرت المؤتمر بصفة مراقب دول الاتصال الغربية .

وقد أشار السكرتير العام للأمم المتحدة أمام المؤتمر الى النتائج التى توصلت اليها مجموعة الاتصال الغربية فى اتصالاتها ومباحثاتها بشأن النقاط الخاصة ببرنامج تنفيذ الخطة التى قررها مجلس الأمن فى القرار رقم ٤٣٥ من حيث دور قوات الأمم المتحدة والنواحى الدستورية الخاصة بالتشكيل الخاص بالجمعية التأسيسية لناميبيا . وعبر عن الأمل فى أن يسهم مؤتمر باريس فى جهود الأمم المتحدة من أجل تيسير تنفيذ القرار المشار اليه . وهو القرار الذى ينبغى أن يظل هو الأساس لأى حال من أجل التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا .

كما أشار السكرتير العام الى زيارته السابقة فى فبراير ١٩٨٣ لدول المواجهة . وأبرز أن دول المنطقة انما تتعرض لحالة من عدم الاستقرار تؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فيها وبالتالى على تحقيق السلام ومسيرة التنمية الاقتصادية فى هذه الدول . وأكد الدور الذى يجب على الأمم المتحدة القيام به من أجل دعم برامج المساعدات لشعب ناميبيا من مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية . مع دعوة سائر الدول أعضاء الأمم المتحدة وكذلك مختلف المنظمات الدولية للاسهام فى هذه البرامج .

واهتم اعلان باريس الذى صدر عن المؤتمر بابراز المسئولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة بشأن ناميبيا حيث يقوم مجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة لادارة الاقليم بنفسه حتى الاستقلال للاقليم . وبتأكيد حق شعب ناميبيا فى استقلاله وتقرير مصيره بقيادة منظمة (سوابو) الممثل الشرعى والوحيد لهذا الشعب . مع ابراز التأييد لأنجولا ومطالبة جنوب أفريقيا بسحب قواتها منها فورا .

وعن جنوب أفريقيا . ركز المؤتمر على عدم شرعية احتلالها لناميبيا وعلى مهاجمة محاولاتها فى تفتيت الوحدة الاقليمية الناميبية والاجراءات العسكرية التى تقوم بها فى ناميبيا . ومهاجمة ماتحصل عليه جنوب أفريقيا من مساعدات خارجية من مختلف النواحى العسكرية والاقتصادية والسياسية فضلا عن مهاجمة المساعدات النووية على وجه الخصوص والتى تقدمها له بعض الدول الغربية واسرائيل .

أما عن حل مشكلة ناميبيا . فقد أبرز الاعلان التأكيد على أن أساس التسوية السلمية لها هى قرارات المنظمة الدولية مع رفض المحاولات التى تقوم بها جنوب أفريقيا والولايات المتحدة للتعويق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ عن طريق الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا وقد ابرز سكرتير عام الأمم المتحدة بنفسه فى كلمته فى افتتاح المؤتمر أن مسألة القوات الأجنبية فى أنجولا ليست عنصرا فى تسوية مشكلة ناميبيا سلميا ولم تكن ذات اعتبار عند صدور هذه القرارات . وأن الأمم المتحدة لاترضى عن أية خطة لهذه التسوية توضع خارج اطار قراراتها .

وطالب برنامج العمل الذى صدر عن المؤتمر أن يقوم مجلس الأمن بتوقيع الجزاءات على جنوب أفريقيا طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بهدف اجبار النظام العنصرى على احترام قرارات المنظمة الدولية . مع مطالبة سائر الدول بتطبيق العقوبات من جانبها بمقاطعة هذا النظام .

ودعا مؤتمر باريس الى عقد مجلس الأمن لكى يتخذ من جديد القرارات اللازمة من أجل تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ والخطة التى تضمنها من أجل استقلال ناميبيا . مع تأكيد ضرورة قيام مجلس الأمن بدوره الكامل من أجل تطبيق هذا القرار ووضع الجدول الزمنى اللازم لهذا التنفيذ . ومطالبة سائر الدول ببذل كل الجهود فى هذا السبيل . مع ابراز المعارضة لأية محاولة من شأنها الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وتسوية مشكلة ناميبيا .

واهتم المؤتمر فى الوقت نفسه بدعوة الرأى العام العالمى لمزيد من الاهتمام بمشكلة ناميبيا والمطالبة بدعم كل التأييد السياسى والعسكرى والمالى والمعنوى لمنظمة سوابو . وأن

تقوم سائر الدول بزيادة مساهماتها فى صندوق ناميبيا بالأمم المتحدة .

وواضح أن مؤتمر باريس كان يمثل وقفة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولى لتحريك قضية ناميبيا وللحث على الاسراع بالحل السلمى لها ، بعد انقضاء خمسة أعوام على قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى رسم خطة لهذا الحل ، وبعد أن قامت مجموعة الاتصال الغربية بحل النقاط التى كانت تحتاج الى الاتفاق على طريقة معالجتها من أجل امكان تنفيذ خطة مجلس الأمن .

كذلك من الملاحظ أن مؤتمر باريس انطلاقا من هذه الوقفة ، ونظرا لتأخر البدء فى تنفيذ خطة مجلس الأمن لمدة طالت دون تحقيق الاستقلال المنشود لناميبيا ، قد عبر عن ارادة المجتمع الدولى فى اتخاذ الخطوة التالية من أجل تحريك جهود حل المشكلة ، وكان السبيل الى ذلك هو الرجوع الى مجلس الأمن نفسه لتطرح عليه العقبات التى حالت دون تنفيذ الخطة التى قررها فى عام ١٩٧٨ والخطوات والاجراءات التى اتخذتها مجموعة الاتصال ، ليقرر فى ضوء ذلك مايتعين اتخاذه من أجل تنفيذ خطته وتحقيق الهدف منها فى استقلال ناميبيا .

وكان من الواضح اهتمام المؤتمر بابراز المعارضة لاية محاولة لادخال عناصر غريبة جديدة على خطة الأمم المتحدة للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، وخاصة مايتعلق بالربط بين هذه التسوية وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

العقوبات ضد جنوب أفريقيا :

والواقع أنه يمكن الربط بين المؤتمر الدولى للتضامن مع نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال الذى انعقد فى باريس فى ابريل ١٩٨٣ وبين المؤتمر الدولى للعقوبات ضد جنوب افريقيا الذى انعقد فى باريس أيضا من ٢٠ الى ٢٧ مايو عام ١٩٨١ ، وهذا الأخير عقدته هيئة الأمم المتحدة (لجنة مناهضة الأبارتيد) بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية حيث حضره ٧٠٠ من المندوبين الذى يمثلون ٢٤ دولة بالاضافة الى ٣٧ منظمة حكومية فضلا عن ١٤ شخصية سياسية و٢٣ منظمة غير حكومية .

وقد اشرنا الى أن المؤتمر الدولى للتضامن مع نضال شعب ناميبيا قد أصدر اعلان باريس من أجل تأكيد حق الشعب الناميبى فى تقرير مصيره واستقلاله ، وعدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وتضامن المؤتمر مع الشعب الناميبى بقيادة منظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد لناميبيا ، كما أصدر فى الوقت نفسه برنامج عمل من أجل تطبيق العقوبات الالزامية والاختيارية لمقاطعة جنوب افريقيا والمطالبة بزيادة وتدعيم التأييد المعنوى والسياسى والمادى والعسكرى لمنظمة سوابو .

وفى المؤتمر الدولى للعقوبات ضد جنوب افريقيا صدر كذلك تصريح خاص بناميبيا فضلا عن تصريح باريس حول العقوبات ، وفى التصريح الخاص حول ناميبيا اهتم المؤتمر بابراز التأييد للكفاح المشروع لشعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى وذلك بقيادة منظمة سوابو الممثل الشرعى الوحيد للشعب الناميبى ، كما اهتم المؤتمر فى الوقت نفسه بالتعبير عن القلق العميق ازاء الموقف الناتج من استمرار الاحتلال غير الشرعى من جانب جنوب افريقيا لناميبيا .

كذلك تضمن التصريح الخاص بناميبيا المطالبة بضرورة التنفيذ العاجل لبرنامج الأمم المتحدة بشأن ناميبيا فى ضوء الخطة التى جاء بها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ مع ابراز الحاجة للمزيد من الضغوط السياسية والدبلوماسية التى يتعين ممارستها ضد جنوب افريقيا بهدف ضمان أن يتحقق الاستقلال السريع لناميبيا ، وتوجه التصريح للمجتمع الدولى لمناشدته بتقديم كافة المساعدات المادية والمالية والسياسية والدبلوماسية والمعنوية للشعب الناميبى ولمنظمة سوابو من أجل دعم جهودها ونضالها فى سبيل تحرير ناميبيا .

وأبرز التصريح بتنديده بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا بسبب مايفعله حكومة النظام العنصرى هناك فى ناميبيا ، كما أبرز فى الوقت نفسه التعبير عن القلق من فشل دول مجموعة الاتصال الغربية فى ممارسة الضغط اللازم والكافى على النظام العنصرى فى جنوب افريقيا لاجباره على الالتزام بقرارات مجلس الأمن خاصة القرار رقم ٤٣٥ ، كذلك اهتم التصريح باعتبار أن الموقف المتدهور فى ناميبيا انما يشكل تهديدا للسلام والأمن العالمى ، كما طالب جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بفرض العقوبات الشاملة ضد اتحاد جنوب افريقيا لضمان تنفيذ القرارات المنظمة الدولية والخاصة بناميبيا .

وعن العقوبات ضد جنوب افريقيا ، ركز تصريح باريس الذى أصدره المؤتمر الدولى فى مايو عام ١٩٨١ فى هذا الشأن على ابراز الحاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة وتوقيع الجزاءات ضد الدولة العنصرية بهدف اجبارها على ترك سياسة التفرقة العنصرية وعلى وضع حد للاحتلال غير الشرعى لناميبيا ، وخلص تصريح باريس الى اعلان التضامن مع شعب جنوب افريقيا وناميبيا فى نضاله المشروع من أجل الحرية فضلا عن ابراز اهمية دعوة كل الحكومات والشعوب للتعبئة من أجل فرض العقوبات الشاملة ضد نظام جنوب افريقيا .

الوضع العسكرى :

فى ناميبيا

ومن أهم الحقائق التى اتجهت الأمم المتحدة للتركيز على

ابرازها أن تأخر حصول ناميبيا على استقلالها، من شأنه أن يشكل مزيدا من القلق لدى المجتمع الدولي ومزيدا من الخطر للسلم والأمن الدوليين . وذلك في ضوء التصعيد الذي يقوم به اتحاد جنوب افريقيا لعمليات اضفاء الطابع العسكري على ناميبيا ولعمليات القمع للشعب الناميبي والأعمال العدوانية الموجهة ضد الدول الأفريقية المجاورة لناميبيا ممايهدد الاستقرار والأمن في منطقة الجنوب الأفريقي على وجه العموم .

وقد اهتم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بهذه الاعتبارات وعقد في فيينا في يونيو ١٩٨٢ حلقة دراسية خاصة حول الوضع العسكري في ناميبيا ضمت مجموعة من الخبراء . وتعرضوا في الحلقة للسياسات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا ودور المرتزقة والتعاون العسكري مع جنوب افريقيا وآثار الحالة في ناميبيا على السلم والأمن الدوليين .

وقد برز في نتائج هذه الحلقة أن جنوب أفريقيا تواصل اضفاء الطابع العسكري على الاقليم بهدف سحق الكفاح في سبيل تحرير شعب ناميبيا واستقلاله الحقيقي تحت قيادة منظمة سوابو الممثل الوحيد والحقيقي، وتتحدى جنوب افريقيا بذلك القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي تقضي بضرورة سحب القوات المحتلة التابعة للنظام غير الشرعي من ناميبيا .

وقد تبين في الحلقة أن أضفاء جنوب افريقيا للطابع العسكري على ناميبيا وماتقوم به من أعمال عدوانية لايدمر فقط الهياكل الأساسية الأقتصادية والاجتماعية للشعب الناميبي وحياته وممتلكاته ، وانما يزعزع كذلك استقرار خط المواجهة ويضعفها .

ولاحظت الندوة أن جنوب أفريقيا تحاول تغيير طبيعة الحرب المناهضة للاستعمار التي تشنها منظمة سوابو ضد الادارة غير الشرعية وتحاول تدويل تلك الحرب، ولهذا فهي تشن بصفة دائمة هجمات مسلحة على دول خط المواجهة من أجل بلوغ هذه الغاية ، كما تنشىء وتساند جماعات عميلة ومنشقة هناك ، وتدعي أن منظمة سوابو تعمل من قواعد في انجولا في حين أن مناضلي هذه المنظمة يعملون داخل ناميبيا ذاتها بمساندة من الجماهير الناميبية ، كما تحاول جنوب افريقيا أن تجعل النزاع ناميبيا من خلال التجنيد الاجباري للناميبيين من الافريقيين من أجل اثارة الفرقة والكراهية بين أفراد الشعب الناميبي ، وهي تستهدف من وراء ذلك اخفاء حقيقة التواجد العسكري لها في ناميبيا والاطاحة بجهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق الاستقلال الحقيقي للاقليم .

أما عن المعلومات التي بررت حول نشاط المرتزقة في جنوب افريقيا وناميبيا أن هذا النشاط يتزايد بين كافة القوات العسكرية لجنوب افريقيا . ليس فقط بين القوات الخاصة وانما كذلك بين القوات التقليدية . ولمواجهة الصعوبات القائمة من أجل وضع تعريف للمرتزقة . اقترحت الحلقة وضع اتفاقية دولية تحرم على وجه التحديد تجنيد المرتزقة واستخدامهم للعمل في جنوب افريقيا وناميبيا مع ضرورة التأكيد على أن مسئولية جميع الدول التي يجند مواطنوها تقتضي وضع وتنفيذ التشريعات المناسبة من أجل القضاء على كل أشكال المساهمة في نشاط المرتزقة . ويبرز في الندوة أن النظام العنصري في جنوب افريقيا لايزال يعتمد اعتمادا كبيرا على مجموعة متنوعة وضخمة من الامدادات الأجنبية من الأسلحة الحيوية والمعدات الأساسية والتكنولوجيا بما في ذلك الحاسبات الالكترونية والالكترونيات ومعدات الاتصال . وأن حظر الأسلحة القائم ضد جنوب أفريقيا يحتاج الى تعزيز ودعم سريعين وخاصة فيما يتعلق بتجريم أي تعاون نووي مع جنوب أفريقيا . ووجهت الحلقة نداء عاجلا لكي تعاود اللجنة الاشرافية التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣١ الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٧٧ نشاطها بالكامل . وأن تبادر الأمم المتحدة باعداد قائمة شاملة وتفصيلية للتكنولوجيا والمعدات الاستراتيجية ذات التطبيقات العسكرية واسترعت الحلقة الانتباه الى التعاون في البرنامج النووي لجنوب افريقيا . من خلال هيئات مثل الفريق العامل المعني باستخراج اليورانيوم والمشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وأن هذا النوع من التعاون ينبغي وقفه في الحال .

ولوحظ تركيز اهتمام خاص بالندوة على البترول بوصفه سلعة عسكرية حيوية . مع الاشارة الى أن حظر تصدير البترول الى جنوب افريقيا تنتهكه شركات بترولية كبرى تعمل في جنوب افريقيا بالتواطؤ بين هذه الشركات وبعض الشركات التجارية وشركات النقل . وأن الأمر يقتضي مطالبة منظمة الدول المصدرة للبترول والبلدان الأخرى المنتجة للبترول بتطبيق نظام شهادة التفريغ تطبيقا أكثر فعالية مع فرض عقوبات محددة على منتهكي الحظر على البترول .

وقد خلصت حلقة فيينا الى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة مواصلة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تعزيز الدعم الدولي لمنظمة سوابو بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي في كفاحه من أجل انهاء الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا لناميبيا .

كما أوصت الحلقة بأن يطلب مجلس ناميبيا اعادة النظر فورا في تنشيط لجنة مجلس الأمن المشار اليها والتي أنشئت بمقتضى القرار ٤٣١ (١٩٧٧) لمراقبة حظر الأسلحة . وأن يشجع المجلس تنفيذ حظر توريد الأسلحة لجنوب افريقيا بطريقة أكثر فعالية وذلك بأن يصر على أن يشمل هذا الحظر

جميع السلع الواردة فى قائمة مراقبة السلع وجميع أشكال التكنولوجيا الاستراتيجية أو المتقدمة مثل الالكترونيات والحاسبات الالكترونية ومعدات الاتصال ومكوناتها ، فضلا عن عمليات تبادل العسكريين والخبراء فى التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الأسلحة والعاملين فى مصانع الأسلحة مع جنوب افريقيا ، وكذلك كافة الصادرات المعدة لكل هيئات ومنظمات حكومة جنوب افريقيا بما فى ذلك مؤسسة Armscor والشركات التابعة لها ، ومجلس البحوث العلمية والصناعية والهيئات التابعة له ، وجميع وكالات الشرطة والجيش والأمن . مع فرض عقوبات على انتهاكات أحكام حظر الأسلحة .

وبالنسبة للمجال النووى طالبت الحلقة مجلس ناميبيا أن يواصل رصده الشامل لأنشطة جميع الدول التى تحتفظ بصلات عسكرية ونووية مع جنوب افريقيا وأن يتحرى عن مدى اسهام عضوية جنوب افريقيا فى الوكالة فى قدرتها على نهب موارد اليورانيوم الناميبية وعلى تطوير قدرتها النووية ، كما ينبغى للمجلس أن يسعى لفرض حظر على أى تعاون نووى مع جنوب افريقيا .

ونظرا لأن تنمية القدرة النووية لجنوب افريقيا تمثل خطرا على منطقة حوض المحيط الأطلسى وحوض المحيط الهندى والقطب الجنوبى بأكملها ، فقد طالبت الحلقة مجلس ناميبيا على الاصرار على الاعتراف الدولى بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى القارة الافريقية كلها وعلى الالتزام بذلك ، وذلك حسبما نص عليه فى اعلان جعل افريقيا منطقة لا نووية وهو الاعلان الذى اعتمده مؤتمر القمة الافريقى فى دورته العادية الأولى التى انعقدت بالقاهرة (١٧ـ يوليو ١٩٦٤) .

وعن المرتزق ، جاءت التوصية للمجلس بأن دورهم فى ناميبيا وفى قوات جنوب افريقيا التقليدية وفى الكتائب الخاصة ووحدات اثارة القلاقل وقوات المواطنين التابعة لها ، وأن يتصل بجميع الدول للتأكد مما تتضمنه تشريعاتها فيما يتعلق بتجنيد واستخدام المرتزقة فى بلادها ، ووجوب التأكد من كيفية تنفيذ هذه القوانين والتعرف على الثغرات فيها وأن يقدم الى هذه الدول اقتراحات عملية حتى تحرم بفعالية تجنيد واستخدام رعاياها ، هذا فضلا عن ضرورة تشجيع المجلس للعمل فى أقرب وقت ممكن على وضع اتفاقية دولية لتحريم تجنيد واستخدام المرتزقة من أجل نشرهم فى جنوب افريقيا وناميبيا على وجه التحديد . مع ضرورة قيام الأمم المتحدة بوضع سجل للمرتزقة المعروفين لتقديمه الى جميع الدول ، وذلك مساعدة من الأمم المتحدة فى تنفيذ هذه الاتفاقية . يضاف إلى ذلك ضرورة مناشدة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بتقديم تقرير عن جميع المرتزقة الذين عملوا بالفعل فى الجنوب الافريقى ، مع ضرورة محاكمة هؤلاء المرتزقة كمجرمى حرب من قبل حكوماتهم الوطنية أو من قبل الحكومات التى قد يكونون خاضعين لولايتها بحكم الاقامة ، وتوقيع العقوبة عليهم فى حالة ادانتهم وفقا لذلك .

كذلك أبرزت الحلقة ضرورة قيام المجلس بتوجيه الانتباه الدولى الى الجهود التى تبذلها جنوب افريقيا لانشاء قوات قبلية عسكرية وشبه عسكرية فى ناميبيا بالاضافة الى وجود قوة دفاع جنوب افريقيا ، وأن يتم بحث آثار هذه الجهود على مفاوضات الاستقلال ، وأن يفضح المجلس محاولات جنوب افريقيا استخدام الجماعات المسلحة العميلة داخل بلدان خط المواجهة بهدف زعزعة استقرار هذه الدول بوصف هذه المحاولات تدخلا مباشرا غير شرعى . هذا فضلا عن أهمية تحرى سياسات جميع الدول بالنسبة لمنح حق اللجوء للأشخاص القادمين من ناميبيا وجنوب افريقيا الذين يقاومون الحرب بنية حسنة ورفضوا الخدمة فى مؤسسة جنوب افريقيا العسكرية ، مع مناشدة جميع الدول الأعضاء منح حق اللجوء لمقاومى الحرب ونشر عروض منح اللجوء .

اما عن حظر البترول ، وباعتباره سلعة عسكرية حيوية لدى جنوب افريقيا ، فقد أبرزت الحلقة ضرورة قيام المجلس بالمساعدة فى دراسة جميع أشكال انتهاك هذا الحظر الذى فرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول والبلدان الأخرى المنتجة له ، بما فى ذلك بحث دور السفن ذات التسجيل المفتوح فى نقل النفط الى جنوب افريقيا ، كما ينبغى التعرف على نطاق واسع بأنشطة جميع الشركات التى تساعد على توريد البترول لجنوب افريقيا وناميبيا المحتلة ، فضلا عن تشجيع منظمة الدول المصدرة للبترول على تأييد قرار الحظر البترولى الذى أصدرته منظمة الدول العربية المصدرة للبترول فى ٦ مايو ١٩٨١ مع السعى لجعل تطبيق العقوبات البترولية أكثر فعالية عن طريق التماس تعاون جميع البلاد المسجلة فيها الناقلات التى تحمل البترول لجنوب افريقيا . وأهمية تشجيع وضع جزاءات مدونة للعقوبات يجوز لكل دولة أن تستعملها ضد اية شركة تنتهك الجزاءات البترولية المفروضة على جنوب افريقيا . وذلك فى أية مرحلة ابتداء من الانتاج ووصولا الى الشحن والتكرير .

مصر و استقلال ناميبيا

وقد أسهمت جمهورية مصر العربية فى سائر المؤتمرات والاجتماعات المشار اليها والتى عقدتها الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، وأعلنت وأكدت موقفها فى مختلف المحافل الدولية سواء من حيث تأييد شعب ناميبيا ودعم نضاله . أم من

حيث بذل الجهد السياسي من أجل حل المشكلة فضلا عن الموقف المناهض للنظام العنصري في جنوب افريقيا والالتزام بمقاطعته

أما عن الموقف المصري من شعب ناميبيا ، فقد كانت مصر من الدول التي بادرت بالاعتراف بمنظمة سوابو كممثل شرعي وحيد للشعب الناميبي ، وقدمت له التأييد السياسي والمعنوي وهيأت الامكانيات لمنظمة تحريره حيث افتتحت منذ سنوات طويلة مكتبا لها في القاهرة ، وذلك فضلا عن المساعدات المادية والمالية التي قدمتها مصر لشعب ناميبيا ، سواء عن طريق لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتي تشترك مصر في عضويتها ، أم عن طريق الأمم المتحدة وصناديقها ، أم عن طريق الصندوق المصري للتعاون الفني لافريقيا الذي استجاب لطلب مجلس ناميبيا بسد حاجة معهد ناميبيا التابع للمجلس (ومقره لوساكا) من الأساتذة والاخصائيين

كذلك تشترك مصر في عضوية مجلس ناميبيا الذي خولته الأمم المتحدة بادارة الاقليم ريثما يتحقق له الاستقلال ، كما أختيرت مصر مؤخرا لرئاسة وفد المجلس الذي أوفد لدول أمريكا اللاتينية (كوستاريكا ـ هايتي ـ سانت دومنجو ـ نيكاراجوا) من أجل زيادة وتنشيط الوعي بقضية ناميبيا في هذه المنطقة من العالم

وقد أكدت مصر على حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، كما ناشدت المجتمع الدولي تقديم كل التأييد المعنوي والسياسي والمادي والعسكري لمنظمة سوابو في كفاحها في هذا السبيل .

وأبرزت مصر كذلك ضرورة تحقيق التسوية للمشكلة على أساس خطة الأمم المتحدة التي تضمنها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ واعتبار هذا القرار هو الأساس الوحيد المقبول لهذه التسوية ، كما عارضت أية محاولة لاخراج التسوية السلمية عن نطاقها المشروع الذي رسمته قرارات المنظمة الدولية . وطالبت في الوقت نفسه دول مجموعة الاتصال بمضاعفة جهودها من أجل تطبيق خطة التسوية التي رسمها مجلس الأمن ، وبممارسة الضغوط على النظام العنصري في جنوب أفريقيا كيلا يتمادى في التعنت والتسويف وتعطيل تحقيق التسوية وحصول الشعب الناميبي على حريته واستقلاله .

أما من حيث الموقف المصري من النظام العنصري في جنوب افريقيا ، فهو موقف ثابت ، فلم تترك مصر اية فرصة دون التنديد بهذا النظام فضلا عن التنديد باستنزافه غير المشروع للموارد والثروات الطبيعية في ناميبيا ، ونادت بفرض العقوبات الالزامية على هذا النظام واحكام حلقات المقاطعة عليه لاجباره على الامتثال بقرارات المنظمة الدولية وتحقيق التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا .

وقد سبق لجمهورية مصر العربية أن قطعت العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا منذ سنوات طويلة حيث تم منذ زمن طويل اغلاق المفوضية المصرية هناك بصفة كاملة دون أي شكل من أشكال رعاية المصالح ، كما تقاطع مصر هذا النظام في المجال الاقتصادي والتجاري حيث تفرض مصر المقاطعة على بضائع جنوب افريقيا ، كما تطبق مصر الحظر البترولي على تصدير البترول والسلاح للنظام العنصري في جنوب افريقيا .

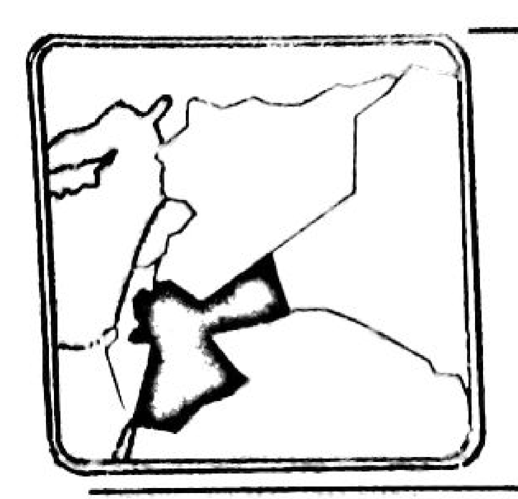
كذلك تطبق مصر المقاطعة الكاملة لحكومة جنوب افريقيا في المجالات السياحية والرياضية والثقافية ، فضلا عن التطبيق الكامل للمقاطعة في مجال النقل الجوي والبحري وفي مجال حظر استخدام المجال الجوي والمائي على الطائرات والسفن الذاهبة أو العائدة من جنوب افريقيا .

أما عن الوضع العسكري في ناميبيا ، فقد أعلنت مصر مرارا أن هذا الوضع انما يشكل خطورة على استقرار منطقة الجنوب الأفريقي وبالتالي يهدد الأمن والسلم الدوليين ، خاصة في ضوء أعمال العدوان المتكررة التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب افريقيا على دول المواجهة الافريقية .

هذا وقد تضمنت كلمة مصر التي القيت في مجلس الأمن في جلسته يوم ٢٦ مايو ١٩٨٣، أكدت مصر من جديد التصميم على الاستمرار في دعم شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب ، كما أكدت تأييدها لكل الجهود الصادقة والمخلصة التي يبذلها المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة من اجل تمكين الشعب الناميبي من التخلص من الاستعمار واستعادة جميع حقوقه المشروعة في الحرية والسيادة والاستقلال .

كذلك طالبت مصر مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات التي تكفل التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ والتأكيد على أن تأخير تطبيق هذا القرار من شأنه تمكين جنوب افريقيا من الاستمرار في استعمارها واحتلالها لناميبيا .

كما أعلنت أمام المجلس ادانتها ورفضها القاطع للسياسة العنصرية لجنوب افريقيا التي تمارسها في ناميبيا ، فضلا عن ادانة اية مساندة او مساعدة لهذا النظام ، مع شجب العدوان المتكرر من جانب النظام العنصري على دول المواجهة الافريقية .



الحوار الاردنى الفلسطينى بين التوقف والاستمرار

حسن ابو طالب

لدى كثير من المراقبين لتطورات الأحداث فى الشرق الأوسط فإن عملية التسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية ترتبط أرتباطا كبيرا بالنتائج التي يمكن أن يصل إليها الحوار الأردني ـ الفلسطيني . ومثلما يعد الحوار الأردني ـ الفلسطيني متغيرا هاما فى مستقبل التسوية السياسية فإنه ـ هو ذاته ـ أكثر الأحداث تأثرا بالمناخ العام الذى يسيطر على منطقة الشرق الأوسط وعلاقات القوى الكبرى إزاءه ، وتوازنات القوى الأقليمية والمحلية التى تتبدل بين ساعة وأخرى

وقبل العاشر من أبريل الماضي ـ كانت اللقاءات بين العاهل الأردني وياسر عرفات تأخذ مجراها الطبيعي بغية التوصل إلى نقاط أتفاق كاملة وشاملة حول الدور الأردني المتوقع ومدى الأرتباط الفلسطيني بهذا الدور .

وقد أفادت التقارير الصحفية آنذاك أن الجانبين بصدد الأتفاق علي برنامج عمل يحدد العلاقات الأردنية الفلسطينية سواء أثناء أشتراك الجانب الاردنى فى عملية التسوية السياسية وكذلك فيما بعد التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة أردنيا وفلسطينيا وعربيا ، وقد تباينت ردود الأفعال العربية فى ذلك الوقت بين محبذ لاتفاق أردنى فلسطينى وبين رافض لأية صيغة سياسية تتيح للأردن الأندفاع نحو المشاركة فى مفاوضات سياسيةمع الجانب الأسرائيلي بالمشاركة الامريكية ، وقد شمل الجانب العربى الرافض بعض من المنظمات الفلسطينية ذات القوى على طبيعة القرار الفلسطيني الذى يمكن أن يتوصل إليه العاهل الأردنى وياسر عرفات .

بجانب هذا التباين فى المواقف العربية ، كانت المفاوضات اللبنانية ـ الأسرائيلية تشهد تعثرا قويا عكس نفسه على مصداقية الدور الامريكي ومدى فاعليته فى الضغط على الجانب الأسرائيلى بغية التوصل إلى أتفاق لبناني إسرائيلي يحدد العلاقة بين الجانبين ، يضاف إلى ذلك أنه أثناء تبادل الحوار بين الجانبين الاردنى ـ الفلسطيني تزايدات حدة الانباء الواردة من داخل الأرض المحتلة ـ خاصة الضفة الغربية المحتلة ـ بتصاعد عمليات الأستيطان اليهودى فى المدن العربية ، فضلا عن ان هذه الأونة شهدت عمليات قمع إسرائيلية مركزة ضد المواطنين العرب ، كان أبرزها حادث تسمم الفتيات الفلسطينيات فى عديد من المدارس الثانوية العربية بمادة كيميائية مجهولة الهوية وغير معروف تأثيراتها البيولوجية الضارة بالصحة العامة .

وفى ظل هذا الاطار الأقليمي ترددت الأنباء قوية عن قرب التوصل إلى أتفاق أردنى ـ فلسطينى حول

١ ـ أقامة أتحاد أردنى ـ فلسطينى ردا على مطالب مبادرة الرئيس ريجان بإقامة حكم ذاتى فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يكون مرتبطا بالاردن .

٢ ـ الأسس التى سينضم الأردن والمنظمة على أساسها إلى مفاوضات سلام بموجب مبادرة الرئيس الامريكى ريجان .

ولم يلبث أن طلب عرفات من العاهل الأردنى فى أوائل أبريل السفر إلى العاصمة السورية دمشق للحصول على موافقة أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية على بنود البيان التى تم التوصل إليه ـ وكانت مبررات عرفات أنه من الضرورى موافقة أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة حتى يضمن الشرعية الفلسطينية ـ ومن ثم العربية ـ وهى المبررات التى عكست مدى الشوط الذى يمكن أن يصل إليه عرفات ، فهو ليس سوى مفاوض عن الجانب الفلسطيني وليس صاحب القرار النهائى . كذلك فقد دلت التعديلات التى طلبها أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة على حدود الدور الذى يمكن أن يقوم به عرفات فى مثل هذه القرارات الفلسطينية المصيرية . وقد تركت التعديلات الفلسطيية التى حملها كل من خليل الوزير (أبو جهاد) وفاروق القدومى إلى العاهل الأردنى من عمان فى

التاسع من أبريل في

١ـ إضافة عبارة تشير الى أن مبادرة الرئيس ريجان ترتبط بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

٢ـ عدم التركيز على مبادرة ريجان فقط بل إضافة عبارة تشير إلى أن أساس التحرك الأردني الفلسطيني يستند إلى كل المبادرات الدولية وليس فقط المبادرة الأمريكية، والحجة الفلسطينية وراء هذا التعديل هي أن خطة ريجان لاتلبي كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كذلك فهناك مبادرات دولية أخرى كالمشروع العربي للسلام، ومبادرة الرئيس السوفيتي بريجنيف.

٣ـ النص بوضوح على أن يتم أشتراك منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن في مفاوضات السلام بواسطة أعضاء بارزين في المنظمة.

٤ـ أن يشمل البيان الأردني الفلسطيني مايفيد أن الدور الأردني الفلسطيني المتوقع في عملية التسوية السياسية لابد أن يتوفر له الضمان الأمريكي الواضح بإيقاف الأستيطان الأسرائيلي في الضفة وبعودة الأراضي المحتلة في الضفة الغربية إلى هويتها العربية.

٥ـ التأكيد على فقرة حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون قيود.

الموقف الأردني من التعديلات الفلسطينية :

وقد اعتبر الجانب الأردني أن مثل هذه التعديلات الفلسطينية المطلوب إدخالها على مسودة البيان الأردني ـ الفلسطيني بمثابة تراجع فلسطيني عن الحوار وعن المرونة السياسية المطلوبة في مثل هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية. وإزاء الموقف الفلسطيني أعلن الأردن في بيان العاشر من أبريل ٨٣ موقفه من الحوار ومن التسوية السياسية وقد شمل البيان العناصر الآتيه :

١ـ أن الأردن ينفض يده من المشاركة في عملية التسوية السياسية وفقا لمبادرة الرئيس ريجان.

٢ـ أن الاردن لن يشارك في أية مفاوضات سلام دون التوصل إلى قرار محدد بهذا الشأن مع الجانب الفلسطيني، وأنه لن ينوب عن المنظمة في أية مفاوضات سلام يدعى إليها الأردن.

٣ـأن الأردن يحمل المنظمة مسئولية ضياع الأرض المحتلة ـ الضفة الغربية تحديدا ـ ويطالبها بتحمل مسئولياتها إزاء الشعب الفلسطيني الذي يعاني قهر الاحتلال الأسرائيلي ويطالبها كذلك بإتخاذ الوسائل التي تراها المنظمة مناسبة لتحرير الارض

٤ـ أن الأردن سوف يتخذ الأجراءات المناسبة لحماية كيانه وأرضه وشعبه من أية مؤامرات أو تاثيرات جانبية قد تؤثر على وجود الدولة الأردنية ذاتها. وبصفة عامة فقد عكس البيان الأردني مخاوف حقيقية من تطورات المستقبل، ابرزها تصاعد أحتمالات تعرض الأردن لعدوان إسرائيلي خاطف بما يعنيه ذلك من أحتمالات لضياع الأرض والنظام القائم. وهناك المخاوف من أستمرار تهويد الأرض في الضفة والقطاع بما يجره ذلك من دفع المواطنين الفلسطينيين إلى الهجرة والأنتقال خارج الأرض المحتلة والمكان المؤهل لذلك هو الأرض الأردنية ذاتها بحكم الجوار المكاني والأنساني.

والتزايد الفلسطيني المتوقع في الأردن يقود بلاشك إلى عدة مشكلات إجتماعية وسياسية لن ينجو منها النظام الأردني، وهو مايفسر مجموعة الخطوات الأردنية التي أتخذت فيما يتعلق بالتشدد في سياسة الجسور المفتوحة على نهر الأردن وتعطيل العمل بالجوازات الأردنية المؤقته والممنوحة للفلسطينيين في الضفة والقطاع وكذلك وقف صلاحية التصاريح الأردنية التي بحوذة الفلسطينيين من أهالي الضفة والقطاع.

لماذا توقف الحوار ؟

إذا جاز تفسير توقف الحوار الأردني الفلسطيني فإن هذا التفسير لابد وأن ينطلق من ثلاثة عوامل وهي :

الأول : التعثر الأمريكي في مفاوضات الأنسحاب الأسرائيلي من لبنان (وذلك قبل التوصل إلى الأتفاق اللبناني الأسرائيلي أثر جولة شولتز) وقد كان هذا التعثر الأمريكي دافعا لوجود مزيد من التحفظات الفلسطينية على الأشتراك في التسوية السياسية بناء على أسس مبادرة الرئيس ريجان.

الثاني : الحضور السوفيتي المتزايد وهو التطور الذي أصبح أحد أهم المتغيرات في مستقبل المنطقة العربية بعد تولي أندروبوف مقاليد الحكم في الأتحاد السوفيتي، والحضور السوفيتي عبر عن نفسه بعدة أشكال منها : إعادة تسليح سوريا بأحدث الأسلحة في مجال الصواريخ والطائرات والدبابات، والتأكيد على تنفيذ بنود معاهدة الصداقة بين البلدين والموقعة في أكتوبر ١٩٨٠ ولاسيما البند الخاص بعدم السماح بالهجوم على أراضي أي من الدولتين والحيلولة دون ذلك وهنا نشير إلى تصريح جروميكو وزير الخارجية السوفيتي في الخامس من أبريل بعدم السماح بضرب دمشق.

ومن شأن الحضور السوفيتي المتزايد أن يعكس نفسه على مزاحمة الدور الامريكي ومن ثم يبدو طبيعيا أن يرفع السوريون شعارات التحدي ليس فقط إزاء نوايا إسرائيل العدوانية بل أيضا إزاء هؤلاء العرب الذين ينوون مسايرة المخططات الامريكية والتراجع عن مبادىء قمة فاس الثانية. والامر ليس تشددا سوريا مطلقا بقدر ماهو يستند إلى عوامل موضوعية نابعة أساسا من أعتبارات خاصة بالصراع الدولي بين القوتين العظميين.

الثالث: وحدة القرار الفلسطيني (وذلك قبل التمرد الأخير الذي يقوده بعض كبار ضباط حركة فتح في منطقة البقاع اللبنانية) ومثل هذه الوحدة المطلوبة تمثل إطارا يصعب إلفكاك منه بالنسبة لحركة عرفات السياسية خاصة في ضوء بيان المجلس الوطني الفلسطيني، ومثلما أشرنا من قبل فإن التعديلات التي طلبتها اللجنة المركزية للمنظمة دلت على أن تيار الغلبة داخل المنظمة ليست في صالح تيار عرفات والداعي إلى ممارسة قدر من التجريب السياسي في ضوء المتغيرات الحالية التي تحكم حركة الصراع مع إسرائيل بل في صالح التيار الأكثر تصلبا.

مستقبل الحوار والدور الأردني:

بالطبع فإن التغيرات الأخيرة التي تلت البيان الأردني لابد وأن تعكس نفسها على مستقبل الحوار الأردني ـ الفلسطيني وهذه التغيرات هي:

ا ـ نجاح الوساطة التي قام بها المغرب بتأييد قوى من العربية السعودية في إعادة تأكيد الجانب الفلسطيني على أهمية أستمرار الحوار مع الجانب الأردني ـ وبالرغم من ذلك التأكيد الفلسطيني فإن إجراءات محددة في إعادة اللقاءات بين العاهل الأردني وياسر عرفات لم تحدث بعد

ب ـ نجاح مهمة الوزير الأمريكي شولتز في التوصل إلى أتفاق لبناني إسرائيلي بشأن إنسحاب القوات الأسرائيلية من لبنان مقابل ترتيبات أمنية (لضمان الحدود الشمالية لأسرائيل وتمس كثيرا من السيادة اللبنانية في منطقة الجنوب اللبناني).

وقد كان من المتوقع أمريكيا ولدى فريق من الدول العربية أن يؤدي هذا النجاح الأمريكي إلى تقليل التحفظات الفلسطينية ومن ثم إعادة النظر في إمكانية المشاركة في التسوية السياسية ـ عبر الأردن ـ وعلى أساس مبادىء خطة ريجان، إلا أن المواقف الفلسطينية المعلنة تجاه الأتفاق اللبناني ـ الأسرائيلي ـ والمتفقة مع جملة الموقف السوري ـ الرافض للأتفاقية ولبنودها وللشروط الأسرائيلية لتنفيذها، تجعل من توقعات المراجعة الفلسطينية أمرا بعيد المنال في ظل الأوضاع الأقليمية والدولية الحالية.

ج ـ التطور الثالث وهو الأكثر أهمية وخطورة أيضا ـ وهو ذلك الأنشقاق الذي يأخذ مجراه حاليا ـ مع نهاية شهر مايو ١٩٨٣ ـ بين قيادات حركة فتح السياسية والعسكرية وهي كبرى المنظمات الفلسطينية والتي يستند إليها ياسر عرفات في تحركاته السياسية. ومثل هذا الأنشقاق الذي يقوده عدد من كبار الضباط الفلسطينيين المتمركزين بقواتهم وأسلحتهم في منطقة سهل البقاع اللبناني، يعكس مزيدا من التشدد الفلسطينيين إزاء أية تحركات سياسية فلسطينية من شأنها الموافقة ـ حتى ولو كانت ضمنية ـ بالمشاركة في عملية التسوية السياسية، ومثل هذا الأنشقاق وأيا كانت أسبابه المباشرة فإنه يفرض قيوداً كثيرة على تحركات عرفات السياسية المستقبلية، بل أكثر من ذلك يطرح تساؤلات حول أهلية قيادة عرفات ليس بالنسبة لحركة فتح بل أيضا بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ذاتها ـ ومن شأن هذا التطور الخطير أن يجعل من مسألة الحوار الأردني الفلسطيني مسألة ذات أولوية منخفضة جدا بالقياس إلى قضية وحدة حركة فتح ومن ثم وحدة منظمة التحرير الفلسطينية

د ـ تصاعد الأحتمالات القوية بوقوع صدام عسكري بين القوات السورية والقوات الأسرائيلية في منطقة البقاع اللبنانية.

ـ تصاعد الحديث عن أهمية وحيوية الدور السوفيتي في أية تحركات سياسية مستقبلية

والنتيجة الأكثر بروزا لهذه التطورات المصاحبة لبعضها البعض هي أن الحوار الأردني ـ الفلسطيني لم يعد مؤهلا لأن يلعب دورا حيويا بالنسبة للتسوية السياسية وفقا لمبادرة ريجان. مما يعني فعليا إصدار شهادة وفاة فعلية لمثل هذا الحوار مالم تتوفر شروطا موضوعية عربية وأقليمية تتعلق أساسا بتعديل توازن القوى بين العرب وإسرائيل والوصول إلى صيغة تسمح للقوتين العظميين بالمشاركة سويا ـ سواء بالمشاركة المباشرة أو عبر أطراف أخرى أو منظمات دولية ـ في أية جهود سياسية لتأمين تسوية شاملة للقضية الفلسطينية، فضلا عن شرط ضروري يتعلق أساسا بتحقيق وحدة حقيقية لقيادة المنظمة □



البرتغال والمد الاشتراكى فى جنوب أوروبا

سوسن حسين

إن المد الاشتراكى الذى بدأ يجتاح جنوب أوروبا الغربية خلال العامين الماضيين قد لحق اخيرا بالبرتغال ، فأصبحت بذلك رابع دولة بعد فرنسا واسبانيا واليونان يحكمها حاليا الحزب الاشتراكى . ومن المحتمل ان تنضم ايطاليا قريبا الى هذه الدول بعد ان استطاع الحزب الاشتراكى الايطالى الصغير اسقاط الحكومه المسيحية الديموقراطية وإجبار الرئيس الايطالى على الدعوة الى انتخابات مبكرة عاما عن ميعادها .

ان الحزب الاشتراكى البرتغالى قد فاز بأغلبية الاصوات فى الانتخابات التى أجريت فى ٢٤ ابريل الماضى ولكنها أغلبية بسيطة لاتسمح له بتأليف حكومة بمفرده . انه انتصار نسبى يشبه الى حد كبير نوع الانتصار الذى احرزته الاحزاب الاشتراكية الأخرى فى فرنسا واليونان واسبانيا

وقد جاءت نتيجة الانتخابات البرتغالية مخيبة للامال التى عقدتها الدول الغربية على حكومة قوية تتمتع بأغلبية برلمانية مطلقة تستطيع مواجهة الوضع الاقتصادى المتدهور فى البلاد والذى يهدد بكارثة فعلية .

صراع القوى السياسية وانتصار الاشتراكيين :

وقعت البرتغال منذ ثورة ابريل ١٩٧٤ فريسة لصراعات سياسية عنيفة وأزمات اقتصادية طاحنة هددت بالاطاحة بالديموقراطية التى لم تكن دعائمها قد ثبتت بعد . وقد تعاقبت على البلاد منذ ذلك الوقت ، أربع عشرة حكومة تساقطت جميعها الواحدة تلو الاخرى تحت وطأة المشكلات الاقتصادية الضخمة وآخرها حكومه الأئتلاف اليمينى بزعامه بينتو بالسيماو الذى قدم استقالته اخيرا من الحكومه ومن زعامة الحزب الديموقراطى الاشتراكى اكبر الاحزاب اليمينية المتحالفة . فقام الرئيس البرتغالى انطونيو راماللو يانيش بحل البرلمان فى ٢١ يناير والدعوه الى انتخابات جديدة . ونجد أن الحزب الاشتراكى البرتغالى بزعامة ماريو سواريز قد استفاد تماما من تصدع جبهة الائتلاف اليمينى الديموقراطى الحاكم وبدأ يعمل على استرداد مكانته فى الحياة السياسية التى كان يحتل مركز الصدارة فيها قبل صعود نجم اليمين وسيطرته على مقدرات الامور فى البرتغال . ومن الجدير بالذكر ان أئتلاف اليمين الديموقراطى قد سجل نصرا رائعا فى بداية حكمه بزعامة فرانشيسكو ساكارنيرو الذى لقى حتفه فى حادث طائرة فى ديسمبر ١٩٨٠ . فقد استطاع ساكارنيرو ان يحصل على ثقة وأصوات الجماهير البرتغالية فى انتخابات ديسمبر ١٩٧٩ وألف أول حكومة اغلبية منذ قيام الثورة . وكان هذا الزعيم اليمينى المحبوب جماهيريا قد لعب لعبته السياسيه بذكاء عندما اضطر الرئيس البرتغالى الى اجراء انتخابات عامة قبل موعدها خروجا من الازمة الوزارية التى استفحلت فى ذلك الوقت . فقام سكارنيرو بعملية تحالف بين حزبه الديموقراطى الاشتراكى والحزب المسيحى الديموقراطى المحافظ وانضم اليهم الحزب الملكى الشعبى الصغير ، كما انضم الى هذا الأئتلاف اليمينى جميع الاشتراكيين الذين انشقوا عن حزب سواريز وأطلقوا على انفسهم (الاصلاحيين) . وحصلت هذه الجبهة اليمينية على ثقة الشعب البرتغالى بعد فشل اليسار فى حل المشكلات الضخمة التى تعانى منها البلاد . وبالفعل عرفت البرتغال عاما واحدا من الاستقرار السياسى والاقتصادى فى ظل حكومة ساكارنيرو اليمينية التى تولت من ديسمبر ١٩٧٩ الى ديسمبر ١٩٨٠ عندما اودى حادث الطائره بحياة الزعيم اليمينى ولقد اعترف له الجميع بالكفاءه بما فى ذلك خصومه الاشتراكيون . فلأول مره منذ الثوره انخفضت نسب التضخم انخفاضا ملحوظا وازدهرت الاستثمارات المحلية والاجنبية وارتفع دخل البلاد من السياحة وأطمأنت الدوائر الماليه العالميه الى سلامة المسار الاقتصادى للبرتغال . وعلى الصعيد الاجتماعى حقق سكارنيرو بعض الانتصارات الهامة مثل انجازاته فى منطقه النيتجو التى تقع فى الجنوب التى اطلق عليها «النيتجو الحمراء » نسبة الى العنف الدموى الذى شهدته . فقد حاولت الثورة البرتغالية فى البداية تطبيق نظام المزارع الجماعيه على النمط السوفيتى

وتلك المنطقه وفشلت هذه المحاولات ولم تستطع الحكومات المتتالية الوفاء بالوعود التى قطعتها الثورة على نفسها ولم يحصل الفلاحون على شيء مما وعدوا به فانفجرت الاحداث الدامية فى هذه المنطقة اكثر من مره ،بل ان احداث النيتجو قد اسهمت بنصيب الاسد فى اسقاط حكومة سواريز الاولى والثانيه وقد هدأت الامور نسبيا فى هذه المنطقة فى ظل حكومة سكارنيرو التى قامت بوضع البرامج الزراعيه السليمه لاستغلال الاراضى وتوزيعها على الفلاحين الذين كانوا قد يأسوا تماما من ذلك .كما حاول سكارنيرو تقليل دور الدوله فى الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمه لانطلاقه وتحرير النظام المصرفى وتشجيع الاستثمارات واستعادة رؤوس الاموال التى هربت من البلاد فى اعقاب الثورة .ولكن الائتلاف اليمينى لم يستطع ملء الفراغ الذى تركه زعيمه الراحل وانفجرت الخلافات بين الاحزاب المؤتلفه ووقعت فريسه التنافس والتطاحن على الزعامه .وهذا الموقف يشبه الى حد كبير ماحدث لتحالف الوسط الديموقراطى فى اسبانيا والذى ادى ايضا الى فوز الاشتراكيين بالحكم فى الانتخابات الاسبانيه الاخيره .وفى الواقع ان الخلافات كانت موجوده دائما داخل الائتلاف اليمينى البرتغالى فهو ائتلاف غير متجانس اساسا فنجد مثلا أن الحزب الديموقراطى الاشتراكى يتسم بالاعتدال أما الحزب المسيحى المحافظ فهو مغال فى تطرفه اليمينى وعدائه لليسار ،والاصلاحيون وهم من الحزب الاشتراكى أساسا يكرهون هذا التطرف اليمينى .ولكن كل هذه الخلافات كانت محكومة بيد قوية تسيطر عليها ومالبثت ان ظهرت على السطح فور اختفاء هذه اليد .وقد تقدم الحزبان اليمينيان الى الانتخابات الاخيرة كل بمفرده فحصل الحزب الديموقراطى الاشتراكى على ٢٦,٩٪ من الاصوات بواقع ٧٢ مقعدا فى البرلمان ، وحصل الحزب المسيحى الديموقراطى على ١٢,٤٪ من الاصوات بواقع ٢٩ مقعدا ، أما الحزب الملكى الصغير فقد اختفى تماما وفقد المقاعد الخمس التى كانت له فى البرلمان السابق .وقد جرت اخيرا مفاوضات مكثفة بين الحزب الاشتراكى الذى حصل على ٣٦,٢٪ بواقع ٩٩ مقعدا فى البرلمان وبين الحزب الديمقراطى الاشتراكى لتأليف حكومه مشتركة

وهذه ليست هى المرة الاولى التى يرأس فيها ماريو سواريز الحكومة البرتغالية .فقد سبق ان تولى الحكم فى ابريل عام ١٩٧٦ عقب أول انتخابات تشريعيه عرفتها البلاد بعد نصف قرن من الحكم الدكتاتورى المطلق ،والى ان اقاله الرئيس البرتغالى يانيش من منصبه عام ١٩٧٨.

ولم تكن محصلة التجربة ايجابية على الاطلاق .فقد فشلت حكومة سواريز الاولى وكانت حكومة اقلية فى ايجاد مخرج من الازمة الاقتصادية التى ازدادت سوءا واضطر الى تعديل وزارته بعد بضعة اشهر ورفض كثير من الزعماء الاشتراكيين الدخول فى وزارته الثانيه نتيجه لتفجر خلافات حاده داخل الحزب نفسه فاضطر سواريز الى الاستعانة بعناصر من الحزب المسيحى الديموقراطى ،وقد وقفت جميع الاحزاب الاخرى فى وجه هذه الحكومة وخاصة حزب سكارنيرو الديموقراطى الاشتراكى الذى كان قد بدأ يكتسب ارضا صلبه وينتقل من نجاح الى نجاح ،واسقطتها بأغلبيه ١٧٩ صوتا .

وفى الواقع ان امورا كثيرة لم تتغير فى البرتغال منذ ذلك الوقت ،بل ان الحزب الاشتراكى قد تعرض خلال هذه السنوات الاخيرة الى مزيد من الانشقاق ومزقته الخلافات الداخلية ،واتضح عمق هذه الخلافات فى مؤتمر الحزب الذى انعقد فى مايو ١٩٨١ ،وقامت اللجنة السياسيه للحزب باقصاء زعيم الجناح المتشدد فى الحزب الاشتراكى وحرمانه من مزاولة نشاطه البرلمانى .وقد اتخذ هذا الفريق موقفا عدائيا من الحزب وقاطع الانتخابات ورفض الاشتراك فى اية حكومة اشتراكية .هذا الى جانب ان اليسار البرتغالى بوجه عام منقسم على نفسه تماما ،فهناك مثلا العداء المستحكم بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى .وقد باءت جميع المحاولات التى بذلت للتقارب بين الحزبين بالفشل لما بينهما من خلافات ايديولوجية حادة .ان هذا العداء السافر بين الحزبين البرتغاليين الاشتراكى والشيوعى كان دائما سببا فى اضعاف اليسار البرتغالى الذى يملك نظريا اغلبية الاصوات .وكما ذكرنا من قبل استبعد سواريز تماما فكرة الاستعانة بالحزب الشيوعى عند تشكيل وزارته الثانيه عام ١٩٧٨ وفضل التحالف مع اكثر الاحزاب اليمينيه تطرفا وقد جاء هذا التحالف ضد طبيعة الاشياء فسقطت الحكومه بعد بضعه اشهر .وقد اكد هذه المره ايضا وبشكل حاسم انه لن يتحالف مع الحزب الشيوعى تحت اى ظرف من الظروف وقام بالتحالف مع الحزب الديموقراطى الاشتراكى وهذا الحزب ممثل اليمين المعتدل

حقا ان الحزب الشيوعى البرتغالى قد اصيب بانتكاسات متتالية وذلك لتشدده واتجاهاته الستالينيه وولائه الكامل لموسكو أولا ، الا انه مازال يتمتع بتأييد قوى فى النقابات العماليه وقد احرز بعض التقدم وارتفعت قليلا نسبة الاصوات التى حصل عليها فى الانتخابات الاخيره فبلغت ١٨,٢٪ اى انه سيحتل ٤٤ مقعدا فى البرلمان الجديد .وقد اعلن الفاروكونهال زعيم الحزب الشيوعى البرتغالى ان اية حكومه ائتلافيه من الاشتراكيين والديموقراطيين لن تعيش طويلا لان السلام الاجتماعى الذى ينشده ماريو سواريز لن يتأتى دون موافقه النقابات العماليه التى يسيطر عليها

حزبه . وهذا احتمال وارد وقوي ويجب ان يفكر فيه ماريو سواريز مرتين .

الاوضاع الاقتصادية المتردية

اختتمت البرتغال عام ١٩٨٢ بعجز في ميزان مدفوعاتها يقدر بحوالي ٣,٢ بليون دولار . وهذا العجز سيعرقل اي نمو اقتصادي للبلاد خلال السنوات الثلاث القادمة . وقد بلغ حد التضخم ٢٤٪ ونسبة البطالة ١٥٪ وارتفعت الديون الخارجية الى ١٣ بليون دولار . ولن يكفي احتياطي الذهب الموجود لتغطية الديون الخارجية مما سيدفع بالبرتغال الى الاعتماد اقتصاديا على الدول الاوربيه اعتمادا كليا . هذا بالاضافة الى عجز القطاع العام عن تنفيذ التزاماته المالية واختفاء الاستثمارات في القطاع الخاص وعجز الميزان التجاري الذي تضاعف منذ عام ١٩٧٩ ويبلغ ٥ بلايين دولار العام الماضي .

ان ماريو سواريز ينحى باللوم على اليمين الديمقراطي وينسب اليه تحطيم اقتصاديات البلاد . وقد صرح بانه سيطلع الشعب على حقائق الموقف والحال الذي وصلت اليه الأمور في البلاد وقد تضمن برنامجه ادخال تشريعات جديدة تضع حدا للفساد والعنف والجريمة وتدفع الى مزيد من الانتاج وتطور قطاعات كثيره مثل الاسكان والصحه والتأمين الاجتماعي واتاحة فرص العمل امام الشباب وتدعيم حقوق العاملين . وذلك تعويضا للشعب البرتغالي عن التضحيات الضخمة المطلوبة منه انقاذا للبلاد من ازمتها الاقتصادية الطاحنة . وقد دعى ماريو سواريز الى وضع ميثاق اجتماعي تستجيب له جميع الاحزاب والقوى السياسية حتى الاتحادات التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي . فالاوضاع بالغة الخطورة والبدائل مخيفة . وهذه حقيقية لذلك يجب ان تكرس حكومة سواريز كل جهودها لتحاشي ايه مواجهة مع الاحزاب الاخرى . ان حكومة اشتراكية تتعاون معها وتساندها القوى السياسية الاخرى هي «البديل الديموقراطي الوحيد» أمام البرتغال والا فإن الأوضاع المضطربة قد تغرى على مغامرة عسكرية للاطاحة بالديموقراطية على غرار ماحدث في اسبانيا عام ١٩٨١ ، وقد لاتسلم الجره هذ المرة .

ان كتلة وسط مكونة من الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين قد تكون هي الصيغة الملائمة لحل مشاكل البرتغال . ومن الجدير بالذكر ان هذه صيغة قد طرحت منذ بضعة سنوات ولكن التنافس بين الزعيمين القويين ماريو سواريز وفرانشيسكو ساكارنيرو وحال دون تنفيذها . اما زعيم الحزب الديموقراطي الاشتراكي الحالي كارلوس موتا بينتو فلا يشكل تهديدا يذكر لسواريز ولن ينافسه في الزعامة . ان حكومة اشتراكية ديموقراطية وسط هي ماكان الرئيس البرتغالي يانيس يحلم به . فهذا يعني فرصة اكبر امامه لتجديد فترة رئاسته التي تنتهي في عام ١٩٨٥ ولكنها ليست عملية سهلة فالدستور الجديد لايسمح بالتجديد للمره الثالثة الا في ظل ظروف استثنائية تدفع بالشعب والهيئة البرلمانية الى المطالبة بتعديل هذه النقطة الدستورية .

باختصار ان البرتغال مهدده منذ سنوات بالخراب الاقتصادي وهي اليوم على ابواب هذا الخراب بالفعل . وقد اوضحت الولايات المتحدة هذا الموقف تماما لرئيس الوزراء البرتغالي السابق عند زيارته الاخيرة لواشنطن فقدم استقالته فور عودته الى البلاد . وتساند واشنطن اليوم ماريو سواريز . وقد استقبله ريجان في فبراير الماضي كرئيس للوزراء وتضمنت محادثاته مع المسئولين الامريكيين امورا عديدة تهم الدولتين ومستقبل العلاقات بينهما كما تضمنت اتفاق التعاون العسكري الذي يسمح للامريكيين باستخدام القاعدة الجوية البرتغالية في جزر الازور والذي تفكر الولايات المتحده في تطويره بحيث يسمح لها بحرية حركة أوسع في حالة اندلاع حرب في الخليج مثلا . وفي مقابل ذلك تزيد من مساعداتها العسكرية للبرتغال .

ومن المعروف ان سواريز معتدل في اشتراكيته فهو اول من حمل لواء الديموقراطية وكافح لاقرارها . وديموقراطيته ليست مجالا للشك على الاطلاق . كما انه من انصار الاقتصاد الحر ويساند تماما عضوية بلاده في حلف الاطلنطي وعضويته القادمة في السوق المشتركة . وقد اوضح في برنامجه انه لن يكون هناك تأميمات جديدة بل سيعمل على تدعيم العلاقات بين القطاع العام والخاص . ووعد بمائة اجراء حاسم خلال مائة يوم وهذا الحسم في علاج المشكلات الذي يعد به سواريز يهدف الى استعادة ثقه الشعب البرتغالي الذي منحه من قبل هذه الثقه عام ١٩٧٦ ولم يحصل مقابلها على شيء فسحبها منه بعد ذلك . كما يهدف ايضا الى اظهار ضعف الحكومه السابقه وعدم فعاليتها .

ان جميع هذه الاجراءات التي ستتخذها حكومة سواريز هي اجراءات تقشف وحد من الانفاق وبالتالي اجراءات غير شعبية . ان البرنامج الذي وضعه الحزب الاشتراكي يعتبر برنامجا واقعيا لمواجهه تدهور الموقف الاقتصادي ولكن تنفيذه سيتطلب جهدا خارقا وتعاونا تاما من قبل الجماهير البرتغاليه والقوى السياسيه الأخرى . ان التجربه السابقه لماريو سواريز في الحكم كانت تجربه فاشله ومريره فلم تنجح الحكومتان اللتان الفهما على التوالي فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ في مواجهة الأزمة الاقتصاديه او حتى التخفيف منها . ان موقفه البرلماني كان ضعيفا في ذلك الوقت فحكومته الاولى كانت حكومه اقليه وعندما حاول تصحيح هذا الموقف وقع في خطأ اكبر أي الائتلاف مع اليمين المتطرف . وهو زواج سياسي غير متكافىء لايمكن ان يدوم طويلا . ولذلك سعى سواريز الى الائتلاف هذه المره مع

اليمين المعتدل وقد كانت المفاوضات بين الحزبين صعبه وقد تعثرت اكثر من مره هددت بافشال الائتلاف . وقد حذر وزير المالية البرتغالى ان البرتغال ستضطر الى بيع جزء من احتياطييها من الذهب اذا لم تسرع الحكومة فى القيام بمهامها

ثم هناك ايضا العلاقات المتدهورة بين الزعيم الاشتراكى ورئيس الدولة التى يعود تاريخها الى عام ١٩٧٨ عندما أقال يانيس حكومة سواريز الثانية . ان الرئيس البرتغالى يتمتع بتأييد قطاعات عريضه من الشعب البرتغالى التى تسميه «صخرة الاستقرار » مقارنه بالزعماء السياسيين المتغيرين باستمرار فقد لعب دورا هاما فى ثورة ابريل ١٩٧٤ وقام باخماد محاوله انقلاب قامت بها المجموعات اليساريه فى الجيش عام ١٩٧٥ واصبح بعد ذلك قائدا عاما للقوات المسلحة ثم انتخب رئيسا للبرتغال عام ١٩٧٦. ولم يحاول يانيس اخفاء ازدرائه للساسه البرتغاليين ومشاجرتهم المستمرة . ان التهديد الوحيد الجاد الذى واجهه يانيس خلال حكمه قد جاءه من خصمه اللدود الزعيم اليمينى الراحل فرانشيسكو ساكارنيرو الذى اعلنها عليه حربا بلا هواده لأسقاطه فى انتخابات الرئاسه عام ١٩٨٠ وساند بكل قوته وشعبيته مرشح الائتلاف اليمينى سواريز كارنيرو ، أو مرشحه هو على الاصح لدرجه انه هدد بالاستقاله اذا فاز الرئيس مانيش فى الانتخابات . وكان يمكن ان تأتى الرياح بما لاتشتهى السفن بالنسبه للرئيس البرتغالى لولا تدخل القدر ومصرع رئيس الوزراء فرانشيسكو ساكارنيرو قبل انتخابات الرئاسه بثلاثة ايام فقط . فأصبح منافسه فى موقف ضعيف ولا يمثل سوى نفسه وهى ليست بالشئ الكثير . واختارت الجماهير البرتغالية الشخص الذى عرفته واعطته صوتها ، ومع ذلك فاز منافسه اليمينى بعدد لايستهان به من الاصوات واليوم لايترك ماريو سواريز فرصه الا ويهاجم الرئيس البرتغالى . ومن المتوقع ان تصبح سياسة البرتغال الخارجية هى نقطة الاحتكاك الرئيسية بينهما ، فقد حاول يانيش دائما ان يمارس بنفسه سياسة البلاد الخارجية وهو الامر الذى لن يقبله سواريز مطلقا من منطلق اهتمامه بهذا المجال بالذات اكثر من اهتمامه بمشاكل البرتغال الداخلية بحكم منصبه كنائب لرئيس الدولية الاشتراكية .

ومن الجدير بالذكر ان دستورا جديدا للبلاد قد صدر فى ٢٤ سبتمبر الماضى حل بموجبه مجلس قيادة الثورة الذى يرأسه رئيس الجمهورية والذى ظل يمارس الوصايه السياسية على البلاد لمده ثمانية اعوام . وكان هذا المجلس قد تشكل فى اعقاب الثورة بموجب ميثاق وقعته مكرهة الاحزاب السياسية مع جنرالات الثوره . وقد ظل تغيير الدستور بهدف الخلاص من السيطرة العسكرية على الحياه السياسية هو المطلب الاساسى للاحزاب البرتغالية . وقد استمر الجدل حول هذا التغيير عاما كاملا حسم فى النهاية لصالح القوى السياسية وقد انتقلت صلاحيات المجلس بموجب الدستور الجديد الى ثلاث هيئات هى المحكمة الدستورية ومجلس الدفاع ومجلس الدولة . كما حد الدستور الجديد من سلطات رئيس الجمهورية فلم يعد هو المسئول عن تعيين القيادات العسكرية وانما تختارهم الحكومة ، اى ان السلطة السياسية قد اصبحت تسيطر على السلطة العسكرية لاول مره منذ الثورة . وجرد كذلك رئيس الجمهورية من حق الفيتو السياسى على القوانين التى يتم الموافقة عليها فى البرلمان . وكانت هذه النقطة مثارا للعديد من المنازعات بين رئيس الجمهورية والهيئة البرلمانية .

ان الائتلاف اليمينى قد ترك لماريو سواريز تركه مثقله بالهموم الاقتصادية اضخم بكثير من تلك التى واجهها ميتران فى فرنسا وجونزاليس فى اسبانيا عند فوزهما فى الانتخابات . كما ان التوتر الاجتماعى والسياسى فى البرتغال قد بلغ ذروته خاصه فى اعقاب نجاح الاضراب العام الذى شل البلاد فى ١٢ فبراير عام ١٩٨٢ وهو اول اضراب فى تاريخ البلاد .

ومما لاشك فيه أن الحكومة الجديدة ستضطر إلى محاولة الحصول على اكبر قدر من القروض الخارجية لمواجهه هذا الموقف الاقتصادى المتدهور . ومن حسن الحظ ان سواريز يتمتع بتأييد دولى كبير ويقف الحزب الاشتراكى الاسبانى بجانبه ويسانده بقوه ، وكونه أحد زعماء الدولية الاشتراكية البارزين يعطيه وزنا دوليا خاصا . ولكن لايجب ان ننسى ان ماريو سواريز قد ابتعد خلال الخمسة اعوام الماضية عن السياسة الداخلية للبلاد أمضاها متنقلا بين ربوع اوربا كزعيم للدولية الاشتراكية .

ومما لاشك فيه ان البرتغال محتاجة اليوم اكثر من اى وقت مضى الى تضافر جهود جميع القوى السياسية من اجل انقاذها من كارثة محققة ، على ان تعمل هذه القوى بعيدا عن النعرات الايديولوجية والنظرة الحزبية الضيقة .

ان المسرح السياسى البرتغالى قد مر بتغيرات كثيرة قلبت موازين القوى الداخلية . فقد انحرفت البرتغال بعنف تجاه اليسار ثم انحرفت بعنف تجاه اليمين بعد فشل اليسار فى علاج مشكلات البلاد الطاحنة . فهل قدر لها الأن ان تعرف الطريق الوسط ؟ ان جميع المؤشرات تدل على امكانية تحقيق ذلك . ولكن هناك اعتبارات كثيرة تحكم تصرفات الزعماء السياسيين وتمنعهم من الاقدام على اتخاذ اجراءات حاسمه قد تكون غير شعبية لانقاذ البلاد اولها الانتخابات الرئاسية القادمة عام ١٩٨٥ والتى يستعد لها جميع الزعماء ويريدون الاحتفاظ بشعبيتهم من اجلها . والاحتمال الاكبر ان يرشح سواريز نفسه فى هذه الانتخابات ، وبذلك سيكون همه الاول هو البعد عن كل مايثير سخط الجماهير وتعميق شعبيته لدى المواطنين البرتغاليين . □



المقومات السياسية للنهضة اليابانية المعاصرة

دكتور أحمد عباس عبد البديع

لقد كانت اليابان أول دولة تتعرض عبر تاريخ الجنس البشرى لأفدح كارثة وأشد محنة ، عندما دمرت قاذفات القنابل الأمريكية كلا من مينائى هيروشيما وناجازاكى الصناعيين فى أغسطس عام ١٩٤٥ ، بأول قنبلتين ذريتين فى العالم ، لاخماد نيران الحرب التى أشعلتها المؤسسة العسكرية اليابانية فى منطقة الشرق الأقصى . وفى هذه الكارثة فقدت اليابان مليونين من سكانها ، وأغرقت كل أساطيلها ومعداتها الحربية فى أعماق الباسفيك ، ودمر ٤٠٪ من المجموع الكلى لمساحات مدنها ، كما توقفت عجلة الصناعة وسائر أنواع النشاط الاقتصادى فى جميع أنحاء البلاد ، وأصيب الملايين الذين ظلوا على قيد الحياة بلا مأوى بأعنف مشاعر الخوف والاحباط وفقدان الثقة فى حكومتهم وفى قيادتهم العسكرية .

ومع ذلك ، فقد استطاع اليابانيون منذ أواخر عام ١٩٤٥ أو مايمكن تسميته بنقطة الصفر أن ينهضوا من كبوتهم ويحققوا خلال العقود الثلاثة التالية أكبر معجزة لتصبح بلادهم القوة الاقتصادية العظمى الثالثة فى العالم ، فضلا عن تفوقها على جميع الدول الغربية فى انتاج الأجهزة والعقول الالكترونية والساعات الرقمية وصناعة السفن والسيارات . فقد صدرت اليابان فى عام ١٩٧٧ مايزيد عن ٤,٥ مليون سيارة منها حوالى مليونين الى أمريكا . وأصبح من المألوف القول بأن اليابان يمكن أن تنتج مايكفى لاشباع حاجات العالم كله . وليس أدل على ماحققته اليابان من معدلات مرتفعة فى النمو الاقتصادى من أن دخل الفرد قفز من ٢٠ دولار فى سنة ١٩٤٥ الى ١٢٠٠ دولار فى سنة ١٩٨١

ولاجدال فى أن مثل هذا التطور الهائل لايمكن بلوغه خلال هذه المدة الزمنية الوجيزة الا فى وجود امكانيات وموارد اقتصادية ضخمة ـ الأمر الذى كانت تفتقر اليه اليابان كلية عشية التدمير النووى إذ أنها بدأت كما ذكرنا من نقطة الصفر ، فضلا عن أنها تعتمد فى الحصول على الموارد الاستراتيجية كالبترول والحديد على الاستيراد . وبنفس المنطق ، لايمكن الادعاء بأن هذه النهضة ترجع الى ماقدمته لها الولايات المتحدة من مساعدات مادية فى أعقاب الهزيمة لانعاشها اقتصاديا ، وتحملها المسئولية الكاملة عن أمن اليابان وحمايتها خارجيا مما ترتب عليه توجيه مايمكن أن يخصص لسياسه الدفاع من الموارد الى تدعيم القوة الاقتصادية للبلاد ، وان كان ثمة ما يبطل هذه الحجة من جانب آخر ، وهو أن اليابان تتحمل نسبة عالية من نفقات الموظفين الأمريكيين فى القواعد الامريكية فى اليابان .

وفى هذا الاطار ، تبرز أهمية المقومات السياسية لتفسير أسباب النجاح الذى حققته اليابان فى مواجهة المشاكل التى نجمت عن الدمار الشامل خلال الحرب وبلوغ معدلات سريعة فى زيادة الناتج القومى ثم القيام بدور ريادى فى تفجير الثورة التكنولوجية العصرية التى سوف تفتح أمام العالم آفاقا واسعة للانتقال الى المدنية الجديدة ـ وهى مدنية ما بعد المجتمع الصناعى التى تنبأ بقدومها وحدد سماتها كثير من علماء المستقبل من أمثال دانيل بيل وبيتر دراكر والفن توفلر وغيرهم . ومن بين هذه المقومات سوف نقتصر على تناول كل من النظام التعليمى ودوره فى تحديث اليابان ، والظهور المبكر للاتجاهات الديموقراطية ، والتوجهات ازاء النظام السياسى وأخيرا البيرقراطية ومجتمع المعلومات .

النظام التعليمى ودوره فى تحديث اليابان

ويأتى فى مقدمة هذه المقومات النظام التعليمى المبكر والموجه توجيها سياسيا لتأكيد القومية اليابانية وتدعيم الولاء للنظام السياسى وترسيخ القيم الجماعية وتغذيه الجماهير بالمعتقدات التى تعلى من شأن الانتماء القومى وتحث على التضحية بالمنفعة الشخصية فى مقابل الصالح العام ، وغير ذلك من التوجهات التى أسهمت بصورة فعالة فى وضع أسس التحديث والتنمية السياسية التى تعتبر القاعدة الأساسية لتحقيق نتائج ايجابية فى مجال التنمية

الاقتصادية .

ويمتد الدور الذى لعبه النظام التعليمى فى عملية التحديث الى عصر الاقطاع أو مايعرف بعصر توكوجاوا (١٦٠٣ـ ١٨٦٨) الذى شهد نموا ملحوظا وتقدما كبيرا فى مجال التعليم على الرغم من اتسامه بالركود فى كثير من النواحى الأخرى . فقد كان لكل اقطاعية مدرسة خاصة بها ، كما أن التعليم لم يكن قاصرا على الطبقة العليا ، بل كانت الطبقات الأدنى تحرص على تهيئة وتوفير أسباب التعليم لابنائها مما أدى الى انتشار التعليم فى هذه الفترة بصورة تفوق كثيرا درجة انتشاره فى معظم البلاد النامية فى الوقت الحاضر ، واكثر بكثير من أى دولة أوربية فى مرحلة مماثلة لها ، بحيث أنه عندما أقبل عصر الاحياء الذى بدأ فى عام ١٨٦٨ كانت نسبة كبيرة من سكان المدن قد حصلوا على قدر كبير من التعليم ، كما بلغت نسبة المتعلمين فى المناطق الريفية ٥٠٪ من الفتيان و ١٥٪ من الفتيات . وقد كانت الاتجاهات الغالبة على النظام التعليمى تؤكد أهمية المؤسسات الاجتماعية والتعليمية فى تنمية الارادة البشرية وغرس قيم الاحترام بسبب الجدارة دون المركز الاجتماعى واثارة الطموح الشخصى وتدعيم الايديولوجية الجماعية وغير ذلك من المقومات التى تعمل فى اتجاه تنمية الوعى بضرورة التحديث . واذا كان المجتمع اليابانى خلال هذه الفترة من تاريخه مجتمعا اقطاعيا ، فانه تميز نتيجة لانتشار التعليم العام بالمركزية والقومية أى أنه كان اقطاعا يختلف اختلافا بينا عن الاقطاع الذى كان معروفا فى أوربا ، ومن ثم فقد كان الولاء للنظام السياسى والانتماء القومى يغلبان على كل انتماء للمؤسسات الاقطاعية والمحلية .

وفى عصر الميجى أو ما يعرف بعصر الاحياء (١٨٦٨ـ ١٩٤٥) برزت أهمية التنشئة السياسية باعتبارها الوظيفة الأساسية للتعليم العام ، وهو مايتضح بصفة خاصة من تأكيد مورى ارينورى وزير التعليم فى سنة ١٨٨٥ على أن الهدف من التعليم ليس مصلحة التلاميذ ، ولكن مصلحة البلاد . كما أن المرسوم الشهير للامبراطور فيجى الصادر فى سنة ١٨٩٠ والذى وضع أساس النظام التعليمى اليابانى كله حتى سنة ١٩٤٥ كان يركز على أهمية متابعة الرعايا للدراسة وتنمية فنونهم وتطوير ملكاتهم العقلية وتحسين قدراتهم المعنوية بما يؤدى الى ترقية الصالح العام ورعاية المصالح المشتركة وضرورة احترام الدستور ومراعاة القوانين وتقبل التضحية بشجاعة من أجل الدولة والمحافظة على العرش الامبراطورى ليظل دائما معمرا كالسماء والارض .

وهذا التكريس الكامل للموارد التعليمية لتلقين الشباب نوعا معينا من الثقافة السياسية أدى الى اكتساب السواد الأعظم من الجماهير توجهات سياسية متماثلة بحيث لم يعد ثمة مجال لقيام الصراعات والخلافات الحادة بين أفراد المجتمع مما مهد السبيل الى امكانية تعبئة سائر الموارد البشرية وتوجيهها لأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشاكل التغير الاجتماعى والاقتصادى .

وعلى الرغم مما يتميز به المجتمع اليابانى المعاصر من وجود اتجاهات يمينية تدعو الى درجة متزايدة من الجماعية وأخرى يسارية تؤكد على الفردية ، وجماعات ليبرالية واشتراكية وشيوعية ، الا أن هذه الاتجاهات والجماعات ليس لها أى تأثير على البرنامج الرسمى للتنشئة السياسية من خلال النظام التعليمى . ولعل ذلك ما يفسر اتصال عملية التحديث واستمرار تأثيرها الواضح فى تحقيق النهضة الشاملة التى تشهدها البلاد فى الوقت الحاضر .

الظهور المبكر للاتجاهات الديمقراطية

ويرتبط بعملية التحديث أو التنمية السياسية تدعيم الاتجاهات الديمقراطية وما تتضمنه من المشاركة السياسية والتأكيد على الحريات والحقوق الفردية وتصاعد دور الجماعات فى صنع القرار السياسى .

ولا يمكن القول بأن اليابان كانت تحكم دائما حكما شموليا أو أنها لم تعرف الديمقراطية الا منذ صدور الدستور الذى وضعته قوات الاحتلال الامريكى فى سنة ١٩٤٧ لضمان عودة اليابان الى الحرب مرة أخرى . وحقيقة الأمر أن الممارسات الديمقراطية التى لعبت دورا هاما فى تحديث اليابان بصورة سريعة ترجع تاريخيا الى عصر توكوجاوا . فقد شهد هذا العصر الذى كان يسود فيه نظام الاقطاع ادخال أول صورة من صور الاقتراح أو الانتخاب وان كان قد اقتصر على الذكور فوق سن الخامسة والعشرين ممن يدفعون خمسة عشر ينا فأكثر على هيئة ضرائب مباشرة . وفى عصر الاحياء ظهرت حركة الحرية والحقوق العامة كرد فعل ضد استبداد البيرقراطيين الذين كانوا يفتقرون الى مراعاة العدالة والمسئولية فى معاملة الرعايا .

وقد توالت الخطوات نحو توسيع قاعدة الديمقراطية أولا فى دستور سنه ١٨٨٩ ثم فى دستور سنة ١٩٤٧ وهو دستور الاحتلال الأمريكى الذى استهدف بناء الديمقراطية وترسيخ مبادئها واصلاح المؤسسات السياسية مما أدى الى ادخال مزيد من قطاعات السكان فى المشاركة فى عملية صنع القرار والتوسع فى قيام الأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب العمالية ، مما كان له أثر كبير فى تشجيع مختلف الجماعات غير المشاركة فى السياسة على القيام بدور ايجابى فى العملية السياسية . وممارسة الأحزاب السياسية لوظيفتها كأجهزة لتجميع المصالح وتمثيل الرغبات السياسية الشعبية وتأكيد حقوق الاقليات واعتبار الحكومة جهازا مسئولا أمام الناخبين وغير ذلك من الاتجاهات الديمقراطية التى أدت الى تدعيم وتقوية عملية التحديث

وجدير بالذكر أن الاجراءات التى اتخذتها قوات الاحتلال لنشر الديمقراطية وتعميقها كانت تسير على نفس الأسس التى وضعتها النخبة الحاكمة فى عصر الاحياء وتتفق مع الاتجاهات التى حددتها تقاليد التحديث فى ذلك العصر . ولا أدل على ذلك من أن المشاركة السياسية من خلال عملية الاقتراع ارتفعت فى انتخابات سنة ١٩٦٠ الى ٧٠٪ كما بلغت على مستوى الانتخابات المحلية فى القرى والمدن الى ٩٠٪ وذلك فى ظل الدستور الحالى الذى لايتمتع بشرعية كاملة باعتباره من صنع عنصر أجنبى .

اما بالنسبة لجماعات المصالح فانها ترجع فى ظهورها الى وقت مبكر ، اذ بدأت بتأسيس الغرفة التجارية فى طوكيو عام ١٨٧٨ ثم أخذت هذه الجماعات تنطلق نحو التكاثر والتوسع فى حجم العضوية وتصاعد قوة تأثيرها منذ الهزيمة والاحتلال سواء فى الاقتصاد أو السياسة بحيث أنها أصبحت اليوم تكافىء أقوى جماعات المصالح فى أكثر الدول الديمقراطية الغربية تقدما . وتكتسب هذه الجماعات أهمية خاصة فى اطار التقدم الاقتصادى والنهضة القومية المعاصرة نظرا لأنه يمكن حشدها وتعبئة جهودها وانشطتها على كل من الجبهتين السياسية والاقتصادية . ويشكل سجل هذه الجماعات فى القطاع الاقتصادى دليلا بارزا على قدرة وكفاءة المواطن اليابانى فى خوض غمار تجربة النمو الاقتصادى بنجاح نتيجة لمشاركته الايجابية من خلال الجماعة التى ينتمى اليها نظرا لما تتميز به الثقافة الوطنية اليابانية من تفضيل الأشكال الجماعية على الأشكال الفردية فيما يتعلق بالعمل وصنع القرار .

توجهات اليابانيين ازاء النظام السياسى

لقد كان لتوجهات اليابانيين ازاء النظام السياسى تأثير ايجابى فى عملية التحديث ودفع عجلة التطور الاقتصادى والاجتماعى وتقوية ارادة الجماهير فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن بين هذه التوجهات تبرز بصفة خاصة روح القومية كشعور جماعى قوى لاتنافسه أى قوة أخرى من حيث الانتماء السياسى . فقد ورث اليابانيون مشاعر الوحدة الوطنية منذ حوالى ١٢٠٠ سنة . على الرغم من وجود انتماءات محلية واقطاعية الأمر الذى يعزى الى مايتمتع به النظام الامبراطورى من الشرعية كرمز لهذه الوحدة . ولئن كانت الهزيمة التى منيت بها اليابان فى الحرب العالمية الثانية وانتشار وتعميق القيم والمبادىء الديمقراطية قد قللت من أهمية النظام الامبراطورى كقوة ترمز الى وحدة الامة ، فانه لم يتحول الى رمز عتيق أو غير صالح . فمن بين الاحزاب السياسية لايوجد الا الحزب الشيوعى الذى يدعو بصراحة الى الغاء العرش الامبراطورى . وفيما عدا ذلك ، فان استقصاءات الرأى تشير الى أن التأييد الايجابى للامبراطور لم يهبط عن ٨٧٪ .

وقد كان للتجانس اللغوى والعرقى أثر كبير فى تحقيق هذه الدرجة العالية من الشعور الجماعى والوحدة الوطنية بين اليابانيين . فهم يمثلون ٩٩,٣٪ من حيث النقاء العرقى . كما أن عزلة الجزر اليابانية من الناحية الجغرافية أدت الى تقوية . الشعور بقوميتهم اليابانية مقابل العالم غير اليابانى مما ترتب عليه تشجيع استيعاب الثقافة القومية وتأكيد الانتماء القومى وبروز الذاتية القومية . ومن ثم فان اليابانيين لم يتعرضوا خلال تاريخهم الطويل لمشاكل الذاتية أو الصراعات الثقافية والعرقية التى تعتبر من أخطر المعوقات التى تعترض طريق التنمية والتحديث .

ومن حيث التوجهات ازاء المخرجات السياسية أو أداء النظام السياسى فان الحكومة كان ينظر اليها فى عصر توكوجاوا على أنها نوع من الاستغلال الشرعى للجماهير لصالح الطبقة الحاكمة نظرا لانها كانت تأخذ الكثير ولاتعطى الا القليل الذى لايتجاوز المحافظة على الأمن والنظام . ومع التحولات الرئيسية التى طرأت على المجتمع اليابانى بالقضاء على الاقطاع فى عهد الميجى ونبذ أساليب الحكم المطلق والتوسع فى عملية التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة صناعيا ، اكتسبت الحكومة بعدا جديدا من الشرعية وهو اعتبارها منتجا للرخاء الاقتصادى . وفى الوقت الحاضر – أى بعد الحرب العالمية الثانية – ينظر اليابانيون الى الحكومة كأداة طبيعية لانتاج وضمان مدى واسع من السلع والخدمات ابتداء من الأمن والنظام ومرورا بالنقل والمواصلات الى اجراءات الرفاهية والضمان الاجتماعى والمحافظة على الرخاء الاقتصادى العام المتزايد . وهكذا تغيرت الصورة الشعبية عن الحكومة وتحولت من أداة للاستغلال ينبغى تجنبها الى أداة منتجة تعمل لصالح الجماهر . ومن ثم ينبغى التأثير عليها ومراقبة أعمالها . ومع ذلك ، فاننا اذا أخذنا فى الاعتبار أنه فى المجتمع المعاصر الذى يتميز بالتعقيد الشديد لايمكن تصور رضاء كل فرد عن جميع مخرجات وأداء النظام السياسى لأن قليلا من الناس يحصلون على مايريدونه فعلا أو على مايشعرون بأنهم يستحقونه ، لأمكن القول . قياسا على ذلك – بوجود بعض الجماعات التى لاتشعر بالرضاء عن المخرجات الحالية فى اليابان . بيد أن هذه الجماعات قليلة العدد وتشمل بصفة خاصة الشيوعيين واشتراكى الجناح والجماعات العمالية التى من أهمها شأنا اتحاد سوهيو SOHYO . وهو اتحاد عمالى ذو اتجاهات يسارية ومعروف بمناهضته للحكومة ولسياساتها . أما أغلب القطاعات الأخرى مثل القطاع الزراعى والصناعى

والتجارى ورجال الأعمال فانهم يميلون الى تأييد الحكومة ويشعرون بالرضا ازاء المخرجات السياسية وخصوصا بسبب ما تحقق من الرخاء الذى لم يسبق له مثيل فى الاقتصاد اليابانى منذ سنة ١٩٥٥ .

وفيما يتعلق بالتوجهات ازاء العملية السياسية أو طريقة صنع القرار ، فان ذلك يثير مشكلة شرعية الحكومة ومدى الاحساس بوجوب اطاعة أوامرها ، وذلك لأن الخصائص البنائية لصنع القرار قد تحددت كما أشرنا بواسطة الدستور الحالى الذى وضعته قوات الاحتلال الامريكى . وباستثناء الأقلية الماركسية واليمين المتطرف فان اليابانيين يميلون الى تقبل الحكومة كجزء من طبيعة الأمور ولأنها ظاهرة طبيعية كنظام الأسرة . وبصفة عامة فان النظام المؤسسى لصنع القرار أخذ يكتسب خصائص الطابع التقليدى الذى يعتمد فى صنع القرار على الاتفاق الجماعى دون الاعتراف الصريح بالأقليات المعارضة وعمليات المساومة المعروفة فى النظم الغربية . ففى اليابان توضع المشكلة أمام الجماعات المعنية ثم تجرى مناقشة أبعادها وأخيرا يظهر من خلال هذه المناقشة رأى يقبله جميع الأطراف ومن ثم يتبناه الجميع بالموافقة الاجماعية . وفى مثل هذا النظام فان أحدا لايهزم أو يراق ماء وجهه ومن ثم يسود الانسجام بين الجماعة . كذلك فان العملية السياسية تتميز من حيث الأسلوب بتفضيل القرارات الجماعية لا الفردية اذ أن اليابانيين يشعرون بالارتياح والتقدير الشديد لكل قرار يصدر من خلال أى نوع من أنواع اللجان أكثر مما يصدر عن قادة فرديين كما يحدث فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الديمقراطية .

البيرقراطية ومجتمع المعلومات

ومن أبرز العوامل الأخرى التى تفسر نجاح اليابان فى نهضتها المعاصرة ، الدور الهام الذى تلعبه البيرقراطية فى المجتمع اليابانى .

وعلى الرغم من سيادة الاتجاهات الديمقراطية على نحو مابيناه فيما سبق ، الا أن نظام الحكم فى اليابان يغلب عليه فى حقيقة الأمر الطابع الاوليجاركى أو مايعرف بحكم الأقلية التى تستأثر بصنع القرار . وتتكون الاوليجاركية اليابانية من ثلاثة عناصر وهى الحكومة السياسية ورجال الأعمال والبيرقراطية . ومن بين هذه العناصر تبرز البيرقراطية التى تلعب الدور الأكبر فى تحديث وتطوير اليابان . ولقد كان السياسيون بما فى ذلك رئيس الوزراء والوزراء هم الذين يصنعون كثيرا من القرارات السياسية الهامة فان البيرقراطيين يقومون بادارة الوزارات فعلا ويصنعون القرارات الأساسية لادارتها دون السياسيين من أعضاء الدايت Diet (أى البرلمان) ومجلس الوزراء . وتتمتع القيادات الادارية أو البيرقراطية العليا بسلطات قوية واختصاصات متعددة إذ أن معظم التشريعات التى يصدرها الدايت من صياغة ووضع البيرقراطيين .

ولا بد لهؤلاء البيرقراطيين من أن يكونوا قد حصلوا على أرقى أنواع التعليم الجامعى ، وهم فى أغلبهم من خريجى كلية الحقوق فى جامعة طوكيو التى لايلتحق بها الا أقدر الطلاب وكثرهم كفاءة حيث يتلقون دراسات متقدمة فى علم الادارة العامة ثم ينخرطون فى العمل فى أهم الوزارات وهى المالية ، والتجارة الخارجية والصناعة ، والخارجية وأهم الأجهزة الحكومية مثل التخطيط الاقتصادى والاراضى والبيئة . ويرتبط البيرقراطيون فى مختلف الوزارات برابطة الاحساس بالمهمة الجماعية . ومع أنهم محصنون من الضغوط السياسية ، الا أنهم لايترددون فى الاتحاد والتماسك ضد السياسيين الذين يضعون العراقيل أمام مهمتهم .

وقد تولت الصفوة البيرقراطية منذ أواخر القرن الماضى تشجيع عملية التحديث ووضع الأسس التى تمكن رجال الأعمال من النجاح فى مشروعاتهم استنادا الى ما يسود لديهم من الاحساس بالمسئولية عن تطوير الاقتصاد بصورة شاملة . ولذلك فان كل وزارة تضع كتابا أبيض سنويا للكشف عن أفاق كل مجال رئيسى من مجالات الاقتصاد واعطاء التوجيهات والارشادات للقطاع الخاص الضخم وفيما يتعلق بأولويات الاستثمار والتبادل التجارى الاجنبى ونقل التكنولوجيا ومايلزم لتحقيق التنمية القومية المتوازنة .

واذا كان ثمة مايفسر أهمية الدور الذى تقوم به البيرقراطية فى النهضة اليابانية المعاصرة ، فان ذلك يكمن فى شيء واحد وهو البحث الموجه من أجل الحصول على المعرفة وجمع المعلومات وتخزينها دون أن تكون ثمة حاجة ملحة للحصول عليها أو استخدامها ولكن بهدف الحاجة اليها فى يوم من الأيام . ويعتبر هذا النشاط من أهم الأنشطة التى تقوم بها جميع المنظمات والهيئات فى المجتمع اليابانى ابتداء من الحكومة القومية الى الشركات الفردية الخاصة ومن المدن الى القرى . ويتولى كبار البيرقراطيين فى الوزارات المختلفة والأجهزة الحكومية الأخرى مسئولية توجيه المواطنين للحصول على المعلومات ونوع المعرفة التى يتعين اكتسابها رأى أنهم يؤدون الدور الذى يقوم به الأكاديميون فى البلاد الأخرى . وفى كل وزارة يوجد عدد كبير من الخبراء الذين يقضون معظم وقتهم فى متابعة التطورات فى الخارج كل فى مجاله بقصد متابعة ومواكبة هذه التطورات والبحث عن النماذج التى يمكن لليابان أن تستخدمها بنجاح وتفوق .

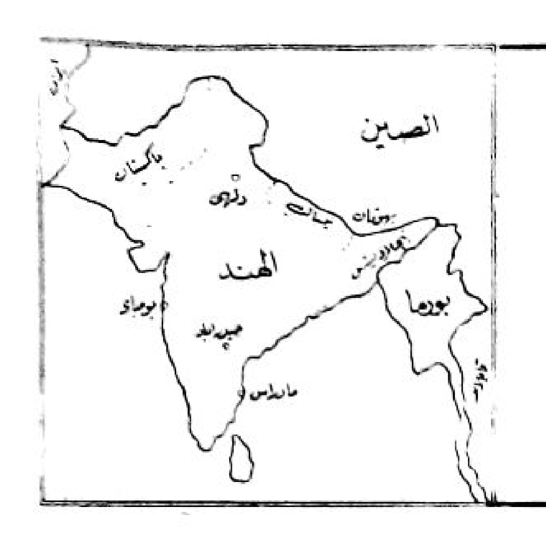
وفى هذا الاطار ، يعتبر البيرقراطيون أن أعظم مسئولية

رقم على عاتقهم هي المحافظة على تطوير معلوماتهم وتوسيع نطاقها . ففي وزارة التجارة الخارجية والصناعة تقوم جميع المكاتب والادارات المسئولة عن القطاعات الصناعية المختلفة بجمع المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة في توجيه مسار التطور الصناعي الياباني في هذه القطاعات وخصوصا فيما يتعلق باتجاهات الأسواق والتطورات التكنولوجية وأنواع الصناعات الناجحة في العالم وأسباب نجاحها .

وهكذا ، فانه على سبيل المثال اعتبر البيروقراطيون في وزارة التجارة الخارجية والصناعة بعد الحرب العالمية الثانية أنه من الأهمية بمكان تنمية الصناعات الاساسية مثل الصلب والطاقة الكهربائية ، ومن ثم ركزوا جهودهم على جمع المعلومات المتعلقة بهذه القطاعات . وعلى هذا المنوال بدأ الاهتمام بجمع المعلومات الخاصة بصناعة السيارات في الخمسينات والمعلومات المتصلة بالحاسبات الالكترونية في أواخر الستينات . وبعد أزمة البترول التي تفجرت عام ١٩٧٣ أخذت مشاكل الطاقة تكتسب الأولوية العليا ، ومن ثم أدرك الموظفون المعنيون ببترول الشرق الأوسط أن دفع ثمن البترول لايكفي لضمان تدفقه الى بلادهم – الأمر الذي لايتحقق الا بالتعرف على بلاد الشرق الأوسط . ومن ثم بدأ الاهتمام بجمع المعلومات المتصلة بالبلاد العربية واللغة العربية والدراسات الاسلامية . كما قرروا الدخول في مشاريع تكنولوجية رئيسية في الشرق الأوسط بما يجعل الدول النفطية تعتمد على المعرفة والمساعدة التكنولوجية اليابانية . وحتى يتحقق ذلك كان لابد من الحصول على معلومات ضخمة عن انماط المشروعات في الشرق الأوسط والعادات الاجتماعية والثقافية السائدة في هذه البلاد . وقد أدى ذلك الى زيادة سريعة في عدد اليابانيين الذين يدرسون اللغة العربية بهدف بناء قاعدة أوسع للعلاقات التي تهيء لبلادهم مصدرا يمكن الاعتماد عليه فيما يتعلق بالموارد النفطية .

وانطلاقا من هذه الأهمية المتزايدة لعمليات جمع وحفظ المعلومات ، اكتسبت اليابان دورا رياديا في أحدث تكنولوجيا عصرية ، وهي تكنولوجيا مجتمع المعلومات التي تعتمد على استخدام وسيلة جديدة من العقول الالكترونية وتعرف بالميكروبروسسور Microprocessor وهي عبارة عن خلايا من الدوائر الالكترونية المثبتة في رقائق لاتتجاوز الواحدة منها مساحة أصغر طابع من طوابع البريد ، وتؤدي وظيفة تخزين المعلومات واستخدامها عند الحاجة اليها . ومن ثم فان هذه الوسيلة تهيء فرصا هائلة للتنمية في بلاد العالم الثالث وتخلق مستوى مرتفعا من العمالة بحيث يتحول المجتمع كله الى ممارسة وظيفة معالجة البيانات لتغذية هذه الرقائق الالكترونية التي يمكن تبادلها بين الجميع .

وبعد ، فلئن كانت التجربة اليابانية تتجاوز امكانيات وقدرات دول العالم الثالث كنموذج يحتذى لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية ، فانها على أي حال تزخر بفيض هائل من الدروس التي يمكن الافادة منها في بلوغ هذا الهدف .



المشكلة الطائفية فى الهند

محمد عيسى الشرقاوى

أن التوتر الطائفى فى الهند من الظواهر التى تشكل أحد أبعاد الحياة السياسية فيها . وتتمثل خطورة هذا التوتر عندما يتفجر فى اشتباكات ومصادمات دموية قد تنذر أحيانا باحتمال اندلاع حرب أهلية .

وقد تجسدت أبعاد هذه الظاهرة على نحو سافر لم تشهده الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ من خلال الاضطرابات والمذابح الطائفية التى وقعت فى ولاية اسام فى شهر فبراير الماضى(١٩٨٣) مما أسفر عن مقتل حوالى ٣ ألاف شخص وتشريد ١٠٠ الف نسمة وهجرة ٣٠ الف آخرين الى الولايات المجاورة

ويمكن ادراك الأبعاد الخطرة لأحداث أسام اذا تذكرنا أن ماوصف بأنه أعنف مصادمات طائفية فى الهند بين الهندوس والمسلمين خلال السنوات الأخيرة كان ما وقع خلال الشهور الخمس الأولى من عام ١٩٧٩ وأسفر عن مصرع حوالى ١٥٠ شخص واصابة ٨٠٠ أخرين بجراح وقد حدث ذلك ابان حكم رئيس وزراء الهند السابق مورارجي ديساى .

ولذلك فان أحداث أسام تطرح بعنف المشكلة الطائفية فى الهند باعتبارها مشكلة ملحة وعاجلة وتهدد وحدة المجتمع خاصة وانها تقترن فى السنوات الأخيرة بنمو القوى الاقليمية فى الولايات الهندية وتحديها للحكومة المركزية وما يقترن بذلك من المطالبة بمزيد من الحكم الذاتى ، وما يتردد أحيانا بصوت عال عن الانفصال والاستقلال

ومن هنا .. فان الأمر يقتضى ضرورة رصد ما حدث فى أسام فى محاولة لتفسير أسبابه حتى يمكن التعرف على بداية المدخل الصحيح للتصدى للمشكلة الطائفية فى الهند .

المصادمات الدموية فى أسام

ان اضطرابات اسام التى تحولت الى مصادمات ومذابح قد بدأت بوادرها منذ عام ١٩٧٩ ففى ذلك الحين بدأت منظمة اقليمية تسمى اتحاد طلاب أسام عمليات تحريض واثارة داخل الولاية للمطالبة بطرد من اعتبرتهم الأجانب أى المهاجرين البنغاليين الذين بدأ نزوحهم الى الولاية منذ كانت تخضع الهند لحكم الاستعمار البريطانى . ومن الجدير بالذكر أن أسام تتكون من ٣ طوائف أساسية هى الأساميون ومعظمهم من الهندوس وأهالى القبائل ومعظمهم من المسيحيين ،والمهاجرين والبنغاليين ومعظمهم من المسلمين ويبلغ تعد - البنغاليين فى الوقت الحاضر حوالى ٨ ملايين نسمه من مجموع سكان اسام البالغ ٢٠ مليون نسمه .

وقد صعدت هذه المنظمة من نشاطها المعادى ضد البنغاليين ، وحملت الحكومة المركزية مسئولية طردهم وترحليهم الى أى مكان أخر فى الهند . وقد تمكنت المنظمة من خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ من الضغط على الحكومة المركزية بل وتحديها من خلال :

(١) شل النشاط الاقتصادى فى اسام ، الأمر الذى بلغ ذروته باغلاق أبار البترول فى الولاية . وهى الأبار التى تزود الهند بثلث احتياجاتها البترولية . ولهذا اضطرت الحكومة الى أن تتكبد حوالى ١,٥ مليار دولار اضافيه لاستيراد البترول من الخارج . ولم تستطع الحكومة تشغيل أبار البترول الا بعد أن أرسلت قوات من الجيش استولت على الأبار عام ١٩٨٠ وتولت الاشراف على تشغيلها وادراتها .

(٢) منع اجراء الأنتخابات العامة التى جرت عام ٨٠ فى ١٢ مركزا انتخابا من الأربعة عشر مركزا بالولاية .

وازاء هذا ، وعندما تجددت الأضطرابات فى الولاية للمطالبة بطرد البنغالين فى مارس ١٩٨٢ لجأت الحكومة المركزية الى السيطرة على الموقف باخضاع الولاية لحكمها المباشر لمدة عام وذلك بمقتضى الدستور الذى يخول لها هذا الحق .

ثم عملت الحكومة على التوصل الى حل للازمة من خلال اجراء مفاوضات مع زعماء اتحاد طلاب اسام وقد تم الاتفاق خلال هذه المفاوضات التى جرت فى نهاية ٨٢ فى نيودلهى على أن يبقى فى اسام أى مواطن بنغالى كان يقيم فيها قبل عام ١٩٦١ . وبحث امكانية ترحيل المهاجرين البنغاليين الأخرين الذين نزحوا اليها اعتبارا من عام ١٩٧١ . وهو وصدر قرار يؤثر على حوالى ٢ مليون بنغالى .

ورغم ذلك ، فان زعماء الطلبة أصروا على انــه لا يحـق للبنغاليين الذين نزحوا الى الولاية فيما بيـن ١٩٦١ حتـى ١٩٧١ أن يتمتعوا بحق الانتخاب . ويبلغ عدد هؤلاء حوالى ٤ ملايين نسمه .

وكان أن احتدم الخلاف بين حكومة أنديرا غاندى رئيسة الوزراء وبين زعماء الطلبة حول مسألة حق الانتخاب . فقد أصرت أنديرا على ضرورة أن يتمتع أى مواطن هندى ممـن نزحوا الى اسام قبل ١٩٧١ بحق الانتخـاب . وازاء هـذه الأراء المتصادمة توقفت المباحثات فى أوائل ينـاير ١٩٨٣ . وعندما عاد زعماء الطلبة الى اسام قادمين من نيودلهى القى القبض عليهم . ثم اطلق سراحهم بعد اسبوع .

وفى ضوء هذا الخلاف تفجر الموقف فى أسام مع اقتـراب موعد الانتخابات المحلية فى الولاية . وقد حـاولت أنـديرا غاندى احتواء هذا الموقف بالسعى لدى زعماء المعـارضة للتعاون معها لاجراء تعديل دستورى يسمح بمد التفـويض للحكومة المركزية لاستمرار ادارتها المباشرة لاسام . غير أن المعاضة رفضت . ولم يكن فى وسع حزب أنديرا (المؤتمر (١)) أن يقر هذا التعديل نظرا لانه لا يحظى بـأغلبية الثلثين اللازمة للتصديق عليه فى البرلمان الهندى .

وعندئذ كان لا مفر أمام انديرا ، بمقتضى الدستور مـن اجراء الانتخابات فى أسام رغم نذر المصادمات الدموية بين الاسامين الهندوس وبين البنغاليين المسلمين وبين أهـالى القبائل المسيحيين ، ورغم آن القوى الاقليمية فى الـولاية بزعامة اتحاد طلاب اسـام اكدوا أصررهـم على مقـاطعة الانتخابات اذا لم تسقط الحكومة المركزية عن المهـاجرين البنغاليين حق الانتخابات . وكانت وجهة نظر انـديرا أن الانصياع لهذه المطالب من شأنه تمزيق البلاد .

شبح الحرب الأهلية

ولهذا ، فقد تصاعدت موجات العنف الدموى فى أسـام بدعوى مقاطعة الانتخابات وطرد المهاجرين البنغـاليين . وبلغت هذه الموجة ذروتهـا فى ١٤ فبـراير عشـية بـدء الانتخابات . بل وامتدت الى مناطق أخرى . وقد اضطرت الحومة الهندية الى الأمربان يتدخل الجيش فى الولاية وذلك بعد المذابح الجماعية ووصفت صحيفة هندية هى ذى هندو الوضع أنذاك فى أسام بانه أسوأ وضع تشهده البـلاد منـذ الاستقلال ودعت الى المبادرة الى اتخاذ اجراء عاجل لاقرار الأمن والسلام فى الولاية التى تقترب من الحرب الأهلية .

وفى ظل سيتم الحرب الأهلية الذى كان يخيم على اسـام طوال فترة الانتخابات فليس مهما أن نشـير الى أن حـزب أنديرا (المؤتمر (١)) قد فاز باغلبية

وفى ظل شبح الحرب الأهلية الذى كان يخيم على اسـام طوال فترة الانتخابات فليس مهما أن نشـير الى أن حـزب أنديرا (المؤتمر (١) قد فاز بأغلبية مقاعد الولاية . اذ حصل على ٩٠ مقعدا من بين ١٠٨ من اجمالى مقـاعد الجمعيـة التشريعية للولاية ، كما حصل على ٤ مقاعد من ٥ مقاعد فى البرلمان الهندى . ذلك أن جميع الأحـزاب قـد قـاطعت الانتخابات باستثناء الحزب الشيوعى الماركسى

ولم تنه الانتخابات الموقف ، بل ان القـوى الاقليميـة والطائفية فى اسام طالبت فى أعقاب اعلان نتائج الانتخابات مباشره الى حل الجمعية التشريعية وأكدوا أن حكومة الولاية الجديده غير شرعية . ومن هنا فان الوضع فى اسام يحمل فى طياته كل عناصر تجدد المصادمات الدموية ربمـا الى حـد الحرب الأهلية كما حذرت صحيفة ذى هندو الهندية . بـل ان بعض الجماعات فى أسام تطالب بانفصال الولاية . كما أن اتحاد طلبة أسام يطلق على حركته اسم حرب الاستقلال الثامنه عشرة ، وذلك فى اشارة واضحة الى الحروب السبعة عشر التى خاضها الملك الاسامى لاشيت بورفوكان ، والذى كان الملك الوحيد فى المنطقة فى القرن السـابع عشر والـذى تمكن من التصدى لهجمات المغول وردهـم على أعقـابهم (انظر مجلة (تايم) الأمريكية فى ٧ مارس ١٩٨٣)

وهكذا ، تتضح عناصر الخطر الداهم : ان ما حـدث فى أسام ليس مجرد صراع طائفى دموى لم تشهد الهند مثيلا فى بشاعته منذ استقلالها ، وانما ما يحدث فى اسام يحمـل فى طياته كذلك دعاوى بالانفصال والاستقلال عن الوطن الأم . وهنا يشير المراقبون السياسيون الى ان هذه الدعاوى تبـدو واضحة وصاخبة فى المناطق الشمالية الشرقية مـن الهنـد وخاصة فى ولاية ميزورام .

أسباب الطائفية والانفصالية

وعند هذا الحد ، يبرز سؤال جوهرى هو :

ما هى العوامل التى أدت الى هذا الوضع المأساوى فى اسام؟

وفى محاولة للاجابة على هذا السؤال تبرز عدة مـؤشرات لعلها تسهم فى تفسير ظاهرة تصـاعد الصراع الـطائفى فى الهند وما يقترن به من نمو القوى الاقليمية وظهور الدعاوى الانفصالية :

أولا : نمو القوى الاقليمية وصراعها مـع الحـكومة المركزية :

بدأ ظهور هذه الظاهرة ابان حكم موراجي ديسـاى رئيس وزراء الهند اليمنى السابق . ويقصد بهذه القوى حكومات الولايات والأحزاب والجماعات السياسية الاقليمية .

وقد تأكد وجود هذه الظاهره عندما رفضـت حـكومات الولايات ، ابان حـكم ديسـاى ، الموافقـة على الخـطة الخمسية السادسة لاعتراض رؤساء هذه الحكومات على أن الحكومة المركزية لم تشركهم فى وضعها .

ثم بدأ زعماء الولايات وحكامها يعربون صراحة . فى عهد ديساى ، عن رغبتهم فى الحصول على مزيد مـن سـلطات الحكم الذاتى . وتردد أنذاك أن الشيخ محمود عبد اللـه

المعروف باسم «أسد كشمير» اشتكى من أن وزراء الولاية فى حاجة الى استئذان الحكومة المركزية فى نيودلهى اذا أرادوا أن يعطسوا!!

وفى اطار تحدى بعض حكام الولايات للحكومة المركزية ، عقد رؤساء خمس ولايات بجنوب الهند اجتماعا فى مايو ١٩٧٨ لوضع ما اسموه استراتيجية لمواجهة المشاكل والقضايا المحلية والاقليمية . وقد علقت صحيفة ألفاينانشيال تايمز البريطانية فى ١٤ فبراير ١٩٧٩ على هذا الاجتماع بقولها ان مثل هذا الاجتماع الذى تم على الصعيد الاقليمى ، وليس على الصعيد القومى كما كان يحدث من قبل ، بعد تطورا سيئا لا ينبغى أن تتجاهله الحكومة المركزية .

ثم حذر هيموانى بهوجونا وزير البترول عندما استقال من حكومة ديساى فى ١٩ يوليو ١٩٧٩ من خطورة نمو القوى الاقليمية بقوله ان القوى الاقليمية ترفع رأسها وأن النشاطات الانفصالية تتزايد فى المناطق الشمالية الشرقية من الهند .

وهنا قد يمكن القول ان غياب الزعامة السياسية الفعاله فى ظل حكم ائتلاف جانات اليمينى بزعامة ديساى كان السبب وراء نمو القوى الاقليمية الى حد الصراع مع الحكومة المركزية وتحدى سلطتها . ويلاحظ أن مشكلة أسام قد ظهرت بوادرها ابان حكم ديساى (انظر مجلة السياسة الدولية) العدد ٥٩ يناير ١٩٨٠)

ثانيا : ضعف الأحزاب الرئيسية فى الهند :

يشير بعض المراقبين السياسين الى أن الأحزاب السياسية الرئيسية أو القومية فى الهند قد دبت فيها عوامل الوهن وتفشت فيها الانقسامات الداخلية بما فى ذلك حزب أنديرا نفسه (المؤتمر(١)) . وقد أسفر هذا عن تزايد أهمية القوى والأحزاب والجماعات الاقليمية التى ترتكز اساسا على الولاء للطائفة أو اللغة أو الدين . ولهذا بدأت تظهر فى أطراف الهند قوى اقليمية انفصالية ، وخاصة فى المناطق الشمالية الشرقية كما سلفت الاشارة .

ثالثا : العاملأ الاقتصادى

رغم أن الهند حققت منذ استقلالها وحتى الأن انجازات اقتصادية يعتد بها الا ان الحقيقة التى لا يمكن التغاضى عنها هى أن حوالى ٤٠٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر وهى نسبة ليست بسيطة ولا يبدو انها ستتقلص فى المستقبل القريب (انظر الفاينانشيال تايمز) البريطانية فى ٢٤ مايو ١٩٨٢)وفى ضوء هذا يشير البروفسير أندريه بيتلى وهو من ابرز علماء الاجتماع فى الهند الى أن التخلف الاقتصادى فى الهند اسهم فى الحفاظ على النظام الطائفى .

ومن ثم يشير البعض الى أن من بين الأسباب الحقيقية لاحتدام العنف الطائفى الدموى فى أسام هو معاناة أغلب سكانها من الفقر ومن احساسهم بتجاهيل الحكومة المركزية لهم ، برغم أن ولايتهم تزود الهند بثلث احتياجاتها من البترول . وليس أدل على ذلك من أن مجلة (الايكونوميست) البريطانية اشارت فى ٢٦ فبراير ١٩٨٣ الى أن الأسامين لم يرتكبوا كل ما نسب اليهم من أعمال القتل فى الولاية . بل انهم كانوا ضحايا لهجوم من جانب رجال القبائل . بل ان المذبحة الكبرى التى وقعت فى ١٨ فبراير ١٩٨٣ والتى أسفرت عن مقتل العديد من البنغاليين قد ارتكبها رجال القبائل والسبب أن أهالى القبائل الذين يسكنون فى الغابات يرون أن البنغاليين قد اغتصبوا الأراضى الواقعة عند التلال ، والتى يعتقدون انها تخصهم . وهنا يبرز البعد الاقتصادى الأساسى فى الصراع الطائفى فى أسام انه صراع على البقاء . ونزاعا دمويا على أسباب العيش

وايا كان الأمر ، فان العنف الطائفى يتصاعد فى الهند ويتسع نطاقه . ولم يعد قاصرا على المسلمين والهندوس فلاول مرة فى الهند منذ الاستقلال يشتبك الهندوس والسيخ فى البنجاب ، ويشتبك السيخ والمسلمون فى مصادمات دموية ربما تكون بعض هذه الاشتباكات حوادث منعزله . ولكنها تبنىء عن مخاطر كامنة فى ضوء نمو القوى الاقليمية وظهور الدعوات الانفصالية .

وأخيرا وفى اطار ما سلف ذكره عن مؤشرات وأسباب العنف الطائفى ، فان محاولة الاقتراب من حل هذه المشكلة ينبغى أن يكون بالتصدى لها من خلال التعامل مع أسبابها الحقيقية الكامنة فى الاقتصاد والفقر ونمو القوى الاقليمية ودعاوى الانفصال



الاعتراف بالحكومات الامريكية الجديدة في منظمة الدول الامريكية

د . محمد عبد الوهاب الساكت

تثير الأحداث الجارية الآن في نيكاراجو والتي ترجع أصولها الى عام ١٩٧٩ حينما تم التخلص من حكومة الجنرال سوموزا وتولى لجنة الساندينيستا الثورية اليسارية الحكم بدلا منها ، ثم قيام الولايات المتحدة بدعم وتأييد القوى اليمينية المعارضة ، وتشكيل قوات يمينية مسلحة في الأدغال تمارس العصيان المسلح التقليدي المعروف في جمهوريات أمريكا الوسطى . تثير هذه الأحداث التساؤل عن دور منظمة الدول الأمريكية في الأعتراف بالحكومات الامريكية الجديدة .

والواقع ان الجمهورية الأمريكية قد شهدت منذ بداية القرن العشرين محاولات عديدة لأنشاء نظام للأعتراف الجماعي بالحكومات الأمريكية التي تتولى السلطة بطريق غير دستوري والتي أصبحت ظاهرة شائعة في دول نصف الكرة الغربي . وقد كان من بين هذه المحاولات نظرية طوبار وزير خارجية الأكوادور بعدم الأعتراف التلقائي بالحكومات التي تصل إلى السلطة عن طريق الثورة . أو الأنقلاب ، كما تضمنت هذا المعنى معاهدتي السلام والصداقة بين جمهوريات أمريكا الوسطى عامي ١٩٠٧، ١٩٢٣، والتي لاقت تأييدا من وزير خارجية الولايات المتحدة كيلوج عام ١٩٢٥.

غير أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب تخوف الدول الامريكية من أن تتخذ الولايات المتحدة هذا الأسلوب كوسيلة لفرض سيطرتها وتدخلها في الشئون الداخلية للدول الأمريكية ومن ذلك ما أبداه وزير خارجية المكسيك عام ١٩٣١ من رفض لهذه الفكرة نظرا لما فيها من ممارسة للسيطرة على الشعوب التي تحدث فيها هذه الثورات .

وقد ظل هذا الأتجاه سائدا إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية وحيث أدى تزايد الرغبة نحو مقاومة الأنشطة النازية والفاشية في دول أمريكا اللاتينية إلى قيام المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الجمهوريات الامريكية بأصدار قراره في ١٩٤٢/١/١٥ يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول المحور ، كما أصدرت اللجنة الأستشارية الطارئة للدفاع السياسي عن القارة الأمريكية في أجتماعها بمونتفيديو قرارا آخر في ١٩٤٣/١٢/٢٤ يتضمن ضرورة قيام الحكومات التي أعلنت الحرب على قوى المحور أو قطعت العلاقات معها بتعليق الأعتراف بهذه الحكومات الجديدة التي تولت السلطة بوسائل غير دستورية حتى تتم المشاورات بين هذه الدول لتحديد ما إذا كانت هذه الحكومات الفعلية الجديدة ستلتزم بالتعهدات من الدول الامريكية للدفاع عن القارة الأمريكية ، وعلى أن يكون لكل حكومة بعد أتمام المشاورات وتبادل المعلومات الحق في أن تقرر بصورة فردية ما إذا كانت الحكومات المعنية ملتزمة بالتعهدات المشار اليها ومن ثم تقوم بمنح الأعتراف أو حجبه حسب ما تراه ، كما أتفق على عدم دعوة الحكومات غير المعترف بها من غالبية الدول الأمريكية لحضور هذه المؤتمرات الأمريكية ، وقد تم تطبيق ذلك بالفعل على نيكاراجو حيث لم تتم دعوتها لحضور مؤتمر ريو عام ١٩٤٧ كما كان من المتعارف عليه أن دعوة بعض الحكومات غير المعترف بها لحضور المؤتمرات الأمريكية لايمثل أعترافا قانونيا أو فعليا بها من قبل الدول الأمريكية الأخرى .

وعلى ضوء هذه التجارب واستنادا إلى فكرة أشتراك دول نصف الكره الغربي في تاريخ واحد وفلسفة واحدة ومصيرا واحد يميزهم عن باقي دول العالم فقد تضمنت مبادىء ميثاق منظمه الدول الأمريكية عام ١٩٤٨ الأشارة إلى تضامن الدول الأمريكية والمبادىء السامية التي تدين بها تتطلب قيام نظام سياسي مبني على الممارسة العملية للديمقراطية النيابية ، وبأعتبار أن أختلاف الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء في منظمة أقليمية واحدة يهدد كيان هذه المنظمات وبرغم أن الميثاق قد فتح باب العضوية للمنظمة في مادته الثانية لجميع الدول الأمريكية التي تصدق على ميثاق .

كما لم يرد في مواده أي ذكر لعقوبة الايقاف أو الفصل من المنظمة . كذلك فقد أدان المؤتمر العاشر للدول الأمريكية في مارس سنة ١٩٥٤ ما أسماه أنشطة الشيوعية الدولية في جواتيمالا مشيرا إلى أن السيطرة على المؤسسات السياسية

لأية دولة أمريكية من قبل أية حركة شيوعية يمثل تهديدا للسيادة والأستقلال السياسي للدول الأمريكية وتضامنها ، كما يمثل تدخلا في شئونها وعائقا نحو تحقيق الديمقراطية التمثلية وهو الأمر الذي يتطلب أتخاذ الخطوات المناسبة ..

وعلى ضوء هذا فقد قامت حكومة الولايات المتحدة بعد تولى حكومة جديدة للسلطة في جواتيمالا بالتشاور مع بقية الدول الأمريكية حول الصفة غير الشيوعية للمجموعة الحاكمة الديدة ومدى سيطرتها الفعلية على أراضي جواتيمالا ومدى جدية التأكيدات التي قدمتها للوفاء بالتزاماتها الدولية ومن ثم فقد تم على أثر هذه المشاورات الأعتراف بهذه الحكومة الجديدة .

كما أنه تطبيقا لهذه المبادىء فقد تم فصل كوبا من عضوية المنظمة في يناير سنة ١٩٦٢ لأن قبول أي عضو في المنظمة للمبادىء الماركسية لايتمشى مع نظام الدول الأمريكية كذلك فقد أصدر مجلس منظمة الدول الدول الامريكية في نوفمبر سنة ١٩٦٥ قرارا تضمن أن الأطاحة بحكومة قائمة وإحلالها بحكومة فعلية أمر يمثل تهديد للسلم والتضامن في نصف الكرة الغربي ، وأن ذلك يدخل ضمن نطاق المادة ١٩ من الميثاق التي تستثنى الأجراءات التي تتخذ للمحافظة على السلم والأمن من الحظر الوارد في المادة ١٥ من ميثاق المنظمة والخاص بمنع التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء . إلا هذا الأسلوب أيضا قد واجهته معارضة قوية من معظم الدول الامريكية لأعتقادها بأن الضغوط الدبلوماسية والسياسية التي يمثلها الأعتراف تعد تدخلا في الشئون الداخلية للدول الأعضاء الأمر الذي يتناف في رأيها مع نصوص وروح ميثاق منظمه الدول الامريكية ولهذا فلم توافق معظم الدول الاعضاء في المؤتمر المذكور على الأقتراح الذي تقدمت به فنزويلا والقاضي بتطبيق العقوبات الاقتصادية والسياسيه بما فيها الطرد من نظام الدول الامريكية وعدم الأعتراف الجماعي والحرمان من المساعدة الأقتصادية للنظم التي تتولى الحكم عن طريق الثورة والأنقلاب ضد الحكومات الديمقراطية المنتخبة ، واكتفى الاعضاء بالموافقة على ضرورة اجراء مشاورات غير رسمية في الحالات التي تحدث فيها تغيرات دستورية في حكومات الدول الامريكية لما في ذلك من حظر على السلام والتضامن في نصف الكرة الغربي ، كما أتفق على توصية الدول الاعضاء في المنظمة بالقيام مباشرة بعد حدوث أي انقلاب ضد حكومة دولة عضو بالتشاور للتحقق مما يلي :—

أ — ماإذا كان التغير الثوري قد حدث بارشاد وتشجيع حكومة أجنبية أو أحد أعونها .

ب — ماإذا كانت الحكومة الفعلية الجديدة تنوى أتخاذ الخطوات المناسبة لاجراء أنتخابات في نطاق فترة معينة والسماح لشعبها بالأشتراك بحرية في هذه الأنتخابات

ج — مدى أحترامها لنظام الدول الأمريكية والأعلانات الامريكية الخاصة بحقوق الانسان .

والواقع أن صدور القرار بهذا الشأن كان يعكس المخاوف التي أثارها تولى كاسترو للسلطة في كوبا واستمراراه في دعم سلطته هناك وأعتماده ذلك على الاتحاد السوفيتي ومحاولاته المستمرة تصدير الثورة الى بقية دول امريكا اللاتينية ، وهو الأمر الذي دعا الرئيس كيندى إلى أعلان برنامجه عن التحالف من أجل التقدم بهدف تطوير وتشجيع قيام حكومات دستورية فعالة في الدول الامريكية ، ورفض الأعتراف بأية حكومة فعلية في أمريكا اللاتينية حتى تعلن عن نيتها في أجراء أنتخابات خلال فترة مقبولة وانطباق الشروط التقليدية للأعتراف بها لاسيما السيطرة الفعالة على أراضي الدولة والرغبة في أداء الالتزامات الدولية .

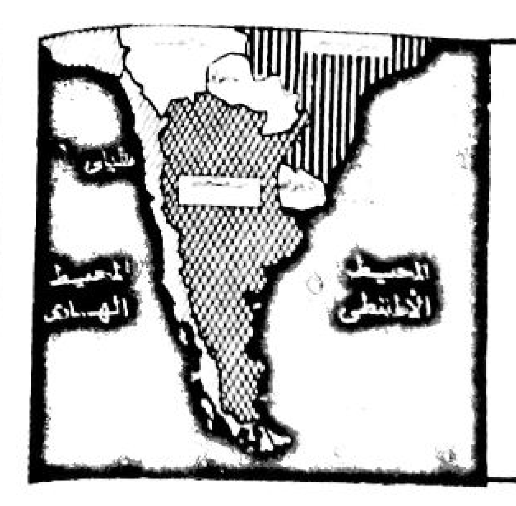
وقد أكد هذا الاتجاه أيضا الرئيس ريجان في خطابه بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨٢ امام مجلس منظمة الدول الامريكية حيث اوضح انه من أسباب معارضة الولايات المتحدة للكومة الجديدة في نيكاراجوا عدم تقييدها بما تعهدت به أمام المنظمة من أنها سوف تحترم حقوق الانسان وتقوم باجراء انتخابات حرة وذلك إثر قيامها عام ١٩٧٩ وهو الأمر الذي تقم به بل وأعلنت عدم نيتها القيام باجراء أية انتخابات قبل عام ١٩٨٥

وخلاصة القول أن تجارب العمل في منظمة الدول الأمريكية قد أظهرت مبدأين أساسيين

أولهما : خاص بالفصل مابين التمثيل في المنظمة وأعتراف الدول فرادى بحكومات الدول الاعضاء ، وقد ظهر هذا استمرار أعتراف الولايات المتحدة ومعظم دول المنظمة بحكومة كاسترو وبرغم قيام المنظمة بفصل كوبا من عضويتها عام ١٩٦٢ .

ثانيهما : تأكيد مبدأ التشاور الجماعي بين الدول الأمريكية قبل أعتراف هذه الدول بأية تغييرات ثورية في حكومات دول المنظمة . غير أنه من الواضح أن النفوذ القوى للولايات المتحدة في منظمة الدول الامريكية لايزال هو السبب الرئيسى في تخوف دول أمريكا اللاتينية في الموافقة على أنشاء أي نظام للأعتراف الجماعي في أطار المنظمة

وهكذا يمكن القول أن منظمة الدول الامريكية لم تستطع أن تطور دورا له قيمة في عملية التغييرات في أنظمة الحكم في دول أمريكا اللاتينية وأستمرت في الألتزام بدورها التقليدي بعدم التدخل في السياسات الداخلية للدول الأعضاء فيها ، لاسيما وأنها لم تستطع أيضا تقديم الحلول الجذرية للمشاكل اللاتينية والتي تعد السبب الرئيسى في الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية المستمرة فيها .



حول مبيعات الاسلحة الاسرائيلية الى امريكا اللاتينية

سيد عبد المجيد

كان من نتائج . التى اسفرت عنها زيارة ارييل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى الاسبق الى هندرواس . اتفاق تقوم . اسرائيل بمقتضاه . بتوريد طائرات اسرائيلية الصنع من طراز «كفير » وبعض العتاد العسكرى

ويدخل هذا الاتفاق . ضمن سلسلة اتفاقيات التعاون العسكرى . بين اسرائيل والانظمة العسكرية الحاكمه فى بلدان امريكا اللاتينية . ولم يبدأ هذا التعاون . الان . وانما بدأ فى منتصف السبعنيات . عندما بدأت اسرائيل . فى تزويد النظام الحاكم فى نيكاراجوا بكميات من السلاح .. الى ان اصبحت امريكا اللاتينية احد الاسواق الرئيسية للاسلحة الاسرائيلية

ويثير التطور . مجموعة من التساؤلات . حول طبيعة ودلالات الاهداف . التى تسعى اسرائيل الى تحقيقها ..

فهل اسرائيل ــ بامدادها السلاح الى الانظمة العسكرية الحاكمة فى بلدان امريكا اللاتينية ــ تلعب دور الشرطى الامين على المصالح الامريكية فى امريكا اللاتينية ام بات مصالح واهداف استراتيجية خاصة بها

اولا تطور مبيعات الاسلحة الاسرائيلية الى امريكا اللاتينية

نستطيع ان نجمل هذا التطور فى عدد من النقاط

١ــ زيادة معدل صادرات الاسلحة الاسرائيلية فى «الثمانى السنوات » الاخيرة . بحيث اصبحت امريكا اللاتينية احد الاسواق الرئيسية للسلاح الاسرائيلى

٢ــ منذ عام ١٩٧٧ . وهو العام . الذى تم فيه حظر امريكى . بارسال الاسلحة الى دول امريكا اللاتينية . خاصة تلك . التى تنتهك فيها حقوق الانسان . منذ ذلك الحين . انتجت اسرائيل اكثر من عشرين الف مدفع «جليل » وعدد غير محدود من المدافع «اوزى » لجيش جواتيمالا . كما ارسلت اسرائيل طائرات «ارفا » التى استخدمت فى العمليات . التى قادتها الوحدات المناهضة للثوار . وتعد هذه الطائرات . كبديل لطائرات الهيليكوبتر الامريكى التى تاثرت بقرار الحظر .

٣ــ اثناء صراع نظام «الديكتاتور الجنرال سوموزا » ضد الثوار «الساندينيين » فى نيكاراجوا . قامت اسرائيل بتزويد الحرس الوطنى الموالى للجنرال «سوموزا » بمعظم بنادقه الرشاشة ومدفعيته . ومدافع المورتر والذخيرة . بالاضافة الى ارسال «١٠٠ » مستشار عسكرى . يقومون بتدريب الجيش وسلاح الجو على عمليات القمع والارهاب ضد الثوار .

٤ــ حصل جيش السلفادور على خمس وعشرين طائرة من طراز «ارافا » وثمانى عشرة قاذفة قنابل من نوع «وارسو اورجان » وست طائرات تدريب من طراز «ماجستية » واربع قنابل «مسيير » ..

٥ــ وصل معدل المبيعات من الاسلحة الاسرائيلية الى امريكا اللاتينية فى العام الماضى الى «١,٢ » مليار من الدولارات .

وترجع زيادة معدل صادرات الاسلحة الاسرائيلية الى امريكا اللاتينية الى عدة اعتبارات منها

١ــ الحظر الامريكى . ذلك انه اثناء ادارة الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر . فرض فى عام ١٩٧٧ . حظر ارسال الاسلحة الى امريكا اللاتينية خاصة تلك التى تنتهك فيها حقوق الانسان «السلفادور » وجواتيمالا .. مما جعل الفرصة مهيأة لفتح اسواق امريكا اللاتينية امام السلاح الاسرائيلى .

٢ــ تقوم ــ اسرائيل ــ بانتاج طائرات «داجر » و«كفير » وتعتبر هذه الطائرات نسخة محلية للميراج الفرنسية ولصواريخ «ميريال وشافريو » الامريكية الاصل

٣ــ فضلا عن ذلك . ولشمول صفقة المبيعات ــ تقوم اسرائيل بارسال مستشارين عسكريين . لتدريب قوات الجيش . فى دول امريكا اللاتينية ــ على القيام بعمليات الابادة والارهاب ضد القوى المناهضة للانظمة العسكرية . كما يحدث . فى جواتيمالا . السلفادور . هندرواس . كوستاريكا ..

٤ــ اثناء غزو اسرائيل للبنان . استولت على كميات كبيرة من اسلحة القوات الفلسطينية . ارسلتها ــ ضمن صادراتها ــ الى البلدان المشار اليها

اهداف اسرائيل

صرح «اسحاق شامير » وزير الخارجية الاسرائيلى . فى

بداية جولته التى شملت «كوستاريكا ، واورجواى ، والارجنتين » ان الحكومة الاسرائيلية مهتمة بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جميع الدول بصرف النظر عن نظامها السياسى . وفى وصف ـ احد المسئولين الاسرائيليين ـ لحكومات دول امريكا اللاتينية ـ قال «ان حكومات هذه الدول صديقة » واضاف قائلا «عندما تطلب دولة صديقة المساعدة من اسرائيل فاننا لانسأل عما اذا كانت الدولة ديمقراطية ام غير ديمقراطية ، كما اننا لانسأل عن دوافعها ».

وعن نظرية شارون لأمن اسرائيل ، نرى ، ان المطلوب ، ليس فقط «الاحتفاظ بميزان قوى ، وتفوق نوعى تكنولوجى على اى ائتلاف عسكرى عربى » على حد قول «اريل شارون » ، بل يتعدى المفهوم الامنى الاسرائيلى حدودها الاقليمية ، وهذا مايفسر تغلغلها فى افريقيا ايضا ، وعن الحدود الامنية التى يجب ان تكون عليها اسرائيل ، يقول اريل شارون يجب ان نؤمن ، سويا مع الولايات المتحدة الامريكية فهما نشترك فيه مع العالم الحر ، وان نؤمن بصورة منفردة ، مصالح اسرائيل الامنية ، فى مناطق تبعد الاف وحتى عشرات الاف من الكيلو مترات عن حدود اسرائيل ..

وهذا يتسق ، تماما ، مع اهداف اسرائيل ، فهى تقوم بمساندة الانظمة العسكرية الحاكمة فى امريكا اللاتينية ، بامدادهم بالسلاح والعتاد العسكرى ، بصرف النظر عما ترتكبه هذه الانظمة فى حق شعوبها ـ وبرغم ادانة الرأى العام العالمى لهذه الانظمة ، تعمل اسرائيل على توطيد علاقاتها مع تلك الحكومات .. طالما يخدم فى النهاية الاهداف التاريخية والسياسية لاسرائيل .

ونستطيع ان نجمل اهداف اسرائيل فى امريكا اللاتينية فى النقاط التالية :

١ـ يقول المسئولين الاسرائيليين ، «ان وجودهم فى امريكا اللاتينية وافريقيا او اى مكان اخرله مسبباته منها فتح اسواق تجارية لبيع سلاحها ، ومنتجاتها العسكرية » ولكى يتحقق هذا ، فى امريكا اللاتينية ، يجب البقاء على الانظمة العسكرية ـ موجودة فى السلطة لانه الضمان الوحيد ، لاستمرار العلاقات بين اسرائيل وتلك الدول خصوصا فى مجال التعاون العسكرى .

٢ـ وللبقاء على الانظمة العسكرية فى السلطة ، تسعى اسرائيل للحيلولة دون وصول القوى المناهضة لتلك الانظمة الى السلطة وفى هذا المضمار ، ماسعت اليه اسرائيل ، اثناء حكم الديكتاتور النيكارجوى «سوموزا » وحتى بعد الاطاحة به ، على ايدى الثوار «الساندنسيين » فهى لاتكف عن محاربة النظام الجديد بأرسالها المستشارين العسكريين الاسرائيليين الى ـ هندوراس ـ لتدريب قواتها ، للقيام بمهام هجومية على نيكاراجوا ، وذلك للاطاحة بالنظام الثورى الجديد ولمنع هذا النظام من مساعدة الثوار فى السلفادور .

ـ محاربة منظمة التحرير الفلسطينية :

ففى خلال السنوات الماضية ، قامت منظمة التحرير بتحسين علاقاتها مع قادة أمريكا اللاتينية ، ومن مظاهر ذلك ، وجود مكتب معلومات للمنظمة فى المكسيك والبرازيل واعتراف كل من ، نيكارجوا ، كوبا ، بوليفيا ، بيرو ، رسميا بالمنظمة ، وفى تعليق لاحدى الصحف البلاجيكية تقول « إن الحكومات اليسارية ـ فى امريكا اللاتينية ـ والتى لها ميول قومية ، تعمل منذ وصولها الى السلطة على التقرب بطريقة ، تكاد تكون ، اتوماتيكية الى منظمة التحرير الفلسطينية ومن هنا ، تأتى أهمية ودلالة زيارة« شامير« للارجنتين فى اواخر العام الماضى ، فالارجنتين دولة كبرى فى القارة الجنوبية هذا بجانب وجود أكبر جالية يهودية ـ اذ يبلغ عدد اليهود ان الارجنتين نصف مليون فرد ـ فضلا عن هذا ، لأالارجنتين قامت بالتصويت ضد العديد من القرارات التى تدين اسرائيل أى ، ان هناك ، بعدا ، استراتيجيا ، أخر للسياسة الاسرائيلية فى أمريكا اللاتينية، يتمثل ، فى غلق امريكا اللاتينية أمام منظمة التحرير الفلسطينية، ومنع تأييد أى دولة من دول امريكا اللاتنية ـ بقدر المستطاع ـ للمنظمة

دور الولايات المتحدة الامريكية

اولا: يمكن القول أن الولايات المتحدة الامريكية ، تعلم بمبيعات اسرائيل للسلاح الى دول أمريكا اللاتينية، بل فهى تعطى لاسرائيل الضوء الاخضر ، لكى تتحايل الادارة الامريكية على حظر الكونجرس الامريكى ، بارسال الاسلحة الى بعض الدول فى امريكا اللاتينية، برغم ، أن المسئولين فى الادارة الامريكية ينفون علمهم بنشاط اسرائيل العسكرى فى أمريكا اللاتينية ...وتذهب النيويورك تايمز بقولها « أن الاسلحة التى حصلت عليها اسرائيل ، اثناء غزوها للبنان ، أرسلتها الى دول أمريكا الوسطى وفقا للمسؤولين فى وزارة الخارجية وادارة المخابرات المركزية الامريكية»

ثانيا ـ نتيجة للضغوط ، التى تواجهها ادراة الرئيس الامريكى « رونالد ريجان» من الرأى العام الامريكى، والكونجرس ، وحلفاء الولايات المتحدة ، بشأن السياسة التى تنتهجها إدارة ريجان ـ فى أمريكا اللاتينية ـ وخاصة فى السلفادور ...تعطى الولايات المتحدة ـ الضوء الاخضر ـ لتتحرك اسرائيل داخل أمريكا اللاتنية .

ثالثا ـ تعطى الولايات المتحدة الامريكية ، اسرائيل حقوق انتاج بعض الاسلحة ـ فى اطار مساعدة الدول الاقوى اقليميا ـ ومن ثم ، تقوم اسرائيل ، بتصديرهذا السلاح

الى دول أمريكا اللاتنية .

رابعا – فى اواخر عام ١٩٨١، رفعت الولايات المتحدة الامريكية قيود تصدير السلاح لأسرائيل هذا العام – بالتحديد – واجهت ادارة ريجان – معارضة شديدة – وصلت الى مطالبة الكونجرس الامريكي حظر ارسال السلاح الى أمريكا اللاتينية بشكل كامل – بمعنى أخر – رفعت الولايات المتحدة قيود التصدير للاسلحة الى اسرائيل ، بعدما تعذر على ادارة ريجان ، المطالبة بزيادة ارسال الاسلحة الى أمريكا اللاتينية.

ويمكن القول ، فى ضوء النقاط المشار اليها ان هناك اتفاقا ضمنيا ، بين الولايات المتحدة الامريكية وبين اسرائيل ، تقوم الاخيرة بمقتضاه بدور الحارس البوليسى فى القارة الجنوبية .

دور الأنظمة العسكرية

الحاكمة فى أمريكا اللاتينية

١٨٩٣٠ –تواجه الأنظمة العسكرية الحاكمة – فى امريكا اللاتينية – مقاومة – عنيفة من قبل القوى المناهضة لها، خصوصا فى السلفادور وجواتيمالا ، وفى السلفادور – لتى تواجه حرب أهلية الأن – أكد الجنرال « جيرمو جارسيا» وزير الدفاع فى السلفادور » بأن القوات النظامية لن تتمكن من ردع الثوار دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وينطبق هذا على بقية الأنظمة العسكرية فجميعهم ، يعتمدون على مساعدة الولايات المتحدة العسكرية»

٢ –مطالبة أعضاء الكونجرس الامريكى ، بفرض حظر شامل على ارسال السلاح الى تلك الدول .

بالاضافة الى العاملين السابقين ، هناك عامل ثالثا ، هو أن هناك ، حظر امريكى بالفعل ، بارسال السلاح الى أمريكا اللاتينية

للعوامل الثلاثة السابقة تسعى الأنظمة العسكرية بمد الجسور بينها وبين اسرائيل لتلافى الحظر الامريكى .

وكما يقول مسؤولون فى ادارة « ريجان» فان اسرائيل اصبحت بهذا أكبر ممول للسلفادور ، وجواتيمالا ، بالمدفعية ومستلزماتها ، كما أنها سدت الفجوة التى حدثت بسبب غياب الأسلحة الأمريكية فى هندوراس وكوستاريكا المناهضتين لحقوق الانسان .

ويضيف المسئولين فى ادارة « ريجان» أصبحت هذه الدول المشترى الرئيسى لطائرات « ارافا» الاسرائيلية التى يقال أنها ذات فعالية كبيرة فى نقل الجنود والمعدات العسكرية خلال العمليات ضد الفدائيين فى المناطق الآهلة بالغابات .

والتطورات السابقة توضح مايلى:

إن اسرائيل ، لا تلعب ، دور الشرطى الأمين على المصالح الامريكية فى أمريكا اللاتينيةفحسب ، بل لتحقيق اهداف ومصالح حيوية لاسرائيل . تقتضيها الظروف ، والمعطيات الدولية الراهنة

ولو ربطنا ، نشاط اسرائيل العسكرى ، فى أمريكا اللاتينية وافريقيا لا تضحت أبعاد نظرية « شارون» بأن أمن اسرائيل الاستراتيجى ، يتخطى الحدود الاقليمية آلاف الاميال إن هناك اتفاق بين كلا من الولايات المتحدة واسرائيل والانظمة العسكرية الحاكمة فى أمريكا اللاتينيةبضرب القوى الثورية فى امريكا اللاتينية سواء التى وصلت بالفعل الى السلطة كما حدث فى نيكارجوا ،أو التى تحاول أن تصل الى السلطة كما يحدث الأن فى السلفادور .

إن استمرارية تزويد الأنظمة العسكرية فى أمريكا اللاتينية بالسلاح من قبل اسرائيل ، أوعدم استمراريته سيتوقف على بقاء أو عدم بقاء الأنظمة العسكرية ...وهذا سيتوقف بدوره على صمود القوى الثورية فى تلك البلدان ..



الجنوب اللبناني واحتمالات المستقبل

مصطفى بكرى

المعروف عن الحروب ان لها نوعين من الأسباب ،ظاهرية وخفية والخفية تمثل الى حد كبير الأسباب الحقيقية . وربما كغيرها ، فإن الحرب التى شهدتها الساحة اللبنانية مؤخرا ،لها أيضا أسبابها الظاهرية والخفية . والأسباب الظاهرية هى تلك التى تذرعت بها الدولة العبرية قبل إقدامها على الزحف الى الأراضى اللبنانية . فالثأر من محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي فى لندن ، والعمل على وقف الهجمات الفدائية بإتجاه الجليل الأعلى كانت على رأس هذه الأسباب . لكن الوقائع المتتالية اثبتت وبما لايدع مجالا للشك ، ان الأعداد لعملية الغزو والأسلحة المستخدمة فيه ، وشراسة الهجوم وضخامته ،كانت تعنى أكثر بكثير من تلك الأسباب التى تذرعت بها اسرائيل فى اللحظات الأولى لبدايات الهجوم . وهو مايعطى مصداقية للطرح القائل ، أن ثمة اسباب أخرى تقبع خلف العدوان الأخير . وبالفعل فإن المراقب لتطوارات الأمور يشعر بحقيقة ذلك الأمر . فالتطورات التى انتابت عملية التفاوض التى جرت بين ممثلى الحكومتين الاسرائيلية واللبنانية على مدى نحو خمسة أشهر ونصف ، عكست حقيقة لايمكن تجاهلها ، وهى أن الادارة الاسرائيلية سعت وبكل ما تملك من أجل تكريس واقع جديد على الأرض اللبنانية ، يضمن تحقيق عدد غير قليل من المكتسبات الاقليمية لها داخل لبنان وبالتحديد داخل الجنوب اللبنانى . وهو الموضوع الذى حاز على خلافات غير قليلة بين الطرفين . وانتهى فيما بعد بضمانات امنيه كبيرة تمثل فى مجملها اعتداء على سيادة الدولة اللبنانية . والأمر لم يقتصر فقط عند هذا الحد . فالدولة العبرية تعمل الان على تكريس احتلالها الجنوب اللبنانى ، خاصة عقب الرفض السورى لعملية الانسحاب الناجم عن الاعتراض على بنود الاتفاق اللبنانى ـ الاسرائيلى . وهذا يعطى مؤشرا على أن مخططا جديدا تسعى الادارة الاسرائيلية إلى فرضه . ومن ثم فإن الحديث عن الخلفية التاريخية لهذه المخططات ، وبالتحديد تلك التى تخص الجنوب اللبنانى ، مسألة لاتنبع أهميتها من كونه واقعا جديدا تحاول اسرائيل تكريسه فحسب ، ولكن أيضا بغية فهم الأبعاد الحقيقة الصهيونية فى المنطقة .

الجنوب فى الفكر الصهيونى :

يمكن القول ان الاطماع الصهيونية فى الجنوب اللبنانى قد اتضحت أبعادها الحقيقة خلال فترة الحرب العالمية الأولى . وهناك عدد كبير من منظرى الفكر الصهيونى ورجالاته كشفوا عن هذا الأمر . ومن ثم فإنه خلاصة تلك الأطماع تم التعبير عنها فى المذكرة التى رفعها عدد من الأعضاء القياديين فى المنظمة الصهيونية قبيل مؤتمر الصلح الذى تم عقده فى العاصمة الفرنسية باريس عام ١٩١٩، وهى المذكرة التى تم تقديمها تحت عنوان «تصريح المنظمة الصهيونية بصدد فلسطين » على أية حال ، فإنه لدى تفحص المطالب التى تضمنتها المذكرة المشار اليها يتضح أن الاطماع لم تكن قاصرة على الأرض الفلسطينية وحسب ، بل امتدت الى الجنوب اللبنانى حتى مدينتى صور وصيدا ومنابع نهر الأردن وجبل الشيخ والقسم الجنوبى من نهر الليطانى . وقد أبرزت هذه الحدود مذكرة تفصيليه لاحقه ، ادعت ان مثل تلك الحدود ضرورية للأساس الاقتصادى للبلاد . وتضمن لفلسطين منافذها الطبيعية الى البحار والسيطرة على انهارها ومنابع مياهها واستطرادا فإن خلاصة ذلك هو أن منظرى الفكرى الصهيونى يرون أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدى الدولة التى تبسط سيطرتها على الليطانى واليرموك ومنابع الأدرن وبالتالى فإن التطلعات الصهيونيه خلال هذه الحقبة ومالاتلاها تكشف عن ضرورة وحتمية الحاق الجنوب اللبنانى بشكل أوباخر ضمن حدود الدولة العبرية . على كل الأحوال ، فإن الأحداث المتتالية جعلت هناك ضرورة ملحة لذلك الأمر فقد اكتسب الجنوب اللبنانى اهمية استراتيجية خاصة فى مجرى الصراع العربى الصهيونى ، خاصة بعد أن اصبح الجنوب المنفذ الرئيسى لحركة المقاومة الفلسطينية الى داخل الأرض المحتلة . بعد أن سد فى وجهها المنفذ الأردنى عقب مجازر سبتمبر (ايول الأسود) ١٩٧٠ . وتجسيدا لذلك الأمر ، يمكن القول أن هناك ثمة اسباب اساسية تقبع خلف كافة الاعتداءات التى تم توجيهها فيما بعد ضد الجنوب اللبنانى . يمكن حصرها فى ـ

- الاطماع الاسرائيلية التاريخية - التى عبرت عنها مختلف أدبيات الحركة الصهيونية (كما سبق ايراده) وهى تتضمن .

- الحاجة الى مياه نهر الليطانى . فمن المعروف ان كميات المياه المتوافرة من (منابع نهر الأردن - نهر الليطانى - نهر الزهرانى وغيره) تقدر ب ٥٠٠ مليون م٣ سنويا . تحتاج اليها اسرائيل لتحقيق الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة وقد سبق أن عبر عن هذا مشاريع الأمر رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق «ليفى اشكول » فى حديث أدلى به الى جريدة ليموند الفرنسية وقال منه «ان اسرائيل العطشى لايمكنها ان تقف مكتوفة اليدين وهى ترى مياه الليطانى تذهب هدرا الى البحر »

- وجود مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية (الخصبة) فى سهل مرجعيون - السهل الساحلى . تحتاج اليها الدولة العبرية لتوسيع رقعتها الزراعية .

- وجود أماكن أثرية غنية تمثل حضارات متعدده . تهدف اسرائيل الى الاستيلاء عليها . بغية تنشيط السياحة اليها .

- كما أن هذه المنطقة تمثل من الناحية العسكرية والاستراتيجية أهمية كبيرة لضمان أمن الدولة العبرية . فمن المعروف أن الجنوب اللبنانى وبالتحديد بعد عام ١٩٧٠ تحول من منطقة تقبع تحت سلطة الادارة اللبنانية الى سلطة المقاومة الفلسطينية سواء كنقطة للتدريب أو انطلاق لعمليات المقاومة داخل الأراضى المحتلة ، مما يستتبع اقفال هذه المنطقة وبشكل نهائى أمام حركة المقاومة . وبالرغم من الاجراءات التى كفلتها الاتفاق الاسرائيلى - اللبنانى لضمان هذا الأمر ، ولكن اسرائيل لاتثق فى عدم عودة المقاتلين الفلسطينيين .

- والجنوب اللبنانى يمثل فى رأى الطرف الاسرائيلى منطقة حرمان وتخلف شديدين ومن ثم فهو تمتلك كافة الظروف الموضوعية التى تجعل منه منطقة جبلى بالثورة . وأرضا خصبة قابلة لأية بذور تلقى فيها . وما يشكله ذلك من مخاطر على أمن الدولة العبرية . وتجدر الاشارة هنا أن الجنوب اللبنانى معروف بأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة - وكذا سيطرة مايمكن تسميته بلأقطاع السياسى على مجمل حركتة الجماهيرية .

اوضاع الجنوب بين المخطط الصهيونى - وتقاعس الحركة الوطنية :-

تماما كما كان الاحتلال الصهيونى للاراضى الفلسطينه نتائجه الخطيرة على الامة كلها فقد كانت له أيضا آثاره الضارة على الجنوب اللبنانى بالتحديد . ذلك أن الجنوب كان مرتبطا بعدد من العلاقات التجارية والاقتصادية والحياتيه الكبيرة مع فلسطين ، انتهت مع اعلان الاحتلال . وقد ترك هذا الأمر آثارا ضارة على الأوضـ

هناك . فقد نتج عن ذلك على سبيل المثال هجرة عدد كبير من ابناء الجنوب نحو العاصمة بيروت . وأقاموا فى المناطق الفقيرة من ضواحى العاصمة اللبنانية من برج حمود ، والنبعه ، وتل الزعتر ، والمسلخ على أية حال . فإن الأوضاع الجنوبية قد ازدات سوءا . بفعل مسببات عديدة . فعلى الصعيد الاقتصادى فإن الحكومة لم تهدف إلى اتباع سياسة انمائية تهدف إلى تثبيت السكان فى قراهم . فبقى الجنوب منطقة يعتمد على الزراعات التقليدية وبالوسائل البدائية . وعلى الرغم من مرور مياه الليطانى فى أراضيه ، ورغم انشاء مصلحة الليطانى منذ عام ١٩٥٤ والتى انشئت فى هذا الوقت من أجل استثمار مياه الليطانى هناك . لكن مشاريع المصلحة بقيت مع ذلك حبرا على الورق . وكذا فإن الجنوب قد شهد حالة من التردى فى كافة المجالات الخدمية ودون أية حلول جذرية . وكذا ايضا فإن الدولة اللبنانية لم تسهم بقليل أو كثير فى اعتماد سياسات دفاعية تسهم فى الدفاع عن المنطقة ، فى وجه المطامع الصهيونية التوسعية والتى باتت تهدده . فهى لم توفر سبل الدفاع الكفيلة لمواجهة أى اعتداء صهيونى ولم تعمل على تعبئة المواطنين عسكريا ومعنويا كما هو الحال فى المستعمرات الصهيونية على الجهة المقابلة للحدود . وانما كانت سياسة الحكومات اللبنانية فى هذا الوقت ملاحقة كل من يحاولون الدعوة إلى التعبئة الدفاعية للجماهير . ومهما يكن من أمر ، فإنه وعقب هزيمة ١٩٦٧ فقد دخل الجنوب اللبنانى مرحلة جديدة ... وبدأت القوى الوطنية تدرك خطورة الأوضاع التى تم تكريسها فى الجنوب من قبل الدولة اللبنانية . وهو ما يجعله لقمة سائغة امام التحدى الصهيونى المقابل . ولكن محاولات الحركة الوطنية للتغلب على هذا الواقع كانت متواضعة . وباستثناء (المؤتمر الوطنى لدعم الجنوب) الذى انطلق فى أواخر عام ١٩٦٩ . حيث كان يعد فى حينه صيغة جادة لمحاولة علاج الأزمة هناك . فإن القوى الوطنية لم تلعب الدور المنوط بها . على اية حال فإن المناوشات الصهيونية فى مواجهة الجنوب ١٩٦٩ - ١٩٧٥ كانت عاملا كبيرا وراء هجرة قسم كبير من منطقتى العرقوب وحاصبيا الجنوبيتين . لكن اندلاع الحرب الأهلية فى ١٣/٤/١٩٧٥ كان عاملا رئيسيا فى عودة المهاجرين إلى الجنوب . بالاضافة الى اعداد كبيرة من الفارين من لهيب الحرب . فاكتظ الجنوب بالسكان وبلغ عدد المقيمين فيه نحو مليون ومائة الف نسمة أى بما يعادل ثلث سكان لبنان كله فى هذا الوقت . وقد نتج عن هذا الأمر أزمات تموينية حادة .

ساعد فى تواجدها الى جانب ذلك حالة الحصار التى ضربتها السفن الحربية الصهيونية حول مراقىء الجنوب . وما يعنيه ذلك الأمر من قطع لكل سبل التصدير أو الاستيراد . على أى الأحوال ، فقد سعت الادارة الاسرائيليه فى هذا الوقت

بالتحديد الى اقامة ما سمى «بالجدار الطيب» لتعلن استعدادها من خلاله لتلبية الاحتياجات التموينية والصحية الأساسية للجنوبيين . وقد كان الهدف الاساسى خلف هذا الأمر هو دفع المواطن الجنوبي إلى التعامل معها، وانتزاع روح العداء لديه بهدف التعامل معه بشكل متقدم . ولم تتوقف المؤامرة على الجنوب بتوقف الحرب الأهلية في أواخر عام ١٩٧٦ فقد استمرت ذات الأساليب الهادفه إلى حصار الجنوب بغية اخضاعه ودفعه إلى التعاون مع الادارة الاسرائيلية ومن ثم التخلي عن المقاومة والحركة الوطنيه . فمن محاولات بث النزعة الطائفية إلى الاستمرار في عملية الحصار التمويني . وقد لقيت الرموز السياسية والدينية نحو تنفيذ هذا المخطط . بهدف تصفية ما يمثله الجنوب من موقع وطني متقدم . وقد اثمرت هذه السياسة واعطت بعضا من نتائجها ـ فقد نجحت الادارة الاسرائيلية في التعامل مع قريتي رميش والقليعة كنافذتين يجرى التعامل معهما بعد أن لبست اسرائيل لباس الانسانية المزيف وراحت تعرض خدماتها . وتعمل على تلبية الحاجات التموينية للجماهير وكذا محاولات أظهار نفسها بمظهر الحامي للمسيحيين في مواجهة اية اعتداءات يتعرضون لها .

الجنوب واحتمالات المستقبل .

يمكن القول ان الادارة الاسرائيلية قد سعت ومنذ دخولها الأراضي اللبنانية في الخامس من يونيو العام المنصرم إلى محاولة فرض مخططها كاملا على الجنوب اللبناني شعبا وأرضا . وقد جاء الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي ليكرس هذا الأمر على أية حال فانه وعلى ضوء الرفض السوري للاتفاق ، وبما يعنى عمليا تعطيل تنفيذ الاتفاق الذى تم التوصل اليه في السابع عشر من شهر مايو الماضي ، فإن المطروح حاليا هو تمركز اسرائيلي بدءا من حدود نهر الأولي على بعد ١٦ كم ٢ من الجنوب من بيروت ، شاملا كافة أراضي الجنوب اللبناني لكن يبدو ان هناك صعوبات مطروحة سوف تواجه اسرائيل في حال تشبثها بالبقاء في أراضي الجنوب

سياسيا

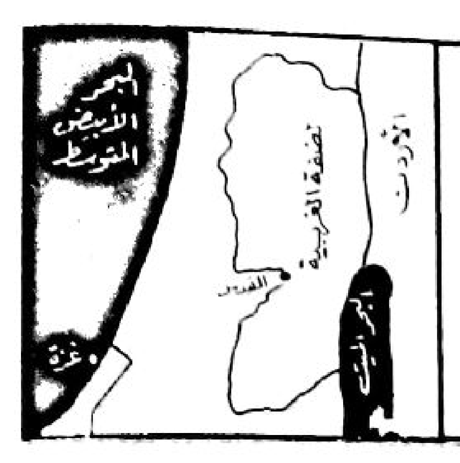
سوف تواجه وبلا شك موقفا عربيا ودوليا قويا في المواجهة .

عسكريا :

فانها ستتعرض لحرب عصابات شرسة من قبل الوطنيين اللبنانيين وحركة المقاومة الفلسطينية خاصة أن طبيعة الجنوب مواتية لذلك الأمر .

وديموجرافيا ـ

فإن استيعاب مئات الالاف من السكان العرب الجدد يضيف بلا أدنى شك عبئا ثقيلا على حدة المسألة الديموجرافية التى يواجهها العقل الصهيوني مع العرب الفلسطينيين انفسهم . ولكن وفي مواجهة هذه الصعوبات التى تقف امام القرار الاسرائيلي واستمرارية البقاء في الجنوب ونجد أيضا صعوبات كثيرة امام أي قرار تتخذه الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب فالتخلي عن الجنوب اللبناني وهو أحد المشاريع التوسعية الصهيونية يشكل في حد ذاته نكسة عقائدية وسياسية كبرى للفكر والمنهج الصهيونيين وسوف يحدث بدوره هزة ضخمة في صفوف حزب «الليكود» ومستقبله وسيؤكد بالاضافة إلى ذلك على الانطباع السائد حاليا داخل اسرائل بان عملية يوليو لم تحقق اهدافها كاملة ومهما يكن من أمر فإنه وحتى في حال انسحاب اسرائيل من الجنوب . فان ذلك لا يعني ان الجنوب قد بات حرا فاسرائيل تعمل على الحاقه بها حتى في حال عدم تواجد قوتها بشكل مباشر على أرضه وعموما فإن الجنوب يعيش الآن ظاهرة تفوق خطورتها الاحتلال المباشر له . فعلى أرضه تتم عملية شراء الأراضي لحساب شركات عقارية صهيونية . يقدم على القيام بها عملاء اسرائيل هناك وقد أكد على هذا الأمر ، رئيس لجنة الادارة والعدل في مجلس النواب اللبناني في حديث مع جريدة القبس اجرته معه مؤخرا حيث قال : «هذه الظاهرة التى تجرى في ظروف اقتصادية وامنية صعبة في لبنان ، تذكرنا بما كان يجرى في فلسطين . عندما صمم الاسرائيليون على تفريغ فلسطين من ابنائها الحقيقيين» وقد كشف أيضا في حديثه النقاب عن ان هناك ١١٢ معاملة عقارية بيعت بموجبها أراض في الجنوب مؤخرا ، من بينها ١٠٠ معاملة بيعت لحساب غير اللبنانيين قيمتها المالية نصف مليار ليرة ـ وقد أيد النائب اللبناني منير ابو فاضل ذلك الأمر وكشف عن البعد الحقيقي لعملية بيع الأراضي فقال : شعرت ومنذ العام ١٩٦٩ بأن هناك مبيعات بأسماء مستعارة في لبنان ، وخصوصا في المنطقة الجنوبية فنبهت الحكومة بكتاب خطي الى ذلك وقلت بان بعض هؤلاء الأشخاص يشترون الأراضي من الشركات في جنيف ولندن وباريس لحساب الصهيونية العالمية ويذكر في هذا السياق أن صحيفة : كريستان ساينس مونيتور قد ذكرت أن اسرائيل تقوم حاليا بانشاء منظمة عميلة جديدة الى جانب قوات حداد تحت اسم «منظمة الجنوب المتحدة» على نسق روابط القرى التى تم انشاؤها منذ فترة بالضفة الغربية وتهدف هذه المنظمة ضمن مجمل أهدافها إلى ايجاد ركائز قوية تتعاون والادارة الاسرائيلية وتعمل على تنفيذ مخططاتها في الجنوب كل ذلك يعطى مؤشرا هاما وخطيرا حول ما هية المستقبل الذى ينتظر الجنوب اللبناني ذلك المستقبل الذى يبدو وأن الادارة الاسرائيلية قد حسمته لصالح اختياراتها الأساسية في المنطقة



تطور الوضع الاجتماعي فى الضفة الغربية

رفعت سيد أحمد

أثار حادث تسمم «الفتيات الفلسطينيات» بالضفة الغربية العديد من ردود الفعل العربية والدولية ، إستنكرت فى مجملها الحادث ، وكالعادة صمتت فى مجملها – أيضا – بعد مرور وقت على الحادث ؛ والواقع أن هذا التطور فى أساليب المواجهة الاسرائيلية للمواطنين العرب بالضفة ، تطور الحرب البيولوجية ، يعكس عدة أبعاد هامة ينبغى وضعها فى الحسبان عند تقييم ميكانزمات الوضع الاجتماعى والسياسى للضفة الغربية :

البعد الأول : إسرائيليا ، حيث أصبح جل اهتمام القيادة العسكرية الاسرائيلية متمحورا حول تاريخ توقيع اتفاق السلام اللبنانى الاسرائيلى يوم ١٦/٥/١٩٨٣– والذى يتوافق مصادفة مع ذكرى قيام اسرائيل – فهذه المنطقة المحتلة منذ ١٩٦٧ لازالت هى المنطقة العربية الوحيدة التى تحمل هوية عربية متميزة ، استعصت طيلة ستة عشر عاما على الاستيعاب أو التهويد من ثم التفتت اليها القيادة الاسرائيلية وبعد أن هدأت المدافع على طول الجبهات العربية تقريبا – مستخدمة أحدث الأساليب الحربية ، واثقافة (نموذج مناحيم ميلسون سابقا ورابطة اقرى) لكى تبدأ من هذا الجزء الصغير مرحلة جديدة فى قصة اصراع العربى – الاسرائيلى .

البعد الثانى : عربيا ، حيث يتركز الاهتمام العربى وبالأخص «الأردنى – السعودى » حول محورية هذا الجزء فى التسوية المقبلة للقضية العربية ؛ فالضفة أصبحت هى الجزء الوحيد الذى يمكن مخاطبة اسرائيل من خلاله ، خاصة بعد وضوح تعنت الموقف السورى تجاه الجولان وأساليب التسوية المطروحة ، من هنا يمكن تفسير التحركات السلمية التى تبدأ وتنتهى عند هذا الجزء الفلسطينى ولايتعدى الحديث أكثر من ذلك ، ونكتسب بالتالى اضفة الغربية أهميتها الخاصة لدى هذا الادراك اذى يسمى بالمحافظ .

البعد الثالث . فلسطينيا : حيث أصبحت اضفة ومن خلال الأوضاع عربيا وإسرائيليا هى «البؤرة» الوحيدة التى قد تستطيع العناصر الفلسطينية المتبقية بلبنان أو الموزعة عربيا ، أن تخاطب اسرائيل من خلالها : أو بأدوات غير مباشرة ، ومؤثرة فى ذات الوقت وهم مواطنى اضفة ، والذين يشعرون داخليا بثقل الأمانة التى على أعناقهم ، وأهمية دورهم فى الاستراتيجية الاسرائيلية والفلسطينية وفى تحديد حقيقة المستقبل الفلسطينى وماهيته . ومن هنا يكتسب الحديث عن الوضعية الاجتماعية لمواطنى الضفة أهميته ، وهى الأهمية التى تتزايد أكثر حين تنسحب على الوقود الحقيقى الذى كمن خلف انتفاضات الضفة منذ العام ١٩٦٧، والذى ابرز هذه الأهمية وميزها ، طيلة الفترة السابقة ، ونقصد به الأطفال الفلسطينيين على اختلاف أعمارهم ونوعيتهم .

وفى هذه اسطور سوف نقصر الحديث عن هذا البعد الثالث من أبعاد الخريطة الاجتماعية للضفة ، والتى أفرزتها كما سبق القول ، تطور أحداث «الحرب البيولوجية » التى بدأتها اسرائيل تجاه أطفال الضفة الغربية : وسوف نتعرضها الى الجوانب الديمجرافية والعائلية والى عمليات التشغيل الاجبارى والتعذيب داخل السجون الاسرائيلية ، وهى الجوانب التى قد تعين على فهم أكثر للوضعية الاجتماعية لهذا الجزء الحيوى من الجسد الفلسطينى

(١) **الجوانب الديمجرافية** :

من المتعارف عليه أن أكثر ماتخشاه القيادة الاسرائيلية سواء على المستوى العربى ، أو على المستوى الفلسطينى ، هو تزايد الكم الديمجرافى ، حيث مع مطلع القرن القادم سوف تصل إحدى القوى المجاورة لهـا والمؤثرة عربيا – ونقصد بها مصر – حوالى ٧٠مليونا ولن تصل اسرائيل الى تكملة الخمسة ملايين ، وبصعوبة هذا كنموذج فقط ، والذى من المتوقع حدوثه على الجبهات المختلفة الأخرى ، وبالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة أن الأمر

يزداد أهمية حيث يصل عدد السكان العرب بالضفة اليوم الى ٨٣٣,٠٠٠ ألف نسمة وفى قطاع غزة الى ٤٥١,٠٠٠ نسمة وهى النسبة التى إذا قورنت بعدد سكان إسرائيل ككل سوف تصل الى حوالى الثلث أو يزيد ، وإذا ماقورن الوجود العربى بالضفة بالوجود اليهودى بها نجده بنسبة ٨٣٣,٠٠٠ الى ١٢٥ ألف أى بنسبة ٨ : ١ تقريبا ، وإذا علمنا أن الوجود السكانى العربى بالضفة موزعا – حسب الأعمار وفق هذا التوزيع المبين بالجدول المرفق والذى تصل فيه نسبة من هم دون ال ١٦ عاما اى حوالى ٥٠٪ من إجمالى عدد سكان الضفة الغربية من العرب ، إذا علمنا هذا جميعه فان هذا قد يفسر لنا الاتى :

أولا : الاندفاعة الاسرائيلية فى بناء المستوطنات والتى وصلت مع منتصف هذا العام فى الضفة وحدها الى ١١٥ المستوطنات يتواجد بداخلها حوالى : ١٢٥ الف يهودى وامستوطنات مبنية وفق خطة هندسية وسياسية دقيقة تتعمد التواجد وسط الوجود العربى وعند المحاور الاستراتيجية للطرق والتى تربط بين أجزاء الضفة وأن يكون سكانها ذوى طبيعة خاصة

ثانيا : حادث تسمم الفتيات الفلسطينيات ، وكل الأحداث المتتالية الموجهة للجيل الفلسطينى الجديد الذى ولد فى ظل الاحتلال الاسرائيلى أى جيل مابعد ١٩٦٧ ، وهو جيل متميز خصائصه ودرجة ايمانه بقضية فلسطين ، ولازال بحاجة

جدول بعدد سكان الضفة وفقا للعمر*

السكان بنهاية عام ١٩٨٢	الضفة الغربية العدد	النسبة المئوية
٠ – ١٦	٤٦٤,٠٠٠	٪٤٨,٤
١٦ – ٢٩	١٨٣,٤٠٠	٪٢٦,٩
٣٠ – ٤٤	٧٧,٨٠٠	٪١١,٤
٤٥ – ٤٩	٦٠,٥٠٠	٪٨,٩
٦٠ +	٤٣,٣٠٠	٪٤,٤
	٨٣٣,٠٠٠	٪١٠٠,٠

*/ المصدر وثيقة الأطفال الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة ، نيويورك ١٩٨٢ [مترجمة عربيا]
/مجلة الوطن العربى – باريس – العدد ٢٩١ ، بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٠
مع تعديلات حديثة .

الى دراسات عربية اجتماعية وسياسية متخصصة عنه : إذ أنه يكون كماسبق ورأينا من نصف مواطنى الضفة . إن الكم الديمجرافى لأطفال الضفة ، تنبع خطورته من كونه كم ولد ، وتنشأ ، وتشكلت قيمه السياسية وقناعاته الفكرية فى ظل إحتلال عسكرى وعمليات تهويد مستمرة الايقاع ، جعلته أكثر صلابة وأشد ايمانا وعنفا من الجيل السابق عليه ، وإسرائيل تدرك هذا جيدا ومن هنا تعمل بكل طاقتها لايقاف هذا التدفق الديمجرافى – السياسى لأطفال الضفة : وليس غريبا إذا أن يكون السم الذى وضع للتلميذات الفلسطينيات من المكونات البيولوجية التى تسبب « العقم »

(٢) الحياة العائلية للأطفال الفلسطينيين :

من الجوانب التى بحاجة الى دراسات وافية عربيا ، واقع المياه العائلية وطبيعة العلاقات الأسرية ، « وشخصية الأم » الفلسطينية ، داخل الضفة الغربية ومجمل أجزاء الوطن الفلسطينى فهذه الجوانب لازالت بعد مجهلة وبدرجة غريبة . والملاحظ فى إطار المعلومات المتاحة – أن الأمم الفلسطينية تلعب دورا هاما فى تشكيل وعى أطفالها تجاه القضية الأولى لهم ، قضية فلسطين ، حيث تجتمع الأسرة حول الأم فى أمسيات يومية تلقنهم فيها قصة فلسطين الحقيقية والتى تتناقض الروايات التى تقدم لهم فى « الرياض » أو المدارس الاعدادية والثانوية الاسرائيلية والملفت للانتباه هناهو عدم وقوع « الطفل الفلسطينى » ضحية لتناقض الروايتين وذلك لوجود تطابق من نوع آخر أشد صدقا يؤكد رواية الأم ، وهو السلوك اليومى لسلطة الاحتلال الاسرائيلى ، وأحيانا اعتقال والد الطفل ، أو غيرها من الممارسات الضاغطة التى يتعرض لها ذويه ، وأقاربه ، وجيرانه .

وتتميز الحياة العائلية للأطفال الفلسطينيين أحيانا « بفقدان الأب وفى أغلب الحالات ، إما لأسباب سياسية أو بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة حيث يهاجر للعمل فى فلسطين . وتتميز أيضا بالاصرار الدائم على « تعليم » الأطفال وتذكر وثيقة الأمم المتحدة السابقة ، فى آخر سطورها أن هذه الأحوال – أى الأحوال العائلية قد أثارت عطف المجتمع الدولى : وإعجابه بمايوليه الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة من عناية شديدة الى تعليم أطفالهم ، فالفلسطينيون ، يعتبرون التعليم سبيلا الى تحسين أحوالهم ، وهم محقون فى ذلك تماما ، إذا أنه ليس من المستغرب أن يعتبر الفلسطينيون أطفالهم أثمن مورد طبيعى لهم

(٣) عمليات التشغيل الاجبارى للأطفال الفلسطينيين

فى تقرير قدمته البعثة التى عينها المدير العام لمنظمة

العمل الدولية وأسها مستر /ن . فالتيكوس مساعد المدير والمستشار لمعايير العمل الدولية والتى ذهبت الى اسرائيل خلال الفترة من ٢٥ فبراير الى ١٠ مارس ١٩٧٩، ذكرت بعض الحقائق الخطيرة عن الأوضاع المهنية للأطفال الفلسطينيين ، حيث ذكرت البعثة أنه من واقع القضايا المرفوعة أمام المحاكمة الاسرائيلية تبين أن عددا كبيرا منها يتعلق بالتشغيل الاجبارى للقصر ، وأن مايقرب من « ٢٠٪ من عمال الأراضى المحتلة الذين يجرى استخدامهم فى اسرائيل على نحو غير قانونى من صغار السن ، وأنه تمنح لهؤلاء الأطفال تصاريح دخول للعمل داخل اسرائيل على الرغم من صدور قانون شكلى يحول دون منحها لمن تقل سنه عن سبعة عشر عاما .

وبالاضافة لماسبق يلاحظ أن الظروف التى يعمل فى ظلها صغار السن الفلسطينيين ظروف صعبة للغاية ، وأنهم يعملون فى أعمال سيئة ولمدد زمنية طويلة تزيد على ١٢ساعة يوميا ، وعلى ذات المعنى يؤكد تقرير البعثة السابق حين يقول (... ووجدت البعثة أنه بصرف النظر عما تنطوى عليه حالة الاحتلال من مسائل قانونية وسياسية رئيسية فانها تثير أيضا فى مجال علاقات العمل بين العرب – وخاصة صغار السن – والاسرائيليين ، مشاكل نفسية وأخلاقية لايمكن تجاهلها وينبغى عدم تجاهلها . وأنه ينبغى أن تؤخذ الاجراءات الملائمة لمنع هذا التشغيل الاجبارى والذى يتم فى وحدات زراعية وفى وحدات الانتاج الصغيرة »

والملاحظ هنا أن هذا النوع من الممارسات الاسرائلية يتم وفق خطة متعددة الأغراض يأتى فى مقدمتها محاولة خلق العلاقات المصلحية المشتركة وخاصة مع الجيل الفلسطينى الجديد : من خلال تكوينات العمل ، وخلق القناعة الفكرية لدى هذا الجيل «بقبول» الوجود الاسرائيلى وشرعية بقائه .. ويليها الرغبة فى صرف الأنظار الفلسطينية عن القضية الأولى بالنسبة لهم وهى : مسألة البقاء الاسرائيلى بالضفة وغزة فى أمور الرزق والمعيشة والاستغراق فيها .

(٤) **عمليات التعذيب :**

ليس جديدا القول بوجود تجاوزات اسرائيلية تقع بشكل دورى على العرب المقيمين بفلسطين أو بالضفة والقطاع وعلى اختلاف أعمارهم وأن هذه التجاوزات حدثت منذ عام ١٩٤٨، وأنها أخذت شكلا نوعيا متميزا بعد عام ١٩٦٧ إمتدت الى استخدام أساليب جديدة على المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الاسرائيلية . كل هذا ليس جديدا ، ولكن الأمر الذى قد يكون جديدا هو ممارسة التعذيب على الأطفال الفلسطينيين داخل السجون ، أو بمعنى أكثر تحديدا سجن الأطفال وما يصاحب هذا السلوك من ممارسات .

إذ تذكر وثيقة الأمم المتحدة السابقة أن هناك العديد من الحالات التى قبض فيها على الأطفال الفلسطينيين تعرضوا خلالها الى عمليات التعذيب بهدف انتزاع الاعتراف منهم وأن المحتجزين منهم يعاملون فى كثير من الأحوال معاملة سيئة ومن الملاحظ أن هذه المعاملة قديمة ، ففى عدد الصنداى تايمز اللندنية بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٧٧ تذكر أن أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية تسىء معاملة العرب أثناء إعتقالهم وأن هناك نماذج لصغار السن تنطبق عليهم الحالة ، ولقد ذكر – أيضا – فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل منذ خمس سنوات أمام لجنة الأمم المتحدة المعينة بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة أنه من الممارسات الشائعة التى تقوم بها اسرائيل هو القاء القبض على القصر وإساءة معاملتهم أثناء فترة إعتقالهم وأن هناك العديد من الحالات التى كان عليه أن يتدخل فيها بوصفه رئيسا للبلدية لافراج عن صبية محتجزين وعلى الرغم من قدمها الا أنه من الملاحظ أن هذه الممارسات قد إزدادت مع الانتفاضة التى واكبت أحداث المسجد الأقصى فى العام ١٩٨٢، وضد طلبة المدارس والجامعات العربية ، وذلك لتحقيق حالة «هدوء أمنى» داخل الضفة ، والتى لم تحدث حتى الآن . إذ بدأ أطفال الضفة ماأسمته الصحف الاسرائيلية «بثورة الحجارة» والتى فجرت الأوضاع الاجتماعية والسياسية للضفة من جديد .

ومن المتوقع أن تتزايد فى الفترة القادمة ، حدة الغضب والتوتر للوضع الاجتماعى فى الضفة الغربية ، شاملة طرفى المواجهة : الاسرائيليون ، والعرب الفلسطينيون وبالأخص الأطفال

فالواقع الاجتماعى والسياسى للضفة الغربية ، ينبىء بالعديد من التحولات فى طبيعة الصراع وتتوقف ماهية التحولات على الطرف الذى يستثمرها وعلى مساحة الزمن المتاحة ، والدور الدولى بمصالحه وأدواته . □

مؤشرات التحول الديمقراطى الاخير فى المغرب

أحمد ثابت

يحدث الآن فى المغرب نوع من التحول الديمقراطى بإتجاه تعميق مظاهر التعددية السياسية والحزبية ، وبما يسهم فى تكريس الاستمرار فى مسيرة الديمقراطية الطويلة التى لاتزال تشق طريقها وسط منظومة حافلة من المعوقات والتفاعلات الدافعة والمضادة كعادة مجتمعات العالم الثالث ، وعلى الرغم من أن التجربة تبدأ الآن فى التوسع والتعمق بخطوات بطيئة خجلى ومتلصصة ، فهى على أى الأحوال تعد بمثابة أحدى أهم علاقات وتجارب التحول الديمقراطى فى دول العالم العربى خاصة والعالم الثالث بصفة عامة .

والجدير بالذكر أن القوى والأحزاب السياسية المتفاعلة فى المحيط المغربى قد استوعبت درس اخفاق الليبرالية الغربية القديمة فى عالمنا العربى يوم فصلت هذه بين التعدد السياسى والمطالبة بالحرية الليبرالية وبين البعد الاجتماعى أوضرورات العدل الاجتماعى ، وهى الأن حتى بين الاحزاب التى تعد أصلاحية أووسطية محسوبة على خط الحكومة ، ترفع شعار الديمقراطية الاجتماعية والنظر بعين الاعتبار لأحوال الفقراء من الفلاحين والعمال والشرائح الدنيا من القوى الاجتماعية الوسيطة فى ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية فى المغرب ، على نحو ماسيأتى فيما بعد .

تحت شعار «العمل الديمقراطى للجميع » دخلت الأحزاب السياسية المغربية من التفاعلات والتحركات من أهمها إنعقاد المؤتمرات المتوالية والتوجه الى الشارع السياسى بالبرامج والسياسات المتبعة حال الوصول الى الحكم ، فقد عاشت هذه الأحزاب نوعا من الحيوية السياسية انعكس على المواطن المغربى فى مجمل اهتماماته وتفضيلاته بين هذه الأحزاب ، وذلك استعدادا للدخول فى المعركة الأنتخابية القادمة سواء مايخص الانتخابات البلدية والقروية أو الانتخابات التشريعية (النيابية)، وقد جرت الأولى فى العاشرمن يونيو ١٩٨٣ . أما الثانية فمن المقرر لها أن تبدأ فى أكتوبر القادم بعد إنتهاء الدورة الحالية لمجلس النواب المغربى الذى تشكل أثر انتخابات يونيو ١٩٧٧ .

وبين الانتخابات السابقة فى ١٩٧٧ وتلك القادمة فى أكتوبر ١٩٨٣ حدثت مجموعة من التطورات والازمات السياسية ، إبتدأت بتحفظ أحزاب اليسار على نتيجة الانتخابات السابقة وخصوصا الأتحاد الأشتراكى للقوات الشعبية بزعامة عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول «الأمين العام » للحزب ، ومرت بأحداث يونيو ١٩٨١ وما أعقبها من ملاحقة لقيادات ومقرات الاتحاد الاشتراكى والنقابة العمالية التابعة له «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل » وتعطيل صحيفتيه «المحرر » الناطقة بالعربية و «ليبراسيون » الناطقة بالفرنسية ، وأخيرا الانفراجة الديمقراطية التى جاءت على هيئة بادرة من الملك الحسن الثانى بالاشارة فى مؤتمر الأحزاب الاشتراكية الأفريقية المنعقد بالمغرب فى العام الماضى الى رفضه صيغة الحزب الواحد وتأكيده على أن الدستور المغربى هو الوحيد الذى يرفض هذه الصيغة ، ومن ثم الأفراج عن عبد الرحيم بوعبيد و ٢٢ قياديا أخر من الحزب وعودة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والترخيص بصدور صحيفة «الأتحاد الأشتراكى » بدلا من صحيفتيه المعطلتين ، وتخلل ذلك لقاء الملك مع بوعبيد وحضور الأخير مراسم استقبال الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى أوائل فبراير من هذا العام ، وعودة بوعبيد والحزب الى المشاركة فى الحياة السياسية بعد انقطاع قصير .

وتجرى الانتخابات القادمة وسط ظروف مواتيه للمغرب على مختلف الأصعدة المحلية والأقليمية والدولية ، من أنفتاح ديمقراطى فى الداخل ، الى حضور مغربى فى تركيبه الصراع العربى — الاسرائيلى ومحاولات التسوية السلمية ، رغم البعد الجغرافى ، ومصالحة مغربية — جزائرية ، وجهود ملموسة لحل المشكلة الصحراوية وتحقيق حلم المغرب العربى الكبير ، وأخيرا الوجود السياسى والدبلوماسى الملحوظ للمغرب فى العلاقات الدولية من منظور العلاقات العربية / الدولية .

المواقع والتحفظات

وتشهد الفترة منذ مطلع العام الحالي هذه التحولات السياسية والاستعدادات الايجابية للمشاركة في الحياة العامة من قبل الاحزاب المغربية في ضوء عدد من البوادر المشجعة ، فضلا عن المصالحة الجزئية التي تمت مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وزعيمه عبد الرحيم بوعبيد . اكد الحسن الثاني على دعمه لمسيرة الديمقراطية بالمفاهيم المغربية المتسقة وقناعات قادة القوى السياسية والأحزاب هناك والتي تبدو غير مألوفة لنظيراتها في بلاد أخرى من العالم الثالث ، ورفع الحظر المفروض أمنيا على أحزاب اليسار الأخرى ، وتعهد الحسن الثاني بزيارة عدد مقاعد البرلمان المغربي من ٢٦٨ الى ٣٠٠ مقعدا ومايعكسه هذا من اتساع حجم المشاركة أمام الأحزاب المغربية وامكانياتها في دخول البرلمان ، وأخيرا وليس أخرا السماح لاحزاب جديدة تقوم لاثراء الحياة السياسية هناك ، والماح للاحزاب بالاعلان عن برامجها في الاذاعة والتليفزيون المغربيين لمدد محدودة . ومن الملاحظ أن التركيبة الحزبية تتميز بالتعقد والتدخل بفعل عدد من التحولات التي شهدتها الاحزاب طوال الفترة منذ ١٩٧٧ وحتى الأن وبالاخص في الأشهر القليلة الماضية ، والتي كان أبرز مظاهرها حدوث عدد من الانشقاقات الحزبية وانشاء أحزاب جديدة لأول مرة ، وعودة عدد من السياسيين المنفيين في الخارج ، هذا التعقد والتدخل أسفر حتى الأن عن وجود ١٤ حزبا عدا النقابات العمالية التي تتعاطى بالسياسة ، قبل منها ١٢ حزبا مبدأ الدخول مع الانتخابات القادمة ، ورفض منها أثنان هما الأتحاد الوطني للقوات الاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي بسبب عدد من التحفظات من أهمها عدم الاطمئنان الى نزاهة الانتخابات القادمة .

على أن هناك عددا أخر من التحفظات ابدتها الاحزاب التي قبلت بالمشاركة في الأنتخابات ، وذلك على النحو التالي :

ا ـ التحفظ الأول هو الأعلان المفاجيء عن اجراء الأنتخابات البلدية والقروية أو « الجماعية » كما تسمى في المغرب . وهو الأمر الذي فوت على هذه الأحزاب خصوصا الأتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكي « الشيوعي » الذي يتزعمه « التاريخي المخضرم » على يعته . فرصة الاعداد الكافي ، وقد أتخذ الحسن الثاني خطوة جزئية للاصلاح تمثلت في مد المهلة المعطاة لأخر موعد للتقدم للترشيح لمدة خمسة أيام .

ب ـ التخوف من عدم حياد الأدارة في الانتخابات القادمة ، وقد بادر الملك الحسن من جانبه الى اعلان وقوفه ووقوف حكومة السيد بوعبيد على الحياد بين الأحزاب المتنافسة . وقراره بعزل عامل « محافظ » اقليم مكناس بسبب انحيازه على حد قول المصادر الرسمية .

ج ـ أما التحفظ الثالث فهو تحفظ دائم وهو الخاص بالالوان الانتخابية المعطاه لكل حزب من الاحزاب المغربية . فقد كانت هذه الأحزاب تشكو دائما وخصوصا في انتخابات ١٩٧٧ من نوعية الالوان المعطاه لها والتي تلون بها صحفها وتدخل بها الأنتخابات . وهذه الالوان تماثل الرموز الانتخابية في مصر كالدائرة والساعة والميزان وذلك تسهيلا على الناخب الأمى . وقد بلغت هذه الشكوى حد الغضب بسبب المحاباة من قبل وزارة الداخلية في توزيع الالوان ، حيث ترى الأحزاب المعارضة وخصوصا أحزاب اليسار أن الوزارة تعطى الألوان الواضحة والمعروفة لدى الناخب المغربي والمستقرة بالنسبة لاسمها لدى هذا الناخب ، لاحزاب الحكومة وتلك المتعاطفة معها ، هذا بالنسبة لمرشحى الأحزاب ، أما بالنسبة للناخب فهى تثير لديه مشكلة التعقيد والتعدد الصارخ ، فبينما حصل حزب رئيس الحكومة الحالية المعطى بوعبيد على لون واضح هو اللون البرتقالي وحصل حزب الاستقلال القديم وهو الحزب الذى قاد معركة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسى على اللون الوردى ، يشكو الاتحاد من لونه البنفسجى الذى يعد مربكا للمواطن العادى بسبب تعدد تسميات هذا اللون في المغرب ، حتى لقد استقرت صحيفة الحزب على تسميته باللون « الحجرى » .. إلخ .

د ـ وهناك تحفظ رابع كان عبد الرحيم بوعبيد قد أعلن عنه وهو ضرورة تخفيض سن الانتخاب الحالى من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة وهو السن المعدل المعروف في بلدان العالم .

هـ ـ وأخيرا هناك تحفظ خامس أورده بوعبيد أيضا ويختص بضرورة إجراء التعداد العام للسكان الذى توقف منذ عشرين عاما على الأقل .

حدود الأتفاق والمعارضة :

السمة المميزة للحياة السياسية والحزبية في المغرب حتى قبل وجود هذا العدد الكبير نسبيا من الاحزاب (١٤ حزبا) هى هذا الهامش المتسع للاتفاق بين هذه الأحزاب على عدة أمور جوهرية تمس أسس وهياكل النظام السياسى المغربى . فهذه الأحزاب تؤيد كلها تقريبا الاحتفاظ بالملكية الدستورية هناك وتلتقى مع الملك الحسن الثانى في سياساته الخارجية والدفاعية (أعلن عبد الرحيم بوعبيد عن تأييده لجهود الملك الحسن في استضافة قمة فاس العربية والمشروع نفسه وكذلك للمناورات الامريكية ـ المغربية الأخيرة وذلك في حديثه الى مجلة الوطن العربى الصادرة بالعدد ٣١٠ ـ ٢١ يناير ١٩٨٣) بجانب تأييدها للموقف من قضية الصحراء منذ مشاركتها في « المسيرة الخضراء » عام ١٩٧٥ ، بل أن الدعوة الى مايطلق عليه هناك « الوحدة الترابية » للمغرب كانت قد جاءت للمرة الأولى من على يعته زعيم حزب التقدم

والاشتراكية «الشيوعى »، وقد يفسر ذلك بالنسبة لموقف الاخير بالموقف الأنتهازى المعروف للاحزاب الشيوعية فى العالم الثالث ، مثلما فعل حزب «توده » الايرانى أو التجمع الوطنى التقدمى فى مصر ، أو قد يبرر بالنسبة لمجموع أحزاب المعارضة ككل بسبب احساس هذه الاحزاب بالضعف النسبى لحضورها فى الشارع السياسى أو فى بناها السياسية والقادرية والتنظيمية ، الا أن الملاحظ عموما أن هذه الأحزاب تتجه بمعارضتها نحو الحكومة واجهزتها الادارية وسياساتها الاقتصادية والأجتماعية والريفية .

وقد أعلنت هذه الأحزاب ترحيبها بدعوة الملك الحسن الى أن تكون السنوات الست المقبلة وهى مدة ولاية المجالس البلدية والقروية المنتخبة ، سنوات «للبادية » أو الريف مطالبا المجالس القروية ببرنامج هائل للبناء

أجواء الانتخابات القادمة :

هكذا يدخل أثنا عشر حزبا مغربيا من مجموع أربعة عشر حزبا الانتخابات القادمة للمجالس البلدية والقروية للتنافس على ١٥ ألف مقعد تضمها هذه المجالس التى يبلغ عددها حوالى ١١٥٠ مجلسا ، وذلك بأعداد كبيرة من المرشحين وصل عددهم الى حوالى ٥٧ ألف مرشح ، ويتوجه للانتخاب أكثر من سبعة ملايين مواطن مغربى ، على أن الأحزاب المغربية تتفاوت فيما بينها من حيث عدد مرشحيها أو من حيث الأمتداد الجغرافى لعدد الدوائر التى سوف تتقدم بالترشيح فيها . وعلى الرغم من الزيادة الديموجرافية والزيادة فى عدد الدوائر ومن ثم المقاعد فمن الملاحظ أن أحزاب المعارضة اليسارية بالاخص قد ركزت فى معركتها الانتخابية على دوائر المدن التى تتمتع فيها بحظ أوفر من حيث الحضور السياسى والتواجد التنظيمى والقادرى ، ونتيجة أيضا لفوزها المعتاد فى عدد من المدن الرئيسية ، فلاتحاد الاشتراكى على سبيل المثال لايتجاوز مرشحوه الألفين فقط فى الخمسة عشر ألف مقعد وهو يركز على المدن الرئيسية كما سبق . وقد فاز فى عدد منها فى انتخابات ١٩٧٦ مثل مدن الرباط والدار البيضاء وسلا ومكناس .. إلخ . أما حزب الاستقلال فهو صاحب النصيب الاوفى حيث تبلغ نسبة مرشحيه وحده ٩٥٪ من مجموع المقاعد المتنافس عليها ، وهو يتنوع فى اهتماماته بين الدوائر الريفية والمدنية بحكم عراقته التاريخية وقيادته معركه استقلال المغرب .

الفرز والتبدل الأخير بين الأحزاب :

لم تكن الاحزاب المغربية التى تستعد للدخول فى الانتخابات القادمة (البلديه والقروية والعامة) على هذه الصوره السياسية التى تبدو بها الان . فقد حدثت مجموعة من التبدلات والتحولات والانشقاقات فى هذه الاحزاب وبروز احزاب جديدة . فالظاهرة الجديدة بالملاحظة ان معظم الاحزاب المغربية الحالية كان ينظمها الحزب الأم «حزب الاستقلال» الذى يماثل فى اهميته حزب الوفد المصرى ، وجاء أول انشقاق عنه بقيادة المهدى بن بركة وعبد الرحيم بو عبيد وانشأ الاثنان الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية عام ١٩٥٩ . وحدث هذا الانشقاق ضد الزعيم التاريخى لحزب الاستقلال علال الفاسى الذى خلفه فى زعامة الحزب محمد بوسته وزير الخارجية الحالى عام ١٩٧٤ . وبعد نفى المهدى بن بركة واغتياله فى فرنسا عام ١٩٥٩ تولى بو عبيد زعامة الحزب وانشق بدوره عام ١٩٧٢ ليكون الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، وبقيت المجموعة الاخرى فى الحزب بزعامة عبد الله ابراهيم والمحجوب بن صديق تحت الاسم التاريخى «الاتحاد الوطنى»

وبصفة عامة يمكن القول انه على الرغم من الكثرة الملحوظة فى عدد الاحزاب المغربية وتعدد مسمياتها الا انه يمكن تصنيفها الى ثلاثة اتجاهات يسار ، وسط ، يمين حسب بعض الأراء داخل هذه الاحزاب نفسها ، ولكن هناك تصنيفا أخر يبدو صحيحا الى حد كبير فى ضوء طبيعة التركيبة الحزبية والتفاعلات السياسية فيما بينها ومن ثم قناعاتها الايديولوجية وتوجهاتها السياسية ، واخيرا حسب الاطار العام للعلاقة بين هذه الاحزاب والنظام الملكى بعامة والشخصية الأبوية للملك . «أمير المؤمنين » حسبما يرى نفسه ، يمكن تقسيمها حسب ذلك إلى تكتلين كبيرين ، يمكن فضلا عما سبق من محددات الاعتماد على محدد آخر هو الموقف السياسى والحزبى من الحكومة الحالية برئاسة المعطى بو عبيد سواء من حيث وجود أو مشاركة وزراء فى الحكومة من هذه الاحزاب المعارضة أو من ناحية التعاطف السياسى والتأييد المبدئى . هذان التكتلان تقف فيهما المجموعة الأولى التى تحددت ضمن الاختبارات السياسية والايديولوجية للحكومة وتقف المجموعة الثانيه فى موقع مخالف وهى بعامة احزاب اليسار ، ويمكن الحديث عن ذلك على النحو التالى

أولا

مجموعة الأحزاب ذات الموقف المؤيد أو المتعاطف أو المشارك للحكومة الحالية ، وهذه تنقسم الى

١ ــ حزب الاستقلال التاريخى الذى يتزعمه محمد بوسته وزير الخارجية ويشارك فى الحكومة الحالية بسبعة وزراء آخرين بالاضافة الى السيد بوسته وللحزب صحيفة تسمى «العلم » بالعربية و «الرأى » بالفرنسية . وهذا الحزب انضم الى صف الحكم بعد مبايعته الملك فى قضية الصحراء عام ١٩٧٥ وانضمامه الى التركيبة الائتلافية الحاكمة عام ١٩٧٧ .

٢ ــ حزب الاتحاد الدستورى الذى يعد احدث الاحزاب المغربية من حيث العمر . فقد عقد أول مؤتمر له يومى ٩ ، ١٠

ابريل ١٩٨٣ ويتجه الى الطبقات الوسطى ويتزعم الحزب رئيس الحكومة المعطى بو عبيد ، ومعه وزير الشباب عبد اللطيف السملالى .

٣ـ وهناك حزب آخر يشارك فى الحكومة بزعيمه ارسلان الجديدى الذى يتولى منصب وزير الشغل «العمل» فى حكومة المعطى بو عبيد ، وكان الجديدى قد انشق فى عام ١٩٨١ عن حزب التجمع الوطنى للأحرار» وانشأ حزبه الجديد تحت اسم «الحزب الوطنى الديمقراطى» ويشارك هذا الحزب فى الحكومة بأربعة وزراء منهم ارسلان الجديدى ، ويتوجه هذا الحزب بدعوته الى الريف باعتبار ان الفلاحين هم الذين حققوا انتصار المسيرة الخضراء

٤ـ« حزب الشورى والاستقلال» وهو من الاحزاب التى خاضت الكفاح من أجل الاستقلال ، وقد ظل مبتعدا عن العمل السياسى لمدة تزيد عن ٢٢ عاما ، ويتزعمه التهامى الوزانى الذى خلف بلحسن الوزانى فى زعامته

٥ـ ومن الاحزاب التاريخية ايضا وذات الميول الوسيطية حزب« الحركة الشعبية» التى تم الاعتراف بها عام ١٩٥٨ بمقتضى قانون الحريات العامة الذى أسس التعددية السياسية الحزبية فى نفس العام ، وتمثل هذه الحركة الخصائص الثقافية والاجتماعية لسكان البربر ، وقد أسسها«المحجوبى أحرضان» وهو وزير بالحكومة الحالية ،ومعه ثلاثة وزراء آخرون من حزبه ، وقد فازت الحركة بـ ٢٩ مقعدا فى برلمان ١٩٧٧ ، وكان الدكتور عبد الكريم الخطيب قد انشق عن الحزب عقب احداث الدار البيضاء الشهيرة عام ١٩٦٥ عندما ايد «أحرضان» حالة الاستثناء«الطوارىء » واسس بدوره فى عام ١٩٦٧ حزبه الجديد والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» مؤكدا على الطابع الاسلامى للبلاد ، ولم تفز الحركة فى انتخابات ١٩٧٧الا بمقعد واحد فى البرلمان .

٦ـ وهناك أخيرا«التجمع الوطنى للأحرار الذى يعد الحزب الذى ولد ولادة طبيعية ، أى لم يأت من خلال انشقاق عن حزب آخر ، ويتزعم التجمع السيد احمد عثمان صهر الملك الحسن الثانى المتزوج من اخته الاميرة نزهة ، وجاء هذا الحزب عقب انتخابات ١٩٧٧ والمسيرة الخضراء فى عام ١٩٧٥ ، حيث برز فى البرلمان ظاهرة المستقلين الذين وصلوا الى ١٤٠ نائبا فى البرلمان من مجموع ٢٦٨ عضوا ، ويضم التجمع فى صفوفه الان ٨١ نائبا يشكلون الاغلبية البرلمانية النسبية فى مجلس النواب ، ويقدم التجمع نفسه على انه حزب المعارضة الذى ينتمى الى الوسط و التجمع يحظى بتعاطف القصر والملك معه وتأييدهما لبرامجه السياسية ، وهو يدعو الى الالتفاف حول الملك .

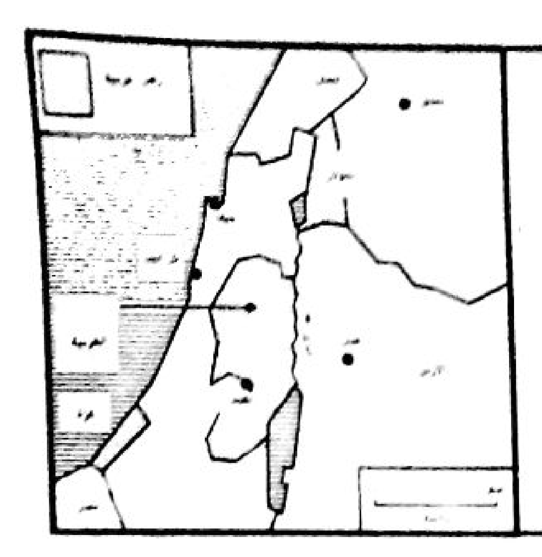
ثانيا : مجموعة أحزاب اليسار وهذه رغم اختلافها الشديد فيما بينها حول عدد من القضايا والسياسات ، إلا أنها تلتقى فى الموقف المعارض من الحكومة وفى اشتراطاتها المحددة للدخول فى الانتخابات والمشاركة فى الحياة السياسية .

أهم هذه الأحزاب بالطبع الاتحاد الأشتراكى للقوات الشعبية الذى يترأسه عبد الرحيم بوعبيد ، وفضلا عما ذكر بخصوصه ، يدخل الأنتخابات وهو ينقسم الى حد ما على نفسه أثر الخلاف الذى ثار أثر اجتماع المكتب السياسى للحزب فى أبريل الماضى ومعارضة عبد الرحمن بن عمرو و ٣٣ من مؤيديه لاشتراك الحزب فى الأنتخابات وكذلك لسياسات بوعبيد التى أعتبرت من وجهة نظرهم مهادنة للحكومة ، وتأكد ذلك لديهم باقدام الحكومة على أعتقالهم أثر محاولتهم اقتحام مقر الأجتماع بالقوة ، وقد خاض الأتحاد الأشتراكى انتخابات ١٩٧٧ وسقط امينه العام بوعبيد فى دائرته «اغادير » ولم يفز فى البرلمان إلا بخمسة عشر نائبا ، وهذا الحزب لايعكس وجوده الصغير بالبرلمان حجم وجوده الشعبى والسياسى فى الشارع المغربى ، حيث يظل هذا الحجم كبيرا بالنسبة لحضوره فى البرلمان ، وهو يدخل الانتخابات ومعه «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل »ذات الثقل النقابى العمالى ، ومع حدوث المصالحة الأخيرة مع الملك تزداد حظوظه السياسية فى الأنتخابات

أما الحزبان الآخران فهما حزب التقدم والأشتراكية الشيوعى وفاز بمقعد واحد فى الأنتخابات السابقة وللحزب صحيفة تصدر باللغتين العربية والفرنسية هى «البيان »، وحركة «مارس » التى ظلت تعيش فى المنفى الى أن عادت الى الحياة السياسية بزعامة محمد بن سعيد وتحولت الى حزب تحت أسم «منظمة العمل الديمقراطى الشعبى » ولها صحيفة تدعى «انوال » وهى أيضا تؤيد مواقف الملك من قضية الصحراء ، رغم امتناعها عن دخول الأنتخابات بسبب عدم ثقتها فى حياد الحكومة . وتتبنى هذه الحركة الأفكار الماركسية اللينينية .

الأفاق المستقبلية للتحول :

تعد الأنتخابات البلدية والقروية مؤشرا سياسيا هاما لحقائق الأوزان النسبية وحجم الثقل الشعبى والجماهيرى للاحزاب السياسية فى المغرب ويتحدد على أساسها الى حد كبير نسبيا موقف وموقع هذه الأحزاب بالنسبة للانتخابات النيابية العامة فى أكتوبر القادم ، وتتوقف على عدة محددات أساسية منها التماسك فى البنيان الداخلى والتوافق المصلحى بين كوادر واعضاء الأحزاب المغربية ، وعلى احتمالات قيام جبهات وأئتلافات وطنية بين هذه الأحزاب خصوصا بالنسبة لاحزاب اليسار ، وكذلك موقف الحكومة والادارة من الأنتخابات ، ومن الأزمة الأقتصادية الحالية ، وأخيرا على موقف المؤسسة الملكية وشخص الملك الحسن الثانى ودعمه للمسيرة الديمقراطية وتعميقها أم الأنتكاس بها وتراجعها على نحو ماحدث بعد أحداث يونيو ١٩٨١. □



العمالة فى الاراضى المحتلة

صفاء جمال الدين

فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة فى اسرائيل ، ومع تصاعد جنون التضخم النقدى وارتفاع نسبة البطالة وتآكل الأجور تتردى أكثر فأكثر الأحوال المعيشية وأوضاع العمال العرب من أبناء المناطق المحتلة الذين اضطروا للعمل فى اسرائيل نتيجة لتقلص مصادر المعيشة فى هذه المناطق فى ظل سياسة الدمج الاقتصادى الاحتلالية وبسبب مصادرة وسلب الأراضى على نطاق واسع من جانب اسرائيل .

وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن عدد العمال العرب الذين يعملون حاليا فى اسرائيل يبلغ ٨٠ ألفا ، وهم يشكلون نسبة ٦٪ من قوة العمل فيها ، مقابل ٢,١٪ عام ١٩٧٠ وهم يعملون عادة فى الأعمال الشاقة والموسمية وغير المهنية التى تحتاج إلى جهد عضلى كبير . ويعمل حوالى ٥٠٪ منهم فى البناء ، وحوالى ١٨٪ فى أعمال غير مهنية وصعبة فى الصناعة وحوالى ١٣٪ فى الزراعة ، و١٩٪ فى أعمال متفرقة كالخدمة فى الفنادق والمطاعم وغيرها .

ويأتى هذا التصنيف السابق كنتيجة لمحاولة اسرائيل التغلب على مشكلة نقص العمالة غير الماهرة وغير المدربة فى القطاعات الدنيا من الاقتصاد ، والحلقات الأولية من العملية الانتاجية وذلك عن طريق تعبئة امكانيات العمالة فى الأراضى المحتلة فى هذه القطاعات دون غيرها .

أوضاع عمال المناطق المحتلة

أما عن أوضاع عمال المناطق المحتلة الذين يعملون فى اسرائيل ، فانهم يعملون فى ظروف لاإنسانية تؤكد سياسة الاستغلال والتمييز العنصرى التى تنتهجها اسرائيل تجاه هذه المناطق . وتنسحب ممارسات التمييز على هؤلاء العمال فى مختلف المجالات سواء من ناحية معدل أجور العمال العرب من أبناء المناطق المحتلة بالمقارنة بمعدل الأجور فى دولة اسرائيل ، أو من ناحية التدرج المهنى ، والضمانات الاجتماعية ، وتأخير المدفوعات الخاصة بهم . وهم محرومون من تعويضات الاصابة بالعمل ، ومن العطلات المرضية والأجازات السنوية .

وأكثر من ٨٠٪ من العمال العرب من أبناء المناطق المحتلة يعودون يوميا إلى مدنهم وقراهم ومخيماتهم وبذلك يصرفون ١١ ــ ١٢ ساعة يوميا بين الذهاب والاياب . أما الذين تضطرهم ظروفهم للبقاء فى مواقع عملهم دون مصادقة مسبقة من الحكم العسكرى ، فانهم يقضون ليلهم بالمبيت فى ظروف قاسية ومزرية للغاية . ولايحظى العمال العرب بأية حماية نقابية حتى أولئك الذين يعملون عن طريق مكاتب التشغيل الاسرائيلية التى لاتقدم أيه ضمانات .

ومن هنا يرى بعض رجال الاقتصاد فى اسرائيل ان عمال المناطق يمتازون عن العمال الاسرائيليين من ناحية ان هؤلاء العمال ذوو انتاجية مرتفعة ، ويكاد لايوجد بينهم بطالة مقنعة ، وفى حين يهرب كثير من العمال الاسرائيليين من الأعمال الشاقة والموسمية تتجمع عمال المناطق المحتلة فى مثل هذه الأعمال . وفى حين توجد قيود على إقامة العامل الاسرائيلى ، ولايمكن نقله من عمل إلى أخر بدون موافقة وبدون زيادة أجر ، ففى المقابل فان العامل العربى هو عامل جوال لامثيل له ، ويمكن إقالته فى أى وقت ، كما يمكن نقله من مكان إلى مكان وهو لايضرب عن العمل ، ولايستطيع المطالبة بأية حقوق كزميله الاسرائيلى . فطالما أنه لايجرى الحديث بمصطلحات اجتماعية وسياسية ، يبدى العمال فى كثير من المناطق مرونة اقتصادية كبيرة مقابل التصلب المكتبى والعوائق الاجتماعية التى تعوق القدرة الانتاجية والعمل عند العمال الاسرائيليين .

وفى داخل اسرائيل يعمل غالبية العمال العرب فى قطاعات البناء والزراعة والخدمات ، ويحتل قطاعات التشييد والبناء المرتبة الأولى بالنسبة لعدد العمال العرب فيه . ومن المفيد التنويه بأن الممارسة الانتاجية للعامل العربى فى قطاع البناء هى بغالبيتها من نصيب الاقتصاد الاسرائيلى اذ يستخدم العامل العربى فى اقامة وتشييد المشاريع الانتاجية فى قطاع الصناعة والخدمات والتى ترتبط مباشرة بالتجمعات اليهودية والمدن الكبرى ، وفى حين تبقى كثير من القرى العربية داخل اسرائيل بدون حركة بناء . فلابيوت تبنى ولامدارس ولاخدمات .

وتأتى الأهمية المرتفعة للعمال العرب فى قطاع البناء

والتشويه من واقع الضرورة والحاجة او يضطر أصحا[illegible] الاعمال الاسرائيليين إلى استخدام عمال عرب نظرا لقسوة العمل الممارس . بالاضافة إلى اضطرار العامل العربي لقبول أجر لايتناسب مع الجهد المبذول وساعات العمل الطويلة وخاصة العامل غير المؤهل .

والفلاح العربي يعيش نضالا مستمرا للحفاظ على أرضه وخاصة فيما يتعلق بالمياه المخصصة للأرض المزروعة . كما يعاني من سياسة التمييز والاضطهاد الهادفة إلى الاستيلاء على المتبقي من الأراضي العربية من خلال زيادة الضريبة المفروضة على الفلاح . ودفع الغرامات . تقليص دخل المزارع العربي عن طريق اجباره على زراعة الأصناف ذات الدخل المقليل الخ .

ومن هنا يرى البعض ان السلطات الاسرائيلية ليست بحاجة إلى زيادة العاملين اليهود في الزراعة مادامت قادرة على مصادرة الانتاج الزراعي او شرائه بأبخس الأسعار .

العمالة والاقتصاد في المناطق المحتلة

اما عن الآثار السلبية لاتجاه العمال العرب من ابناء المناطق المحتلة للعمل في اسرائيل . فانه من هذه الزاوية يمكن النظر إلى المسالة من عدة جوانب :

فمن ناحية : استطاعت اسرائيل منذ بداية احتلالها لهذه المناطق . ان تلحق باقتصادياتها أضرارا بالغة . وقد عملت منذ البداية على ربط اقتصادياتها بعلاقات تبعية لصالح اقتصادها . واعتبارها مصدرا للعمالة الرخيصة . وبالتالي تم تشويه هيكل العمالة فيها . وفي هذا الاطار تحولت نسبة كبيرة من العمالة العربية في هذه المناطق إلى العمل في اسرائيل . مما أدى إلى تدهور أوضاع الانتاج بها في كافة القطاعات . نتيجة سحب العمالة العربية .

وعلى الرغم من ان دخول هؤلاء العمال أدت إلى انتعاش مستوى الطلب في المناطق المحتلة . الا أن ذلك كان يخدم بشكل أساسي احتياجات تصرف الانتاج الاسرائيلي . كما أن التقلبات في أيام وفرص العمل داخل الدولة الاسرائيلية أدت إلى انتقال موجات الركود والتضخم إلى المناطق المحتلة عن طريق هؤلاء العمال وبالتالي انتقال مظاهرة الأزمة من الاقتصاد المسيطر الى الاقتصاد التابع . واشتداد تعرض الاقتصاد التابع في هذه المناطق للتقلبات الدورية في الاقتصاد الاسرائيلي المسيطر .

ومن ناحية أخرى فان احدى المشاكل الهامه التي تؤثر على مستقبل هذه المناطق . هي مشكلة التفاوت الكبير بين مستوى تطورها الاقتصادي . وبين المستوى القائم في الاقتصاد الاسرائيلي . وهو ماحرصت اسرائيل عليه منذ بداية احتلالها .. فمستوى النمو في المناطق منخفض بكثير عن مستوى النمو في الاقتصاد الاسرائيلي . وذلك سواء من ناحية دخل الفرد أو مستوى التقدم التكنولوجي . أو من ناحية مستوى المعيشة والاستهلاك ... الخ .. والحقيقة ان تفاوتا اقتصاديا من هذا النوع مع الظواهر الاجتماعية . والطبقية المترتبة عليه هو حد ذاته مصدر للتناقضات الحادة والتوتر المستمر .

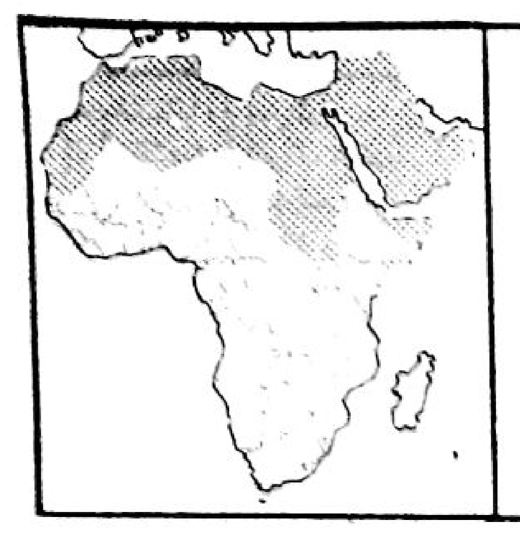
ويمكننا القول ان تقدم اقتصاد هذه المناطق ونموه قد وقفت في طريقه عقبة رئيسية نتجت عن نقص الأيدي العاملة بصورة متزايدة . حيث ان عددا كبيرا من سكانها يفد للعمل في اسرائيل ليحصل على راتب أعلى .

أما الوجه الجديد للمشكلة فيتمثل في ان تراجع الطلب في السنوات الأخيرة على هؤلاء العمال من داخل الدولة . وطردهم من أعمالهم يضطر هؤلاء العمال وكنتيجة للظروف الاقتصادية والمعيشة القاسية إلى النزوح بين المناطق المحتلة طلبا للعمل في الخارج .

ففي تقرير أصدرته دائرة البحث في اسرائيل في ديسمبر ١٩٨٢ يلاحظ مثلا أن ٩٤ ألف شاب نزحوا إلى خارج الضفة الغربية طلبا للعمل خلال السنوات الخمس الماضية .

وقد ارتبطت ظاهرة تراجع الطلب على عمال الأراضي المحتلة بارتفاع نسبة البطالة في اسرائيل وزيادة أعداد العمال المفصولين في قطاعات الصناعة والخدمات مما اضطر بعض القطاعات إلى المطالبة بوقف التعامل مع عمال المناطق . ومنعهم من الاستمرار في العمل . خشية أن يؤدي ماتعلنه الحكومة من تخفيض للنفقات والميزانية النقدية إلى أن يفقد الكثير من العمال الاسرائيليين فرصة العمل . بينما يظل العمال العرب يتمتعون بسبب رخص أجورهم . وكنتيجة لهذه الضغوط فقد انخفض الطلب على عمال المناطق . وتم تسريح آلاف العمال . وان كان ذلك لايعني ان الاقتصاد الاسرائيلي يمكنه الاستغناء الكامل عن العمالة العربية من الأراضي المحتلة فمازالت هناك العديد من القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى هذه العمالة كالزراعة والبناء مثلا نتيجة هروب العمال الاسرائيليين من ممارسة مثل هذه الأعمال وتفضيلهم البطالة . وتقاضي مخصصات البطالة أو الاتجاه إلى مهن قليلة المردود وهامشية الربح .

ومن هنا فانه يلزم في هذا الصدد اتباع سياسة اقتصادية داخل الأراضي المحتة من شأنها تقليص علاقات التبعية للاقتصاد الاسرائيلي . والعمل على ترابط اقتصاديات هذه المناطق وتطوير امكانياتها نحو النمو المستقل . واتخاذ العديد من الاجراءات لترشيد تيار العمالة العربية إلى اسرائيل . ويمكن في هذا الصدد أن يخدم التمويل العربي عمليات اقامة «اقتصاد مقاومة» داخل هذه الأراضي وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية التي تضطر هؤلاء العمال إلى النزوح للخارج طلبا للعمل وهو أمر هام يجب تداركه قبل فوات الأوان .



ابعاد التغلغل الجديد فى افريقيا

هالة مصطفى

قبل أيام من مغادرته وزارة الدفاع الأسرائيلية، أعلن ابريل شارون أن دولا افريقية كثيرة تراقب عن كثب تطور العلاقات بين إسرائيل وزائير . وأعرب عن ثقته بأن رؤساء هذه الدول الأفريقية سيتأثرون بصورة إيجابية من ذلك .. وقد شهدت الفترة الأخيرة تصاعد الأهتمام الأسرائيلي بافريقيا ، وكان نجاح إسرائيل فى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع زائير مجرد خطوة فى طريق التغلغل الجديد داخل القارة الأفريقية .

وجاء هذا التحرك الأسرائيلي الجديد مواكبا لتوقف الحوار العربي الأفريقي ، وهو يعتبر امتدادا لسياسة إسرائيلية قديمة بدأت منذ منتصف الخمسينات ولكنها تعرضت لنكسة ابان حرب ١٩٧٣ ومع عودة التحرك الاسرائيلي فى أفريقيا ، يعود التساؤل حول التحرك العربى المقابل لأفساد المخطط الاسرائيلي داخل القارة .

التسلل الاسرائيلي إلى أفريقيا :

يرجع التسلل الاسرائيلي إلى أفريقيا إلى عام ١٩٥٥، فى أعقاب مؤتمر باندونج حيث اعتبرت إسرائيل المؤتمر ضربة سياسية وجهها إليها العرب لعزلها عن الدول الأخرى أسيوية . فشرعت منذ ذلك الحين فى الزحف نحو القارة لكسر الحصار العربي حولها .

فقد استفادت إسرائيل من فتور العلاقات بين بعض الدول الأفريقية والعربية . لذلك سارعت فور أعلان أستقلال دول أفريقيا إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي معها الى جانب عرضها الرسمى بتقديم المساعدات لتلك الدول . والمعروف أن الادوات الأقتصادية كانت احدى الوسائل الهامة التى استندت إليها إسرائيل فى تحركها نحو القارة السوداء .

وقد تعددت أوجه النشاط الاسرائيلي فى القارة خاصة فى مجال الزراعة ، والمشروعات المشتركة . وحاولت إسرائيل أستغلال الظروف الصعبة للدول الأفريقية حديثة الأستقلال ومنها تدهور أوضاع الزراعة فيها فحاولت أن تقدم لهذه الدول حلولا لمشكلاتها الزراعية مستقاة من تجاربها فى الزراعة التعاونية . وفى هذا الاطار جاءت محاولتها بتعمير الأراضى واستصلاحها واقامة قرى جديدة ومستعمرات زراعية ، وأيضا مساهمتها فى التدريب على العمل الزراعى . كذلك نجحت إسرائيل فى أقامة مشروعات مشركة مع دول القارة لخلق نوع من الترابط المصلحى كان من نتيجتها إزدياد التبادل التجارى وتكوين شركات تجارية متعددة تتخصص فى التعامل مع الدول الأفريقية ، وتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية إلى جانب اتفاقيات النقل الجوى والتدريب المهني والفني .

ويمكن القول ، أن إسرائيل كانت تهدف من وراء مخططها فى أفريقيا إلى كسب صداقة هذه الدول بما يتيح لها تجاوز المناطق العربية المفروض حولها . وتطويق الدول العربية المعادية ودول صديقة لأسرائيل (مثل تركيا فى الشمال ، وإيران فى الشرق ودول أفريقيا فى الجنوب).

كما أن المرامى الأقتصادية لأسرائيل فى القارة لم تكن غائبة . فأفريقيا كمجموعة دول حديثة تمثل سوقا تجارية لاسرائيل يتيح لها تنمية امكانياتها الأقتصادية وتوسيع تجارتها الخارجية وأسواقها وإيجاد مجالات جديدة لأستثماراتها .

تطور الموقف الأفريقي :

وفى الوقت الذى تمكنت فيه إسرائيل من التغلغل داخل القارة السوداء . لم يكن هناك أهتمام عربى يذكر بها . فطوال عقدى الخمسينات والستينات لم يكن هناك أى تعاون عربى أفريقى رغم جميع العوامل التى تدفع إليه . مما ساعد على نجاح السياسة الأسرائيلية هناك بحصولها على تأييد الدول الأفريقية لسياستها الخاصة بدعم الوجود الاسرائيلي ، والخروج من العزلة السياسية . ولذلك كان من الطبيعى أن تظل منظمة الوحدة الأفريقية مجمدة لعدة سنوات عن الأدانة الحاسمة للعدوان الاسرائيلي على العرب .

ولكن حرب ١٩٦٧ أدت إلى تغيير موقف بعض الدول الأفريقية . أذ ساعدت على كشف حقيقة السياسة الاسرائيلية العدوانية ، فأيدت السنغال القرار رقم ٢٤٢،

وقطعت علاقتها مع إسرائيل .

إلا أن التحول في الموقف الافريقي لم يتضح إلا في بداية السبعينات حين رفضت إسرائيل أستقبال لجنة السلام التي شكلتها منظمة الوحدة الأفريقية . كذلك . تغيرت سياسات المواجهة العربية لاسرائيل في أفريقيا . في الوقت الذي تطورت فيه العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا . وهو الامر الذي اثار بعض الدول الأفريقية . وقد ساعد ذلك على إتخاذ دول القارة مواقف أكثر تأييدا للجانب العربي فقطعت خمس دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عام ١٩٧٢ . (وهي أوغندا ، وتشاد ، والكونغو . ومالي . والنيجر) وجاءت حرب ١٩٧٣ لتزيد الاتجاه الافريقي المؤيد للعرب ففي نهاية ديسمبر ١٩٧٣ بلغ عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل ٤٢ دولة وبذلك أصبحت جميع الدول الأفريقية تقاطع إسرائيل فيما عدا الدول الأربع الخاضعة لنظام جنوب أفريقيا وهي ملاوي ، وليسوتو ، وسوازيلاند ، وبتسوانا . وكان ذلك تعبيرا عن التضامن السياسي الأفريقي مع العرب . ومن هنا بدأ التفكير في تأكيد هذا التضامن السياسي بتدعيم التعاون الاقتصادي بين العرب والأفارقة . ومن هنا كان التفكير في بدء حوار عربي أفريقي . وبدأت اتصالات منظمة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية حتى انعقد مؤتمر التعاون العربي الافريقي في ٢٢ يناير ١٩٧٤ . وكان موضوعه الأساسي دراسة أوجه التعاون في مجال النفط .. إلا أن هذا الحوار لم يؤت الثمار المرجوة منه بل توقف بعد ثلاث سنوات فقط من إنعقاد أول قمة عربية أفريقية .

ولعل التباين في الأهداف من الجانبين كان السبب الأساسي وراء انقطاع الحوار . فالعامل السياسي كان محرك الحوار من الجانب العربي للحفاظ على مواقف الدول الافريقية المؤيدة للقضية العربية في حين مثلت الأهداف الاقتصادية المحدد الأول للتحرك الافريقي .

التغلغل الاسرائيلي الجديد :

أتاح موقف الحوار العربي الأفريقي لاسرائيل فرصة لأسترجاع موقعها داخل القارة الافريقية . معتمدة في ذلك على المساعدات العسكرية والاقتصادية التي دأبت على استخدامها هناك . وجاءت المعاهدة المصرية الاسرائيلية التي وقعت عام ١٩٧٩ . لتساعد إسرائيل في تحركها الافريقي . أذ حاولت إسرائيل على أثرها الترويج بأن أسباب المقاطعة الافريقية لاسرائيل قد أنتهت وكانت زائير أول دولة أفريقية تستجيب لهذه المساعي وأعلنت عن عودة علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل في مايو ١٩٨٢ .

وفي المقابل ، لم يتعد رد الفعل العربي حدود إصدار البيانات التي تدين موقف زائير . وكان من الطبيعي أن تواصل إسرائيل زحفها نحو القارة وتربط زائير بمعاهدة عسكرية معها عقب زيارة (شارون) لكينشاسا في يناير الماضي . تم التوقيع على اتفاقية عسكرية بين الجانبين تقوم إسرائيل بمقتضاها ببناء الجيش الزائيري ومعه خطة تمتد لخمس سنوات وتنص هذه الاتفاقية على قيام إسرائيل بإعادة تنظيم الكتيبة كاميتولا التي تضم ١٢٠٠ جندي والمتمركزة في أقليم (شابا) مع إعادة تنظيم وحدات عسكرية أخرى . وبموجب الاتفاق توفد إسرائيل مستشارين عسكريين إلى إسرائيل لتدريب سلاح البحرية . لكن الأخطر من ذلك ما أكده (شارون) وفتئذ من أن زيارته لكينشاسا ستعزز العلاقات الاسرائيلية مع الدول الأفريقية الاخرى التي قطعت علاقتها بإسرائيل منذ ١٩٧٣ . وفي نفس الوقت بدأت بعض الصحف الأفريقية تشيد بإسرائيل لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات

هل يعود الحوار العربي الأفريقي ؟.

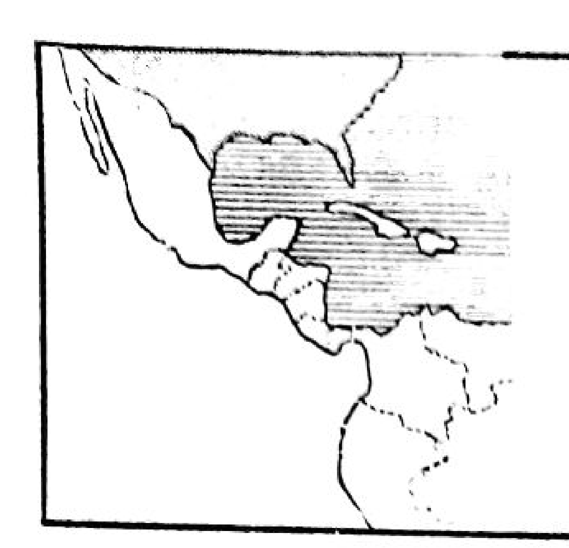
على هذا النحو تعاود إسرائيل تغلغلها الأفريقي .. في الوقت الذي توقف فيه الحوار العربي الافريقي . رغم توافر الأسباب التي تدعو إليه فالتجاور الجغرافي يجعل عمليات التكامل طبيعة من الأقليمين . كما أن العوامل السياسية والاقتصادية تدعو إلى مثل هذا التعاون ، فالتجارب متماثلة والمصالح مشتركة بين العرب والأفارقة خاصة في سعيهم من أجل التنمية (فالأموال والخبرات العربية تقابلها الأمكانيات الطبيعية الهامة في أفريقيا) بالأضافة إلى العنصر البشري الذي يشكل حوالي ٤٠٠ مليون أفريقي وعربي مما يخلق كتلة ذات وزن مهم .

والواضح أن مشكلة الحوار تعود إلى اختلاف مفاهيم الجانبين كما حدث عند تحديد أسعار النفط (في أعقاب حرب ١٩٧٣ على سبل المثال وتدل خبرة الحوار في الفترة الماضية (١٩٧٤ـ ١٩٧٧) على أفتقاد الحوار لأستراتيجية محددة للتعاون بين الطرفين . فالمساعدات العربية لأفريقيا لم ترتبط بمشروعات مدروسه أو برامج أقتصادية بل أخذت شكل الاعانات لموازين المدفوعات وهذا النوع من المساعدات لايترك أثرا أقتصادية وسياسيا ثانيا في البلاد الأفريقية .

كذلك ينبغي على الافارقة إدراك أن الحوار وسيلة لتأييد مستقبل الدول الأفريقية والعربية في آن واحد وليس مقابل يدفعه العرب لأستمرار التأييد الأفريقي .

لذلك يبدو أن هناك ثمة ضرورة ملحة لاستئناف الحوار العربي الأفريقي وهو يزداد الحاحا بعد التحرك الأسرائيلي الجديد داخل القارة السوداء .

كذلك فان مبادرة عربية لأستئناف الحوار تصبح ضرورية الان أكثر من أي وقت مضى . فهل يشرع العرب في أتخاذ هذه المبادرة في الوقت المناسب أم ستنجح إسرائيل في تحقيق اهداف سياستها الجديدة في أفريقيا ؟.



الدين والثورة فى أمريكا الوسطى

ابراهيم احمد ابراهيم

تجتاح دول أمريكا الوسطى (جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراجوا كوستاريكا ، بنما) احداث بالغة فى التفجر تتراوح بين الثورة واعمال التمرد والعصيان ضد الحكومات القائمة . وسوف نعالج فى ذلك المقال موضوعا قد يكون هاما ، وهو انه قد لوحظ فى اعمال الثورة والتمرد والعصيان ، والتى اتسمت فى حالات عديدة بسمات ماركسية ويسارية ، لوحظ ارتفاع نسبة انخراط رجال الدين والمتدينيين عامة فى هذه الاعمال الثورية فى تلك البلاد التى تسود فيها الديانة المسيحية الكاثولوكية . وسوف نحاول الاجابة على اسئلة منها لماذا حدث ذلك التطور وذلك من خلال استعراض تطور الوضع الثورى فى نيكاراجوا حتى انتصار الثورة فيها والعلاقة بين الثورة والكنيسة الرسمية والقساوسة والمتدينين كأفراد بالدولة قبل وبعد الثورة . وكذلك سنحاول أن نرى العلاقة فى بلد آخر هى السلفادور بلغت فيها الاعمال الثورية جدا كبير وكذلك اشتراك القساوسة والراهبات فى الثورة الى حد تكوين مجلس شعبى لادارة الأماكن المحرورة فى اقليم (شالاتنجو) الذى يقع بالقرب من حدود هندوراس . وأضاف البيان الذى اذاعة راديو الثوار ان مجلسا شعبيا بالاضافة الى مجموعة من القساوسة والراهبات تطلق على نفسها اسم الكنيسة الشعبية — سوف تتولى ادارة شئون الاقليم المحرر . وهذا يظهر لنا مدى اشتراك الكنيسة والقساوسة فى اعمال الثورة فى السلفادور ، وهذا ماسنحاول الكشف عن عمقه وابعاده خاصة فى نيكاراجوا والسلفادور .

وقبل ان نجيب على ذلك السؤال . سنحاول ان يعطى امثلة على بعض التطورات الخطيرة فى الوضع الاقتصادى — السياسى — الاجتماعى فى دول امريكا الوسطى . ثم نبحث فيما بعد الوضع المتبادل بين الثورة من جانب والقساوسة والمتدينين من جانب آخر فى نيكاراجوا والسلفادور . ثم سنحاول عن طريق متابعة تاريخ حياة الراهب الشهيد (كاميليو توريز) ان نعرف الدوافع الداخلية لدى القساوسة والرهبان والمتدينين فى الانخراط فى الثورة .

الوضع الاقتصادى — السياسى

تعانى جمهوريات امريكا الوسطى :

تحتاج جمهوريات امريكا الوسطى الست (جمهوريات الموز جواتيمالا — السلفادور — هندوراس — نيكاراجوا — كوستاريكا — بنما) من ازمات اقتصادية حادة . كما تعانى من الفقر المتوطن فيها ، والتبعية البالغة للولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا (عدا نيكاراجوا بعد الثورة) . وقد تمتع الأقليم كله بعقدين من النمو الاقتصادى الثابت . ولكن نمط هذا النمو كان غير متوازن فأثرى منه الاغنياء وازداد الفقراء فقرا . الامر الذى ادى الى حدوث الاضطربات السياسية فى أواخر السبعينات . والملاحظ على ذلك اشتراك الاحياء الفقيرة فى تلك الاضطربات حيث يسود فيها الفقر والبطالة الى جانب التضخم الجامح .

وقد عانت تلك الدول من ارتفاع اسعار البترول وازدياد حجم مديونيتها الخارجية . ما اضطر تلك الحكومات الى فرض برامج تقشفية حادة والى لجوئها الى الاقتراض من صندوق النقد الدولى (عدا نيكاراجوا) فورين أفيرز عدد ٦١ — ١ عام ١٩٨٣) مما زاد الوضع الاقتصادى — والاجتماعى سواءا .

وقد انتصرت حركات رجال العصابات فى نيكاراجوا وانتشر الى حد كبير فى السلفادور وجواتيمالا والهندوراس وكوستاريكا ، مما يعنى ان الاقليم كله فى وضع يغلى وتشور فيه الاضطرابات . وسوف نحاول ان نعطى الأن صورة للعلاقة بين رجال الدين والمتدينين عامة بالثورة فى نيكاراجوا .

الدين والثورة فى نيكاراجوا :

«ان الثورة فى نيكاراجوا لاتريد الموت للخطاه ، بل انها تريد فقط الموت للخطيئة) وفى هذا يظهر التأثير المسيحى فى

ايديولوجية الجبهة الساندنيستية المنتصرة فى نيكاراجوا . وهناك من يؤكد ان الثورة فى نيكاراجوا هى أول ثورة اشتراكية فى التاريخ تنتصر بمساعدة الكنيسة الكاثولوكية .لوموند ديبلوماتيك نوفمبر ١٩٨٢

ولنرجع لتاريخ بداية ذلك الاشتراك فى الثورة . حيث ان بداية ظهور العامل المسيحى فى الجبهة الساندينسية يظهر فى ابريل ١٩٧٣ ، حيث حدث زلزال ارضى فى ماناجاوا العاصمة . انتشرت فضائح تحويل المعونات الاجنبية الدولية الى عائلة الطاغية سوموزا . ولقد ظهرت مجموعة من الشباب فى العاصمة واسست (الحركة المسيحية الثورية) ولعب فيها راهب يسوعى دورا هاما وهو الاب (فرناندو كاردينال) والذى سيصبح فيما بعد رئيس لحملة محو الامية للشباب الساندنيين . وقد شكلت هذه المجموعة نواة انضمت اليها مجموعات من الشباب المسيحى خاصة من الاوساط الجامعية والبرجوازية ، وكان لهذه اتصالا على المستوى الشخصى بجبهة الساندينستا كما تأسست مجموعة أخرى (سولنتنام) فى عام ١٩٦٦ بواسطة الراهب (ارنستوكاردينال) وقد عرفت بأنها تجمعا وطنيا وانضم عدد من اعضائها الى الجبهة الساندينتية .

ويمكن القول أن دخول الحركة الثورية المسيحية الى الجبهة الساندينتية قد حمل اعضاؤها ثلاثة عناصر هامة للثورة الساندنيتية هى تكوينهم المسيحى واصولهم البرجوازية ومستواهم الثقافى المقارب للماركسية . وتحت تأثيرهم فأن البرجوازية المحلية قد عملت مع الجبهة الساندنيتية وكان أول موقف علنى للكنيسة تجاه الثورة عندما أعلن الاساقفة السبعة للبلاد فى يناير ١٩٧٧ تعليقا على القمع الدموى لنظام سوموزا فى الريف (أن هذه الاحداث تضع السلطات خارج قوانين البلاد وكل مبدأ أساس) وقد تسارعت نداءات الكنيسة مع تدهور الاوضاع فى البلاد . فهناك رسالة من المؤتمر الاسقفى فى ٢ أغسطس ١٩٧٧ .

حيث قالت (أن شبح الفقر الموجود فى نيكاراجوا ، يدفعنا بوضوح اليوم للمطالبة بنظام اجتماعى وسياسى مؤهل لأن يعطى ظروفا أكثر انسانية للاغلبية من شعبنا) كما وضعوا تحفظا على (النظم التى تعارض الله واحترام القيم الأكثر قداسة للانسان). وفى اليوم التالى فى ١٩٨٣/٨/٣ فأن المجلس الكهنونى برئاسة المطران (اوباندو) قد شن حربا فعلية ضد الرئيس سوموزا حيث قالوا (أن عددا من الفئات الاجتماعية يفكرون فى أن الديمقراطية لايمكن أن توجد مثلما يتظاهر واضعى اليد الحاليين على السلطة) كما أعلنوا (أهمية وضع نظام اجتماعى سياسى جديد) وأضافوا (أن أى تبرير أو تظاهر بالرعية لايمكن أن يكون أعلى من الخير العام) وذلك فى ادانة واضحة لنظام سوموزا .

وفى اثناء الانتفاضة العامة الاخيرة للثورة اذاع الاساقفة رسالة جديدة للشعب النيكاراجوى فى ٢ يونيو ١٩٧٩ معلنين فيها شرعية الانتفاضة «اننا متأثرون لرؤية الى أى حد يمكن ان تصل الانتفاضات الثورية ، ولايمكن ان نرفض شرعيتها الروحية والقانونية فى حالة الطغيان والمستمر الذى يثقل على عاتق الحقوق الاساسية للانسان والذى يضع فى الخطر الخير المشترك للبلاد «وكذلك » فى الامس فأن الذرائع القانونية قد اغلقت امام الشعب طريق الديمقراطية واليوم فأن الابادة تحطم كل محاولة للمطالب الوطنية »

وقد انتصرت الثورة الساندنيستية وتمت الاطاحه بسوموزا الطاغية فى ١٩ يوليو عام ١٩٧٩ وقد قال احد المسئولين الثوار عن دور الكنيسة فى الثورة «انها لعبت عامة دوار ايجابيا فى العملية الثورية »

ولايجب ان نظن ان جميع المتدينين فى نيكاراجوا قد اشتركوا فى الثورة بدرجة واحدة . حيث اننا نجد ان هناك اتجاها قد اشترك فى الثورة بطريقة أقل حماسا من الاتجاه الاول . حيث وقع جزء من المتدينين خطابا فى ١٩ أغسطس ١٩٧٩ قالوا فيه «اننا اشتركنا فى الخطر بحياتنا فى العمليات التى ادت الى الانتصار . وبالنسبة لعدد من المسيحيين لم يكن سهلا لديهم ان يختاروا السلاح كملاذ اخير ووحيد يخلصنا من الابادة والرعب » ونجد ان هذه الحساسية المتزايدة لمؤتمر المتدينين والذى يرتبط بالكنيسة الكاثولوكية فى نيكاراجوا وذلك فى علاقتها مع الثورة الساندينستية وتلك الحساسية نجد انها ستزداد مع الايام .

وبالنسبة للتطور الاشتراكى فى نيكاراجوا فقد اعلن الاساقفة انهم متأكدون من ان «التطورات الثورية ستكون شيئا اصليا ، خلاقا واساسه قومى وليس مستنسخا من الخارج » وان كل الناس ينتظرون ان «مجتمع نيكاراجوا سيكون اصيلا ، ليس راسماليا ،وليس تابعا ، ليس شموليا »

وفى ذلك الوقت استقبل قداسة البابا جان بول الثانى ٧ اساقفة من نيكاراجوا وقال لهم «ان الموقف العميق هو احترام المؤسسات والمعتقدات لكل مواطن ، ونعتقد ايضا ان اى ايديولوجية ملحده ليست فى موقف يتيح لها توجيه الجهود نحو تشجيع العدالة الاجتماعية » وقد نشر المجلس الكهنوتى فى نيكاراجوا فى ١٣ مايو ١٩٨٠ تصريحا للاعراب عن تحفظاته فى هذا الشأن .

وفى ٦ أكتوبر ١٩٨٠ فأن قيادة الجبهة الساندينسية أعلنت فى (اعلان عن الدين) انه بعد مراعاة وضع المسيحيين فى النضال ضد سوموزا فأن المسئولين الساندنيين يعرفون بمواقفهم وهى «الاعتراف بحرية العقيدة والعبادة ، وانفصال الكنيسة عن الدولة . التأكيد على علمانية الدولة ، وقد أثار التصريح اضطرابا او

تناقضات فى الاوساط الدينية التى اعتبرته محرجالها . وقد استمرت المناقشة الايديولوجية بين الكنيسة والدولة دون توقف ، حتى وقعت الاسقفية خطابا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٠ معترضة بغد الحداثة فى التجربة التاريخية التى تراها البلاد وهجوم الايديولوجية المادية «٧٠٠٠» ووضعت تحفظات هامة على رجال الكنيسة المشتركين فى الثورة . فى وقت كان نحو ١٠ قساوسة منهم ٦ يسوعين يتحملون مسئوليات عامة وهامة فى الحكومة الثورية الجديدة . وفى عام ١٩٨١ اثيرت المعارك السياسية ـ الدينية بطريقة أقل علانية . واصبح الاسقف (اوباندو) مطران ماناجوا رمزا للمعارضة . وقد منعت الحكومة نشر رسالة موجهة من البابا الى اساقفة البلاد مما ادى الى حدوث مظاهرات فى البلاد . ويتقابلن هنا مثال الاب (ارنستو كاردينال) وزير الثقافة فى الحكومة الساندينية والذى استقبل البابا فى زيارته الى مانجوا فى ١٩ يوليو ١٩٨٢ بانحناءة كبيرة تدل على الخضوع . فهل هناك تناقض بين واجبه الثورى وواجبه الدينى ؟ والملاحظ انه فى ذلك الوقت فالاجابة لا .

الدين والثورة فى السلفادور :

وفى السلفادور لايمكن ان نمر على موضوع العلاقة بين الدين والثورة فيها دون ذكر اسم الشهيد المطران (اوسكار روميرو) . حيث انه فى حياته لم يقف وغير مباليا طويلا أمام العنف المتزايد فى السلفادور . حيث أغتيل ٦ قساوسة ومئات من المدنيين . فقد اعلن فى خطاب سمى «الكنيسة والمنظمات السياسية الشعبية» عام ١٩٧٨ ، يعترف فيه بشرعية هذه التنظيمات ويخول للمسيحيين الحق فى ان يناضلوا . وفى ٢٣ مارس ١٩٨٠ (وقبل اغتياله بيوم واحد) وامام الرعب الذى يمارسه الجنود ضد الشعب فأنه ينادى الجنود (فى صلاته الاخير) بعدم الطاعة باسم قانون رب . ويقول «بدون جذور شعبية ، فأنه اى حكومة لايمكن ان تكون فعالة ، واكثر من ذلك اذا بحثت عن فرض ارادتها بالقوة الدموية وبالالام .... أريد أن أوجه نداء خاصا الى افراد الجيش ، وخاصة الى رجال الحرس الوطنى والى البوليس . اخوتنا انكم من نفس الشعب ، انكم تقتلون اخوانكم الفلاحين . وامام الامر الذى يعطيه رجل واحد فأن قانون الرب يجب ان يسود وهو الذى يقول لاتقتل ... ان اى جندى ليس مضطرا أن يطيع امرا ضد قانون الحرب وهذا هو الوقت لكى ترجع الى ضميرك وان تطيع ضميرك اكثر من امر الخطيئة «٧٠٠٠» وفى يوم التالى الاثنين ٢٤ مارس ١٩٨٠ تم اغتيال المطران الشهيد (اوسكار روميرو) بواسطة الجماعات اليمينية فى السلفادور .

ويتشعب الواقع فى السلفادور من ناحية العلاقة بين الكنيسة والثورة . حيث توجد هناك خمس جبهات ثورية تناضل ضد الحكومة منها جبهة (فاراباندو مارتى) التى تضم خمس مجموعات وكذلك الحركة الشعبية المسيحية الاجتماعية برئاسة (روبين زامورا) ، وهو منشق على الحزب الديمقراطية المسيحى . وحزب المقاومة القومية وكذلك جبهة التحرير الوطنى والحزب الشيوعى السلفادورى كما يوجد ايضا الحزب الثورى لعمال امريكا الوسطى . وكل تلك الجماعات تعمل معا من اجل الاطاحة بنظام الحكم فى السلفادور .

وقد كان هناك أمل فى انتخابات ٢٨ مارس ١٩٨٢ لايجاد تسوية ما للوضع فى البلاد ، ولكن انتصر اليمين بزعامة تحالف الجمهوريين الوطنيين فى الانتخابات وقد عين (الفارومانيا) وهو محافظ معتدل . كرئيس للجمهورية ... وعين الرائد (روبرتو اوبيسون) المعروف بتزعمه لعصابات الموت اليمنية كرئيس لمجلس الشعب . وقد قدم التحالف الثورى طلبا فى أكتوبر ١٩٨٢ غير مشروط للحوار مع السلطات . وقد كان الوسيط فى ذلك الطلب هو القائم بأعمال البطريرك (ارتورو ريفيرا دامارس)

وقد وقع خلاف فى الكنيسة فى السلفادور حاليا ففى عام ١٩٨٢ وقع خلاف بين اليسوعيين للجامعة الامريكية الوسطى وبين المطران (ابرشيو) مطران سان فنسنت أو الذى أتهم الجامعة بأنها مهد للتخريب . والخلاف يدور حول أختلاف فى التفسير للموقف السياسى **فالبعض يؤكد على الحاجة للنظام لمواجهة (التخريب الماركسى)** ورجال حرب العصابات ويقللون من أهمية الطبيعة التعسفية والوحشية للارهاب الحكومى .

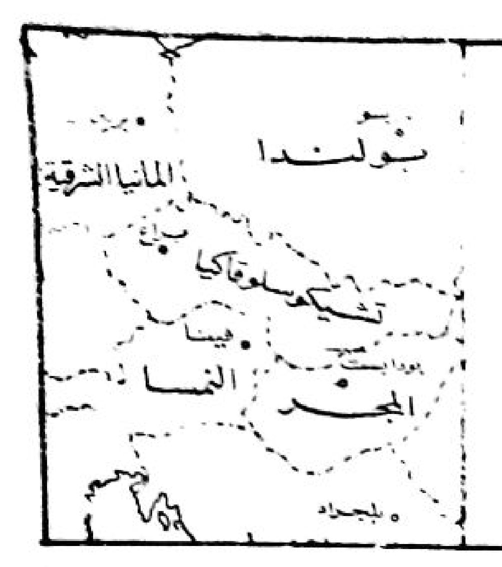
بينما يندد الأخرين ، والذين ينتمون للكنيسة أيضا ، بعدم العدالة ، ويهدفون لكنيسة مرتبطة بالفقراء . والبعض داخل هذا الخط يعتقدون أن التمرد المسلح هو الوسيلة الوحيدة للحصول على تغيير أساس للهياكل الأجتماعية ويتبع مطران سان سلفادور (ريفيرا داماس) نفس طريقة المطران الأسبق الشهيد (روميرو) فى التعليق على الأحداث فى البلاد فى صلواته حيث يقول أننا فى موقف قديم للظلم المؤسس وأن السلفادور الآن تغوص فى بحر من العنف غير الرشيد ويؤكد أن التجارب والبحث عن حل سياسى يفرض نفسه كضروره وأن الحل العسكرى ليس هو الحل . أننى أعتقد كسلفادورى أننا قادرون على تسوية مشاكلنا ، على شريطة أن نتمتع بشىء من النية الحسنة ، وكأشارة لتلك النية الحسنة نطالب بهدنة فى القتال والعداوات من جانب للأخر ، ومن جانب الحكومة سيكون خلقا لمناخ مواتى للأنتخابات القادمة . وبعد الأنتخابات فى ٢٨ مارس ١٩٨٢ أعلن المطران (ريفيرا) فى صلواته . معلقا على الموقف]د للخطة التى نرجع فيها إلى دولة الحقوق فإن استمرار اختراق حقوق الأنسان حتى البسيطة منها مستمر . وأن التشريعات فى البلاد لم تحترم من الدولة .

ويتكلم عن السلام فيرفض المطران كل الحلول المفروضة بواسطة القمع والقوة و (**سيكون السلام ثمرة العدالة والنضال ضد التمييز الأجتماعي الذي ضحيته الشعب**)

وفي خلال شهر مايو ١٩٨٢ تم حل جمعية (الملاذ القانوني) أحد أشهر المنظمات في السلفادور . وكانت قد أسست في أغسطس ١٩٧٥ بواسطة محامين مسيحيين لمساعدة الفقراء المهددين في حقوقهم ووجودهم . وقد عملت تلك الجمعية بطريقة مستقلة ثم أدخلها المطران (روميرو) تحت لواء البطريركية . وفي خلال تلك الفترة أشتهرت الجمعية بتحقيقاتها الدقيقة على اختراقات حقوق الأنسان . ومن عام ١٩٨١ قدمت تقارير في هذا الموضوع إلى لجنة حقوق الأنسان في جنيف . ولكن تم أستجواب أعضائها وتم حلها من قبل الحكومة . وفي تلك الفترة فأن ضغوطا على الحكومة من جانب المطارنة والرهبان والمتدينيين تمت تلبية لامر شعب يسوده عدم العدالة الأجتماعية . والأمية وحيث يتعقد الموقف السياسي — الحربي في البلاد .

وفي المناطق المحررة بالسلفادور كيف تؤدي الكنيسة دورها فيها ؟ بعد موت المطران (روميرو) فأن مجموعة صغيرة من القساوسة والمتدينيين وجماعة الكنيسة الشعبية في السلفادور . قدمت الخدمات الدينية لكل المسيحين المشتركين في كافة المنظمات الشعبية المختلفة . وتقول جماعة الكنيسة الشعبية بأنها لايجب أعتبارها حزبا سياسيا (ليس هناك أي منظمة سياسية عسكرية بالفعل أو القانون تمثل جماعة الكنيسة الشعبية) . ولكن في يناير ١٩٨١ فأن المطران (الفاريز) رئيس المؤتمر الكهنوتي قد حرم تلك الجماعة من الأنتماء إلى الكنيسة . فهي على حد رأيه لها جانب سياسي وتخاطر بأن تستخدم الايمان المسيحي في طريق سياسي . مما يعني ذلك أنقسام الكنيسة حاليا فجزء يتعاون مع الثوار والأخرين يتعاونون مع الحكومة .

وقد زار قداسة البابابول الثاني سان سلفادور في ٦ مارس ١٩٨٠ ، وقام بالصلاة على قبر المطران الشهيد (روميرو) وقد وجه خطاب للكنيسة السلفادورية في ٦ أغسطس ١٩٨٠ قائلا بأن العنف والتفرقة (تجد جذورها الحقيقية العميقة في الظلم الأجتماعي) . وهكذا نجد أن الوضع في السلفادور يواجه إنقساما في الكنيسة حيثي يشارك بعض من القساوسة والرهابنة والمتدينيين في الأعمال الثورية فيها ، إلى جانب أن هناك جزء من الكنيسة السلفادورية تهاجم الأعمال التي تنتقص من حقوق الأنسان في البلاد . إلا أن هناك جزءا اخر في الكنيسة الرسمية يهون من اهمية تلك الأنتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الأنسان في السلفادور .



ماذا بعد عصر كرايسكى

عاطف صقر

شهد شهر أبريل ١٩٨٣ نقطة تحول هامة فى تاريخ الحياة السياسية للنمسا باستقالة برونوكرايسكى من منصب المستشار وفشل حزبه الاشتراكى الديمقراطى فى الاحتفاظ بالاغلبية المطلقة بالبرلمان . وحدث هذا التحول لأسباب اقتصادية وسياسية وشخصية . كما ترك أثارا هامة على مسرح الحياة السياسية فى النمسا ووضع مؤشرات ذات مغزى بالنسبة لمستقبل الدولة الأوروبية الصغيرة المحايدة وذات الأهمية الدولية .

ففى ٢٤ ابريل الماضى تقدم حوالى خمسة ملايين ناخب نمساوى للادلاء بأصواتهم فى صناديق الاقتراع ، بمناسبة اجراء الانتخابات العامة فى البلاد . وحصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى بزعامة الدكتور كرايسكى على ٩٠ مقعدا من مجموع ١٨٣ مقعدا ، أى أقل من الأغلبية المطلقة بمقعدين ، فى حين حصل حزب الشعب المحافظ المعارض على ٨١ مقعدا ، وحزب الحرية الليبرالى على ١٢ مقعدا .

وقد لعب العديد من العوامل دوره فى فشل الاشتراكيين فى الاحتفاظ بالأغلبية المطلقة التى تمتع بها الحزب منذ انتخابات اكتوبر ١٩٧١ .

أولا : العوامل الاقتصادية :

تعتبر العوامل الاقتصادية اهم العوامل التى أقصت كرايسكى عن حكم النمسا فترة خامسه وحرمتة من تحقيق رقم قياسى كزعيم قضى أطول فترة حكم لدولة ديمقراطية أوروبية . وظهرت أهمية العامل الأقتصادى فى تصدره لبرامج الحملات الانتخابية للأحزاب النمساوية الثلاثة الكبار .

وكان اتجاه البطالة الى الارتفاع وتوقع وصولها الى ٥٪ فى العام الحالى ، أى ضعف ماكانت عليه عام ١٩٨١ ، على رأس المشكلة الاقتصادية فى النمسا . وجاء ارتفاع البطالة بسبب استمرار الركود الاقتصادى للعام الثالث على التولى .

كما أن اتجاه كرايسكى الى الانفاق الكثيف فى المشروعات الحكومية لتوفير وظائف ، أدى الى تزايد العجز فى الميزانية ورغم تأكيد الاشتراكى أن مزيدا من الديون أفضل من مزيد من البطالة ، الا أنه يبدو أن الناخب النمساوى لايفضل ذلك نسبيا . واستغل المحافظون نقطة الضعف هذه ضد حزب كرايسكى .

وادى تزايد التدخل الحكومى فى السياسة الاقتصادية الى تخلى بعض مؤيدى الحزب الاشتراكى عن التصويت لصالحه ، وخاصة أفراد الطبقة الوسطى ، بعد أن ظهرت دلائل تشير الى أن كرايسكى يتجه لليسار متخذا مسارا اشتراكيا اكثر من أن يكون اشتراكيا ديمقراطيا

وظهر التبديد فى الانفاق الحكومى ، وخاصة انفاق ملايين الدولارات على انشاء مركز ضخم للمؤتمرات ، كأحد نقاط الضعف التى أستغلها حزب «الشعب» المحافظ فى دعايته المضادة للاشتراكيين . والى جانب ذلك هاجم «الشعب» و «الحرية» اتجاه الاشتراكيين الى فرض ضرائب جديدة .

ولكن يبدو أن قضايا الفساد لم تكن ذات تأثير واضح فى نتائج الانتخابات لأن بعض المتورطين فيها كانوا ينتمون الى الحزبين الكبيرين ، مما جعل الاشتراكيين والمحافظين سواسية فى هذا الشأن .

والملاحظ أن النمسا حققت واحدة من أقل معدلات التضخم والبطالة فى أوروبا . وتراوحت نسبة البطالة مابين ٢٪ و ٥ ، ٥٪ طوال فترة حكم كرايسكى . فى حين لم يحدث التضخم المتوقع فى العام الحالى لانخفاض اسعار البترول والانتاج الزراعى الجيد وكان أخر معدل معلن للتضخم حوالى ٤٪، وهى أحد أقل النسب فى العالم . كما أن الانفاق الكثيف فى المشروعات الحكومية وتقديم الاعانات للقطاع الخاص للحفاظ على الوظائف ساهم فى ابقاء الوضع الاقتصادى فى حالة جيدة .

ثانيا : العوامل السياسية :

لم يكن الجانب السياسى موضع تركيز كبير فى صراع الحزبين العملاقين «الاشتراكى» و «الشعب» فى الانتخابات . وقد يرجع هذا الى المكانة الدولية التى وصلت اليها النمسا فى عهد كرايسكى ، واحتفاظها بعلاقات طيبه مع جيرانها ذوى الاتجاهات المختلفة والقدرة على ايجاد

توازن بين متطلبات حلف وارسو وحلف الاطلنطى . فضلا عن خلق علاقات طيبة مع دول عدم الانحياز

كما يعتبر اعتراف كرايسكى ،كاول زعيم غربى ، بمنظمة التحرير الفلسطينية وتأييده للقضية الفلسطينية من ابرز مظاهر السياسة الخارجية النمساوية . وأدى موقف كرايسكى من القضية الفلسطينية وهجومه على مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل والسياسات العدوانية الاسرائيلية الى رد فعل غاضب من الحركة الصهيونية ضده .

وذكر المراقبون أن الحركة الصهيونية عملت على تشتيت أصوات الحزب الاشتراكى ، حتى لايحصل الحزب على الاغلبية المطلقة وبالتالى لايستمر كرايسكى فى منصبه بعد أن بالاستقالة فى حالة فشل حزبه فى الاحتفاظ بالاغلبية المطلقة . وقد نجحت الحركة الصهيونية فى ذلك بتأييدها لحزبين جديدين ، حزب «الخضر الموحد » و «القائمة البديلة النمساوية » . ونظرا لأن الحزبين يهتمان بالبيئة ويعارضان استخدم الطاقة النووية ، فى حين يؤيد الحزب الاشتراكى استخدام الطاقة النووية ، فقد نجحا فى الحصول على أصوات كانت تعتبر رصيدا للاشتراكيين .

وقد أظهرت نتائج الانتخابات بالفعل أن ثلاثة أحزاب صغيرة مع الحزبين الجديدين أرتفع رصيدها من ١٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٧٩ الى ٤٪ فى الانتخابات الأخيرة . وأن كانت قد فشلت جميعها فى الحصول على مقعد بالبرلمان .

ثالثا : العوامل الشخصية :

برزت شخصية المستشار السابق برونو كرايسكى كنقطة أساسية فى الحملات الانتخابية واتخذ ذلك عدة مظاهر :

١ ــ رهن كرايسكى مستقبله السياسى بحصول حزبه على الاغلبية المطلقة وهدد بالاستقالة مالم يحدث ذلك .

٢ ــ إستقال كرايسكى اثر فشل حزبه فى الاحتفاظ بالاغلبية المطلقة واعتبر هذا التراجع الحزبى بمثابة هزيمة شخصية له .

٣ ــ ركزت الاحزاب المنافسة على مرض كرايسكى بالكلى وباحدى عينية وتقدم سنه «٧٢ عاما » . كما طالبت بتغيير الرجل الذى حكم البلاد ١٣ عاما متوالية ، خلال حملاتها الانتخابية .

٤ ــ ركز حزب «الشعب » المعارض على شخصية الويس موك باعتباره شابا «٤٨ عاما » يتمتع بالنشاط والحيوية ، بالمقارنة لكرايسكى «الشيخ المريض » . الى جانب مايتسم به موك من واقعية وثقافة سياسية تجعلة يتشابه مع كرايسكى .

وقد انعكست آثار هزيمة الحزب الاشتراكى على التركيبة الحزبية للنمسا . ومن اهم هذه الآثار :

اولا : بالنسبة للحزب الاشتراكى

١ ــ تغيير الزعامة داخل الحزب

تعد استقالة كرايسكى من منصبة كمستشار ثم اعتزامه الاستقالة من رئاسة الحزب أول تغيير هام فى قيادة الحزب منذ ١٦ عاما أى منذ تولى كرايسكى رئاستة فى عام ١٩٦٧ . واول تغيير فى منصب المستشارية منذ ١٣ عاما

ومما يذكر أن فريد سينوفاتز تولى منصب المستشار . ونظرا لأن هذا التغيير يأتى عقب هزيمة الحزب ، فانه يخلق تشابها بين التغييرات التى تسطرأ على الحزبين «الاشتراكى » و«الشعب » عقب الانتخابات العامة .

فقد غير حزب «الشعب » زعيمه عقب كل هزيمة منى بها فى الجولات الانتخابية الاربع قبل الماضية . كما أن حزب «الشعب » احتفظ بزعيمه الويس موك فى موقعة عقب النجاح الذى حققه فى الانتخابات الأخيرة وهو الأمر الذى حدث طوال فترة فوز الاشتراكيين منذ انتخابات ١٩٧٠ وحتى بعد انتخابات ١٩٧٩ ، وهو ما كان سيحدث أيضا فى حالة فوز الحزب الاشتراكى بالاغلبية المطلقة فى الانتخابات الأخيرة .

٢ ــ نقص عدد المقاعد البرلمانية :

انخفض عدد المقاعد البرلمانية للحزب الاشتراكى الديمقراطى الى ٩٠ مقعدا ، أى بمقعدين اقل من النسبة المطلوبة للحصول على الأغلبية المطلقة . كما أنه انه فقد خمسة مقاعد بالمقارنه مع نتائج الانتخابات السابقة فى عام ١٩٧٩ . وانخفض الفارق بينه وبين حزب الشعب الى ٩ مقاعد بدلا من ١٨ مقعدا فى عام ١٩٧٩ . وقد أدى هذا التراجع الى الى افتقار الحزب للاغلبية المطلقة التى تمتع بها ١١ عاما . واضطر الاشتراكيون الى تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الحرية الليبرالى ، وهى اول حكومة ائتلافية للأشتراكيين منذ ١٣ عاما . فمنذ ١٩٧٠ استمر الحزب يحكم بمفرده بادئا بتشكيل حكومة أقلية ثم حكومات أغلبية متتالية (١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩) . ومع ذلك فان الحزب الاشتراكى مازال اكبر حزب فى النمسا ، ويتفوق على أقرب منافسيه «الشعب » التسعة مقاعد كما ان الحكومة الجديدة تمثل اول ائتلاف بين الجانبين منذ الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : حزب الشعب :

١ ــ **استمرار القيادة** : استمرت قيادة الويس موك للحزب وكان موك قد تولى زعامة الحزب فى عام ١٩٧٩ ، اثر هزيمة الحزب فى انتخابات ١٩٧٩ . ويعتبر استمرار موك فى زعامة الحزب عقب الفوز الذى حققه فى الانتخابات الأخيرة بمثابة تغيير لاتجاه اتبعه الحزب خلال السبعينات حيث كان يغير زعيم الحزب عقب كل فشل فى الانتخابات .

٢ ــ ارتفاع رصيد الحزب : ارتفع رصيد الحزب الى ٨١

مقعدا ، بزيادة ٤ مقاعد عن رصيده عقب انتخابات ١٩٧٩ «٧٧ مقعدا » . وبذلك انتزع الحزب اكبر عدد من المقاعد الاضافية لرصيده السابق ويليه حزب الحرية الفائز بمقعد اضافي واحد ، في حين خسر الحزب الاشتراكي المقاعد الخمسية . كما انه بسبب عدم حصول الاشتراكيين على الأغلبية المطلقة كان في مقدور «الشعب » الاعلان عن رغبته في تشكيل أئتلاف ، وهو ماكان لايمكن طرحه لو فاز الاشتراكيون بالأغلبية المطلقة .

ثالثا : حزب الحرية الليبرالي :

ظهر حزب الحرية الليبرالي كمساوم قوى على مشاركته في أئتلاف مع أي من الحزبين الكبيرين ، بعد فشل أي منهما في الفوز بأغلبية مطلقة . وبالفعل حصل الحزب على منصبيين وزاريين من ١٤ منصبا وزاريا ، الى جانب ٣ من ٨ مناصب لسكرتيرى الدولة ، بعد ائتلافهم مع الحزب الاشتراكي .

وكان الحزب قد أضاف الى رصيده في انتخابات ١٩٧٩ مقعدا واحدا ليصل رصيده الى ١٢ مقعدا في انتخابات ابريل الماضي .

وتعتبر هذه أول انتخابات يدخلها الحزب تحت زعامه نوربرت ستيجر «٣٩ عاما » الذي تزعمة منذ ١٩٨٠ .

رابعا : الاحزاب الأخرى :

يشير عدم حصول أي من الحزبين المهتمين بالبيئة أو الأحزاب الثلاثة الأخرى على مقاعد برلمانيه الى أن هذين الحزبين ليسا من القوة بالقدر الذي يمكن لأي منهما فرض نفسه على الساحه البرلمانية . ويرجع هذا الى أن الأحزاب الرئيسية جعلت من قضية البيئة احدى قضايا حملاتها الانتخابية ، في محاولة لتجنب تسرب الأصوات للحزبين الجديدين ، فضلا عن عدم وجود أسلحة نووية بالنمسا وان كان استخدام الطاقة النووية مطروحا على الساحة .

معنى هزيمة الحزب الاشتراكي على مستوى أوروبا :

بعد تراجع الحزب الاشتراكي النمساوي عن أغلبيته المطلقة وتراجع الحزب الاشتراكي الفرنسي في الانتخابات البلدية الأخيرة وتحول الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالمانيا الغربية الى المعارضة بمثابة مؤشر الى أن تيار الاشتراكيه لايحتاج أوروبا بشكل كاسح ، بعد فوزه في الانتخابات العامه بأسبانيا واليونان وفرنسا . وانما يخضع صعوده وهبوطه لعوامل متعددة أولها الأزمة الاقتصادية والبرامج التي تطرحها الاحزاب لمواجهتها ومدى فعالية هذه لبرامج .

فقد تراجع الاشتراكيون النمساويون لأسباب اقتصادية أساسا ، كذلك الاشتراكيون في المانيا الغربية لعجزهم عن تقديم حلول جديده في برنامجهم للمشاكل الاقتصادية وأيضا الاشتراكيون الفرنسيون «في الانتخابات البلدية » بسبب تخفيض الفرنك وزيادة البطالة والتضخم ، وهي مشاكل اقتصادية .

كما تصنع نتائج الانتخابات النمساوية مؤشرات تحدد مستقبل النمسا اقتصاديا وسياسيا .

١ ـ على المستوى الاقتصادي :

تمكنت حكومات كرايسكي ، في ظل أوضاع اقتصادية عالمية تتميز بنسب تضخم وبطالة مرتفعة ، من الأبقاء على نسب تضخم وبطالة منخفضة نسبيا بالمقارنة بغيرها من دول أوروبا الغربية . لذلك فان التحدي أمام لائتلاف الجديد هو الاستمرار في الحفاظ على انخفاض نسب التضخم والبطالة ، خاصه أن تحسنا بدأ يطرأ على أوضاع اقتصادية مترديه في العالم .

كذلك ضرورة تخفيض العجز في الميزانية . فضلا عن تحديد الى أي مدى سيدار القطاع العام الضخم كوكالة لتشغيل العمال اكثر منه كعمل تجاري . واعادة النظر في درجة تدخل الحكومة في السياسات الأقتصادية ، خاصة تخفيض الأموال المخصصة للمشروعات العامة ودعم القطاع الخاص في شكل حوافز ضريبية . كما انه لابد من تدعيم سياسة الاجماع بين رأس المال والعمل لأنها سياسة ينسب اليها نجاح النمسا اقتصاديا وخلو شوارعها من الاضرابات وسيادة الاستقرار الاجتماعي ، وهو مالا يتوفر للعديد من الدول الغربية .

على المستوى السياسي :

تقع على عاتق المستشار الجديد «سينوفاتز » مسئولية كبيرة في الحفاظ على دور الدولة الصغيرة المحايد فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط والعلاقات بين الشرق والغرب والحوار بين الشمال والجنوب ، الى جانب بقاء النمسا كمحطة ترانزيت ومأوى للمنفيين من الكتلة الشرقية ، مع استمرار وجود علاقات اقتصادية قوية مع الغرب .

وفي نفس الوقت ، قد يلعب الدكتور كرايسكي دورا في الحياة السياسية النمساوية أوالدولية من وراء الستار أو من فوق خشبة المسرح .

وعلى المستوى الحزبي ، لابد أن يسعى الاشتراكيون الى أستعادة الاغلبية المطلقة ، خاصة أن حزب «الشعب » المنافس الرئيس للحزب الاشتراكي ، بدأ في النهوض من هزائمة المتتالية .

أسباب الائتلاف الاشتراكي الليبرالي :

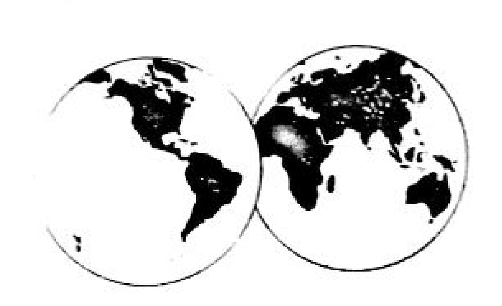
كان عدم حصول الاشتراكيين على اغلبية مطلقة وراء تشكيل الاشتراكيين لحكومة ائتلافية . ولعب تأييد كرايسكي وسنيوفاتز لتشكيل الأئتلاف مع الحرية دولا هاما في تكوين الائتلاف الصغير . كما أن زعامة الحزب الاشتراكي استبعدت تشكيل ائتلاف عملاق مع حزب « الشعب » ، برغم وجود خلافات بين الاشتراكيين والليبراليين حول حجم الاتفاق في المشروعات الحكومية

ودعم القطاع الخاص والطاقة النووية

ومن العرض السابق يمكن استخلاص مايلي :

١ـ تحتل المشكلة الاقتصادية الصدارة في اهتمامات الناخب النمساوي .
برهن زعيم حزب «الشعب» على ذلك بقوله «أن مايهمنا اكثر من أي شيء أخر هو الاحياء الاقتصادي» . لذلك لابد أن تتصدر معالجة المشكلة الاقتصادية برنامج الائتلاف الجديد بين الحزبين الاشتراكي والليبرالي ، خاصة أن الاشتراكيين في حاجة الى دعم موقفهم بعد هذا التراجع .
٢ـ كانت المشاكل الاقتصادية العامل الحاسم في تراجع الاشتراكيين ، بعد تراجع المسائل السياسية أمامها ، وأتضح ذلك في تخلي الناخبين المنتمين للطبقة الوسطى عن التصويت لصالح كرايسكي بسبب تزايد التدخل الحكومي في السياسية الاقتصادية ، كما ترتب عليه انتقال المقاعد التي خسرها الاشتراكيون الى الحزبين «الشعب» «الليبرالي» اللذين يستندان أساسا الى الطبقة الوسطى .
٣ـ تلعب شخصية زعيم الحزب دورا هاما في الانتخابات العامة في النمسا ، واتضح ذلك في اعتبار كرايسكي هزيمة حزبه بمثابة هزيمة لشخصة .

٤ـ يشير حصول حزب «الشعب» و«الحرية» على المقاعد الخمسة التي خسرها الاشتراكيون الى اتجاه الناخب النمساوي الى اليمين ورفضه لتزايد التدخل الحكومي في السياسية الاقتصادية ، كما أن تشكيل أئتلاف من اليسار ويمين الوسط يشير الى أن بعض سياسات الحكومة الجديدة ستتجه يمينا الى حد ما للحفاظ على وحدة الائتلاف . □



نظام الدفاع الفضائى للصواريخ العابرة للقارات

اللواء أ . ح . خضر الدهراوى

نشأت فكرة الدفاع المضاد للصواريخ البالستيكية منذ ظهور الاسلحة النووية . وبدأ التفكير فى هذه الفكرة فى نفس الوقت الذى بدأ فيه أول اختبار للصواريخ الهجومية ففى أوائل الستينات عندما بدأ الاتحاد السوفيتى فى نشر وحدات القوات الصاروخية الاستيراتيجية ، نشطت التجارب والانفجارات النووية التى كان يجربها على الارتفاعات العالية فى محاولات لانشاء أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ . وفعلا بدأ فى بناء شبكة الصواريخ المضاده للصواريخ منذ عام ١٩٦٤ لحماية أهم الاهداف السوفيتية ، وشرع توسيعها فى أواخر الستينات . ومنذ هذا التاريخ ظهر فى القاموس العسكرى السوفيتى تعريف لهذا العنصر بأنه أحد مكونات الدفاع الجوى عن الدولة ، وهو صمم لاكتشاف واعتراض وتدمير صواريخ العدو العابرة للقارات على خط مرورها أثناء الطيران . وأخذ القادة السوفييت يلوحون بأهمية تطوير الدفاع بالصواريخ المضادة للصواريخ لكى يمكنها اسكات تهديد الصواريخ الامريكية العابرة للقارات ويتضح هذا المفهوم فى الاستراتيجية العسكرية السوفيتية للمارشال سوكولوفسكى ومؤداه «أن الجانب الذى يسبق فى انشاء دفاع مضاد للصواريخ سيحقق ميزة استراتيجية هامة تتيح له التهديد بالحرب أو اثارتها بدون الخطر الناشىء أو الناجم عن الضربات الرادعه للعدو ».

أهمية انشاء هذا النظام :

بظهور الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات والرؤوس النوية ذات القوة التدميرية النووية ذات القوة التدميرية الهائلة ، والصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعدده (ميرف) وهى الاجيال الحديثة التى يحمل فيها الصاروخ عدة رؤوس نووية يتجه كل منها الى هدف مستقل والصواريخ المدارية (فوبز)، برزت الحاجة الماسة الى ضرورة تنظيم دفاع جوى فعال ضد هذه الاسلحة لحماية الاهداف الحيوية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاحتفاظ بقدرة القوات المسلحة على القتال . ووجد الخبراء أن هذا لايتحقق إلا بتدمير الاسلحة النووية الهجومية فى مناطق تمركزها كأسبقيه أولى . ولكن لايوجد مايضمن تدمير جميع هذه الاسلحة وهى على الارض وخاصة فى بداية الحرب عند قيام العدو بالهجوم المفاجىء مما يستدعى ضرورة تدمير الجزء الأكبر من هذه الاسلحة وهى فى الجو بالشكل الذى يمنع وصول الضربات النووية الى الاهداف الحيوية فى كل أراضى الدولة . ومن هنا ظهرت أهمية الحاجة الى ضرورة تنظيم الدفاع بالصواريخ ، ويتضمن هذا التنظيم العناصر الاتية :

– شبكة متطورة من أجهزة الرادار بعيدة المدى لاكتشاف الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وهى فى الجزء الصاعد من خط مرور هذه الصواريخ ، وتحديد أحداثياتها قبل وبعد انفصال الرؤوس النووية ، والتمييز بين الرؤوس المدمرة الحقيقية والخداعية وتتبع هذه الاهداف على السرعات العالية التى تبلغ أكثر من ١٥٠٠٠ ميل فى الساعة . والانذار عنها بمجرد اكتشافها . ويتم ذلك

بالتنسيق مع أقمار الاستطلاع (أقماع الانذار المبكر) التى تقوم باكتشاف الصواريخ فى لحظة اطلاقها للحصول على أطول فترة للانذار المبكر الذى تستفيد منه أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ العابرة للقارات .

— الحواسب الالكترونية المرتبطة بأجهزة الرادار التى تقوم باستخراج الاحداثيات المتغيرة لخط مرور الصواريخ وتحديد المحل المستقبل للصواريخ الدفاعية للقيام بعملية الاعتراض .

— بطاريات صواريخ مضادة وتشمل صواريخ ذات رؤوس نووية مخصصة للعمل خارج الغلاف الجوى لاعتراض الصواريخ المهاجمة عبر الفضاء الخارجى ، وتكملها صواريخ مزودة برؤوس نووية أيضا وذات مدى أقل وسرعة أكبر لاعتراض الصواريخ المهاجمة عند دخولها الغلاف الجوى واختراق المجال الجوى للدولة .

الانظمة التى استخدمت بواسطة الدولتين العظميين :

استخدم السوفييت فى شبكة الصواريخ . ANTI- BALLISTIC MISSILES المعروفة بأسم نظام (تالين) الأنواع الاتية من الصواريخ :

— الصاروخ (جالوشى) GALOSH ABM للاعتراض فى الفضاء الخارجى .

— الصاروخ (جامون إس إيه 5- 0GAMMON SA للاعتراض فى داخل الغلاف الجوى أما الامريكيون فقد أنشأوا فى ستمبر ١٩٦٧ نظام سنتينيل SENTINEL فى عهد الرئيس جونسون للدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية فى السبعينات ضد أى هجوم من الصين . وكان التعليل المنطقى لاستخدام هذا النظام هو توقع الهجوم الصينى بأعداد ضئيلة من الصواريخ العابرة للقارات . كما أن هذا الهجوم غالبا مايجرى بأسلحة أقل تأثيرا من الاسلحة السوفيتية .

وفى ١٤ مارس ١٩٦٩ أعلن الرئيس نيكسون خطة جديدة تتناول تعديلا جوهريا فى الدفاع المضاد للصواريخ تعرف بأسم نظام (سيفجارد SAFEGUARD لتغيير المهام من الدفاع عن السكان الى الدفاع عن مواقع اطلاق الصواريخ مينتمان العابرة للقارات ولمواجهة الاتحاد السوفيتى والصين واستخدموا الأنواع الاتية من الصواريخ فى هذا النظام .

— الصاروخ سبارتان SPARTAN لاعتراض الرؤوس النووية فى الفضاء الخارجى .

— الصاروخ (سبرنت) SPRINT لاعتراض الرؤوس النووية المعادية التى أفلتت من الصواريخ سبارتان فى داخل الغلاف الجوى .

أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ والمفاهيم الاستراتيجية :

تتلخص وجهة نظر خبراء الاستراتيجية بالنسبة لهذه الانظمة فى الاتى :

١ــ أن الدفاع المضاد للصواريخ قد يغرى المهاجم على شن الضربة الاولى لأن المهاجم الذى يمتلك شبكة قوية وفعالة من الصواريخ المضادة للصواريخ فانه سوف يستند على دفاعات قوية بدرجة تكفى لدرء خطر قوة الصواريخ الاستراتيجية الهجومية للخصم مما يشجعه على توجيه الضربة الاولى متفاديا الضربة الانتقامية .

٢ــ فى حالة توفر هذا النظام الدفاعى لدى الطرفين المتنازعين فانه سوف يجعل البدء فى العدوان عديم الجدوى لانه لايحقق التدمير المضمون والاكيد لقوات الخصم وبذلك تزداد عوامل الاستقرار الاستراتيجى .

٣ــ ان توفير وقايه فعاله لقوات الضربة الثانية بالصواريخ المضادة للصواريخ سوف يحافظ على قدراتها الكافية للرد واحداث الدمار الذى يمكن أن يقبله العدو .

٤ــ ان الدفاع المضاد للصواريخ يساهم فى تقليل نسبة الخسائر .

٥ــ ان التهديد بالرد بالقوة ضد عدو يمتلك نظاما للدفاع الجوى بالصواريخ المضادة للصواريخ ذو الكفاءة عالية سوف يكون مشكوكا فيه وأقل تصديقا ، وهذا يؤثر على الردع ويجعله غير قابل للتصديق .

المشاكل المعقدة فى أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ :

١ــ الصعوبة فى إجراء تمييز الرؤوس المدمرة الخداعية من الحقيقية ، وتأثير الاعاقة الالكترونية على شاشات الرادار .

٢ــباستخدام الصواريخ المتعددة الرؤوس النووية يستطيع المهاجم تركيز الضربات الجوية فى منطقة حيوية هامة ، واجهاد نظام الدفاع المضاد للصواريخ والحصول على التفوق لأنه حتى لو نجح هذا النظام فى تدمير بعض هذه الرؤوس فأن البعض الأخر سوف يتمكن من الأفلات والاختراق لتدمير الأهداف الحيوية فى المنطقة .

ولذا فان أنسب أسلوب فى الدفاع هو اعتراض الصاروخ الاستراتيجى المهاجم وتدميره قبل انفصال الرؤوس وبذلك يتحقق تدمير جميع الرؤوس النووية التى يحملها الصاروخ .

٣ــ حدوث آثار تدميرية فى مناطق الأعمال القتالية كما ستتلوث هذه المناطق بدرجة عالية من الأشعاعات .

٤ــ النفقات الباهظة التى تتكلفها شبكات الدفاع بالصواريخ المضادة للصواريخ يمكن الاستدلال عليها من الخطاب الذى ألقاه جون فوستر مدير وكالة السيطرة على الاسلحة ونزع السلاح فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٣ حيث قدر تكاليف انشاء شبكة الدفاع بأنها من عشرة أمثال الى مائة مثل تكاليف الهجوم التى تحاول اختراقها . وأوضح فى خطابه نقطة هامة وهى أنه بالرغم من النفقات الباهظة فان هذه الشبكات مهما كانت كفائتها عالية فان احتمال قدرتها

الاستراتيجية الحالية التى تقوم على قوة الردع النووى وذلك بتوفير اسلحة هجومية نووية تكفل الرد الشامل على أى هجوم نووى . وسوف تعمل أنظمة الدفاع الفضائية على تقويض فكرة الردع النووى التى استمرت أكثر من ثلاثين عاما كان فيها ميزان الرعب النووى الذى يحافظ على السلام فى العالم قائما على هذا الردع . وكان كل من القوتين العظميين يدرك تماما أنه اذا شن اى طرف هجوما نوويا فان الطرف الاخر لديه القدرة على توجية الضربة الثانية مما يسبب لها دمارا تصبح معه الحرب خاسرة .

وترى الولايات المتحدة أنه عندما يتم التوصل الى هذه الانظمه سوف يكون لديها القدرة على تدمير الاسلحة النووية السوفيتية التى تهدد أمها وبالتالى تختل فكرة الردع النووى .

ردود الفعل التى أثارها الاقتراح :

أثار اقتراح الرئيس ريجان حول تعديل استراتيجية الردع الغربية ردود فعل متباينة .

١ــ فى الولايات المتحدة الامريكية أثارت هذه التصريحات ردود فعل سلبية داخل الولايات المتحدة بين مؤيدين ومعارضين مثل ماحدث فى الماضى أثناء الجدل الذى احتدم حول اقامة شبكات الصواريخ المضاده للصواريخ سنتينل وسيفجارد وكان وزير الدفاع الامريكى ماكنمارا من ضمن المعارضين ولكنه عدل فيما بعد نظرا للتغييرات التى طرأت على الموقف الاستراتيجى .

ا ــ تتلخص وجهة نظر المعارضين فى الاتى :

(١) أن الاقتراح يستهدف الاستهلاك المحلى واستنزاف الموارد الامريكية فى مغامرات غير محسوبه بدلا من توجيهها الى اعادة بناء الولايات المتحدة .

(٢) أن الاسلوب الذى اتبعه ريجان والتوقيت الذى اختاره يمكن ان يسببا مشاكل خطيرة لان السوفييت سوف يستغلون ذلك دعائيا بل وربما يعتقدون ان امريكا متفوقة عليهم فيلجأون الى وضع برنامج واسع النطاق للتسلح يؤدى الى تصعيد سباق التسلح بصوره أكثر خطوره وتحويل الفضاء الخارجى الى مجال عسكرى للصراع .

(٣) هاجم ستة وزراء امريكيين سابقين (خمسة من وزراء المالية السابقين ووزير تجارة سابق) المقترحات لانها ستتسبب فى احداث عجز هائل بالميزانية يشكل عقبات للأمن القومى الامريكى . وقد بعثوا برسالة الى وليم كلارك مستشار الرئيس ريجان لشئون الامن القومى يحذرون فيها من المضى فى انفاق المبالغ الطائله على برنامج الاسلحه الدفاعية الفضائية ، وقالوا ان استمرار العجز فى الميزانية الذى يتروح بين ٥٪، ٦٪ من اجمالى الناتج القومى من شأنه اجهاض جهود الانعاش الاقتصادى ويعوق بالتالى أى توسع فى مجال القدرة الدفاعية للولايات المتحدة .

ب ــ ومن المؤيدين للاقتراح وزير الدفاع الامريكى كاسبار واينبرجر وتتلخص التصريحات التى أدلى بها فى هذا الشأن على اعتراض كل صاروخ للعدو سوف لايكون تاما بأى حال من الاحوال وأنه حتما سيتمكن أحد الرؤوس النووية من الافلات والاختراق .

الحد من نظم الصواريخ المضاده للصواريخ :

تناولت المعاهدة السوفيتية الامريكية للحد من الاسلحه الاستراتيجية سولت ــ ١ التى وقعت فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ الاجراءات الفعاله للحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ باعتبارها عاملا هاما فى ابطاء السباق فى الاسلحة الاستراتيجية . فقد سمحت المعاهدة لكلا من الدولتين العظميين ببناء وتشغيل موقع أخر للدفاع عن قاعدة من قواعد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وحددت مساحة كل موقع وعدد القوذاف وأنواع الرادارات وعدد الصواريخ فى كل موقع .

ووفقا للمعاهدة قامت الولايات المتحدة الامريكية بتجهيز موقع الصواريخ المضادة للصواريخ من نظام سيفجارد بالقرب من جراند فوركس ونورث داكرتا وتوقف تجهيز الموقع الاخر قرب قاعدة فالمستروم الجوية فى مونتانا ، وبدأ انشاء موقع مضاد للصواريخ حول واشنطن . أما الاتحاد السوفييتى فقد قام بتجهيز الدفاع المضاد للصواريخ حول موسكو بالصواريخ جالوش ولم يحدد الموقع الأخر .

وتلا ذلك اتفاقية تخفيض الدفاع المضاد للصواريخ فى اجتماع موسكو بين الرئيس الامريكى فورد والزعيم السوفييتى بريجنيف فى ٢٨ يونية ١٩٧٤ وقصرها على موقع واحد فى جراند فوركس بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية باستخدام نظام الدفاع المضاد للصواريخ (سيفجارد) الذى يشمل ٣٠ صاروخ (سبارتان)، ٧٠ صاروخ سبرنت . اما الاتحاد السوفييتى فيقتصر على نظام الدفاع المضاد للصواريخ جالوش الذى يشمل ٦٤ صاروخ منظمة فى أربعة مجموعات حول موسكو كل مجموعة ١٦ قاذف كلا من الدولتين عن الاختيار لانشاء الموقع الثانى .

برنامج اقامة قوة ردع فضائية :

كشف الرئيس الامريكى رونالد ريجان فى خطابه التلفزيونى يوم ٢٤ مارس ١٩٨٣ عن برنامج علمى طموح طويل الاجل دعا فيه علماء أمريكا الى أبحاث مكثفة من أجل تطوير نظام جديد من الاسلحة الفضائية الدفاعية لتدمير الصواريخ النورية العدائية قبل وصولها الى أهدافها . وأصدر توجيها الى مجلس الامن القومى لوضع برنامج التوصل الى أسلحة فضائية مضاده للصواريخ قبل عام ٢٠٠٠ على ان تكون لهذه الابحاث الاولويه على كل البحوث الاخرى .

ويتمثل هذا النظام الجديد فى استخدام أشعة الليزر العالية الطاقة والاشعة الجزئية لتدمير الرؤوس النووية التى تحملها الصواريخ العابرة للقارات فى الفضاء الخارجى .

تعديل استراتيجية الردع :

سوف يؤدى اقتراح الرئيس ريجان الى تغيير جوهرى فى

الاتى :-

- ان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية يعملان انطلاقا من فكرة واحدة فى محاولة لتوفير دفاع اساسي يعتمد عليه ضد أي هجوم بالصواريخ وذلك باستخدام وسائل غير نووية فى الفضاء اذا أمكن ذلك . وأنه يرى اذا تحقق هذا الهدف وهو امر ممكن فسوف تصبح هناك وسيلة جديدة للحفاظ على التوزان الاستراتيجى الذى يرتبط بعد الان بأى نوع من الانواع الخوف او الاعمال الانتقاميه ، وسوف تكون خطوة هائلة للمصالح الانسانية .

- ان الاتحاد السوفييتي نفسه يعكف منذ بعض الوقت على اجراء أبحاث مشابهة فى مجال الصواريخ المضاده للصواريخ .

- ان أيا من الجانبين الامريكى أو السوفييتي لايملك التفوق فى القدره على تحقيق نصر استراتيجى ، الا أن السوفييت يتجهون نحو تملك هذا التفوق وهو مايسعى الرئيس ريجان لتصحيحه من خلال قدرة انتقامية تضمن تحقيق السلام عن طريق الردع .

٢- فى الدول الاوربية : أثار الاقتراح قلق الحلفاء الاوربيين بدلا من أن يدفعهم الى الاطمئنان لان الشعوب الاوربية ترغب فى وضع حد لسباق التسلح .

٣- فى الاتحاد السوفييتي : انتقد الزعيم السوفييتي (يورى أندروبوف) اقتراح الرئيس ريجان بانشاء شبكة الدفاع الفضائية المضاده للصواريخ السوفيتيه . أما وكالة (تاس) السوفيتيه فقد وصفت الاقتراح بأنه يمثل انتهاكا لمعاهدة الحد من الاسلحة المضاده للصواريخ العابرة للقارات المبرمه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فى عام ١٩٧٢ وبالتالى يجعل السوفييت فى حل من الالتزام ببنود المعاهدة مما يشكل تهديدا خطيرا لتوازن القوة الحالية .

ولكن وزارة الخارجية الامريكية ترد على هذا الاتهام بأن الاستراتيجية الجديدة للردع لاتتعارض فى شىء مع أحكام هذه المعاهدة التى ورد بها أنها لاتمنع اجراء أبحاث وتطوير نظم الصواريخ المضاده حسب ماجاء بالماده السابعة وانما تعترض فقط على نشر هذه الاسلحة أو اجراء تجارب عليها .

الاسباب الكامنه وراء اقتراح الرئيس ريجان

أعلن الرئيس ريجان عن هذا التحول الجديد فى سباق التسلح النووى فى وقت يشتد فيه الجدل ويحتدم الخلاف بين واشنطن وموسكو من ناحية وبين الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين من ناحية أخرى حول التوصل الى اتفاق للحد من الاسلحه الاستراتيجية .

ويعتقد بعض المحللين السياسيين أن الرئيس ريجان أراد بهذا الاقتراح تحقيق الاهداف الاتيه :

١- الضغط على السوفييت فى مفاوضات الحد من الصواريخ الامريكية متوسطة المدى ، واتخاذ الاقتراح وسيله من وسائل الضغط السياسي والنفسى على الاتحاد السوفييتي لحمله على تقديم مزيد من التنازلات فى مفاوضات الحد من الاسلحة الاستيراتيجية التى تجرى بين الطرفين فى جنيف .

٢- اضعاف المقاومه التى يبديها الكونجرس لميزانية الدفاع والتى تتضمن زيادة ضخمة فى مخصصات الدفاع وذلك باثاره الراى العام الامريكى وكسب تأييده ضد رفض الكونجرس لمشروعه بزيادة ميزانية الدفاع بنسبة ١٠٪ .

٣- أضعاف حركة السلام الامريكية التى تطالب بتجميد سباق التسلح بين الشرق والغرب ، وحث الحلفاء الاوربيين على المضى قدما فى برنامج تحديث القوة النووية لحلف الاطلنطى بعدد ٥٧٢ صاروخا نوويا أمريكيا .

يرى معظم المراقبين الموقف أن الحرب الباردة توشك أن تقع مرة أخرى بكل أعباءها بين الشرق والغرب .

أراء المحللين العسكريين بالنسبة للاقتراح :

١- يرى خبراء الاستراتيجية أن الاقتراح بانشاء نظام دفاع فضائى مضاد للصواريخ مهمته التصدى للرؤوس النووية المعادية وتدميرها قبل وصولها الى أهدافها فى أراضى الولايات المتحدة الامريكية أو أراضى حلفاءها باستخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة فى أشعة الليزر العالية الطاقة والاشعة الجزيئية بدلا من الرد المكثف بضربات مضادة نووية ، انما هو تعديل جوهرى فى استراتيجية الردع الغربية حيث تعتمد الاستراتيجية الدفاعية الحالية على أساسين :

- الردع بتوجيه الضربة الوقائية ضد الاتحاد السوفييتي عندما تتاكد نيته فى العدوان . وعن طريق هذه الضربة يتم شل قدرة الاتحاد السوفيتى على توجيه ضربة نووية ضد امريكا وحلفاءها .

- قدرة الولايات المتحدة على توجيه الضربة الثانية وانزال نفس القدر من الدمار النووى أو اكثر على الاراضى السوفيتية بالشكل الذى يقنع الزعماء السوفييت بعدم جدوى العدوان .

وينظر بعض الخبراء الى الاستراتيجية الجديدة على أنها كفيلة العالم من خطر الدمار النووى ، وأنها قد تؤدى فى نهاية الامر الى نزع السلاح النووى بعد أن تثبت عدم فاعليته .

٢- ويرى العلماء أنه بالرغم من أن الابحاث على أشعة الليزر والاشعة الجزيئة قد قطعت شوطا بعيدا وانتقلت من مجال الخيال العلمى الى الواقع الملموس . الا أن تطويرها وتحويلها الى أسلحه مدمرة تزود بها الاقمار الصناعية العسكرية او المكوكات الفضائية من طراز (كولومبيا) وتشالنجر وكذا انشاء الاجهزة التكميلية من مراقبة ومتابعة واجراءات مكافحة الاعاقة التى يقوم بها العدو سوف يستغرق وقتا طويلا وربما لايتحقق قبل مطلع القرن القادم . ولذا طرحت

تساؤلات عديدة حول هدف الرئيس ريجان من اعلان استراتيجية الدفاع الجديدة في وقت كان يتحتم فيه الاحتفاظ بسريتها على الاقل لحين الانتهاء من التجارب الاساسية اللازمة لتطويرها لان الاعلان عنها في هذا التوقيت سوف يكون حافزا للسوفييت للبدء في تطوير اجراءات مضادة لهذا النظام .

ـ أما المحللون العسكريون فيتعرضون للصعوبات التي تواجه هذا النظام وتشمل :

ا ـ صعوبة تمييز الاهداف المعادية في الفضاء الخارجي من المعروف أن العناصر الاساسية لاى نظام دفاعي ضد الرؤوس النووية التي تحملها الصواريخ العابرة للقارات تشمل عدة مراحل تبدأ باكتشاف الهدف وتمييزه واستمرار تتبعه ثم تدميره . وتظهر الصعوبة نتيجة أن الفضاء المحيط بالكرة الارضية أصبح مشحونا بحشد هائل من الاقمار الصناعية والمركبات الفضائية التي تدور في مداراتها حول الارض ، وسوف يزداد المشكلة تعقيدا .

ب ـ صعوبة اجراء التجارب والاختبارات العملية على الاعتراض في ظل الاتفاقيات الثنائية للوقوف على مدى كفاءة النظام الدفاعيوفاعليته في تدمير الاهداف المعادية .

ج ـ مصاعب اقامة نظام دفاع فضائي ذا كفاءة عالية في التدمير .

نتيجة لظهور القوة التدميرية الضخمة للاسلحة النووية المزودة بها الصواريخ الاستراتيجية المتعددة الرؤوس النووية والاقمار الصناعية والمركبات الفضائية أصبحت الحاجة ماسة الى ضرورة اقامة نظام دفاع فضائي قادر على تدمير جميع الاهداف المادية في الفضاء الخارجي ويحول دون وصولها الى اهدافها على سطح الكرة الارضية . ويعتبر هذا النوع من الدفاع في غاية التعقيد

وهنا يدور الجدل حول قدرة هذا الدفاع وامكانياته الفعلية في صد الهجمات الفضائية بنسبة تدمير عالية ١٠٠٪ لكي يمكن منع الدمار ولكن من الناحية العملية لايوجد حاليا نظام دفاع فعال بنسبة ١٠٠٪ حتى لو امكن التغلب على الصعوبات المذكورة . فقد تتمكن بعض الرؤوس النووية من الافلات والوصول الى اهدافها . وهنا تظهر أهمية وجود نظام مكمل من وسائل الدافاع الجوى يكون قادر على التعامل مع الاهداف المعادية التي تتمكن من الافلات من نظام الدفاع الفضائي .

ختاما :

على ضوء ماتوضح نجد أن الاراء قد اختلفت حول تقييم هذا الاقتراح فالبعض يراه عوده الى الحرب البارده بين الدولتين العظميين ، والبعض الأخر يعتبره ، دافعا لاحراز تقدم في مفاوضات الحد من التسلح التي توقفت .

اما خبراء الاستراتيجية فيطرحون السؤال هل يستطيع نظام الدفاع الفضائي الامريكي بتكاليفة الباهظه تدمير جميع الرؤوس النورية المعادية المتجهة نحو الولايات المتحدة الامريكية؟ .

هذا ماستجيب عليه التجارب التي ستجرى في السنوات القادمة!

لقاء مع د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية حول :

مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز

اعداد : د . عبد المنعم سعيد

فى السابع والعشرين من مارس ١٩٨٣ التقى مجلس خبراء مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالاهرام مع د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لمناقشة الأوضاع الراهنة لحركة الدول غير المنحازة على ضوء مؤتمر القمة السابع الذى انعقد فى نيودلهى من ٧ الى ١٢ مارس ١٩٨٣ . وقد اخذت الندوة شكل اسئلة موجهة الى د . بطرس غالى ثم اعقبها نقاش موسع شارك فيه كل من أ . السيد ياسين ، د . سعد الدين ابراهيم ، د . على الدين هلال ، د . محمد السيد سليم ، د . عبد المنعم سعيد وفيما يلى النص الكامل لهذا اللقاء :

السؤال الأول : ماهو تصوركم لدور دول عدم الانحياز فى ظل الحرب الباردة الجديدة بين الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ؟

د . بطرس غالى : الحرب الباردة الجديدة والتى بدأت منذ بضع سنوات تختلف عن تلك القديمة فى بعدين ، اولهما انتشارها فى أسيا حيث توجد المشكلة الأفغانية وأمريكا الوسطى حيث توجد مشكلتى السلفادور ونيكارجوا وفى افريقيا حيث يسيطر مناخ الحرب الباردة على منطقة الجنوب الأفريقى . البعد الثانى هو الأزمة الأقتصادية السائدة الآن بين دول الكتلتين فى الشرق والغرب . وعلينا ان نفهم ان هناك علاقة وثيقة بين الأزمة الأقتصادية وعلاقات العملاقين الدوليين . وفى هذا الحد فان التحرك المصرى يربط بينهما حيث ساهم تلازم الأزمتين انهيار الحوار بين الشمال والجنوب وهو الامر الذى على دول عدم الانحياز أن تأخذه فى حسبانها .

السؤال الثانى : ماهو تقييمكم للانجازات التى قامت بها حركة عدم الانحياز بين المؤتمر السادس والسابع ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ ؟

د . بطرس غالى : ان هناك اربعة ظواهر هامة ميزت حركة عدم الانحياز خلال الفترة مابين المؤتمرين . اول هذه الظواهر كان وجود القيادة الكوبية للحركة رغم انحيازها للمعسكر الشرقى . ومن ثم محاولاتها تفسير دور الحركة فى اطر يميل للمعسكر الأشتراكى رغم معارضة اغلبية الدول المشتركة لهذا التفسير الكوبى . الظاهرة الثانية تنطلق من الأولى حيث استخدمت الحركة كأداة للمواجهة وليس للتوفيق سواء كان ذلك فيما يتعلق بعلاقات الشرق والغرب او فى الخلافات بين الدول الأعضاء فى الحركة . الظاهرة الثالثة هى ان اهتمام الحركة انتقل من اسيا وافريقيا الى دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى . الظاهرة الرابعة تتمثل فى ان القيادة الكوبية استعملت الحركة كوسيلة من وسائل تجميع الدول والرأى العام . ولعل ذلك يفسره كثرة اجتماعات دول عدم الانحياز سواء من خلال مكتب التنسيق الذى يعقد اجتماعاته فى نيويورك أو عن طريق المؤتمرات المتخصصة التى اجتمعت لدراسة قضية معينة مثل اجتماع الجزائر بخصوص ناميبيا . والكويت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . ثم اجتماع قبرص

لمناقشة العدوان الأسرائيلي على لبنان . كذلك انعقد اجتماع في مانجوا عاصمة نيكاراجوا لمناقشة قضايا امريكا الوسطى وهكذا فان الحركة بمثابة تجميع يسعى لاتخاذ مواقف مشتركة بالنسبة لبعض القضايا الدولية . وهذا يعطينا احد سمات التنظيم الدولى حيث ينعقد في مناسبات متعددة لمناقشة قضايا معينة واتخاذ مواقف بشأنها . ولا استطيع القول ان هذا الأسلوب يدعم الحركة او يضعفها . وانما اعرض أحد سمات الحركة التى لم تكن موجودة من قبل سواء من خلال فترة القيادة اليوغسلافية (١٩٦١ ـ ١٩٦٤) والزعامة المصرية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) . ومن السابق للأوان ان احدد السمات الجديدة للحركة تحت القيادة الهندية خلال السنوات القادمة . فالواقع يقول ان كل قيادة لها تأثيرها على الحركة لأنه لاتوجد تنظيمات ثابتة لها ، وهكذا كان الموقف بالنسبة ليوغسلافيا وكوبا ويمكن ان نتوقع ذلك من الهند ايضا .

السؤال الثالث قبلت حركة عدم الانحياز في صفوفها ثمان دول جديدة بحيث اصبح العدد الكلى لاعضائها ١٠١ دولة . الى اى حد يؤثر توسيع عضوية الحركة الى هذا الحد على كفاءتها ؟

د . بطرس غالى . هذا هو أحد الأسئلة التقليدية التى كثيرا ماتثار بصدد حركة عدم الانحياز . فهل من المصلحة بالنسبة لأى حركة ان يكون عدد اعضائها محدودا وبالتالى تكون متماسكة او أن زيادة عدد الدول يمثل زيادة في قوتها . وعكس ذلك فان الزيادة تتضمن في نفس الوقت عنصر الضعف بدليل انه كلما ازداد العدد ، فـ قدرة الحركة على الوحدة والتضامن والتماسك تضعف

الفكرة الأساسية هنا ان حركة عدم الانحياز تمثل تجميعا للدول التى لاتنتمى الى اى من المعسكرين وبالتالى كلما ازداد عدد الدول المشتركة ، فان اهمية الحركة تزيد . الخطورة تأتى عندما تنضم دولا منحازة فعلا ، ولكن طالما ان الدول التى انضمت ليست لها مقاعد دائمة في الأمم المتحدة وليست عضوا بارزا في تكتل نستطيع ان نقول ان ازدياد العضوية مفيد للحركة . وموقف الدبلوماسية المصرية هى السعى لزيادة عدد الدول وخاصة الدول ذات الوزن في امريكا اللاتينية حيث رحبت بانضمام كولومبيا وحاولت ان تساعد على انضمام فنزويلا وقد ذهبت شخصيا الى كراكاس لهذا الغرض واجريت مساعى متعددة للتغلب على الخلافات بين فنزويلا وغيانا وهو الأمر الذ حال دون انضمام فنزويلا الى عضوية حركة عدم الأنحياز . ونتمنى ان يزداد دور امريكا اللاتينية في الحركة لأنه لو انضمت فحينئذ سوف يكون لها بعد ثالث يمثل القارات الثلاث اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية

السؤال الرابع ماهو مدى فعالية المؤسسات التى انشأتها حركة عدم الانحياز وبالذات مكتب التنسيق والمؤسسات الاقتصادية ؟

د . بطرس غالى في الواقع لايوجد مؤسسات للحركة سوى مكتب التنسيق وهو ليس مؤسسة بالمعنى الحقيقى للكلمة حيث ان الدول الأعضاء فيه تجتمع بطريقة منتظمة في مقر الأمم المتحدة وتعتبر بمثابة مجموعة ضمن المجموعات الموجودة مثل المجموعة الأفريقية والمجموعة العربية .. وتجتمع مجموعة عدم الانحياز لكى تحاول ان يكون لها موقفا مشتركا بالنسبة للقضايا المطروحة على المحافل الدولية . ولكن المنظمة ليس لها منظمة ثابتة تابعة لها وهذا هو مبدأ قائم منذ مؤتمر بلجراد ١٩٦١ حين رفضت الحركة ان يكون لها أمانة عامة ثابتة او أجهزة تابعة لها وفضلت ان تعمل من خلال المنظمات الدولية القائمة .

د . على الدين هلال : ليس لدى سؤال محدد وانما تصور عام ارجو التكرم بالتعليق عليه ، جوهر هذا التصور ان الحركة في ازمة عميقة مصدرها النظام الدولى . فحركة عدم الانحياز نشأت كجزء من صياغ تاريخى معين ، حركة تحرير المستعمرات والرغبة في عدم الانضمام لأى من الكتلتين ـ وكانت تمثل حركة رفض او بالأحرى ضمير العالم . ولكن الملاحظ الآن في وسائل الأعلام الغربية أن اهتمام العالم بالحركة اصبح اقل بكثير بحيث اصبحت اجتماعاتها تلقى الأهتمام الذى تلقاه مجموعة الـ ٧٧ مثلا . هذا يعطى مؤشرا لأنه حينما حدث توسع شديد في مفهوم الحركة بحيث اصبح معيار عدم الانحياز هو عدم الدخول في حلف عسكرى بينما المعاهد الثنائية او اعطاء تسهيلات عسكرية لاتعد انحيازا ، وعندما تصبح كوبا او العسودية او المغرب ـ وهى دول لاتختلف على انحيازها ـ جزءا من الحركة فان مايبقى من الحركة هو استمرارها التاريخى ومن الزاوية الأكاديمية استطيع القول ان النظام الدوى استوعب هذه الحركة ، ومن ثم فان الكتلتين قصروا دورها لكى لايزيد على كونها مجموعة من دول العالم الثالث تعقد اجتماعات وتصدر بيانات ولكن ليس لها تأثير فعلى على مسار النظام الدولى .

د . بطرس غالى : اختلف مع هذا الرأى الى حد ما اول جوانب هذا الاختلاف انه لاينبغى النظر الى وسائل الأعلام الغربية في هذا الصدد . وانما يمكن الحديث في جرائد العالم الثالث التى تكلمت عن الحركة في صفحاتها الأولى وبالتالى فان اهتمام البلاد يختلف تبعا لارتباطها او عدم ارتباطها بالحركة

الملاحظة الثانية هى انه يجب النظر الى الحركة كمعبر

او اطار لدول العالم الثالث تجاه الأزمة الخطيرة بين الشمال والجنوب . هذه المجموعة من الدول يجب ان يكون لها اكثر من منبر سواء منظمة الوحدة الافريقية او جامعة الدول العربية او مجموعة الـ ٧٧ . القاسم المشترك الأعظم بين هذه المجموعات هو محاولاتها لربط دول العالم الثالث ببعضها البعض لكي يكون لها موقف مشترك تجاه العملاقين السوفيتي والامريكي .

فالعالم الثالث ليس اطارا واحدا وانما لهو عدة اطارات ، ومن بينها حركة عدم الانحياز ، وهذه الاطارات تحاول ان تعبر مجتمعة او فرادى عن هذه الدول التى ليس لها تنظيم واضح او ايديولوجية واضحة . ولكن لها موقف رافض تجاه السياسات التى تأتى من المعسكر السوفيتى او الأمريكى ، وما لم يتم ذلك فان القضايا الدولية سوف يتم تسويتها على نطاق الدول الكبرى . على سبيل المثال فان قضية فنية كقضية الفضاء الخارجى ، ومثلها قضية قاع البحار او الأزمة الاقتصادية الدولية ، فان العملاقين والدول الكبرى يضعون لها القواعد والاصول وفقا لمصالحهم . دول العالم الثالث تستطيع من خلال حركة عدم الانحياز ومن خلال الأجهزة المماثلة ان تعبر عن رأيها فى هذه القضايا ، وهذا فى حد ذاته خطوة اساسية لذلك فان حركة عدم الانحياز كان وما زال لها دور فى التاريخ لأنه من خلال إطارها يمكن ان تكون رأى جديد لا يمثل الرؤية الغربية او الشرقية رغم ان كثيرا من هذه الدول مرتبط سياسيا وعسكريا باى من المعسكرين . ومن خلال هذه الرؤية الجديدة نستطيع ان نساهم فى مشاكل المجتمع الدولى ، فحركة عدم الانحياز تساعد على المشاركة الدولية وتدعم فكرة ديمقراطية العلاقات الدولية .

د . **على الدين هلال** : فى تصورى ان النقطة الرئيسية هى انه اذا كانت الدول القائدة لعدم الانحياز ، هناك شك فى انجازها ، فان النشاط لن يكون كافيا .

د . **بطرس غالى** : انا اقول ان لها دور فى هذا النظام الدولى الجديد ..

د . **على الدين هلال** : الدور الذى اقصده على وجه التحديد هو ان الحركة قامت لتعديل قواعد النظام الدولى ، ولكن الذى حدث هو ان النظام الدولى اخترق الحركة ، ومن ثم فان نهضة هذه الحركة مرهون بان الدول القائدة فيها تمارس بطريقة اكثر سياسة عدم انحياز حقيقة .

د . **بطرس غالى** : انا اتفق معك فى ان الحرب الباردة تغلغلت داخل الحركة مما اضاف تناقضات جديدة داخلها ، رغم ذلك فان الحركة لها اهميتها ولها دورها فى النظام الدولى ، ولكن كما قلت فان حركة عدم الانحياز ليست هى الاطار الوحيد ، ولكن احد الاطارات التى تعبر عن رأى العالم الثالث .

د . **محمد سليم** : ذكرت فى خصائص حركة عدم الانحياز فى الفترة ما بين المؤتمر السادس والمؤتمر السابع ان الحركة كانت منحازة لصالح احد العملاقين ضد العملاق الآخر . فما هى مؤشرات سيادتكم على هذا التحول فيما بين المؤتمرين ؟ وكيف سمحت دول الحركة بحدوث هذا التحول ؟

د . **بطرس غالى** : ما اقصده هو ان دولة حاولت ان تستعمل الحركة كأداة للمواجهة فى الحرب الباردة ، وهذا لا يعنى انها نجحت فى ذلك ، لأن الأغلبية وفى مقدمتها مصر رفضت هذا الاتجاه . وعلى سبيل المثال انعقد مؤتمر لمناقشة قضايا امريكا الوسطى فى نيكارجوا وهى فى صراع واضح مع الولايات المتحدة من اجل اتهام امريكا ، ولم ينعقد مؤتمر مماثل لمناقشة قضية افغانستان فى أوجها . ولو حاولت تحليل قرارات عدم الانحياز بما فيها القرارات التى صدرت مؤخرا فى نيودلهى ، سوف نجد ادانة صريحة للولايات المتحدة ولن نجد اشارة للاتحاد السوفيتى . الولايات المتحدة ـ وفق منطق الحركة خالفت كثيرا من مبادئها ولكن استطيع القول ان الاتحاد السوفيتى خالف مبادىء الحركة ولم يذكر . كذلك ذكرت قاعدة دياجو جارسيا فى المحيط الهندى ولم تذكر قاعدة عدن السوفيتية . ومن ثم استطيع القول ان الحركة تدين معسكر اكثر مما تدين المعسكر الآخر .

د . **محمد سليم** : عل حدث ذلك لأسباب موضوعية ام لأسباب ذاتية ؟

د . **بطرس غالى** : فى الواقع انها ترجع لاسباب تاريخية ، لأن الحركة بدأت لمكافحة الاستعمار التقليدى ومساندة حركات التحرير وكذلك فانها ترجع لاسباب فنية ، لأن المجموعة اليسارية داخل الحركة رغم انها لا تمثل سوى ٢٠ ٪ من الحركة متماسكة وتلعب دور قيادى داخل الحركة كما لا توجد فى مواجهتها مجموعة مضادة . والحمد الله لم يحدث وإلا كما انتقلنا الى حرب باردة جديدة داخل الحركة ، ولكن هناك اغلبية صامتة داخل الحركة . كذلك فانه لاشك ان القيادة الكوبية اثناء الثلاث سنوات استطاعت ان تقود مجموعة متماسكة وتتميز بالحدية والقدرة على العمل الجماعى وبينها تضامن عصبى غير موجود فى اى مجموعة اخرى ..

ا . **السيد يسين** : ما هى المجموعة اليسارية فى الحركة ؟

د . **بطرس غالى** : استطيع أن اقول ان كوبا ونيكاراجوا وغانا وبعض الدول الصغيرة الاخرى تمثل المجموعة اليسارية فى أمريكا اللاتينية ، وفى آسيا نجد الى حد ما فيتنام وكمبوتشيا ولاوس وكوريا الشمالية ، وفى افريقيا نجد انجولا وموزمبيق والكونغو واثيوبيا وليبيا وهذه الدول متضامنة ومرتبطة ببعضها بسبب اعتبارات

ايديولوجية ، وعندما كانت القيادة نفسها يسارية كانت لها قوة ، وبالتالى استعملت الحركة لتحقيق اهداف معينة من خلال المجموعة كلها .

د . **سعد الدين ابراهيم** : ان ميل الحركة الى معسكر ضد معسكر آخر هو ملمح اصيل فيها وليس ملمحا طارئا ، وعندما بدأت الفكرة بالحياد الايجابى كان القصد من اضافة كلمة ايجابى هو أن لا تتخذ موقفا يتسم بالحياد الميكانيكي بين الدول الكبرى . هناك قضايا معينة من وجهة نظرك تكون اقرب الى أحد المعسكرين من المعسكر الآخر . الأزمة فى الحركة هى عدم قدرتها على حل المشكلات بين دولها ، وهذه هى احد المهام الرئيسية للحركة ، بحيث لا تعطى الفرصة للعملاقين لكى يخططوا وينفذوا ويقرروا حتى فيما يختص بالعلاقات الثنائية بين الدول الاعضاء فى الحركة . فى رأيى ان هذا هو أخطر ما يهدد الحركة ، والمشكلة واضحة فيما يتعلق بالعلاقات بين العراق وايران ، وبين السودان وليبيا ، وكمبوتشيا وجيرانها .

د . **بطرس غالى** : ذكرت ان هناك تناقضات تهدد الحركة وتضعف قدرتها على التحرك ومن ضمن هذه التناقضات ذكرت الحرب الباردة داخل الحركة ، فهناك دول منحازة للمعسكر الشيوعي وتدعى انها غير منحازة لكى تستطيع ان تلعب دورا من خلال الحركة ، وهناك دول منحازة للمعسكر الأمريكى وتدعى انها غير منحازة ، ولم اذكر المنازعات التى وقعت بين الدول الأعضاء . وهنا اختلف لأنه فى رأيى ليست للحركة القدرة على تسوية المنازعات التى تقع بين اعضائها لانها لا تملك الأجهزة اللازمة لذلك . فالحركة مجرد تجمع فى مواجهة العالم الخارجي ، وليست لها القدرة على التسوية السلمية للمنازعات داخلها نظرا لوجود أجهزة اخرى تقوم بهذه المهمة . وفى رأيى انه من الخطأ ان نعطى للحركة صلاحيات اكثر مما تستطيع احتماله ، وتسوية المنازعات فكرة ظهرت اثناء القيادة الكوبية بحيث تجعل الحركة نوعا من التنظيم الدولى ، ولكن هذا خطأ لأن الحركة مجرد نقابة تجتمع لكى تعبر عن مطالب الدول البروليتارية امام الدول الغنية ، وهناك تناقضات داخل هذه النقابة وليس من اختصاص الحركة ان تتولى تسوية هذه التناقضات . فعلى سبيل المثال فقد ناقشنا فى مؤتمر دلهى وسائل لحل الخلاف بين العراق وايران وكان هناك اقتراحات بالانسحاب الى الحدود الدولية وانشاء مجموعة من المراقبين الدوليين . واقترحت بعض الدول ان يكون المراقبين من دول عدم الانحياز وكان هناك اجماع على ذلك . ولكن كيف يمكن وضع ذلك عمليا والحركة ليس لديها الجهاز اللازم لذلك ، خاصة وأن الأمم المتحدة لديها هذا الجهاز وله ميزانية خاصة وتستطيع ان تلعب هذا الدور . ولذا فان الحركة تستطيع أن تقدم نداءات وتوصيات فقط ، فالحركة لم تتحول الى تنظيم وبالتالى لا تستطيع ان تلعب دورا فى تسوية المنازعات .

هناك تناقضات جديدة ظهرت داخل الحركة . فى بداية الأمر كان جميع الدول الأعضاء فيها دول نامية ، بعد ذلك ومع ارتفاع اسعار البترول اصبح هناك نوع من الطبقية داخل الحركة حيث توجد دول غنية ودول فقيرة . وبالاضافة الى وجود دول تميل للمعسكر الغربى واخرى للمعسكر الشرقى ، فقد ظهر فى الحركة مجموعة من الدول النامية ولكن الغنية والتى ترتبط مصالحها مع دول الشمال الغنية ، وهذا خلق تناقضا جديدا داخل الحركة وهذا عكس نفسه على دورها .

السؤال الخامس : ما هو مضمون المشروع المصرى لأمن الدول غير المنحازة ؟ وما هو الهدف من طرح المشروع فى المؤتمر السابع ؟

د . **بطرس غالى** : الفكرة بسيطة للغاية ، فاذا كانت دول حلف الأطلنطى وحلف وارسو استطاعت فى مؤتمر هلسنكى ان تتبنى مجموعة قرارات ترمى الى تخفيف احتمالات المنازعات بين المعسكرين واقامة وسائل لبناء الثقة مثل التبليغ على مواعيد المناورات ، فان الدبلوماسية المصرية فكرت ان عقد ميثاق مماثل بين دول عدم الانحياز يمكن أن يخفف من احتمال وقوع المنازعات . فلو أن فكرة قدسية الحدود ـ على سبيل المثال ـ سجلت وأصبحت ركنا أساسيا من فكر الحركة فانها يمكن أن تستخدم فى الحرب بين العراق وايران او فى الحرب بين الصومال واثيوبيا . كذلك يمكن أن تتخذ سلسلة من الاجراءات لبناء مزيد من الثقة بين الدول غير المنحازة . ان المشروع المصرى مشروع مبدئى وسوف يأخذ عدة سنوات لكى يتطور ، فعلينا أن نعد الوثائق ونرسلها الى الدول الأعضاء ثم نعقد اجتماعا على مستوى الخبراء لمناقشته .

ا . **السيد يسين** : لماذا لا نفكر فى دراسة هذه المشاكل كما تم من قبل بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ؟

د . **عبدالمنعم سعيد** : هل للمشروع سمات معينة او مكونات محددة ؟

د . **بطرس غالى** : المشروع يتضمن عددا كبيرا من الفقرات ، هذه وزعت كوثيقة اولى وسوف تكون هناك عديد من الوثائق المتتابعة ، فعلينا ان نأخذ رأى الدول غير المنحازة وبعد ان نتلقى الردود سوف نقوم بعمل ورقة ثانية ثم ثالثة وهكذا ، ثم بعد ذلك ننتقل لفكرة عقد مؤتمر خاص بالموضوع وعلينا أن ندعو الدول التى ارسلت ردود . هذا قد يجعل دول اخرى تتحمس للفكرة ، وقد ينعقد هذا المؤتمر فى القاهرة او اى عاصمة اخرى . المهم أن تنضج الفكرة واذا حدث خلال الثلاث سنوات المقبلة يمكن ان يكون المشروع أحد الأوراق الاساسية التى ستناقش فى مؤتمر عدم الانحياز .

السؤال السادس . لماذا لم تتم الاشارة الى المشروع المصرى للأمن فى البيان النهائى للمؤتمر ؟

د . بطرس غالى : اننا لم نرد ان نعرضه كمشروع نهائى ، ولو اردنا لقدمناه قبل عقد المؤتمر ، ولكننا عرضناه أثناء المؤتمر كخطوة اولى ثم نرى ردود الفعل لها حسب الطريق التقليدى فى هذه الامور . هنا فاننى اود ان اشير اولا الى ان هذه الفكرة وردت فى الخطبة التى القاها مندوب مصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عامين . ثم اشير لها ثانيا فى خطاب الرئيس فى مؤتمر دلهى ، وثالثا وزعت كوثيقة . والآن سوف ننتظر ردود الفعل .

د . عبدالمنعم سعيد : هناك بعض التكهنات ان مشروع الأمن المصرى يسعى لتكتيل دول عدم الانحياز ضد الاتحاد السوفيتى ؟

د . بطرس غالى : هذا بعيد تماما عن الواقع ، فلا يجوز ان نقوم بأى تكتل ضد الاتحاد السوفيتى داخل الحركة . على العكس ، فالفكرة مرتبطة بتقوية الامم المتحدة وهى فكرة اخذها السكرتير العام الجديد وهى تقوم على أن الأمم المتحدة ضعفت واصبحت لا تستطيع حماية دول العالم الثالث ، وهكذا فانه طرح للمناقشة كيفية دعم الأمم المتحدة لحماية هذه الدول . الفكرة ايضا سجلت فى مؤتمرات دولية . ان ما نطرحه هو اقامة نظام سياسى جديد ، ولكن هذه الفكرة سوف تأخذ بعض الوقت حتى تتغلغل فى الرأى العام الدولى . وهى لا ترمى لمواجهة اى من العملاقين انما للدفاع عن دول العالم الثالث . فالواقع يقول ان كل حروب العملاقين تقع فى العالم الثالث . ولذلك فإنه علينا ان نفكر بصوت عال حول الوسائل التى يمكن بمقتضاها ان نخفف من المنازعات بين هذه الدول والتى لديها حروب محلية يحدث بعضها دون تدخل الدول الكبرى ، ولكنها حينما تحدث فان الدول الكبرى تسعى لاستغلالها ، فهى فى كثير من الأحوال حروب محلية محضة . ولذلك فان علينا ان نجعل الأمم المتحدة تهتم بهذه الخلافات . والمنازعات وكذلك حركة عدم الانحياز ونبحث عن اساليب لفضها بعيدا عن تدخلات الدول الكبرى .

السؤال السابع الى اى حد نجح المؤتمر السابع فى وضع اسس جديدة لمفهوم الحركة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ؟ هل اثر تدهور مركز الدول المنتجة للبترول فى الحركة على قدرتها على المساومة فى حوار الشمال والجنوب ؟ هل انعكس ذلك فى مناقشات المؤتمر ؟

د . بطرس غالى بالنسبة للنواحى الاقتصادية لدينا ثلاثة افكار رئيسية . اولها الحوار بين الشمال والجنوب المسمى النظام الاقتصادى الجديد . وثانيها الحوار بين الجنوب والجنوب فلا يستطيع الجنوب المتخلف ان يواجه الشمال المتقدم ما لم يوجد تضامن بين الجنوب والجنوب . وفى هذا الطريق فقد قمنا بعمل ندوة لاول مرة بين مجموعة خبراء من امريكا اللاتينية بمجموعة اخرى من افريقيا لمناقشة هذا الموضوع . وثالثها وهى فكرة نظرية حول طريقة معالجة الأزمة الاقتصادية الحادة . هل يتم ذلك بشكل شامل كما كانت تنادى الجزائر والتى كانت موضع مناقشات فى اطار الامم المتحدة ؟ هذا الشكل الشامل يجعلنا نتعامل مع كل المشاكل مرة واحدة لعمل نظام جديد . ام ان علينا ان نواجه المشكلة بشكل جزئى بحيث نعالج على الترتيب مشاكل كل فرع من فروع الازمة الدولية وهو الأمر الذى ظهر فى مؤتمر نيودلهى على شكل نوع من المرونة الجديدة . فى رأيى ان هناك ازمة اقتصادية حقيقية ولا نستطيع ان نعالج هذه الأزمة برمتها عن طريق نظام اقتصادى جديد ولذلك فلنحاول ان نجد حلولا جزئية . بالنسبة للدول البترولية فان دورها فى المؤتمرات الاقتصادية كان ضعيفا أصلا نظرا لعدم وجود الخبرات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من المؤتمرات المتخصصة والفنية .

السؤال الثامن : لماذا فشلت حركة عدم الانحياز حتى الآن فى لعب دور فعال فى تسوية الحرب العراقية ـ الايرانية ؟

د . بطرس غالى : كما قلت فان هذا ليس من اختصاص حركة عدم الانحياز ، فلابد من دولة كبيرة لكى تلعب هذا الدور ، لان لها القدرة على الضغط والمكافأة ، ولها القدرة على تفهم التفاصيل ، كذلك الجهاز الفنى والمالى الذى يستطيع دفع التكاليف ، فليس كل دولة لها القدرة على لعب دور توفيقى ، فحتى هذا الدور قاصر على مجموعة معينة من الدول .

ا . السيد يسين : هل المسألة فنية ام مسألة امكانيات او قدرات ؟ هل هى مسألة الاختيار السياسى والوزن النسبى للدولة ؟

د . بطرس غالى : لا شك أنها مسألة فنية ، فلابد من تواجد اجهزة معينة مثل الأقمار الصناعية حتى تكون على علم بتفاصيل المعارك الدائرة . فالدول لا تستطيع ان تلعب دور الوسيط ما لم يكن لديها معلومات عن المواقع العسكرية ومواقع الأطراف . فكل طرف قد يدعى اكتساب اراضى غير موجودة على الواقع . على سبيل المثال فان الحرب بين العراق وايران تثير مسألة التعويضات ، فلابد من وجود جهاز يستطيع جمع هذه التعويضات ويجدد اوجه انفاقها . الدبلوماسية المصرية لأن لديها خبرة غير موجودة عند دول العالم الثالث الاخرى استطاعت ان تقدم حلولا لنزاعات بين دول امريكا اللاتينية ، بعض هذه الدول ليس لديها الامكانيات لعمل ذلك . وبعض الدول لا تستطيع التدخل لان هناك اسباب داخلية تحرمها من ذلك او لديها امكانيات محدودة من الخبراء تستخدمهم فى القضايا الرئيسية

د . **عبدالمنعم سعيد** فيما يتعلق بالعلاقة بين البترول ونشأة الفكرة الخاصة بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد . فكما نعلم انه فى بداية السبعينيات كانت الولايات المتحدة تعارض مسالة الحوار بين الشمال والجنوب . ثم جاءت فترة رفع اسعار البترول والمقاطعة العربية واصبح للاوبك دور هام . وهو الأمر الذى ادى لمؤتمر باريس للتعاون الدولى . واقر موضوع الحوار على الساحة الدولية . ومن ثم كان للبترول دور فى المفاوضات . فهل بعد انخفاض اسعار البترول نتيجة الفائض العالمى فان الدول البترولية لم يعد لها دور وان عنصر البترول اصبح غائبا من الحوار ؟ وهل يضعف ذلك دول الجنوب ؟

د . **بطرس غالى** هناك نقطتين اود اثارتهما فى هذا الصدد .. اولا ان ارتفاع سعر البترول شجع دول الجنوب على الحوار فيما بينها . واوضح مثل على ذلك هو المؤتمر الافريقى - العربى الذى انعقد فى يناير ١٩٧٧ وادى الى انشاء تنظيمات مشتركة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وكان الغرض منها اعادة توزيع ٢ بليون دولار على الدول الافريقية .. هذا المشروع لم ينجح لاسباب فنية كثيرة متعلقة بالمنظمات . وكذلك فان الازمة التى ظهرت فيما بعد بين مصر والبلاد العربية انتقلت من الصعيد العربى الى الصعيد الافريقى . النقطة الهامة هنا هى امكانية دول الجنوب الغنية لتقديم مساعدات مباشرة لدول الجنوب الفقيرة انتهت بسبب ازمة البترول وبالتالى فان الحوار بين الجنوب والجنوب اصبح ضعيفا ..

النقطة الثانية ، وهى نقطة يمكن ان تكون خلافا فى الرأى حيث لا توجد عندى ادلة ، انه حتى لما كان سعر البترول مرتفعا فان دور الدول البترولية كان محدودا ، فالذى يتحكم فى الانتاج هو الدول المتقدمة . وامكانية تحرك دول بترولية - حتى ذلك المتقدمة نسبيا مثل فنزويلا - كان ضعيفا . فالتخلف يؤثر على هذه الدول كما يؤثر على الدول الفقيرة التخلف جعل الدول الغنية البترولية فى غير استطاعتها ان تستعمل ثرائها الجديد فى السياسة الدولية . ولكن ادى الى ظهور طبقة جديدة من دول غنية متخلفة دول فقيرة متخلفة داخل مجموعة عدم الانحياز ربما كانت هناك فترة محدودة بعد حرب ١٩٧٣

بعد ذلك فان فائض هذه الدول كان يذهب الى امريكا والدول المتقدمة الاخرى . يمكن ان تكون هناك قوة مظهرية . ولا اريد ان اقلل من دلالة ذلك فى اضافة الدول الغنية ولكن من الناحية الواقعية فان الدول الكبرى لها من الوسائل ما يجعلها تسيطر على كل الامكانيات

السؤال التاسع هل حدث تحسن فى دور مصر فى حركة عدم الانحياز فى المؤتمر السابع ؟ وما هى مؤشرات ذلك التحسن ؟

د . **بطرس غالى** : ملاحظتى الاولى هى ان مصر لعبت دورا ايجابيا فى المؤتمرين السادس والسابع الفرق الوحيد هو ان فى المؤتمر السادس الاضواء كانت مسلطة على موضوع طرد مصر من المنظمة وبالتالى لم يتم احد بدور مصر فى اللجان الاقتصادية والايديولوجية ونجحت مصر فى احباط عملية طردها ولكن من الناحية الكمية فان دور مصر لم يختلف فى كلا المؤتمرين

الملاحظة الثانية انه ولا شك ان الرأى العام المصرى لم يكن مهما فى المؤتمر السادس كما حدث فى المؤتمر السابع ، فالمؤتمر السادس نظر اليه على انه حادث هامشى ، المؤتمر السابع وجد اهتماما من القيادة السياسية وهو ما ادى الى الفرق بالنسبة لدور مصر

الملاحظة الثالثة ان مصر فى المؤتمر السادس كانت تقاوم الرفض العربى الذى تحالف مع المجموعة فى الحركة . فى المؤتمر السابع حاولت ليبيا اثارة القضية ولكن لم يهتم بها احد .. لكن فى الجوهر فان دور مصر لم يختلف ربما تغير الادراك

أ . **السيد يسين** هل يمكن ان تلقى الضوء على ما حدث فى المؤتمر السادس وقيمة الحملة لطرد مصر ؟

د . **بطرس غالى** : حدث تكتل بين الدول اليسارية ودول الرفض العربى وارادوا طرد مصر من حركة عدم الانحياز كما فعلوا وطردوا مصر من المؤتمر الاسلامى ، وكما حاولوا تعليق عضوية مصر فى المؤتمر الافريقى وفشلوا ، وهو الامر الذى ادى الى مزيد من التحرك لكى يحاولوا النجاح فى مؤتمر كوبا ولم ينجحوا

السؤال العاشر ما هو مفهوم مصر لعدم الانحياز فى الوقت الراهن ؟

د . **بطرس غالى** فى رأيى ان مفهوم عدم الانحياز لم يتغير بالنسبة لمصر منذ مؤتمر باندونج حتى الآن ، وهو يعنى السعى لقيام توازن بين المعسكرين ، بمعنى عدم الانحياز فى الحرب الباردة . ولكن ايضا انحياز - وهنا يأتى تعبير الحياد الايجابى - فى الحرب بين الاستعمار وحركات التحرير فمصر تنحاز دون تردد لمصلحة سوابو ، وللمقاومة فى جنوب افريقيا وجميع حركات التحرير ويكاد يكون ذلك سياسة مصر التقليدية منذ قيام الحركة حتى الآن

السؤال الحادى عشر كيف يمكن تفسير دور مصر غير المنحاز مع التسهيلات العسكرية المعطاه للولايات المتحدة فى مصر ؟

د . **بطرس غالى** علينا ان نعرف اولا معنى التسهيلات . انها تعنى انه فى حالة حدوث مناورات مشتركة - مثل مناورات النجم الساطع - او فى حالة العدوان على دولة عربية فان مصر ستسمح مصر بمرور

طائرات او اسلحة للدولة التى وقع عليها الاعتداء . وحتى لو انشأت راس بناس فانها سوف تكون مثل القواعد التى انشأتها الولايات المتحدة لاسرائيل وسوف تكون قاعدة مصرية . وفى هذه الحالة فانه يمكن اعطاء تسهيلات لانتقال الاسلحة لفترة محددة وهو الامر الذى يمكن عمله بالنسبة لاى مطار مصرى . وهو الامر الذى اعطيناه من قبل للاتحاد السوفيتى . ففى حالة اتخاذ قرار ، أنه من مصلحة مصر المساعدة فى توصيل امدادات لدولة عربية ، فاننا سوف نسمح بالتسهيلات واستعمال اى من المطارات المصرية ، ولكن هذا لا يعنى انحياز للمعسكر الامريكى .

طبعا لا شك ان هناك علاقة خاصة بين الولايات المتحدة وهى علاقة خاصة مرتبطة بتسوية ازمة الشرق الأوسط . كما كانت هناك علاقة خاصة بين مصر والاتحاد السوفيتى وهى علاقة ارتبطت ايضا باستمرار المواجهة مع اسرائيل . ولكن فى الفترة الاولى (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) حيث حدثت العلاقة الخاصة مع السوفييت . وفى الفترة الثانية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) حيث كانت مع الولايات المتحدة ، فان ايا من العلاقتين لم يتحول من علاقة خاصة الى انحياز .

السؤال الثانى عشر : من المعروف ان مصر تحاول تنشيط دورها العالمى غير المنحاز ومن مظاهر ذلك الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . الى اى حد يؤثر ذلك على العلاقات المصرية الامريكية ؟

د . بطرس غالى : لا اعتقد انه لو تحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى سيترتب على ذلك التاثير على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة لان التحسن سوف يكون فى اطار العلاقات العادية والطبيعية . فدول حلف الاطلنطى لها علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى مثل فرنسا والمانيا وكذلك ايطاليا . هذا الى جانب الاحزاب الشيوعية الموجودة فى هذه الدول ، ولهذا فان تحسن العلاقات مع السوفييت لن يؤثر على العلاقات مع الولايات المتحدة .

السؤال الثالث عشر هل حدثت تطورات جديدة فى العلاقات المصرية ـ العربية نتيجة لقاءات الرئيس مبارك بقادة دول عدم الانحياز فى نيودلهى ؟

د . بطرس غالى : لا شك ان الاتصالات التى تمت على مستوى القمة بين رؤساء بعض الدول العربية مع الرئيس مبارك ساعدت على مزيد من التقارب بين مصر والبلدان العربية فحتى الان هناك تقارب على مستوى الخبراء وعلى المستوى الشعبى ولكنه لم يصل بعد الى المستوى الرسمى وتبادل البعثات الدبلوماسية . وفى بعض الحالات ـ العراق على سبيل المثال ـ فهناك بعثات دبلوماسية . لكن ينقصها وجود السفير على رأسها .. موقف مصر هو لما كانت هذه الدول هى التى قطعت العلاقات . فعليها ان تقوم باعادتها ونحن نرحب بذلك

ولعل لقاءات الرئيس مبارك العربية فى نيودلهى تعطى اهمية لهذا النوع من المؤتمرات . ففى كثير من الاحيان تتم لقاءات هامشية وثنائية تكون احينا اهم بكثير فى المناقشات التى دارت فى المؤتمر .

السؤال الرابع : ماهى انطباعاتكم عن مستقبل حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر نيودلهى ؟

د . بطرس غالى : يبدو لى اننا بدانا فترة جديدة فى حركة عدم الانحياز . ان الهند سوف تلعب دورا قياديا وسيمتد من الحركة الى العالم الثالث . ولعل كل دولة من حقها ان تستفيد من زعامتها لكى تقوى مركزها الدبلوماسى .

د . سعد الدين ابراهيم : اود ان اتحدث عن دور مصر فى الحركة والمقارنة بين دورها فى مؤتمر هافانا ودورها فى مؤتمر نيودلى . ففى اعتقادى ان دور مصر بدا فى التدهور مع بداية السبعينيات وان هذا التدهور لم يكن مرتبطا فقط بعضوية مصر وتعليقها او عدم تعليقها . ولكن مرتبط فعلا بسياستها العامة وجديتها وعطائها لحركة عدم الانحياز .

د . بطرس غالى : انا اختلفت معك فى هذا ، ان دور مصر فى حركة عدم الانحياز او على الصعيد الافريقى او على الصعيد العربى او على الصعيد الدولى مرتبط بمكانة مصر . وهذه المكانة انهارت بعد هزيمة ١٩٦٧ وتلك هى نقطة بداية الازمة . فبعد الهزيمة والطريقة التى تمت بها فقدت مصر هيبتها او مكانتها . والجهود المبذولة منذ ذلك الوقت وحتى الآن هو للخروج من هذه النكسة ، ومابقى هو مجرد تفريعات . لقد كانت لنا مكانة بين العرب وافريقيا والدول غير المنحازة . هذه المكانة تدهورت بعد هزيمة ١٩٦٧ على صعيد العلاقات الدولية عامة . والتضحيات التى تدفعها الان هى ثمن هذه الهزيمة . احيانا توجد اسباب اخرى مثل اهتمام وزير الخارجية مثلا او دور ادارات معينة ولكن كل هذه اسباب ثانوية فى تحديد اسباب التدهور . الآن ونحن فى عام ١٩٨٣ وصلنا الى قضية معينة فى استعادة مكانتنا . لكن مازالت هذه الهزيمة عنصر هام .

د . سعد الدين ابراهيم : اعتقد اننى لا اختلف مع سيادتكم فى اثر الهزيمةا هو العامل الرئيسى الوحيد . فاننى اعتقد انه خلال السبعينيات كان هناك عدم اهتمام مصرى بحركة عدم الانحياز . فاننى اعتقد انه خلال السبعينيات كان هناك عدم اهتمام مصرى بحركة عدم الانحياز بدليل انه حينما استطاعت مصر ان تستعيد كرامتها فى ١٩٧٣ وكانت مهياة دوليا للعب دور اكبر فى حركة عدم الانحياز لم تستغل هذا الدور واهملت الحركة لاسباب ربما نختلف فى رصدها وتحليلها . ولكن كانت هناك فرصة امام مصر . وكان ادعى بعد الهزيمة الاهتمام بحركة عدم الانحياز وليس اهمالها كما حدث بالفعل . نقطة اخرى اود اثارتها مع سيادتكم وهى

علاقتنا بالاتحاد السوفيتى ، ففى حالة حدوث خلافات وتصعيدها الى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع احد الدولتين الاعظم يعطى انطباعا بأن مصر اصبحت دولة منحازة وذلك يقلل من ثقلها المعنوى فى حركة عدم الانحياز .

فاذا كان صحيحا ما ذكرته سيادتكم بأن الدول العربية التى قطعت العلاقات مع مصر عليها ان تعيدها ، فان الامر نفسه ينطبق على الاتحاد السوفيتى ، فنحن الجانب الذى قطع العلاقات وبالتالى علينا ان نعيدها .

د . **بطرس غالى** : بالنسبة للظروف الموضوعية فليس هناك مايمنع عودة العلاقات الدبلوماسية ، ففى خلال الشهور القادمة بأذن الله سوف تعود العلاقات . بالنسبة للانطباع الذى يتركة قطع العلاقات فى العالم الثالث فاننى اتحرك كثيرا بين دوله وهذا الانطباع غير موجود ، لان العالم الثالث لايدخل فى تفاصيل لان لدينا بعثة دبلوماسية مصرية فى موسكو واخرى سوفيتية موجودة فى القاهرة ، والتبادل التجارى وصل ٥٠٠ مليون دولار ، وهناك خبراء سوفييت يعملوا فى المصانع المصرية وهناك مابين ٥٠٠ و ٨٠٠ مصرى فى الجامعات السوفيتية وهناك اتفاق ثقافى لا استطيع القول ان العلاقات المصرية السوفيتية علاقات ممتازة ولكن استطيع القول انها علاقات عادية ، سوف تتحسن عندما نتبادل السفراء ، ولكن لعلنا نعلم ان قطع العلاقات عملية سهلة ولكن عودتها مسألة اصعب حتى يمكن تحديد الوقت المناسب ولاتؤدى لردود فعل سلبية .

أ . **السيد يسين** : ماهى العقبات الحقيقة فى مواجهة اعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ؟

د . **بطرس غالى** : كما قلت ان القطع سهل وان الاعادة اصعب ، فكما قال المندوب الايرانى فى مؤتمر « مانجوا » عندما طالب المندوب العراقى بالسلام ، ان الحرب يمكن ان تحدث من جانب واحد ولكن السلام يحتاج طرفين . ربما تحتاج مسألة اعادة العلاقات الى دراسة بالنسبة لتحديد التوقيت والطريقة والاسلوب ، فالعملية ليست سهلة رغم وجود النية لدى الطرفين لاعادة العلاقات

أ . **السيد يسين** : فى نهاية هذا اللقاء اود ان اشكر د . بطرس غالى على هذا التوقيت الذى اعطاه لهذه الندوة ونود ان يتكرر هذا اللقاء فى المستقبل باذن الله



ندوة العرب وافريقيا

عمان ـ الأردن : ٢٥ ـ ٢٩ ابريل ١٨٣

احمد يوسف القرعي

بإشراف مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت وبالتعاون مع منتدى الفكر العربي بالأردن عقدت ندوة العرب وأفريقيا بالعاصمة الاردنية عمان فيما بين ٢٥، ٢٩ أبريل ١٩٨٣ وحضر الندوة ستون مفكرا ومثقفا وباحثا من ١٤ دولة عربية وافريقية وجاءت أعمال الندوة بدراساتها وتعقيباتهاومناقشاتها لتشكل زادا فكريا جديد للتعاون العربي الافريقي

.وعدد مركز دراسات الوحدة العربية مبررات عقد مثل هذه الندوه فيما يلي :

١ـ أهمية تجربة التعاون العربي الافريقي من حيث أنها احدى تجربتين للأقطار العربية في مجال العمل الجماعي الخارجي وفي مجال اتخاذ القرار العربي الموحد في موضوعات سياسية واقتصادية هامة .

٢ـ النجاح الكبير الذي حققته العلاقات العربية الأفريقية في الجهود لعزل اسرائيل دولياوضرورة استمرار هذه الجهود في ضوء عودة اسرائيل الى ممارسات نشاط مكثف في القارة الافريقية .

٣ـ لافريقيا موقع هام في مجموعة دول العالم الثالث بوجه عام وعدم الانحياز بوجه خاص ولذلك يصبح لازما دراسة تجربة التعاون العربي الافريقي بايجابياتها وسلبياتها بهدف التوصل الى الاسلوب السليم لتحقيق ارتباط أوثق للوطن العربي بمحيطه الطبيعي في العالم الثالث .كما أن انعقاد الندوة اسهام عربي في مناسبة مرور مائة عام على انعقاد مؤتمر برلين ٨٤/ ١٨٨٥ الذى تم التقسيم الاستعماري لافريقيا .

٤ـ أنه وبرغم الجهود الاعلامية والافريقية فإن الجانبين العربي والافريقي قد فشلا حتى الآن في أن يبرزا للعالم الحقيقة الكبرى التي ينطوي عليها التعاون بينهما وهي كون هذا التعاون نموذجا يحتذى به في التعاون بين الدول النامية .

٥ـ قرارات مؤتمروزراء الخارجية العرب الذي اعد قبل مؤتمر القمة العربي في فاس ١٩٨١ الذي وافق على احياء نشاط اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي ومايتبعهما من لجان للعمل .

٦ـ إن معظم الأجهزة الهيكلية المشتركة لهذا التعاون لم تجتمع منذ أربع سنوات وأن الدلائل تشير الى امكان استئناف اجتماعات هذه الأجهزة في المستقبل القريب مما يقتضي التمهيد للعمل الرسمي بعمل يقوم به المفكرون والمختصون في مجال التعاون العربي الافريقي .

أما أهداف الندوة فقد تحددت فيما يلي :

١ـ تعميق الفهم حول جذور ومسيرة العلاقات العربية الأفريقية وتقويم العمل الجماعي العربي الافريقي وتجربة التعاون العربي الافريقي بشكل عام .

٢ـ وضع تصورات عن مسار هذا التعاون في المستقبل في ضوء التجربة والمشكلات الراهنة والتغيرات المتوقعة .

٣ـ دراسة وجهات النظر الافريقية في مسار التعاون . والوصول الى رؤية واضحة من نقاط الاتفاق والاختلاف بين وجهات النظر العربية والافريقية .

٤ـ ان أحد الأهداف الرئيسية من هذه الدراسات هو فهم وتحليل مشكلات الاعلام العربي في افريقيا .والعقبات التي تعترض فاعليته .مع الحرص على ابراز وجهة النظر الافريقية في كل هذه الموضوعات المختلفة سواء كانت ايجابية او سلبية حتى يكون تقييم دور وفعالية الاعلام العربي في افريقيا على أساس موضوعي وعلمي .

الجلسة الافتتاحية :

افتتح الأمير حسن بن طلال نائب الملك وولي عهد الأردن الندوة وشارك في مناقشاتها واكد على أهمية العلاقات العربية الافريقية ودورها سواء في دعم قضايا التحرر العربي والافريقي أو على مستوى حركة عدم الانحياز أو على صعيد حوار الشمال والجنوب .وطالب الأمير حسن بتحقيق التضامن العربي الافريقي بلا حدود وان يؤدي الفكر الافرو عربي دوره في صنع التفاهم والتقارب على أن يقوم الاعلام

العربي والافريقي بشرح الارتباط المصيري بين العرب والافارقة بموضوعية واسهاب ودون وساطة غربية شرقية .

وفي كلمته أكد الدكتور خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية على الاطار الفكري للندوة قائلا :

«... ان للفكر والمفكرين العرب دورهم وواجبهم في توضيح الرؤية والتنبيه الى الاخطار وإنارة الطريق للمستقبل .. وان المركز حريص على أن تسود في هذه الندوة كما كان الحال في ندواته السابقة الحرية الفكرية الكاملة للباحثين والمعقبين والمناقشين وأن يشعر الجميع أنهم يستطيعون أن يفكروا بصوت عال دون خشية من سوء فهم او قصد أو تأويل . »

ودارات أعمال الندوة أساسا على خمسة محاور اساسية تمثل المحور الاول في الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الافريقية وتناول المحور الثاني مدى التفاعل بين الدول العربية والدول الافريقية وركز المحور الثالث على موقف افريقيا من الصراع العربي الاسرائيلي وأوضح المحور الرابع ابعاد التعاون العربي الافريقي خاصة في المجال الاقتصادي ومن أجل التنمية وكذا فيالمجال الثقافي والاعلامي واختص المحور الخامس ببلورة رؤية مستقبلية لهذا التعاون .

في الخلفية التاريخية :

في اطار الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ناقشت الندوة خمس دراسات رئيسية . دراسة الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية للدكتور يوسف فضل (السودان) ودراسة الاسلام وافريقيا للدكتور عز الدين عمر موسى (السودان) ودراسة ثورة ٢٣ يوليو وافريقيا للاستاذ محمد فائق (مصر) . ودراسة الجاليات العربية في افريقيا للدكتور احمد عيضة سالم (كينيا) . ودراسة العلاقات العربية الافريقية في المنظور العربي للدكتور مجدي حماد (مصر)

وشارك في التعقيب على هذه الدراسات كل من د . جمال زكريا قاسم (مصر) ، نعيم قداح (سوريا) ، د . مدثر عبد الرحيم (السودان) ، د . عبد الرحمن ابو زيد (السودان) ، د . عبد القادر زبادية (الجزائر) ، عثمان بوغاج (نيجيريا) ، د . احمد يوسف احمد (مصر) ، حلمي شعراوي (مصر) ، ومحمد حسن عبد العزيز (كينيا) ، د . محمد عمر بشير (السودان) ، د . عبد المنعم المشاط (مصر) ، د . كمال عجوري (الجزائر)

وتناولت التعقيبات وكذا المناقشات عدة قضايا حول ايجابيات وسلبيات العلاقات التاريخية بين العرب والافارقة . واجمع المشاركون في الندوة على اهمية وضرورة التصدي للادعاءات الاجنبية التي تضخم من حجم ودور العرب قديما في تجارة الرقيق في افريقيا رغم الروابط التاريخية القومية والثقافة المشتركة والتزاوج والمصاهرة وحسن الجوار بين العرب والافارقة سواء في العصور الوسطى او العصور الحديثة واتفق المشاركون في الندوة على ان الامر يستوجب دراسة هذه القضية في شجاعة وموضوعية وارجاع الظواهر الى اسبابها دون الانطلاق من مواقع دفاعية او اعتذارية لتصحيح صورة العرب في ذهن الافريقيين . ورأى المشاركون ان ذلك لن يتاتى الا بجهد علمي وفكري يربط الافريقيين بتراثهم العربي الذي حجبه الاستعمار وتنقية تاريخ العرب في افريقيا من الشوائب والتشويه المتعمد واكتشاف السمات المشتركة في ذلك التاريخ واتخاذه وسيله لمزيد من الالتقاء والتفاهم بين العرب والافارقة

واذا كانت الندوة قد ناقشت هذه القضية باعتبارها سلبية من سلبيات العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة ، فان الندوة ناقشت دور ثورة ٢٣ يوليو في افريقيا (دراسة الاستاذ محمد فائق) باعتباره نموذجا للتعاون الاقتصادي والفني مع الدول الافريقية . وهي تجربة تمتد من بناء المشروع المشترك واقامة شبكة شركة النصر للأستيراد والتصدير الى إيفاد الاف الفنيين واستقبال الدارسين والمتدربين الافريقيين . لقد راى اعضاء الندوة ان تجربة مصر هذه جديرة بمزيد من الدراسة في الوقت الحالي الذي تبنى فيه مؤسسات التعاون العربي الافريقي حيث تمكن قطر عربي واحد ــ وهو مصر ــ كمثال ــ ذو ظروف اقتصادية صعبة ان يؤسس شبكة العلاقات هذه بأقل تكلفة . وتساءل احد المناقشين كيف تجاوزت التجربة المصرية البيروقراطية والاسراف ونقص دراسات الجدوى وضعف الاعلام القومي في هذا الاتجاه لتبني هذه الشبكة بينما المليارت العربية مازالت تواجه هذه المشاكل ؟ هذا ماتحتاج المؤسسات العربية الى دراسته بدلا من الشكوى والرعب من التجربة الاسرائيلية في افريقيا .

واكثر من هذا فلقد ذهب البعض الى ان محاولة ابعاد مصر عن التعاون العربي الافريقي كان معناها نسف احد الجسور الرئيسية التي يعبر عليها هذا التعاون وقد حدث بالفعل ان توقف الحوار العربي الافريقي منذ استبعاد مصر عن آليات هذا الحوار ومؤسساته

في التفاعل العربي الافريقي :

في اطار دراسات المحور الثاني للندوة والخاص بقضية التفاعل العربي الافريقي قدم الدكتور محمد عمر بشير (السودان) دراسة حول دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية وتتشكل المجموعة العربية هنا من تسع دول عربية تقع في الشمال الافريقي وترتبط مع باقي دول القارة بعلاقات قديمة ومتينة استقرت وتوسعت عبر التاريخ وتمثل المجموعة العربية في افريقيا او كما اسماها المؤلف «المجموعة الافروعربية » نقطة الارتكاز الرئيسية في التعاون العربي الافريقي . ودور هذه المجموعة سيظل المسئول في المقام الاول عن تقرير نوعية التعاون في داخل منظمة الوحدة الافريقية خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية

وفي مجال التفاعل العربي الافريقي ايضا قدم احمد يوسف القرعي دراسة حول حيز الاهتمام العربي السياسي

بافريقيا .. وركزت الدراسة بصفة خاصة على التمثيل الدبلوماسي العربي لدى العواصم الافريقية وأوضحت الدراسة مواقع القوة ومواضع الضعف في التمثيل الدبلوماسي العربي وسجلت عدة ملاحظات حول دعمه ومنها ضرورة تركيز اكبر عدد من السفارات العربية في العواصم الافريقية المؤثرة في الاحداث وفي العواصم الافريقية المجاورة للدول العربية والتي تمثل عمق الأمن القومي العربي في القارة

وشارك في التعقيب على دراسات المحور الثاني كل من د . ابراهيم صقر (مصر).د . ابراهيم نصر الدين (مصر). د . مجدي حماد (مصر).د . محمد حسن عبد العزيز (كينيا).

افريقيا والصراع العرب الاسرائيلي

وتمثلت دراسات المحور الثالث في موقف افريقيا من الصراع العربي الاسرائيلي وقدم الاستاذ حلمي شعراوي (مصر) دراسة حول السياسة الاسرائيلية في افريقيا وركزت الدراسة على ماسمي بازمة اسرائيل في افريقيا او التحول الافريقي عن اسرائيل في السبعينات

وعالجت دراسة الدكتور مدثر عبد الرحيم (السودان) نظرة افريقيا للصراع العربي الاسرائيلي وابرزت الدراسة المعالم الرئيسية المشتركة بين معظم الدول والمجتمعات الافريقية المعاصرة في اساليب نظرتها للنزاع العربي الاسرائيلي و أوضحت كيف استغلت اسرائيل واوضحت كيف استغلت اسرائيل قصة سليمان وملكة سبأ في اقامة علاقات قوية مع الامبراطور هيلاسيلاسي .وكيف قدمت اسرائيل نفسها كدولة اوروبية حديثة ومتقدمة وتقدم امكاناتها لاغراء الافريقيين أو اعجاب الافريقيين بانجازات اسرائيل في التنمية ثم اعطانا الدكتور مدثر تحليلا للعوامل التي ساعدت على تغيير هذه النظرة الافريقية وجعل الدول الافريقية بصورة عامة مدركة حقيقة الصراع العربي الاسرائيلي ومن هذه العوامل سقوط القناع ليكشف عن وجه اسرائيل الحقيقي

وشارك في التعقيب على هذه الدراسات كل من يوسف الحسن (دولة الامارات). د . سعد ناجي حداد (العراق).د . احمد سالم (كينيا).

ابعاد التعاون العربي الافريقي

واهتمت دراسات المحور الرابع بابعاد التعاون العربي الافريقي وقدم الدكتور طاهر حمدي كنعان (الكويت) دراسة حول البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الافريقية المعاصرة .ويسجل في دراسته ضالة حجم التبادل التجاري بين العرب والافارقة من حيث قيمته المطلقة أو قيمته النسبية بالمقارنة بين كل من الطرفين (العربي والافريقي) من جهة وسائر دول العالم لاسيما العالم الصناعي الغربي من جهة أخرى .

وتطالب دراسة د . طاهر بازالة اكبر قدر من الحواجز وخلق مختلف وسائل الدعم الرسمية لدعم التبادل التجاري العربي الافريقي وتذكر ان ٩٥٪ من الصادرات الافريقية تدخل اوروبا بدون حواجز .

وحول العلاقات الثقافية العربية الافريقية قدم د محيي الدين صابر (السودان) دراسته واكد فيها وجود واستمرار الصلات الفكرية والروحية بين العرب والافارقة وان كان الاستعمار بوسائله المتطورة فرض ثقافته عليها واضر بالوجود الثقافي العربي فان الفرصة متاحة أمام العرب باعتبارهم جزءا عضويا من القارة أن يستانفوا هذه الصلة بخطة تهدف الى خدمة الثقافة العربية الافريقية .

وفي مجال التعاون الاعلامي العربي الافريقي قدم د مصطفى المصمودي (تونس) دراسته واوصى فيها بأن يستمد هذا التعاون من مبادىء النظام الاعلامي الدولي الجديد الذي يقتضي معرفة البعض للبعض معرفة حقيقية وذلك بفضل تدفق متوازن للاعلام بين العرب والافارقة وتطور مختلف الانظمة الاعلامية وتدعيمها في كل المستويات

وحلل د . ناصف حتي (لبنان) في دراسته العلاقة بين العرب وافريقيا في ظل المتغيرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لعالمنا المعاصر

وعالج الاستاذ امين هويدي في دراسته قضايا الامن المشترك بين العرب والافارقة مؤكدا ان قضايانا الامنية متعددة وضخمة ومشتركة وان لم نتعامل معها بجهود جماعية واعية ..سوف تزداد حدة خاصة في ظل الظروف الدولية المعاصرة .

وشارك في التعقيب على هذه الدراسات كل من د . عبد الحسن زلزلة (العراق).د . سمير أمين (مصر).د . عبد الرحيم عمرانه (الجزائر).د . فاطمة الجامعي الحبابي (المغرب).د . سعد الدين ابراهيم (مصر).د . عبد الملك عوده (مصر).د . نمسان العطيه (العراق). محمد بن عيس (المغرب). جميل مطر (مصر).د . محجوب عمر (مصر).

أما المحور الخامس لدراسات الندوة فقد اختص بتقديم تجربة التعاون العربي الافريقي ومناقشة مستقبلها . وتناول الدكتور عبد الملك عودة (مصر) عملية تقويم التجربة في السنوات العشر الاخيرة واشار بصفة خاصة الى غياب التصور الاستراتيجي لبناء علاقة خاصة ومتميزة بين العرب والافارقة ، واختفاء دور اجهزة التنفيذ والمتابعة والتقويم تدريجيا بعد ماثارت الخلافات بين الجانبين في اللجنة الدائمة هذا فضلا عن مؤثرات الصراع الدولي التي يدفع العرب والافارقة ثمنها معا .

وشارك في التعقيب على هذه الدراسات كل من د . سمير امين (مصر) عي ابوشن (السودان) جميل مطر (مصر) .

رؤية مستقبلية

وتبقى الرؤية المستقبلية لمسيرة التعاون العربي الافريقي التي تناولتها الندوة في جلستها الاخيرة ويكفي الاشارة الى النقاط التالية التي اثارها المشاركون في هذا الصدد . اهمية

وجود تصور مشترك ووضع برنامج زمنى لتنفيذه وضمان متابعته . اهمية التنسيق بين خطة التنمية الافريقية (المعروفة باسم خطة عمل لاجوس) وبين خطة التنمية العربية (المعروفة باسم استراتيجية عمان العربية) اهمية وجود مراكز للمعلومات والبيانات ودعم التعاون الحكومى بالتعاون الشعبى عن طريق ايجاد الصلة بين الجامعات والاتحادات والمؤسسات المختلفة لتحقيق التوعية باهداف التعاون وتعزيزه وتطوره نحو الأفضل وتحييد التعاون العربى الافريقى . عن الخلافات الاقليمية بين الدول العربية . اقامة المشروعات المشتركة التى تعمل على توسيع التبادل التجارى عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادى العربى الافريقى اهمية التعاون الثقافى العربى الافريقى من خلال عملية التثقيف الحديث والترجمة

واخيرا فإن دراسات الندوة كانت عميقة النظرة والتعقيبات كانت حافلة بالنقد البناء واحترام الحقيقة كما أتسمت المناقشات بالموضوعية . وحققت الندوة بذلك مبررات وأهداف انعقادها .



مؤتمر التضامن مع دول المواجهة في الجنوب الافريقي

السفير فؤاد البديوى

أمين عام الجمعية الافريقية بالقاهرة

شكلت لجنه دولية من بعض الشخصيات السياسية وممثلين لاحزاب ومنظمات دولية ووطنية فى البرتغال وبعض دول غرب أوريا ودول المواجهة الافريقية وحركات التحرير الافريقية والدول الاشتراكية ومنظمة الوحدة الافريقية برئاسة السيد فيتور الفاس المستشار الشخصى لرئيس البرتغال وذلك للتحضير لمؤتمر دولى للتضامن مع دول المواجهة وحركات التحرير فى الجنوب الافريقى يعقد تحت رعاية رؤساء دول البرتغال ، تنزانيا ، انجولا ، بتسوانا ، موزمبيق ، زامبيا ، ورئيسى وزراء زيمبابوى ولوسوتو ورؤساء حركتى ولتحرير الافريقية .. A . N . C وسوابو . وقد عقدت اللجنة التحضيرية ثلاثة اجتماعات للتحضير للمؤتمر أخرها فى امستردام من ٢٨ الى ٣٠ يناير ١٩٨٣ واشترك فى هذا الاجتماع ممثلون لدول المواجهة الافريقية ولو سوتو وناميبيا وحركات التحرير فى الجنوب الافريقى ومجلس ناميبيا التابع للامم المتحدة و ٢٥ منظمة وطنية ودولية وبرلمانيين من بعض دول غرب أوروبا مثل هولندا وفرنسا وايطاليا ومن البرتغال

وقد تقرر فى الاجتماع الآخير عقد المؤتمر فى لشبونة فى الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس عام ١٩٨٣ وتوجيه الدعوة للمنظمات الوطنية والدولية . حكومية وغير حكومية المناهضة للاستعمار وسياسية الابارتهايد والتفرقة العنصرية للاشتراك فى المؤتمر

أعمال المؤتمر

عقد المؤتمر فى فندق بنتا بلشبونة اشترك فيه ٢٧ وفدا يمثلون حكومات . وفروعا للامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية و ١٥٩ وفدا يمثلون منظمات حكومية وغير حكومية . ومنظمات للتضامن ومناهضة للابارتهايد وشخصيات قيادية ووفد حركتى سوابو الخاصة بناميبيا والمؤتمر الوطنى الافريقى . A . N . C لجنوب افريقيا برئاسة رئيسى الحركتين . ومن بين الوفود المشتركة وفد لمنظمة التحرير الفلسطينية القى رسالة تأييد وتضامن من السيد ياسر عرفات واشترك فى المؤتمر من مصر الجمعية الافريقية ولجنة التضامن الافريقى الاسيوى المصرية افتتح المؤتمر ممثلة رئيس البرتغال وهى رئيسة وزراء سابقة وعقد المؤتمر ثلاث جلسات عامة – افتتاحية وختامية ولمناقشة قرارات المؤتمر انقسم المؤتمر إلى ثلاث لجان لجنة سياسية وعسكرية ، ولجنة قانونية ولجنة المساعدات المادية والتعاون الاقتصادى وقد وزع المشتركون فى المؤتمر على اللجان الثلاثة التى عقدت عدة اجتماعات وقدمت تقاريرها للجنة العامة التى اعدت منها مقررات المؤتمر .

تحدث فى الجلسات العامة ٣١ متحدثا من المشتركين فى المؤتمر منهم وزراء خارجية دول المواجهة كما القيت رسائل تأييد وتضامن من عدد من رؤساء منظمات نقابية وشعبية وبرلمانية دولية ووطنية وكذلك من رؤساء عدد من الدول الافريقية والعربية منهم الملك حسين والرؤساء صدام حسين وحافظ الاسد والحبيب بورقيبة ورئيسة وزراء الهند نيابة عن مجموعة عدم الأنحياز .

وفى كلمة الجمعية الافريقية أمام المؤتمر عبر أمين عام الجمعية عن تأييد مصر وتضامنها مع دول المواجهة وحركات التحرير فى الجنوب الافريقى بدعوتها للمؤتمر الذى يتفق واهداف الجمعية ودورها فى مجالات التحرير والوحدة الافريقية وفى اثارة وعى واهتمام الرأى العام فى مصر والشرق الأوسط تجاه القضايا الافريقية ومناهضة الاستعمار والعنصرية عن طريق برامج وانشطة مختلفة كما تحدث عن جوانب الموقف المتدهور فى الجنوب الافريقى ودور مصر فى مساعدة حركات التحرير الافريقية والتعاون مع الدول الافريقية المستقلة فى شتى الميادين بما فيها دول المواجهة كما اشترك المندوب المصرى فى أعمال اللجنة الثالثة وقدم عددا من الاقتراحات .

قرارات المؤتمر : اصدر المؤتمر وثيقتين اساسيتين هما الاعلان ، برنامج لشبونة للعمل

تناول الاعلان عقد المؤتمر والمشتركين فيه

وأهدافه وأهمية عقده فى وقت ازداد فيه تدهور الموقف فى الجنوب الأفريقى نتيجة لسياسة الابارتهيد والتفرقة العنصرية التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ضد شعب جنوب أفريقيا واستمرار احتلالها لاقليم ناميبيا بصفة غير شرعية وتطبيق نفس السياسة على شعبه وعرقلة كل الجهود الدلية لتحقيق استقلاله سلميا وتكرار قيام القوات العنصرية بالعدوان وغزو اراضى الدول الافريقية المجاورة واستمرار احتلالها لجزء من الأراضى الانجولية .

وأشاد الاعلان بموقف دول المواجهة الافريقية ولوسوتو فى تحملها بشجاعة مسئولية الكفاح ضد الابارتهايد والعنصرية والاستعمار نيابة عن المجتمع الدولى والافريقى وقيامها بمساعدة حركتى التحرير الافريقى سوابو . A . N . C فى كفاحها ضد النظام العنصرى لجنوب افريقيا وماتتحمله فى ذلك من خسائر واعباء مادية وبشرية .

اد ان البيان بقوة تعاون بعض الدول الغربية مع نظام بريتوريا مما شجعه على الاستمرار فى سياسته العدوانية المدمرة وحربه الاقتصادية ضد دول المواجهة ولوسوتو وبأن سياسة الرئيس ريجان (الارتباط الايجابى Constructive Engagement شجعت جنوب افريقيا على الاستمرار فى سياستها شأنه فى ذلك شأن التعاون العسكرى والنووى والاقتصادى والسياسى مع بعض الدول الغربية خاصه الولايات المتحدة الامريكية ، المانيا الغربية واسرائيل وذلك كله بالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى .

وناشد الاعلان المجتمع الدولى المساعدة فى وقف العدوان الداخلى والخارجى للنظام العنصرى باعتباره واجبا تاريخيا ومسئولية خاصة للقوى الديمقراطية فى العالم ، ولذلك رحب المؤتمر بقرارات قمة عدم الأنحياز فى اجتماعها الأخير فى نيودلهى فى مارس ١٩٨٣ وقرارات منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بتأكيد التزامها تجاه دول المواجهة وحركات التحرير فى الجنوب الافريقى ، وبأن المؤتمر الحالى والمشتركين فيه يشكل جزءا من هذا الالتزام

اشار الاعلان بعد ذلك إلى الموقف المتدهور فى كل بلد بالمنطقة انجولا ـ موزمبيق ـ زمبابوى ـ لوسوتو ـ زامبيا ـ ناميبيا ـ جنوب افريقيا ، وادان المؤتمر موقف جنوب افريقيا تجاه كل منها وعبر المؤتمر عن تأييده الكامل وتضامنه مع حركة الكفاح لشعوب الجنوب الافريقى المضطهده وحيا المؤتمر هجمات الجناح العسكرى لحركة A . N . C . ضد نظام الابارتهايد

اقترح المؤتمر المطالبة بمنح جائزة نوبل للسلام الى الزعيم نلسون مانديلا رئيس حركة المؤتمر الافريقى لجنوب افريقيا المحبوس بسجون جنوب افريقيا منذ عشرين عاما

واختتم المؤتمر اعلانه بالتعبير عن قلقه العميق للموقف المتدهور فى الجنوب الافريقى نتيجة لنشاط جنوب افريقيا العدوانى وسياسة الابارتهايد التى تهدد السلام والأمن العالميين وطالب المجتمع الدولى بأتخاذ الاجراءات المناسبة العاجلة لتأييد كفاح شعبى ناميبيا وجنوب افريقيا ، وحيا المؤتمر دول المواجهة فى تحمل واجبها الدولى ومساعدة حركات التحرير الافريقية ، وبأنه يجب حماية هذه الدول طبقا للقانون الدولى فى مواجهة النظام العنصرى وبأن من حقها أن تسعى وتحصل على مساعدات من الدول الأخرى لحماية سيادة أراضيها واستقلالها السياسى

واخيرا عبر المؤتمر عن شكره لشعب وحكومة البرتغال لعقد المؤتمر على اراضيه وماقدمه من تأييد ومساعدات للمؤتمر

أما برنامج لشبونة للعمل فتحدث عن الوضع المتدهور فى الجنوب الافريقى نتيجة لسياسة وموقف نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وبأن دول المواجهة وشعبى جنوب افريقيا وناميبيا هى الضحية حيث تتحمل اعباء المعركة ضد اعمال العدوان والتخريب والمؤتمرات التى تقوم بها حكومة بريتوريا والتى تؤيدها الامبريالية العالمية بشكل ظاهر ومستتر بمختلف الطرق ، وهى تهدف إلى تهديد وتحطيم النظم الديمقراطية التى تقام بدول المواجهة لانها تعتبرها تهديدا لنظام الابارتهايد والاستغلال والبانتوستان السائدة فى جنوب افريقيا

أكد البرنامج أن من واجب المجتمع الدولى اتخاذ الأجراءات المناسبة لمعاقبة النظام العنصرى والقضاء على العنصرية فى إطار الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لوقف ومعاقبة جريمة الابارتهايد ، وبالتالى فان المجتمع الدولى عليه واجب أضاف مع تعبئة الرأى العام العالمى لتحقيق

ا ـ عزل نظام الابارتهايد عزلا كاملا

ب ـ وقف تدفق التأييد الذى يغذى النظام العنصرى

ج ـ تقوية وتوسيع حركات التضامن مع شعوب الجنوب الافريقى من خلال حكومات دول المواجهة ومنظمتى سوابو الخاصة بناميبيا وال A . N . C . لجنوب افريقيا

وعدد البرامج بعض الاجراءات الواجب اتخاذها لادانة وعقاب النظام العنصرى فى جنوب افريقيا والعمل على عزله دوليا وتقديم المساعدات والعون والتأييد السياسى والدبلوماسى والمالى والمادى والعسكرى لدول المواجهة وحركات التحرير فى الجنوب الافريقى ، مع تعبئة الرأى العام العالمى على جميع المستويات المحلية والاقليمية والدولية لزيادة التأييد والمساعدة والتضامن مع دول المواجهة وحركات التحرير فى الجنوب الافريقى والعمل على إجبار حكومة جنوب افريقيا لدفع تعويضات عن الخسائر المادية والبشرية التى تحدثها فى دول المواجهة والمطالبة بتحرير نلسن مانديلا وتوافوجاتوافو وكل المسجونين والمعتقلين السياسيين فى جنوب افريقيا ومعاملة اعضاء حركات التحرير الذين يقعون فى الاسر معاملة اسرى الحرب

طبقا لاتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي رقم ١ لعام ١٩٨٢.

وخلص البرنامج الى تأكيد عزل هذا النظام العنصرى كليا وباعتبار أن الابارتهايد جريمة ضد الانسانية وطالب مجلس الأمن بتوقيع العقوبات الشاملة الاجبارية وفرض المقاطعة عليه فى جميع الميادين : عسكرية - بترولية - ثقافية - رياضية .. وغيرها طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وبالنسبة لناميبيا طالب البرنامج :

- الانسحاب الفورى غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من ناميبيا وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٥ والقرارات الأخرى .

- رفض بقوة فكرة الربط أو الاتجاه لربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية فى انجولا .

- زيادة المساعدات السياسية والدبلوماسية والمادية والعسكرية لشعب ناميبيا من خلال حركة سوابو ممثله الشرعي الوحيد .

- ادانة ورفض اقتراحات بعض القوى المحافظة فى البرلمان الاوروبى حول تقديم مساعدات مالية للتنمية ومنح دراسية للنظام المحتل وبما يسمى باللاجئين الانجوليين فى ناميبيا لأن ذلك يعتبر اعترافا بشرعية الاحتلال .

- العمل على توسيع الاشتراك فى المؤتمر الدولى تقيمه الأمم المتحدة فى باريس من ٢٥ - ٢٩ أبريل ١٩٨٣ لتأييد كفاح شعب ناميبيا .

وفى الختام أكد المؤتمر أهمية التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول المواجهة وحركات التحرير للحصول على المعلومات الصحيحة عن الموقف فى الجنوب الأفريقى لمواجهة الدعايات المضللة لنظام بريتوريا .

خاتمة

يعتبر مؤتمر لشبونة أول مؤتمر دولى للتأييد والتضامن مع دول المواجهة فى الجنوب الافريقى وقد سبق عقد مؤتمرات دولية مماثلة للتأييد والتضامن مع حركات التحرير الافريقية ولكن هذا المؤتمر قد جمع بين الاثنين .

ولقد لوحظ ارتفاع عدد الهيئات المشتركة فى المؤتمر على المستوى الدولى والاقليمى والوطنى حكومية وغير حكومية بلغ مجموعها ١٨٦ هيئة مما يبرز مدى الاهتمام بالمؤتمر وزيادة الوعى العام تجاه الموقف فى الجنوب الافريقى وقد صادف المؤتمر اهتماما كبيرا من الصحافة والهيئات والاحزاب البرتغالية بصفة خاصة .

وقد اشترك فى المؤتمر عدد كبير من التنظيمات المناهضة للاستعمار والابارتهايد والتفرقة العنصرية فى دول غرب اوروبا واخرى من كندا والولايات المتحدة الامريكية مما يدل على زيادة الوعى واهتمام الرأى العام فى الغرب بمناهضة الاستعمار والعنصرية والابارتهايد وادانة سياسة حكومة بريتوريا .

هذا وقد ادان كثير من المتحدثين سياسة وموقف اسرائيل فى الشرق الأوسط كما ادان المؤتمر مساعداتها وتعاونها مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية وادانها البيان الختامى بالاسم بجانب اميكا والمانيا الاتحادية لتعاونها العسكرى والنووى والاقتصادى والسياسى مع النظام العنصرى .

ندوة قناة السويس (١٩٥٦ ــ ١٩٨١)

القاهرة ١٥ ــ ١٧ مارس ١٩٨٣

آمال أسعد

عقدت فى شهر مارس الماضى وعلى مدى ثلاثة أيـام بقصر الزعفران بمقر جامعة عين شمس فى اطار الأسبوع العلمـى السادس لسمنار التاريخ الحديث ندوة قناة السويس وذلك بمناسبة اليوبيل الفضى للتأميم وقد شارك فى هـذه النـدوة العديد من الجامعات المصرية والعربية والاجنبية والهيئات العلميـة المختلفـة وعلى رأسـها المجلس الأعلى للثقـافة والجمعية المصرية للدراسات التاريخية وهيئة قناة السويس كما قامت جامعة القناة بمقرها ببورسعيد باستضافة الندوة فى يومها الثالث .

وقد شارك العديد من الباحثين والمتخصصين فى مجال حقل قناة السويس بأبحاثهم فى هده الندوة والتى بلغت ٢٥ بحثا تناولت موضوع قناة السويس من مختلف النـواحى سواء كان ذلك من الناحية الاجتمـاعية أو الاقتصـادية أو العسكرية أو الجغرافية أو التاريخية مما قد أعـطى هـذا التنوع فى الأبحاث للندوة طابعا خاصا . وسـوف نقتصر فى عرضنا هذا لبعض هذه الأبحاث للتعرف على أهم الافـكار التى طرحت خلال هذه الندوة :ــ

ففى المجال الاجتماعى تقدم الدكتور إسماعيل حسـن عبد البارى ببحث عن دور قناة السويس فى تنميـة البيئـة المحيطه بها تناول فيه دراسة عن التكامل بين عناصر التنمية فى جوانبها البشرية والطبيعية والمادية ، وانـه ليس هنـاك أفضلية لأحد هذه العناصر على بعضها الأخر ،كما تنـاول الباحث بعد ذلك دراسة لأبعاد الدور التنموى لقناة السويس يشير فى هذا المقام إلى البعد التاريخى لفكرة انشاء القناة ، حتى تم ذلك أثارثم اشار بعد ذلك الى البعـد السـياسى على أساس أن قرار تأميم القناة كان قرارا سـياسيا بـالدرجة الأولى ، أستثمر هذا القرار السياسى فى تنفيذ خطة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بعد اجراء دراسات منهجية فى هذا الشأن .

ويأتى بعد ذلك البعد الفنـى والادارى على اعتبـار أن القناة كمورد طبيعى تحتـاج الى أيـد عـاملة لأدارتهـا والاستفادة منها وهذه الأيدى العاملة هـى العـاملون فى الهيئة على أختلاف مراكزهم الوظيفية وهناك بعد ذلك البعد العمرانى على اعتبار أن القناة تمثل تحديا حقيقيا للتخلف فى المنطقة المقامة فيها ولذلك فقد عمرت القنـاة تلك المنـطقة باقامة المساكن والمؤسسات وغيرها وأخيرا هناك البعد المالى وهو عائد قناة السويس وقد أشار الباحث الى تـطور هـذا العائد حتى أصبح اليوم يوازى ألف مليون جنية تستخدم فى تنمية المجتمع .

كما أشار الباحث بعد ذلك الى البعـد التنمـوى لقنـاة السويس فأوضح دور قناة السويس فى تنمية البيئة من خلال مستويين المستوى الأول وهو الدور التنموى فى مجتمع هيئة قناة السويس وفيه يتعرض الباحث الى مـظاهر الـرعاية التنموية التى تقدمها الهيئة للعاملين فيها سواء فى المجـال الدينى والاسـكانى والتعليمـى والصـحى والتـأمينى والترفيهى والرياضى والاجتماعى وقد بـدأ ذلك بـالأرقام والمشروعات التى تمت فى هذا السبيل على أعتبار أن العاملين يمثلون شريحة سكانية من المجتمع المصرى .

اما المستوى الثانى فهو الدور التنموى للقنـاة فى اطـار البيئة المحيطة وتمثل ذلك فى مشروعات المياه وشبكة الـطرق ومحطات القوى الكهربائية وتجميل مدن القنـاة وانشـاء المعدات وشركات الأستثمار ــ كل ذلك يمثـل مشروعـات تنموية لخدمة البيئة والمجتمع وقد بدأ حديثة أيضا بالارقام والاحصاءات .

وفى المجال الاقتصادى تقدمت الـدكتورة منـى سـيد الطماوى بدراسة عن اهمية قناة السوس بالنسبة للتجـارة الخارجية فى مصر تناولت فيه بالعرض والتحليل الايرادات المتحققه من القناة وتطورها ، ونصيبها النسبى فى ميـزان المعاملات التجارية ، ومقارنتها بحصيلة الصادرات لتحديد أهميتها كمصدر من مصادر الصرف الأجنبى ومن خـلال

تحليل هذه الايرادات عرجت الباحثة بنتيجة مفادها بأن الايرادات التي تعود على مصر من المرور في قناة السويس تنهج اتجاها تصاعديا وذلك اذا استثنينا عام ١٩٧٥ لظروف الحرب واستمرار اغلاق القناة الى منتصفه تقريبا .

ثم عرجت الباحثة بعد ذلك الى الايرادات التي يحققها المرور عبر قناة السويس فأشارت الى أنها تمثل بندا رئيسيا من بنود المتحصلات في ميزان المعاملات التجارية اذ أنها تشكل نسبة هامة من مجموع المتحصلات في ميزان المعاملات الجارية (الميزان السلعي وميزان الخدمات) وأن قناة السويس تقدم مايقرب من ٩٪ من المتحصلات الكلية للمعاملات الجارية ، كما أن الايرادات المتحققة منها تمثل حوالى ٢٤٪ من قيمة الصادرات المصرية المتطورة —

وبالنسبة الى اهمية قناة السويس كمصدر للصرف الأجنبي في مصر في الفترات المختلفة فقد أشارت الباحثة الى أنه في الخمسينات كانت القناة توفر صرفا أجنبيا يعادل ربع القيمة التي تحققها الصادرات السلعية تقريبا وفي الستينات (حتى ١٩٦٦) كان الصرف الأجنبي المستمد من القناة يساوي مايقرب من ثلث الحصيلة التي تقدمها الصادرات المتطورة في مجموعها

ورغم انكماش نسبة متحصلات قناة السويس الى حصيلة الصادرات في النصف الثاني من السبعينات بعد اعادة تشغيل القناة ، الا أنها تعبر نسبة مرتفعة اذ تبلغ ٢٤٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ وهي بذلك تفوق النسبة التي كانت تساهم بها القناة في فترة الخمسينات وان كانت أقل بعض الشيء عما في الستينات .

وتختم الباحثة دراستها بأنه ثمة أمر يستحق الذكر وهو أن حصيلة قناة السويس لايهددها تزايد الاستهلاك المحلي ، ولاتخضع لتقلبات الطلب العالمي كما هو شأن حصيلة الصادرات السلعية فاذا أدخلنا في الحسبان هذه الأعتبارات لاتضح لنا مدى أهمية قناة السويس في تأمين التجارة الخارجية في مصر بسبب تميزها بالاستقرار النسبي —

وأما عن المجال العسكري والاستراتيجي فقد تقدم الدكتور فاروق شلبي ببحث عن قناة السويس في الاستراتيجية العسكرية وفيه أوضح لنا الباحث أن هناك أربعة أبعاد متميزة جديرة بالاهتمام من شأنها أن تلقي الضوء على أهمية قناة السويس في الاستراتيجية العسكرية الغربية وجوهرها .

البعد الاول وهو — القناة البحرية باعتبارها ممرا دوليا وشريانا عالميا يربط بين الصناعة في الغرب وموارد الخامات في الشرق وفيه حاول الباحث تبيان أهمية قناة السويس وفوائدها على التجارة والاستعمار الاوربي ، كما أشار الى أهمية القناة كطريق للمواصلات في أثناء العمليات العسكرية وماتعرضت له من محن عالمية ومحلية منذ إنشائها وكان ابرز هذه المحن العالمية هي إعلان الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية

البعد الثاني وهو : البلد الذي تجري القناة بأرضه وبعد جزءا غير منفصل من جسم هذا البلد وأحد منافذه على العالم الخارجي وفيه يشير الباحث الى البعد الاستراتيجي لمصر وأن الحكومة المصرية وحدها هي التي تنظم حرية الملاحة في القناة ، وهي التي تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضها التي تمر بها القناة ، والتي تعتبر جزءا لايتجزأ منها .

اما البعد الثالث فهو : الوطن العربي الذي تنمي إليه مصر والذي يقع في قلب النطاق الاستراتيجي الحيوي الدولي الذي أحتدم عليه صراع الغرب والشرق — وفيه يشير الباحث الى الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي فيقول : يرجع المغزى الاستراتيجي للموقع العربي الى عدة عوامل وقد أوردها الماجور بارنس من سلاح الاشارة الملكي في عام ١٩٤٨ والذي يرى أن اهمية الشرق الاوسط في أية حرب قادمة ترجع الى الأمور الاربعة الاتية : أنه الجسر البري عبر أوراسيا المحتمل أن تكون أرض المعسكر الشرقي بين أفريقيا المحتمل أن تكون أرض المعسكر الغربي ، كما أنه يقع عبر طريق التقدم المحتمل نحو الشرق الاقصى وهو ذلك الطريق الذي سلكه الاسكندر من قبل وحاول أن يسلكه نابليون وهتلر . بالاضافة الى ذلك فانه مركز متوسط للمواصلات الجوية والبرية والبحرية ، كما أنه يعتبر من مراكز انتاج البترول الهامة في العالم وقد أدركت الدول الاوربية البحرية هذا الدور الحقيقي للمنطقة عاجزة أو منطقة أرتطام

ومن خلال استعراض بعض الحقائق حاول الباحث توضيح البعد الرابع والأخير وهو : النظام السياسي الدولي والذي ينقسم فيه العالم الى منطقتين أحدهما تحت نفوذ العملاق الامريكي والاخرى تحت نفوذ العملاق السوفيتي ومحاولة كل قطب فرض سيطرته العسكرية والسياسية وسيطرتهما على القوى الصاروخية ونظم الاسلحة النووية .

وأختم الباحث بقولة ليس ثمة أختلاف حول الأهمية الاستراتيجية للقناة بالنظر الى أنها تشكل حلقة أتصال رئيسية وحقيقية بين قارات أوربا واسيا وأفريقيا في ظل نظام التجارة الدولية الحالي من جانب كما أن لها أهميتها الخاصة بدواعي ومتطلبات الأمن العسكري سواء بالنسبة للشرق أو الغرب من جانب أخر

كما تقدم الدكتور رأفت غنيمي الشيخ ببحث عن قناة السويس والدفاع عن مصر ١٩٥١ — ١٩٥٧ وفيه ابرز اهمية موقع مصر بوضوح في نظر الدول الكبرى في العالم في القرن التاسع عشر — انجلترا وفرنسا خصوصا بعد أفتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩ حيث قربت المسافة بين اوربا والشرق الاقصى بل وشرق أفريقيا مجالات الصراع الاستعماري وكانت انجلترا أكثر هذه الدول اهتماما بمصر باعتبار أنها — أي إنجلترا — عرفت في القرن التاسع عشر بأنها مصنع العالم الذي يريد أسواقا لمصنوعاته ، وباعتبار الهند درة التاج الاستعماري البريطاني وكل ذلك دفع

السياسة البريطانية إلى تقدير أهمية موقع مصر الجغرافى بالنسبة للامبراطورية البريطانية فى الهند - ومما يؤيد ذلك أن إنجلترا نجحت فى إحتلال مصر عن طريق قناة السويس بعد أن فشلت فى تحقيق ذلك الاحتلال عن طريق الاسكندرية والبحيرة .

ويحاول الباحث من خلال حديثه عن مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط والذى تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية لمصر لتشكيل ماعرف بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط والتى يكون مقرها القاهرة ، وتضم كلا من المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا إلى جانب الولايات المتحدة ثم مصر وبقية الدول العربية وماكان من الحكومة المصرية ورفضها لهذا المشروع كلية وتبعتها فى ذلك بقية الأقطار العربية . ومن خلال حديثه عن مشروع إيزنهاور والذى تقدم به الرئيس الأمريكى «دواية إيزنهاور » للكونجرس فى يناير ١٩٥٧ والذى تقدم الولايات المتحدة بموجبه لدول العالم الثالث وفى مقدمتها دول الشرق الأوسط وقبلها مصر مساعدات إقتصادية وفنية وعسكرية من أجل ملء ماأسماه بالفراغ الذى نجم عن هزيمة كل من إنجلترا وفرنسا فى حرب السويس وماكان من أجهزة الدعاية المصرية وتصديها للمشروع ومهاجمته ، ومشاركة أجهزة الدعاية السوفيتية لها فى هذا من خلال كل هذا يحاول الباحث أن يوضح لنا حقيقة هامة ألا وهى كيف كانت قناة السويس فى كل المشروعات الدفاعية الأمريكية مجال الأهتمام الأول نظرا لدورها فى تسهيل وصول سفن الأساطيل الأمريكية إلى المناطق التى ترتكز فيها مصالح حيوية للولايات المتحدة أقتصادية كانت أو أستراتيجية ، ومن ثم نظرت الولايات المتحدة إلى حقول البترول العربى وأنابيب البترول العربية وقناة السويس على قدم المساواة فى الأهمية للمصالح الأمريكية .

ولم تخل الندوة من الأبحاث ذات الصبغة السياسية فقد تقدم الدكتور فؤاد المرسى خاطر ببحث عن «الاتحاد السوفيتى وأزمة قناة السويس ١٩٥٦» حيث تناول فيه بالدراسة موقف الاتحاد السوفيتى من أزمة السويس لعام ١٩٥٦ ، حيث برز الموقف السوفيتى مؤيدا باستمرار لمصر فى هذه الأونة فى كل مرحلة من مراحل الأزمة - وكيف بلغ هذا الموقف السوفيتى الذروة فى موقفه المؤيد لمصر ضد دول العدوان عليها وذلك بارساله فى ٥ نوفمبر ثلاث رسائل إلى رؤساء المعتدية الثلاثة وذلك نتيجة لرفضهم قبول قرار الجمعية العامة الصادر فى أول نوفمبر بوقف إطلاق النار والانسحاب من مصر واستمرارهم حتى يوم ٤ نوفمبر فى عملياتهم العسكرية ضد مصر - وبناء على ذلك تحرك الاتحاد السوفيتى بشكل أقوى بارساله هذه الرسائل الثلاث وهى ماعرف «بالانذار السوفيتى » ضد دول العدوان الثلاث . ويشير الباحث إلى ردود فعل الدول الغربية أزاء هذا الانذار : فبالنسبة لرد فعل فرنسا كان الفرنسيون منقسمين فى أرائهم حول معنى التهديد السوفيتى ولكنهم كانوا أبعد مايكونون عن الهدوء ، وقد عبر وزير الخارجية كريستان بينو عن مشاعره أزاء الموقف بقوله أن فرنسا مستعدة أن تقتسم مع إسرائيل كل ماتمتلك ولكنها لاتستطيع أن تقدم لاسرائيل مالاتملكه .. وبمنتهى الأمانة فاننا لانملك الوسائل التى ندافع بها عن أنفسنا ضد الصواريخ - أى أن وزير الخارجية الفرنسى كان قلقا جدا وقد أخذ التهديد السوفيتى مأخذ الجد فعلا .

كما كان رد الفعل الأول لبن جوريون إزاء هذا أنه لم يخف قلقه العميق من جراء الموقف السوفيتى ، كما لم يحاول أن يتجاهل ماينطوى عليه من مغزى خطير ، غير أن رد فعله لم يكن هلعا وارتجافا .. فلم يستول عليه الزعر .. أما الشيء الذى أثار حنقه بالذات هو الاختلاف بين الرسالتين اللتين أرسلتا إلى بريطانيا وفرنسا عن تلك التى أرسلت الى اسرائيل ، فالرسالة إليه قد صيغت بعبارات الازدراء والاهانة ، كما أنها تهدد وجود إسرائيل نفسه كدولة ..

وفيما يتعلق برد الفعل الأمريكى فقد كان لهذه الرسالة تأثير كبير على الولايات المتحدة ، فكان أهم مايشغلها هو خشية قيام قيادة الروس بعدوان خطير . مما جعل إيزنهاور يعتبر الخطاب نوعا من التهديد وتوقع حدوث هجوم مما قاده إلى أن يبحث فى الاستعدادت إلى حرب شاملة .

ويشير الباحث إلى أنه من خلال ردود الفعل هذه نرى الانذار السوفيتى فى حجمة الحقيقى وتأثيره البالغ فى أزمة السويس - وبناء على ذلك فان دول العدوان والولايات المتحدة أخذت فى أعتبارها جدية الموقف السوفيتى على أساس أن الاتحاد السوفيتى سيتدخل - فأعتبارا من يوم ٥ نوفمبر وهو يوم الانذارات السوفيتية تحققت نتيجة غاية فى الأهمية وهى قبول الدول المعتدية وقف إطلاق النار نتيجة لادراكها جدية الانذارات السوفيتية ومن ناحية أخرى موقف الولايات المتحدة الذى تمثل فى الضغط على حلفائها ، ومن هنا يمكن القول أن الانذار السوفيتى لعب دورا له أهميته فى أيقاف الحرب ووضع حد لأزمة السويس كما أن الاتحاد السوفيتى كان حاسما وفعالا فى تأييد مصر حتى أنتهت الأزمة لصالحها .

وفى نهاية جولتنا لصفحات هذه الأبحاث نصل إلى البحث الذى تقدم به الدكتور أحمد عامر عن «إستخدام قناة السويس كورقة للضغط الدبلوماسى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية ١٩٦٧ - ١٩٧٩»:-

وفيه يحاول الباحث توضيح كيف أستخدمت ورقة قناة السويس للضغط المباشر وغير المباشر على أسرائيل لتنسحب من الأراضى المصرية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وذلك من خلال تعرضه لمرحلتين من المفاوضات المصرية الاسرائيلية . المرحلة الأولى وهى مرحلة المفاوضات الأمريكية الاسرائيلية غير المباشرة فى إطار مهمة يارنج (١٩٦٧ - ١٩٧٧). والمرحلة الثانية هى مرحلة المفاوضات المباشرة ومبادرة السادات الثالثة .

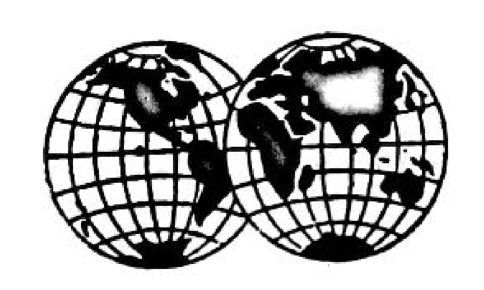
والذى يريد الباحث من خلالهما التوضيح بأن إستخدام قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية كورقة للضغط الدبلوماسى فى المفاوضات المصرية لم يكن فى مرحلة المفاوضات غير المباشرة مرتبطا لابالقدرة المصرية أو بالارادة المصرية وحدها إذ كانت قناة السويس فى ضفتها الشرقية رهينة فى قبضة الاحتلال الاسرائيلى . ومن ثم فان القدرة الاسرائيلية والارادة الاسرائيلية بالاضافة إلى رغبة الولايات المتحدة التى استخدمت هى بدورها ورقة أغلاق قناة السويس كأداة للضغط الدبلوماسى على الاتحاد السوفيتى لحل مشكلة فيتنام وعلى دول غرب أوروبا أيضا ولعل لهذا ماجعل ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد الولايات المتحدة . وأذا كان الأمر كذلك فماذا بقى لقناة السويس ولمصر التى أرادت إستخدامها فى الضغط الدبلوماسى . أما فى مرحلة المفاوضات المباشرة فان تأثير قناة السويس كورقة للضغط الدبلوماسى يبدو خافتا بل لايكاد يبين إذ أن أتفاقية فك الاشتباك الثانى قد سمحت بمرور شحنات البضائع فى قناة السويس من وإلى موانى أسرائيل .

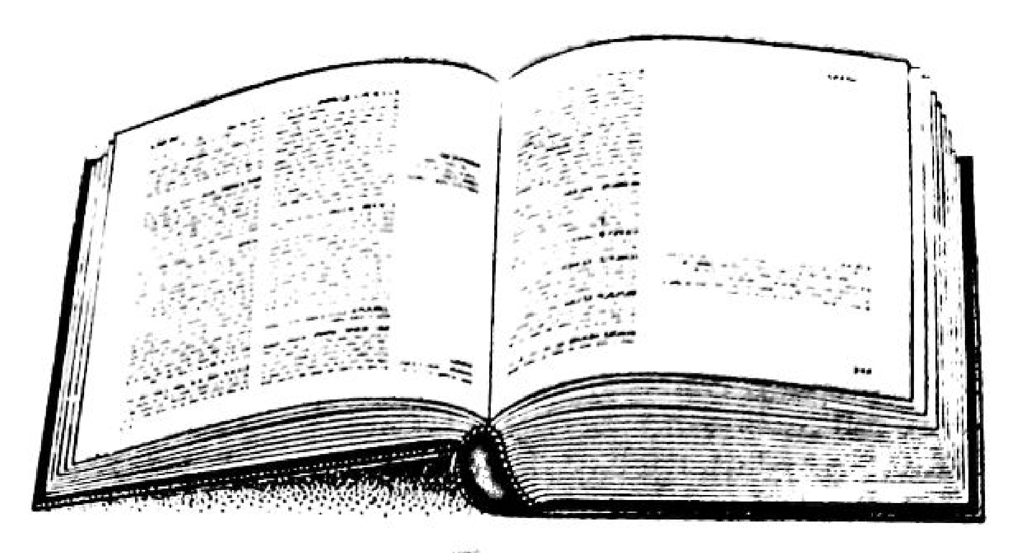
وفى النهاية يختتم الباحث بقوله بأن وجود ورقة الضغط الدبلوماسى أوسلاح الضغط الدبلوماسى وحده لايكفى بل أن الأمر يتوقف على القدرة وعلى الارادة بل وعلى كيفية إستخدام هذا السلاح بمهارة وهذا لم يتوفر للدبلوماسية المصرية سواء فى مرحلة المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بين مصر وأسرائيل .

واختتمت الندوة أعمالها بتهنئة الهيئة باليوبيل الفضى لتأميم شركة قناة السويس ونجاح الهيئة المصرية فى أدارة العمل بها ، وتقديم الشكر للهيئات التى شاركت ببحوث فيها ، وللهيئات التى أسهمت فى أدارة الندوة وتنظيمها وتمويلها - كما أصدرت الندوة بعض التوصيات الخاصة بطبع البحوث التى قدمت لها فى كتاب وعقد ندوة أخرى بعنوان «سيناء .. المستقبل » على أن تركز هذه الندوة على تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية التى تؤثر وتستخدم فى التخطيط لمستقبل سيناء وتقترح عقدها فى جامعة قناة السويس .

كما أوصت الندوة بانشاء مركز عن قناة السويس ليستفيد منه الباحثون ويكون مقره هيئة قناة السويس .

وقد حققت الندوة نجاحا ملحوظا بفضل الاعداد الجيد ، والجهود المخلصة التى بذلها الدكتور عبد العزيز سليمان نوار رئيس الندوة . والمقدرة والكفاءة التى أداها السادة المقررون الجلسات . وحرص المشاركون فيها على متابعة المناقشات والاسهام فيها إسهاما إيجابيا







الأيديولوجيات السياسية المعاصرة

— Contemporary Political Ideologies.
— Roy C. Macridis
— Winthrop Publishers, Inc, Cambridge, Massachusets.
— U.S.A, 1980, 290 Pages.

يطل علينا «مكريدس» هذه المرة بمؤلف فى الفكر السياسى الحديث والأيديولوجيات السياسية المعاصرة التى يعنونها القرن التاسع عشر كبداية للتشكل النظرى والأيديولوجى شبه النهائى الذى لانزال يعيش عليه عالم القرن العشرين مع بعض الطروحات التطويرية والتفسيرية ،لكن ذلك العالم هو العالم الغربى بشقيه الشرقى الماركسى والغربى الرأسمالى ، أما عن العالم الثالث عالمنا فحاله لايحسد عليها ،فهو متلق لكل الأفكار الغربية الماركسية والليبرالية بجانب ما يعتمل فى بنياناته الفكرية والثقافية من أيديولوجيات أصيلة أى من نبت واقعه . ومكريدس هو أستاذ لعلم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وله بعض الدراسات فى الحكومات المقارنة ، والنظم السياسية الحديثة : أوربا ، وهو مؤلف الكتاب الموسوعى : «مناهج السياسة الخارجية»،و«تحولات السياسات الفرنسية ،»وتقديم مكريدس هنا لايقل عن خمس أيديولوجيات أو فلسفات كبرى وبداخل كل منها مالا يقل عن خمس بناءات فكرية وأيديو رحية ونظرية ، من هنا جاء المؤلف من النوع «النصى Textbook »او«المدرسى»

ومن ناحية أخرى فإن مكريدس قد نسى أن هناك عالما ثالثا فيه من الحضارات والأفكار والأيديولوجيا ما تعجز عن رصده المجلدات ، بل من المؤكد أن مكريدس نسى العالم الثالث تماما ، فمن المطالعة الأولية لعنوان الفصل الثانى من القسم الرابع — :«القوميات القديمة والجديدة» يعنى المرء نفسه بأنه قد يقول شيئا عن الفكر القومى أو الظاهرة القومية فى العالم الثالث ، الا أنه من القراءة الأولى نجده يعالج الظاهرة القومية مع الثورة الفرنسية فى القرن التاسع عشر ، ويتناول أيضا ما يسميه بالقومية الاثنية / العنصرية Ethnonationalisms وهى التى توجد فقط عنده فى كويبك الفرنسية بكندا أو جيورجيا — زبكستان — أو كرانيا فى الاتحاد السوفيتى ، «الكورسيكيون» فى فرنسا ، ..الخ (صص ٢٧٨—٢٧٩).

إن عدم معالجة الفكر والأيديولوجيا والتيارات التى تموج بها مجتمعات العالم الثالث يقلل بدرجة كبيرة من أهمية المؤلف حتى اذا كان الكتاب مؤلفا لطالب أو قارىء غربى فعليه على الاقل معرفة ألف بائيات ما تصطرع فيه الأفكار والتيارات السياسية حوله فى بلدان العالم الثالث ، هل نتذكر كتاب «سافران» عن «مصر فى بحثها عن المجتمع السياسى» وهو كتاب ليست صفحاته قليلة يدرس التيارات الفكرية فى مصر العشرينيات إلى الأربعينيات فقط ، وهل نتذكر كتب «روزنفال» عن الاسلام ، ومتشيل عن أيديولوجية الاخوان المسلمين ، هذا فضلا عن الكتب الكثيرة التى تعالج الفكر فى آسيا وأفريقيا غير الاسلاميتين ، وأخيرا وليس آخرا الأيديولوجيا والنظريات فى أمريكا اللاتينية .

أهمية الأيديولوجيا كنسق حياة :

ومن النقاط الهامة التى أشار اليها مكريدس الدور الذى لاتزال تلعبه الأيديولوجيا فى حياتنا ، وهو هنا يأخذ الأيديولوجيا بالمعنى الواسع فهى ليست محدودة فقط بأفكار ومدركات نظرية مختزنة فى أذهان معتنقيها ، وهى لا تتوقف بآثارها عند هؤلاء المنادين بها ، فلم تعد ملكا خاصا بهم . إنها بمعنى واسع المردود الفكرى والقناعة الثقافية وراء كل سلوكيات الأفراد والجماعات فى أى مجتمع ، فإن الفرد فى تحركه السلوكى أزاء أية ظاهرة أو حدث أو فرد أخر أنما يفعل ذلك إنطلاقا من فكرية ما تدفعه إلى التعامل مع الأشياء بشكل يتسق وتلك القناعة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يستنتج من تحليل مكريدس لدور ووظيفة الأيديولوجيا أنها لم تختف فى حياتنا ، وإن كان المنطوق اللفظى المعبر عن المنطلق الأيديولوجى قد أضحى سهل التعبير مبسطا وحتى مبتذلا ، حتى مايقال عنه بغلبة الاتجاه «الواقعى» فى حياتنا ، فأن هذا الواقعى له مردوده النظرى أيضا ، فإن غلبت «الواقعية» على السلوك السوفيتى مثلا فى السبعينيات أو فى السوك الصينى بعد رحيل ماو ، فان ذلك منطلق كما يقول مكريدس من أن الشيوعية أضحت فى البلدين «أيديولوجية الأمر الواقع» كما أن التعديل الواقعى يعود فى بداية العمل به إلى المستند الأيديولوجى ، حتى لو جاء مجرفا للمضمون الأصيل للأيديولوجيا .

الشيوعية والعالم الثالث :

ونأتى هنا الى أهم القضايا التى تناولها مكريدس والجديرة بالعرض ، ومن هذه الموضوعات ما يتصل بواقع الشيوعية والاحزاب الشيوعية فى بلدان العالم الثالث أو البلدان النامية ، عن هذه المسألة يتحدث مكريدس عن أن إمكانية تطبيق النموذج الشيوعى قد دخلت دائرة الضوء وراقت لعديد من قادة الاستقلال فى دول العالم الثالث المستقلة حديثا ، إلا أن ضعف معظم الأحزاب الشيوعية فى هذه البلدان وعدم تنظيمها الجيد قد ساهم فى محدودية الدور الذى لعبته بعد الاستقلال ، كما أن عددا من قادة الدول المستقلة حديثا كان يطلق على نفسه أنه ماركسى ، وهو الذى أدى أيضا — من وجهة نظره — إلى الاكتفاء بكون هؤلاء القادة يعلنون الماركسية ، خصوصا فى الدول الأفريقية ، وبالتالى عدم إفساح دور سياسى للاحزاب والجماعات الشيوعية فى بلادهم ، كما يذكر أن معظم دول العالم الثالث تحظر قانونا قيام أحزاب شيوعية ، ويستثنى مكريدس من ذلك أسرائيل ويعتبرها دولة من دول العالم الثالث ، لكن أسرائيل لا تعتبر من دول العالم الثالث نتيجة الاختلاف الكامل فى السمات والظروف التاريخية والمعاصرة والموضوعية بين اية دولة من دول العالم الثالث وبين اسرائيل

على أن الحقيقة التى عاشتها الدول النامية مع المعسكرين تبين أن الغرب لم يكن «كريما» أو معطاء فى معوناته ومساعداته الاقتصادية والمالية لهذه الدول ، بنفس القدر الذى كان فيه السوفيت مقترين . واذا فاضلنا بين الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للمعسكرين — بمنطق مكريدس — لوجدنا أن الغرب هو الذى يجب عليه أن يقدم معونات ، ومساعدات أكثر ، هذا فضلا عن أنه حتى فى تقديم الغرب المساعدات فهو يضع قيودا وشروطا على استخدام وتوظيف هذه المعونات وهذه القيود تصل الى حد المساس بالاستقلال السياسى والاقتصادى للدولة المتلقية للمعونة ، فتصبح دولة تابعة للغرب ، بالاضافة الى أن المساعدات والمعونات والقروض التى يقدمها السوفيت عادة ما توجه إلى مشاريع التنمية الضخمة التى تساهم فى تأسيس البنى الأساسية للمجتمع كالتصنيع والكهرباء ... الخ بينما يشترط الغرب توجيه معوناته إلى مشروعات استهلاكية ترفية مظهرية تنتج سلعا أستفزازية تفيد القلة الطفيلية فى المجتمع المتلقى للمعونة وينقلنا مكريدس إلى رأى غريب الى حد كبير ، فهو يرى فى البداية أن الأيديولوجيات والمؤسسات ليس من السهولة أن تستورد ، وهذا صحيح الى حد بعيد ، لكنه لا يساوى فى ذلك بين الليبرالية وبين الشيوعية ، فعنده أن الدول النامية رفضت تماما النموذج اللينينى أو القالينى للحزب الواحد ، لكنها تحاول تكييف حاجاتها وثقافتها السياسية مع الأيديولوجيا الليبرالية ، والواقع أن الفشل قد لحق النموذجين الشيوعى والليبرالى معا ، وخرج تطبيق أى منهما مسخا مشوها وهزيلا ولم يؤد هدفه الذى طبق من أجله ، فضلا عن أن الغرب لا يشترط فى تحالفاته مع الدول النامية إتاحة نوع من الديمقراطية فى المجتمع ، وقد تحالف مع نظم ضاربة فى الفاشية والاستبداد ، أمثال الفلبين والبرازيل والأرجنتين وشيلى ما بعد الليندى .

الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى :

وينتقل مكريدس إلى الحديث عن ظاهرة الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى الغربى ، وهى التى جاءت إفرازا موضوعيا لظهور حركات وانتفاضات وتمرد الشباب فى المجتمع الرأسمالى المتقدم ، ونلاحظ أن تعريفه لمفهوم الاغتراب يقصر ظهوره فقط على المجتمع الذى حقق خطوات بعيدة فى طريق نمو الصناعى والتكنولوجى ، فالاغتراب يعبر عن حالة عقل الانسان الذى يعيش فى مجتمع صناعى (ص ٢٤٥) وهنا يستبعد مظاهر وظواهر الاغتراب فى بلدان العالم الثالث

وعن أنماط الاغتراب يقول أن هناك ثلاثة أشكال

أساسية له ، كلها بالطبع فى المجتمع الصناعى التكنولوجى المتقدم :-

١ـ ظاهرة الاقتلاع الاجتثاث : Uprootedeness أى الانفصال الذى يحدث للفرد عن الجماعة الأولية : كالأسرة ، القرية والقيم البسيطة للحياة الريفية التقليدية ، وهذه الظاهرة تحدث فى المراحل المبكرة للتصنيع ، حيث ينتقل الفرد من الريف بحثا عن العمل فى بيئة جديدة .

٢ـ النمط الثانى من الاغتراب يظهر عندما يتقدم الفكر العلمى والعقلانى فى التكنولوجيا ، حيث البحث عن الموضوعية والميل نحو محاولة فهم العالم فى قوالب القوانين والنظم ، إن التفكير العقلانى الذى يختبر كل شىء عن طريق القياس والتحقق التجريبى ، وذلك يؤدى إلى فقدان الانسان جوهر وجوده ، العواطف المشاعر والوجدان

٣ـ النوع الثالث هو النمط الكلاسيكى من الاغتراب الذى قدم له ادم سميث وطوره كارل ماركس ، وهو انفصال العمال عما ينتجونه ، ففى المجتمع الصناعى لايكون للعمال سيطرة او ملكية مادية لما ينتجون ، وليست لديهم حرية فى أن يقرروا ماذا ينتجون وينظمون ما ينتجون .

غير أن الواقع فى بلدان العالم الثالث لايألف هذه الأنماط من الاغتراب ، فأسبابها ليست موجودة ، وظاهرة الاغتراب فى هذا العالم ليست نتاجا طبيعيا أو افرازا أمينا لتركيبة المجتمع أو الآلية التى تتحكم فيه ، أى هى ليست من مكونات اليات النظام كالمجتمع الصناعى الرأسمالى ، حيث التضخم والبطالة وضعف الأداء وبالتالى الاغتراب من آلياته .

أحمد ثابت

المؤلفات العربية السياسية

□□ أنيس منصور ـ فى صالون العقاد ـ كانت لنا أيام ـ دار الشرق ـ ١٩٨٣ □□

يستمد كتاب أنيس منصور (فى صالون العقاد) أهميته فى حياتنا الثقافية من أنه يؤرخ لعصر كاتبين كبيرين : الاول ، (محور) الكتاب ، وهو عباس محمود العقاد ، والثانى ، (محرر) الكتاب ، وهو أنيس منصور نفسه !. ومن خلال التفاعل الأدبى الكبير بين الكاتبين الهامين يبرز هذا العمل الفريد .

فأنيس منصور ، فى هذا الكتاب ، لايترجم للعقاد وحده ، وانما يترجم أيضا لنفسه ولجيله فى فترة صاخبة من تاريخ مصر . وهو أمر طبيعى طالما أنه المرأة التى تصور صورة العقاد . وعلى الرغم من عشقه الشديد للعقاد ، الا أنك تلمس فيه رغبة دفنية فى التفوق عليه أعز مايملكه العقاد ـ أى ككتاب وكاديب وفيلسوف . وهو ينجح فى ذلك ، لانه يستغل حقيقة معروفة تتصل بأسلوب الكتابة عند الكاتبين الكبيرين ، فالعقاد كاتب درج على أن يستخدم أعقد الأساليب وأشقها وأكثرها وعورة القراء بل وعلى المختصين ، وأنيس منصور كاتب درج على أن يستخدم أسلس الأساليب فى مخاطبة القراء والمختصين .

والنتيجة : هى أن أنيس منصور يقدم العقاد بأفضل مما كان يمكن للعقاد أن يقدم نفسه فيه ، والعقاد يقدم أنيس منصور بأفضل مما يمكن لأنيس منصور أن يقدم نفسه فيه

والكتاب يترجم للعقاد وصالونه . فهو يتحدث عن العقاد من خلال صالونه ، ويتحدث عن صالون العقاد من خلال العقاد وبالنسبة للمؤرخ فلن صالون العقاد ربما كان أهم من العقاد نفسه . فصالون العقاد يموج بشخصيات تاريخية هامة ، وتحتشد فيه كل العقول والأذواق والضمائر ، وكل الحديد والنار ، والقلق والعذاب والأبهة والكبرياء ، وكل المعارك بين المبادىء والقيم ، كما تحتدم فيه أعمق المعانى وتتصارع الفلسفات ، وكل ذلك من خلال عرض أدبى رفيع المستوى يشدك من الخناق ويحبس أنفاسك . ويصحبك فى سياحة عريضة ، ويلحق فى أفاق رحبة ، ويجوب بك مناطق لاحصر لها من مواقع الفكر ، ويصدم ذهنك على الدوام وبالحاح بأفكار كهربائية تستفزك وتستثيرك وتبقيك يقظا على الدوام !

ومن هنا أيضا فلن قراءة الكتاب ليست متعة مطلقة ، بقدر ماهى استفزاز للفكر ! ففى صالون العقاد تتعرف على ملامح الجيل ، وعذاب العصر ، وحيوية التاريخ ، وروعة الفلسفة ، وحرارة الدين ، ولوعة الضياع ، وعبقرية الفن ، وفى صالون العقاد تقرأ مئات ، بل ألوف من العبارات رفيعة المستوى الأدبى ، مثل : (ان الله قد كتب جماله وحكمته باللون والضوء ، وجعل السعادة كلها فى أن يهتدى الانسان الى الموسيقى اللونية ، والخطوط الاركسترالية التى أقام بها الله عرشه وعرش الله ليس فى السماء ، انما فى كل شجرة ، فى كل حشرة ، فى كل نظرة عين لعاشق ولهان ، فى كل لمسة أصبع لعباد الجمال والجلال)!.. الخ

و(فى صالون العقاد) أكبر حشد من الاسماء اللامعة لمفكرين وفلاسفة وعلماء وأدباء وفنانين وعباقرة ، ينذر أن يحشد بهم كتاب ،

ففى الفصل الاول – على سبيل المثال – وهو بعنوان (كلمة أولى) ، نقرأ أسماء أوسكار وايلد ، وعبد الرحمن بدوى ، ومصطفى عبد الرازق ، وابراهيم بيومى مدكور ، ومنصور فهمى ، وأرسطو ، وسقراط وسارتر ، وسيمون دبوفوار ، وهيدجر ، وأبو نواس ، وطه حسين ، وتوفيق الحكيم ، وتولستوى ، ومارتن لوثر ، ومصطفى أمين ، وفرجيل سيد قطب ، وسعد زغلول .. وغيرهم !

كما تتردد فى نفس الفصل نظرية النسبية لاينشتين ، ونظرية السببية للغزالى ، والفلسفة والوجودية وما بعد الطبيعة والفلسفة واليونانية وتاريخ الحضارة وفلسفة الجمال وعلم الأديان المقارن ، والتوراة والقرآن والسيرة والنبوية !.

وأعتقد أن قراءة هذا الحشد من الاسماء مجردة !. فى حد ذاتها رياضة ذهنية ، لانها تحرك فى الذهن كل مايمثله كل اسم من دقيقة علميه أو أدبية أو فلسفية ، فما بال الأمر اذا كانت هذه الأسماء قد وردت فى سياق حوار فكرى أخاذ ، ومن خلال عرض أدبى يحشد فيه الكاتب كل طاقاته الابداعية .

والكتاب ضخم يقترب من السبعمائة صفحة من القطع الكبير ، وقد صدر عن دار الشروق لصاحبها الأستاذ المعلم ، فى طباعة فاخرة مجلدة تليق بمحتوى الكتاب ، وقد صدر فى عام ١٩٨٣ ، وألحقت به مجموعة كبيرة من الصور التذكارية للعقاد ولكثير من الشخصيات التاريخية والهامة التى وردت فى الكتاب . وقسمه أنيس منصور فى ٣٩ فصلا .

وعناوين الفصول مضللة ! لأنها قاصرة بالضرورة عن تصوير محتوى كل فصل ، فالفصل – كما ذكرت – سياحة فكرية واسعة وتحليق فكرى بعيد المدى ، ويكفى فى هذه الحالة اختيار عنوان أحد نقاطه لتمثيل الفصل ، وهو مافعله أنيس منصور ومع ذلك فربما كان مما يقرب الى ذهن القارىء محتويات الكتاب – وان كان يظلمها فى الوقت نفسه – أن نورد هنا أسماء هذه الفصول وهى :

(كلمة أولى) كسر رؤوسنا ولم يحطمها – جمعية للمفكرين الأحرار – وجدتها فوجدتنى – الأبطال صناعتهم التاريخ – انها أصداء الطفولة – بل هو عدو المرأة – كنا نسميه يوم القيامة – ومن الذى لايريد أن يكون قويا – كل الطرق تؤدى اليه والى شىء وقفة راهب وراقصة – وعلى بابه جلسنا نقرر نهائيا : نحن شىء أخر! الوجه الاخر لوجوه كثيرة – كيف تتحرر من حريتك – ولكن طه حسين أراحنا أكثر – وجلسنا حول سريره – انهزمنا .. انهزمنا ! الست سعيدا وأنت السبب ، العفاريت والنازية والصهيونية حول الميكرفون ولكنها غير مذاعة اذا كان الزواج مرضا فليس له علاج – أين هى الجنة يأستاذ ؟ – (فشل الحب وحب الفشل) – وحكمت المحكمة غيابيا – مى زيادة عن اللزوم – وخرجت السمراء ولم تعد – (يستحيل أن تكون فيلسوفا طول الوقت) – وهو الاربعون طالبة – احدى الليالى الطويلة – وجلسنا نعذب أنفسنا – متصوف ولكنه لايدرى – من يقرأ ومن يكتب التاريخ – عليه العوض فى الجميع – العقاد خيال ؟ حقيقة ؟ انه عمل فنى – صناعتنا ليلى وأخواتها – الأستاذ مريضا – المريض أستاذا (ثم انتحرت) – العقاد (ابنة) (العقاد) وتنبأ العقاد بنهايته .

هذا هو صالون العقاد بقلم أنيس منصور ، أو صالون أنيس منصور على ضوء العقاد ، أو هو العقاد من اختراع أنيس منصور ! وفى كل الأحوال فنحن أمام عمل عملاق يدخل فنحن أمام عمل عملاق يدخل التاريخ كمعلم هام من معالم حياتنا الثقافية والفكرية فى النصف الاخير من القرن العشرين .

د . عبد العظيم رمضان

□□ الحكم المصرى فى الشام ١٨٣١ – ١٨٤١ – تاليف د . لطيفه محمد سالم . القاهرة ١٩٨٣ □□

لازال المجال فسيحا لمزيد من الدراسات حول سياسات محمد على باشا التي غيرت الكثير من أحوال مصر وبلاد المشرق العربى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . ويأتى الكتاب الذى نعرض له اليوم ليسد فراغا فى المكتبة العربية فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بسياسات محمد على أثناء حكم مصر لبلاد الشام فيما بين ١٨٣١ – ١٨٤١ ، وهى فترة قصيرة بمقياس الزمن ، ولكنها كانت بعيدة الأثر على بلاد الشام ، وظلت أصداء آثارها تتردد حتى نهاية القرن التاسع عشر .

من هنا تكمن أهمية تلك التجربة التاريخية التي لم يهتم بدراستها إلا بعض المؤرخين العرب كأسد رستم وسليمان أبو عز الدين وعبد الكريم غرايبة ، ولم يتصد لدارستها – فيما نعلم – أحد من المؤرخين المصريين إلا فى اطار دراسة التاريخ العسكرى ، وفتوحات محمد على فى بلاد الشام ، أو فى اطار دراسة الدبلوماسية المصرية فى عهد محمد على أو الترجمة لابنه ابراهيم باشا الذى عقد له لواء النصر فى تلك الفتوح ، ولكن أحدا من المؤرخين المصريين لم يهتم بدراسة سياسات محمد على فى الشام على نحو مافعلت الدكتورة لطيفه سالم التى صدر لها هذا الكتاب منذ أسابيع وهو دراسة جادة اعتمدت على الوثائق المصرية بالدرجة الاولى والوثائق البريطانية بالدرجة الثانية ، كما استنطقت المخطوطات والمراجع المعاصرة وغير المعاصرة بما حوته من مادة علمية ، وصاغت من مادتها هذه الدراسة .

وقد قسمت المؤلفة الدراسة إلى ثمانية فصول ، عالجت فى أولها «مراحل التواجد المصرى » وهو فصل عرضت فيه للدوافع التى حدت بمحمد على أن يولى اهتمامه للشام ، وجهوده لتوثيق الصلات مع العصبيات المحلية وبعض الحكام العثمانيين فى تلك البلاد ، ونجاح الباشا فى أحتواء بعض تلك العناصر ، ثم بينت نيت كيف تطورت الحوادث بالشكل الذى أدى إلى اجتياح قوات محمد على للشام وهزيمة العثمانيين أمام جند ، مصر ، والخطوط العامة لاسس نظام الحكم خلال فترة الوجود المصرى بالشام ، حتى تدخلت الدول الاوربية لوقف التقدم المصرى ونجاحها فى انهاء الوجود المصرى بالشام .

وفى الفصل الثانى تناولت الباحثة «الادارة والقضاء » فعالجت الاسس التى وضعها الحكم المصرى لادارة بلاد الشام واتجاهه إلى الاستعانة بالعناصر المحلية التى قبلت التعاون مع النظام المصرى ، والابقاء على ماثبت صلاحيته من النظم العثمانية وادخال نظم ادارية حديثة جربت فى مصر من قبل ، وانشاء مجالس الشورى التى مثلت فيها طوائف السكان واتخذت منها الحكومة ركيزة لتنفيذ سياستها . وحمى جبل لبنان باهتمام خاص وتولى ادارته الامير بشير الشهابى حليف محمد على وممثله فى حكم الجبل . كذلك عرضت الباحثة للاصلاحات التى أدخلت على النظام القضائى فى اطار الظروف الخاصة لبلاد الشام ذات البناء الطائفى والسكان المعقد .

أما الفصل الثالث فيعالج «السياسة المالية » حيث قدمت الباحثة

صورة دقيقة للاوضاع التى كانت مثار سخط الاهالى فيما بعد ومحركا لثورتهم ضد الحكم المصرى ، فتحدثت عن الضرائب وطرق جبايتها والضغوط التى استخدمت لهذا الغرض ، والعملة وعلاقتها بالحالة الاقتصادية للاقليم ، وأثر ذلك كله على الموقف المالى

وفى الفصل الرابع عالجت «الزراعة والصناعة » وتمثل هذا الفصل جوهر السياسة الاقتصادية ، فكانت الزراعة موضع اهتمام الحكم المصرى ، حيث الغى النظام الاقطاعى وأعيد توزيع الاراضى وفقا للسياسة الجديدة ، وماترتب على تلك السياسة من تغيرات اجتماعية فى الريف السورى

وفى الفصل الخامس تناولت «الاحتكار والتجارة » الذى يعد مكملا للسياسة الاقتصادية ويمثل جوهرها ، فتحدثت عن احتكار الحاصلات الزراعية والانتاج الصناعى ، واصطدام الادارة المصرية بالتجار الاجانب وأثر ذلك فى ابرام بريطانيا لاتفاقية ١٨٣٨ مع الباب العالى التى وجهت ضربة شديدة إلى النظام الاقتصادى الذى قامت عليه سلطة محمد على .

وتحت عنوان «التنظيمات العامة » عالجت الباحثة الخدمات التى قدمها الحكم المصرى لأبناء الاقليم ، فتحدثت عن التعليم واتجاه الحكومة إلى انشاء المدارس الحديثة لتخريج الكوادر الادارية اللازمة للسلطة وتشجيع مدارس الارساليات التبشيرية وأثر ذلك كله فى تهيئة البلاد لنهضة ثقافية أتت أكلها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كذلك تناولت الباحثة فى هذا الفصل السياسة الصحية ، والاهتمام بالطرق والنقل والبريد .

وفى الفصل السابع الذى يحمل عنوان «الشئون الدينية والأحوال القنصلية » تناولت السياسة التى اتبعها الحكم المصرى تجاه مختلف الطوائف الدينية المسيحية وغير المسيحية والتى ارتكزت على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن عقيدتهم الدينية ، وتجلى ذلك فى شغل أبناء الطوائف المسيحية للمناصب الرفيعة ، وتمتعهم بحرية ممارسة شعائرهم وتوفير الحماية لهم . كذلك عالجت فى هذا الفصل الامتيازات الأجنبية وجهود الادارة المصرية للتخفيف من غلوائها ، مما أثار قناصل الدول ضد السياسة المصرية ، وكان من بين عوامل مقاومة الدول للوجود المصرى فى الشام ، وفى الفصل الأخير ، تناولت المؤلفة رد الفعل للسياسات المصرية ، فتناولت عوامل السخط التى جعلت السكان يستاءون من الحكم المصرى وخاصة سياسة الضرائب والتجنيد ، مما أدى إلى اندلاع الثورات التى غذتها القوى الأجنبية فى وقت كانت فيه القوات المصرية تحارب معاركها الأخيرة ضد العثمانيين

وأنهت الباحثة الدراسة بخاتمة أوجزت فيها خلاصة السياسات المصرية فى الشام وعوامل نجاح واخفاق تلك السياسات .

والكتاب فى جملته يمثل بحثا رصينا سد فراغا فى المكتبة التاريخية العربية ، وخاصة أن المؤلفة نجحت فى توظيف المادة التاريخية المستمدة من الوثائق والمصادر الأصلية توظيفا جيدا ، ووضع بين يدى القارىء صورة حية لسياسات محمد على فى الشام .

د . رؤوف عباس

□□ د . محمد عبد الشفيع عيسى - العلاقة بين الاستقطاب الدولى الغربى ، وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ - رسالة مقدمة الى كليات الاقتصاد والعلوم السياسية للحصول على درجة الدكتوراه □□

تفتقد الكتابات السياسية المصرية - ذات الطابع المدرسى - الكثير من مقومات الاصالة ، والابداع ، والتصدى لمشكلات ، وازمات العالم الثالث ، ومصر ، وجزء من هذه المشكلات هو ذلك الاغراق فى عرض شذرات من نتاج الفكر السياسى الغربى سواء فى مجال العلاقات الدولية ، أو فى النظرية السياسية أو فى النقول المتعددة لبعض المناهج النظرية ، أو الامبيرقية عن التراث العلمى الغربى ، وذلك دون تطويعها ، وتطبيقها بشكل خلاق على ظواهر ، وقضايا تمس صميم التطور النظامى للانساق السياسية فى بلدان العالم الثالث ، وعلى هذا الأساس فقليلة هى الدراسات ، والأبحاث التى تتسم بالجدية ، والعمق والرصانة التحليلية ، والتى تحاول تحليل المشكلات والأزمات السياسية من منظور تكاملى ، يحاول استجلاء الجوانب المركبة والمعقدة فى هذه المشكلات من خلال استيعاب الانجازات المختلفة - منهجيا ، ونظريا - لفروع العلم السياسى ، والاقتصادى .

واذا كانت الدراسات الاقتصادية الاكاديمية تتسم فى معظمها بالتركيز على الجوانب الفنية والاحصائية فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية مع اغفال الجوانب السياسية ، والاجتماعية التى تنطوى عليها وتؤثر فى مسارها وفى امكانية مواجهتها .

فان بعض الدراسات الاكاديمية الجادة من باحثين جادين فى العلاقات الدولية ، والاقتصاد بدأت اولى معالمها فى السنوات الأخيرة وفى هذا الأطار يمكن وضع دراسات الباحث محمد عبد الشفيع عيسى الذى يتميز انتاجه العلمى بالجدية ، والرصانة ومحاولة صياغة اقترابات منهجية من القضايا والمشكلات الاقتصادية التى يتصدى لها بالتحليل تتميز بالتكامل والشمول .

وللباحث دراسات متعددة سواء فى المؤتمرات العلمية السنوية للاقتصاديين المصريين ، أو فى دراسته للماجستير عن العلاقة بين هيكل النظام الدولى ، وقضية التصنيع فى العالم الثالث فى ضوء المطالبة باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد (١٩٨٠).

ودراسته للدكتوراة تحاول دراسة العلاقة بين ظاهرة الاستقطاب الدولى الغربى على عملية تطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث .

ويرتكز البحث على فكرية مفادها ان التقدم الاقتصادى الاجتماعى

للوطن العربي وسائر العالم الثالث ، يتمثل في التنمية المجتمعية التي تتميز بالشمول ، وبالتكامل بين ابعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويرى الباحث ان مركز التنمية الاقتصادية الاجتماعية هو انجاز التنمية الصناعية ، والتي تستهدف تغير الهيكل الاقتصادي والطبقي ، وتغيير منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية ، وفي بنيان المشاركة السياسية وفي العلاقات الخارجية مع وحدات النظام الدولي .

وينطلق الباحث من التسليم بان مركز التنمية الصناعية هو التطور التكنولوجي أى العملية الاجتماعية الشاملة لتطبيق العلم على الأنتاج والانتاج الصناعي وفي هذا الصدد كان الشرط الضروري لانجاز عملية التنمية والتطور التكنولوجي في «الاستقلالية» أى تأمين تحرر الارادة القومية ، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا عن الارادة الخارجية المسيطرة .

ولكن واقع العالم المتخلف يكشف عن انه يرزح في ظله اسار التبعية بحكم كونه اقتصادات تابعه وانظمة تابعه داخل النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية الذي صاغته الدول الرأسمالية الغربية عبف القرون الثلاث المنصرمة . وقد ادى التطور الذي شمل النظام الدولي الى بروز القطبية الثنائية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية والولايات المتحدة الامريكية على رأس التحالف الغربي حيث سعى الى الاستقطاب وفرض الهيمنة على بلدان العالم الثالث . في حين سعى القطب السوفيتي بحسب رأى الباحث — الى محاولة فك الاستقطاب الغربي واقامة علاقة خاصته مع بلدان العالم الثالث .

وفي ضوء الاستقطاب الدولي — وعملياته — سعى التحالف الى تكريس العلاقات التقليدية مع العالم الثالث في الميدان الاقتصادي ، مستفيدا من سيطرته الفعلية على كل أو على جل المعاملات الاقتصادية الخارجية للعالم الثالث وعلى الهياكل الاقتصادية المحلية فيه ، ومن استئثاره بالشطر الاعظم من الطاقات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في العالم كله ، ومستفيدا من تفوقه النسبي ازاء الاتحاد السوفيتي (ومجموعة الدول الاشتراكية عموما)، سواء في ميزان العلاقات المتبادلة بين الطرفين ، او في ميزان العلاقات بين أى منهما والعالم الثالث .

ويرى الباحث أن المعسكر الرأسمالي في سعيه لتدعيم مركزه التقليدي اذاء العالم الثالث مأزقا تاريخيا وفرصة مستقبلية . فأما المأزق التاريخي فقد نشأ عن «أن حركة التحرر الوطني» التي اشتعلت جذوتها مهددة بسقوط العلاقات الاستعمارية مع الغرب ، وانجزت الاستقلال السياسي بالفعل وأنذرت بالشروع في انجاز الاستقلال الاقتصادي .

اما الفرصته التاريخية فقد وفرها التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ارتقى في الغرب — ثم اليابان — الى درجات عليا تجعل من المبرر اطلاق تعبير الثورة العلمية التكنولوجية عليه .

ويؤكد الباحث على أن حركة التحرر الوطني — مدعومة بثقل المجموعة الاشتراكية في نظر الكاتب — ادت الى اضعاف الموقف الغربي ، ولكن الثورة العلمية والتكنولوجية اصبحت تشكل عاملا من عوامل القوة لهذا الموقف بحيث أمدت الغرب — واليابان — بالمقدرة على اسناد علاقات الهيمنة التقليدية الى مستجدات التقدم التكنولوجي

وقد استطاع (القطب الغربي) والى حد كبير تجاوز المأزق والاستفادة من الفرصه

ويمثل عقد السبعينات مرحلة متميزة في هذا الاطار — حيث جاء محملا بتغيرات جديدة دعمت الوقائع السابقة . فالانفراج الذى حدث بين القوتين الاعظم مال الاتحاد السوفيتي الى نسج خيوط جديدة لعلاقات مستحدثة مع بعض بلدان العالم الثالث وخاصه في افريقيا وغرب اسيا . وعكف الغرب على تعميق روابطه الاقتصادية والصناعية مع توابعه الكثر في العالم الثالث ومن خلال الاستفادة من منجزات ثورة الالكترونيات الدقيقة والثورة الثالثة في التكنولوجيا الصناعية وحتى مع حركة رفع اسعار المواد الاولية التي ينتجها العالم الثالث — بعد عام ١٩٧٣ — استطاعت الدول الغربية والولايات المتحدة أن تدير عجلة التغيير دورة كاملة لتصب مرة أخرى في تيار العلاقة المستمرة والمتجددة بين الرأسمالية والبلدان المتخلفة في حين أن الاتحاد السوفيتي أخذ يركز على المنظومة الاشتراكية العالمية وقد شهدت السبعينات عملية التغيير في الاستعمار الغربي الجديد الذى أخذ شكلا تكنولوجيا صناعيا بحيث مضت الولايات المتحدة واوربا الغربية واليابان في أقامة علاقات صناعية جديدة ، هي بمثابة تدعيم للعلاقات الاقتصادية التقليدية وعلى اساس جديد ، هو الاساس التكنولوجي .

وقد قام الباحث بتحليل هذه العلاقات عبر صياغة مقولتين رئيسيتين من مقولات الأدب التنموى الحديث وهما تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الصناعي وعلاقة السيطرة / التبعية . والمعركة الاولى تفسر ظهور فروع صناعية جديدة في مناطق معينة من العالم الثالث ، وذات محتوى تكنولوجي جديد ، وذلك في نطاق علاقة التخصص الأنتاجي بين المركز الرأسمالي والأطراف أو الهوامش المتخلفة .

والمقولة الثانية استناد النمو الصناعي والتكنولوجي المذكور في العالم الثالث إلى اليات الاعتماد الاحادى والزائد والمتزايد على العالم الرأسمالي ، اليات التبعية وهي الوجه الأخر للسيطرة .

وهاتان المقولتان ، في شمولهما وترابطهما ، جوهر العلاقة بين الاستقطاب الدولي الغربي والتطور والتكنولوجي للعالم الثالث .

وقد قام الباحث بأعمال هذا المفهوم التحليلي المركب من خلال التقسيم التالي :— الباب الاول وتضمن خلفية عريضة نسبيا للعلاقات الدولية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بالتركيز على القطبية واستقطاب العالم الثالث ، مع صياغة اولية للاقتراحات الرئيسية للبحث واطار المفاهيم التفصيل .

الباب الثاني : وجعل منه منطلقه لتحليل الواقع الذى اندفعت منه العملية التاريخية لممارسة الاستقطاب بالتكنولوجيا اى الواقع السائد في الدول الراسمالية المتقدمة ، بحسباتها الطرف الحاكم للممارسة المذكورة على التطور التكنولوجي وخاصة تطور الالكتورنيات من جهة ، تحولات الهيكل الاقتصادي وخاصة هيكل الصناعة ، من جهة اخرى .

والباب الثالث تناول الخصائص العامة لتقسم العمل الدولي الرأسمالي الصناعي عرض للوجه الاول لهذه العلاقات في السبعينات وهو انشاء صناعات قائمة على الموارد الطبيعية للعالم الثالث .

اما الباب الرابع فعالج فيه الوجه الثاني للعلاقة وهو أقامة صناعات تصديرية في بعض بلدان الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية ، وأختتمه بنظرة ختامية على ما اسماه الباحث بنموذج النمو غير الصناعي في البلاد المتخلفة منخفضة الدخل .

ومن هذه الاوجه — يرى الباحث استواء علاقة تقسيم العمل الرأسمالي

بين المركز والأطراف ، حيث يصيد التقدم والتخلف نتاجين متكاملين لنفس العملية التاريخية .

والباب الخامس : فينصب على تحليل الأساس التاريخي للتقدم والتخلف مطبقا على السبعينات وفي جزئية التكنولوجيا فأساس التقدم هو السيطرة ، وأساس التخلف هو التبعية ، وتنظيم العلاقة المركبة بين الطرفين في مقولة السيطرة والتبعية ، حيث يصير البعد الثاني مقابلا مباشرا للبعد الاول الى حد كبير . وعلى هذا النحو مضى الباحث في الباب المذكورة فتناول العلاقة المركبة للسيطرة والتبعية أولا ، وآليات التبعية ثانيا ، وبنيان السيطرة التكنولوجية ثالثا .

الباب السادس : عرض فيه الباحث البدائل الممكنة للعلاقة المستقرة للاستقلاب الدولي الغربي في ميدان التطور التكنولوجي الصناعي للعالم الثالث وقدم صورة اولية للعلاقات التكنولوجية بين القطب السوفيتي والعالم الثالث . ثم اورد الممكنات للدور المفترض للتنظيمات الدولية الجماعية (ممثلة في اسرة الامم المتحدة) ، وانهى هذا الباب بآماله في انتهاج استراتيجية للتنمية والتطور التكنولوجي في داخل العالم الثالث بالذات .

ثم عرض الباحث بعد ذلك لتصوره الخاص للتنمية والتطور التكنولوجي في مصر في ضوء العلاقة العضوية مع باقي اجزاء الوطن العربي والواقع ان موضوع البحث في قضايا التكنولوجيا الصناعية ينطوي على ابعاد مختلفة ومعقدة ويدخل في نطاق افرع عديدة للعلوم الاساسية والتطبيقية ، والطبيعية ثم الجوانب الاجتماعية ، والسياسية بل والثقافية .

والواقع ان ثمة ملاحظة اولية على الصياغة ، وهي صياغة قيمية – تنطوي على احكام قيمية للباحث على الوقائع ، والمتغيرات الحاكمة لموضوع البحث .

فضلا عن ان البحث قد غفل عن تناول بعض القضايا كقضية نزيف العقول من العالم الثالث للعالم المتقدم او النقل المعاكس للتكنولوجيا .

وقضايا المساعدات التقنية من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية للعالم الثالث ، ثم قضية التعاون التقني بين بلدان العالم الثالث وبعضها البعض .

مميزات الباحث تصدى لجوهر المشكلة وهو العلاقة التاريخية العضوية بين الدول الراسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة متمثلة في تقسيم العمل الصناعي والسيطرة / التبعية . وركز الباحث بعمق عن العمليات الواقعية التي تكمن خلف حركة التكنولوجيا الظاهرة ، من علاقات القوة دوليا ومحليا ، وتغيرات الهيكل الاقتصادي خارجيا وداخليا والبنية المحددة للتكنولوجيا الصناعية في سياق هذا التطور الشامل وقد أدى استغراق الباحث في هذا الجانب على التركيز على ايراد الارقام والبيانات والاستغراق في استخراج دلالاتها وتحليلها .

وبصفة عامة فنحن ازاء عمل علمي جاد ، ويكشف عن قدرات منهجية وعلمية للباحث في مرحلة زاخرة بالابحاث الرؤيوية علميا .

نبيل عبد الفتاح

☐☐د . سلوى محمد لبيب – دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الافريقية – دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٢☐☐

يقع الكتاب في ثلاثة فصول رئيسية . بالاضافة الى الفصل التمهيدي والخاتمة والملاحق . تتناول تباعا التعريف بدبلوماسية القمة ، ثم مؤتمرات القمة الافريقية قبل انشاء منظمة الوحدة الافريقية ثم في اطار المنظمة . وأخيرا مؤتمرات القمة الافريقية في خارج اطار منظمة الوحدة الافريقية . وتعرف الباحثة دبلوماسية القمة بأنها الدبلوماسية التي تتم على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات . ولدبلوماسية القمة وسائل متعددة ، منها مؤتمرات القمة ، ومنها المقابلات الشخصية التي تتم بين رئيسين أو اكثر . ومؤتمرات القمة هي مؤتمرات لرؤساء الدول أو الحكومات أو القيادات السياسية التي يمكنها وضع القرار السياسي الهام ، وعقد الاتفاقيات ، دون اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية التقليدية ، أو الهيئات التي تكلف باتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة . أما المقابلات بين رئيس دولة ، أو الزيارات المتبادلة التي تتم بين رؤساء الدول فهي صورة من صور الدبلوماسية الشخصية والتي لعبت ومازالت تلعب دورا هاما في تاريخ العلاقات الدولية في العالم

ويعتبر مؤتمر فينا عام ١٨١٥ أول مؤتمر قمة يعقد في أوروبا ، وقد كانت المقابلات الدورية بين رؤساء الدول المكونه له تتم دوريا في الفترة من عام ١٨١٥ الى عام ١٨٢٢ . وقد مارس معظم القادة بعد الحرب العالمية الثانية دبلوماسية القمة والمقابلات الشخصية ، مثل ديجول وايزنهاور وخروشوف . وقد كانت دبلوماسية القمة أحد العوامل المؤثرة والهامة في تخفيف حدة التوتر الدولي بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وكذلك في أحداث المجر عام ١٩٥٧ . وقد كان ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا من مؤيدي دبلوماسية القمة بين الدول الكبرى . ففي رأيه أن التفاوض مع السوفييت يمثل تفاوضا من نوع خاص ، حيث ان القائد السوفييتي يمثل القمة . وأن السلطات مركزة فيه . وعلى هذا فان باستطاعة خروشوف ان يتخذ من القرارات مالا يمكن أن يعهد به الى من هم أقل منه في المسئولية . وقد أيد أيزنهاور هذا الاتجاه . فمع أنه لم يكن مقتنعا بدبلوماسية القمة فانه وافق على لقاء قمة مع الاتحاد السوفييتي في باريس عام ١٩٦٠ . ومع أن دالاس كان يعتقد أن مؤتمرات القمة لاتؤدي الغرض المتوقع منها . وأنها لاتغني عن الدبلوماسية التقليدية . فانه صرح بأن مقابلات الرؤساء تنجز الكثير من الاعمال الهامة في اقصر وقت ممكن وترى المؤلفة أنه يجب الاعداد والتنسيق مقدما لمؤتمرات القمة من خلال الدبلوماسية التقليدية فلا فائدة لمؤتمر قمة يتم دون الاتفاق والاعداد المسبق لقواعد محددة للوصول الى اتفاق . أما في حالة عدم الاعداد الكافي . فأن المجتمعين عادة مايواجهون بأن المؤتمر قد يؤدي اما الى الفشل أو قبول اعلان مانع لامعنى له . أو التوصل إلى اتفاق يعلم الاطراف أنهم لن يلتزموا بتطبيقه . أو أنه سيفسر بتفسيرات متباينة بين كل طرف واخير والاتفاقات التي من هذا النوع تمثل خطورة كبرى في ميدان العلاقات

الدولية . لأن المشكلة تثار مرة أخرى . ولكن بشكل اعنف وفى وقت غير مناسب

هذا وقد أصبحت دبلوماسية المؤتمرات ـ وخاصة مؤتمرات القمة ـ هى العلاقة السائدة فى العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية منذ أواخر الخمسينات . وهناك أسباب عديدة لاتجاه العلاقات الدولية الافريقية لهذا الاتجاه . فعلى عكس الحال فى اسيا لاتوجد فوارق ثقافية أو تاريخية أو تباعد جغرافى كبير بين دول القارة . مما يسمح بوجود نوع من التجانس يجمع بين هذا العدد الكبير من الدول . هذا الى جانب أن الدول الافريقية تحاول الظهور بمظهر الترابط والتنظيم أكثر من الواقع . كما كانت تلجأ الى المؤتمرات كوسيلة للتغلب على عدم الاطمئنان والاستقرار الداخلى والقومى .

ويرتبط اللجوء الى دبلوماسية المؤتمرات فى افريقيا بعامل التطور السياسى داخل الدول الافريقية نفسها . فالسياسة الخارجية فى الدول الافريقية تتحدد على أعلى مستوى . لأن القادة الافارقة حريصون على عدم التنازل عن نفوذهم السياسى . كما ان الدول الافريقية تفتقر الى الكوادر المتخصصة . بما فيها المجال الدبلوماسى . وكثيرا مايذهب السفراء ووزراء الخارجية الى المؤتمرات بدون سلطات كافية لاتخاذ القرارات وللتفاوض المجدى . ولهذا كان من الانسب عقد المؤتمرات بين الرؤساء حتى يتم التفاوض المباشر واتخاذ القرار توفيرا للوقت والجهد . كما أن لرؤساء الدول الافريقية وضعا خاصا . فمن الملاحظ أن القيادات الشخصية هى مركز الثقل والنشاط فى الحياة السياسية فى افريقيا . ولعل وسائل الاعلام الافريقية أصدق مظهر لذلك . فكل أجهزة الاعلام تركز على تصرفات القادة او تصريحاتهم المتعلقة بكل النواحى السياسية والاقتصادية فى تلك الدول بدلا من إبراز دور المؤسسات المعنية بالامر . ولعل الواقع السياسى فى الدول الافريقية يقوم على هذا . فان القادة الافارقة يقومون بالحكم من القمة وليس من خلال المؤسسات الدستورية .

وفى معظم الدول الافريقية يسود رئيس الدولة ـ سواء كان فى دولة الحزب الواحد . أو فى الدول ذات النظام العسكرى ـ فوق المؤسسات القانونية والدستورية . وتصبح شرعية النظام السياسى مستمدة من تصرفات رئيس الدولة . وقد ساعد المناخ السياسى فى القارة الافريقية على خلق القيادة الكاريزمية اللازمة لتجميع القوى الوطنية للوصول إلى الاهداف المحددة وعلى رأسها الاستقلال . ففى خلال الخمسينات والستينات كانت الشخصية الكاريزمية لنكروما . وموديبو كيتا . وكينياتا . وسنجور . ونيريرى وغيرهم هى أحد عوامل ترابط الكيان فى الدول الافريقية وتجميعها . وكان لكل من هؤلاء الزعماء مدرسة فكرية . وايدلوجية خاصة . قائمة على أساس الاستقلال ومعاداة الامبريالية والاستعمار . ومحاولة بناء مجتمع افريقى يمثل الشخصية الافريقية

وترى المؤلفة أنه تجب الملاحظة أن هناك تغييرا هاما قد طرأ على المناخ السياسى فى افريقيا . فقد انتهت مرحلة الكفاح ضد الاستعمار . ومرحلة تاكيد الشخصية الافريقية . وأصبحت الحاجة واضحة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وانتهت مرحلة القيادات الكاريزمية وان لم ينته تجمع السلطة الحقيقية فى الدولة والقدرة على اتخاذ القرار السياسى فى يد رئيس الدولة . الا أن القيادات الافريقية أصبحت لاتستطيع اكتساب نفوذها ووجودها عن طريق الشعارات ومعاداة الغرب . بل عن طريق تحسين الاوضاع الاقتصادية فى دولها .

وقد اثر هذا كثيرا على عدد مرات انعقاد مؤتمرات القمة . والتى بلغت مداها قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية . وقد بدأت سلسلة مؤتمرات القمة بعد استقلال الدول الافريقية بمؤتمر اكرا الذى عقد فى ١٩٥٨ ثم تلاه مؤتمر برازافيل فى ١٩٦٠ ثم مؤتمر الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ ثم مؤتمر مونروفيا فى مايو ١٩٦١ وانتهت سلسلة المؤتمرات بمؤتمر قمة اديس ابابا الذى عقد فى اثيوبيا وانتهى بتوقيع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٨ مايو ١٩٦٣ . ومؤتمرات القمة المتعددة هذه كانت لازمة وضرورية فى حالة التطور السياسى الذى كانت تمر به القارة الافريقية

وبرغم الانتقادات التى توجه الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على مستوى القمة . فانه تجب الاشارة الى أن أحد مصادر القوة فى منظمة الوحدة الافريقية هو مؤتمر القمة . فمع أن مجلس الوزراء هو الذى يقوم بالاعداد والعمل الفعلى لمشكلات القارة سواء الادارية منها أو السياسية فان مؤتمر القمة هو الذى يجذب الاهتمام السياسى داخل وخارج القارة

وقد عالج مؤتمر القمة الافريقى الكثير من القضايا والمشاكل الافريقية منذ انشاء المنظمة فى عام ١٩٦٣ وحتى الآن . وقد اختلفت المشاكل والقضايا بمرور الوقت . وطبقا للتطور السياسى الذى طرأ على الدول الافريقية وعلى العالم كله . وتراوحت القضايا التى ناقشها المؤتمر بين فكرة الوحدة الافريقية فى حد ذاتها وبين المشاكل التى تثور فى داخل الدول الافريقية كالحركات الانفصالية أو تغيير الحكم فى دولة . ومدى ارتباط ذلك بالشئون الداخلية للدولة . ومدى قدرة المنظمة على التدخل . وتناول المؤتمر أيضا قضايا الدفاع المشترك . وتصفية الاستعمار وعدم الانحياز وغير ذلك .

هذا وتؤكد المؤلفة أنه برغم الدور الذى قامت وتقوم به دبلوماسية القمة فى القارة . فان هناك بعض المآخذ عليها . وهى القرارات التى تصدر عادة عن مؤتمرات القمة ـ خاصة الموسعة منها ـ تكون قرارات غير مدروسة جيدا أو قرارات مائعة لارضاء الاتجاهات المختلفة بين الرؤساء . مما يزيد فى تعقيد المشكلة على المدى الطويل . أى انه مالم تؤد الدبلوماسية التقليدية وأجهزة اتخاذ القرار دورها على الوجه الاكمل فى بحث ودراسة المشاكل التى يتناولها مؤتمر القمة . فان الحلول لهذه المشاكل تكون حلول غير جدية وغير فعالة . وفى أحيان كثيرة لاتعرض المشاكل الهامة على تلك المؤتمرات حتى لايضطر المجتمعون الى اعلان عدم توصلهم الى حل لها . أما مؤتمرات القمة المصغرة فلا تزال الحاجة ماسة اليها لمواجهة المشكلات القائمة فى بعض اجزاء القارة . وستستمر دبلوماسية القمة فى الوجود وفى الاهمية لفترة قادمة . حتى تتبلور السياسات المختلفة للدول الافريقية . وحتى يستقر التشكيل السياسى للقارة . وحتى تتكون الأجهزة السياسية الملائمة التى تمارس السلطات الحقيقية فى داخل الدول .

عادل السالوسى

حسن البدري - التعاون العسكري العربي - الرياض دار المريخ - ١٩٨٣

عندما انعقد مؤتمر قمة طرابلس في نهاية شهر يونيو ١٩٧٠ كان أحد قراراته انشاء قيادة مشتركة للجبهات العربية بعد تجزئتها الى جبهة شمالية - سوريا - وجبهة شرقية - الاردن - وجبهة جنوبية - مصر - للتغلب على بعض المشاكل السياسية المعاكسة.

وقد تولى اللواء الركن حسن البدري رئاسة الاركان في هذه القيادة الجديدة في مبنى القيادة العربية الموحدة بمدينة نصر بالقاهرة، مما أتاح للمؤلف الفرصة السانحة ليس فقط ليكون على مقربة من الاحداث بل أيضا ليمارسها ويشارك في صنعها عن كثب.

ومما تجدر الاشارة اليه في عالم اليوم أنه لم يعد ممكنا تقسيم العالم طبقا للجنس أو الوطن او الديانة أو العقيدة فقط ولكن يجب تقسيمه أولا وبالاسبقية الى واقعه من الحياة.

فالانتماء الى القرن العشرين يعني التقدم والثقافة والعلم والتكنولوجيا والصناعة ثم الوحدة والتكتل في أحلاف حيث أصبحت الوحدة تتم في عصرنا الحالي بين أصحاب المصلحة المشتركة.

وقد يتبادر للذهن أن التعاون العربي ضرب من المستحيل سيما وقد وصل الحال الى ما هو عليه من تجزئة لرقعة الوطن العربي بأيدي الحكومات العربية نفسها فجعل منها معسكرين متخاصمين منقسمين داخليا بعدما أفسدت الصهيونية ارتباطه الجغرافي وانسجامه القوي بزرع اسرائيل في وسطه لقطع جناحه الشرقي عن جناحه الغربي وادماء قلبه.

لكن طبيعة الأمور ترجح أن تقوم وحدة عربية حقيقية في المستقبل القريب أو المتوسط قد تكون جزئية وهو الأكثر احتمالا وقد تكون شاملة أو تتطور مع الزمن نحو الشمول حيث أن الحافز الى ذلك هو نفس مرارة الفشل السابق وما يترتب عليه من خسائر جسيمة على المدى البعيد للأمة العربية جمعاء آخذين الدروس المستفادة من تجارب التعاون العسكري العربي في ماضيه وحاضره وصولا الى صيغة واقعية مقترحة لتحقيق غاية ذات هدف واحد أو عدة أهداف يجمع بينها رباط وثيق.

وقد قسم المؤلف الكتاب الى سبعة فصول تناول في أولاها جوهر الحرب الحديثة ملقيا الضوء على عناصر القتال السبعة وهي السيطرة والاستطلاع والاتصال والنيران والصدمة والاعاشة والشئون الفنية.

على حين يركز في الفصلين الثاني والرابع على التعاون المشترك في الاحلاف والتكتلات العسكرية وخاصة في الاحلاف المعاصرة كمنظمة حلف شمال الاطلسي الذي كان له من الشرح نصيب الأسد موضحا لجانه وهيئاته العسكرية واستراتيجية الحلف في أوربا مبينا ذلك كله بالرسومات التوضيحية.

ثم انتقل الى حلف وارسو الذي أسهب في شرحه كمعاهدة للصداقة والتعاون المشترك لمواجهة الاحلاف الغربية التي أحاطت بالكتلة الشرقية غربها وجنوبها احاطة السوار بالمعصم كحلف بغداد الذي تحول الى الحلف المركزي والانزويس الذي تحول الى حلف جنوب شرقي أسيا.

أما الفصل الثالث من الكتاب الذي يقع في حوالى ٢٠٠ صفحة فجاء عنوانه (القيادات العليا وقضية التعاون المشترك) حيث يستعرض التعاون مصداقيتين مصادر أهمها مقدار السيطرة المخولة للقيادة المشتركة أو الموجودة أو المندمجة في ممارسة سلطاتها على المستوى السياسي الاستراتيجي والمستوى الاستراتيجي التعبوي وذلك بالنسبة لمختلف القوات المسلحة التي تعمل تحت قيادتها في مسرح الحرب ولايقل عن ذلك أهمية مقدار الانسجام، بين تلك القوات المسلحة في مسائل عقيدة القتال وتنظيم القيادات والتشكيلات والخدمات ودرجة التوحيد والتماثل بين معداتها وأسلحتها وذخائرها وقطع غيارها بل وتعابيرها ومصطلحاتها بالاضافة الى مستوى كفاءة هذه القيادات ومهارة أفراد هيئة الاركان العليا ووسائل الاتصال والمواصلات ومصادر المعلومات والعناصر اللوجستيكية ومؤسسات الاعاشة الادارية والطبية والفنية التي تخدم التعاون المشترك وتوثق روابطه.

ويعني ما سبق ان توازن القوى يمكن أن يعكس توازنا في الاعباء وعدالة توزيع المنفعة والارباح . ومن هنا أصبح التعاون العسكري المشترك في العمليات الاستراتيجية ضرورة لاغنى عنها لتنسيق الجهود وتوجيهها بالحجم والاسلوب الذي يحقق أقصى عائد منها بأقل تكلفة ممكنة وفي اسرع وقت مع تغطية نواحي الضعف والقصور حينما تكشف نواحي القوة والباس حيثما تكمن.

ولقد أماط المؤلف اللثام بكل صراحة جريئة وألقى الضوء في هذا الفصل على أن تعدد اطراف الحلف يمكن ان يترتب عليه تنازع القادة فيما بينهم واحتدام الجدل بين أفراد هيئات الاركان وانتشار المشاحنات بين الجنود لاتفه الاسباب وأوهاها نتيجة تقلب النظرة الوطنية الضيقة أو النعرة الطائفية أو العرقية مما يشغل كل وقت وجهد القيادة القائمة على أمورها واستنهاض قدراتها وطاقاتها بما لا يترك فائضا لمشاكل أخرى غير موضوعية.

لكنه وضع الحل بالرضى بأسلوب القيادة المشتركة وما تملكه من صلاحيات لدرء مثل هذه المشاحنات وتجنب الجدل أو التنازع في سبيل تغليب المصلحة العليا والغاية المشتركة المنشودة.

وقد احتل الفصل الخامس من الكتاب - النصيب الاوفر من باقي الفصول السبعة للكتاب وهو عن التعاون العسكري المشترك في الحروب العربية الاسرائيلية حيث انه يمثل الجوهر بالنسبة للقضايا القومية الاستراتيجية المشتركة منذ الجولة الأولى وما تلاها من جولات للصراع العربي الاسرائيلي.

ونظرا للأهمية فتجدر دراسته بمزيد من التأني وكثير من العمق والشمول لاستخلاص العبرة والدروس المستفادة منه منذ أن تحول النضال العربي ضد الصهيونية الى كفاح مسلح اذ أدرك المسئولون العرب لأول مرة منذ تأسيس جامعة الدول العربية أهمية الشئون العسكرية في نضالهم من أجل حماية عروبة فلسطين.

كما قرر مجلس الجامعة نتيجة لنصيحة الخبراء العسكريين تشكيل لجنة عسكرية فنية عهد اليها بمهام تهيئة وتنظيم الدفاع عن فلسطين وكانت تلك اللجنة العسكرية باكورة الأجهزة العسكرية التي شكلت لرعاية أمور التعاون العسكري العربي المشترك في العصر الحديث.

وكان لاعتراض حكومة الانتداب البريطانية على تسليح عرب فلسطين رغم تدريب الصهاينة على نطاق واسع تحت سمع وبصر بل وبمعاونة الخبراء الفنيين الانجليز والامريكيين.

وقد تضمن هذا الفصل بيانات احصائية مقارنة بين الجيوش العربية النظامية وحجم القوات والعصابات الاسرائيلية امثال البالماخ في وشتيرن والهاجاناة تضع المؤرخين العسكريين للصراع العربي الاسرائيلي امام الحقائق الرقمية المذهلة على عكس ما تروج له الدعايات الصهيونية الكاذبة.

واشتمل هذا الفصل أيضا على ملاحق معاهدات وبروتوكولات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية خاصة الجانب العسكري منها وكذلك القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية وأيضا قائمة بأجهزة التعاون العسكري العربي المشترك

اما الفصل السادس فجاء تحت عنوان التعاون العسكري العربي وقضايا التسليح وقضايا التسليح الذاتي وتصنيعه غريبا ترتقي في وجدان المؤلف الى حد العقيدة والايمان حيث انها اكثر جدوى وفاعلية في خدمة المصلحة المشتركة ذلك ان الرصيد القومي من المعرفة التكنولوجية وللمهارة التقنية والسيولة النقدية يمكن ان يتصدى بنجاح لهذه المهمة الصعبة الباهظة التكاليف التي لن تطيقها الأرصدة الوطنية المتفرقة اذا

ما عاشت منعزلة عن بعضها البعض . كما أن عملية تصنيع السلاح عربيا أقدر على مد أزمة التحسين والتطور والانتاج الكمى .

لقد أصبح التصنيع القومى للسلاح سمة من سمات العصر وأداة لتحقيق التنسيق والتكامل وصولا الى استراتيجية تصنيع مشتركة وصناعات موحدة وهو مايلزم الامة العربية بالحاح .

وطالما ان تصنيع السلاح يدعم الامن القومى العربى بدرجة افضل فالضرر عدم استيراد الا ما يتعذر انتاجه محليا وفى أضيق الحدود وحتى لا يقع العالم العربى تحت طائلة الاحتكارات الدولية بين المنح والمنع .

واذا اتفق العرب على استراتيجية تسليح موحدة فسوف يكونون عندئذ اقدر على اقامة الصناعات الحربية المتطورة وعقد صفقات السلاح مع افضل الترسانات الاجنبية بشروط احسن تتضمن النص على نقل التكنولوجيا الرفيعة لمؤسساتهم حتى يلحقوا بالطفرة الصناعية الحديثة مع ختام القرن العشرين .

فبهذا يمكن تأمين وتوحيد مصدر السلاح وبهذا يمكن التمتع بكل ما يترتب عليه من مزايا بدلا من الاضطرار الى تنويع المصادر ثم الوقوع فى متاهات التى طالت معاناة جيوش العرب منها .

وقد ذيل هذا الفصل بجداول تبين حجم قوات العرب واسرائيل فى مسرح فلسطين عام ١٩٤٨ وكذلك فى مسرح الشرق الاوسط عام ١٩٧٣ وايضا مقارنة بين الجولتين وكذلك قائمة بتعداد السكان والدخل القومى والانفاق العسكرى وحجم القوات المسلحة بالنسبة لكل من الدول العربية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ .

أما الفصل السابع والأخير فقد تضمن صيغة مقترحة للتعاون العربى المشترك على مرحلتين :

الأولى لتطوير صلاحيات مجلس الدفاع العربى ليصبح المجلس السياسى الأعلى .

والثانية ـ التخطيط العسكرى المشترك لتحديد المهام الاستراتيجية المشتركة وحجم وتسليح وأماكن تمركز القوات لكل قيادة اقليمية والقيادة العربية الموحدة .

والصيغة المقترحة للتعاون العربى المشترك الذى يقوم على المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة تكون أقرب للنجاح مما سلف من صيغ مبنية على العاطفة أو على الأنانية القطرية .

ولعل فى تجسيد التعاون العربى الاقليمى الأخير الذى يتجسد فى مجلس التعاون الخليجى ما يعيد الأمل فى متابعة السير على طريق التعاون العربى المنشود .

وهناك الى جانب مجموعة الخليج مجموعة الهلال الخصيب ثم مجموعة وادى النيل والقرن الأفريقى (وقد غض المؤلف الطرف عن التكامل المصرى السودانى رغم اعلانه رسميا وممارسة مؤسساته الدستورية للأنشطة المختلفة) فمجموعة الشمال الأفريقى .

وهذه المجموعات تشكل جميعا حلقات شبه قائمة بذاتها جغرافيا وجيوجغرافيا واقتصاديا فى جسم جامعة الدول العربية .

والواقع أن التعاون العسكرى العربى كان قد اتخذ له بعد ربع قرن من التجربة والخطأ أنماطا انفرد بها عن باقى المدارس العسكرية المعاصرة كما أنه اتسم بالنجاح الفذ فى وضع الخطط المشتركة المحكمة عندما يتوارى خطر الحرب . فاذا ما تمثل خطرها للعيان توارى التعاون المشترك حتى يحتجب تماما وينطاحن المعارك ليترك المسرح نهبا للارتباك على الجانب العربى .

هذا اذا خلصت النوايا للفرقاء حيال بعضهم البعض فلا يكون الاسهام لمجرد التظاهر او الاشتراك الرمزى بل تتوفر القناعات بان العائد سوف يعم الجميع وينال منها كل طرف النصيب العادل . ولا غنى للدول العربية عن التعاون والعمل وقت السلم حتى تتغلب على كافة الظروف المحيطة بها لتصبح أقدر على التخطيط وادارة القتال زمن الحرب بما يحقق الغايات المنشودة .

كمال محمد على

□□ د . محمد دويدار ، الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ، البترول العربى نقمة أم نعمة ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٨١ □□□

احد جوانب أزمة الفكر العربى المعاصر ، هو تخلف الكتابات الاقتصاديات على أختلاف تياراتها الاساسية ، سواء التى تجد مصادرها الأساسية فى التراث الاقتصادى النظرى الليبرالى الرأسمالى وتطوراته من أدم سميث إلى ريكاردو وكينز ، وفريدان او تلك التى تحاول احتذاء الفكر الاشتراكى ـ الغربى ايضا ـ بدءا من الطوباويات الاشتراكية لدى فروييه وسان سمون الى أخر تلك السلسلة ، انتهاء بكارل ماركس ولينين ، واوسكار لانجه . حتى تلك الكتابات التى تحاول القياس على بعض شذرات فى تراث الاسلام القانونى كى تقيم ما تسميه بالاقتصاد الاسلامى ؟

ليس هذا فحسب بل تمتد الى احاد الاقتصاديين الذين يحاولون نقل نظريات التبعية كما صاغها مفكرى امريكا اللاتينية راؤول بربيتش ، ومدرسة « اكلا » ، واندريه جوندر فرانك وكاردوسو وانتهاء بمحاولة السطو على افكار الاقتصادى المصرى اللامع سمير أمين .

وأزمة هذه المحاولات جميعها فى انها حاولت القياس بالنقل الحرفى لمناهج العلوم الغربية فى دراسة الظواهر والأزمات والمشكلات الاقتصادية لبلادهم ، او الدولة وادى ذلك الى سيادة عقل اقتصادى نقلى ، لم يضيف اى اضافة ذات قيمة لا الى الفكر الاقتصادى العالمى او الى العالم الثالث الذى افرز مدرسة فكرية متماسكة فى أمريكا اللاتينية ولم يستطع هذا الفكر يقدم على المستوى الداخلى اى امكانية سواء تمثله السلطة السياسية او لفظته ان يقدم بدائل اقتصادية تتميز بالجدية والابداع .

ونعتقد انه تيارين اساسيين فى الكتابة الاقتصادية فى العالم الثالث والعربى قد وصلا فى اوائل الثمانينات الى مفرق طرق او الى طريق مسدود أولهما ذلك التيار الذى احتذى ونقل بلا هوادة كافة النظريات الاقتصادية الغربية الرأسمالية ، وكان أمينا فى نقله للنظريات المدرسية او تلك التى تحاول احتذاء التجربة الاقتصادية الغربية كنموذج للتنمية ، وهو فى ذلك قد فشل فشلا ذريعا تشهد عليه التجربة الواقعية فى الدول المتخلفة ، والدول العربية بتجاربها الاقتصادية المريرة .

ثم هذا التيار النقلى الثانى المتمثل فى بعض الكتابات الماركسية السلفية فى التعامل مع مشكلات الاقتصاد المصرى ثم الاقتصاد العربى ، ونعتقد ان هؤلاء الذين حاولوا نقل نظريات التبعية ، وخصوصا البقية الخارجية ودور العوامل الخارجية فى تطوير الاقتصاديات العربية ، قد انطوى منهجهم على خلل منهجى فى اغفال دور القوى والمؤسسات والعوامل الهيكلية الداخلية فى ذلك .

أيا ما كان الأمر فإن الكتابة عن الاقتصاديات العربية التى هى موضوع الكتاب الذى نناقشه ، وقد وفق الكاتب فى اختيار عنوان

الكتاب انه حاول ان يتلاق ذلك الميل الشديد الى اطلاق التعميمات النسبى حول الاقتصاديات العربية او تلك التى تطلق احكاما جزامية مثل النظام الاقتصادى العربى الجديد الى اخر هذا النمط من الكتابات الرثة التى انتشرت فى الحقبة النفطية بفعل مجموعات من الباحثين المحترفين الذين يستهدفون الاموال النفطية او الامريكية نظير هذه الكتابات الرديئة والكتاب الذى نناقشه عن التحديات التى تواجه الاقتصاديات العربية فى الثمانينات . ودور البترول العربى هو محاولة رصينه لتجاوز سلبيات الكتابة الاقتصادية العربية ـ حيث لا يوجد فكر اقتصادى عربى حتى الان ـ والتى تتمثل فى النقل او الترجمة عن الفكر الغربى ـ او فلنقل السطو عليه القائم دون ضابط او رابط ـ والمدرسية والحرفية وغياب البعد الاجتماعى والسياسى فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية وكتاب الاستاذ د . محمد دويدار يتميز بداءة بشمولية النظرة حيث ينتظم الاقتصاد فيها بالسياسة بالبعد الاجتماعى . ويتجلى ذلك فى ادواته البحثية التى يطوعها للتعامل مع مشكلات محددة فى الواقع المصرى والعربى . ولعل ذلك هو احد اسهاماته الأساسية منذ مؤلفه الهام فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى الذى يمثل اسهاما رائدا فى مبحث التخطيط فى المكتبة المصرية تلك التى عانت ولا تزال من ضعف وهزال الكثير من الكتابات عن اقتصاديات التخطيط ابان هوجة ادعاء التحصيص العلمى فى الستينات . وكتابته عن الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير . والذى انطوى على مجموعة من الكتابات النقدية التى حاولت ان تشخص على مستوى التنظير بعض جوانب الازمات الهيكلية للاقتصاد المصرى . متتبعا جذور هذه الازمات تاريخيا .

والواقع ان هذا العمل الذى بين آيدينا قد سبقه كتاب عن استراتيجية التطوير العربى .

وهو عبارة عن مجموعة مقالات انتظمت فى كتاب وهو الامر الذى يغلب على بعض كتابات المؤلف . وهو ما يؤدى احيانا الى التكرار بحيث تكون الدراسة او المقال الواحد . متكررا فى اكثر من عمل للمؤلف . وكتاب الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ينطلق من مسلمات اساسية ـ لا نعتقد انها موضعا لكبير خلاف ـ كانتماء الاقتصاد العربى الى الجزء المتخلف اقتصاديا من الاقتصاد الراسمالى الدولى . ومن وقوعه فى نطاق تقسيمة العمل الدولى . ومن أن عقد السبعينات قد شهد تزايد اندراج الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد الراسمالى الدولى . وهو ذلك التزايد الذى يعمق ويؤصل من تبعية هذه الاقتصاديات ووقوعها اسيرة حالة من التخلف المريع المتمثل فى تدهور الاحوال البيئية (المعيشية) وتقلص الوزن السياسى للعالم العربى فى المجتمع العالمى . ويأتى ذلك متزامنا مع ازمة حادة تواجهها الاقتصاديات الراسمالية المعاصرة .

كل هذه المحددات الهيكلية هى جزء من مشكلات عظمى تواجهها الاقتصاديات العربية سواء تلك التى تنتمى الى دول اليسر او دول العسر كمل قيل .

وثمة ملاحظة اولية وهى ان الكتاب اشبه بالمقال الطويل وهو ما حدى بالكاتب الى وصفه بذلك فى نهاية الكتاب . والباب الاول فيه يمثل تحليل اولى للموقف الاقتصادى العالمى فى بداية الثمانينات وانطوى على فصلين اولهما لتفاقم ازمة النظام الراسمالى الدولى فى بداية الثمانينات وتفاقم ازمته سواء بالنسبة لاقتصادات الراسمالية المتقدمة ثم المتخلفة . ولمشكلات الائتمان والية السوق الدولية واهم مشكلات الاقتصاد الراسمالى الدولى التى تواجه الاقتصاد العربى . والفصل الثانى من الباب الاول يحاول تحليل الموقف الاقتصادى فى ذات الفترة التاريخية فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة وعلى راسها مشكلات اعادة الهيكلية .

وتناول اقتصاديات الاشتراكية الاوربية ثم الموقف فى جمهورية الصين الشعبية والواقع ان اهم ملامح الازمة فى الانساق الراسمالية المتقدمة هو تاكد الاتجاه الهيكلى الذى ميز حقبة السبعينات وهو اتجاه التضخم فى ثنايا الركود . ثم اتجاه الركود النسبى وانخفاض فى معدلات التغير فى انتاجية العمل المرتبطة بمعدلات تراكم راس المال . والمعدلات الكبيرة من البطالة للقوة العاملة . وتعطل الطاقة المادية . والتى تتغلب فى الزمن القصير بما يترتب على ذلك من انخفاض نسبى فى معدلات الزيادة فى الدخل الحقيقى . وهو ما تاكد فى أوائل الثمانينات . وتعقب المؤلف بالتحليل المؤشرات الهيكلية للاقتصادين الامريكى والبريطانى وسياسة ريجان . وحزب المحافظين ثم قام بتحليل سمات السياسات الاقتصادية التى يبدو انها تسود بعض بلدان اوربا كالمانيا الغربية فى ظل حكومة كول . وثمة ملاحظة مفادها ان افكار الاقتصادى الامريكى فريدمان اخذت دورها مع نظريات كينز فى التطبيق .

ولعل ابرز ما فى هذا الجزء هو نتائج التخبط فى السياسات الاقتصادية الذى ادى الى اللجوء الى التسلح والانفاق العسكرى والتوتر على صعيد العلاقات الدولية .

وقام المؤلف ببحث انعكاسات الازمة فى قمة النسق الراسمالى العالمى . على الاقتصاديات الراسمالية المتخلفة وتدهور الاوضاع الاقتصادية الداخلية . وتفاقم المديونية الخارجية وزيادة الاتجاه التضخمى . وبروز ازمات القروض والغذاء ولعل ابرز مشكلات للاقتصاد الراسمالى الدولى التى تواجه الاقتصاديات العربية من وجهة نظر المؤلف .

(١) مشكلة الازمة واستمرارها [illegible]

(٢) مشكلة الطاقة واثمان البترول والمواد الاولية .

(٣) مشكلة النظام النقدى الدولى وتفسخ قاعدته بما يتضمنه ذلك من تقلبات فى اسعار صرف العملات الرئيسية والتابعة .

(٤) مشكلة السياسة الحمائية التى تتبعها الدول الراسمالية المتقدمة فى الارتفاع المستمر لاسعار الفائدة .

(٥) مشكلة التسليح الامريكى والانفاق عليه وهو مايؤدى الى توتر دولى تظهر حدته فى العالم العربى . ومايتضمنه من تسليح لاسرائيل

وفى الفصل الثانى تناول المؤلف الموقف فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة وخاصة مشكلات اعادة الهيكلة التى كانت ابرز ملامحها نمو القوة العاملة بمعدلات منخفضة سنويا . ومسالة اعادة تنظيم الاقتصادى فى بلدان كالمانيا الشرقية . وتزايد الاتجاه نحو الاستهلاك الفردى والجماعى . واثاره . والصعوبات التى تواجه الزراعة ومحاولات التغلب على ذلك

وقد تناول الفصل الاول من الباب الثانى تحليل لاداء الاقتصاد العربى فى مفتتح الثمانينات . وذلك من خلال استخدام المؤشرات

التقليدية ثم معبرا عنه بمؤشر اشباع الحاجات الاساسية وهو ... الاعتماد على الذات ، وهو مايحمل بروزا نحو الجديد فى التحليل الاقتصادى ذى البعد الاجتماعى ، الذى يحاول ذلك اعادة النظرة الاحصائية والرياضية التقليدية .

وفى هذا الصدد فان ثمة بونا شاسعا بين الصورة التى تعطيها المؤشرات التقليدية محتوية مساهمة البترول فى الناتج الاجتماعى وهو مايتجلى من المقارنة بين استخدام المؤشرات التقليدية ومؤشر اشباع الحاجات الاساسية يتمثل فى :

فالاول تركز على زيادة اجمالى الناتج المحلى العربى من ٢٧٥,١ مليار دولار فى ٧٩ الى ٤٠٨,٢ مليار دولار فى ١٩٨٠ بمتوسط ناتج فردى يزيد من ٤٢٦٠ دولار فى ١٩٧٩ الى ٦٨٢٠ دولار فى ١٩٨٠ فى الدول النفطية ومن ٦٠٠ دولار فى ٧٩ الى ٧٦٥ دولار فى ١٩٨٠ فى الدول غير النفطية ، ومن ثم فالبون شاسع بين هذه الصورة التى تعطيها المؤشرات والتى تعيش المستوى الحقيقى لمعيشة الافراد ٤٤,٥ مليون عربى (٣٢,١ ٪ من السكان) يعيشون فى مساكن غير مناسبة او مزدحمة ، واستهلاك سنوى من المنسوجات فى تمثل ٣,٢ كيلو جرام للفرد . والفصل الثانى تناول اتجاهات التغير فى الاقتصاد العربى باستبعاد البترول مؤقتا ، ثم بإدخال البترول .

قد تناول المقال الطويل الزراعة العربية فى السبعينات ، ثم الصناعات التحويلية ، ثم القوة الهائلة العربية ووضعها فى الاقتصاد العربى فى السبعينات والتى ابرز ملامح هذه الصورة أوجزها المؤلف فى السمات التالية :

(١) تبديد لامكانيات التطور الاقتصادى الحقيقية .

(٢) نمو اتجاهات مضادة للتكامل الاقتصادى العربى ومكرسة للارتباط الوثيق بالقوى الاقتصادية الخارجية ، ولاشك ان المؤلف قد أغفل ربط هذا التبديد ، ونشوء الاقليمية الاقتصادية على مستوى وحدات النظام الاقليمى كنشوء تجمع اقتصادى هامشى لدول الخليج ، وتبعية النخب السياسية الحاكمة للراسمالية الدولية ، وللولايات المتحدة خاصة واوربا الغربية عامة ، وتاثير ذلك على حركة الاقتصاديات العربى من الداخل فى اتجاه حركة الاقتصاد العربى التى تدفع الى زيادة ادماجه ، فى تحوله الى اقتصاد ريعى ، فى اقتصاد السوق الدولى فى ازمته التى تبرز التضخم فى ثنايا الركود .

واذا كان البترول العربى كان يمثل احتمالا لامكانية عربية فى تطوير المجتمع العربى غير ان هذه الاحتمالية ، والامكانية لم يكن نصيبها سوى الهدر على ايدى النخب الحاكمة فى الخليج .

والصورة الاجمالية لوضع الاقتصاد العربى فى بداية الثمانينات ـ كمحصلة لحقبة السبعينات ـ تتمثل فى المفارقة الاتية : وهو انه بالرغم من تراكم الثروة المالية البترولية تتدهور الزراعة العربية ويصبح الاعتماد الغذائى مازقا غذائيا سيما فى ظل محاولة امريكية لاستخدام الحبوب والغذاء كسلاح استراتيجى فى حال المواجهة ، ثم ان ذلك يتم فى نطاق اقتصاديات مضادة للتكامل الاقتصادى العربى ، ومع ازدياد اتجاه الادماج فى الاقتصاد الراسمالى الدولى .

ونتفق مع المؤلف فى ان الاستراتيجية الغربية والامريكية تحديدا تحاول إخضاع العالم العربى نهائيا من خلال تمزيقه إقتصاديا عن طريق الجسور الآن ... بريقا تلعب القوى الاجتماعية المسيطرة فى داخل الاقطار العربية الدور الحاسم فى تمكين القوى الخارجية من ذلك .

والباب الثالث يتضمن التحديات التى تواجه الاقتصاديات العربية فى الثمانينات ، ولعل ابرزها هو تحدى التمزق الاقتصادى الذى يمثل ابرز سمات المشهد الراهن فى المنطقة العربية .

وينتج ذلك من الاسباب الاتية

(١) ان البعض ينحو فى سياسته الاقتصادية قطريا .

(٢) ان البعض ينحو منحى اقليميا .

(٣) وان كلا المنحيين يسير فى اتجاه التشتت ثم استنزاف القوى الاقتصادية عن طريق الحروب المحلية وتحطيم الامكانيات الاقتصادية عن طريق العدوان الاسرائيلى على جنوب لبنان ، وفى خارج فلسطين ولبنان كما فى حالة ضرب المفاعل النووى العراقى .

ويتميز الفصلين الاول والثانى بالايجاز الشديد الذى يحتاج الى مزيد من التحليل لتحديات الاقتصاديات العربية حتى يتمكن الخروج من دائرة التعميمات غير ان اهم فصول المقال الطويل واكثرها خطورة تتمثل فى التحدى الاقتصادى الصهيونى ، واخطاره على المنطقة كلها فى ظل تحول الكيان الصهيونى الى دولة عظمى اقليمية تفرض الهيمنة على المنطقة خصوصا بعد الاتجاه العارم من الانظمة العربية فرادى نحو التسوية التى تعكس اختلالا فى موازين القوى الاقليمية والدولية بكل اثار ذلك على كم وكيف هذه التسويات المحتملة بالنسبة للجانب العربى .

ولعل الموقف الراهن للمواجهة مع الكيان الصهيونى كما ذكر المؤلف تتمثل فى الاتى :

(١) استحكام ازمة الجزء من الكيان الاقتصادى الصهيونى فى فلسطين مع استحكام ازمة الاقتصاد والراسمالى الدولى ، وهو مايستلزم الاتى :

(١) زيادة وبروز الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى تحقيق المشروع الصهيونى .

● ضرورة أن تقوم الدولة الاسرائيلية بعمل عدوانى يمكن ملء ما لم يتحقق من الموقف الداخلى وتطورات الموقف الجديد لوضع اسرائيل الاقليمى مع التصورات الجديدة للأمن الاسرائيلى والدوائر الحمراء للأمن الذى يعكس طموحا امبراطوريا للنخبة الحاكمة فى اسرائيل .

والواقع ان هذا الجزء موجز ، ويحتاج الى مزيد من التطوير حيث ان خطورة التحدى الصهيونى فى الحقبة المعاصرة يحتاج الى مزيد من الدراسة المتعمقة لاقتصاد اسرائيل وعلاقاته الدولية ، وطموحه الاقليمى .

وبصفة عامة فالكتاب ، ونظرا لانه مقال طويل قد استطاع ان يستجمع العديد من القضايا ويثير العديد من المشكلات فى حيز محدود ، وهو مايحتاج ويحق الى تطويره تطويرا كبيرا حتى يكون مع غيره لمؤلفين جادين بدأت ملامح إنتاجهم العلمى فى البروز كمرحلة ... فى تاريخ الكتابة الاقتصادية العربية ، حتى يمكن الخروج من رسم الأزمة الحالية على مستوى الواقع الاقتصادى العربى ومستوى الكتابة والنقل الاتـ... من الأفكار والآراء الغربية .

نبيل عبدالفتاح

كتب جديدة وردت الى المجلة

عرض : أحمد يوسف القرعى

التكامل المصرى السودانى

☐ تاليف : د. محمد عبد الغنى سعودى ، د. فرهاد محمد على . محسن الخضيرى
☐ مكتبة الأنجلو . القاهرة ـ ١٩٨٣

ليس غريبا أن تاتى مبادرة وضع هذا الكتاب من معهد البحوث والدراسات الأفريقية وكان أساسا منذ انشائه عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٥ معهدا متخصصا فى الشئون السودانيةقبل أن يتحول كلية الى الشئون الأفريقية وإن كانت الدراسات السودانية لاتزل تستأثر بنصيب كبير فى دراساته ورسائله الجامعية

والكتاب كما جاء فى مقدمته دراسة علمية موثقة لموضوع التكامل وتقع فى ستة فصول رئيسية . تناول الفصل الأول ابراز وحدة التاريخ المصرى والسودانى وكيف دعمت روابط الجغرافية هذه الوحدة التاريخية ولم يكن النيل مجرد ظاهرة جغرافية فحسب بل هو ظاهرة جغرافية مهيمنة تدين أراضى مصر والسودان بوجودها وخصوبتها له أكثر من أى دولة نيلية أخرى .

ويعنى الفصل الثانى من الكتاب بشرح نظرية التكامل الاقتصادى من حيث تعريفة ومفاهيمه ومراحله وأساليبه وشروطه ومزاياه . ويقدم الفصل الثالث تحليلا مقارنا للهيكل الاقتصادى لمصر والسودان موضحا فى البداية الخصائص السكانية . وأهم القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات . ويتناول الفصل الرابع تجربة التكامل منذ بدأت فى فبراير ١٩٧٤ وحتى صدور ميثاق التكامل فى أكتوبر ١٩٨٢ . ويهتم الفصل الخامس بتقويم التجربة وأثرها مع التجارة الاقليمية وفى استغلال وتوفير عناصر الانتاج وفى تحقيق الاستقلال الاقتصادى . ويوضح الفصل الأخير بعد التكامل فى تحقيق الأمن الغذائى للدولتين كما يتبادر دور التكامل فى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

وفضلا عن هذا فالكتاب مزود بعدد من الوثائق وبقائمة من المراجع والمصادر التى يمكن الرجوع اليها للاستزادة .

البترول والتعاون العربى الأفريقى

□ تأليف : د . وهبى البورى
□ الناشر : منشورات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت - ١٩٨٢ .

يشير المؤلف فى مقدمة كتابه الى الجذور التاريخية والحضارية للعلاقات العربية الافريقية مؤكداً متانة واصالة هذه العلاقات عبر العصور الوسطى والحديثة . ويبرز الكتاب دور البترول العربى فى هذه العلاقات ويكشف المحاولات التى تبذلها الدول الاستعمارية للتفرقة بين العرب من جهة واخوانهم الافارقة من جهة اخرى وذلك من خلال محاولاتها القاء مسئولية المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الافارقة على الاقطار المصدرة للبترول وخاصة العربية منها بسبب زيادة اسعاره .

ويعتبر المؤلف عام ١٩٧٣ بداية رحلة جديدة من التعاون العربى الافريقى فى القطاع المالى والاقتصادى وهى مرحلة انطلقت من روح التضامن والتوازن والالتزام بالمبادىء التى حكمت العلاقات العربية الافريقية . فانطلاقا من شعور التضامن ادركت الدول العربية المنتجة للبترول بعد ان تحقق لها فائض ملموس من الاموال من زيادة اسعار البترول ان عليها واجب مد يد العون للشعوب العربية والافريقية والدول النامية بصورة عامة التى تضررت بسبب ارتفاع اسعار البترول .

ويؤكد المؤلف ان من عوامل نجاح التعاون العربى الافريقى ان تزداد معرفة الافارقة والعرب ببعضهم وان يتعزز الاتصال الثقافى والعلمى والاعلامى على مستوى اجهزة الدول والجمعيات والمؤسسات العلمية والثقافية . وان نجاح التعاون العربى الافريقى مرهون بايمان جميع الاطراف بادراك ابعاده المستقبلية واهمية تأثيراته وانعكاساته على العلاقات الدولية وتوازن القوى الدولية ومستقبل الدول النامية بصفة عامة .

مشكلة الغذاء فى البلدان العربية

□ تأليف : د . صبحى القاسم
□ الناشر : مؤسسة عبدالحميد شومان - الأردن - ١٩٨٢

موضوع هذا الكتاب هو مشكلة الغذاء فى البلدان العربية وهو تحليل لأبعادها واسبابها ومن ثم طرح لامكانيات وسبل معالجتها . والسؤال الاول الذى يطرحه المؤلف هو : ما هى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ؟ ويجيب المؤلف على هذا التساؤل موضحا ملامح هذه المشكلة وفى مقدمتها عجز البلدان العربية عن سد احتياجاتها من المواد الغذائية سلعا اساسية يعتمد عليها الانسان العربى فى تغذيته اليومية مثل القمح والسكر والأرز واللحوم والزيوت النباتية والحليب كما اتسعت الفجوة بين الانتاج من المواد الغذائية والاستهلاك عاما بعد عام ولجأت البلدان العربية الى سد النقص باستيراد تلك المواد من الخارج .

ويحدد المؤلف اسباب وابعاد المشكلة فى تزايد اعداد السكان بنسب لم يسبق لها مثيل وفى التحريج والافراط فى الاستهلاك وخصوصا من المواد المستوردة وضعف تنمية مصادر الانتاج وخصوصا فى الاتجاه الراسى وانخفاض مستوى انتاجية الأرض .

ثم يطرح المؤلف تساؤلا هاما : هل نتجت مشكلة الغذاء عن ضعف مزمن فى خصائص وطبيعة عناصر الانتاج ؟ وهل يترتب على ذلك اعتراف البلدان العربية بهذا النقص فى جوانب الانتاج وبالتالى التوجه فى معالجة المشكلة الى حلول خارجة عن الرقعة الطبيعية للبلدان العربية ... يمكن تطوير عناصر الانتاج من مصادر طبيعية وقوى بشرية ورأس مال ومحصلات زراعية ومعرفة تقنية الى مستوى يمكن البلدان العربية من معالجة هذه المشكلة .

وقد عالج المؤلف هذه الناحية بالتفصيل فى كتابه واكد اهمية التنسيق والتعاون بين البلدان العربية فى تنمية المصادر الطبيعية وفى تكامل جهودها للوصول الى وضع ... مصر

التعاون العربى الأفريقى .. الامارات العربية نموذج عربى للتضامن والتنمية

★ تأليف : يوسف الحسن

★ الناشر : دار الوحدة - بيروت - ١٩٨٢

تتناول هذه الدراسة التعاون العربى الأفريقى فى العصر الحديث وبشكل خاص علاقات دولة الامارات العربية المتحدة بالدول الأفريقية فى الفترة ما بين قيام الامارات ٢ ديسمبر ١٩٧١ ونهاية عام ١٩٨١ وتشمل هذه العلاقات الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

وتمثل دولة الامارات نموذجا للدول العربية النفطية ذات المصدر الواحد للدخل والتى تتحمل مسئولياتها القومية والانسانية فى مجال المساهمة فى دعم خطط ومشروعات التنمية فى افريقيا والتضامن مع دولها فى مواجهة التحديات المشتركة .

ويعالج المؤلف بالتحليل والنظرة المستقبلية قضايا العلاقات العربية الافريقية وما يواجهها من عوائق وما يحيط بها من مخاطر وخاصة فى مرحلتها الراهنة حيث تجمدت مؤسسات واجهزة الحوار العربى الافريقى منذ عام ١٩٧٨ .

ويؤكد المؤلف ان ما يربط بين العرب والأفارقة يندر مثيله فى العالم وحوارهم فى الربع الأخير من القرن العشرين يبدأ من فرضية التكامل والتشابه وليس من منطلق التناقض والتصادم .

ان دراسة الاستاذ يوسف الحسن قد أبرزت بالتحليل الموضوعى انسانية وجدية ونزاهة الدور التنموى العربى فى افريقيا . والدراسة ثمرة موضوعية لتفاعل الفكر مع الواقع فالمؤلف نموذج مشرف لشباب الدبلوماسيين العرب المثقف وقد شارك فى اجتماعات لجان ومجموعات عمل واجهزة التعاون العربى الافريقى كما شارك فى مؤتمرات وندوات خاصة بالعلاقات العربية الأفريقية

حق اللجوء السياسى « دراسة فى نظرية حق الملجأ فى القانون الدولى

□ تأليف : د . برهان أمرالله

□ الناشر : دار النهضة العربية ١٩٨٣

قدم المؤلف أصل هذا إلكتاب كرسالة جامعية نال بها درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة . والملجأ فى رأى المؤلف يتألف من عدة عناصر جوهرية او مؤسسة مفادها ان الملجأ هو حماية قانونية تمنحها دولة فى مواجهة اعمال دولة اخرى ، وان ذلك يتم داخل أماكن معينة اما اقليم الدولة واما مكان آخر تابع لها فى الخارج ولا تمنح هذه الحماية الا لأجنبى تتوافر فيه صفات خاصة تميزه عن باقى الأجانب بحيث ينطبق عليه وصف لاجىء طبقا للقانون الدولى .

وقسم المؤلف كتابه الى قسمين رئيسيين اولهما يتناول النظرية العامة لحق الملجأ وتحديد شخص هذا الحق سواء فى الفقه أو فى الممارسة الدولية . وقد أبرز المؤلف اهم معالم التطورات الحديثة التى لحقت بموضوع حق الملجأ فى الستين سنة الأخيرة سواء فيما يتعلق بالاتجاه نحو تقرير حق للأفراد فى الحصول على الملجأ طبقا للقانون الدولى العام او بالنسبة للجهود الدولية المبذولة فى مجال الحماية الدولية للاجئين .

أما القسم الثانى فقد خصصه المؤلف لمعالجة الأحكام العامة لحق الملجأ طبقا للقانون الدولى المعاصرة . وقد بدأ المؤلف هذا القسم بدراسة الأحكام الخاصة بالملجأ الاقليمى ثم تناول اهم الأحكام المتعلقة بالملجأ الدبلوماسى .

وفى الخاتمة سجل المؤلف اهم النتائج المستخلصة من الدراسة .



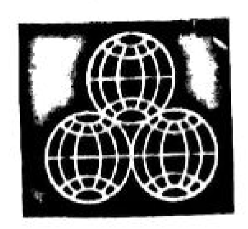
الثورة الايرانيه فى عامها الخامس

اعداد : سوسن حسين

● دخلت الثورة الايرانية عامها الخامس . وهذه مناسبة تتطلب منا تخصيص صفحات هذا الباب لمحاوله تقييم التجربة الثورية فى ايران وتقديم كشف حساب بسلبياتها وايجابياتها . ولم يحدث ان فجرت ثورة فى العصر الحديث مثل هذا الدوى الهائل واثارت هذا الحكم الهائل من القضايا واستحوذت على اهتمام جميع دول العالم بلا استثناء مثلما فعلت الثورة الايرانية . ان القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة قد ظلت حتى عشية الثورة تؤمن بان ايران تحت حكم الشاه هى احدى الجزر المستقرة فى مياه السياسة الدولية المضطربة مما ادى الى سخرية العالم كله منها . ان الولايات المتحدة رغم وجود الالاف من رعاياها داخل الاراضى الايرانية لم تستطع النفاذ الى ماوراء القشرة البراقة لنظام الشاه لتدرك الحقائق الاجتماعية والدينية المفزعة الكامنة وراء هذه القشرة . وقد لاقت الثورة الايرانية فى بدايتها استجابة رائعة وتعاطفا شديدا لدى شعوب العالم الاسلامى التى وجدت فى هذه الثورة دليلا على قوة الاسلام وقدرته على ايجاد الحلول لمشكلات العالم الثالث وتحقيق حلمه فى الاستقلال والحرية والعدالة . ولكن سرعان ماتحولت الثورة الاسلامية فى ايران من ثورة شعبية رائعة ونموذجا فريدا للثورات فى العالم الثالث الى نظام متخلف مستبد يحكم بالحديد والنار والعنف والارهاب . واصبحت مصدرا للفوضى الاقليمية تطيح باسم الدين بجميع الاهداف التى كافح الشعب الايرانى وثار من اجل تحقيقها .

ماهو مستقبل النظام الحالى فى ايران ؟ وماهى الاحتمالات المستقبلية لشكل الحكم القادم ؟ من سيخلف اية الله روح الله الخومينى ؟ هل سيقدر لايران ان تشهد نهاية حكم الملة قريبا وبداية حكم اخر اقل ضراوة ووحشية ؟ هل مازالت الفرصة سانحة امام المصالحة الوطنية لما فيه خير البلاد ؟ ماهى درجة تغلغل الاتحاد السوفيتى فى ايران واثر ذلك على توازنات القوى فى الخليج ؟

وفيما يتعلق بهذا السؤال الاخير تعرض المقالتان الثانية والثالثة وجهتى نظر مختلفتين . الاولى منحازة تماما للغرب ومعادية للاتحاد السوفيتى ترى فى العلاقات الايرانية السوفيتية مؤامرة كبرى تحيك خيوطها القوى السوفيتية لايقاع ايران فى حبائلها والسيطرة عليها فى النهايه . والثانيه تعكس النظرة الموضوعية لحدود سيطرة القوتين العظميين على ايران وتضع العلاقات بين موسكو وطهران فى حجمها الطبيعى . ونختتم المقالات بحديث مع الحسن بنى صدر اول رئيس للجمهورية الاسلامية الايرانية جاء الى مقعد الرئاسة باغلبية ساحقة فى اول انتخابات بعد الثورة . ثم اطاحت به القوى الدينية المتطرفة حماية لنفسها وخوفا على سلطاتها المطلقة من اتجاهاته العلمانية الديمقراطية .



REVUE*TIERS-MONDE

La Revolution Islamque en IRAN
Paul Balta
Revue Tiers-Monde
Octobre-Decembre 1982

الثورة الاسلامية فى ايران بقلم بول بالتا

نشر هذا المقال فى العدد الذى خصصته مجلة «تيير موند» لدراسة «الدين الاسلامى وتأثيره الحالى فى العالم الثالث» وقد ساهم فى تحرير هذا العدد نخبة من المتخصصين العالميين فى الدراسات الشرقية والاسلامية .

وقد تناول بول بالتا الثورة الاسلامية فى ايران وهى الثورة التى فجرت حمى الاهتمام بالاسلام وجذبت انتباه العالم الى فكر هذا الدين ومبادئه فبدا كما لوكان كشفا جديدا .

فى بداية المقال يعقد بول بالتا مقارنة بين الثورة الفرنسية ١٧٨٩ والثورة الايرانيه ١٩٧٩ ويستعرض بعض أوجه الشبه بين الثورتين رغم اختلافهما الواضح فى الدوافع والأهداف ان الثوره الايرانيه كالثورة الفرنسية ، سبقتها واعدت لها سلسله من الأزمات التى عمقت شعور الكراهيه للحاكم لدى طبقات كثيرة من الشعب . كما ان المراحل التى مرت بها الثورة الايرانية بعد انتصارها تذكرنا بأختها الكبرى خاصة عمليات الارهاب والعنف الدموى واختبار القوة مع الملكيات المجاوره التى تخشى عدوى الثوره وطرد الملكيين والليبراليين الى خارج البلاد .

الأسباب التاريخية للثورة :

يجذب الكاتب انتباه القارىء الى بعض الجوانب الأساسيه فى الثورة الايرانيه التى قدتفوته اذا لم توضع فى سياقها التاريخى السليم . فايران بتكوينها الجغرافى تعتبر قلعة حصينة . انها هضبة عالية مترامية الاطراف لايقل ارتفاع أى منطقة فيها عن الف متر ، ولكنها فى نفس الوقت تشكل جسرا الى الشرق الاقصى والشرق الادنى . وقد كانت ايران فى الماضى مركزا لحضارة كبرى كما كانت ايضا بؤرة لمواجهات وحشية ، وعرفت احقابا من الهيبة والنفوذ واحقابا أخرى من التدهور والانحدار . ولكن الحضارة الايرانية ، على عكس حضارات كثيره اندثرت تماما بعد فترة من الازدهار والتألق ، استطاعت فى كل مرة ان تتغلب على انتكاسها وان تبعث من جديد من تحت الانقاض . ان الباحث التاريخى المراقب للاحداث وتطورها فى ايران منذ منتصف القرن التاسع عشر ستثير انتباهه ثابتة تاريخية معينة هى : فى كل مرة يقدم فيها حاكم ايران على عمل استبدادى من شأنه وضع البلاد تحت السيطرة الاجنبية ، يحدث رد فعل عنيف لدى القوى الأربعة الاساسية فى ايران التى تتحالف لمواجهة هذه السيطرة وهذه القوى هى : رجال الدين والمثقفين التقدميين والعمال والتجار . والا[illegible] كثيرة نذكر منها واقعة منح الشركه الانجليزية للتبغ عام ١٨٨٠ حق شراء وبيع وتسويق التبغ الايرانى لمدة [illegible] داخل البلاد وخارجها وكان ناصر الدين شاه قد منح الشركة هذا الحق مستخدما سلطته المطلقه . فثار الشعب الايرانى بجميع فئاته وأمر آية الله شيرازى بالاضراب العام ، ووضع بذلك العاهل الايرانى فى موقف لايحسد عليه [illegible] هذا الأخير اجبار أية الله شيرازى على تغيير موقفه [illegible] يستجب قام بنفيه خارج البلاد . وادى ذلك [illegible] زيادة الاضطرابات وهاجم الشعب الايرانى قصر الشاه وفتح الحرس نيرانه وتساقط الاف القتلى والجرحى ، واضطر الشاه تجنبا لثورة شاملة الى ، الغاء الاتفاق .

واقعة أخرى تؤكد تحالف القوى الايرانية فى مواجهة تصرفات الحكام الاستبدادية التى تضع البلاد تحت السيطرة الاجنبية . ماحدث فى عهد مظفر الدين شاه الذى منح الروس والانجليز امتيازات كبيرة مقابل حصوله على الاموال ، فأدى بذلك الى اقتسام الامبريالية ، الانجليزيه والروسيه للبلاد . واشتعلت الثوره فى ايران احتجاجا على هذه الأوضاع وبلغت ذروتها عام ١٩٠٦ فاضطر الشاه الى اصدار فرمان ٥ أغسطس الشهير الذى وضع حدا للسلطه المطلقة واقام مجلسا شعبيا يتكون من ممثلين عن رجال الدين والملاك والتجار والحرفيين ، وقد اعتبر ذلك انتصارا للشعب الايرانى . ولكن رجال الدين انقسموا مابين مؤيد ومعارض لهذا الانجاز الذى اتهمه البعض بالزندقه لانه مستلهم من المبادىء الديموقراطية الغربية ولانه يدعو الى «علمنة» التعليم وبعض جوانب الحياة السياسية .

وعندما أسس رضا خان حكم الاسره البهلوية وبدأ فى عمليات تحديث البلاد بشكل استبدادى عنيف استاء رجال الدين وثاروا ضد التطور . ولكن هذه السياسة الدكتاتوريه

قد خفف منها كثيرا وطنية رضا خان ووقوفه فى وجه اطماع موسكو ولندن . وقد نجح فى تفتيت المعارضه وتقسيمها . وأدى موقف رضا خان المنحاز لدول المحور خلال الحرب العالمية الثانية الى قيام الحلفاء بنفيهة وتنصيب ابنه محمد رضا حاكما للبلاد . وقد واجه الابن معارضة شاملة منذ بداية حكمه . وبدأت الحركة الشعبيه تتكون من جديد وتتحالف فى مواجهة الحكم المطلق والسيطرة الاجنبية . نفس الا[illegible] تؤدى الى نفس النتائج . وكاد العرش البهل[illegible] [illegible]ار عام ١٩٥٣ وهرب محمد رضا الى خارج البـ[illegible] ولكنه [illegible] تحت حماية الجيش والمخابرات الامريكيين . وسيصمد ربع قرن بعد هذا التمرد ولكن سيرتكب نفس الاخطاء الذى ارتكبها أسلافه وستنجح الحركة الشعبية فى النهاية فى القضاء عليه .

الاسباب المباشرة :

ان الاسباب المباشرة للثورة كثيره .. لنذكرها باختصار . كان البلاط وعلى راسه الشاه يتحكم فى جميع شئون البلاد : المالية والاقتصادية والدفاع والسياسة الخارجية والداخلية . وذلك عن طريق مكتب خاص يملك السلطة المطلقة ، اما مجلس الوزاء والبرلمان فكانت مهمتها هى التصديق فقط . كما كان هناك بلاطان أخران يتمتعان بنفوذ كبير هما بلاط الامبراطورة وبلاط الأميرة اشرف اخت الشاه . يأتى بعد ذلك الجيش . ونؤكد الارقام رغبه الشاه فى ان يجعل من الجيش الايرانى خامس جيش فى العالم . فقد ارتفعت ميزانية الجيش فيما بين ١٩٥٣ و ١٩٧٠ من ٦٧ مليون دولار الى ٨٤٤ مليون ثم بلغت ٩٤٠٠ مليون عام ٧٧ وزادت عن عشرة مليارات عام ١٩٧٨ . وتجدر الاشاره ايضا الى البوليس الامبراطورى الخاص «السافاك» الذى نشر الرعب بين المواطنين وغذى احساس الغضب والتمرد لدى الشعب . يضاف الى ذلك اسباب اخرى كثير هزت النسيج الاجتماعى بعمق مثل فشل استراتيجية التنمية السريعة التى قامت على التصنيع ونزوح الفلاحين الى المدن . واستياء الشباب الذى شجعته الدولة على تحصيل العلم ثم حرمته حرية التعبير . ووجود المستشارين الامريكيين فى البلاد وسوء تصرفات الولايات المتحدة بشكل عام [illegible] احساس المواطنين الايرانيين باغتصاب [illegible] قد تجسد هذا الـ[illegible] فى تيارين معارضين [illegible] هما : التيار الدينى [illegible] يمثله [illegible] حركات التحرير الـ[illegible] التيار الدينى الى جانب رجال الدين كثيرا من ذوى [illegible] مختلفه من [illegible] محافظين وانصار الوسط يجتمعون حول قاسم مشترك اعظم هو العداء للسلطة . وقد كان محمد رضا بهلوى يعامل رجال الدين بازدراء شديد ويصفهم بالغباء وجمود الفكر . وقد تجمع هذا التيار بجميع مكوناته حول أية الله روح الله خومينى الذى أصبح رمزا لمقاومة الحكم البهلوى . فقد كان يرى ان الاصلاح لايجدى مادام حكم الشاه قائما . ونادى بقلب النظام الامبراطورى وطرد الامريكيين من البلاد . كما استطاع حديث الاسلام عن المساواه ان يضم الى صفوف انصار الخومينى كثيرا من الماركسيين والعلمانيين .

هذا الى جانب الحركات القومية قد اقتنعت تماما بعد الاطاحة بمصدق عام ١٩٥٣ وتمزيق اوصال حزب توده الشيوعى والقمع الوحشى للمعارضة بأن تحرير ايران لن يكون من خلال الشرعية القائمة وانه لامفر من العنف لتحطيم دائرة الخوف واحداث هزة . وبدأت الحركات الفادئية فى التكوين مثل فدائيى الخلق ومجاهدى الخلق . وقد أفرزت هذه الحركة الاخيرة بعض المفكرين الذين اثروا كثيرا فى الاوساط الثقافية الايرانية وكذلك الاوساط البروليتارية المتطورة .

شعب أعزل

كيف استطاع شعب اعزل خالى اليدين من أى سلاح ان يجبر الشاه على الرحيل ويهزم خامس جيش فى العالم ؟ يروى الكاتب نقلا عن شهود عيان تفاصيل مذهلة حول هذه المسيرات الهائلة المهيبة التى لم يشهد لها التاريخ مثيلا من قبل . أمواج من البشر تغرق العاصمة وجميع ارجاء البلاد ولا تفعل سوى الهتاف «الله أكبر» .

ان الثورة الايرانية واعلان الجمهورية الاسلامية فى ٣١ مارس عام ١٩٧٩ قد أثار فى البداية أملا كبيرا لدى جميع الشعوب الاسلامية . لقد بدت هذه الثوره التى قلبت موازين القوى فى هذه المنطقة الاستراتيجية وأكانها بشير الخلاص والأمل الموعود . ولكنها لن تلبث ان تثير احباطا داخليا وخارجيا . وبدأ الخومينى الذى طالما نادى بوجوب احترام حقوق الانسان . فى الاطلاق يد «لجان الثورة» بلا ضابط أورابط . واطلق يد «محاكم الثورة» التى اصدرت أحكاما تعسفية ولم تترك للمتهمين فرصة الدفاع عن انفسهم . وقد قدرت لجنة العفو الدولية عدد الذين نفذ فيهم حكم الاعدام حتى بداية ١٩٨٢ بأربعة الاف شخص .

ان الامام الذى أعلن من صومعته المتواضعة فى نوفل لوشاتو ان الحكومة الاسلامية تضمن حرية الفكر والتعبير قد التزم الصمت التام ولم يحرك ساكنا عندما اغلق حراس الثورة الجرائد واعتبروها فكرا شريرا وقاطعوا المثقفين وهاجموا احزاب اليسار وضربوا النساء اللاتى نزلن الى الشوارع يدافعن عن حقوقهن . ثم تحولوا بعد ذلك الى المجاهدين وهاجموهم ومما لاشك فيه ان هذا الصمت من جانب الخومينى معناه موافقته على هذه الاجراءات . كما وافق من قبل على تصرفات اللجان الثورية ازاء حكومة بازرجان التى اختارها هو ثم أراد بعد ذلك التخلص منها لأن بازرجان كان قد ابدى استعدادا لاقامة نظام دينى معتدل يسمح باستمرار الهياكل الاساسية للنظام السابق ولكن بدون الشاه . وقد بارك عملية اقتحام السفارة الامريكية واخذ الدبلوماسيين الامريكيين رهائن مقابل [illegible]ليم الشاه .

ان خومينى وهو القادر دائما على تبين القوى المسيطرة داخل الحركة الشعبية قد استطاع على الفور إدراك ما يمكن ان يستفيده من هذه الازمة لينقل الثورة الى مرحلتها الثانية . وبدا فى عملية التطهير الداخلى والقضاء على الاتجاهات المناوئة له بما فى ذلك الرئيس أبو الحسن بنى صدر الذى رفض الانصياع لسيطرة واستبداد الجهاز الدينى وحزب الثورة الاسلامى . وكان هذا الحزب قد بدأ يتصرف كحزب أوحد وأدت تصرفاته التعسفية الى اثارة ردود فعل عنيفة من جانب مجاهدى الخلق وبعض الأقليات الاخرى وبلغت الاحداث ذروتها عندما انفجر مقر الحزب واودى بحياة مئات من اعضائه بما فيهم أية الله بهشتى وهو الرجل الثانى فى النظام . وفى ٣٠ أغسطس من نفس العام اغتيل الرئيس الجديد محمد على رجائى ورئيس وزرائه وفى ٢ سبتمبر تم انتخاب أية الله على خامينى برئاسة الدولة ، وبذلك أصبحت ايران يحكمها ثلاثة من رجال الدين : رئيس الدولة ورئيس البرلمان وخومينى وهو . الحارس الاكبر على البلاد والنظام .

ويتساءل الكاتب : هل الفريق الحاكم الذى يؤكد فى كل فرصة انه جاء الى السلطة ليخدم الاسلام ، يخدم الاسلام بالفعل أم انه على الاصح استخدم الاسلام للاستيلاء على السلطة ؟ ويتذكر بول بالتا فى هذا الصدد حديثا له مع احمد زاده الذى عين محافظا لخراسان بعد الثورة مباشرة ثم استقال بعد فترة وجيزة لخلافاته مع رجال الدين بسبب عدم كفاءتهم وسوء ادارتهم . لقد تحدث أحمد زاده عن الجمهورية الاسلامية قبيل سقوط الشاه مباشرة فقال : ان الجمهورية الاسلامية تحرم أمورا سبعة لاتتفق وطبيعتها هى :

الاستغلال والدكتاتورية والامبريالية والاستعمار والجهل والفسق والرجعية . وكلها أمور تعوق تقدم الانسان وتطوره . وتؤكد على سبعة مبادىء هى : المساواة والديمقراطية والحرية والمشورة والمعرفة والفضيلة والتوزيع الرشيد للثروات . ان الثورة التى تستطيع الاستمرار هى الثورة التى تكفل التطور والتقدم والمساواة والرخاء وتضمن حقوق الانسان وتشجع الانتاجية الخيرة التى تمنع المواطن من الاثراء المستغل على حساب المجتمع ».

هل يمكن تطبيق هذه المعايير على النظام الحالى فى ايران ؟ مطلقا ! فقد توقف الجهاز الاقتصادى توقفا شبه كامل وادى الى بطالة بضعة ملايين من المواطنين الايرانيين . فى الوقت الذى ازدهرت فيه التجارة وعرف التجار عصرا ذهبيا بفضل الاستيراد الذى اصبح ضروريا لتعويض النقص فى الانتاج . ناهيك عن عمليات التعذيب والقتل . ومن المفارقات الغريبة ان يتخذ النظام الاسلامى نفس موقف حكومة الشاه من الاقليات العرقية التى طالبت بحكم ذاتى فى اطار الجمهورية الاسلامية . ولكن هذه الاقليات لم تسع الى الاستفادة من متاعب النظام الاخيرة والحرب مع العراق لتفجر الموقف داخليا . وهذا يدل من وجهة نظر الكاتب على تمسك هذه الأقليات بقوميتهم وايمانهم بقدرة الاسلام على انقاذهم . ولايمكن تجاهل هذه الحماسة الثورية التى مازالت موجودة لدى جميع المواطنين الايرانيين رغم الاخطاء العديدة التى ارتكبها النظام وممثلوه . وتبدو هذه الروح واضحة فى مقاومة الجماهير الايرانية للقوات العراقية . رغم وعى هذه الجماهير بأن الحكومة الايرانية تجد لنفسها مخرجا فى هذه الحرب التى تزودها بالحجج لتبرير المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها البلاد وتشغل الجيش بحيث يتحاشى النظام شبح انقلاب عسكرى ولو مؤقتا .

ويرى بول بالتا ان جميع هذه الاخطاء التى ارتكبها النظام الايرانى لايجب ان تجلعنا نقلل من شأن أهمية الثورة التى تمت باسم الاسلام والتى قام بها شعب أعزل من اى سلاح ولكنه مؤمن بحقه فى الحرية والعدالة والاصالة ومؤمن بضرورة ترسيخ القيم الروحية فى عالم اصبحت فيه الاستفادة المادية هى القانون الأول . كما يحذر من محاولة التنبؤ فى الوقت الحالى بالمنعطف الذى ستسلكه الثورة الاسلامية فى المستقبل . ولكن هذا لايمنعنا من التفكير فى قدرة مثل هذه الثورة التى قلبت المجتمع على أن تجد لنفسها فى النهاية طريقا صحيحا تستطيع من خلاله تلبية مطالب الاصالة والعصرية فى نفس الوقت .

politique internationale

IRAN ... ation ou Liberation ?
ndi
nale
3

إيران : تحرر أم «سفيتة» ؟

بقلم هوشانج نها فاندى

يميل هذا المقال الى المبالغة فى تصوير العلاقة بين السلطة الدينية فى إيران وبين الاتحاد السوفيتى الذى يؤكد انها علاقه تواطؤ من اجل «سفيتة» ايران فى النهاية . ان نظرة الى خلفية كاتب المقال السياسيه ستبرر هذا الموقف المتحامل على السوفيت وعلى رجال الدين الايرانيين . فهو ايرانى الاصل عمل فى عهد الشاه وزيرا للاسكان من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ثم عين عميدا لجامعة شيراز حتى عام ١٩٧١ وبعدها عميدا لجامعة طهران حتى عام ١٩٧٦ . وقد الف كتابين عن ايران بعد الثورة . ولكن المقال رغم ذلك يحتوى على كثير من الحقائق الهامة التى يهم الباحث ان يلم بها كما يحتوى على تحليل متميز لبعض نقاط بالغة الاهميه . مع التحفظ بأنه يعكس رؤية غربية بحته للمشكله الايرانيه .

يقول نهافاندى ان ايران تعيش منذ اكثر من أربع سنوات فى ظل رعب وارهاب تمجده السلطات الدينية . ماذا فعل حتى الان هذا النظام ؟ ان الثورة الايرانية لم تنجز شيئا مما وعدت به . بل انها شوهت كل ماهو موجود أصلا . ويتهم الكاتب القوى الغربيه بالتخاذل فى مواجهة عمليات التعذيب الوحشية التى يمارسها النظام والتى راح ضحيتها عشرات الالاف الابرياء إلا من تهمة «معارضة» الثورة

الراى العام الغربى لايفعل سوى اظهار حساسيته تجاه انتهاك حقوق الانسان بشكل علم ولكنه لايتخذ موقفا ايجابيا لوقف نزيف الدم . فقد بلغ عدد ضحايا النظام ٢٠٠,٠٠٠ الى جانب آلاف المفقودين والمعتقلين . وهذا موقف غير مشرف على الاطلاق . ان مسئولية تدمير ايران تقع فى الجزء الاكبر منها على عاتق الولايات التحده فى عهد كارتر . وبالرغم من ان الغرب هو الضحية الاولى بعد الشعب الايرانى بالطبع لهذه السياسة الانتحاريه . الا انه يصر على ترك ايران للسيطرة السوفيتية المتنامية والتى تتخذ التطرف الاسلامى واجهه تختفى وراءها لقلب التوازن فى المنطقة لصالحها . وقد قطعت هذه العملية شوطا كبيرا وسيصبح من المستحيل العودة بها الى الوراء لو استمر الغرب فى سلبيته .

ثم يسوق الكاتب ادلته على ان ايران تخضع لعملية «سفيتة» منظمة : أولا الاقتصاد الايرانى الذى يتجه تدريجيا الى الراديكاليه رغم ان مصادرة أموال الغير هو أمر ضد مبادىء الاسلام حتى لو كان لصالح الدوله . وقد قام النظام بتأميم البنوك والجزء الاعظم من المنشآت الصناعية والشركات الكبرى وسيطر على التجارة الخارجية كما اخضع منتجات الاستهلاك الجارى لنظام الحصص . يضاف الى ذلك مصادرة جزء كبير من العقارات يصعب حصره لصالح الدوله ولصالح رجال النظام وحزب الجمهورية الاسلامى . وقد تم اخيرا التصويت فى البرلمان لصالح قانون تمتد بموجبه المصادرة الى املاك جميع الايرانيين المقيمين فى الخارج حتى لو كان موقفهم قانونيا وسليما . ولكن يبدو ان هذا القانون قد قوبل بمعارضة شديدة من مجلس الرقابة على الدستور

ان جميع الطبقات والمؤسسات الاجتماعية التى عارضت السيطره السوفيتيه على ايران قد استبعدت بالتدريج وحدثت فى الجيش حركه تطهير شملت ١٢ الف ضابط واعدم حوالى الف . وامتد التطهير إى الجامعات والاحزاب العلمانيه والوطنيه والزعماء الدينيين التقليديين . وبدأت ايضا عمليه منظمة لتخريب الثقافه الايرانيه بهدف القضاء على الهوية الوطنية . ان عمليات القمع التى مارستها الجمهوريه الاسلاميه الايرانيه ضد رجال الدين السنيين والشيعة كانت بالغه الوحشية . فمنهم من قتل ومن اعتقل ومن نفى ومن تشرد هربا من المصير الرهيب مثل الشيخ عز الدين حسينى زعيم طائفة الاكراد السنيين الذى يعيش حاليا فى الادغال . وقد نفى الشيخ عثمان النقشبندى زعيم طائفة النقشبندية الذى يحترمه الجميع وكذلك مولاقى عبد العزيز زعيم الطائفة السنية فى بالوشيستان . واعتقل اخيرا آية الله كاظم شريعة مدارى المعروف بعدائه للشيوعية بتهمة ملفقه دبرتها له السلطة على طريقة النظم الشمولية

ويؤكد الكاتب ان جزءا كبيرا من الرجال المعممين وممن ذوى اللحى الذين يقدمون الى الجمهور بصفتهم اقطابا دينيين من الشيعة ليسوا فى الحقيقة سوى عملاء

الشيوعية . امضى معظمهم فترات تدريب في معسكرات الارهاب باليمن الجنوبي وليبيا . والجزء المتبقي درس في جامعات الدول الشرقية . وقد استبدلوا زيهم العادي بالزى [illegible] قبل الثورة ليتأقلموا مع هذه الوظيفة الجديدة [illegible] اى رضيعه آيات الله وقد ادى وجود هؤلاء على رأس السلطه في ايران الى أن يتحدث بعض السذج عن « الجمهوريه الاسلامية » .

والى جانب شمولية الاقتصاد والمجتمع الايراني وهى المرحلة الضرورية السابقة على سيطرة العناصر الشيوعية نهائيا على البلاد تقوم السياسة السوفيتية بتدبير مخططات معقدة للتدخل في ايران .

مثلا . تم توقيع معاهدتين للتعاون العسكرى بين البلدين في يولية ١٩٨١ تتعلق الاولى بتزويد ايران بالسلاح والذخيرة . والاخرى بتشكيل الكوادر وبالمساعدات الفنية . حقا ان الامبراطورية قد اشترت قبل ذلك كميات هائلة من المعدات العسكرية من الاتحاد الس[illegible] هذه المشتريات لم تتضمن المساعدات الف[illegible] ار[illegible] تشكيل الكوادر . كما تم اخيرا توقيع بروتوكول سعو[illegible] النقل والمواصلات سمح لموسكو بتمرير عربات نقلها عبر ايران دون اية رقابة . وقد اكد شهود عيان ان الامدادات العسكرية السوفيتية قد ارسلت الى افغانستان عن طريق شبكة الطرق الايرانيه .

ويستشهد الكاتب بمجلة ديفانس ناسيونال الفرنسية عدد نوفمبر ١٩٨٢ التى اكدت مساعدة المخابرات السوفيتية للنظام الايراني وتزويد البوليس السرى للنظام الايراني بالمساعدات الفنية ان الاخصائيين في المخابرات السوفيتية يتحدثون الفارسية ويشتركون في الصلاة الاسلاميه . كما ان عدد الخبراء السوفيت في ايران يصعب حصره في الوقت الحالى وقد قدر عددهم في مارس ١٩٨٢ بحوالى الفين . وزاد عدد الدبلوماسيين السوفيت من ٤٠ في عهد الشاه الى ٢٠٠٠ حاليا . وقد أقام الاتحاد السوفيتي محطه للتصنت والمراقبة على جبل بالوشيستان على بعد ٥٥ كم من زهران و ٧٠٠ [illegible] عدد كبير من العملاء السوفيت [illegible] منطقة [illegible] الدول المنحازه لموسكو دورا هاما في [illegible] هذه . وقد بدأت ليبيا منذ سبتمبر ١٩٨٠ في تزويد ايران باسلحة سوفيتية وكذلك كوريا الشماليه وسوريا . ورغم استمرار بعض الدول العربيه في بيع السلاح وقطع الغيار لايران سواء عن طريق مباشر او غير مباشر . الا انه لايوجد أى شك في ان استمرار الحرب الايرانيه العراقيه ستزيد من تبعية ايران الاقتصادية والعسكرية للكتله السوفيتية كما ان ايران تعتمد بشكل متزايد على الدول الشرقيـة لاداره انشطتها القوميه بسبب اختفاء النخبة والكوادر الايرانيه اما عن طريق التصفية الجسدية أو الهجرة . وايضا بسبب طرد معظم الفنيين الاجانب الذين كانوا يعملون في ايران

ان نفوذ حزب تودة في تزايد مستمر منذ قيام الثورة . وقد عادت كثير من قيادات الحزب التى كانت قد هاجرت الى البلاد الشيوعية في عهد الشاه . وتمت اعادتهم جميعا الى مناصبهم في الجيش والاداره واصبح الحزب يسيطر على وسائل الاعلام والبنوك المؤممة وكثيرا من مؤسسات الدوله .

ويرى المؤلف ان اعمال القمع والتصفية التى تعرض لها حزب تودة اخيرا ليست سوى مسرحية تسمح للنظام بادعاء النضال ضد الماركسيه الملحدة وتضليل بعض المراقبين السذج وهذه الحملات سببها اعتبارات ايديولوجيه لاتهم موسكو في شيء وانما المهم هو موقف ايران الحاسم في عدائه للامبريالية . وفي الواقع ان الحزب الشيوعى (تودة) هو المؤسسة السياسية الوحيده في ايران المنظمه تنظيما حقيقيا . وقد تغلغل الحزب تدريجيا في جهاز الدولة . وهناك اتجاه الى التفكير حاليا في ان اعتقال كيانورى وخمسة آخرين من حزب توده في فبراير الماضى لم يكن سوى مناورة لذر الرماد في العيون في اعقاب المعلومات التى انتشرت في الغرب حول التدخل السوفيتي في ايران .

ويعدد الكاتب الاهداف التى حققها السوفيت منذ تولى النظام الحالى في ايران في :

اولا : القضاء على الجيش الايراني الذى كان احدى القوى الدفاعية الاساسية للعالم الغربى .

ثانيا : القضاء على الوجود الغربى عامه والامريكى خاصة وبالذات قواعد التجسس الامريكيه في شمال ايران

ثالثا : نهايه دور «شرطى الخليج » الذى كانت تقوم به ايران وهو ماسيؤدى الى خلخلة النظم في دول المنطقه الاخرى التى تعتبر المورد الرئيسى لتزويد اوروبا واليابان بالبترول .

رابعا : انضمام السياسة الخارجية الايرانيه الى الدول التى تطلق على نفسها دول عدم الانحياز مثل ليبيا واليمن الجنوبية وكوبا والتى تساعد الحركات الارهابية والتخريبية المعادية للغرب في العالم كله .

ورغم جميع هذه المزايا التى كسبها الاتحاد السوفيتي نتيجة الثورة الايرانية لم يكف منذ اربع سنوات عن تدعيم مواقعه داخل البلاد . وتساعد الحرب الايرانيه العراقية على استمرار النظام الايراني فهى تسمح له باصابة ثلاثة اهداف في وقت واحد : شغل القوات المسلحه وبالتالى تجنب احتمال انقلاب عسكرى – ٢ تنظيم جيش شعبى موجه تسيطر عليه عناصر راديكاليه – ٣ تعبئة الرأى العام الايراني وتبرير الازمه الاقتصاديه .

ان خومينى يجهل كل شيء عن الموقف الدولى وليس سوى لعبة في القوى التى تفوقه وتحركه كما تشاء ولكن وجوده على رأس السلطه يعطى شبه وحدة للمؤسسات المتفككة . ولا لاشك فيه ان اختفاءه سيفجر التناقضات الموجوده داخل النظام وسيسلط الاضواء على القوى المتصارعه من اجل سيطره على البلاد

ان التطرف والطرق البربريه التي يتبعها النظام الايراني تخدم الاتحاد السوفيتي وتجعله يضرب عصفورين بحجر . فهي تتيح له فرصه تصفيه خصومه داخل البلاد وتضمن تغلغله واستخدامه للاراضي الايرانيه كقاعدة للاعمال التخريبيه ضد الدول الاسلاميه الموالية للغرب .

لكن الكاتب يستبعد فرضيه تدخل الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر في ايران في حاله موت خوميني فموسكو لاتريد تكرار التجربه الافغانية كما انها في وضع متميز وتستطيع السيطره على زمام الامور من خلال حزب توده . [illegible] هذا ممكن نظرا لسلبية السياسة الغربية .

وهذا السيناريو ليس الوحيد ولكنه الاكثر احتمالا . فهناك فرضيتان يمكن التفكير فيهما . الاولى هي حدوث تطور داخل النظام في اتجاه التهدئه والمصالحه الوطنيه والتقارب الحقيقي من العالم الغربي ولكن هذه الفرضيه مستبعده لثلاثة اسباب هي : ١ـ لم يكف نظام طهران منذ فبراير ١٩٧٩ عن الاتجاه الى مزيد من الراديكاليه سواء على المستوى القومي او الدولي . فقد تمت تصفية العناصر التي كانت تعتبر معتدله وكانت عمليه الرهائن هي المرحله الحاسمه في طريق هذه الراديكالية . ٢ـ تميل علاقات القوى الحاليه داخل النظام تجاه الدينيين النضاليين الذين يساندهم حزب توده . ٣ـ ان سلطه الخوميني لم تستطع الاستمرار الا بفضل العنف الثوري الذي يشكل جوهر النظام واي اعتدال سيؤدي الى انهيار هذه السلطة . لذلك يبدو ان قلب نظام الحكم الايراني هو السيناريو الاكثر احتمالا وواقعيه .

ومما لاشك فيه ان قطاعا عريضا من المواطنين الايرانيين كانوا يتمنون رحيل الشاه عن البلاد . بل ان كثيرا من المثقفين الايرانيين والاجانب قد شككوا في شرعيه النظام البهلوي وسلبوه حتى الرغبه في مواجهه الموقف . وكما هو الحال دائما أصبح رجال الدين هم البديل والرمز الذي يجسد حركه الاستياء لدى فئات الشعب . ولكن نظام طهران الذي حكم عن طريق العنف والارهاب وأثار الخراب والدمار قد فقد اليوم شرعيته ولايملك من الجمهورية سوى اسمها طالما انه لايعبر عن السيادة الوطنية ، كما انه ليس نظاما اسلاميا ايضا لان الغالبية العظمى من السلطات الدينية التقليديه قد ادانته . ان تصرفات النظام لاتتفق مع مبادىء الاسلام ومعظم آيات الله ليسوا سوى محتالين .

ان معظم الايرانيين يدينون حكم الملة ويحاربونه ، والقمع المتفشي في البلاد هو ابلغ دليل على وجود مقاومة حقيقيه رغم انها لم تنظم بعد . ويقول الكاتب ان حركة وطنيه تعتمد على الجيش وتحظى بموافقه رجال الدين من الشيعه والسنه الذين اقلقتهم تطورات الاحداث والراغبين في الابتعاد عن السياسه سيكون بوسعها قلب النظام واعادة ايران مره اخرى الى هويتها واستقلالها ودورها [illegible] وفي هذه الحاله تصبح المسانده السياسه والمعنوية [illegible] الدول الغربيه امر ضروريا لنجاح هذه الحركة [illegible] سعى القوى الغربيه ابعاد الازمة الايرانية ونتائجها الخطيرة .

لو افترضنا جدلا ان هذا السيناريو الاخير قد تحقق . فلن يتعلق الامر بالعوده الى الماضي لان التاريخ لايتقهقر [illegible] [illegible] الكبرى التي كانت البلاد تسعى اليها في السنوات التي سبقت [illegible] وتطوير الاقتصاد [illegible] وبلوغ القوه والعظمه [illegible] الايرانيين الذين وثقوا في الثوره نحو مجتمع اكثر عدلا وحريه ووجدوا انفسهم بعد فتره يعيشون في مأساه داميه لايعلم الا الله متى تنتهي فهل يمكن لمستقبل ايران ان يصبح مزيجا من الطموح والحلم . ان مثل هذا البناء يجب ان يرتكز على ثلاثه دعائم اساسيه :

١ـ دوله قوية لا يديرها رجال الدين انما تقوم على اساس اجماع وطني ويكون زعيمها رمزا للوحده وليس مركزا للسلطه . دوله قادره على تأكيد أمنها الداخلي والخارجي تزدهر في ظلها الحريات والتراث والثقافه الايرانيه .

٢ـ تطوير الاقتصاد وتجديده بحيث يتلاءم مع حقائق البلاد : اي اقتصاد يهدف الى الرفاهية للجميع ويقوم على حريه التعامل وعلى النظام التنافسي : وهذا وحده كفيل بالقضاء على البيروقراطيه والفساد المتفشي .

٣ـ سياسة خارجية تغترف مبادئها من التاريخ والجغرافيا وتحترم حسن الجوار والتوازنات التقليديه التي كانت ويجب ان تكون تقاليد ايران .

ولو اختارت ايران طريق الاستقرار والتطور بمساعدة الغرب فان موسكو ستبرهن على واقعيتها مثلما حدث عام ١٩٢١ وعام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٣ . ان السوفيت لايمكن ان يطيقوا اضطرابا في جمهورياتهم [illegible] لاتدخلا عسكريا غربيا على حدودهم ، ولكن مستعدين [illegible] اي حل آخر ينبع من الاراده الايرانيه . ويرى [illegible] نهاية مقاله ان أسوأ الخيارات بالنسبة للغرب وخاصة الولايات المتحدة هو الانتظار والتعفن لان خصوم ايران والعالم الحر هم وحدهم الذين استطاعوا الاستفاده حتى الان من هذا الموقف المنهار . ومع ذلك مازالت الفرصة سانحة لانقاذ ايران .

FOREIGN AFFAIRS

IRAN'S DURABLE REVOLUTION
Elaine Sciolino
Foreign Affairs Spring 1983

ثورة إيران المستمرة
بقلم الين سيولينو

ان ثورة ايران الاسلامية قد ... كثر من تنبأ بسقوطها و... استمر النظام رغم تعرضه لهزات عنيفة كانت تكفى أى واحدة منها لتقويض اركان ... ضعيف . فكيف حدث ذلك :

ان هذا يعود من وجهة نظر الكاتبة الى مقدرة الزعامة الدينية على بناء الدولة بشكل قد يكون شاذا وانما فى غاية الدهاء فقد اقام خومينى سياسته الداخلية على الكرامة والوطنية والحماس الدينى والتضحية بالنفس وأقام سياسته الخارجية على عدم الانحياز للشرق او الغرب واحتفظ الى جانب المؤسسات الثورية الجديدة ببعض مؤسسات الدولة القديمة واستطاع ضم عناصر من العهد السابق الى الثورة .

لقد تمكن النظام الجديد من اجتياز اختبارات كثيرة وبلغ نوعا من الاستقرار اذا استطعنا ان نقول ذلك . ويجب ان تواجه الولايات المتحدة نفسها وكذلك الاتحاد السوفيتى بحقيقة أصبحت شبه مؤكدة هى ان النظام الايرانى لن ينهار ما دام خومينى حيا . ولا يوجد سبب واحد يدعو للاعتقاد بأن الثورة لن تستمر حتى بعد موته . قد تحدث بعض الاضطرابات نتيجة اختفائه عن مسرح الاحداث ولكن الحكم الدينى سيستمر

ان العرب كان بطيئا فى ادراك مؤشرات الثورة الايرانية وسريعا فى التنبؤ بسقوطها . كثيرون لم يستطيعوا تصور ان الشاه سيسقط وان حفنة من رجال الدين المتخلفين بلا تجارب سياسية سيشعلون الثورة ويجعلونها تستمر . وآخرون استمعوا الى احاديث الخومينى فى المنفى التى حرفها المترجمون لتتفق مع الفكر الغربى ومبادىء الديمقراطية وتصوروا أن نظاما جديدا سيقوم يؤكد الحرية والديمقراطية والمساواة اى حكما علمانيا . واكتشفوا بعد ذلك خطأهم فقد صرح خومينى فور عودته الى البلاد انه لا مكان للديمقراطية الغربية والقيم المستوردة . ولم يكن اختياره لبازرجان الذى يجمع بين التدين والليبرالية سوى مناورة للتخفيف من معارضة المثقفين والتجار . وقد تصدى بازرجان فى البداية للمحاكم السرية وحاول مقاومة عمليات القمع الدموى ولكنه لم يستطع الاستمرار وقدم استقالته بعد يومين من عملية الرهائن واتهمة الطلبة الاسلاميون بالتآمر مع الولايات المتحدة . وكذلك حاول بنى صدر انقاذ البلاد من قبضة المتطرفين الدينين وهزم فى النهايه واستبعده خومينى . لقد كانت هناك لحظات خيل للعالم كله ان النظام الايرانى على وشك السقوط وخاصة عندما نسف مجاهدو الخلق مقر قيادة حزب الجمهورية الاسلامى ولقى أية الله بهشتى حتفه وسبعون آخرون من اعضاء الحزب وانضم كثيرون الى مجاهدى الخلق واستمرت حملات العنف والاغتيالات ولكن النظام لم ينهار بل رد على ذلك بحملات بلغت من الارهاب والدموية حدا ادى الى مقارنتها بحملات ارهاب الثورة الفرنسية واستطاع نظام الخومينى فى النهاية تشتيت المقاومة وسحقها والسيطرة مرة اخرى على زمام الامور .

كيف استطاع النظام مقاومة الازمات؟ تقول الكاتبة ان الاجابة تتلخص فى ان الخومينى قد استخدم كل أزمة جديدة كوسيلة ناجحة لتحقيق استراتيجية تقوم على نقطتين هما : ١ــ القضاء المنظم على اعداء النظام
٢ــ استمرار بناء دولة تعتمد بشكل متزايد على الزعامة الدينية وانشاء مؤسسات ثورية جديدة مع الاحتفاظ بالمؤسسات القديمة بعد تغيير قياداتها . ونذكر من المؤسسات الجديدة التى انشئت بعد الثورة اللجان الثورية التى تعمل ككلاب حراسة لحزب الجمهورية الاسلامى وتشرف بطرقها الخاصة على تأكيد سلطة الحزب . وكذلك الحرس الثورى المكلف بحفظ الأمن الداخلى ولديه ميزانيته الخاصة ونظامه الخاص وجهاز مخابراته ومكاتب اعلامه ووزارته الخاصه ايضا .

ثم تتناول الكاتبة الوضع الاقتصادى فى ايران . ان السياسة الاقتصادية الايرانية قد تعرضت لتغيرات جادة فى العام الماضى ان دلت على شىء فانما تدل على بعض التحسن وبداية علاج للأزمة الاقتصادية المريرة التى تمر بها البلاد . فقد تراجعت الثورة عن قراراتها بالكف عن تحرير

البترول ودفع البلاد الى الاعتماد اكثر على الزراعة والصناعة . وعادت مرة أخرى تعطى الأولوية للدخول البترولية . فعاد بذلك الاقتصاد الايرانى الحالى يأخذ نفس شكل الاقتصاد فى عهد الشاه . بل لقد ضاعفت ايران صادراتها من البترول رغم وفرته فى الاسواق وتجاهلت حصص منظمة الاوبك . وقد انخفض معدل التضخم طبقا للارقام الرسمية من ٣٠ الى ١٥ ٪ كما قام النظام ايضا بتحرير بعض الاجراءات المتعلقة بالتجارة وكان تأميم الدولة لهذا القطاع قد قوبل بمقاومة شديدة خاصة قطاع التجارة الخارجية . لقد فشل الزعماء الدينيون كما فشل الشاه من قبل فى اخضاع السوق – لسيطرة الدولة

وقد ساعدت الحرب الايرانية العراقية فى عملية بناء الدولة . فالجيش الايرانى لم يقض عليه نهائيا وانما طهرت قياداته فقط . وتكونت الى جانب هذا الجيش فرق مسلحة انبثقت عن اللجان الثورية ويطلق عليها الحرس الثورى ويصل عددهم الى ١٥٠ الفا ومهمة هذا الحرس كما قلنا من قبل هى حفظ النظام الداخلى ولكنه يحارب حاليا جنبا الى جنب مع الجيش النظامى ويحيط بهما اعدادا هائلة من متطوعين يزيد عددهم على ٥٠٠ الف من المتطوعين الشباب الذين يطلقون على انفسهم «فرقة الشهداء» ويقوم الملة بتجنيدهم ولا يأخذون اجرا ولا يرتدون زيا رسميا وانما فقط صدقية وشهادة يدخلون بها الجنة فى حالة استشهادهم فى ساحة القتال والنتيجة قوة عسكرية هائلة أفقدت العراق صوابها . ان صدام حسين قد دخل هذه الحرب وهو يعتقد انه سيهزم ايران بسهولة وستصبح القوة الكبرى فى الخليج

بالاضافة الى ان الحرب تؤدى دائما الى تعبئة قومية بغض النظر عن الانتماءات والمواقف الشخصيه تجاه الثورة . ان ايران لن تكسب شيئا اذا انهت حربها مع العراق لذلك رفضت جميع الوساطات . فلديها من الموارد والقوة البشرية ما يسمح لها باستمرار حرب الحدود الى ما لا نهاية وقد استردت من العراق معظم المناطق المتنازع عليها بل ووطئت الحدود العراقية فى بعض المناطق . وحتى لو تم التوصل الى وقف اطلاق النار بين البلدين فان الاعمال العدوانية ستستمر سنوات ونقلا عن مجلة الحرس الوطنى فان التسوية النهائية لن تكون ممكنة قبل عشر سنوات لذلك يجب ان تظل ايران فى حالة حرب مع العراق

ان هذه الحرب قد زودت خومينى بفرصة ذهبية للوفاء بالتزامه بتصدير الثورة . فقد قام بانشاء مجلس اعلى للثورة الاسلامية وهدفه الرسمى قلب نظام حكم صدام حسين . ان موقف حكومة ايران الرسمى هو تشجيع الثورات فى الدول المجاورة لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الاسلامى وعلى الثورة الايرانية ان تكون مصدرا للالهام لدى جيرانها . وقد اظهرت ايران استعدادها لتقديم المساندة للجماعات الثورية فى المنطقة . وقد كشفت حكومة البحرين مؤامرة فى

ديسمبر ١٩٨١ لقلب النظام قام بها ٧٢ شخصا مدربين فى ايران . وكذلك الاحداث المتكررة فى السعودية التى اصبحت هدفا للثورة الايرانية ويكفى ان نتذكر احداث مكة الاخيرة التى اعقبها هجوم عنيف من جانب زعماء الدين الايرانيين لتلويث سمعة حكام السعودية والتشكيك فى اسلامهم

ثم ينتقل الكاتب الى موقف القوتين العظميين من ايران . وعلى النقيض من المقال السابق الذى يؤكد كاتبه ان ايران تدور فى الفلك السوفيتى يرى كاتب هذا المقال ان القوتين العظميين لا تملكان نفوذا حقيقيا فى ايران وان السياسة الخارجية لهذه الاخيرة قد نجحت فى عدم الاعتماد على ايهما

فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى تضع الكاتبه علاقته بايران فى حجمها الحقيقى فتقول ان من حسن حظ الغرب ان موسكو لم تصادف فى ايران هذا النجاح الذى يحلو للبعض تصويره . حقا ان زعماء ايران الحاليين قد اعادوا تنشيط بعض الاتفاقيات الاقتصاديه التى كان الشاه قد عقدها مع الاتحاد السوفيتى ولكن كان دافعهم الى ذلك هو الاستفادة من الجارة الشمالية بل ان القيادة الايرانية الحالية قد الغت الاتفاق الذى ابرمه الشاه عام ١٩٧٥ لتزويد الاتحاد السوفيتى باحتياطيات ايران من الغاز الطبيعى . وهى الان تنظر تجاه اوربا الغربية كسوق لها عبر مشروع خط للانابيب يمر بتركيا . ومنذ بداية الثورة والزعماء الدينيون فى ايران يتهمون الاتحاد السوفيتى باعمال القمع ضد السكان المسلمين فى اراضيه . وقد تفاقمت اخيرا حدة هذا الهجوم بسبب تزويد السوفيت للجيش العراقى بالسلاح وايضا بسبب موقفهم فى افغانستان . وقد تعرضت السفارة السوفيتيه لهجوم شرس من جانب الوطنيين الايرانيين فى مناسبة الذكرى الثالثة لغزو افغانستان .

ان موسكو التى رأت فى الثورة الايرانية فرصتها لتلعب دورا مهما فى الخليج قد تعرضت لخسارة نفوذ حقيقية فى ايران فى العام الماضى . فقد قامت السلطات الايرانية بالقبض على مئات من اعضاء حزب تودة واغلقت صحيفته فى يوليو الماضى وشنت حملات شرسه ضد الشيوعيين . وقد استمر الاتحاد السوفييتى فى انتهاج سياسة صبورة تجاه هذه الاستفزازات المتتالية حتى بداية الثمانينات ولكنه بدأ فى اعلان استيائه فى هذه الاونه الاخيرة واتهم العناصر المتخلفه فى النظام الايرانى بعرقلة التقدم ولكن رغم هذه الانتكاسه فى العلاقات الايرانية السوفيتيه فان الاتحاد السوفيتى وحلفائه الشرقيين لديهم على الاقل علاقات دبلوماسيه كامله مع ايران . وهذا فى حد ذاته يعتبر نجاحا اذا قيس بالحال السىء الذى وصلت اليه العلاقات بين الولايات المتحدة وايران والتى لا أمل فى تحسينها فى المدى القريب

ما هى احتمالات بقاء النظام الحالى فى ايران ؟

ان الجمهورية الاسلامية الايرانية بتكوينها الحالى

ستبقى ما بقى الخوميني حيا . حقا ان الخوميني قد ناهز الثالثة والثمانين ، وقد قيل الكثير حول مرضه وملازمته للفراش ولكن جميع هذه الاقاويل مبالغ فيها ، فالخوميني ينحدر من عائلة من المعمرين وله أخ يكبره بخمسة عشر عاما ولا يزال حيا . وهو يعمل ساعات طويله بلا كلل ويبدو فوق شاشات التليفزيون في صحة جيدة . اذن قد تطول فترة حكمه سنوات وسنوات .

ان هناك مؤشرات كثيرة تدل على ان منتظرى هو الخليفة المتوقع للخوميني ولكن منتظرى يفتقر الى الذكاء والدهاء السياسي والجاذبية الشعبية التى يتصف بها الخوميني وسيجد نفسه لا يملك من المنصب سوى اللقب وستنفجر صراعات السلطة في هذه الحاله . واذا لم يتم اختيار منتظرى للمنصب أو اذا فشل في حكمه فسيشكل مجلس من ثلاثه أوخمسة اعضاء ، وهذه الصيغة ستفيد حجة الاسلام رفسنجاني وهو اكثر الزعماء الدينيين دهاء وذكاء ولكنه لا يستطيع ان يصبح فقيها فهو ليس آية الله بل أقل درجة لذلك ستتيح له هذه الصيغة ان يعمل كشريك لمنتظرى في المجلس وان يكون هو الحاكم الفعلي أما منتظرى فسيكون هو الواجهة .

هل احتمال انقلاب عسكرى في ايران هو امر مستبعد؟ لقد ترددت الشائعات كثيرا بشأن هذا الاحتمال لدرجة ان النظام قام بالقضاء على القيادات العسكرية التى يخشى جانبها . ويواصل عمليات التطهير بصفة مستمرة حتى داخل الحرس الثورى نفسه . ولم يسمح النظام بظهور بطل على مسرح الحرب مع العراق . ومع ذلك فاحتمال الانقلاب العسكرى وارد وقد كشفت السلطات الايرانية مؤامرة دبرتها عناصر من الجيش والبحرية وضباط شرطة من خوزستان في يوليه ١٩٨٠ بهدف قلب النظام واقامة نظام علماني ليبرالي بقيادة شهبور بختيار رئيس الوزراء السابق . كما اعدمت السلطات في الصيف الماضى قطب زادة وزير الخارجية السابق وكثيرا من الضباط بتهمة محاولة اغتيال خوميني وقلب النظام . ويقول الكاتب ان خوميني لو لقى حتفه غدا فليس هناك شخص او مجموعه من الاشخاص لا في الجيش ولا في الحرس تستطيع ان تستولى على الحكم . واذا فرض جدلا ونجحت فإنها لن تصادف قبولا لدى الجماهير الايرانية ان نظاما عسكريا علمانيا لن ينجح الا اذا فقد الشعب الثقة تماما في الزعامة الدينية وهذا لن يكون الا اذا استطاع الجيش ان يضم اليه آيات الله الذين يعارضون تطرف النظام القائم . ومن امثال هؤلاء كاظم شريعة مدارى ومحمد رضا جولبا يجانى . أما فيما يتعلق بجماعات المعارضه فلا تملك اى مجموعة منها القاعدة الشعبية اللازمة لممارسة السلطه .

كما ان احتمال تدخل السوفيت في حالة وفاة خوميني هو احتمال بعيد . فهم مازالوا يعانون من نتائج غزو افغانستان وسيشكل تدخلهم المباشر لقلب نظام الحكم الاسلامى خطورة كبيره عليهم داخليا وخارجيا حقا ان مصالح طويله المدى تكمن في تحويل النظام الايرانى الى نظام تابع لهم ولكنهم ليسوا في عجلة من امرهم .

اما بالنسبة للولايات المتحدة فإن ايران لا تظهر مطلقا ما ينم عن عزمها على تخفيف عدائها الشديد لها او رغبتها في اقامة اى نوع من العلاقات معها . وقد اقدمت واشنطن على اتخاذ بعض الخطوات تجاه ايران لاظهار حسن نيتها ولكنها قوبلت جميعا بالتجاهل [illegible] . الشيء الوحيد الذى قد يخفف من غل [illegible] هو تزويد ايران بالاسلحه في حربها مع العر[illegible] فالحياد الامريكي في هذا الصدد يضر ايران اكثر من العراق لان معظم اسلحتها امريكية . وتؤكد الكاتبه ان السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة في الصراع الايرانى العراقى هى سياسه حكيمه وقد قاومت جميع الضغوط التى مارستها عليها دول عربيه مثل السعوديه والاردن من اجل تخفيف الحظر على السلاح الذى فرضته واشنطن حتى تتمكن من ارسال المعدات العسكرية الى العراق . ولو فعلت السياسه الامريكية غير ذلك لأخطأت خطأ فاحشا لان ايران باحتياطياتها الضخمة من البترول والغاز الطبيعى وموقعها الاستراتيجى في الخليج هى الأهم بلا شك .

ان اخشى ما تخشاه واشنطن هو عودة معاهدة الصداقة الايرانية السوفيتيه التى عقدت عام ١٩٢١ والتى يصر السوفيت على انها مازالت سارية المفعول ، وهذه المعاهدة تتضمن تبرير التدخل السوفييتى في بعض الحالات . ان الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة تقوم على اساس التركيز على حياد ايران ان لم يكن مساعدتها لو ان صراعا سوفيتيا امريكيا انفجر في الخليج . وفي هذه الحالة ستكون واشنطن في أمس الحاجة لوقوف ايران بجانبها . وقد أحدث الفشل الامريكى في تغيير الموقف الايرانى المعادى ، او حتى التخفيف منه الى احداث ثغرة كبيرة في سياستها الخارجية . وتركز حاليا الولايات المتحدة على الصراع العربى الاسرائيلى وتحاول تجاهل ايران والموقف الاستراتيجى في الخليج او على الاقل وضعه جانبا في الوقت الحالى وتكمن خطورة مثل هذا الموقف في احتمال تحول راديكالى شديد في المنطقة لو حدث انقلاب في الاردن مثلا أو وافت الخوميني منيته لان الولايات المتحدة لن تكون مستعدة لمواجهة الموقف الجديد والتعامل معه . كما حدث لادارة كارتر عندما انشغلت باتفاقات كامب دافيد التى جعلتها لا تركز كما يجب على الاحداث الخطيره التى سبقت الثورة الايرانية ومهدت لها .

ان المجال الوحيد الذى تستطيع الولايات المتحدة التأثير من خلاله على ايران هو مجال التجارة ، فايران تعتبر ان الولايات المتحدة لا تبارى في المجال التجارى وتشترى كثيرا من البضائع الامريكية ولكن عن طريق طرف ثالث . وقد رفعت واشنطن الحظر على بيع المنتجات غير العسكرية بعد تسليم الرهائن وقامت بشراء ١٧ مليون برميل من البترول الايرانى من السوق المباشرة ومما لا شك فيه ان التجارة

الايرانية تفصل العرب من واقع الارقام

وفي ختام المقال تحذر الكاتبة واشنطن من التعلق بآمال واهمية لان العلاقات مع ايران ستستمر مضطربة لان الثورة ستستمر فلا يوجد ما يشكل خطورة عليها في الوقت الحالي ومن المستبعد ان تسيطر قوة عظمى على ايران حتى بعد موت الخوميني . لان الاحتمال الاكبر بالنسبة للمستقبل في ايران هو استمرار النظام ثوريا اسلاميا قمعيا بعد رحيل خوميني قد يتغير شكل النظام فقط ولكن الاسس ستظل كما هي .

ان الولايات المتحدة لا تملك التحكم في مجريات الامور في ايران وفي المنطقة . ولكن من الحكمة الا تتجاهلها . ان واشنطن مازالت لا تتعلم من اخطائها السابقة . والمهم حاليا ان تحاول تطوير استراتيجية عسكرية اقليمية ترتكز على الفهم السليم لديناميكيات المنطقة .

POUVOIRS

ABOL Hassan Bani Sadr
Islam et Le Ravolution En IRAN
Interview avec Alain Chenal
Pouvoirs No 12 1983

أبو الحسن بني صدر
«الاسلام والثورة في ايران»
حديث أجراه آلان شينال

يدور الشق الاول من هذا الحديث حول الدور الذي لعبه الاسلام في سقوط شاه ايران . وتناولت الاسئلة احتمالات استمرار النظام البهلوي لو لم يصطدم بهذه المعارضة الدينية . وهل كان من الممكن لاي معارضة أخرى ان تسقطه ؟ ام ان الحركة الاسلاميه الشعبية هي المسئولة الاولى عن انهيار عرش الشاه ! يرى بني صدر ان الحركه الشعبية الاسلامية هي بلا شك السبب الرئيسي في سقوط نظام الشاه . فهي التي جمعت كلمة الشعب كله بجميع طبقاته وفئاته ضد النظام . فيما عدا الطبقات المتميزة القريبة من العرش بلاشك ان هذا الاجماع الشعبي المذهل يعود الفضل فيه الى حديث الثورة الذي اعلن في باريس وقام باعداده بني صدر ومجموعته . ان هذا الحديث قد غير مفاهيم دينية كثيرة فاقتنع به الجميع بما ذلك اللادينيين والماركسيين والاقليات الدينية فانضموا تلقائيا الى الحركة وحدث هذا الاجماع المدهش . ان الحديث قد اجاب على جميع الاسئلة وعرف النظام كنظام للحرية والاستقلال . حتى المرأة تستطيع في ظل هذا النظام ان تصبح رئيسة للجمهورية فحرر بذلك المرأه الايرانية والرجل الايراني من [illegible]ـف . لقد كان الشباب يخشى الاقدام على اى تصرف [illegible] من ان يكون مضادا للدين . فمثلا كان اهتمام [illegible] مرأه

الايرانية بالسياسة يعتبر امرا مخالفا للدين . ان حديث الثورة الاسلامية قد وضع حدا لمشاكل المثقف الايراني الذي كان يخشى ان يرفضه الغرب لو اقترب من الدين ويخشى ان يصبح معزولا عن بيئته الاجتماعية لو انه ابتعد عنه . انه الان يستطيع التصرف انطلاقا من الحقائق النابعة من بيئته الاجتماعية . اذن تمت ازالة العقبات امامه . ان الثورات الاخرى لم تصل الى مثل هذه النتيجة . وقد بلغ من قوة الحديث وتاثيره ان الخوميني نفسه عندما عارضه فيما بعد غضب الشعب عليه . ويروى بني صدر كيف اقدم فور توليه رئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية على تفسير نصوص الحديث في جريدته حتى يستطيع الشعب ان يكون حكما على تصرفات الزعماء وان يقيمها التقييم السليم . وحتى يعلم ان الدين هو منهج للتقدم وليس ايديولوجية تنسج خيوطا عنكبوتية حول الانسان لتجميده وشله . ان الشعب يجب ان يكون متيقظا حذرا حتى لا تحتكر طبقة دون اخرى صنع القرار . اذن هو حديث دين تطوير وتنمية وقوة محركة تحث الشعب كله على العمل . ويؤكد بني صدر ان الدين الاسلامي بهذا المفهوم الذي ورد في حديث الثورة سيقوم بتغيير المؤسسة الدينية الحالية ولن يبقى خوميني في الحكم طويلا لانه خان مضمون الحديث الذي فجر هذه الثورة الرائعة وبالتالي فقد الاجماع الشعبي .

لقد كان الخلاف بين الدين والسياسة هو احدى السمات الاساسية في التاريخ الايراني حتى قبل الاسلام . ان الحياة السياسية في ايران هي وليدة التناقض بين الدين والسياسة ورغبة كل منهما في الاستئثار بالسلطة وادعاء كل منهما الشرعية وقد كانت هناك لحظات في التاريخ الايراني تحالف فيها الدين مع السياسة ولكنها كانت لحظات نادرة لاتدوم طويلا .

ويدور الشق الثاني من الحديث مع بني صدر حول وضع القوى السياسية في ايران . وامكانية ان تشترك هذه القوى في عملية الاصلاح وادانة السلطة القائمة على اساس ماورد في الحديث .

ان بني صدر يعتبر ان هذه الادانة قد حدثت بالفعل وان السلطة الدينية جالسة حاليا في مقعد الاتهام . ان الشاه نفسه لم يواجه ماواجهته هذه السلطة من معارضة ضارية ولم يعدم خلال العشرة اعوام الاخيرة من حكمه واحدا على عشرة من العدد الذي أعدمه الخوميني منذ عودته الى ايران . ان هذه المعارضة تدل على ان المواطنين قد بدأوا يفهمون الان . ان حديث الثورة لم يكن من صنع خوميني والدليل انه كتب حديثا آخر فور عودته يقوم على اسس استبدادية . لقد فشل الخوميني واعضاء حزبه في حل مشاكل ايران المتراكمة ولايوجد مؤشر واحد على انهم سينجحون في ايجاد الحلول لهذه المشاكل التي قامت الثورة من اجل حلها .

يؤكد بني صدر ان اسلام هذه الجماعة ليس صحيحا وان أسسهم الفلسفية تنبع من كاثوليكية العصور الوسطى ولا علاقة لها بالدين الاسلامي . ان خوميني يلعب على وتر الخوف والذعر للسيطرة على الجماهير فيصور اي انقلاب ضد حكمه كانه انقلاب ضد الاسلام وثورة عليه . ولكن هل سيتمكن من الاستمرار في الاحتفاظ بالسلطة نتيجة هذا الخوف ؟ والى متى ؟

ان بني صدر يعتبر ان مهمته هي اظهار الحقيقة وكشفها امام الشعب الايراني . هذه الحقيقة هي انسلاخ خوميني عن الاسلام وتحوله الى طاغية مستبد . انه يشكل خطرا على الاسلام وعلى البلاد . حقا ان بني صدر قد نجح في البعد بالدين الاسلامي عن الاستغلال وعن استخدامه كايديولوجية تحقق اطماع نظام شمولي مستبد ولكن سرعان ماتحاه هذا النظام وعزله خوميني . هل سيستطيع هذا الاسلام المتحرر التحرك الان واسقاط السلطة الحالية ؟ هذا مايؤكده بني صدر .

لقد كان اول سؤال طرح على بني صدر بعد الانتخابات التي فاز فيها بالرئاسة فوزا ساحقا هو : هل منح حريات واسعة يسيء الى الاسلام ؟ وقد حاول طوال فترة حكمه التاكيد على ان الحرية بمفهومها الصحيح لاتسيء مطلقا الى الاسلام بل انها تشكل ركنا اساسيا من اركانه وقام باجراء المناقشات الحرة حول حديث الثورة والدين واثمرت هذه المناقشات عن نتائج هامة ولم يطق الملة صبرا على مفهوم بني صدر للدين الذي لايوجد فيه مكان لسلطاتهم المطلقة واستبدادهم . ان «الامام» لدى الملة هو ممثل الله على الارض وبالتالي هو القوة العليا الذي ينبغي طاعتها طاعة عمياء ، والفقيه هو ممثل الامام وبالتالي يجب طاعته بشكل مطلق هو الاخر . أما بالنسبة لبني صدر فان كل فرد في المجتمع سواء رجل او امرأة لديه رسالة يسهم بها في ادارة المجتمع . اي ان السلطة تنبع من القاعدة وليس من أعلى . وقد تجاوب الشعب الايراني كثيرا مع فكر بني صدر مما هدد بالقضاء على سلطة الملة لذلك استبعد عن الحكم وبدأت موجة الاعتقالات والارهاب المسعورة .

كيف استطاع الخوميني ان يجسد في فترة معينة الشعب الايراني باكمله ؟ ولماذا أصبح فيما بعد طاغية ؟ ان السبب بسيط لقد كان الخوميني في منفاه يمثل رمزا لمقاومة الحكم المطلق والطغيان والاصرار على محاربة الكفاح ضد النفوذ الامريكي في البلاد . فالتف حوله الشعب الايراني بجميع طوائفه وفئاته وكانت كل معارضة داخل البلاد تجد فيه بطلها المنشود . حتى لقد اصبح اسطورة وهو حي يرزق . ثم جاء الى البلاد وامسك بالسلطة بين يديه وفرض الملة على الجميع واصبح حامي حمى هذه الطائفة وهذا مخالف للاسلام . فالامام في الاسلام يجب ان يمثل الشعب كله ولايحابي فئة على حساب فئة أخرى كما ان الاسلام يعتبر أن النقد حق لكل انسان بل وواجب عليه . فاذا فضل الزعيم فئة معينة فانه لن يسمح بالنقد وسيكمم الافواه . ان الامام يجب ان يكون اكثر الناس تحررا من روابط الجماعة واكثر ... انسلاخا عن المصالح الطبقية لانه يمثل الجميع لذلك

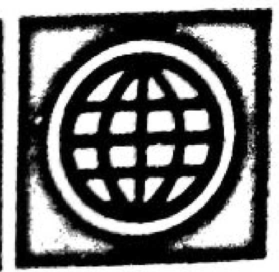
فقد خوميني بارتباطه بالله أهم صفة الامام . ان الخوميني كان منذ البدايه من انصار استبداد رجال الدين وسلطاتهم المطلقة ، انه يرى ان الفقيه يجب ان يطاع بلامناقشة . وقد اختلف كثيرا مع بني صدر الذي كان يعتبر ان الولايه لاتعني قمع الناس ومنعهم من التفكير . ان الدين الاسلامي ينادي بالشورى بين الناس واذا قال الخوميني ان الناس يجب ان تتبع الفقيه مهما حدث فانه بذلك يعتبر ان الفقيه اكبر من الله لان القرآن وهو كلام الله لايجبر احدا بالقوه على فعل مالايريده أو قبول ماهو غير مقتنع به حتى لو كان الاسلام نفسه . ان الانسان لايتقدم ويتطور الا اذا إقتنع ، ولايمكن تطوير الانسان بالقوه . وهذا هو مالم يفهمه خوميني لذلك تحطمت الاسطوره بعد عامين من عودته الى الوطن وسقط الزعيم الذي كان في يوم مامعبودا للجماهير الايرانيه .

وفيما يتعلق بمستقبل ايران السياسي ليس في المدى القريب وانما في المدى المتوسط يرى بني صدر ان أمورا كثيره قد تغيرت في ايران ، ويؤكد أنه هو وفريقه قد نجحوا فيما فشل فيه المثقفون الايرانيون في عصر الشاه اى تطوير المفاهيم الدينية بحيث تتوافق مع ضرورات العصر الحديث ان كثيرا من العقبات التي كانت تقف حجر عثره في طريق انطلاق الشعب الايراني قد تمت ازالتها . لذلك اذا تم استبعاد هؤلاء الذين يحكمون حاليا في ايران فإن التقدم سيكون سريعا وسيدهش العالم كله . ان الامر يتعلق اذن بتغيير اساس الفلسفة واساس الايديولوجية والا لن يتطور الانسان . ان الايديولوجيات التي وجدت في ايران كانت دائما شمولية قائمة على الاستبداديه ، كما ان الماركسية التي عرفتها البلاد كانت هي الماركسيه اللينينية وحتى الليبراليه كانت تمارس من خلال النظام البهلوى . اى ان النظام أراد فرض الليبرالية الغربيه عن طريق دكتاتورية شموليه مائه في المائه . اما الاسلام فقد استخدمه رجال الدين كأيديولوجيه للتحكم وهكذا عاش الشعب الايراني في جو من الاستبداد من أقصى اليمين الى أقصى اليسار .

ويقول بني صدر ان النظام السليم والعلمانية الحقة هي التي تسمح للانسان بأن يعتبر نفسه حرا في اعتناق مبادئه ويعتبر الآخرين كذلك ان رسالة الاسلام هي الدفاع عن هذه الحريات ، فلماذا اذن نتخلى عنه ؟ ان وسائل التعبير يجب ان توضع تحت تصرف الجميع وقد سبق ان طبقت مبادىء النقاش الحر واعطت نتائج باهره .

ان الاسلام يعطى المرأة حق المشاركة في الحياة السياسية ولم تكن تفعل ذلك من قبل . ان حديث الدين الذي خرج عن مضمونه الخوميني ينص على حريه الجميع في الادلاء بآرائهم والمشاركة في حياة البلاد السياسيه سواء ماركسيين أو اقليات دينية أو عرقية ، وان يتمتع هؤلاء بكل مايتمتع به الآخرون من حريات . كما نص على تغيير العلاقات الاجتماعيه بحيث يتحرر المحرومون من العلاقات الطبقيه . وتتحرر البلاد من السيطرة الخارجية والداخليه .. وهذه هي العلمانية الحقة

ان حديث الثورة قد اتاح للخوميني جمع كل الاتجاهات السياسية تحت لوائه ولكن قيادته قد تحولت الى قيادة طاغية مستبدة تحت ضغوط ذاتيتها الخاصة وعوامل اخرى خارجية . وحولت هذا الحديث الى حديث للتحكمية الشمولية . ومنذ ذلك الوقت ظهرت الصراعات وتفشت البيروقراطية واستبدت المنظمات ، وحل الذعر محل التلقائية لدى الشعب الايراني . وهذه التجربة تعتبر درسا مفيدا لجميع المجتمعات .





مارس ١٩٨٣
ابريل ١٩٨٣
مايو ١٩٨٣

مـــــارس ١٩٨٣

الاتحاد السوفيتي :

١١ : طالبت السفارة السوفيتية في واشنطن الحكومة الامريكية باعادة النظر في مقترحاتها لمفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في جنيف التي (يهددها) اصرار واشنطن على (الاختيار صفر) واكدت استعداد موسكو لاجراء عمليات

تفتيش على اراضيها .

: امرت السلطات السوفيتية السكرتير الاول للسفارة الامريكية
في موسكو بمغادرة البلاد فورا بوصفة شخصا غير مرغوب فيه لتورطه في القيام باعمال التجسس

١٢ : دعا الاتحاد السوفيتي الى اجراء مفاوضات تشترك فيها الصين للحد من الصواريخ النووية متوسطة المدى في اسيا وللاعداد لترتيبات للامن في المنطقة

١٢ ١٥ : عقدت في موسكو اجتماعات لزعماء الاحزاب الشيوعية في احدى عشرة دولة شيوعية من بينها دول حلف وارسو

١٧ حذر الاتحاد السوفيتي من انه سيوجه ردا مباشرا ضد الاراضي
الامريكية اذا ما استخدمت الصواريخ الاوروبية ضده .

: اعترف رئيس الاركان السوفيتي لاول مرة بان الصواريخ السوفيتية عابرة القارات معرضة للاصابة على المدى الطويل .

٢٤ عيد اندريه جروميكو نائبا اول لرئيس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الخارجية .

٢٦ : اتهم الزعيم السوفيتي يوري اندروبوف الولايات المتحدة بمحاولة الاتحاد السوفيتي من السلاح وابتزازه نوويا .

٣٠ : ذكرت صحيفة ازفستيا ان موسكو ستدرس اى اقتراح امريكي جديد للحد من الاسلحة النووية في اوربا بلا تحيز بشرط اعتبارات لحقوق الامنية المشروعة للاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية .

انظر ايضا الولايات المتحدة الامريكية
(٩، ١١، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣٠/٣)

استراليا :

٥ : فاز حزب العمال المعارض في الانتخابات التشريعية على ائتلاف المحافظين الحاكم .

: اعلن مالكولم فريزر رئيس الوزراء استقالته من رئاسة الحزب الليبرالي بسبب مسؤليته عن هزيمة حزب المحافظين الحاكم

٦ : اعرب بوب هوك رئيس الوزراء المنتخب عن امله في زيارة الشرق الاوسط واكد صداقته للرئيس حسني مبارك وتأيد استراليا لقيام سلام عادل في الشرق الاوسط .

• اسرائيل :

٢ صرح ميخائيل ديكل مساعد وزير الزراعة الاسرائيلي بان اسرائيل امامها عامان اخران للبناء المستمر للمستوطنات بالضفة العربية ليصبح من المستحيل سياسيا عودة الضفة الغربية الى العرب .

٦ : صرح مصدر اسرائيلي بان وزير الدفاع موشى ارينز يؤيد انسحابا جزئيا للقوات الاسرائيلية من لبنان يقابله انسحاب مماثل للقوات السورية كمرحلة اولى . ٢١ : قررت الحالاسرائيلية تحويل ثماني مستوطنات عسكرية في الضفة الغربية الى مستوطنات مدنية بالاضافة الى بناء ٢٥ مستوطنة جديدة .

قررت الحكومة الاسرائيلية اعطاء الولايات المتحدة المعلومات العسكرية التى حصلت عليها خلال غزوها للبنان دون ايه شروط ودون توقيع اتفاق جديد لتبادل المعلومات .

٢٢ : انتخب الكنيست الاسرائيلي حاييم هيرتزوج مرشح حزب العمل المعارض رئيسا جديد لدولة اسرائيل باغلبية ٦١ صوتا ضد ٥٧ حصل عليها منافسه مناحم ايلون مرشح الائتلاف الحاكم

٢٣ : وصف بيان رسمي اسرائيلي بيان مؤتمر قمة دول السوق الاوروبية المشتركة حول الشرق الاوسط بانه منفصل عن الواقع مشيرا الى ان العقبة الوحيدة امام قيام السلام في الشرق الاوسط هي رفض الدول العربية التفاوض مع اسرائيل دون شروط مسبقة

٢٤ : اعلنت اسرائيل رفضها لتحديد موعد

لانسحاب قواتها من لبنان .

(انظر الولايات المتحدة ٣١/ ٣)

أفغانستان :

١ عقدت الحكومة الافغانية هدنة مؤقتة مع قائد قوات الثوار الافغان بعد هـزيمة القـوات الحكومية في معارك مع الثوار للسيطرة على اقليم بانجشير .

١٥ ادان مؤتمر دولي عقد في اوسلو للتحقيق في جرائم الاحتلال السوفيتي الممارسات السوفيتية في افغانستان بينها استخدام الاسلحة الكيماوية واختطاف الاطفال لتلقينهم المذهب الشيوعي في موسكو .

١٩ اعترف الاتحاد السوفيتي لأول مرة بتردى الاوضاع الاقتصادية في افغانستان في ظل احتلاله لها .

٢١ : شنت القوات السوفيتية هجوما شاملا على مدن وقرى اقليم بلخ الشمالي وحاصروا مدينة قندهار .

٢٧ . اشارت التقارير الغربية الى ان مجموع قوات الاحتلال السوفيتي في افغانستان قد بلغ ١٠٥ الاف فردا .

ألمانيا الغربية :

١ : اجتمع وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة في بون وأعربوا عن اعتقادهم بان العلاقات بين الشرق والغرب قد تطورت الى الأفضل مع تولى يورى اندروبوف منصبه كزعيم للحزب الشيوعي السوفييتي ، وانتقدوا الموقف السوفيتي في بولندا وأفغانستان .

٦ : نجح الائتلاف الحاكم (المسيحي الديمقراطي والحر) بزعامة المستشار هلموت كول في الانتخابات العامة وحصل على ٥٧٪ من الاصوات للبرلمان الجديد .

١٠ : هدد حزب (الخضر) بانه سيكشف عن الاسرار العسكرية الامريكية التي تناقش في البرلمان .

١١ : اكدت بون انها ستوضح لواشنطن انها تعطى اولوية قصوى لنزع الاسلحة النووية .

٣١ : ادت الحكومة الالمانية الجديدة بزعامة المستشار هلموت كول اليمين القانونية امام البرلمان .

اندونسيا :

١٠ : اعادت الجمعية الوطنية الاندونيسية انتخاب الرئيس سوهارتو رئيسا للبلاد للمدة الرابعة لمدة خمس سنوات اخرى .

١١ . اكد الرئيس سوهارتو اثناء تاديته اليمين الدستورية امام البرلمان ان ولايته الرابعة ستكون الاخيرة في حكمه للبلاد .

بلجيكا :

٢١ . توصل وزراء مالية دول السوق الاوروبية المشتركة العشر الى اتفاق بشان اعادة ترتيب اسعار التعادل داخل النظام النقدى الاوروبى .

٢٢ : وجه بيان ختامى لاجتماع قمة لدول السوق الاوروبية المشتركة انتقادا شديدا لسياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضى العربية المحتلة ، وطالب بالانسحاب العاجل للقوات الاجنبية من لبنان واعطاء قوة دفع جديدة لعملية السلام في الشرق الاوسط ، كما اعرب البيان عن القلق لاستمرار الحرب العراقية الايرانية .

(انظر اسرائيل ٢٣ ٣)

تشاد

٧ : استولت قوات جوكوني عويضى على قرية (نوانجاكيير) التى تعد نقطة عبور استراتيجية بين ليبيا وتشاد .

١٧ : طلبت تشاد عقد مجلس الامن الدولى لبحث العدوان الليبى المستمر عليها والمتمثل فى احتلال ليبيا منذ عام ١٩٧٣ لاقليم اوزو الشمالى والتدخل المتكرر فى الشئون الداخلية لتشاد .

تونس :

١٨ :قام الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بزيارة لتونس واكد رغبة الجزائر في دعم التعاون بين دول المغرب العربي وحل مشكلة الصحراء الغربية على اساس حق الشعب الصحراوى في تقرير مصيره .

١٩ : وقعت تونس والجزائر معاهدة إخاء وصداقة ، واتفاقية للحدود بينهما .

٢٤ : قام رئيس وزراء المغرب بزيارة لتونس واكد ان عقد لقاء قمة تونسى جزائرى مغربي يعتبر امرا ممكنا .

جمهورية مصر العربية

: اكد الرئيس حسنى مبارك ان تضحيات شعب مصر كانت من اجل شعب فلسطين من اجل منظمة التحرير الفلسطينية وحذر من محاولات الايقاع بين شعب مصر وحكومته مشيرا الى ان في مصر اكثر من ٤٠ الف فلسطيني وسوف يتخذ اراء ضدهم اذا لم يكن هناك التزام

٧ اجتمع الرئيس حسنى مبارك في دلهى بالملك حسين ملك الاردن

٨ دعا الرئيس حسنى مبارك دول عدم الانحياز الى عقد مؤتمر وزارى لوضع نظام متكامل لمواجهة مشكلة امن الدول غير المنحازة ، كما دعى الى انهاء الصراعات بين دول الحركة والالتزام باللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات . وطالب باتخاذ خطوت محددة لانهاء الحرب العراقية الايرانية . كما دعى الى اعداد ورقة بالخطوط العريضة لاسس استئناف الحوار بين الاغنياء والفقراء .

اختيرت مصر عضوا في مكتب تنسيق حركة يدم الانحيوز للسنوات الثلاث القادمه

١٠ : تقدمت مصر الى مؤتلر قمة عدم الانحيار السابع بدلهيةبمشروع متكامل لتوفير الامن لدول الحركة يتضمن اجراءات لبناء الثقة بين دول عدم الانحياز وتصفية خلافاتها القائمة واعتمادها على انفسها في تحقيق الامن واقامة مناطق سلام .

١٣ . اجرى تعديل وزارى محدود اخرج بمقتضاه ثلاثة وزراء ثبتت لتهم بقضية الفساد والمعروفه بقضية عصمت السادات

١٥ وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادى .

١٨ بدأت احتفالات مر بالبيد الألفي للأزهر ودعا الرئيس حسنى مبارك العالم الاسلامى الى نبذ الخلافات وحقن الدماء .

٢٠ : أعلن الرئيس حسنى مبارك ان هناك تفاهم كامل بين مصر والاردن حول القضية الفلسطينية .

: طالبت مصر اسرائيل بالتخلى عنياسات العنصرية التى تمارسها في الاراضى المحتلة

٢١ اعرب الرئيس حسنى مبارك عن قلقه ازاء تعطل البدء في المفاوضات الخاصة بحل قضية ولشرق الاوسط حلا شاملا .

٢٣ وقعت مصر والبرتغال ثلاث اتفاقيات للتعاون الاقتصادية والسياحي بينهما

اكدت مصر فى مجلس الأمن الدولى حق تشاد فى سيادتهما على كل أراضيها ودعت المجلس الى مطالبة ليبيا بانهاء احتلالها لقطاع أوزو وشماليةتشاد ومحاولات زعزعة الاستقرار فى تشاداً.

٢٤. اعلنةوزير الدولة للشئـون الخـارجية ان الدبلوماسية المصرية فتركز حوليا على دعـم علاقاتها بدول حـوض النيـل التسـع وفى مقدمتها السودن وحمـاية افـريقيا مـن ولحرب الباردة .

(انظر ايضا ولمملكة الاردنية ١٩٥،٨ ولـكة العربية السعودية ٣١٢)

ساحل العاج :

٢١ : وافق برلمان ساحل العاج على جعل مـدينة يافاسوكرو عـاصمة للبـلاد بـدلا مـن ابيدجان .

السلفادور :

١٨ : أعلن ألفاروميورئيس السلفادور أن اللجنة الحكومية الخاة بايجاد حل سلمي للحـرب الاهلية فى بلادد قـدمت لحـكومته مشروع قانون بالعفو عن المتمـردين اليسـاريين والذين القوا أسلحتهم تلبية لدعوة حكولته ودعوة اليساريين المنفيـين واشـتراكهم فى الانتخابات القادمة .

السنغال :

٨ فاز الحزب الاشتراكى الحاكم بأغلبية مقاعد البرلمان فى الانتخابات العامة .

السودان :

انتخب المؤتمر اليـومى الـرابع لـلاتحاد الاشتراكى السودانى الرئيس جعفر نميرى رئيسا للاتحود الاشتراكى .

١١ : اكد نـائب الـرئيس السـودانى ان بلادهةليست لها أية اطماع فى ليبيا أو غيرها متيرا الى تآمر ليبيا ضد السودان .

٢٦ : وف الرئيس جعفر نليرى اعلان الاتحـاد السوفيتى رلبيبا اعتزامها توقيع معـاهدة صداقة وتعاون بينهما بانه مشروع لتحـويل ليبيا الى عضو غير معلن فى حلف وارسو .

٣١ . حزرت لجنة الشئون الخـارجية فى مجلس الشعب السودانى من النتائج المترتبة يل توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المقتـرحة بين ليبيا وولاتحود البوفيتى على أمن الدول الافريقية المجاورة لليبيا .

سوريا :

٥ حذروزير الاعلام السورى لن ان أى هجـوم اسرائيلى على القوات ولسـورية فى القـاع اللبنانية أو غيرها سيواجه بالردوكشف عن اجتماع سرى بين الرئيس الاسد والـزعيم السوفيتى اندروبوف .

١٥ : ذكر خبراء عسكريون فى دمشق أن قاعدتين للصواريخ البوفيتية تعملان الآن فى بوريا ، احداهما فى حمصةوالاخرى شرقى دمشـق تتولى تشغيلهما أطقم روسية .

١ : فحذرت وزيرة الثقافة السورية من أن تفجـر أية حرب بين سوريا واسرائيل سـيؤدى الى حدوث مواجهة عالمية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

٢٦ : اعلن الرئيس حـافظ الاسـد ان الخـطر الاسرائيلى الامريكى هو الذى يهدد منـطقة الشرق الأوسط مؤدا تمسك سوريا بصداقة موسكو .

٢٨ : أعلنت الجبهة الوطنية لتحرير سوريا مـن (الاستعداد العلوى) أنها قـررت أنهـاء الهدنة معةنظام الرلايس حافظ الأسد :

الصومال :

أعلن الرئيس الصومالى بياد يـرى أن اثيـوبيا تستعد لشن هجوم على اقليـم او جـادين المتنازع عليه بين الصومال وايا ، واعـرب عن استعداد الصومال للتفاوض من أجـل تسوية مشرفة بعد انسحاب القوات الاثيوبية من الاراضى الصومالية .

الصين :

١ : اعلنت الين الرئيس الامريكى ريجان باساءة تفسير الاتفاقات المعقودة بيـن الـدولتين واحتجـت على اسـتمرارقبيع الاسـلحة الامريكية لتايوان .

٨ : حثت الصين الولايات المتحـدة على تـاكيد التزامها بمبدأ و

ولة صينية واحدة وذلك بالمطالبة بطرد تايوان من بنك التنمية الاسيوى .

١٩ : اعلن مسئول صينى ان الاتحود البـوفيتى اقترح على الصين توقيع معاهدة عدم اعتداء واقامة اجراءات أمـن على الحـدود بيـن البلدين .

٢٣ : اكدت الصين تـأييدهاقلشروع الـسلام العربى ولذى أيره مؤتلر قمة فاس

العراق :

٢ أعلن بيان عسـكرى عـراقى ان القـوات العراقية دمرت خمس سفن ايرانية . كمـا دمرت مؤسـسات استخراج البترول جنـوب سيناء بندر خليني .

٥ دعا الرئيس العراقى صدام حسين الشـعب الايرانى الى الضغط علياولزعيم أيـة اللـه الخمينى لقبول اطلاق النار بين البلـدين ، واتهم سوريا بالتعاون مع ويران فى ولحـرب ضد العراق .

١٠ : أعلنت العراق ان قواتها ولبحـرية دمـرت وأغرقت ست سفن حربية ايرانية كبيـرة فى منطقة خورموسى .

الفاتيكان :

٢٤ : تسلم البابا يوحنا بولس الثانى أوراق ايتماد أول سفير للسويد لدى الفاتيكان منـذ ٤٥٣ عاما .

فرنسا :

١٠ : استقال الرئيس الاركان الفرنسى وحتجاجا على خطط الحكومة العسـكرية الخـاصة بخفض عدد الجنود فى القـوات المسـلحة الفرنسية فى مقابل بناء قوة ردع نووية أكبر .

١٣ : حقق الحزب الاشتراكى الحاكم فـوزاغير متوقع فى الجولة الثانية لانتخابات المجالس البلدية .

هددت فرنسا بالانسحاب من النظام النقدى الاوروبى .

٢١ : اعترف وزير الخارجية كلود شيسون بفشل تربية ·لانعاش الاقتصادى التـى حـاولت الحكومة ولاشتراكية الفرنسية القيام بهاأ.

٢٢ : شكل بيير لوروا حكومة جديدة بعد تقـديم استقالة حكومته ،وضمت الوزارة الجديدة ١٥ وزيرا فقـط وخفض تمثيـل الحـزب الشيوعي فى الحكومة مـن أربعـة وزرء الى وزيرين .

٢٥ أعلنت الحكومة الفرنبية عنتمج للتقشـف لاقتصادى وأسع انطاق .

فلسطين :

٢٦ : طالبت الرابطة البرلمانية للتعاون العـربى الاوربى دول أوروبا الغـربية بـالحفاظ على وجود اتصال حكومى على أعلى مستوى مـع منظمة التحرير الفلسطينية والضـغط على ولايات المتحدة للتوصل الى تسوية سلمية لمشـكلة الشرق الاوسـط ووقفـــةبناء المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية .

فولتا العليا

٨ اعلنـت السـلطات بعض الشـخصيات العسكرية من انصار الكولونيل سى زربو الذى اضيح بهـةفى نـوفمبر الماضى اثـراتهامهم

بالاعداد لمحاولة انقلاب ضد النظام الحالي .

قطر

٢٠ ذكرت صحيفة الراية القطرية ان الحكومة القطرية ستخفض اجمالي حجم الانفاق الحكومي في محاولة للتقشف لاستيعاب الأوضاع الراهنة في سوق البترول . كما اوقفت اية تعيينات جديدة بالحكومة .

لبنان

[illegible] اعلن وزير الخارجية اللبناني ان لبنان لن يقبل فتح حدوده مع اسرائيل واتباع اسلوب حرية التجارة بين البلدين .

٧ انتقدت الحكومة اللبنانية الاقتراح الاسرائيلي الخاص بالتوصل الى تحقيق انسحاب جزئي للقوات السورية والاسرائيلية من لبنان .

٢٠ طالب الرائد المنشق سعد حداد الحكومة اللبنانية بتوسيع اتفاقية دفاع مشترك مع اسرائيل واعلان الحرب على سوريا لاحتلالها الاراضي اللبنانية .

٢٤ اعلن رئيس الوزراء شفيق الوزان ان لبنان لن يقدم اية تنازلات جديدة في المباحثات مع اسرائيل حول الانسحاب .

اعلن مصدر رسمي لبناني أنه ينبغي على الحكومة الاسرائيلية ان تعلن قبل اليوم ١٢ ابريل القادم ردها على الافكار الامريكية الخاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

انظر اسرائيل (٢٥ / ٣)

[illegible] ذكرت انباء صحيفة في بيروت أن لبنان يبحث في طلب عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبار أن ذلك قد يمثل حلا في حالة فشل [illegible] التجارية مع اسرائيل .

٢٨ [illegible] راديو بيروت [illegible] حكومي ان المحادثات اللبنانية الاسرائيلية وصلت الى طريق مسدود بسبب اصرار على اعطاء الرائد المنشق سعد حداد دورا رئيسيا في ترتيبات الامن بالجنوب اللبناني .

٣١ اصدر الرئيس أمين الجميل قرارا بحل قيادة قوات الردع العربية المكونة حاليا من القوات السورية .

ليبيا

[illegible] العقيد الليبي معمر القذافي بانسحاب ليبيا من الامم المتحدة وانشاء منظمة جديدة تضم الدول الصغيرة مالم يتم الغاء حق الفيتو في مجلس الامن الدولي أو منحه لكافة الدول الاعضاء في المجلس واذا لم تتخذ القرارات فيه باغلبية الاصوات .

طالبت ليبيا في مؤتمر قمة عدم الانحياز بنيودلهي بالغاء عضوية مصر او تعليقها في الحركة حتى تتخلى عن اتفاقيات كامب ديفيد .

٩ سحبت ليبيا طلبها بتعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز بعد أن أجمعت المجموعة العربية على رفض تأييد المشروع الليبي .

١٠ ادانت منظمة العفو الدولية الحملة الليبية لتصفية العناصر المعارضة لنظام العقيد الليبي معمر القذافي بالخارج .

١٩ اتفقت ليبيا والاتحاد السوفيتي من حيث المبدأ على توقيع معاهدة للصداقة والتعاون بينهما .

[illegible] رفضت ليبيا سحب قواتها من قطاع أوزو (١٥٠ ألف كيلو متر مربع) شمالي تشاد واكدت ان القطاع المذكور جزء لايتجزأ من ليبيا .

٢٩ قرر العقيد القذافي وضع القوات المسلحة الليبية تحت تصرف حكومة نيكاراجوا للدفاع عن أراضيها ضد العدوان الامريكي مؤكدا ان الثورة الليبية تمثل بداية مد ثوري سيدمر المصالح الأمريكية .

[illegible] اكد تقرير لوزارة الخارجية الامريكية ان ليبيا تتصدر قائمة الدول النامية التي تشترى اسلحة من الاتحاد السوفيتي

المملكة الاردنية الهاشمية

٨ قررت الحكومة الاردنية انهاء الحظر المفروض على التجارة مع مصر منذ أربع سنوات .

١٧ أعلن وزير الاعلام الاردني ان الظروف ليست مهيأة بعد لانضمام الاردن الى مفاوضات السلام في الشرق الاوسط لان الشروط الاردنية لم تلق استجابة محددة بعد سواء من الجانب الامريكي أو الفلسطيني

١٩ كشف الملك حسين النقاب عن زيارتين قام بهما لمصر منذ قطع العلاقات العربية المصرية واكد أنه على اتصال مستمر ووثيق بالرئيس حسني مبارك وأعرب عن اعتقاده بحتمية التلاقي بين [illegible] عربية [illegible] في [illegible] وقت ممكن .

اكد الملك حسين ان قابلية السياسة الامريكية للثقة في المنطقة العربية هي الآن موضع اختبار .

المملكة العربية السعودية

١٢ أعلن وزير الخارجية السعودي أن الموقف المصري ضد الغزو الاسرائيلي للبنان كان جديرا بتقدير لبنان . واعرب عن تفاؤله بامكانية تحقيق تقدم في العلاقات العربية المصرية .

١٦ نفت السعودية مارددته تقارير صحفية حول قيامها بتجنيد الاف من الجنود المسلمين من دول أسيوية للمساهمة في الدفاع عنها .

٢٧ ذكرت صحيفة الانباء الكويتية ان وزير الخارجية السعودي حاول التوسط لتخفيض حدة الخلافات القائمة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط .

المملكة المتحدة

٢ كشف تقرير في لندن عن توقع وفاة ٦٠٪ من البريطانيين في حالة تعرض البلاد لهجوم نووي .

١٣ إتفق وزراء البترول في منظمة الاوبك على تخفيض سعر البترول الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد وتخفيض قيمة انتاج البترول .

١٨ اكدت رئيسة الوزراء البريطانية تصميم حكومتها على العمل من أجل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط على أساس بيان قمة دول السوق الاوربية . جاء ذلك بعد لقاء رئيسة الوزراء البريطانية باللجنة السباعية العربية برئاسة الملك حسين

المملكة المغربية

٣ وافقت المغرب والجزائر من حيث المبدأ على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد انقطاع دام سبع سنوات

نيكاراجوا

٢٥ أعلنت حكومة ماناجوا أن قوات هندوراس اجتازت للمرة الاولى حدود نيكاراجوا واشتبكت مع قواتها في قطاع (لاس بابياس [illegible]) شمالي البلاد

نشب القتال بين العناصر اليمينية وقوات الحكومة في مدينة سان فرناندو

٣٠ طلب [illegible] أورتيجا رئيس المجلس

العسكرى الحاكم مساعدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي لمواجهة الاعتداءات المتكررة على بلاده .

هراري (زيمبابوي) :

٧: اتهم جوشوانكومو زعيم المعارضة روبرت موجابي رئيس الوزراء بمحاولة قتله في اطار حملته لفرض نظام الحزب الواحد .

٨: اعتقلت الحكومة ألفا من معارضيها ونفت اتهامات نكومو بمحاولة اغتياله .

٢٧: هدد روبرت موجابي رئيس الوزراء بحظر نشاط حزب (زابو) المعارض اذا فشل في نزع سلاح المنشقين من انصاره .

٢٩: دعا حزب (زابو) المعارض روبرت موجابي رئيس الوزراء الى التفاوض لتسوية الخلافات بينهما .

١: بدأت في نيودلهي الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء للمؤتمر السابع لقمة دول عدم الانحياز .

١٢:٧ : عقد بنيودلهي مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز ، وتسلمت السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند رئاسة المؤتمر من كوبا ،وناشدت باسم المؤتمر كلا من العراق وايران وقف الحرب بينهما كما اكدت وقوف المؤتمر الى جانب الشعب الفلسطيني ونددت باسرائيل واعربت عن أملها في عودة الأحوال الطبيعية الى أفغانستان في أسرع وقت ممكن ، واكدت وقوف حركة عدم الانحياز الى جانب اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية .

وأدان المؤتمر في بيانه السياسي استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، والغزو الاسرائيلي للبنان ، وطالب مجلس الأمن بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتطبيق مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة في الضفة الغربية وغزه ، واكد عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية بما في ذلك اقامة المستوطنات .

- وانتقد المؤتمر تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل وسياستها في امريكا اللاتينية .
- ووجهت انديرا غاندي رئيسة المؤتمر نداء باسم المؤتمر الى العراق وايران بالوقف الفوري للحرب بينهما واجراء مفاوضات للتوصل الى سلام عادل ومشرف .
- كما ناشدت في (رسالة نيودلهي) القوى العظمى الاتفاق على نزع السلاح و... الأزمة الاقتصادية الدولية .
- كما ناشد المؤتمر اتخاذ اجراءات عاجلة للحيلولة دون نشوب حرب نووية ووقف سباق التسليح ، كما دعا الى عمل اقتصادى لمساعدة الدول النامية بما في ذلك اعادة تنظيم ديونها وزيادة المساعدات لها واعطائها مجالا اكبر في النظام المالي الدولي .
- ودعا المؤتمر الى انسحاب القوات المسلحة من افغانستان ، وانتقد بريطانيا لاستيلائها على جزر فوكلاند من جديد في العام الماضي .
- قرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة من سبعة رؤساء من اعضاء لمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بالتعاون مع اللجنة العربية المسبثقة عن قمة فاس .

الولايات المتحدة الامريكية :

٢: اكد وزير الدفاع الامريكي ان الاولوية الاولى للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط حاليا هي انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ، واكد ان اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل لن يتحدد الان .

: اكدت الولايات المتحدة تشددها في حربها التجارية مع دول السوق الاوروبية المشتركة .

٤: اعلنت الولايات المتحدة انها سترسل مستشارين عسكريين الى السلفادور .

٩: كشفت وثيقة لوزارة الدفاع الامريكية ان الاتحاد السوفيتي استطاع خلال العام الماضي ان يدفع بعمليات التطوير والتوسع في قوته العسكرية ، كما امتدت رغبته في التفوق الى الفضاء .

: اكد مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية تصميم الولايات المتحدة على التصدى لاطماع السوفييت ، وعملائهم الكوبيين والليبيين للدفاع عن مصالح الحيوية للغرب في افريقيا جنوب الصحراء .

١١: حذر الرئيس من ان انتصار الجماعات اليسارية المسلحة في السلفادور سوف يلحق اضرارا بمصالح الأمن القومى للولايات المتحدة والتحالف الغربي وتوسيع نطاق التهديدات السوفيتية على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة بصورة مباشرة .

١٨: دعا التقرير السرى السنوى لوزارة الدفاع الامريكية الى ضرورة نشر الصواريخ النووية بعيدة المدى كاجراء استراتيجي لحماية المصالح الحيوية المباشرة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ، واشار التقرير الى احتمال وضع قوات برية امريكية في منطقة الخليج العربي الاستراتيجية .

٢٢: رفضت الولايات المتحدة فكرة تقديم حل وسط في محادثات جنيف للحد من الاسلحة النووية .

٢٤: كشف الرئيس ريجان عن برنامج طويل المدى لتطوير نظام جديد للاسلحة الفضائية الدفاعية .

٢٥: اعربت الخارجية الامريكية ان الاتحاد السوفيتي يحاول ان يحيل دول أوربا الغربية الى رهائن خاضعة لتهديد النوري ، كما أنه لم يلتزم بقرار تعليق نشر الصواريخ وزادها من ٣٠٠ الى ٣٥١ صاروخا .

٢٨: أعلن وزير الدفاع الامريكي ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد يتوصلان في المستقبل الى توازن لقواتهما الدفاعية المضادة للصواريخ بصورة يستبعد معها أي خطر لنشوب حرب نووية

٣٠: اقترح الرئيس ريجان عقد اتفاق مؤقت مع الاتحاد السوفيتي يشمل خفض عدد الصواريخ النووية الأمريكية من طرازى بيرشنج ٢ وكروز الارضية بشكل جوهرى مقابل موافقة الاتحاد السوفيتي على خفض الرؤوس النووية للصواريخ الموجهة الى دول حلف الأطلنطي .

٣١: أعلن الرئيس ريجان أن الولايات المتحدة لن ترسل الى اسرائيل شحنة الطائرات الامريكية من طراز اف ١٦ أو ٧٥ المتفق عليها الا بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

(انظر ايضا اليونان ١٤ ، ٢٩) .

اليابان :

٢١: دعا وزير خارجية اليابان الدول العربية الى تكثيف جهودها لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، واعرب عن أسف بلاده لرفض اسرائيل مبادرتي السلام الامريكية والعربية .

اليونان :

١٤: اكد رئيس الحكومة بابا ندريو ان القواعد العسكرية الامريكية في اليونان لا تخدم المصالح الدفاعية لليونان أو حلف

الاطلنطى ، وأنها لا تخدم الا المصالح الأمريكية ، وحدد ثلاثة شروط لاستمرار هذه القواعد في اليونان من بينها ضرورة حصول اليونان عن مساعدات جوهرية لتدعيم اجهزت... ...عية ، ووضع جدول

...مى لاعلاقها وصمان اشراف الحكومة ...انية عليها للمد... ...عدم استخدامها في عمليات ضد الدول ...صديقة .

١٩ اعلن رئيس الوزراء باباندريو ان حكومته تعارض نشر الصواريخ الأمريكية النووية متوسطة المدى من طراز بيرشنج وكروز في أوروبا وانه يريد ان تكون لليونان سيطرة على القواعد الامريكية الاربع الموجودة على أراضيها .

ابـــــريل ١٩٨٣

الإتحاد السوفيتي :

٢ لخص أندريه جروميكو وزير الخارجية موقف موسكو من مشكلة الشرق الأوسط في الموافقة على حق إسرائيل في الوجود وتأييد إقامة دولة فلسطينية ، كما دعا إلى جلاء القوات الأجنبية عن لبنان .

٤ اتهم الاتحاد السوفيتي الحكومة الامريكية بالاستجابة بطريقة تتسم بالخداع لرفض جروميكو للمقترحات الامريكية للحد من الأسلحة النووية في أوروبا .

٦ أصبح الاتحاد السوفيتي رسميا لدى الحكومة الفرنسية لقرارها بطرد ٧٤ سوفيتيا .

٨ قرر الاتحاد السوفيتي طرد الملحق الجوى المساعد في السفارة البريطانية بموسكو وصحفى بريطاني .

٩ أعلنت وزارة الدفاع السوفيتية أن وضعها الاستراتيجى المعقد يعطيها حق بناء قوة عسكرية مساوية لقوة الولايات المتحدة وأوربا الغربية وكل الاعداء المحتملين مجتمعين

١٢ أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده لتوقيع تعهد بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد اليابان إذا ما أكدت التزامها بعدم انتاج أو امتلاك أو نشر أسلحة نووية في أراضيها .

١٣ اصدرت السفارة السوفيتية في واشنطن بيانا اتهمت فيه الولايات المتحدة بمحاولة تخريب الاتفاقات القائمة بين البلدين بشأن التجارب النووية تحت ...س

١٤ استبعد المستشار العسكرى للوفد السوفيتي في مفاوضات خفض الصواريخ في أوروبا لجوء الاتحاد السوفيتي إلى وضع صواريخ متوسطة المدى في كوبا ردا على نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا .

١٥ : حذر الاتحاد السوفيتي من أن الولايات المتحدة تعتزم فرض حصار يجرى حوله في حالة نشوب نزاع وان العسكرية الامريكية تتحرك بهدف الهيمنة على العالم وتضاعف قواعدها الحربية حول الدول الاشتراكية .

١٧ : ناشدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي شعوب أوروبا رفض نشر الصواريخ النووية الامريكية في أراضيها ، كما ناشدت شعوب العالم التصدى لسباق التسلح وتفادى حدوث كارثة نووية وحظر الاسلحة النووية والنيوترونية والكيماوية .

١٩ : جد الاتحاد السوفيتيا اقتراحه بشأن نزع السلاح من المحيط الهندى تدريجيا وتجميد القوات العسكرية الأجنبية على المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٧٧ كمرحلة أولى .

٢٣ أكد الزعيم السوفيتي أندروبوف رفضه للمقترحات الامريكية لخفض الأسلحة النووية في أوروبا ، كما جدد تحذيراته للولايات المتحدة وألمانيا الغربية من نشر الصواريخ النووية في أوروبا كما حذر الولايات المتحدة من نشر صواريخها في الاسكا

: استبعد رئيس قسم الشئون الدولية في اللجنة المركـ... ...يوعى السوفيتي احتمال تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن طالما ظل الرئيس رونالد ريجان في السلطة .

٢٥ : أكدت الدوائر الرسمية أن الاتحاد السوفيتي لن ينساق إلى نزاع مباشر مع الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى حتى لو بلغ الأمر حد التدخل الأمريكي في نيكاراجوا .

(أنظر أيضا الولايات المتحدة ١ ، ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ٢٣غ ٤)
(وافغانستان ٢٧غ ٤)

اسبانيا :

٢١ : وافق البرلمان الأسبانى على تجديد أتفاقية الصداقة والدفاع الأسبانية الأمريكية القاضية بأستمرار استخدام القوات الأمريكية لأربع قواعد عسكرية في الاراضى الأسبانية لمدة خمس سنوات أخرى .

اسرائيل :

١٠ : أعلن مصدر اسرائيل مسئول أنه لاتوجد قوة في العالم ـ بما في ذلك الولايات المتحدة ـ تستطيع أن تعرض على اسرائيل أن تضع حدا للمستوطنات وكذلك الجلاء عن الضفة العربية .

١٤ وافقت اللجنة الوزارية لشئون المستوطنات على أقامة ٨ مستوطنات جديدة يقام عدد منها خلال العام الحالى في منطقة جنوب الخليل

١٨ إفتتحت اسرئيل مستوطنة مدينة جديدة قرب نابلس بالضفة الغربية

Scanned with CamScanner

١٩ وافقت الحكومة الاسرائيلية على أنشاء ثلاث مستوطنات يهودية بالضفة الغربية . اكدت صحيفة هاأرتس الاسرائيلية أن الأسطول السوفيتي قد عزز وجوده العسكرى فى البحر المتوسط أمام السواحل الاسرائيلية واللبنانية .

٢٦ أصبحت اسرئيل لدى بريطانيا بسبب تصريحات لوزير الخارجية البريطانى حمل فيها اسرئيل مسئولية الركود الحالى فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط .

٢٧: أشار وزير الخارجية الأمريكي الزائر إلى انه منذ الغزو الاسرائيلي للبنان كانت هناك عدة عوامل أدت إلى توتر العلاقات الامريكية الاسرائيلية ، وأكد حرص الولايات المتحدة واسرئيل على تدعيم علاقات التعاون الوثيق بينهما .

٢٨: أكد متحدث اسرئيلى مازالت تصر على أن يكون للرائد اللبنانى المنشق سعد حداد وقواته دور قيادى فى جنوب لبنان واشتراك قوات اسرئيلية ولبنانية فى دوريات مشتركة لتطبيق الترتيبات الأمنية وترفض وجود القوات الدولية فى جنوب لبنان تأكيدا لأمن الحدود الشمالية لاسرائيل .

افغانستان :

١٧: أكد بابراك كارمال رئيس افغانستان أن ليبيا وسوريا واليمن الجنوبية تدعم علاقاتها مع نظام حكمه .

١٩: أكد سلطان على كشتمان رئيس وزراء افغانستان تأثر الوضع الاقتصادى الافغانى بسبب تصاعد هجمات الثوار على المنشآت الحكومية .

٢٦: هاجم الرئيس الافغانى بابراك كارمال باكستان واتهمها بالتصدى لأية تسوية سلمية للمشكلة الافغانية وتمثل منطلقا للاعتداءات ضد أفغانستان .

٢٧: يؤكد مسئول سوفيتي أن الحرب ضد الثوار الأفغان دخلت مرحلة حاسمة .

ألمانيا الغربية :

٤: حاصر ٥٠٠ ألف متظاهر جميع المواقع العسكرية الأمريكية والألمانية الغربية فى ٩٠ مدينة .

٧: أعلنت ألمانيا الغربية أنضمامها رسميا إلى الاتفاقية الدولية لحظر أنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية .

٢٦: أكد السكرتير العام لحلف الأطلنطى أن ألمانيا الغربية ستنتشر الصواريخ من طراز (كروز وبيرشنج) حتى ولو رفضت بعض الدول الاوروبية الأخرى نشرها

أندونيسيا :

١٩ - ٢٠ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لأندونيسيا ، وأكد رئيس لجنة الخارجية بالبرلمان الأندونيسى حتمية التقارب بين مصر وأندونيسيا .

: أتفق الرئيسان مبارك وسوهارتو على أهمية عنصر الوقت فى حل مشكلة الشرق الأوسط وأهمية عودة التضامن العربى ، كما أتفقا على أهمية التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وأمكانية استمرار عملية السلام على أساس مبادرة ريجان ، وعبرا عن قلقهما من استمرار التهديد النووى وزيادة المواجهات العسكرية فى العالم .

إيران :

١: أعترف الزعيم أية الله الخومينى بالمشاكل الاقتصادية التى تواجه إيران وحذر من خطر سقوط النظام الايرانى إذا حدث خلل فى التعاون بين الشعب والسلطات الايرانية .

: دعا الخمينى دول الخليج إلى وقف مساعدات للعراق وأتخاذ موقف ودى من إيران .

٥: رفضت إيران عرضا عراقيا لوقف أطلاق النار بين الجانبين لاتاحة الفرصة للتخلص من بقعة الزيت التى تهدد مياه الخليج .

١١: شنت القوات الايرانية هجوما جديدا على الأراضى العراقية فى منطقة مبان .

: أعلنت إيران أن قواتها قتلت واصابت ٤٥٠٠ جنديا عراقيا واستعادت ١٥٠ كيلو مترا مربعا من أراضيها .

١٥: اتهمت إيران الكويت بالتواطؤ مع العراق فى الحرب ضدها وحذرت من أن توسيع نطاق الحرب لن يكون فى صالح دول الخليج جميعها .

٢٤: رفضت إيران استقبال لجنة السلام الاسلامية التى شكلها المؤتمر الاسلامى الشعبى ببغداد .

إيطاليا :

٢٩: قدم امينتورى فانفاتى استقالة حكومته الائتلافية إلى الرئيس الايطالى ساندرو برتينى فى ضوء قرار زعيم الحزب الاشتراكى بسحب تأييده للحكومة الائتلافية .

باكستان :

١١ : ١٢ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لباكستان . وصف الرئيس ضياء الحق الزيارة بأنها زيارة صديق مقرب ووصف العلاقات المصرية الباكستانية بأنها وثيقة . تناولت محادثات الرئيسين الشرق الأوسط والمشكلة الافغانية وحرب الخليج . الرئيس ضياء الحق عن عدم تفاؤله إزاء مشكلتى افغانستان والحرب العراقية الايرانية.

نفى الرئيس ضياء الحق أن باكستان تم .

البرتغال :

٧ : ١٠ : انعقد المؤتمر الرابع للدولية الاشتراكية فى البوفيرا . ناقش المؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية وقضايا الأمن ونزع السلاح وأكد على العلاقة الوثيقة بين الجوانب الاقتصادية فى الأزمة العالمية وبين قضية نزع السلاح .

٢٦: فاز الحزب الاشتراكى البرتغالى بزعامة ماريو سواريز بأغلبية الأصوات فى الأنتخابات العامة .

بنما :

١١: طالب رؤساء جمهوريات بنما وكوستاريكا وكولومبيا بجلاء كل المستشارين العسكرين الأجانب من أمريكا الوسطى ، وناشدوا دولا لم يسموها بإيقاف توريد السلاح إلى أمريكا الوسطى .

٢٠: عقدت دول مجموعة (الكونتادورا) التى تمثل المكسيك وبنما وفنزويلا وكولومبيا بالاضافة إلى خمس دول أخرى من دول أمريكا اللاتينية أجتماعاتها لبحث تفادى تدهور الموقف بين نيكاراجوا وهندوراس .

تايلاند :

: قصفت الطائرات التايلاندية مواقع تمركز قوات الفيتنامية داخل الأراضى التايلاندية قرب حدود كمبوديا .

٩: تلقت تايلاند شحنات أسلحة أمريكية جديدة .

٢٦: قدم برم تناسولا نوندا رئيس وزراء تايلاند استقالته من منصبه (لانه لم تعد له طموحات سياسته)

تشيكوسلوفاكيا :

٦ : ٧ اجتمع وزراء دول حلف وارسو الدعوة إلى توقيع معاهدة عدم أعتداء بين دول حلفى وارسو والأطلنطى فى أوروبا . كما تدارسو الاجراءات الكفيلة بمنع تصاعد التسلح فى

جمهورية مصر العربية :

١-١٣: قام الرئيس حسنى مبارك بجولة آسيوية شملت الصين وكوريا الشمالية واليابان وأندونيسيا والباكستان .

حذر الرئيس حسنى مبارك من عواقب عدم الاسراع فى الاتفاق بين الملك حسين والفلسطينين وأعلن ان العلاقات بين مصر والعالم العربى لن تتوقف وان الخلافات العربية ظاهرة مؤقتة .

٧: بعث الرئيس حسنى مبارك بثلاث رسائل من طوكيو الى كل من الرئيس الامريكى وملك الأردن والرئيس اللبنانى تتضمن تقييم مصر للموقف من الاتصالات الأردنية الفلسطينية . وحث الرئيس ريجان على بذل أقصى جهد ممكن لدفع محادثات الانسحاب من لبنان واعطاء دفعة لمحادثات السلام فى الشرق الأوسط وتيسير انضمام الأردن والفلسطينيين الى هذه المباحثات .

: اكد الرئيس مبارك ان الحدود بين مصر وليبيا سوف تظل مغلقة حتى تبرهن ليبيا على اخلاصها لسياسة حسن الجوار ، كما اكد ان سياسة مصر ليست سياسة اللعب على الحبال .

٨: اكدت مصر واليابان ضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة وضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير المصير مع الاعتراف بحق اسرائيل فى البقاء ، كما اتفقتا على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وافغانستان وكمبوتشيا ، واكدتا على مواصلة التعاون الوثيق لزيادة دفع العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات .

٩: قام وفد أردنى أقتصادى بزيارة لمصر .

١٢: اكد الرئيس مبارك ان مصر لم تتخل عن التزاماتها بمساعدة المقاومة الافغانية .

١٤: طالب الرئيس مبارك الرئيس الأمريكى ريجان باتخاذ خطوات اضافية لاقناع اسرائيل بسحب قواتها من لبنان وتجميد سياسة الاستيطان بالضفة الغربية لتسهيل فرص الاتفاق الفلسطينى الأردنى حول تمثيل الملك حسين فى مفاوضات السلام .

١٥: وقعت مصر والمانيا الاتحادية بروتوكولا للتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

٢٣: اكد الرئيس حسنى مبارك فى احتفالات مرور عام على استعادة سيناء التزام مصر بسياسة عدم الانحياز وعدم السماح باقامة قواعد اجنبية على أرض مصر .

: وقعت مصر والاتحاد السوفيتى اتفاقية للتعاون الثقافى والعلمى بين البلدين .

٢٧: اكد الرئيس مبارك لوزير الخارجية الامريكية الزائر جورج شولتز انه لا يمكن اسقاط دور منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام وان الهجوم الذى توجهه الولايات المتحدة للمنظمة لا مبرر له وان الاستمرار فيه يمثل تحولا خطيرا .

انظر أيضا الصين ، كوريا الشمالية واليابان واندونيسيا وباكستان من ١-١٣ والولايات المتحدة ١٣/٤ والسودان ١٩/٤.

رومانيا :

٤: حث الرئيس شاوشيسكو الاطراف المعنية بحل أزمة الشرق الأوسط على بدء مفاوضات التسوية قبل نهاية العام الحالى قبل أن تزداد الأوضاع سوءا .

٢٨: سلم وزير الخارجية المصرى رسالة من الرئيس مبارك الى الرئيس شاوشيسكو وبحثا الموقف فى الشرق الأوسط واتفقت مصر ورومانيا على أهمية عنصر الوقت فى حل قضية الشرق الأوسط وان جهود الحل لا تتطلب مبادرات جديدة وانما تنفيذ المبادرات المطروحة .

السلفادور :

١٠: صعد الثوار هجماتهم على بعض المدن الهامة ودمروا العديد من المبانى الحكومية ووسائل النقل .

١٩: عين الجنرال كارلوس كازانوفا قائد الحرس الوطنى وزير للدفاع خلفا للجنرال جرسيا المستقيل على اثر انقسامات حادة فى القوات المسلحة .

السودان :

٦: أصدر الرئيس جعفر نميرى قرارا جمهورية بالغاء رسوم الواردات والصادرات على السلع المستوردة من مصر والمصدرة اليها من السودان .

١٩: أدلى الرئيس حسنى مبارك بصوته فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية السودانية للمرة الثالثة مؤكدا أن اشتراكه فى الاستفتاء تجسيد للتكامل بين البلدين .

: طالب الرئيسان نميرى ومبارك الفلسطينين بالاتفاق مع الأردن وناشدا الدول التى تمد العراق و[illegible]ان بالأسلحة أن تعيد النظر فى مواقفها و[illegible]تفق على استراتيجية مشتركة بشأن مؤتمر القمة الافريقى القادم .

الصومال :

١١: أعلن وزير خارجية الصومال أنه يوجد حاليا حوالى ٣٥ ألف جندى منهم ٢٠ ألف كوبى وعشرة آلاف سوفيتى وحوالى ألف ليبى والباقى من دول الكتلة الشرقية يحاربون الى جانب القوات الأثيوبية فى منطقة القرن الأفريقى .

١٢: أعلنت وزارة الدفاع الصومالية ان القوات الصومالية صدت هجوما اثيوبيا تدعمة قوات من حلف وارسو فى منطقة بالاحبالى على بعد ٤٠٠ كيلو مترا شمالى العاصمة مقديشيو .

الصين :

٣-١: قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية للصين تم خلالها توقيع أربعة اتفاقيات بين البلدين للتعاون فى المجالات التجارية والزراعية والعلمية والتكنولوجية والفنية .

٣: اعلن رئيس وزراء الصين زهاوزيانج ان الانفتاح على العالم الخارجى يمثل سياسة أساسية سوف تستمر الصين فى انتهاجها ، كما تعتبر الصين تطوير التعاون مع دول العالم الثالث أحد مهامها الرئيسية .

[illegible]: [illegible]لغت الصين كافة انشطة التبادل الثقافى مع [illegible]لايات المتحدة حتى نهاية العام الحالى احتجاجا على قرار واشنطن بمنح حق اللجوء السياسى للاعبة التنس الصينية هونا .

[illegible]: اتهمت بكين الحكومة الامريكية بالعمل عمدا على اثارة عناصر التوتر فى العلاقات الصينية الامريكية والتدخل فى شئون الصين .

١٥: اتهم رئيس وزراء الصين موسكو بتصعيد وجودها البحرى فى المحيط الهادى .

١٨: اتهم رئيس وزراء الصين فيتنام بغزو تايلاند وزعزعة الاستقرار فى جنوب شرقى آسيا .

: تصاعد القتال بين القوات الفيتنامية والصينية على الحدود .

العراق :

٤: اعلن العراق استعداده لوقف اطلاق النار لفترة محددة تحت اشراف دولى لبحث مشكلة بقعة الزيت فى مياه الخليج .

١١: أعلن العراق ان قواته سحقت هجوما ايرانيا على محافظة ميسان العراقية .

١٤: أعلن بيان عسكرى عراقى ان القوات الايرانية فقدت ٩٨٣٢ قتيلا منذ تحدد المعارك بينهما .

١٥-١٨: عقد ببغداد مؤتمر شعبى اسلامى

لبحث تعزيز التضامن الاسلامي وسبل وقف الحرب العراقية الايرانية وشكل المؤتمر لجنة من اعضائه للاتصال بايران واقناعها بوقف القتال .
أعلن الرئيس صدام حسين استعداد العراق لاستضافة الزعيم الايراني الخميني الى المؤتمر الشعبي الاسلامي .
٢٤ اكد رئيس الاركان العراقي فشل ايران في احتلال بوصة واحدة من الاراضي العراقية .
٢٧ اكد الرئيس صدام حسين ان معارك ميسان الاخيرة قد قلبت ميزان القوى الاستراتيجي لصالح العراق . ودعا الامة العربية الى تذليل الصعاب امام عودة العلاقات المصرية العربية بلا شروط .

فرنسا :

٥ قررت فرنسا طرد ٤٧ دبلوماسيا وصحفيا ومواطنا سوفيتيا من الاراضي الفرنسية لقيامهم بانشطة تخالف أوضاعهم القانونية .
٢٠ وجه وزير المالية الفرنسية انتقادات حادة للسياسة الاقتصادية الأمريكية تشيرا الى احتمال اضطرار الحكومة الامريكية الى اتخاذ مزيد من اجراءات التقشف لمواجهة الموقف .
٢١ طالبت الحكومة الفرنسية في خطتها الخمسية الجديدة بانتاج صواريخ نوويه متوسطة المدى قادرة على حمل رءوس نيوترونية . كما طالبت برفع عدد غواصاتها النووية .

فلسطين :

٨ اكدت منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة استمرار الحوار مع الأردن . كما اكدت انها لم تخول أحدا حق التفاوض باسمها .
١٠ اغتيل الدكتور عصام سرطاوى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع الدولية الاشتراكية في البوفير بالبرتغال .
١١ كلف السيد ياسر عرفات الصحفي الفرنسي الاسرائيلي ايلان هاليفى رسميا بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الجلسة الختامية لمؤتمر الدولية الاشتراكية .
١٧ أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن عزمها على اقامة اتحاد كونفدرالى بين الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلا ، وادانت المنظمة وبلغاريا اتفاقيات كامب ديفيد للسلام في الشرق الاوسط .
١٩ وافقت الحكومة الفلندية على فتح مكتب اعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في هلسنكي .
٢٢ قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ترك الباب مفتوحا لاستئناف الحوار مع الاردن حول اتخاذ موقف مشترك من مبادرات السلام في الشرق الاوسط . كما اكدت التزامها بقرارات قمة فاس في سبتمبر الماضي .

فيتنام :

٢٨ أعلن بيان رسمي فيتنامي ان الانسحاب الجزئي للقوات الفيتنامية من كمبوديا سيبدأ يوم ٢ مايو المقبل .

كندا :

١٤ اكدت مصادر كندية أن دور كندا في حلف الاطلنطي أصبح يسبب رفض اكثر من نصف الشعب الكندى الانضمام الى سباق التسلح النووى بين الدولتين العظمتين بعد طلبا امريكا اجراء تجارب على صواريخها النووية في الاراضي الكندية .

كوريا الديمقراطية :

٣ : ب : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لكوريا الديمقراطية واجرى محادثات مع الزعيم الكورى كيم ايل سونج حول العلاقات الثنائية الاقتصادية والتعاون بين البلدين في مجالات التنمية الاقتصادية ، والموقف في الشرق الاوسط والمخاطر الناجمة عن استمرار الحرب العراقية الايرانية في
: اشاد الرئيس كيم ايل سونج بالصداقة بين كوريا الديمقراطية ومصر .
: وقع الرئيسان سونج ومبارك اتفاقا لتدعيم الصداقة والتعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي والثقافي بين مصر وكوريا الديمقراطية .

كولومبيا :

٢١ : اعلنت كولومبيا عن اكتشاف خطة ليبية لامداد رجال حرب العصابات اليساريين المعارضين لنظام الحكم فيها بأسلحة ومعدات عسكرية

الكويت :

٦ : دعت الكويت ايران الى تجاوز شروطها لانهاء الحرب مع العراق في البدء في مفاوضات مباشرة بين الجانبين .
اعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي بان ايران رفضت اقتراحا لدول الخليج بانشاء صندوق دولى لتعويض العراق عن خسائره في الحرب .
١٧ اكد وزير المالية والتخطيط تأثر اقتصاد الكويت بالركود العالمي والاحتلال الاسرائيلي للبنان والحرب العراقية الايرانية وانخفاض سعر النفط .

لبنان

١٢ قررت الحكومة اللبنانية تعيين عبد الرحمن الصلح سفيرا لها في مصر على ان يلتحق بمقر عمله في القاهرة لدى استئناف العلاقات بين البلدين .
١٨ : دمر انفجار مبنى السفارة الامريكية في بيروت .
٢٢ : ذكرت التقارير الصحفية ان الجانبين الاسرائيلي والسورى يقومان بحشد قواتهما في سهل البقاع اللبناني .
٢٣ : اكد الرئيس امين الجميل ان لبنان لن يقبل تطبيع العلاقات مع اسرائيل ولن يوقع معها اتفاقا يسمح بوجود عسكرى اسرائيلي فوق التراب اللبناني .

ليبيا :

٢١ : اعترف العقيد معمر القذافى بارسال اسلحة ليبية الى نيكارجوا .
(انظر ايضا كولومبيا ٢١ / ٤ ونيجيريا ١٤ / ٤)

المملكة الاردنية الهاشمية :

١٠ : اعلنت الحكومة الاردنية ان الملك حسين لن يشترك في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط على اساس مبادرة الرئيس ريجان . ولن تتخذ الحكومة الاردنية موقفا من جانب واحد ولن تتحرك بالنيابة عن احد في مفاوضات السلام .
١١ : اكد جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية ان الملك حسين ملك الاردن يعترف بحق اسرائيل في الوجود .
٢٩ صرح الامير حسن ولى العهد الاردنى بان الاقتراح السوفيتى بعقد مؤتمر دولى بغية ارساء سلام عادل في الشرق الاوسط قوبل بتفهم ومساندة في المنطقة .

المملكة المتحدة :

٢٤ دعا دوجلاس هيرد وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية الولايات المتحدة الى ممارسة الضغط على اسرائيل لسحب جيشها من لبنان ووقف بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة .
٢ حمل فرانسيس بيم وزير الخارجية

البريطاني اسرائيل مسئولية الجمود الحالي في مفاوضات السلام بالشرق الاوسط .

٢٨ : رفضت بريطانيا احتجاجا اسرائيليا ضد تصريحات فرنسيس بيم .

المملكة المغربية

٤ : اعلن رسميا في الرباط والجزائر عن اعادة فتح الحدود المغربية الجزائرية اعتبارا من ٧ ابريل الحالي

١٢ : طالب المعطي بوعبيد رئيس الوزراء المغربي باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية ومصر .

٢٣ : اكدت المغرب رفضها الاجراء مفاوضات مباشرة مع اعضاء جبهة بوليساريو حول مشكلة الصحراء الغربية .

النمسا

٢٥ : قدم المستشار برونوكرايسكي استقالته من منصبه بعد فقد الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه للاغلبية المطلقة في البرلمان في الانتخابات التشريعية .

٢٦ : اختار الحزب الاشتراكي النمساوي الفريد سنوفاس خليفة للمستشار كرايسكي .

نيجيريا :

١٤ : كشف ضابط بجهاز امن الدولة النيجيري ان العقيد معمر القذافي رئيس ليبيا دبر مؤامرة بالتعاون مع ثمانية من المعارضين النيجيريين للاطاحة بالحكومة الحالية في لاجوس .

نيكاراجوا :

٤ : اعلن متحدث باسم الجبهة الديمقراطية ان قواتها استولت بالكامل على منطقة ريفية مساحتها ٢١٢٠ كيلومترا مربعا .

٩ : دعت حكومة نيكاراجوا الشعب الى الاستعداد لاحتمال تدخل عسكري مباشر في امريكا الوسطى ، واتهمت واشنطن بشن حرب غير معلنه على نيكاراجوا .

١١ : حذر وزير خارجية نيكاراجوا من ازدياد احتمالات نشوب حرب بين بلاده وهندوراس .

٢٨ : اعلنت نيكاراجوا حالة الاستعداد القصوى بين وحداتها من قوات الجيش في منطقة الحدود مع هندوراس بينما خرجت مظاهرات شعبية مسلحة احتجاجا على السياسة الامريكية .

الهند :

٤ : اندلعت الاشتباكات العنيفة في ولايتي البنجاب واسام بين انصار الحركات المطالبة بالحكم الذاتي وقوات البوليس

٩ : اقترحت رئيسة وزراء الهند عقد مؤتمر دولي لبحث المشكلات التي تواجه العالم ، واعترفت بان الانشقاق في الهند يمثل مشكلة خطيرة واتهمت بعض القوى الاجنبية باشعال الموقف .

٣٠ : بعثت السيدة انديرا غاندي بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز رسالتين الى رئيس العراق وايران ناشدتهما وقف الحرب بين بلديهما وحل مشاكلهما عن طريق التفاوض

هولندا :

٢٠ : هاجم مندوب هولندا في الامم المتحدة سياسة التسلح الامريكية ، كما هاجم الحرب الكلامية التي تشنها حكومة الرئيس ريجان .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : تحدى الرئيس ريجان الاتحاد السوفيتي ان يحدد العدد الذي يقبل نزعه من رؤوسه النووية في أوربا مقابل عدد الصواريخ الامريكية المعتزم نشرها في القارة اذا لم يتسن الاتفاق على ازالة الصواريخ متوسطة المدى بالكامل .

اكد جورج شولتز وزير الخارجية توتر العلاقات بين موسكو وواشنطن .

٥ : طالب الرئيس ريجان الكونجرس الامريكي بفرض قيود تجارية على أيه دولة تزود موسك بالتكنولوجيا المتطورة .

٦ : اكد تقرير للوكالة الامريكية لنزع السلاح ان الانفاق العسكري العالمي بلغ ٥٩٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ وبلغ الانفاق العسكري الامريكي ١٤٤ مليار دولار بنسبة ٥ر٥٪ من الناتج القومي الامريكي ، بينما بلغ الانفاق العسكري السوفيتي ٢٠٧ مليارات بنسبة ٦ر١٤٪ من الناتج القومي .

٨ : وعدت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لوقف بناء مستوطنات يهودية جديدة في الاراضي العربية المحتلة اذ انضم الملك حسين الى مفاوضات السلام .

١٢ : دعا الرئيس ريجان القادة الفلسطينيين الى اتخاذ خطوة جريئة وشجاعة للخروج من الطريق المسدود والسماح للملك حسين بالاشتراك في عملية السلام في الشرق الاوسط .

١٣ : وافقت لجنة المساعدات الخارجية بالكونجرس على تقديم مساعدات اقتصادية لمصر قدرها ٧٥٠ مليون دولار او مساعدات عسكرية بمقدار ١,٣ مليار دولار خلال عامي ٨٤ / ١٩٨٥ كما وافقت على زيادة المساعدات المقدمة لاسرائيل بمقدار ٣١٥ مليون دولار حيث بلغت ٨٥٠ مليون دولار ومساعدات عسكرية في شكل منح وقروض مقدارها ١,٧ مليار دولار .

اكد وزير الخارجية الامريكية تصميم الادارة الامريكية على المضي قدما في جهودها لاقرار السلام في الشرق الاوسط على اساس مبادرة ريجان .

حذرت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي وكوبا من مخاطر ارسال قوات كوبية واسلحة قتال حديثة الى نيكاراجوا .

١٤ : اعطى وزير الدفاع الامريكي اشارة البدء لانتاج القذائف الموجهة بالليزر .

١٩ : ابلغت الولايات المتحدة سوريا ان التسوية السليمة في الشرق الاوسط لابد وان تتضمن الانسحاب الاسرائيلي من مرتفعات الجولان السورية المحتلة بالاضافة الى الضفة وغزة

٢١ : اعلن رؤساء الاركان الامريكيون مساندتهم لنشر مائة صاروخ عابر للقارات من طراز إم اكس ..

٢٢ : قرر الرئيس ريجان ايفاد وزير خارجيته جورج شولتز الى الشرق الاوسط للمساعدة في انجاح مفاوضات انسحاب القوات الاجنبية من لبنان .

٢٣ : اكد وزير الدفاع الامريكي ان واشنطن لاتستطيع التفكير في تجميد اسلحتها النووية الا بعد ان تحقق المساواة مع الاتحاد السوفيتي في هذا المجال .

٢٦ : اعلن متحدث باسم البيت الابيض ان الرئيس ريجان يعتقد بان الولايات المتحدة تواجه تحديا لمبادئها وامنها القومي في جميع انحاء امريكا الوسطى .

٢٨ : اعلن الرئيس ريجان امام الكونجرس ان الامن القومي الامريكي مهدد بسبب الصراعات التي تجتاح دول امريكا الوسطى وان عدم التصدي لهذه الصراعات يعني ان الامريكيين غير قادرين على حماية انفسهم ومصالحهم في هذه المنطقة لا في أي مكان اخر .

٢٩ : شكلت قوة عمل حكومية لدراسة اجراء تعديلات في المعاهدة الامريكية المقترحة لخفض عدد الاسلحة النووية طويلة المدى بشكل جاد لدى القوتين العظميين .

اليابان :

٢ طلبت اليابان من الاتحاد السوفيتي العمل للتوصل لحل وسط في مفاوضات جنيف للحد من الاسلحة الاستراتيجية

٤ احتجت اليابان رسميا لدى موسكو عن تصريحات لوزير الخارجية السوفيتي اشار فيها الى ان جزيرة أوكيناوا اليابانية اصبحت قاعدة نووية تهددا من الاتحاد السوفيتي

٩ قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لليابان واجرى مباحثات مع رئيس الوزراء ناكاسوني حول الاوضاع الدولية والعلاقات الثنائية وتم توقيع اتفاق للتعاون الفني بين مصر واليابان

يوجوسلافيا :

٤ وافقت يوجوسلافيا ومصر والهند على تجديد الاتفاقية الثلاثية للتعاون التجارى والاقتصادى بين الدول الثلاث لمدة خمس سنوات أخرى .

مـــــايو ١٩٨٣

الاتحاد السوفيتي

٣ أعرب الزعيم السوفييتي أندروبوف عن استعداد الاتحاد السوفيتي لخفض عدد الرؤس النووية السوفيتية الموجهة الى أوروبا الغربية بحيث تتساوى مع العدد الاجمالي للرؤس الموجودة لدى حلف الاطلنطي بالاضافة الى مالدى بريطانيا وفرنسا من صواريخ خارج نطاق الحلف .

١٠ تولى يورى أندروبوف رئاسة مجلس الدفاع السوفيتي الى جانب سكرتيرية الحزب الشيوعى .

١٨ اكد التقرير السنوى لمعهد الدراسات الاستراتيجية الدولى في لندن أن السوفييت محاصرون في افغانستان مما كلفهم فقد نفوذهم في باكستان والهند اللتين تطوران علاقاتهما بواشنطن كما اشار التقرير الى عجز السوفييت الواضح في الشرق الأوسط .

٢٣ حذر الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الامريكية من التهديد بغزوكوبا .

٢٦ وقع الاتحاد السوفيتي ومصر بروتوكولا تجاريا لعام ١٩٨٤ .

اسرائيل :

٥ أدى حاييم هيرتزوج اليمين القانونية لتولى منصب رئيس الدولة .

٦ وافقت الحكومة الاسرائيلية من حيث المبدأ على خطة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

٧ أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي ان اسرائيل لن تسحب قواتها من لبنان اذا لم يوافق السوريون على الانسحاب من لبنان .

٩ أعلن بنك اسرائيل أن الدين الخارجي لاسرائيل زاد بنسبة ١٥٪ بحيث أصبح ٢٠,٧ مليار دولار في ديسمبر ١٩٨٢ .

١١ اكد وزير الدفاع الاسرائيلي ان مئات الالاف من الاسرائيليين سيقيمون في المستقبل في الضفة الغربية التى سيكون لها طابعا يهوديا اسرائيليا

١٣ أدانت منظمة الصحة العالمية سياسة اسرائيل في الاراضى العربية المحتلة .

١٦ وافق الكنيست الاسرائيلى على اتفاق انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

١٨ أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي ان اسرائيل ستنسق مواقفها مع بيروت وواشنطن لمنع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على اية مناطق تنسحب منها اسرائيل .

١٩ ادان السكرتير العام لمنظمة العمل الدولية استمرار اسرائيل في استنزاف الايدى العاملة العربية في الاراضى المحتلة ومصادرة الاراضى المملوكة للمواطنين

٢٣ أدان برنامج الامم المتحدة للبيئة الخطط الاسرائيلية الخاصة بحفر قناة تربط البحرين المتوسط والميت مرورا بالاراضى العربية المحتلة .

٢٧ أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي انه يتوقع هجوما سوريا على اسرائيل في اعقاب مناورات سورية سوفييتة كبرى على جبهة الجولان .

٣٠ تأسست حركة سياسية اسرائيلية جديدة باسم (الشرقيون من اجل السلام) لمعارضة سياسة الاستيطان الاسرائيلية وتأييد العمل في سبيل حل منصف للمشكلة الفلسطينية

أفريقيا الوسطى :

١٨ أعلن في بانجى ان الوحدة الليبية المكلفة بتدريب بعض قوات أفريقيا الوسطى سوف تغادرها في اواخر الشهر الحالي

أفغانستان :

٦ أعلن سلطان كيشتمان رئيس الوزراء الافغاني ان وجود القوات السوفيتية في أفغانستان ليس محلا للتفاوض والامر يرجع الى موسكو وكابول فقط .

١٩ صرح السفير السوفيتي في باكستان ان حكومة كابول مستعدة لوضع جدول زمني لانسحاب القوات السوفيتية من اراضيها بشرط الحصول على ضمانات دولية بعدم التدخل في شئونها الداخلية ووقف تسلل رجال العصابات عبر حدودها مع الدول المجاورة .

٢٣ أعلن احد كبار المقاومة الافغانية ان القوات السوفيتية تسيطر على ١٠٪ فقط من مساحة افغانستان بينما يسيطر الثوار على ٩٠٪ من اراضى أفغانستان .

٢٦ أعلن زعماء المنظمات الثورية الاسلامية الافغانية السبع الانضمام تحت لواء حزب اسلامي واحد يطلق عليه (الوحدة الاسلامية لمجاهدى أفغانستان) .

ألمانيا الغربية :

٤ دعا المستشار هيلموت كول الى اجراء مشاورات منتظمة على مستوى القمة بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي . وانتقد السياسة السوفيتية واتهمها بتهديد أمن الدول المجاورة والسعى لممارسة القمع السياسي .

٨ اكد المستشار هليموت كول عدم ايمانه بالذنب الجماعي لالمانيا . ولكنه يؤمن بالتاريخ الالماني ككل الذى يلزمه بدرجة خاصة من التضامن مع اسرائيل ــ الامر الذى لايغير من علاقات المانيا التقليدية الطيبة مع العالم العربي .

ايران

٤ صدر قرار بحل حزب (توده) الشيوعي الايراني وحظر نشاطه

طردت السلطات الايرانية ١٨ دبلوماسيا سوفيتيا بعد ان اتهمتهم بالتجسس

٥ اتهمت ايران بشكل مباشر الاتحاد السوفيتي بمساعدة محاولة كانت تستهدف الاطاحة بنظام حكم الزعيم الخميني .

١٢ اتهمت ايران الرئيس الافغاني بابراك كارمال بتأييد اعضاء حزب تودة الشيوعي الايراني المحل

١٩ رفضت ايران محاولت لجنة السلام المنبثقة عن المؤتمر الشعبي الاسلامي لانهاء الحرب بين العراق وايران .

٢٦ رفضت ايران اقتراحا عراقيا بعقد اتفاق سلام خاص لحماية المدنيين

باكستان

١٠ وقع الرئيس ضياء الحق اتفاقية مع الادارة الامريكية تعطى قوات الانتشار السريع الامريكية حق استخدام بعض القواعد في الاراضي الباكستانية

البرتغال

٢١ كلف الرئيس البرتغالي الجنرال انطونيو راماللو رعيم الحزب الاشتراكي ماريو سواريز بتشكيل الحكومة البرتغالية الجديدة بالائتلاف مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

بلجيكا

١٧ اتفق وزراء الزراعة في السوق الأوروبية المشتركة على رفع أسعار المنتجات الزراعية داخل السوق لعام ٨٣ـ ١٩٨٤ بنسبة ٤,٢٪

بنما

٣١ اعلنت الدول الاعضاء في مجموعة الكونتادورا تكوين لجنة فنية يشترك فيها ممثلون من دول أمريكا الوسطى لوضع الصيغة النهائية لتحقيق السلام في المنطقة

بولندا

٤ طالب فاليسا زعيم نقابة التضامن البولندية بتصعيد الضغوط ضد السلطات البولندية لاجراء حوار مع التضامن .

رفضت السلطات البولندية دعوة فاليسا للحوار كما اتهمت الولايات المتحدة بالمبالغة في اظهار أهمية فاليسا لتصعيد سياستها المناهضة للحكومة البولندية

٦ اعتقلت السلطات البولندية ليش فاليسا وعددا آخر من اعضاء النقابة المحظورة .

١٠ دعت نقابات العمال البولندية المحظورة الى اعادة تكوين النقابات .

٢٢ اعلن نائب رئيس الوزراء البولندي بأن الاحكام العرفية في بولندا قد تستمر لبضع سنوات .

الجزائر :

٩ وقع الرئيس الجزائري شاذلي بن جديد والرئيس المالي موسى تراوري اتفاقا بتحديد الحدود بين البلدين التي يبلغ طولها ١٣٠٠ كيلو مترا .

٢٨ تقرر استئناف الرحلات الجوية بين الجزائر والمغرب اعتبارا من أول يونيو بعد توقف دام سبع سنوات

٢٩ : ٣١ قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بزيارة رسمية للجزائر وهي أول زيارة من نوعها منذ عشر سنوات

الجمهورية العربية الصحراوية

٢٢ : اكد محمد عبد العزيز رئيس الجمهورية العربية الصحراوية (البوليزاريو) استعداد بلاده للتفاوض مع المغرب حول الخلاف القائم حول اقليم الصحراء .

جمهورية مصر العربية :

٧ : رحبت مصر باتفاق لبنان واسرائيل حول انسحاب القوات الاجنبية من لبنان كخطوة لاستعادة السيادة اللبنانية والتحرك العاجل لحل المشكلة الفلسطينية

١٢ : جمدت منظمة الصحة العالمية قرارها بنقل مكتبها الاقليمي من القاهرة .

: طالبت مصر الولايات المتحدة الامريكية باستمرار الحوار مع سوريا وبقية الاطراف العربية لتحقيق الانسحاب من لبنان

١٣ : وقعت مصر ورومانيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي بينهما .

١٥ : أصدر اتحاد اطباء الاسنان العرب قرارا باعادة عضوية مصر الى الاتحاد .

٢٠ : صدر قرار جمهوري بتعين ثلاثين مصريا أعضاء ببرلمان وادي النيل لمدة سنتين

٢١ : ناشدت مصر جميع الاطراف العربية والدولية تحمل مسئولياتهم لاتمام انسحاب اسرائيل من لبنان .

: اكد وزير الخارجية ايمان مصر بضرورة التكامل الاقتصادي العربي .

: عرضت مصر منح الولايات المتحدة الامريكية بعض الدول الصديقة الاخرى تسهيلات محدودة في قاعدة راس بناس المصرية لمساعدة أية دولة عربية او اسلامية تطلب هذه المساعدة لرد اى عدوان مباشر مسلح يؤثر على سيادتها واستقلالها .

: اتفقت مصر والولايات المتحدة على ان تتولى الحكومة المصرية تمويل عمليات التطوير والبناء في قاعدة راس بناس تمسكا بمبدأ السيادة المصرية على القاعدة .

: اكدت مصر دعمها للحكومة الشرعية في نجامينا وتأييدها لنضال الشعب التشادي الشقيق للحفاظ على استقلاله الوطني ووحدة اراضيه .

٢٥ : دعا الرئيس حسني مبارك العرب الى انهاء خلافاتهم قبل ان تصبح لبنان فلسطين جديدة لأن اسرائيل هي الرابحة برفض الاتفاق من حول الانسحاب من لبنان

: حضر الرئيس مبارك الجلسة الافتتاحية لبرلمان وادي النيل بالخرطوم

٢٧ : بعث الرئيس حسني مبارك رسائل الى زعماء الدول السبع الصناعية الكبرى محددا رأى مصر في القضايا العالمية ومشاكل التنمية وقضايا الديون وصادرات العالم الثالث للدول الغنية

اكدت مصر ادانتها لاستعمار جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا واعربت عن تأييدها لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) .

السلفادور :

٣ جدد الثوار المعارضون لنظام الحكم هجماتهم المدمرة ضد المنشآت الحكومية

٥ . وافقت الجمعية التأسيسية على قانون للعفو يقضي باطلاق سراح بعض السجناء السياسيين والعفو عن الثوار اليساريين .

٢٥ : أعلنت جبهة قوات التحرير الشعبية تشكيل مجلس حاكم يضم قادة جبهات المعارضة الخمس ومجموعة من القساوسة والراهبات لاقليم شالا تينجو بالقرب من حدود هندوراس .

: دعا كارلوس كارانوفا وزير دفاع السلفادور الولايات المتحدة الى زيادة حجم المساعدات الامريكية لبلاده

٣١ : احتل الثوار مدينتين في شرق السلفادور وتمكنوا من سد المنافذ المؤدية للطريق الرئيسي الذي يربط نيكاراجوا بهندوراس .

السودان :

١ اعيد انتخاب الرئيس جعفر نميري رئيسا

للسودان للمرة الثالثة بأغلبية ٩٩,٦٪ من الاصوات .

١٨: سحق الجيش السوداني محاولة تمرد عسكرية بين القوات المرابطة في جنوب السودان . وأعلن أن اتصالا وتحريضا أجنبيين كانا وراء هذه المحاولة .

: اعلن الرئيس جعفر نميري تأييد السودان للاتفاق الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ..

٢٣ أعلن وزير الاعلام السوداني أن اسلحة اسرائيلية ضبطت مع المتمردين في جنوب السودان .

٢٤: أدى الرئيس النميري اليمين الدستورية كرئيس للسودان للولاية الثالثة .

٢٥ افتتح برلمان وادى النيل بالخرطوم الذي يضم ممثلين من مجلسي الشعب في السودان ومصر . واكد الرئيس النميري ان التكامل بين مصر والسودان يمثل ركيزة لتضامن عربي ومقدمة لوحدة عربية ووعاء للتعاون الافريقي واداة لتحقيق التضامن الافريقي العربي . كما اكد ضرورة اتفاق العرب على استراتيجية موحدة للسلام والاستقرار .

٢٨ ناشد برلمان وادى النيل شعوب وحكومات افريقيا نبذ الخلافات وتوحيد الجهود لتحقيق الوحدة الافريقية .

٣١ وافق برلمان وادى النيل على الغاء جميع الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات بين مصر والسودان .

سوريا :

٧ : ادانت سوريا الاتفاق اللبناني الاسرائيلي ووصفته بانه عقد اذعان لصالح اسرائيل ويلحق الضرر باستقلال لبنان ومصالحه وأمن سوريا ومصالحها .

١٥: أعلن مسئول سوري بأن سوريا لن تسحب قواتها من لبنان وستبذل كل ماتستطيع لاحباط اتفاق الانسحاب من لبنان .

١٨: رفضت سوريا استقبال المبعوث الامريكي الخاص في الشرق الاوسط فيليب حبيب .

٢٤: وقعت سوريا والاتحاد السوفيتي بروتوكولا للتعاون لانشاء اول محطة نووية في سوريا .

٢٧: قرر مجلس الامن بالاجماع مد فترة عمل قوات المراقبة الدولية في الجولان لمدة ستة اشهر اخرى .

الصومال :

٤ : رحب الرئيس الصومالي بالمساعي السلمية المصرية الايطالية لحل النزاع الصومالي الاثيوبي . وابدى استعداده لمقابلة الرئيس الاثيوبي في أي مكان وزمان ودون أية شروط مسبقة بمجرد انسحاب القوات الاثيوبية من الاراضي الصومالية التي احتلتها .

الصين

١٨: ذكر التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أن الصين تتجه الى انتهاج سياسة خارجية مستقلة وتحسين العلاقات مع موسكو مع استمرار الخلافات مع أمريكا .

العراق :

١٠: ابلغ نائب رئيس الوزراء طارق عزيز وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز في باريس موافقة العراق على اتفاق اللبناني الاسرائيلي وضرورة انسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان .

١٣: اكد الرئيس العراقي صدام حسين ان الموقف العسكري للعراق جيد على الجبهة وفشل الجيش الايراني في محاولات لاحتلال مدينة البصرة العراقية .

١٥: اتهمت العراق القوات الجوية السورية بانتهاك المجال الجوي القومي .

٢٩: سجل المؤتمر الشعبي الاسلامي ببغداد للعراق استجابته للجهود السلمية وترحيبه بوقف الحملات الاعلانية ضد ايران ولومن طرف واحد .

٢٥: اعلن العراق استعداده لتوقيع اتفاقية سلام خاصة مع ايران تحت اشراف الامم المتحدة لانهاء القصف المتبادل للمدن والقرى في البلدين .

٣٠: أعلن سفير العراق في تركيا عن اعتقال حوالي ٢٠٠٠ شخص من دعاة الانفصال والاكراد خلال عملية قامت بها القوات التركية بمساعدة قوات عراقية داخل العراق .

عمان :

١٨: أعلنت عمان عن تأييدها للاتفاق اللبناني الاسرائيلي لسحب القوات الاجنبية من لبنان .

٣٠: أعلن قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي .

فرنسا :

٤ : اكدت فرنسا رفضها اقحام قواتها النووية المنشقة في مفاوضات الحد من الاسلحة بين واشنطن وموسكو .

١٠-١١ عقد في باريس مؤتمر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحضرته ٢٤ دولة .

: دعا الرئس فرانسوا ميتران الى العودة الى نظام اسعار الصرف الثابتة لانقاذ الاقتصاد العالمي من الانهيار . كما دعا الى وضع نظام اقتصادي دولي جديد يستلهم روح اتفاقية برايتون وودز ١٩٤٤ .

: اشار البيان الختامي للمؤتمر الى تعهد الدول الصناعية الاربع والعشرين المشتركة فيه بدعم وتعميق الاجراءات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وترك حرية تحقيق الانتعاش الاقتصادي لكل دولة في ضوء ماتحققه من نجاح في مكافحة التضخم . والتزمت الدول الاعضاء بالتوصل الى نمو اقتصادي اكثر ثباتا وغير قائم على التضخم وتبنى المؤتمر موقفا يتسم بالحذر ازاء مسالة العلاقات الاقتصادية مع دول الكتلة الشرقية ووافق التزام الوكالة الدولية للطاقة بعدم الاعتماد على مصدر واحد للحصول على الطاقة .

١٧: أعلن الرئيس فرانسوا ميتران انه ليس من الطبيعي ان تدفع الدول الاخرى ثمن تزايد عجز الميزانية الامريكية وارتفاع سعر الدولار .

١٩: قامت مظاهرات عمالية ضخمة في مختلف انحاء فرنسا احتجاجا على اجراءات التقشف الاقتصادي الاخيرة .

فلسطين :-

٩- أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لمشروع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي .

: أعلن الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيكو أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة للاشتراك في مفاوضات اقرار تسوية سليمة لأزمة الشرق الأوسط .

١١- ندد مسئول فلسطيني بمنظمة فتح بماوصفه بجرائم العقيد الليبي معمر القذافي ونفى اهتمامات ليبيا للمنظمة بالتخطيط لاغتيال العقيد القذافي .

. اكد السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن سوريا والمنظمة وافقتا على اجراء تنسيق عسكري بينهما لمواجهة الموقف السائد في المنطقة . بينما أعلن متحدث باسم المنظمة أنه لاتزال توجد قضايا لم تحل بعد بين سوريا والمنظمة .

١٣- برزت انشقاقات داخل حركة فتح من جانب العناصر الموالية لسوريا والسوفييت بسبب

الخلافات داخل الحركة .

٢٣ـ أعلن السيد ياسر عرفات أن الحوار مع الأردن لم ينقطع وان الملف الاردني أصبح مطروحا للبحث من جديد بعد توقيع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي .

هدد عرفات (بقطع لسان) العقيد الليبي معمر القذافي إذا حاول احداث انشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٤ اتهم السيد ياسر عرفات العقيد الليبي معمر القذافي بانه عميل لحساب الرئيس الأمريكي ريجان .

٢٥ اكد خليل الوزير (أبو جهاد) نائب القائد العام للقوات المسلحة الفلسطينية ان ليبيا وسوريا ومجموعة ابو نضال المنشقة وراء تدبير التمرد داخل صفوف حركة فتح .

فولتا العليا :

١٧ : أجرت حكومة فولتا العليا حركة تطهير واسعة داخل مجلس الخلاص الشعبي الحاكم .

١٩ . طلبت السلطات من القائم بالأعمال الليبي مغادرة البلاد .

كمبوديا :

٢ قامت وحدات من القوات الفيتنامية بانسحاب جزئي من كمبوديا .

كوستاريكا :

٦ : طلبت حكومة كوستاريكا من منظمة الدول الأمريكية تشكيل قوة حفظ سلام دولية لمراقبة حدودها مع نيكاراجوا لضمان حيادها في النزاع الدائر في أمريكا الوسطى .

٢١ : جددت كوستاريكا طلبها الى مجموعة دول الكونتادوار بارسال قوات حفظ السلام لمراقبة الموقف الحدود بينها وبين نيكاراجوا .

الكويت :

٣ : رفض ولي العهد ورئيس الوزراء فكره قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وسحب الأرصدة الكويتية من مصارفها .

٨ : وقعت الكويت مع فرنسا صفقة لشراء أسلحة قيمتها ٩٥ مليون دولارا .

٢٤ : أعلنت الكويت عن خطة تقشف اقتصادي لمواجهة النقص في ايرادات البترول والركود في الاقتصاد العالمي .

كينيا :

١٨ اعترف الرئيس الكيني دانييل أراب موا بوجود بعض مظاهر الفساد بتشجيع من بعض كبار المسئولين واعلن عن اجراء انتخابات تشريعية مبكرة لتطهير النظام .

٢٣ اتهم الرئيس الكيني ليبيا بالسعي لتخريب مؤتمر القمة القادم لمنظمة الوحدة الافريقية .

لبنان :

٥ ـ ٨ تجددت الاشتباكات والقصف المتبادل بين مليشيات الدروز ومليشيات حزب الكتائب اللبناني في منطقة جبل الشوف كما تجددت الاشتباكات في مدينة طرابلس انصار سوريا ومعارضيها .

٨ : اكد الرئيس أمين الجميل ان الاتفاق اللبناني الاسرائيلي هو اتفاق أمني وليس معاهدة سياسية ولايحتوي على أية شروط سياسية .

١٤ : وافق مجلس الوزراء اللبناني بالاجماع على مشروع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي .

١٦ : وافق مجلس النواب اللبناني بالاجماع على اتفاق انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

١٧ : وقع لبنان واسرائيل النصوص العربية والفرنسية لاتفاق انسحاب القوات الاجنبية من لبنان في خلوة .

: طالب الرئيس اللبناني الولايات المتحدة مساعدة لبنان في اقناع سوريا بسحب قواتها من لبنان .

٢١ : اكد ايلي سالم وزير الخارجية استعداد لبنان لتوقيع اتفاق امني واقتصادي مع سوريا

٣٠ طالب شفيق الوزان رئيس الوزراء بسحب قواتها من لبنان .

٢٦ : دعا الرئيس اللبناني الى عقد مؤتمر قمة عربي أو عقد اجتماع غير عادي لجامعة الدول العربية لتوضيح موقف بلاده من اتفاق انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وطالب سوريا باحترام قرار لبنان .

٢٨ : تفجر الموقف من جديد في منطقة الجبل وتبادلت قوات الدروز والمليشيات اليمينية القصف المدفعي والصاروخي . بينما واصلت سوريا واسرائيل تعزيز مواقعهما في البقاع .

٣١ بدأت وحدات سورية في وادي البقاع الانسحاب الى الحدود السورية وتوقفت سوريا واسرائيل عن ارسال تعزيزات جديدة الى خط المواجهة بينهما في البقاع

. أعلن رئيس الوزراء أن لبنان سيطلب مساعدة الدول العربية أو سيقوم بحرب تحرير شعبية اذا لم تنسحب اسرائيل من الاراضي اللبنانية .

ليبيا :

١٠ أعلنت ليبيا رسميا عن القبض على شخص فلسطيني عضو منظمة فتح بتهمة محاولة اغتيال العقيد معمر القذافي

١١ دعا العقيد القذافي العرب الى حمل السلاح ضد اسرائيل ووقف التفاوض معها او مع الولايات المتحدة وحذر من احتمال نشوب حرب أهلية عربية واعرب عن رفضه لمشروع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي ودعا الى تشكيل جبهة مواجهة عربية باستثناء مصر لمواجهة النزعة التوسعية الاسرائيلية .

١٧ استدعت ليبيا رئيس بعثتها الدبلوماسية في لبنان وطلبت من السفير اللبناني في طرابلس مغادرة البلاد احتجاجا على توقيع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي .

١٨ . طالبت ليبيا بفرض مقاطعة عربية سياسية واقتصادية ضد لبنان .

٢١ : اكد مسئول امريكي ان العقيد القذافي متورط في اثارة القلاقل في اكثر من عشرين دولة في امريكا اللاتينية وافريقيا عن طريق تزويد العناصر المتمردة فيها بالأسلحة والاموال .

٢٣ : دعا العقيد القذافي جميع جبهات المقاومة الفلسطينية الى الانضمام لحركة التمرد في منظمة فتح .

: دعا القذافي الشعب اللبناني الى الثورة على رئيسه وحكومته ومجلس نوابه لانهم فقدوا شرعيتهم .

٢٦ : اتهمت ليبيا الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بالتورط في مؤامرة أمريكية للتخلص من العقيد القذافي

٣٠ . اكدت وكالة الانباء السودانية ان ليبيا وضعت تعزيزات عسكرية جديدة الى منطقة (أوزو) شمالي تشاد تمهيدا لشن هجوم عسكري للاطاحة بحكومة الرئيس حسين هبري .

ماليزيا :

١٢ : ١٥ عقد في كوالالمبور مؤتمر حول القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني تحت اشراف الامم المتحدة وحضره ممثلو ٤٠ دولة من اسيا والشرق الأوسط